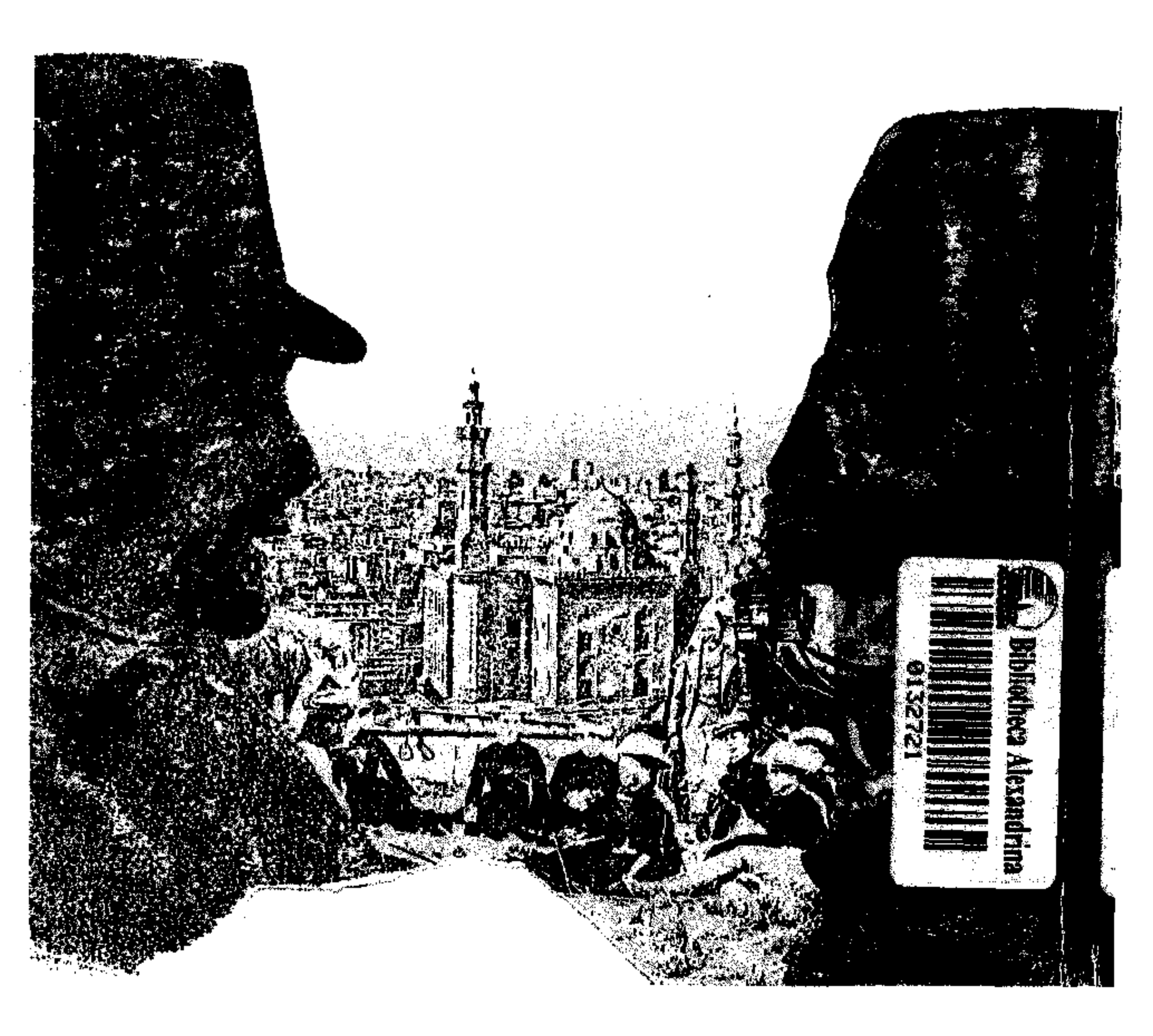
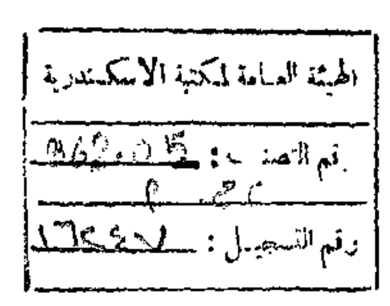
د : محمود محمد سليمان

الأجانب فى مصر

دراسة فى تاريخ مصر الاجتماعى





الأجانب في مصر

١٩٢٢ - ١٩٥٢

دراسة فى تاريخ مصر الاجتماعى

تأليف
د. محمود محمد سليمان
كلية الآداب - جامعة الزقازيق



الطبعة الأولى
١٩٩٦ م



عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية
EIN FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES

الناشر : عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية

٦ شارع يوسف فهمي – اسباتس – الهرم – ج.م.ع – تليفون : ٣٨٥١٢٧٦

Publisher: EIN FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES

6, Yousef Fahmy St., Spates - Elharam - A.R.E. Tel : 3851276



الإهـــداء

إلى أبى وأمى ...

تقديراً ... ووفاءِ ... وعرفانًا

محمود

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

ترجع أهمية دراسة النشاط السياسي والثقافي والاجتماعي للأجانب في مصر في الفترة من سنة ١٩٢٢ إلى سنة ١٩٥٢م إلى كثرة وتنوع الجاليات الأجنبية التي وفدت إلى مصر خلال الفترة موضوع الدراسة ، فقد بدأ الأجانب يفدون إلى مصر للعمل في دوائر الحكومة والتطلع إلى تحقيق مشروعات اقتصادية ومالية ، مدفوعين إلى ذلك بالرغبة الملحة في الكسب السريع من مشروعاتهم المتعددة بها ، أو من الوظائف التي وصلوا إليها في مختلف دواوين الحكومة ومصالحها وحصلوا من ورائها على الرواتب الضخمة التي وصلت إلى أضعاف ما حصل عليه نظائرهم من المصريين . وفوق هذا فقد كان لهم وضعهم الممتاز الذي رفعهم وميزهم على غيرهم من المصريين فحصلوا على امتياز في القضاء جعلهم يتقاضون أمام محاكمهم المختلفة التي رعتهم وكثيراً ما زيفت القضايا لصالحهم ، كما حصلوا على امتياز في التشريع جعل مصر لا سلطان لها في سن تشريع يسري على الأجانب المقيمين بها دون موافقة دولهم . ونفس هذا الموقف بالنسبة للتشريع والقضاء كان أيضا بالنسبة لفرض الضرائب المباشرة على الأجانب فلا يمكن للحكومة المصرية فرض أية ضريبة من هذا القبيل على الأجانب بغير رضى دولهم . هذا إلى جانب أنه كان لسكن الأجنبي أو محل عمله أو محال أعمالهم حرمته وقداسته فلا يمكن القبض على الأجانب أو تفتيشهم أو تفتيش منازلهم أو محال أعمالهم في سبيل إقرار الأمن وتحقيق العدالة إلا بحضور القناصل أو ما ينوب عنهم ، وترتب على هذا الامتياز أن أصبحت السلطات المصرية عاجزة تماما أو تكاد إزاء المجرم أو المهرب الأجنبي في اتخاذ الإجراءات التي يقتضيها الموقف بالسرعة المطلوبة لإثبات الجرم أو ضبط المهربات ، فأثر لك على استتباب الأمن والنظام فتمادى الأجانب في ارتكاب الجرائم والقيام بالأعمال والأنشطة المخالفة للقانون .

وأمام هذا كله تدفقت أعداد هائلة من الأجانب الأوربيين بصفة خاصة على المجئ إلى مصر ، فلم تكن القوانين واللوائح منذ سنة ١٩٢٢ - بداية فترة البحث - تحوى قيودا فعالة لمراقبة وتنظيم دخول الأجانب مصر . ولذلك نجد أن أعداد الأجانب أخذت تتأرجح بين الزيادة والنقصان ، في سنة ١٩١٧ بلغ عدد الأجانب المعنين بالدراسة - الأجانب الأوربيون

والأمريكيون - حوالى ١٨٢١٤٤ نسمة . ثم أخذ عدهم فى التزايد فبلغ « ٢٠٩١٧٨ » نسمة سنة ١٩٢٧ ، ثم أخذ في التناقص التدريجى من « ١٧٩٨٨٥ » نسمة فى سنة ١٩٣٧ إلى « ١٣٢٥٨٩ » نسمة فى سنة ١٩٤٧ ، وأسباب هذا التناقص ترجع إلى عوامل مختلفة منها ما هو سياسى كتغير أوضاع مصر السياسية والمطالبة بالاستقلال ، وماهو اقتصادى واجتماعى كإلغاء الامتيازات الأجنبية وصدور اللوائح والقوانين والتشريعات التى تحد من هجرة الأجانب إلى مصر والتى تعمل كذلك على إحلال المصريين محل الأجانب وتقصير النشاط الأجنبى . هذا فى الوقت الذى انتشر فيه الأجانب في مدن القطر المصرى المختلفة وتعددت أنشطتهم السياسية والثقافية والاجتماعية بها .

وقد قسمت هذه الدراسة إلى ستة فصول يسبقها فصل تمهيدى تناولت فيه " الوضع القانونى والاجتماعى للأجانب فى مصر " موضحًا من هو الأجنبى الذى تقوم عليه هذه الدراسة وفقا للوائح والقوانين التى كانت سارية فى مصر خلال تلك الفترة ، ثم تحدثت عن الامتيازات الأجنبية التى تمتع بها الأجانب خلال فترة البحث والتى جعلتهم يتميزون عن غيرهم بميزات اجتماعية مختلفة كانت دافعًا لهم للقيام بأنشتطهم المتعددة فى مصر .

أما الفصل الأول " الوجود الأجنبى والجاليات الأجنبية فى مصر "

فقد عالجت فيه قدوم الأجانب إلى مصر وتغلغلهم فى المجتمع المصرى ، وتطور تعدادهم خلال فترة الدراسة وإقامتهم بالقطر المصرى وانتشارهم فى مدنه المختلفة ثم عرضت لأهم الجاليات الأجنبية فى مصر - دراسة لكل جالية - أسباب مجيئها لمصر وتطور تعدادها وأماكن انتشارها فى القطر المصرى وأهم ملامح نشاطها ، ثم تناولت الموظفين الأجانب بالإدارة المصرية متناولا تطور تعدادهم وجنسياتهم ورواتبهم ونظم استخدامهم وسياسة الحكومة المصرية فى الاستغناء عنهم وإحلال المصريين محلهم متى توفر المصرى القادر على القيام بعمل الأجنبى . ثم عرضت لأهم سمات المجتمع الأجنبى فى مصر واختلاطه بالمصريين والمستوى الثقافى والتعليمى للمجتمع الأجنبى فى مصر.

الفصل الثانى " الأجانب ونشاطهم السياسى "

ودرست فى هذا الفصل الأجانب وموقفهم من الحركة الوطنية المصرية ، ودور الأجانب فى إصدار تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وموقف الجاليات الأجنبية من ذلك التصريح ، ثم عرضت لنشاط الأجانب الشيوعى فى مصر وأهم المنظمات الشيوعية التى أقامها الأجانب بها وأوضحت أسباب تزعم الأجانب لهذا النشاط الشيوعى فى مصر ، ثم تناولت دور اليهود فى

الجمعية الماسونية لتحقيق أهدافهم الصهيونية ثم أوضحت نشاط الجاليات الأجنبية خلال الحرب العالمية الثانية .

الفصل الثالث " التعليم الأجنبى "

وتناولت فيه حجم التعليم الأجنبى ونظمه ودرجاته وأغراضه وهيئاته فى مصر حتى سنة ١٩٥٢ . ثم درست أهم المدارس الأجنبية فى مصر والتى انتشرت فى معظم القطر المصرى ودخلها الأجانب والمصريون على السواء ، والتى أقيمت فى معظمها لتزويد الأجانب المقيمين بمصر بما يحفظ لهم عاداتهم وتقاليدهم ولغاتهم القومية ، ثم تناولت علاقة المصريين بالتعليم الأجنبى فأوضحت أن هذه المدارس وأن كانت قد أخرجت لنا عدداً من الخرجين المصريين الذين يتقنون اللغات الأجنبية . إلا أنها كانت تشكل شبابنا تشكيلا يناسب اتجاهاتها وأغراضها سواء كانت دينية أم اجتماعية أم سياسية وتوجه تفكيرهم الوجهة التى ترغبها فمثلا فى الأسر التى كانت توفد أبناءها وبناتها إلى هذه المدارس نجد فى المنزل الواحد أن الأم ذات ثقافة أمريكية والأب ذو ثقافة عربية مصرية والإبنة ذات ثقافة فرنسية والإبن ذو ثقافة إنجليزية ولكل منهم تفكيره الخاص واتجاهه الخاص وبديهى أن ينشأ من ذلك تعارض بين كل هذه الثقافات والاتجاهات والعادات فى الأسرة الواحدة فأدى ذلك إلى تجزئة المجتمع المصرى تجزئة فكرية كانت لها آثارها السلبية على حركة التطور المصرى . ثم تناولت علاقة الدولة بالتعليم الأجنبى وكيف قام هذا التعليم مستقلا عن الدولة وغير خاضع لسلطانها مستظلا بالامتيازات الأجنبية ، ثم أوضحت جهود الحكومة المصرية للإشراف على التعليم الأجنبى بأصدارها القوانين التى تنظم إشرافها عليه .

الفصل الرابع : الأجانب والتعليم الوطنى "

وتناولت فى هذا الفصل الطلبة الأجانب بالمدارس المصرية ، والموظفين والمدرسين الأجانب بوزارة المعارف موضحًا أعدادهم وجنسياتهم ورواتبهم ونظم استخدامهم والمميزات الى كانوا يتمتعون بها عن غيرهم من المدرسين المصريين .

ثم تناولت الأساتذة الأجانب بالجامعة المصرية ، ثم عرضت دور الأجانب فى مجمع اللغة العربية ومشاركتهم فى هذه المؤسسة التى قامت للمحافظة على سلامة اللغة العربية وجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون فى تقدمها ، وملاءمتها على العموم لحاجات الحياة فى العصر الحاضر .

الفصل الخامس " الأجانب والتبشير "

وتناولت فيه طبيعة التبشير وأهدافه وأنه كان وسيلة من وسائل تمكين الاستعمار من الرسوخ بأقدامه في البلاد ، والإرساليات التبشيرية التي مارست نشاطها في مصر مثل الإرسالية الإنجليزية والإرسالية الأمريكية ، ثم عرضت وسائل العمل التبشيري في مصر وأوضحت كيف استغل المبشرون تلك الوسائل مثل التعليم والخدمات الطبية والاجتماعية والملاجئ والصحف والمجلات والكتب والمكتبات التبشيرية للوصول إلى غايتهم التبشيرية ثم تناولت تشجيع المبشرين ودعوتهم إلى استخدام اللغة العامية بدلا من الفصحى لغة القرآن الكريم لتقطيع أوصال العرب والمسلمين بالقضاء على اللغة التي تربطهم ، وكان غرضهم من ذلك أن يصبح لكل قطر عربي لغة خاصة به أو لغات متعددة ، وحينئذ يصبح العرب والمسلمون وحدات لغوية وفكرية متنافرة وغير متقاربة، ثم تتنافر هذه الوحدات مع الزمن فيسهل اخضاعها بجهد أيسر من الجهد الذي تحتاج إليه هذه الغاية مع وجود لغة واحدة تربط بينهم ، ثم تناولت أهم حوادث التبشير التي وقعت في القطر المصري وأهمها حادثة دخول المبشر زويمر الأزهر الشريف وتوزيعه رسائل تبشيرية على الطلاب به وغيرها من الحوادث التي شهدها القطر المصري .

ثم تناولت رد الفعل لحوادث التبشير ممثلا في موقف الشعب المصري ، والأزهر والجمعيات الدينية مثل الأخوان المسلمين والشبان المسلمين وموقف الحكومة المصرية وعجزها عن مواجهة المبشرين المحتمين بالامتيازات الأجنبية ، وتناولت كذلك موقف الأقباط في مصر من حوادث التبشير واستنكارهم لهذه الحوادث ثم عرضت لنتائج الحركة التبشيرية في مصر موضحًا أن الإرساليات التبشيرية تعجز عن أن تزحزح العقيدة الإسلامية من نفوس معتنقيها ، ولم تحقق هدفها ، وأن العدد القليل من المسلمين الذين تحولوا إلى المسيحية لم يتعد عددهم أصابع اليد، ولم يكن تحولهم هذا بعد بحث واقتناع بل هم من المسلمين العوام والسذج والمرضى والصبية وضعفاء العقيدة والإدراك ، الذين لايدركون من أمور الدين شيئًا .

الفصل السادس " الأجانب ودورهم الاجتماعي "

وفي هذا الفصل إنصبت الدراسة على الآثار السيئة للأجانب في مصر مثل الاتجار بالمخدرات واشتغالهم بالدعارة والبغاء والتزييف والغش والسرقة والقمار ونشر الخمور، كما تناولت الآثار الطيبة للأجانب التي تمثلت في إقامة الجمعيات الخيرية والاجتماعية كجمعية رعاية الطفل والأمومة ، وجمعية الرفق بالحيوان ، والجمعيات الخيرية الاجتماعية ، والاتحاد

المصرى البريطانى الذى قام بهدف توطيد العلاقات الاجماعية والثقافية بين المصريين والبريطانيين ومن الآثار الطيبة تزعم الأجانب للحركة العمالية التى أسفرت عن نشأة النقابات التى عملت على حماية العمال وطالبت بحقوقهم ، ثم تناولت تقليد المصريين للأجانب وأوضحت أنه نظراً لأن الأجانب بمصر لم يكونوا بمعزل عن المجتمع المصرى إذ اندمجوا فيه واختلطوا بالمصريين وشاركهم الأعمال ، وكان هذا المجتمع الأجنبى مجتمعا بلا شك محل أنظار المصريين لأنهم جا ءوا من بلاد راقية تسبق مصر فى مضمار الحضارة والمدنية فكان لذلك أثره على فهم المصريين لهم وتقبلهم لأفكارهم فسرت حمى التقليد من المصريين للأجانب بدرجة كبيرة فى كافة النواحى والمجالات فى المأكل والملبس بموضاته وتقاليعه الأوربية فخلعت المرأة المصرية حجابها وكشفت عن جسمها وعرت ساقيها مقلدة المرأة الأوربية ، كما أقبل الرجال على خلع الطربوش وارتداء القبعة تشبها بالأوربيين ظنا منهم أن ذلك هو التطور والمدنية .

وانهيت هذا البحث بخاتمة لأهم النتائج التى تم التوصل إليها .

أما عن المصادر التى اعتمدت عليها فى إعداد هذا البحث فقد تضمنت مجموعة من الوثائق العربية والأجنبية : فقد اطلعت فى دار الوثائق القومية بالقلعة على محافظ مجلس الوزراء - ومحافظ عابدين - ومحافظ مصلحة الشركات بالإضافة إلى ذلك تم الاطلاع على المذكرات الشخصية المودعة بدار الوثائق القومية مثل مذكرات سعد زغلول ، وعبد الرحمن فهمى ، كما اطلعت على وثائق وزارة الخارجية البريطانية Foreing office المصورة على ميكروفيلم من دار المحفوظات العامة بلندن Public Record office ، ومن أهم الوثائق المنشورة التى تم الاطلاع عليها مضابط جلسات مجلسى الشيوخ والنواب المصرين خلال فترة البحث ، ومضابط مجلس العموم البريطانى House of Commans Debates الموجودة بمكتبة جامعة القاهرة ، وتقارير الأمن العام فى القطر المصرى الموجودة بمصلحة الأمن العام بوزارة الداخلية وكذلك تقارير مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة بمكتبة جامعة القاهرة ، واحصا ءات معاهد التعليم بالقطر المصرى الموجودة بمتحف التعليم بوزارة التربية والتعليم كما رجعت أيضا إلى الدوريات بكافة اتجاهاتها وتيارتها السياسية والفكرية المختلفة فهى بمثابة التسجيل ليومى للأحداث السياسية والاجماعية والثقافية والاقتصادية .

والله ولى التوفيق

محمود محمد سليمان

تمهـــيد
الوضع القانونى والاجتماعى للأجانب فى مصر

أولا : الوضع القانونى :

إن دراسة النشاط الاجتماعى والثقافى والسياسى للأجانب فى مصر فى الفترة من سنة ١٩٢٢م إلى سنة ١٩٥٢م تتطلب منا منذ البداية أن نحدد من هو الأجنبى الذى تقوم عليه هذه الدراسة .

وفى هذا الصدد فإن هناك اختلافا واضحًا فى تحديد معنى الأجنبى بين علم القانون وعلم الاجتماع . فالأجنبى فى علم الاجتماع هو كل فرد ليس عضواً فى مجتمع بعينه، وبناء على ذلك فالأجنبى فى تصور الدولة هو كل فرد ليس عضواً فى المجتمع الذى تحكمه ، فالعضوية بالمعنى الاجتماعى تبنى على أسس من الواقع ، ولكن تلك الأسس قد لايعترف بها القانون ولا تكفى وحدها للتدليل أو للاعتراف للشخص بجنسيته أو عضويته القانونية فى الدولة[1].

والأجانب فى الاصطلاح القانونى هم الأشخاص الذين لا يتمتعون بقانون الجنسية للوطن الذى يقيمون فيه إقامة مؤقتة أو عادية ، ويقابل الأجنبى الوطنى أو المواطن وهذا الأخير أكثر من الأجنبى حقوقا وأكثر منه التزامات . والحقوق التى يتمتع بها الأجنبى ليست منحة ولكنها من مقررات القانون الدولى ، إذ أن اعتراف الدولة للأجنبى بالشخصية القانونية تستوجب التزامها الاعتراف له بالحقوق التى بدونها لاتقوم هذه الشخصية القانونية كالتمتع بحق الدخول والإقامة والخروج من الإقليم ، والتمتع بالحرية الشخصية والفكرية وحرية الاجتماع والعمل " فى حدود القوانين واللوائح " وحق الانتفاع بالمرافق العامة ، وحق الالتجاء إلى محاكم الدولة لحماية القضاء ، وتتضمن حقوقه الشخصية حقه فى الزواج والإرث والتملك " بصفة مقيدة " ، وتستثنى من ذلك الحقوق السياسية وأهمها حق الانتخاب وحق التعيين

---

١ - أحمد مسلم : المركز القانونى للأجانب فى مصر . الطبعة الأولى ، دار الكتاب العربى القاهرة ١٩٥٢ ص ٥ .

في الوظائف العامة في تجريد الأجنبي من ملكه بالاستيلاء أو نزع الملكية ولكنه لا يخضع لعبء الدفاع أو أداء الخدمة العسكرية [١].

وتبدو كذلك مظاهر التفرقة بين الوطني والأجنبي من نواح متعددة : فالوطني وحده الذى تشمله الدولة بحمايتها بواسطة بعثاتها الدبلوماسية إذا ما وجد خارج اقليمها ، وهو في بلده يتمتع بقدر أوفر من الحقوق التي يتمتع بها الأجانب كتقلد الوظائف العامة ومباشرة حق الانتخاب . ويمتاز الوطني كذلك بأنه لا يجوز ابعاده عن اقليم دولته [٢] ولا يصح تسليمه لدولة أخرى لأنه ارتكب جريمة على أراضيها [٣] بينما يحق للدولة اقصاء الأجنبي من اقليمها إذا رأت أن بقاءه غير مرغوب فيه [٤] .

ويجدر بنا ونحن بصدد التعريف بالوطني والأجنبي أن نبحث في مسألة الجنسية إذ أنها الأساس في التفريق بين الوطني والأجنبي ، وهي التي تفصل بينهما وتضع العلاقة القانونية بين الفرد والدولة ويترتب على هذه العلاقة حقوق وواجبات معينة قبل كل منهما للآخر ، وهذه العلاقة بين المواطن والدولة ينظمها القانون العام لكل دولة ، وتهتم جميع الدول بقوانين الجنسية ووضع بنودها لما لها من أهمية كبرى في شخصية الدولة وكيانها العام [٥].

أما عن تعريف الجنسية فقد ذهب فيه المشرعون والمؤلفون مذاهب شتى ، فمنهم من فسرها بأنها الرابطة القانونية والسياسية الي تربط الفرد بدولة معينة ، ومنهم من دعاها الصفة التي يتصف بها الفرد باعتباره عضواً من أعضاء الدولة التي ينتمي إليها ، ومنهم من قال عنها أنها العقد المعنوى بين الفرد ودولة يعيش في ظلها يتنازل الطرف الأول وهو الفرد عن حريته الطبيعية بتأدية جميع الخدمات الوطنية التي تطلب منه ، مقابل أن يحميه الطرف الثاني وهو الدولة ويسهر على مصالحه ، ومهما تكن صفة التعريف فإن مدلول الجنسية لا يخرج عن أن

---

١ – أحمد عطية الله : القاموس السياسي ، الطبعة الثالثة ، دار النهضة العربية ، القاهرة سنة ١٩٦٨م ، ص ١٩ – ٢٠ .

٢ – شمس الدين الوكيل : الموجز في الجنسية ومركز الأجانب ، الطبعة الأولى دار المعارف بالأسكندرية ١٩٦٤ ، ص ١٤ .

٣ – حامد زكي : القانون الدولي الخاص المصري ، الطبعة الأولى القاهرة ١٩٣٦ ص ٤٥٩ .

٤ – فؤاد عبد المنعم رياض : الوسيط في القانون الدولي الخاص ، الجنسية ومركز الأجانب الطبعة الثانية – دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧٦ ، جـ ١ ، ص ١٦ .

٥ – عبد الحميد أبو هيف : القانون الدولي الخاص في أوربا وفي مصر، القاهرة، ١٩٢٤ ص ٩٦ – ٩٧ .

يكون محدداً لعلاقة الفرد بدولة معينة ، أو انتسابه إليها فيقال فلان مصرى أو انجليزى أو فرنسي أى فلانا هذا ينتسب إلى دولة مصر أو انجلترا أو فرنسا فهو مرتبط بها تتبعه جنسيته أينما كان[١]. ومصطلح الجنسية هى ترجمة اصطلاحية لكلمة Natio al té المشتقة من كلمة nation أى أمة ، وهذه بدورها مشتقة من الكلمة اللاتينية natio ومعناها المنحدرون من جنس واحد بالمقابلة إلى populus أى سكان البلد على العموم . وإذا ما تابعنا الاشتقاق اللغوى فى كلمة nation كانت الصفة national أى منتسب إلى أمة ، وكان الاسم منها na-tionalité أى الانتساب إلى الأمة لا إلى الدولة ولكن رغم ذلك فان الكلمة تطلق على الانتساب إلى الدولة ، ويكون هذا الإطلاق إذن إطلاقا اصطلاحيا ، وإذا كان ما يهم القانون هو علاقة الفرد بالدولة وليست علاقته بالأمة ، أمكن تعريف الجنسية بأنها : رابطة سياسية وقانونية تنشئها الدولة بقرار منها تجعل الفرد تابعا لها أى عضو فيها [٢].

وهناك مبادئ أساسية يجب أن تتبع عند وضع قواعد الجنسية ، نذكر منها أهمها وهى : حرية التشريع ، والتمتع بجنسية واحدة ، وعدم الجنسية .

* وحرية التشريع معناها أن للدولة سلطة تامة فى وضع جنسيتها حرصا على مصالحها ومصالح أفرادها ، ولكن لا يجوز لها أن تفرض جنسيتها على رعايا الدول الأخرى ، وإلا عد عملها هذا تعديا على حقوق تلك الدول .

* أما التمتع بجنسية واحدة فمعنى ذلك أنه إذا نظرنا إلى الجنسية باعتبارها عقداً معنويا بين الدولة والفرد ، جاز للفرد أن يفسخ هذا العقد فيخرج عن جنسيته إلى جنسية الدولة التى يريد أن ينتسب إليها بشرط أن يتنازل عن جنسيته الأولى إذ لا يجوز له أن يتمتع بأكثر من جنسية واحدة فى وقت واحد .

* أما عدم الجنسية فيقصد به حالة الشخص الذى لا جنسية له ، ويجب على الدولة لكى تتجنبها أن تنظر فى حالة كل فرد من السكان المقيمين فى أرضها فتحدد موقفها بازائهم [٣].

---

١ - فؤاد كرم : الأجانب فى مصر ، الجنسية المصرية والطوائف الدينية فى مصر ، القاهرة (ب . ت) ص ٢٤ .

٢ - عز الدين عبد الله : القانون الدولى الخاص المصرى ، الطبعة الثالثة ، مطبعة جامعة القاهرة سنة ١٩٥٤ م ، جـ ١ ، ص ٨٥ - ٨٦ .

٣- فؤاد كرم : المرجع السابق ، ص ٢٦ - ٢٧ .

تحديد الجنسية فى مصر ومراحل تطورها

عرفت مصر نظام الجنسية فى ظل المفهوم الإسلامى لها ، فلما ظهر الإسلام اقترنت دعوته الدينية بفكرة سياسية هى تأسيس دولة قوامها العقيدة الإسلامية ، لذلك اعتبرت العقيدة فى الشريعة الإسلامية رابطة دينية وسياسية فى آن واحد . فالإسلام دين وجنسية ، والعالم الإسلامي يعتبر وحدة دينية وسياسية تضم بلاد العرب وغيرها من البلاد التى فتحها المسلمون، وتعرف بدار الإسلام تمييزا لها عن البلاد التى لا تدين به ويطلق عليها دار الحرب ، فدار الحرب هى الإقليم التى لا يحكمها المسلمون ويعرف سكانها بالحربيين ، دون أن يراد بذلك قيام حرب بين هذه البلاد وبين دولة الإسلام . ويعد المسلم من أهل دار الإسلام أينما كان ، ولا يرتبط بها ارتباط عقيدة فحسب ، وإنما يرتبط كذلك ارتباطا سياسيًا ، فيتمتع بما يمكن أن نسميه جنسية دار الإسلام ، ويمكن تشبيه المسلم فى دار الإسلام بالمواطن فى الدول الحديثة ، هو الشخص الذى يتمتع بكافة الحقوق ويخضع لجميع الالتزامات التى تفرضها الدولة على وطنييها [١] . وقد ضمت دار الإسلام بجوار المسلمين فريقا آخر المعروف بالذميين ، والذمى هو كل من توطن بدار الإسلام من أهل الكتاب ، ويتم ارتباطه بالدولة الإسلامية عن طريق ما يسمى بعقد الذمة أو بالأمان المؤبد تكفل له الدولة به الحماية الدائمة لنفسه وعقيدته وماله مقابل أدائه الجزية ، وهذا الفريق وإن كان يمكن اعتباره من رعايا الدولة الإسلامية إلا أنه لم يرق إلى مصاف المواطنين ، فهو لا يتمتع بكامل الحقوق التى يتمتع بها المسلمون كما لا يخضع لكافة التكاليف التى تفرضها الدولة الإسلامية عليهم [٢] .

وقد كانت دار الإسلام تجيز لأهل دار الحرب الوفود إليها ، ويطلق على الحربى الذى يفد إلى دار الإسلام اسم المستأمن ، وذلك لأن إقامته بدار الإسلام كانت تتم بمقتضى ما يعرف بعقد الأمان المؤقت ، وهو عقد يخول للمستأمن إقامة مؤقتة لاتزيد عن مدة سنة تكفل له الدولة خلالها حماية ماله ونفسه وعقيدته ، وإذا ما انقضت هذه المدة وجب عليه مغادرة دار الإسلام ، ولايتمتع المستأمن برعوية دار الإسلام ، فهو يعتبر فى حكم الأجنبى فى العصر

---

١ - فؤاد عبد المنعم رياض وآخر : احكام الجنسية ومركز الأجانب فى القانون المصرى والقانون المقارن ، الطبعة الثالثة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٢م ، ص ١١٩ .

٢ - المرجع السابق : ص ١١٩ .

الحديث يتمتع بحقوق أدنى من حقوق الذمى والمسلم ، ولا يصبح المستأمن من رعايا دولة الإسلام إلا إذا اعتنق الإسلام أو توطن بصفة نهائية بدار الإسلام فأصبح بذلك من الذميين[١].

ويمكننا أن نخلص من ذلك إلى أن جنسية دار الإسلام كانت تقوم على أساسين : الأول : هو اعتناق الإسلام ، والثانى : وهو التوطن بدار الإسلام .

ويتبين مما تقدم أن السكان فى دار المسلمين - ونخص بالذكر سكان مصر - كانوا على ثلاثة أنواع : المسلمين ، الذميين ، المستأمنين .

فالمسلمون هم الوطنيون الذين يتمتعون بكامل حقوق الدولة ، والذميون هم الذين لا يتمتعون بهذه الحقوق جميعا ، ويطلق عليهم كلمة رعيّة ، أما المستأمنون فهم الأجانب، وقد استمر ذلك المفهوم للجنسية ساريا بمصر منذ الفتح الإسلامى إلى أن ظهرت الامتيازات الأجنبية خلال الحكم العثمانى لها ، فتمتع بمزاياها كل من قدم إلى مصر من الأجانب بفضل تسامح سلاطين آل عثمان ، فتحسنت إذن حالة المستأمنين أى الأجانب وأخذوا يطالبون بكثير من الامتيازات ، فكانت تمنح لهم بسخاء وعن طيب خاطر مما حبب إلى الكثير من الرعية أن يعتبروا أنفسهم كأجانب بأن يدخلوا تحت حماية دولة أجنبية ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تعداه إلى أبعد من ذلك ، فإن بعض الوطنين أنفسهم رغبوا هم أيضا فى أن يعاملوا معاملة الأجانب لما يلاقونه من المزايا التى لم تكن متوفرة لهم ، ولقد عملت الدولة العثمانية على معالجة ذلك بضرورة العمل على مساواة سكانها بالرعايا الوطنيين خوفًا من الخروج عنها وانضمامهم إلى دولة أجنبية فأصدر الباب العالى . سنة ١٨٦٩ قانون الجنسية العثمانية على نسق التشريعات الأوربية ، فاستقلت الجنسية بذاتها وانقطعت صلتها بالدين وأصبح كل من المسلمين والرعايا يتمتعون بمالهم من الحقوق السياسية والمدنية على السواء [٢].

ومن ثم فمن الضرورى معرفة قوانين الجنسية وتشريعاتها المختلفة فى مصر ، لما لها من أهمية بالغة فى كثير من الدول وعلى الخصوص مصر - موضع الدراسة - إذ أنه يتوقف على معرفة جنسية الشخص معرفة القانون الذى يقضى له فى أحواله الشخصية المختلفة ، بل معرفة حدود اختصاص المحاكم المصرية من الوجهة الدولية ، كما أنه يتوقف عليها معرفة

١- المرجع السابق : ص ١٢٠ .

٢- فؤاد كرم : المرجع السابق ، ص ٣٠ .

حدود اختصاص الهيئات القضائية المختلفة من أهلية وقنصلية ومختلطة وكذلك كثير من المسائل المتعلقة بالامتيازات الأجنبية [١].

تشريعات الجنسية المتعاقبة في مصر :

١ - تشريع الجنسية العثماني : صدر أول تشريع عثماني منظم للجنسية في ١٩ يناير ١٨٦٩ وقد سرى قانون الجنسية العثماني في مصر منذ صدوره باعتبارها جزءاً من الدولة العثمانية وظل ساريا حتى انفصالها عنها في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، فلم يكن للمصريين جنسية خاصة بالمعنى المفهوم ، بل كانوا معتبرين عثمانيين تسرى عليهم أحكام القانون العثماني ، ولكن رغم تبعية مصر لتركيا قانونا فإنها كانت متمتعة فعلا باستقلال داخلي في إدارة شئونها ، وقد أدى هذا النوع من الاستقلال الذاتي إلى الاعتراف بشخصية خاصة للمصريين تميزهم عن الرعايا العثمانيين العاديين، ومن هنا نشأت فكرة الرعايا المحليين Sujets locaux فهؤلاء الرعايا المحليون عثمانيو الجنسية ولكن تلحقهم فوق ذلك صفة أخرى إضافية هي صفة الرعوية المحلية [٢] أي الرعوية المصرية ، وهي صفة تميز المصري عن بقية العثمانيين داخل حدود الدولة العثمانية دون أن يكون لها أثر من الناحية الدولية ، وقد نظمت هذه الرعوية المصرية بتشريعات مصرية ، كان يتم تحديدها في كل مناسبة على حده بقصد تحقيق غاية معينة بالذات ، كبيان الأشخاص الذين يخضعون للتكليف بأداء الخدمة العسكرية وتحديد الأشخاص الذين يجوز لهم ممارسة حق الانتخاب أو تولي الوظائف الحكومية ، ويلاحظ أن صفة الرعوية المصرية كانت تقوم في مختلف هذه التشريعات على الجنسية العثمانية كما كانت تستند إلى فكرة الإقامة بالإقليم المصري [٣].

وفي طليعة التشريعات المنظمة للرعوية المصرية الأمر العالي الصادر في ١٩ يونيه سنة ١٩٠٠ وذلك لما له من أهمية خاصة في تأسيس الجنسية المصرية الجديدة وقد صدر هذا الأمر بشأن من يعتبر من المصريين عند العمل بقانون الانتخاب الصادر في أول مايو ١٨٨٣ والخاص بمجلس شورى القوانين ، وقد بينت أحكام هذه الرعوية في المادة الأولى من الأمر العالي المذكور ونصها كالآتي : " عند اجراء العمل بقانون الانتخاب الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٣ يعتبر حتما من المصريين لأشخاص الآتي بيانهم : -

---

١- علي الزيني : القانون الدولي الخاص والمقارن ، القاهرة سنة ١٩٢٨ م ، جـ ١ ، ص ٢٢٤ .
٢ - حامد زكي : المرجع السابق ، ص ٤٧٣ .
٣- فؤاد عبد المنعم ، وآخر : المرجع السابق ، ص ١٢٢ .

أولا : المتوطنون في القطر المصرى قبل أول يناير سنة ١٨٤٨ وكانوا محافظين على محل اقامتهم وأريد بهذه الفئة أهل البلد الأصليون الذين كانوا مقيمين فيه قبل سنة ١٨٤٨ ولم يبرحوا أرضه .

ثانيا : رعايا الدولة العلية المولودون فى القطر المصرى من أبوين مقيمين فيه متى حافظ الرعايا المذكورين على محل إقامتهم . ويقصد بهم أولاد العثمانين دون آبائهم الذين ولدوا فى مصر وحافظوا على الاقامة فيها ، وقد اعتبر أفراد هذه الفئة مصريين أيضا لامكان توطن هؤلاء الأولاد فى القطر واندماجهم بأهله .

ثالثا : رعايا الدولة العلية المولودون والمقيمون فى القطر المصرى الذين يقبلون المعاملة بمقتضى قانون القرعة العسكرية سواء بأدائهم الخدمة العسكرية أو بدفع البدلية. ويقصد بهؤلاء العثمانيون الذين يولدون في مصر ويقيمون فيها إذا قبلوا الخدمة فى الجيش المصرى أو دفعوا البدل النقدى وقد اعتبر المشرع المصرى هذه الفئة من المصريين لما أظهرت من الاستعداد لأداء الخدمة العسكرية إذ أن فى قبول هذه الخدمة دليلا كافيا على رغبة أفرادها فى أن يكونوا مصريين .

رابعا : الأطفال المولودون فى القطر المصرى من أبوين مجهولين ، ويقصد بهم اللقطاء ، ومن جانب آخر أجاز الأمر المذكور للرعايا العثمانيين المتوطنيين فى القطر المصرى منذ أكثر من خمس عشرة سنة من تاريخه بأن يصبحوا مصريين إذا كانوا قد أعلنوا رغبتهم فى ذلك للمحافظة أو المديرية الكائن فيها محل اقامتهم ، باعتبار أن اقامتهم طيلة هذه المدة تنهض دليلا كافيا على رغبتهم فى الحصول على هذه الصفة[1].

٢ - تشريعات الجنسية المصرية : - وهكذا كان تحديد الجنسية فى مصر هو اعتبار كل فرد تابع لإحدى الولايات العثمانية عثمانى الجنسية ، سواء كان سوريا أم عراقيا أم حجازيا أم مصريا ... الخ ، فالجميع عثمانيو الجنسية ، وذلك طبقا لقانون الجنسية العثمانى الصادر فى ١٩ يناير سنة ١٨٦٩ ، والأجنبى هو كل فرد غير تابع للدولة العثمانية ، حيث ميزت وفرقت الحكومة المصرية والقوانين العثمانية بينهم وبين الرعايا العثمانين من حيث الحقوق والواجبات والشرائع والقوانين التى تحكمهم وكل ما يتبع ذلك من فروق مختلفة ومتباينة [2].

---

١ - فؤاد كرم : المرجع السابق ص ٣٤ .

٢ - نبيل عبد الحميد : الأجانب وأثرهم فى المجتمع المصرى سنة ١٨٨٢ - ١٩٢٢ رسالة ماجستير غير منشورة بكلية الآداب جامعة عين شمس سنة ١٩٧٦ ، ص ٩ .

وكان من المعقول والواجب أن يصدر قانون بالجنسية المصرية بمجرد انفصال مصر عن الدولة العثمانية في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤م التي أقرت هذا النفصال في معاهدة لوزان التي وقعتها تركيا في ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٣ ، وصدور الدستور المصري في أبريل سنة ١٩٢٣ وبه المادة الثانية التي تقضي بأن " الجنسية المصرية يحددها القانون "[١] ولكن ذلك لم يحدث واستمر المشروع يلتزم جانب الصمت ، والواضح أن أسباب هذا الصمت الطويل سياسية ترجع في أغلبها إلى وجود الامتيازات الأجنبية فقد ينتج من قانون الجنسية المصرية هذا ما يمس مصالح الأجانب وامتيازاتهم في مصر ، وليس للحكومة المصرية على هؤلاء الأجانب سلطان .

وأمام هذه الظروف رأى بعض رجال القانون أن تعمل مصر بقانون الجنسية العثماني باعتباره قانونا مصريا ، وليس قانون الدولة صاحبة السيادة ، إلى أن يصدر تشريع مصري ينظم مسألة الجنسية .

أ - قانون الجنسية المصرية الصادر في ٢٦ مايو سنة ١٩٢٦ : - وقد تمكن المشرع المصري من إصدار المرسوم بقانون الجنسية المصرية في ٢٦ مايو ١٩٢٦ ، وهو يعتبر أول قانون شامل وضع لتعريف الجنسية المصرية وبيان طرق اكتسابها وفقدها ، غير أن هذا المرسوم بقانون قد صدر في غيبة البرلمان ، وبصدور القانون رقم ٢ لسنة ١٩٢٦ يجعل المراسيم بقوانين الصادرة في المدة من ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ حتى ١٠ يونيه ١٩٢٦ في حكم الصحيحة مع احالتها إلى لجان مجلس النواب للنظر فيما إذا كانت تقترح عدم الموافقة على شئ منها أو تعديلها فقد أحيل إلى لجنة الشئون الخارجية بهذا المجلس المرسوم بقانون سالف الذكر ، ووضعت تلك اللجنة تقريراً عنه في ٩ مايو ١٩٢٨ متضمنا الكثير من الملاحظات الشكلية والموضوعية استندت إليها فيما اقترحت ادخاله عليه من تعديلات ، على أن الدورة البرلمانية المنعقدة في سنة ١٩٢٨ انفضت دون اقرار لمشروع التعديلات التي وضعتها لجنة الشئون الخارجية ، ورأت وزارة الداخلية أن حالة الشك التي أحاطت بالمرسوم بقانون الصادر في ٢٦ مايو سنة ١٩٢٦ من جراء طول مكثه باللجنة عطلت تسوية مشاكل الجنسية فعملت على استصدار المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ الذى نصت المادة ٢٥ منه على إلغاء المرسوم الصادر ٢٦ مايو سنة ١٩٢٦م [٢].

---

١ - عز الدين عبد الله : المرجع السابق ص١٥٣ .

٢ - مجلس النواب : الهيئة النيابية العاشرة ، دور الانعقاد العادي الأول ، ملحق رقم ١٨ ، تقرير لجنة الشئون الداخلية ، الجلسة ٤٠ في ٧ أغسطس ١٩٥٠ ، ص ١٩٨ .

وهكذا لم ير هذا القانون التنفيذ يوما من الأيام ، وقيل فى تعليل ذلك أنه قد صدر بغير ترو كاف وأنه أثار الاحتجاج عليه من جهات سياسية مختلفة ، فاستمرت البلاد رغم تغير حالتها السياسية محتفظة بقانون الجنسية العثمانى القديم إلى أن صدر قانون الجنسية لمصرية فى مارس سنة ١٩٢٩[١]. الذى يعتبر أول قانون مصرى نظم مسألة الجنسية وحدد من هو الأجنبى فى بداية فترة البحث .

ب - قانون الجنسية المصرية الصادر فى مارس سنة ١٩٢٩ : - وفى هذا القانون تمكن المشرع المصرى من تنظيم انفصال الجنسية المصرية عن الجنسية العثمانية ، فبين المشرع من هم المصريون كالتالى :

المادة الأولى : يعتبر داخلا فى الجنسية المصرية بحكم القانون :

١ - أعضاء الأسرة المالكة

٢ - كل من يعتبر فى تاريخ نشر هذا القانون مصريا بحسب المادة الأولى من الأمر العالى الصادر فى ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠م .

٣ - من عدا هؤلاء من الرعايا العثمانيين الذين كانوا يقيمون عادة فى القطر المصرى فى ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وحافظوا على تلك الإقامة حتى تاريخ نشر هذا القانون .

كما أوضح القانون من يعتبر مصريا فنصت المادة السادسة على :

أولا : من ولد فى القطر المصرى أو فى الخارج لأب مصرى .

ثانيا : من ولد فى القطر المصرى أو فى الخارج من أم مصرية مادامت نسبته لأبيه لم يثبت قانونا .

ثالثا : من ولد فى القطر المصرى أو فى الخارج من أبوين مجهولين ويعتبر لقيط مولودا فى القطر المصرى مالم يثبت العكس .

رابعا : من ولد فى القطر المصرى أو فى الخارج لأب أجنبى ولد هو أيضا فيه إذا كان هذا الأجنبى ينتمى بجنسه لغالبية السكان فى بلد لغته العربية أو دينه الإسلام .

---

١ - حامد زكى : المرجع السابق ، ص ٤٧٦ .

كما نص القانون كذلك في المادة الثامنة على أن التجنس يخول لصاحبه صفة المصرية ويجوز منحه بمرسوم لكل أجنبي بالغ جعل اقامته العادية في القطر المصري منذ عشر سنوات على الأقل وتوافرت فيه الشروط الثلاث : حسن السير والسلوك ، أن يكون له سبب من أسباب الرزق ، معرفة اللغة العربية [١].

وقد حصل العديد من الأجانب على الجنسية المصرية بموجب هذه المادة فتزخر مذكرات وزارة الداخلية المودعة بدار الوثائق القومية بالقلعة على العديد من تلك الحالات ، وهاك مثال يوضح ذلك «فقد تقدم المدعو سلامون أوشيروف الروسي الجنسية، وصناعته مصوراتي ، ومحل اقامته مدينة القاهرة إلى وزارة الداخلية بتاريخ ٧ يناير سنة ١٩٣١ بطلب لمنحه الجنسية المصرية ، وثبت من المستندات التي قدمها ، ومن التحريات التي أجريت عنه أنه حائز للشروط المنصوص عليها في المادة الثامنة من القانون السالف الذكر بحيث يجوز منحه الجنسية المصرية بمرسوم ، وفعلا صدر المرسوم بمنحه الجنسية المصرية [٢].

وقد كشف التطبيق العملي للمرسوم بقانون لسنة ١٩٢٩ المعدل بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣١م عن وجوب إعادة النظر في الكثير من أحكامه خصوصا بعد أن تغيرت الظروف التشريعية التي صدر هذا المرسوم بقانون في ظلها ، وأصبحت الحاجة داعية إلى وضع نصوص أخرى تهدف إلى تحقيق الغرض المقصود من هذا التشريع على وجه يتفق والمصلحة العامه في ذلك ، ولما كانت الأحكام الجديدة تتناول تعديل أغلب نصوص المرسوم بقانون السالف الذكر ، فقد أصبح من الأصوب وضع قانون شامل يتضمن الغاؤه مع مراعاة ألا يؤثر هذا الالغاء على حق كل من اعتبر مصريا أو داخلا في الجنسية المصرية أو كسبها وفقا لأحكامه وظل محتفظا بهذه الجنسية إلى تاريخ العمل بالقانون الجديد [٣].

جـ - قانون الجنسية المصرية الصادر في سبتمبر سنة ١٩٥٠ : - أقدم المشرع على سن تشريع للجنسية المصرية لثالث مرة في ظروف مواتية من كمال السيادة ، فالبلد شخصيته

١ - الوقائع المصرية : في ١٠ مارس ١٩٢٩ ، العدد ٢٣ " غير اعتيادي " السنة ٩٩ ، ص١-٢.

٢ - دار الوثائق القومية بالقلعة : محافظ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة الداخلية في الفترة من ١٨٨٠/١٠/٢٦ إلى ١٩٦٠ رقم المحفظة ٢٩ رقم الوثيقة ٣٢ .

٣ - مجلس النواب : الجلسة ٤٠ في ١٩٥٠/٨/٧ ، ص ١٩٨ .

الدولية كاملة ، والامتيازات الأجنبية قد ألغيت ، مما مكن له من وزن التشريع بميزان مصلحة الدولة العليا ، فأصدر القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالجنسية المصرية [١].

وما يهمنا هنا هو أن هذا القانون لم يختلف عن قانون سنة ١٩٢٩ في المواد والنصوص التي حكمت تحديد الجنسية المصرية وانفصالها عن الجنسية العثمانية وكل ما فعله المشرع أنه نقل المواد من الأولى إلى الخامسة في قانون سنة ١٩٢٩ - وهي التي حكمت تنظيم الجنسية المصرية وفصلها عن العثمانية - بعد أن تناولها بالضبط والتحديد إلى قانون الجنسية الصادر في سنة ١٩٥٠ جامعا إياها في مادة واحدة هي المادة الأولى [٢].

وجاء تحديد المصريين في المادة الأولى كما يلي : -

١ - أعضاء الأسرة المالكة .

٢ - المتوطنون في الأرض المصرية قبل أول يناير سنة ١٨٤٨ وكانوا محافظين على اقامتهم العادية فيها إلى ١٠ مارس ١٩٢٩ ولم يكونوا من رعايا الدول الأجنبية .

٣ - الرعايا العثمانيون المولودون في الأراضي المصرية من أبوين مقيمين فيها إذا كانوا قد حافظوا على اقامتهم العادية إلى ١٠ مارس ١٩٢٩ ولم يكتسبوا جنسية أجنبية .

٤ - الرعايا العثمانيون المولودون في الأراضي المصرية المقيمون فيها الذين قبلوا المعاملة بقانون القرعة العسكرية المصرية سواء بأدائهم الخدمة العسكرية أو بدفع البدل ، ولم يدخلوا في جنسية أجنبية متى حافظوا على اقامتهم العادية في مصر إلى ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ .

٥ - الرعايا العثمانيون الذين كانوا يقيمون عادة في الأراضي المصرية في ٥نوفمبر سنة ١٩١٤ وحافظوا على تلك الإقامة حتى تاريخ ١٠ مارس ١٩٢٩ وطلبوا سواء كانوا بالغين أم قصر .

٦ - الرعايا العثمانيون الذين جعلوا اقامتهم في الأاضي المصرية بعد تاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وحافظوا على تلك الإقامة حتى تاريخ ١٠ مارس ١٩٢٩ وطلبوا خلال سنة من هذا التاريخ اعتبارهم داخلين في الجنسية المصرية .

---

١ - عز الدين عبد الله : المرجع السابق ، ص ١٥٨ .

٢ - المرجع السابق ص ١٧٤ .

٧ - الرعايا العثمانيون الذين كانوا يقيمون عادة فى الأراضى المصرية من تاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ولم يحافظوا على تلك الإقامة حتى تاريخ ١٠ مارس ١٩٢٩ وطلبوا خلال سنة من هذا التاريخ دخولهم الجنسية المصرية واعترف لهم وزير الداخلية بدخولهم فيها [١].

والمقصود بالرعايا العثمانيين فى الفقرات الثلاث المتقدمة هم رعايا الدولة العثمانية القديمة قبل تاريخ العمل بمعاهدة لوزان المعقودة فى ٢٤ يوليه سنة ١٩٢٣ ، ولاتسرى الأحكام الخاصة باعتبار الرعايا العثمانيين داخليين فى الجنسية المصرية على من اختار منهم الجنسية التركية أو جنسية إحدى البلاد التى فصلت عن البلاد العثمانية بمقتضى معاهدة لوزان [٢].

وأهم ما يلاحظ على هذا القانون الجديد عدم الميل إلى تيسير دخول الأجانب فى الجنسية المصرية على النحو الذى كان ملموسا سنة ١٩٢٩ . ومن أهم الأمثلة على ذلك عدم الأخذ بفكرة الميلاد المضاعف* فى منح الجنسية ، كما أنه خرج عن مبدأ وحدة الجنسية فى العائلة الذى كان سائداً فى ظل قانون سنة ١٩٢٩ فنص على عدم دخول المرأة الأجنبية المتزوجة من وطنى فى الجنسية المصرية بزواجها من أجنبى إلا إذا أبدت رغبتها فى ذلك ولم تحرمها الدولة من هذا الدخول [٣].

واستمر قانون الجنسية الصادر فى سبتمبر ١٩٥٠ هو الذى يحدد الجنسية فى مصر حتى نهاية فترة الدراسة سنة ١٩٥٢ ، غير أن هذا التشريع لم يعد صالحا للتمشى مع ما جد على مركز البلاد السياسى من تغيير فى عهدها الجمهورى الجديد بعد ٢٣ يوليه ١٩٥٢ ، فقد اقتضى الأمر اصدار تشريع يتلاءم مع الوضع الجديد هو القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ . وقد حرص هذا القانون على تحقيق غايتين رئيسيتين : الأولى هى تمصير الأسس التى تقوم عليها الجنسية المصرية ، وذلك بعدم إعادة النص على تعبير الرعوية العثمانية مكتفيا بالاحالة إلى قانون سنة ١٩٥٠ ، وأضاف إلى ذلك أساسا جديداً لتحديد المصريين الأصول هو التوطن فى

---

١ - الوقائع المصرية : فى ١٨ سبتمبر ١٩٥٠ ، العدد ٩١ ، السنة ١٢١ ، ص ٢٢ .

٢ - الوقائع المصرية : العدد السابق ، ص ٢٢ .

* يقصد بفكرة الميلاد المضاعف من ولد فى القطر المصرى لأب أجنبى ولد هو أيضا فيه إذا كان هذا الأجنبى ينتمى بجنسيته لغالبية السكان فى بلد لغته العربية أو دينه الإسلام ، فؤاد عبد المنعم رياض وآخر : المرجع السابق ص ١٢٥ .

٣ - فؤاد عبد المنعم رياض وآخر : المرجع السابق ص ١٢١ .

مصر قبل أول يناير سنة ١٩٠٠ إذا استمر هذا التوطن حتى تاريخ العمل بقانون سنة ١٩٥٦ أما الغاية الثانية فكانت حماية الجماعة الوطنية من الأشخاص الذن لايدينون بالولاء لها ، ولتحقيق هذه الغاية نص تشريع سنة ١٩٥٦ على استثناء طائفتين من الحكم الجديد الذى ينتمى جنسية التأسيس المصرية على التوطن قبل سنة ١٩٠٠ ، وهما طائفة الصهيونيين وطائفة الأفراد الذين يصدر الحكم بادانتهم فى جرائم ينص الحكم على أنها تمس ولاءهم لمصر أو تتضمن خيانتهم لها [1].

ومما سبق نستطع أن نقرر أن قانون سنة ١٩٢٩ هو بداية التنفيذ العملى لفصل الجنسية المصرية عن العثمانية ، الذى جاء قانون سنة ١٩٥٠ فأكد هذا الانفصال . واتضح استقلال الجنسية المصرية التى أصبحت محددة بصورة واضحة .

وبناء على هذا أصبح مفهوم الجنسية يختلف قبل سنة ١٩٢٩ عنه بعد ذلك ، فالعثمانيون قبل سنة ١٩٢٩ لم يكونوا يعدون أجانب فى مصر ، ولكن بعد هذا التاريخ عدوا كذلك ، وترتب على هذا أن اختلفوا فى الحقوق والواجبات عن المصريين ، ومن ناحية ثانية أصبحت تطبق عليهم النظم واللوائح التى وضعت لمعاملة الأجانب فى البلاد ، وكذلك فقد اعتبر الذين يفدون إلى مصر من الولايات العربية بعد سنة ١٩٢٩ سواء كانوا سوريين أو لبنانيين أو مغاربة أو عراقيين ، أجانب وكانت أعدادهم قليلة جداً بالقياس إلى أعداد الأجانب الأوربيين فى مصر [2].

وبناء على ذلك فإن الأجانب المعنيين بالدراسة فى هذا البحث هم الأجانب الأوربيون من رعايا الدول الأوربية بمصر من غير السياسيين وسائر موظفى سفارات الدول الأوربية، ودار المندوب السامى البريطانى " السفارة البريطانية " منذ سنة ١٩٣٦ " .

ثانيا : الوضع الاجتماعى :

بعد أن تناولنا وضع الأجانب القانونى فى مصر ، وفقا للوائح والقوانين السارية فيها ، لابد من تناول الوضع الاجتماعى للأجانب فى مصر ، لكى يكون تحديد وتعريف الأجنبى

١- المرجع السابق ص ١٢٦ - ١٢٧ .

٢ - نبيل عبد الحميد سيد أحمد : النشاط الاقتصادى للأجانب فى مصر وأثره فى المجتمع المصرى . من سنة ١٩٢٢ إلى سنة ١٩٥٢ ، لهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ١٣ .

مفهوما وكاملا ، وهذا يجعلنا بطبيعة الحال نتحدث عن الامتيازات الأجنبية ، وذلك لأن الأجانب كان يميزهم من الناحية الاجتماعية الامتيازات الأجنبية التى منحت لهم ، والتى جعلتهم يتميزون عن غيرهم من المصريين بمميزات اجتماعية مختلفة .

فقد اعتادت بعض الدول أن تمنح بعض رعايا الدول الأجنبية فيها امتيازات لتسهيل اقامتهم بها وتشجيعا لهم على المتاجرة مع رعاياها وتهدف أساسا إلى حماية الأجانب من احتمال وقوع الحيف والجور عليهم فى مسائل الضرائب ، وتأمينهم على أرواحهم وأموالهم[١] . ومن تلك الدول الدولة العثمانية .

وكان شيئا طبيعيا أن تستمر مصر فى منح الأجانب نفس هذه الامتيازات التى منحتها الدولة العثمانية لهم ، وذلك بحكم صلة التبعية التى تربط مصر بالدولة العثمانية منذ الفتح العثمانى لها . وكل ماكانت تنص عليه معاهدات الامتيازات الأصلية من هذه الناحية لم يكن يعدو التعهد بضمان حرية المجئ والاقامة والانتقال لهؤلاء الأجانب ومنحهم مسكنا يعيشون فيه ، وفقا لعاداتهم وأديانهم ، وتحديد الضرائب التى يدفعونها حتى لا يكونوا هدفا لاستغلال غير مشروع . وعملت الامتيازات أيضا على جعل مقاضاتهم فيما بينهم من شأن قنصلهم تطبيقا لنظرية شخصية القوانين التى كان العمل جاريا بها فى تلك العصور المتقدمة ، أما منازعاتهم المدنية مع الوطنيين والجرائم التى كانوا يقترفونها ضدهم فكانت الهيئات القضائية المحلية هى صاحبة الحق فى الفصل فيها والعقاب عليها [٢].

فنبتت منها مع الزمن بالتتابع ألوان من الحصانة فى شتى الميادين المالية والقضائية والتشريعية جعل منها حالة تقرب من الفوضى [٣]. أضرت بالأوربيين والمصريين معا .

فقد بسط القناصل فى مصر اختصاصاتهم القضائية على جميع القضايا الخاصة برعايا دولهم سواء كانت جنائية أو مدنية ، عينية أو شخصية ، وجر هذا التوسع فى اختصاص

---

١ - يوسف خليل جاد الله : علاقة الامتيازات الأجنبية بالاصلاح القضائى فى عهد اسماعيل باشا رسالة ماجستير غير منشورة بكلية الآداب ، جامعة القاهرة ، سنة ١٩٤٣ ، ص ٤٠ .

٢ - محمود سليمان غنام : المعاهدة المصرية الإنجليزية ودراستها من الوجهة العملية ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة سنة ١٩٣٦ ، ص ٢٨١ .

٣ - الحكومة المصرية : وثائق مؤتمر الغاء الامتيازات الأجنبية بمونترو ، ١٢ أبريل ٨ مايو سنة ١٩٣٧ - المطبعة الأميرية ببولاق القاهرة سنة ١٩٣٨ ، ص ١٥ .

القناصل القضائى إلى امتياز تشريعى ، لأنه لما كان القضاء القنصلى لايفصل فى القضايا التى ترفع إليه إلا تبعا لقوانين بلاده فقد اصبحت القوانين المحلية لاتطبق على الأجانب بل فى حكم المعدومة تماما بالنسبة لهم . وليس من العسير تصور الأضرار والمتاعب التى كانت تنشأ عن نظام كهذا يقوم بالقضاء فيه عدد كبير من المحاكم القنصلة ، فهناك سبع عشرة محكمة قنصلية تطبق كل منها قانونها الخاص[١]. ولا تعترف بالأحكام التى تصدرها مثيلاتها ، كما أن تلك المحاكم لم يكن يهمها الحق بقدر ما كانت تهمها مصلحة رعايا دولتها ، سواء كانوا ظالمين أو مظلومين ، وكان القناصل يعملون على نصرة رعاياهم سواء كان الحق فى جانبهم أم عليهم [٢]. ويتحكمون فى القضايا وفقا لأهوائهم حتى فى الفصل بين الأجانب المختلفى الجنسية ، فالقنصل الفرنسى بالاسكندرية عندما وقف قاضيا بين يونانى وفرنسى ، وللأول حق سند عند الثانى ، ولما علم القنصل أنه من رعايا اليونان شطب القضية مثلما يفعل القنصل اليونانى مع الرعايا الفرنسيين [٣]. والغريب أيضا فى تلك المحاكم أنها كانت ابتدائية فقط ، وأن استئناف الأحكام الصادرة منها كان يجب أن يرفع إلى إحدى المحاكم فى وطن المدعى عليه سواء كان هذا المدعى عليه انجليزيا أو فرنسيا أو يونانيا فيجب أن تكون الدعوى فى وطنه الأصلى فى بلدان وعواصم أوربا المختلفة[٤] . وفقدت مصر سلطاتها التشريعية على الأجانب ، فلم تستطع أن تطبق أى قانون ولا أن تفرض أى لائحة على الأجانب ، كما لم يكن لها حق فرض أى ضريبة عليهم إلا بعد موافقة الدول صاحبة الامتيازات ، فإذا لم توافق واحدة من هذه الدول استحال فرض ضريبة لأنه لايجوز لأعضاء رعايا دولة واحدة أن تعفى من الضرائب التى يدفعها الآخرون [٥].

---

١ - محمود سليمان غنام : المرجع السابق ، ص ٢٨٣ .

٢ - صالح رمضان محمود : الحياة الاجتماعية فى مصر فى عصر إسماعيل ، الطبعة الأولى ، منشأة المعارف بالاسكندرية سنة ١٩٧٧ ، ص ٥-١ .

٣ - الياس الأيوبى : تاريخ مصر فى عصر الخديوى اسماعيل باشا ، المجلد الأول ، دار الكتب سنة ١٩٢٣م ، ص ٤٦٧ .

٤ - تادرس ميخائيل تادرس : ذكريات من عالم المحاماة والقضاء ، الدار القومية للطباعة والنشر (ب . ت) ص ٨٥ .

٥ - مليكة عريان : مركز مصر الاقتصادى ، الطبعة الأولى ، مطبعة رمسيس بالفجالة القاهرة سنة ١٩٢٣ ، ص ١٤٧ .

وفضلت الحكومة عدم الالتجاء إلى المحاكم القنصلية فى حالة عدم دفع الأجانب للضرائب حتى تقلل من إذلالها وربما تصاب بضرر مضاعف خاصة وأنها تعلم تأييد تلك المحاكم لرعاياها[1] وكانت الحكومة المصرية لايمكنها القبض على الجانى الأجنبى إلا بعد استئذان قنصليته واحضار مندوب عنها ليكون شاهداً على أن القبض على الأجنبى لم يتعد فيه الواجب، ولم يسبب إهانة لحضرة المجرم الأجنبى " فإذا ما قبضت عليه سلمته إلى قنصليته التى غالبا ما كانت تطلق سراحه " [2].

وهكذا كانت الامتيازات عائقا فى سبيل تقدم البلاد ، واعتداء صارخا على سيادتها واستقلالها ، ولذلك أراد اسماعيل أن يخفف من وطأتها بانشاء المحكام المختلطة الى لم تكن أحسن حالا من المحاكم القنصلية ، وقد شمل اختصاصها الآتى:-

أ - الفصل فى المنازعات المدنية بين المصريين والأجانب وبين الأجانب الذين ليسوا من جنسية واحدة .

ب - الفصل فى المنازعات العقارية إذا كان أحد الطرفين من الأجانب ، ولو كان الطرفان من جنسية أجنبية واحدة .

جـ - وتفصل فى جميع الجرائم التى تقع ضد قضاة المحاكم المختلطة أو مأموريها القضائيين أثناء قيامهم بعملهم أو بسبب قيامهم به ، أو يرتكبونها فى هذه الحالات ، أو التى ترتكب ضد التنفيذ لأحكام المحاكم المختلطة ، وجرائم التفليس ، أما الجنح والجنايات التى تقع من الأجانب فلا تختص بالحكم فيها بل بقيت من اختصاص المحاكم القنصلية [3].

وبانشاء المحاكم المختلطة شكلت محكمة ابتدائية فى كل من المدن الثلاثة الهامة التى كان للأجانب فيها نشاط ملحوظ وهى القاهرة والاسكندرية والمنصورة ، واختيرت

---

١ - لطيفة محمد سالم : النظام القضائى المصرى الحديث ، ١٨٧٥ - ١٩١٤ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٨٤ جـ ١ ص ٣١ .

٢ - المرجع السابق .

٣ - محمد عبد البارى : الامتيازات الأجنبية ، مطبعة الاعتماد بمصر سنة ١٩٣٠ ، ص ١٨٨ .

الاسكندرية لتكون مركزاً لمحكمة الاستئناف المختلطة التى تستأنف أمامها أحكام المحاكم الابتدائية الثلاثة السابقة [١].

وارتكز النظام التأسيسى للمحاكم المختلطة على القاعدة الفرنسية ، فقد اعتمد تشريع تلك المحاكم على القانون الفرنسى بالقدر الأكبر ، وعلى بعض القوانين الإيطالية والبلجيكية وتقرر أن تكون اللغات الرسمية أمامها اللغة العربية واللغة الفرنسية واللغة الإيطالية ، ثم أدخلت اللغة الإنجليزية بناء على التخطيط البريطانى ، وبالطبع استبعدت اللغة العربية نهائيا حتى اتفاق مونترو عام ١٩٣٧[٢] وقد اكتسحت اللغة الفرنسية المحاكم المختلة نهائيا فى المناقشات والجلسات والمرافعات والأحكام والمذكرات سواء فى قاعة الجلسات أو عند المداولة [٣] وقد حدد أجل المحاكم المختلطة فى أول الأمر بخمس سنوات . ثم صارت هذه المدة تجدد بعد ذلك المرة تلو الأخرى إلى أن صدر أخيرا فى عام ١٩٢١ القانون رقم ٢٨ الذى مد سلطاتها إلى أجل غير مسمى [٤].

وقد احتفظت الدول الأجنبية بتفوق العنصر الأجنبى وبرئاسة هذه المحاكم ، فقد شكلت المحكمة الابتدائية من سبعة قضاة أربعة أجانب وثلاثة مصريين ، أما محكمة الاستئناف فكانت تضم أحد عشر مستشار ، سبعة أجانب وأربعة مصريين ، واستمر هذا التفوق الأجنبى فى تشكيل المحاكم المختلطة منذ إنشائها حتى وقت الغائها ، يتضح هذا من الجدول التالى[٥] الذى يبين عدد المستشارين والقضاة المصريين والأجانب فى المحاكم المختلطة ابتداء من سنة ١٩٢٩ وخلال فترة البحث .

---

١ - Brinton : The Mixed courts of Egypt , London , 1930 , p . 71 .

٢ - لطيفة محمد سالم : المؤثرات الأوربية فى القضاء المصرى الحديث ، بحث مقدم لندوة مصر وعالم البحر المتوسط على مر العصور المنعقدة بكلية الآداب ، جامعة القاهرة فى المدة من ١٣ - ١٥ أبريل ١٩٨٥ م ، ص ٤ - ٥ .

٣ - Brinton : op . cit , p . 132 .

٤ - محمود سليمان غنام : المرجع السابق ، ص ٢٨٥ .

٥ - مجلس النواب : الهيئة النيابية الرابعة ، دور الانعقاد العادى الثالث ، الجلسة ١٥ فى ١٩٤٠/١/٢٩ ، ملحق رقم ١ ، ص ٤٠٦ - ٤٣٢ .

السنة	المستشارون		مجموع	القضاة		مجموع
	مصريون	أجانب		مصريون	أجانب	
٢٩ - ١٩٣٠	٦	١٠	١٦	١٧	٣٦	٥٣
٣٠ - ١٩٣١	٦	١١	١٧	١٧	٣٦	٥٣
٣١ - ١٩٣٢	٦	١١	١٧	١٧	٣٦	٥٣
٣٢ - ١٩٣٣	٦	١١	١٧	١٧	٣٦	٥٣
٣٣ - ١٩٣٤	٦	١١	١٧	١٧	٣٦	٥٣
٣٤ - ١٩٣٥	٦	١١	١٧	١٧	٣٧	٥٤
٣٥ - ١٩٣٦	٦	١١	١٧	١٧	٣٧	٥٤
٣٦ - ١٩٣٧	٧	١١	١٨	١٧	٣٨	٥٥
٣٧ - ١٩٣٨	٨	١٢	٢٠	٢١	٤٠	٦١
٣٨ - ١٩٣٩	٨	١٢	٢٠	٢٣	٣٨	٦١

وأحس الأجانب في مصر أنهم تحت حماية القضاء المختلط الذى اعتبر قضاء أجنبيا، ولم يحمل من المصرية إلا بعض المظاهر الشكلية ، ومارس سلطته فى معظم الأحيان بقوة وعنف وأصدر أحكامه التى اتفقت دائما مع الصالح الأجنبى ، فأعطى الأمان والحماية للأوربيين وحقق لهم مطامعهم على حساب المصريين ، ولم يبتر القضاء المختلط سلطة المحاكم القنصلية تلك التى بقيت كهيئات متعددة لكل قواعدها ونظامها وترتيبها وقانونها الخاص ، وحددت باختصاصاتها ، فلها حق النظر فى القضايا المدنية والتجارية إذا كانت بين الأجانب من جنسية واحدة ، وامتلكت القضاء الجنائي ماعدا ما خص المحاكم المختلطة ، ووكل لها قضاء الأحوال الشخصية للأجانب فواصلت تطبيق قوانينها الأوربية على القضايا المعروضة عليها ، ونظراً لتعدد القوانين أصبح العقاب الواحد للجرم الواحد له درجات متفاوتة بين المحكمة والأخرى[1].

١ - لطيفة محمد سالم : المؤثرات الأوربية فى القضاء المصرى الحديث ص ٦ .

وقبل أن نتكلم عن الامتيازات التى تمتع بها الأجانب خلال فترة البحث ، نبدأ أولا ببيان الدول التى تمتع رعاياها بالامتيازات خلال فترة الدراسة وقد بلغ اثنتى عشرة دولة وتشمل الولايات المتحدة الأمريكية ، بلجيكا ، الدانمرك ، أسبانيا ، فرنسا ، اليونان ، إيطاليا ، النرويج ، هولندا ، البرتغال ، السويد ، المملكة المتحدة ، وايرلندا الشمالية . وقد كانت روسيا وألمانيا والنمسا والمجر من بين هذه الدول أيضا قبل الحرب العالمية الأولى ، ولكن روسيا سقطت امتيازاتها بتغيير نظام الحكم فيها واستبداله بالنظام السوفيتى الذى لم تعترف به الحكومة المصرية ، أما ألمانيا والنمسا والمجر فقد تنازلت عن امتيازاتها بمقتضى معاهدتى فرساى وسان جرمان ، غير أن الحكومة المصرية أعادت بعض الامتيازات لرعايا ألمانيا والنمسا باتفاق عقدته مع الأولى فى ١٦ يونيه سنة ١٩٢٥م وآخر مع الثانية فى ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٩ ، فقد نص فى كل من الاتفاقين على أن الحكومة المصرية تفوض للحكومتين الألمانية والنمساوية بصفة مؤقتة حق محاكمة الرعايا الألمان والنمساويين أمام المحاكم القنصلية فى كل ما يتعلق بالمسائل التى كانت من اختصاص هذه المحاكم حتى سنة ١٩١٤م [١]. ومما يجدر ذكره هنا أن رعايا الدول الممتازة ليسوا وحدهم الذين تمتعوا بالامتيازات الأجنبية ، بل وجدت طائفة من الأشخاص هم الذين أطلق عليهم اسم « أصحاب الحمايات » وكان هؤلاء المحميون من جنسيات مختلفة بعضهم وطنيون ، وبعضهم أجانب أصلا ، ولكن من غير المتمتعين بالامتيازات [٢] كاليهود الذين لجأوا إلي قنصلية فرنسا وطلبوا حمايتها لهم ، وكبعض التونسيين والشوام الذين حصلوا على تلك الحمايات من القنصليات الأجنبية ، وكانت فرنسا تتساهل فى منح هذه الحماية لهم [٣]. بل رأت الدول الممتازة أن تبسط حمايتها وسلطانها لمن يدفع ثمنها من الوطنيين ووجدت سبيلا إلى ذلك عن طريق تقرير الحماية لصالح الوطنيين الذين يشتغلون فى دورها السياسية والقنصلية وقد وجد بعض المنتفعين من الوطنيين وغيرهم فى هذه الحماية مغنما كبيراً يجعلهم بمنجاة من دفع الضرائب وأداء الخدمة العسكرية ، ويكفل لهم التمتع بالحقوق والحصانات التى كان يتمتع بها الأجانب فى مصر ، ولا يسع الحكومة المصرية إلا أن تعاملهم معاملة رعايا الدولة التى يحتمون بها [٤] ، كما وجدت الدول الممتازة

---

١ - محمود سليمان : المرجع السابق ص ٢٨٦ .

٢ - المرجع السابق ، ص ٢٨٦ .

٣ - نبيل عبد الحميد يد أحمد : الأجانب وأثرهم فى المجتمع المصرى ، ص ١١ .

٤ - حامد سلطان : فى تنظيم اقامة الأجانب في المملكة المصرية ، مجلة القانون والاقتصاد ، سبتمبر ١٩٤٦ ، العدد الثالث ، السنة ١٦ ، ص ٣٧٦ .

فى أصحاب الحمايات هؤلاء مورداً ماليا لها ، ووسيلة لزيادة نفوذها وتقوية سلطات قنصلياتها ، وترتب على ذلك أن اتسعت دائرة الأجانب الذين يخرجون عن سلطان الدولة المصرية [١].

ويمكن القول بأن الامتيازات التى تمتع بها الأجانب فى مصر خلال فترة الدراسة استمرت بصورة مجحفة سنة ١٩٣٧ ، ثم استمرت هذه الامتيازات بدرجات أخذت تخف حدتها تدريجيا خلال فترة الانتقال التى تقررت فى مؤتمر مونترو سنة ١٩٣٧ ، وامتدت فترة الانتقال حتى سنة ١٩٤٩ .

ويمكن حصر هذه الامتيازات التى تمتع بها الأجانب فى الأنواع الآتية : -

١ - الامتياز القضائى .

٢ - الامتياز التشريعى .

٣ - الامتياز المالى « الضرائب » .

٤ - الحرية الشخصية وحرمة المسكن .

أولا : الامتياز القضائى : -

وبالنسبة للامتياز القضائى فإن الأجانب لم يخضعوا للمحاكم الأهلية ، وإنما خضعوا للمحاكم القنصلية فيما يختص بالأحوال الشخصية والقضايا الجنائية حيث طبقت عليهم قوانين بلادهم ، وللمحاكم المختلطة فيما يختص بالقضايا المدنية والتجارية التى تنشأ بينهم وبين المصريين أو بين أجانب مختلفى الجنسيات [٢] .وفى خضوع الأجانب لمحاكمهم القنصلية بالنسبة للجرائم التى يرتكبونها ، وعدم خضوعهم للقانون المحلى الواجب تطبيقه شذوذ غريب وخروج على المبادئ الأولية للقوانين ، وبخاصة إذا كان المجنى عليه وطنيا ، أو كان المجرمون فى جريمة واحدة من جنسيات مختلفة وبينهم وطنيون فعند ذلك تتشعب التحقيقات وتختلف اجراءات المحاكمة وغالبا ما تنعدم المساواة فى العقوبة [٣].

---

١ - محمود سليمان غنام : المرجع السابق ، ص ٢٨٦ .
٢ - جميل خانكى : الأحوال الشخصية للأجانب فى مصر ، المطبعة العصرية القاهرة ١٩٥٠، ص١٢ .
٣ - محمود سليمان غنام : المرجع السابق ، ص ٢٨٧ .

ثانيا : الامتياز التشريعى : -

فإنه لم يكن لمصر - فيما عدا حالات ذات أهمية ثانوية - سلطة لها فى سن قوانين تسرى على الأجانب كما تفعل الحكومات بالبلاد المستقلة ذلك أن التشريع السارى على الأجانب لم صدر إلا بموفقة الدول ذات الامتيازات أو بموافقة الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف لمختلطة فى الحدود المبينة بالمادة الثانية عشرة من القانون المدنى المختلط المعدلة سنة ١٩١١ وتلخص أحكام المادة المذكورة فيما يأتى :

أولا : لتعديل القوانين التى تطبقها المحاكم المختلطة أو لإضافة قوانين عليها ، يقدم وزير الحقانية مشروع القانون للجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة مضافا إليها موافقة أكبر الأعضاء سناً من قضاة المحاكم المختلطة من الجنسيات غير الممثلة فى محكمة الاستئناف من الدول الموقعة على اتفاق انشاء المحاكم المختلطة .

ثانيا : تكون مداولات هذه الهيئة فى مشروعات القوانين صحيحة إذا حضرها خمسة عشر عضواً على الأقل ، وتصدر القرارات بأغلبية لا تقل عن ثلثى الحاضرين .

ثالثا : إذا أقرت الهيئة مشروع قانون فلا يصدر قبل انقضاء ثلاثة أشهر من تاريخ صدور قرار هذه الهيئة ، وفى هذه الفترة يجوز أن تطلب كل أو بعض الدول المشتركة فى اتفاق إنشاء المحاكم مداولة الجمعية فيه مرة أخرى ، وتحصل هذه المداولة إذا ما أبدى هذا الطلب .

رابعا : بعد انقضاء هذه المدة يصدر القانون بمجرد نشره بالجريدة الرسمية دون إجراءات أخرى .

خامسا : فإذا لم يصدر خلال ثلاثة أشهر أخرى يعتبر المشروع كأن لم يكن ، فإذا ما أريد إصداره بعد ذلك تعاد الإجراءات السابقة كلها .

سادسا : ولا يجوز أن يصدر قانون ، بهذه الإجراءات يخالف أحد نصوص لائحة إنشاء المحاكم المختلطة أو ينص على عقوبة تزيد على الحبس أسبوعا أو تزيد عن مائة قرش غرامة ، ولا يجوز أن يتناول لائحة الإنشاء ذاتها بالتعديل [1].

وهكذا نجد أن الامتيازات الأجنبية قد حالت دون وضع المشرع المصرى لأية لوائح أو قوانين تسرى على الأجانب .

ثالثا : الامتياز المالي « الضرائب » :

لم يكن في مقدور الحكومة المصرية أن تفرض على الأجانب أية ضريبة إلا بموافقة دولهم ، وكان قضاء المحاكم لمختلطة فرق بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة ، ففيما يختص بالضرائب غير المباشرة جرى القضاء على اعتبار أن من حق الحكومة المصرية فرضها من تلقاء سلطانها وبغير حاجة للرجوع إلى الدول الأجنبية ، ويلاحظ هنا أن الضرائب أو الرسوم الجمركية لم تكن يوما محل خلاف بل كان من المسلم به دائما أن للحكومة المصرية الحق المطلق في تقريرها ، أما فيما يختص بالضرائب المباشرة - وفيما عدا ضريبة الأراضي الزراعية التي لم يقع في شأنها نزاع من قبل - وضريبة المباني التي نازع فيها الأجانب في بادئ الأمر ، ثم انتهى الحال بقبولها بموافقة الدول ، وقاموا بدفعها ابتداء من أول سنة ١٨٧٧ ، ففيما عدا ذلك فقد استمر الحال على ما هو عليه من إنكار حق المشرع المصري في فرض أية ضريبة على الأجانب بغير رضاء دولهم [٢] فإذا كان من المتيسر الحصول على موافقة دولة واحدة من دول الامتيازات فإنه لم يكن من المتيسر الحصول على موافقة أثنتي عشر دولة لها امتيازات في مصر ، وعلى هذا فإنه إذا كان الإعفاء التشريعي انتقاصا للسيادة القومية وحائلا جائزا دون مساواة في الحقوق والواجبات فإن الإعفاء المالي فضلا عن هذا كله أكبر عائق للتقدم العمراني والرقي الاقتصادي[٣].

رابعا : الامتياز الخاص بالحرية الشخصية وحرمة مسكن الأجنبي :

خولت الحرية الشخصية للأجنبي الإقامة والانتقال في داخل القطر المصري بدون اخلال بحق الحكومة في طرد من لم يكن له مورد للكسب أو كان له سلوك يضر بالآداب أو بالأمن العام بشرط موافقة القنصل ، فإذا لم يوافق عرضت المسألة على لجنة من القناصل تشكل بالاتفاق بين الحكومة المصرية والقنصل المختص [٤]. وهذا قيد يصعب تحقيقه على الحكومة المصرية .

---

١ - محمد عبد الباري : المرجع السابق ص ٢١٢ - ٢١٣ .

٢ - حبيب المصري : ضرائب الدخل في مصر ، مطبعة مصر سنة ١٩٤٥ ، الجزء الأول ، ص ١٥.

٣ - محمود سليمان غنام : المرجع السابق ، ص ٢٨٨ .

٤ - تادرس ميخائيل تادرس : القانون المقارن في الأحوال الشخصية للأجانب في مصر ، الطبعة الأولى، مطبعة رمسيس بالأسكندرية نة ١٩٥٤ ، ص ٢٩ .

ولم تقتصر هذه الحرمة على شخص الأجنبى بل تناولت مسكنه أيضا . ففيما عدا حالات التلبس والاستغاثة لايمكن القبض على المجرمين الأجانب أو تفتيشهم أو تفتيش منازلهم أو محال أعمالهم فى سبيل إقرار الأمن وتحقيق العدالة إلا بحضور القنصل أو ما ينوب عنه ، فاذا كان القنصل بعيداً ، أو تباطأ ، أو اضطرته ظروف قاهرة للإبطاء ، أو لم يؤد نوابه عملهم بالسرعة المطلوبة التى يقتضيها الموقف ، وقفت السلطات المصرية مكتوفة الأيدى إزاء المجرم أو المهرب الأجنبى ، وإذا كانت معالم الجريمة تختفى وأدلة الثبوت تتضاءل كلما طال الزمن بين ارتكابها وتحقيقها ثم محاكمة الجناة فإننا نستطع أن نتبين مضار هذه الحال على سير الأمور كافة وعلى ضبط الأمن خاصة بسبب الأجانب بها [1].

وقد زاد فى خطورة هذا الامتياز توسع الأجانب فى تعريف المسكن ، فلم يعد قاصراً على المنزل وملحقاته بل امتدت حرمة المسكن لتشمل كل الأماكن التى يشغلها الأجانب فى تجارة أو مهنة أو صناعة ، واعتبرت كذلك المراكب الراسية فى المياه المصرية كمنزل الأجنبى لايجوز انتهاك حرمتها ، وقد حدثت في أحوال عديدة، كان يعرف فيها أن المراكب تحوى أشياء مهربة، فتضطر الحكومة إلى مراقبتها ليل نهار بواسطة خفر السواحل ، حتى تظفر بقنصل يمكن أن يشهد تفتيشها ، وغالبا ما يأتى القنصل أو ما ينوب عنه متأخراً فتكون المركب قد أقلعت إلى عرض البحر ، ومن ثم تعود لتلعب نفس الدور، وهكذا حتى تفلح من تفريغ حمولتها [2].

وهكذا يتضح إلى أى حد تمتع الأجانب فى مصر بامتيازات كبيرة مما دفع المصريين إلي الضجر والشكوى من عبء الامتيازات والمطالبة بضرورة الحد منها وإلغائها . ولذا فقد أصبحت مسألة الامتيازات أحد الموضوعات التى دارت حولها المفاوضات بين مصر وبريطانيا.

ولعله ينبغى أن نشير إلى الأسلوب الذى عولجت به هذه المسألة قبل عام ١٩٣٦ . فلقد كانت بريطانيا ترمى منذ وطئت أرض مصر إلى التخلص من الامتيازات الأجنبية التى تحد من نشاطها وتقف عائقا أمام تصرفاتها وآخر محاولة لتسويتها كانت قبل الحرب مباشرة عندما شكل كتشنر لجنة لهذا الغرض وضعت تقريرها واقترحت فيه ادماج المحاكم وتوحيد الاختصاص القضائى[3].

---

١ - محمد عبد البارى : المرجع السابق ، ص ٢٢٢ .

٢ - Milner : England in Egypt , Seventh Edition , London 1899 p . 40

٣ - Lloyd : Egypt since Cromer , vol . I . P . 269 .

أعطى بريطانيا السلطة عليه فلاتصدر فى مصر قوانين تسرى على الأجانب إلا باتفاق الحكومتين المصرية والبريطانية وللمندوب السامى حق الاعتراض على أى تشريع مصرى يرى فيه المساس بالأجانب ، وكل قانون يهمهم يعتمده أولا وتطبقه المحاكم ، والثالث المستخدمون والنظام الداخلى للمحاكم ، فتكون بأمر عال بناء على طلب وزير الحقانية وموافقة المندوب السامى ، وحق العفو الشامل والجزئى وتخفيف العقوبة يتعلق بملك بريطانيا ، ولا يمنح إلا بتوصية من المندوب السامى[1] ومعنى هذا أن المشروع الجديد وضع لصالح انجلترا ، فالمحور الذى كان يدور حوله هو أن تحيل الدول امتيازاتها فى مصر إلى انجلترا ، وأن تحل موافقة المندوب السامى البريطانى فى مصر محل موافقة الدول أو الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة فى كل ما يتعلق بالتشريع الخاص بالأجانب .

وارتبطت المفاوضات المصرية البريطانية بمسألة الامتيازات الأجنبية ، وبدأت بين الوفد المصرى وملنر فى عام ١٩٢٠ ، وقرر الوفد تقديم مشروعه إلى ملنر حول مساوئ الامتيازات ، وأنه تخفيفا لمضارها ولحين إلغائها تقبل مصر أن الحقوق التى تستعملها الدول بمقتضى هذه الامتيازات ، تستخدمها بريطانيا ، فيما يختص بالزيادات والتعديلات التى يراد إدخالها على لائحة ترتيب المحاكم المختلطة ، وأن كافة القوانين التى لاتنفذ على الأجانب إلا بموافقة الجمعية التشريعية وموافقة الدول تعتبر نافذة عليهم بمقتضى مرسوم يصدر ، مالم تعارض بريطانيا وتبلغ وزير الخارجية المصرى فى ظروف مدة معينة ، وتكون معارضتها على أساس أن القانون يشمل أحكاما لانظير لها فى شرائع الدول صاحبة الامتيازات أو - إذا كان القانون ماليا - أن الضريبة التى يأمر بها لا مساواة فى المعاملة بشأنها بين المصريين والأجانب ، وفى حالة حدوث خلاف بين الحكومتين ، ترفع مصر الأمر لعصبة الأمم ، وفيما يختص بتحويل اختصاص المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة ، تقبل مصر أن يشغل بريطانى وظيفة النائب العمومى لدى المحاكم المختلطة ، وقدم المشروع إلى لجنة ملنر فى يوليه ١٩٢٠ ، فقامت لجنته باجراء بعض التعديلات ، ولم يكتب النجاح للمفاوضات ، فوجدت المعارضات والتعنت من الطرفين ، وظهر الانقسام واضحا بين المصريين أنفسهم [2].

---

١ - لطيفة محمد سالم : النظام القضائى المصرى الحديث ، جـ ٢ ، ص ٩٣ .

٢ - محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ،الطبعة الأولى ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة سنة ١٩٥٢ ، الجزء الأول ، ص ٦٦ .

وجاء مشروع كيرزن Curzon عام ١٩٢١ ، في ضوء المفاوضات مع وفد عدلي يكن ليستمر فيه الاتجاه البريطاني يجعل مصر وكأنها جزء من الإمبراطورية ، فصرح كيرزن في مشروعه بمواصلة بريطانيا القيادة في المفاوضات مع الدول لإلغاء الامتيازات واضطلاعها بتبعية حماية المصالح المشروعة للأجانب في مصر وتداولها مع الحكومة المصرية قبل البت في هذه المفاوضات رسميا ، وأن يعين موظف بريطاني كمندوب قضائي يكون له الإشراف على التشريع والقضاء والإدارة كلما تعلق الأمر بأجنبي ، وقطع عدلي يكن المفاوضات لاتساع الخلاف بين وجهات النظر وتشدد الجانب المصري .

ولم يشر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ بأي تدخل في نظام المحاكم المختلطة ، وإنما من بين تحفظاته حماية مصالح الأجانب والأقليات ، وحتى دستور ١٩٢٣ لم يمس الحقوق المكتسبة لرعايا الدول ولا المحاكم المختلطة ، وأثناء مفاوضات سعد مكدونالد عام ١٩٢٤ استبعدت مسألة الامتيازات الأجنبية [١].

ولم يقتصر الهجوم على الامتيازات الأجنبية على أرض مصر ، فانتهزت كل فرصة يمكن أن يسمع فيها صوت مصر وأنينها ، ففي مؤتمر تجارة الأسلحة بجنيف عام ١٩٢٥ أثار الوفد المصري مسألة الامتيازات ، وعما إذا كانت الحكومة المصرية قادرة على تطبيق التنظيمات الداخلية على الأجانب فيما يختص بالسلاح ، وفي المؤتمر الاقتصادي الدولي الذي عقد بجنيف في مايو سنة ١٩٢٧ عرض ممثل مصر مساوئ الامتيازات ومضارها وركز على المخدرات والضرائب ومعوقات ذلك الإصلاح وتقدم البلاد [٢].

وشهد عام ١٩٢٧ الرغبة المصرية في اسقاط الاختصاص الجنائي للمحاكم القنصلية فإن صعب تحويله إلى القضاء الأهلي ، فعلى الأقل يحول إلى المحاكم لمختلطة وبدت تلك الرغبة في مجلس النواب حيث تقدم العضو وليم مكرم عبيد بسؤال وزير الحقانية موضحا فيه أنه قد انشئت المحاكم المختلطة على أن يكون اختصاصها الجنائي بالنسبة للأجانب عاما وشاملا فوضعت الحكومة المصرية فعلا قانونا مختلطا بالعقوبات وآخر لتحقيق الجنايات ، ووافقت الدول جميعا على ذلك المشروع إلا دولة واحدة رأت مصلحتها في معارضته فامتنع تنفيذه ،

---

١ - لطيفة محمد سالم : النظام القضائي المصري الحديث ، جـ ٢ ، ص ٩٤ .

٢ - المرجع السابق ص ٩٥ .

وقد حان الوقت لأن تسعى الحكومة سعيا جديا فى أن تخفف عن كاهل المصريين عبء الامتيازات الأجنبية الى يرى الأجانب أنفسهم أنها لا تتفق مع روح العصر وأن تعهد بالاختصاص الجنائى بالنسبة للأجانب ، أما إلى المحاكم الأهلية وهى صاحبة الحق الأصلى أو على الأقل إلى المحاكم المختلطة التى يرى الأجانب فيها كل الضمان لمصالحهم ، وأجاب الوزير بأنه قد تبين لوزارة الحقانية أن الحاجة ماسة لتوسيع اختصاص المحاكم المختلطة بحيث يتناول بعض جرائم توضع لها عقوبات أشد من العقوبات المقررة للمخالفات كالإتجار بالمواد المخدرة والرقيق الأبيض وغير ذلك من الجرائم التى يشكو بوليس العاصمة من نتائج تنوع الاختصاص فيها أمام المحاكم القنصلية (١).

ولهذا قرر مجلس الوزراء فى اجتماعه فى ١٠ مارس ١٩٢٧ الترخيص لوزير الحقانية بوضع مشروع يكون أساسا لاقتراح تقدمه الحكومة إلى الدول لتعديل نظام الامتيازات فيما يختص بالمحاكم المختلطة ، وفى ٢١ ديسمبر ١٩٢٧ أرسلت الحكومة المصرية مذكرتها إلى الدول أوضحت فيها اهتمامها بالأجانب وتسهيل اقامتهم بمصر وحماية مصالحهم وشكت من النظام القائم الذى يشل الإدارة ، والقضاء ، وعرضت مطالبها التى تلخصت فى :

أولا : توسيع سلطة المحاكم المختلطة فى المسائل الجنائية بحيث تشمل الجنح المنصوص عليها فى قانون الاتجار فى المخدرات وجرائم غش المأكولات والأدوية والتدليس التجارى وغيرها من أنواع الغش .

ثانيا : تعديل المادة ١٢ من القانون المدنى المختلط ، بالغاء مدة الثلاثة أشهر التى يجب أن تمضى قبل نشر مشروعات القوانين المعتمدة من الجمعية التشريعية ، وجعل المدة التى يسقط فيها مشروع القانون المعتمد إذا لم ينشر فى سنة من تاريخ الاعتماد ، إذ ثبت أن فترة الثلاثة أشهر تمثل عقبة أمام التنفيذ،وأن فرنسا استغلتها جيداً وأعاقت صدور القوانين كما رأت الحكومة أن القوانين التى يصدق عليها البرلمان لابد من تطبيقها على الأجانب .

ثالثا : إلغاء القضاة المحلفين بمحكمة الجنح ، واتفق هذا مع طلب المحاكم نظراً لمساوئ ذلك النظام ، فمحكمة الجنح تضم قضاة محلفين ينبغى أن يكون بعضهم من جنسية المتهم ،

---

١ - مجلس النواب : الهيئة النيابية الثالثة ، دور الانعقاد العادى الثانى ، المجلد الأول ، الجلسة ١٧ فى يناير ١٩٢٧ ، ص ٢٢٩ .

وأغلبهم غير ملم باللغة التى تتم بها المناقشات ، ولهذا أثره عندما تقدم البيانات لابداء الرأى ، فتصبح غير ذات قيمة ، فضلا عن أن معظم أوقاتهم مشغولة ، وعليه يقل حضورهم للجلسات ، فتؤجل القضايا وينشأ عن تغييرهم حسب جنسية المتهم وقف الجلسة لإعادة التشكيل مما يعرقل سير القضايا ، هذا بالإضافة إلى طريقة انتخابهم التى تشوبها الفوضى. وقد انعكس ذلك على المتهمين ، ومعروف أن معظمهم وطنيون يقدمون للمحاكم المختلطة بسبب تبديد أشياء محجوز عليها أو اعتداء على محضر شرع فى الحجز أو تهمة افلاس بالتدليس وفقا لرأى ومشورة المحلفين يتوقف حكم البراءة أو الإدانة للمتهمين .

رابعا : إنشاء محكمة استئناف من دائرة واحدة تتألف من ثلاثة مستشارين فقط ، اثنان من الأجانب ومصرى لأجل الحكم فى استئناف الأحكام الصادرة من قاض واحد فى قضايا وضع اليد والقضايا المستعجلة .

خامسا : إعادة النظر فى النصوص الخاصة باختيار القضاة الذين يتولون رئاسة المحاكم على اعتبار أنه كان هناك مسوغ فى أول عهد المحاكم المختلطة بحرمان العنصر المصرى من الرئاسة الفعلية ، فلم يعد له وجود ، وإلغاء وظائف الرؤساء الفخريين وأن تعين الحكومة الرئيس الفعلى والنائب بناء على طلب محكمة الاستئناف مع الاستمرار على نفس الطريقة القائمة وتمتد فترة التعيين إلى ثلاث سنوات ، ويكون أحدهما أجنبيا والآخر مصريا ، فإذا كان الرئيس أجنبيا فإن النائب يكون مصريا وبالعكس .

سادسا : إلغاء النصوص التى تحرم على قضاة المحاكم المختلطة أن يقبلوا أوسمة أو رتبا من الحكومة المصرية ، ورجت الحكومة المصرية الموافقة على طلباتها ، وحددت ميعاد الرد حتى ٣١ يناير سنة ١٩٢٨ [١].

ورغم تواضع مطالب الحكومة المصرية ، وعدم اصرارها على النفاذ الكامل لها والرضا بتحقيق بعضها ، ولم تكترث الدول وتلكأت ، وعندما قامت بالرد أبدت ملاحظات وطلبت ايضاحات وصرح وزير فرنسا المفوض فى القاهرة بأن نظام الإمتيازات لايتفق وحالة مصر ولكن الوعد الذى ضربته الحكومة المصرية للرد قريب والمسألة تتطلب البحث ، وردد زميلاه الإيطالى والبلجيكى نفس القول ، وطلب الوزير المفوض الإيطالى معرفة انعكاسات الحركة القوية السائدة فى مصر بشأن تحويل الاختصاص الجنائى من المحاكم القنصلية إلى المحاكم

---

١ - لطيفة محمد سالم : النظام القضائى المصرى الحديث ، جـ ٢ ، ص ٩٦ - ٩٧ .

المختلطة ، وما هي الضمانات التي تقدمها الحكومة المصرية في المقابل، وكذلك كانت الجاليات الأجنبية في مصر تعارض الإقدام على أية خطوة إصلاحية تحرمها من المزايا التي تتمتع بها، وترفض دفع أي ثمن لها[١]

وكانت الحكومة المصرية تأمل أن تكون هذه المقترحات أساسا للبحث في مؤتمر مشترك من ممثلي الدولة صاحبة الامتيازات غير أن هذه الدول كانت تميل بشكل واضح إلى طريقة المفاوضة على إنفراد للمساومة خير من أن يكون ذلك في مؤتمر ، وعليه فقد تعاونت الظروف الداخلية مع الخارجية لإقصاء هذا الاقتراح نهائيا [٢]. وبدأت مفاوضات ثروت تشمبرن سنة ١٩٢٧ ، رأى فيها الجانب المصرى أن تتعهد بريطانيا بأن تبذل كل مالها من نفوذ لدى الدولة صاحبة الامتيازات في مصر للحصول على استبدال نظام أكثر ملاءمة لروح العصر ، وأن تعترف الحكومة المصرية لبريطانيا بحق التدخل بواسطة ممثلها في مصر لمنع تنفيذ كل قانون مصرى يشترط تطبيقه على الأجانب مصادقة تلك الدول . وتتعهد بريطانيا بألا تستعمل هذا الحق إلا في أحوال يجعل فيها القانون في مسائل الضرائب تفريقا غير عادل في معاملة الأجانب ولغير مصلحتهم أو التي يتعارض فيها القانون مع مبادئ التشريع المشتركة بين الدول ، وأن توضع اتفاقات خاصة بالتعديلات المقتضى ادخالها على النظام القضائي توصلاً إلى إلغاء المحاكم القنصلية وتخويل المحاكم المصرية كامل السلطة في محاكمة رعايا الدول ذوات الامتيازات[٣] فلم يوافق الجانب البريطاني وأدخل تعديلات رفضها الجانب المصرى، وانتهت المفاوضات بالنص على ما يأتي : يبذل حضرة صاحب الجلالة البريطانية كل مالديه من نفوذ عند الدول ذوات الامتيازات في مصر للحصول على تعديل نظام الامتيازات وجعله أكثر ملاءمة لروح العصر وحالة مصر الحاضرة [٤].

واستمر الاتجاه القائم في مقترحات محمد محمود - هندرسن عام ١٩٢٩ فيعترف حضرة صاحب الجلالة البريطانية بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن لايلائم روح العصر ولا حالة

---

١ - المرجع السابق ، ص ٩٨ .

٢ - Lloyd : op . cit , vol - 2 . p . ,300 .

٣ - محمود سليمان غنام : المصدر السابق ، ص ٢٩٦ .

٤- مجلس النواب : الهيئة النيابية السادسة ، دور الانعقاد العادى الثانى ، المجلد الثالث ، الجلسة ٤٥ في ٢١ يونيه سنة ١٩٣٧ ، ص ١٤٤٢.

مصر الحاضرة ولذلك يتعهد جلالته بأن يبذل كل ما لديه من نفوذ عند الدول ذوات الامتيازات في مصر للحصول بالشروط التي تؤمن المصالح المشروعة للأجانب على نقل اختصاص المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة وعلى تطبيق التشريع المصرى على الأجانب، وعرض التشريع المصرى الذى يراد تطبيقه على الأجانب على الجمعية العمومية للمحكمة المختلطة لتتحقق من أنه لايتنافى مع المبادئ المعمول بها فى التشريع الحديث ، ولا يتضمن فى المسائل المالية على الخصوص تمييزا مجحفا بالأجانب [١].

وأخيرا يأتي مشروع النحاس - هندرسن عام ١٩٣٠ ليدخل على الأحكام السابقة بعض التعديلات أهمها الاستغناء عن المستشار القضائي ، وعدم التقيد بنصوص مشروعات هرست مع الاستئناس بالمبادئ التى دارت عليها المناقشات، ونص فى المذكرات على أن رغبة الحكومة المصرية فى إصلاح نظام الامتيازات لاتمس رغبتها فى تحقيق ماترمى إليه من إلغائه[٢].

وهكذا كان كل ما انتهت إليه المفاوضات لغاية سنة ١٩٣٠ فيما يتعلق بمسألة الامتيازات أساسه تعهد بريطانيا بأن تبذل نفوذها لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للحصول على نقل اختصاص المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة ، وعلى تطبيق التشريع المصرى على الأجانب بعد موافقة الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة للتحقق من أنه لا يتنافى مع المبادئ المعمول بها فى التشريع الحديث ، وأنه لا يتضمن اجحافا ماليا يضر بمصالح الأجانب .

وكانت الحكومة المصرية قد حاولت منذ عام ١٩٣٤ ، اتخاذ اجراءات من شأنها التخفيف من قبضة الأجانب على شئون مصر وخاصة فى مجال القضاء فتقدمت الحكومة المصرية إلى الدول الأوربية بمذكرة فى ١٢ أكتوبر تطلب فيها تأييداً لوجهة نظرها بأن يتولى قضاة مصريون وطنيون رئاسة جلسات المحاكم المختلطة ، وبأن تكون اللغة العربية مستخدمة فى لوائح وقرارات تلك المحاكم ، وكانت مذكرة الحكومة المصرية هذه نتيجة لموقف اتخذه فى شهر فبراير من ذلك العام أحد القضاة المصريين الذى كان يجلس فى الدائرة الثالثة لمحكمة الاستئناف فى

---

١ - مجلس النواب : الجلسة ٤٥ فى ١٩٣٧/٦/٢١ ، ص ١٤٤٢ .

٢ - لطيفة محمد سالم : النظام القضائى المصرى الحديث ، جـ ٢ ، ص ١٠١ .

الاسكندرية عندما قدم نفسه كرئيس للجلسة على أساس أنه ليس هناك ما يمنع فى القانون الأساسى للمحاكم المختلطة من أن يتولى قضاة مصريون الرئاسة ولكن الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة انعقدت وعارضت هذه الإجراء بدعوى عدم وجود نص صريح يسمح للقضاة المصريين برئاسة الجلسات ، وأنه خلال ٥٨ سنة من عمل تلك المحاكم لم يترأس قاض مصرى أية دائرة من دوائر تلك المحاكم ، ورغم أن الجمعية العمومية أعلنت بأن المستوى التعليمى للقضاة المصريين وذكاؤهم وكفاءتهم قد ارتفعت منذ تأسيس المحاكم المختلطة حتى أنه يوجد الآن قضاة مصريون فى تلك المحاكم موازين فى المستوى للأجانب الذين يتولون رئاسة الدوائر القضائية إلا أن تلك المطالب وجدت المعارضة من جميع الاتجاهات فرفضته معظم الدول ، وعارضته بريطانيا ولم تتحقق الرغبة المصرية إلا بعد اتفاق مونترو [١].

أما فى معاهدة ١٩٣٦ فقد جعل المفاوض المصرى هدفه الأصلى الغاء نظام الامتيازات بما فيه نظام المحاكم المختلطة ، وقد سجلت المعاهدة فى المادة الثالثة عشرة وملحقاتها أن نظام الامتيازات الأجنبية لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة ، وقد نظم ملحق المادة الترتيبات التى اتفق عليها لإلغاء هذا النظام بالنص الآتى : -

١ - إلغاء نظام الامتيازات دون ابطاء وما يتبع ذلك حتما من إلغاء القيود الحالية التى تقيد السيادة المصرية فى مسألة سريان التشريع المصرى بما فى ذلك التشريع المالى « على الأجانب » .

٢ - إقامة نظام انتقال لمدة معقولة تحدد ولا تطول بغير مبرر . وفى أثناء تلك المدة تبقى المحاكم المختلطة وتباشر الاختصاصات المخولة الآن للمحاكم القنصلية فضلا عن اختصاصها القضائى الحالى وذلك فيما عدا مسائل الأحوال الشخصية الخاصة برعايا الدول الممتازة التى ترغب فى أن تستمر محاكمها القنصلية فى مباشرة هذا الاختصاص، وفى نهاية فترة الانتقال هذه تكون الحكومة المصرية حرة فى الاستغناء عن المحاكم المختلطة ، وأن بريطانيا العظمى قد تعهدت بصفتها حليفة لمصر باستعمال كامل نفوذها لدى الدول ذوات الامتيازات لتحقيق هذه التدابير ، وتعهدت مصر بأن أى تشريع مصرى طبق على الأجانب لن يتنافى مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم فى التشريع الحديث [٢].

---

١ - رأفت الشيخ : بدء انهيار نظام الامتيازات الأجنبية فى مصر ، ص ٢٠٣ .

١ - جمهورية مصر : القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ ، المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٥٥ ، ص ٤٧٠ ، ٤٧١ .

ولايخفى مافى هذه الأحكام من تقدم ، فقد نجحت معاهدة سنة ١٩٣٦ ، فى إيجاد حل لمسألة الإمتيازات ، وإذا حاولنا مقارنة ماجاء فى نصوصها بنصوص المشروعات السابقة سوف نلاحظ أن مسألة الامتيازات قد عولجت فى معاهدة ١٩٣٦ بأسلوب يختلف عن الأسلوب الذى عولجت به فى المفاوضات السابقة وذلك للاعتبارات الآتية .

١ - فى معظم المفاوضات السابقة كانت انجلترا ترمى إلى نقل امتيازات الدول الأجنبية إليها وجعل نفسها المسئولة عن حماية مصالح الأجانب فى مصر تمشيا مع تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢م ، فكانت هذه المرامى تنعكس على الأنظمة التى كانت تقترح لتعديل نظام الامتيازات الأجنبية ، فإما أن تضبغها بالصبغة الإنجليزية ، وإما أن تجعل أثر النفوذ الإنجليزى فيها ظاهرا بما كانت تحتفظ به انجلترا لممثلها السياسى أو للمستشارين القضائى والمالى من حق التدخل فى الشئون المصرية باسم الإشراف على كل ما يمس الأجانب قضائيا وتشريعيا . أما فى أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ وجاء فى النص بمسألة الامتيازات فلم تتضمن شيئا من ذلك .

٢ - كذلك نلاحظ أن المشروعات السابقة كانت لا تتناول مسألة الإمتيازات الأجنبية فى جملتها ومن أساسها ، بل كان البحث فيها يدور داخل هذا النطاق : وهو توسيع اختصاص المحاكم المختلطة بنقل اختصاص المحاكم القنصلية إليها ، والنتيجة المنطقية لهذا أن تلك المشروعات كان يترتب عليها فيما لو نفذت أن نظام القضاء المختلط بما لجمعيته العمومية من سلطة تشريعية تجعل كلمتها فوق كلمة البرلمان المصرى فى التشريع الخاص بالأجانب ومن ثم فإن هذا النظام الذى هو بطبعته نظام استثنائى مؤقت ينقلب إلى نظام دائم مستمر ويصبح جزءاً متمما من أنظمة الدولة المصرية إلى وقت لا يعرف له مدى [1].

ولم تكن هذه الحال خاصة بالمشروعات التى تقدمت مشروع سنة ١٩٣٠ ، بل كان المشروع نفسه يشترك مع سوابقه فيها .

أما فى مفاوضات سنة ١٩٣٦ ، فقد جعل المفاوض المصرى هدفه الأصلى إلغاء نظام الامتيازات فقد رسمت المادة الثالثة عشر من المعاهدة وملحقها الطريق إلى ذلك باتصال مصر بالدول لإلغاء الامتيازين التشريعى والمالى فوراً ، وتنظيم فترة الانتقال تبقى فى خلالها المحاكم المختلطة تؤدى وظيفتها القضائية الجديدة ، فإذا ما انقضت هذه الفترة يعود الاختصاص القضائى الكامل إلى المحاكم الأهلية [2].

---

١ - محمود سليمان غنام : المرجع السابق ، ص ٣٠٤ .

٢ - المرجع السابق ، ص ٣٠٤ .

٣ - كانت انجلترا - كما أشرنا - في كثير من المفاوضات السابقة ، تحقيقا لأهدافها في تركيز الامتيازات الأجنبية في يدها ، تحاول أن تباشر بنفسها الاتفاق مع الدول في أمر الامتيازات ، أما في معاهدة سنة ١٩٣٦ فقد أصبحت مصر هي وحدها صاحبة الشأن في مخاطبة الدول ، والاتفاق معها في كل ما يتعلق بمسألة الامتيازات ، وعقد مؤتمر مونترو ، وكانت مهمته الغاء القيود التي تقيد التشريع المصري على الأجانب وتنظيم مدة الانتقال الخاصة بالمحاكم المختلطة [١].

٤ - في المشروعات السابقة لم تكن انجلترا تلتزم بأكثر من بذل نفوذها لدى الدول لتعديل نظام الامتيازات دون أن ترتبط بالتنازل عن امتيازاتها أو تعديلها ، أما في معاهدة ١٩٣٦ فهي فوق التعهد بمعاونة مصر معاونة فعلية تقبل مبدئيا إلغاء القيود التشريعية .

مؤتمر مونترو وإلغاء الامتيازات الأجنبية : -

أخذت الحكومة المصرية بعد صدور القانون رقم ٨٠ في ٢٠ نوفمبر ١٩٣٦ بالموافقة على هذه المعاهدة في تنفيذ هذه المعاهدة وأحكامها المختلفة بكل سرعة ونشاط ونقتصر هنا على بيان ما اتخذته لوضع المادة الثالثة عشرة وملحقاتها الخاصين بألغاء الإمتيازات موضع التنفيذ.

فقد دعت الحكومة المصرية الدول صاحبة الامتيازات بخطاب دوري مؤرخ في ١٦ يناير ١٩٣٧م إلى الاشتراك في مؤتمر يعقد في سويسرا في ١٢ أبريل سنة ١٩٣٧ ، للمفاوضة في أمر إلغاء الامتيازات وطلب إلى كل منها أن تبعث بمندوب أو أكثر مزودين بالتفويض اللازم .

وفي ٣ فبراير سنة ١٩٣٧ أرسلت الحكومة المصرية خطابا دوريا ثانيا إلى الدول المشار إليها ضمنته المبادئ الأساسية التي تكون قاعدة الانتقال التي ترى الحكومة المصرية قبوله [٢] ولم تشأ مصر أن تكون في خطابها للدول جامدة ملوحة بألغاء حاد للامتيازات الأجنبية ، مهددة لمصالح الأجانب ، بل أنها قد طمأنت هذه الدول بأنها ستعمل بالشرائع الحديثة المعمول بها ولن يكون هناك أي تمييز مجحف بمصالح الأجانب، كما أنه لن يكون الإلغاء فوريا

---

١ - محمد فريد حشيش : معاهدة ١٩٣٦ وأثرها في العلاقات المصرية البريطانية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ رسالة دكتوراة غير منشورة بكلية الآداب - عين شمس ، سنة ١٩٧٥ ، ص ١٦١ .

٢ - مجلس النواب : الهيئة النيابية السادسة ، دور الانعقاد العادي الثاني ، الجلسة ٥٦ في ١٩٣٧/٧/١٩ ، ص ١٩٣٥ ، ١٩٣٦ .

وسريعا بل ستحدد فترة انتقال تسوى فيها هذه المسائل، ولنقل الاختصاصات القضائية والتشريعية والمالية السارية على الأجانب إلى سلطة الحكومة والمشرع المصرى ، ومن ناحية ثانية فإن الحكومة قد ضمنت تصريحها بأنها تحرص على بقاء التعاون الوثيق بين الأجانب والمصريين بل ترغب أيضا في تدعيم هذا التعاون وجعله أكثر سهولة وأعظم فائدة بمواصلته من الآن فصاعدا ضمن النطاق الطبيعي لقواعد القانون الدولي العام [1].

وقد قبلت الدعوة وحضر المؤتمر جميع الدول صاحبة الامتيازات وبدأت أعمال المؤتمر في ١٢ أبريل سنة ١٩٣٧ وانتهت في ٨ مايو من نفس العام ، وافتتحه المسيو « جوزبى موتا » رئيس الاتحاد السويسري ثم انتخب المؤتمر مصطفى النحاس رئيس الحكومة المصرية ورئيس الوفد المصرى رئيسًا للمؤتمر ، والمسيو « جوزبى موتا » رئيسا فخريا[2]. أما عن أعضاء الوفد المصرى في المؤتمر فكانوا الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب ، وواصف بطرس غالي وزير الخارجية ، ومكرم عبيد وزير المالية وعبد الحميد بدوى رئيس لجنة قضايا الحكومة والمستشارون الفنيون مستر بزلى السكرتير القضائي لمستشار القضائي و المسيو كاجبه - المستشار الملكى [3].

وانتهى المؤتمر إلى اتفاق يحتوى على أربعة أقسام : -

القسم الأول : ويشمل الغاء الامتيازات الأجنبية ، إلغاءً تامًا من جميع الوجوه ، واختص القسم الثاني خضوع الأجانب للتشريع المصرى في المواد الجنائية والمدنية والتجارية والإدارية والمالية وغيرها ، مع مراعاة مبادئ القانون الدولي ، وألا يتنافى التشريع مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم في التشريع الحديث ، وألا يتضمن على وجه الخصوص في المسائل المالية تميزا مجحفًا بالأجانب أو بالشركات المنشأة وفقا للقانون المصرى ويكون فيها للأجانب مصالح جدية [4].

وضم القسم الثالث : فترة الانتقال وهي أداة إلغاء الامتيازات القضائية وذلك تمهيداً واستعداداً وتطمينا للأجانب وتعويداً لهم على التقاضى أمام القضاء الوطني ، ومن أجل هذا

---

١ - نبيل عبد الحميد : النشاط الاقتصادى للأجانب وأثره في المجتمع المصرى ، ص ١٩ .

٢ - وثائق مؤتمر إلغاء الامتيازات ، ص ٤ .

٣ - وثائق مؤتمر إلغاء الامتيازات ، ص ٧ .

٤ - لطيفة محمد سالم : النظام القضائي المصرى الحديث ، جـ ٢ ، ص ١٤٢ .

روعى فيها التدرج من الحالة الراهنة إلى الحالة المنشودة وهى خضوع كل سكان مصر أجانب ووطنيين لاختصاص القضاء الأهلي وذلك بالكيفية الآتية: -

أولا : نقل اختصاص المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة :

بعد أن أصبح التشريع المصرى ساريا على سكان مصر ، فمن الاستحالة أن يبقى للمحاكم القنصلية اختصاصها المدنى والجنائى ، لذا حول هذا الاختصاص إلى المحاكم المختلطة الى اعتبرت مع التغيير محاكم وطنية تقضى باسم حاكم مصر وتطبق التشريع المصرى ، ولا يجوز للمحاكم القنصلية فى مصر ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ قبول أى دعوى مدنية أو تجارية أو جنائية ، وتستمر المحاكم القنصلية فى نظر القضايا المدنية أو التجارية أو الجنائية التى بدأت أمامها قبل ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ مالم يتقرر احالتها للمحاكم المختلطة طبقا لأحكام المادة ٥٣ من لائحة التنظيم القضائى أى بناء على طلب الخصوم وموافقة جميع ذوى الشأن فى الدعاوى المدنية وتبعا لما تراه المحاكم لقنصلية فى الدعاوى الجنائية ، ولكل دولة من الدول لها محكمة قنصلية فى مصر أن تحتفظ بها لتتولى القضاء فى مواد الأحوال الشخصية لرعاياها وذلك فى كل الأحوال التى يكون فيها القانون الواجب تطبيقه هو قانون هذه الدولة ، وعلى كل دولة تريد استعمال هذا الحق أن تخطر بدلك الحكومة المصرية فى نفس الوقت الذى تودع فيه وثائق تصديقها على الاتفاق ، وتنظر المحاكم المختلطة فى قضايا الأحوال الشخصية لرعايا الدول التى ليس لها محاكم قنصلية فى مصر أو التى لم تحتفظ بمحاكمها القنصلية أو التى تنازلت عنها وذلك فى الأحوال لتى يكون فيها القانون الواجب تطبيقه قانونا أجنبيا ، وفيما يختص بالقبض على الأجانب وتفتيش منازلهم فقد استبعد القنصل أو مندوبه وأصبح بحضور أحد أعضاء النيابة المختلطة أو أحد رجال الضبطية القضائية المنتدبين من النيابة المختلطة فيما عدا أحوال التلبس أو الاستغاثة من داخل المسكن فيجرى فيها الأمر بواسطة البوليس [١]. وحرم اشراف القناصل على السجون ومنع طلبهم الخاص بتسليم من يحكم عليه بالإعدام والمحبوسين من رعاياهم لتمضية مدة العقوبة فى القنصلية ، وألغى إشعار القناصل بكل ما يجرى من تحقيق فى جناية أو جنحة مع رعاياهم . وبالنسبة لمركز القناصل ، فأخضعوا لقضاء المحاكم المختلطة مع مراعاة القيود المعترف بها فى القانون الدولى فلا تجوز بوجه خاص محاكمتهم بسبب أعمال وقعت منهم أثناء تأدية وظائفهم [٢].

---

١ - مجلس النواب : الهيئة لنيابية السادسة ، دور الانعقاد العادى لثانى ، الجلسة ٤٥ فى ٢١ يونيه ١٩٣٧ ، ص ١٤٤٥ .

٢ - لطيفة محمد سالم : النظام القضائى المصرى الحديث ، جـ ٢ ، ص ١٤٢ .

ثانيا : الحد من اختصاص المحاكم المختلطة :

والهدف من ذلك إضفاء الصفة المصرية على المحاكم المختلطة ، والتوسع لصالح المحاكم الأهلية وانحصر ذلك الأمر فى :

أ – بالنسبة لتعريف الأجنبى .

ب – فى المسئل المدنية والتجارية .

جـ – فى المسائل الجنائية .

أ – أما بالنسبة لتعريف الأجنبى فقد كانت المحاكم المختلطة تذهب فيه إلى أوسع مدى فتقضى باختصاصها فى قضايا الأجانب على العموم سواء كانوا من رعايا الدول المتمتعة بالامتيازات أو من رعايا الدول التى لا تتمتع بها وسواء كانوا مواطنين أو تابعين أو محميين بل كانت تقضى باختصاصها فى قضايا بعض المصريين فجاءت المادة الخامسة والعشرين من لائحة التنظيم القضائى بتحديد هام فى هذا الشأن يتلخص فيما يأتى :

أولا : لايجوز لأى شخص تابع للحكومة المصرية أن يستند إلى حماية دولة أجنبية.

ثانيا : يقتصر تعريف الأجنبى على رعايا الدول الموقعة على الاتفاق أو دولة أخرى ينص عليها بمرسوم [١] ، وقد تقرر أن تمتد صلاحية المحاكم المختلطة لتشمل رعايا النمسا وتشيكسلوفاكيا ويوغسلافيا وألمانيا والمجر وبولندا ورومانيا وسويسرا وهى دول كانت متمتعة بالامتيازات الأجنبية أو كانت أرضها كلها أو بعضها متمتعة بالامتيازات الأجنبية أو كان رعاياها من المتمتعين بها [٢].

ب – وأما فى المسائل الدينية والتجارية فقد حد اختصاص المحاكم المختلطة لصالح المحاكم الأهلية بالكيفية الآتية : –

أولا : تكون المحاكم الأهلية مختصة بالنظر فى المسائل بالنسبة لكل أجنبى يقبل الخضوع لقضائها .

---

١ – مجلس النواب : الهيئة لنيابية السادسة ، دور الانعقاد العادى لثانى ، الجلسة ٤٥ فى ٢١ يونيه ١٩٣٧ ، ص ١٤٤٦ .

٢ – F. O 407/ 22II 27I / 50 / I3I / 16 , Wallsce to Eden , June, II ,1937, No . 70 , p . 183 .

ثانيا : يبقى اختصاص المحاكم المختلطة على جنسية الخصوم وحدها بغض النظر عن المصالح المختلطة التى قد تمسها الدعوى بطريق غير مباشر ، ويستثنى من ذلك الشركات ذات الجنسية المصرية القائمة وللأجانب مصالح جدية فيها ، فأنها تخضع للمحاكم المختلطة إلا إذا رغبت فى الخضوع للمحاكم الأهلية ، أما الشركات التى تؤسس بعد ١٥ أكتوبر ١٩٣٧ فتكون خاضعة للقضاء الأهلى مهما كانت مصالح الأجانب فيها . وتختص المحاكم المختلطة بمسائل التفاليس الخاصة بالأشخاص الخاضعين لولاية المحاكم الأهلية إذا كان أحد الدائنين الداخلين فى الإجراءات أجنبيا [١].

وهذه المبادئ فى جملتها تنطوى على تحديد هام لاختصاص المحاكم المختلطة فقد كانت هذه المحاكم تتوسع فى تطبيق نظرية الصالح المختلط إلى أبعد مدى .

أما فى المسائل الجنائية فقد أصبحت المحاكم المختلطة مختصة بمحاكمة الأجانب عما يرتكبونه من جرائم يعاقب عليها القانون ولا يمتد اختصاصها إلى غيرهم حتى ولو كان هذا الغير فاعلا أصليا مع المتهم الخاضع لاختصاصها أو شريكا له ، علاوة على ما أنيط إليها من ولاية جنائية كانت لها فيما سبق اتفاق مونترو [٢].

ثالثا : تقوية الصبغة المصرية والعناصر المصرية فى المحاكم المختلطة :

وأخيرا فقد روعى فى الاتفاق تقوية الصبغة المصرية فى المحاكم المختلطة أثناء فترة الانتقال ، وتعددت الوسائل لذلك بأن يتلى منطوق الأحكام بلغتين من اللغات القضائية تكون اللغة العربية واحدة منهما ، وبعد النطق بها ، فان الأحكام التى باللغات الأجنبية تترجم كلها إلى العربية ، فان كانت محررة بالعربية تترجم بأكملها إلى لغة أجنبية ، وفى حالة الاختلاف بين النصين الأصلى والترجمة فان الأولى تكون هو الموثق بها [٣]. وتقرر أن يكون لمحكمة الاستئناف المختلطة وكيل مصرى ، وفيما عدا رياسة محكمة الاستئناف لايجوز للتميز بين القضاة بسبب جنسيتهم سواء فى تشكيل الدوائر أو التعيين فى مختلف المراكز التى يشملها النظام القضائى بما فى ذلك رياسة المحاكم والدوائر فيجوز إذن أن يرأسها القضاة المصريون ،

---

١ - مجلس النواب : ٤٥ فى ١٩٣٧/٦/٢١ ، ص ١٤٤٦ .

٢ - لطيفة محمد سالم : النظام القضائى المصرى الحديث جـ ٢ ، ص ١٤٤ .

٣ - F. O / 407. op. cit, p. 185.

كما تقرر إذا كان رئيس إحدى المحاكم الإبتدائية مصريا كان وكيلها أجنبيا والعكس بالعكس، وكلما خلت وظيفة قاض من الأجانب سواء بالإحالة إلى المعاش أو الوفاة أو الاستقالة أو الترقية عين بدلا منه قاض مصرى على ألا يقل عدد القضاة الأجانب فى المحاكم الإبتدائية عن ثلث مجموع القضاة الذين تتشكل منهم هذه المحاكم ، وبذلك تتحول بالتدريج أغلبية الثلثين الأجنبية فى المحاكم الإبتدائية المختلطة إلى أغلبية مصرية بمقدار الثلثين ، وتتضاعف أهمية وظيفة النيابة العمومية لدى المحاكم المختلطة والأعمال الجديدة التى آلت إليها بتحويل الاختصاص المدنى والجنائى من القضاء القنصلى إلى القضاء المختلط فقد تقرر أن يعاون النائب العمومى لدى المحاكم المختلطة أفوكاتو عمومى أول يكون مصريا وأفوكاتو عمومى ثان يكون أجنبيا ، وفى حالة غياب النائب العام أو تعذر حضوره يحل محله الأفوكاتو الأول فى المواد لمدنية والمسائل الإدارية والأفوكاتو العمومى الأجنبى فى المواد الجنائية [١] وقد اختص ذلك جميعه بفترة الانتقال وبعد مرورها تلغى المحاكم المختلطة وما تبقى من المحاكم القنصلية نهائيا ويعود القضاء كلية إلى المحاكم الأهلية بدءًا من ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ .

وجاء القسم الرابع من اتفاق مونترو ليحتوى على أحكام متفرقة اشتملت على عدة مسائل تناولت إبعاد الأجانب حيث صرحت الحكومة المصرية بأنه ليس فى نيتها أن تستعمل فى فترة الانتقال حقها فى أبعاد أجنبى خاضع لقضاء المحاكم المختلطة إذا كان قد أقام فى مصر خمس سنين على الأقل أو أن ترفض دخوله فى أراضيها إذا كان قد غادرها مؤقتا إلا فى الأحوال الآتية :

أ - إذا كان قد حكم بادانته فى جناية أو فى جنحة يعاقب عليها القانون بالحبس لأكثر من ثلاثة شهور .

ب - إذا أتى أعمالا من شأنها أن تؤدى إلى الاضطراب أو تخل بالنظام العام أو بالسكينة أو بالآداب أو بالصحة العامة .

جـ - إذا كان فقيرا وعالة على الدولة . كما أكدت الحكومة المصرية أنها ستتبع الاجراءات القضائية فى تسليم المجرمين الفارين بأن يكون للمحاكم المختلطة حق النظر فى صحة طلب التسليم كلما كان الأمر متعلقا بأجنبى خاضع لقضائها ، وللنائب العام لدى المحاكم المختلطة

---

١ - مجلس النواب ، الجلسة ٤٥ فى ٢١ / ٦ / ١٩٣٧ ، ص ١٤٤٧ .

أن يبدى رأيه إذا اقتضى الحال تطبيق أحكام قانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات الخاصة بالعفو عن العقوبة كلها أو بعضها أو إبدالها بأخف منها أو بتنفيذ عقوبة الإعدام إذا كان الأمر متعلقا بأجنبى ، وللنائب العام أيضا حق الإشراف على السجون والمعتقلات المحبوس بها أجانب [١].

وأخيراً فقد تبادل رئيس الوفد المصرى فى المؤتمر الخطابات مع رؤساء وفود الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وأسبانيا وفرنسا واليونان وإيطاليا وهولندا وبلجيكا وهى وفود الدول التى لها فى مصر معاهد مدرسية أو طبية أو خيرية ، بشأن تنظيم نشاط هذه المعاهد خلال فترة الانتقال ، بأن تواصل تلك المعاهد بحرية كاملة نشاطها سواء لغرض تعليمى أو طبى أو خيرى ، وذلك بالشروط التالية :

١ - أن تكون هذه المعاهد خاضعة لقضاء المحاكم المختلطة وأن تسرى عليها القوانين واللوائح المصرية بما فيها القوانين المالية بنفس الشروط التى تسرى على المعاهد المصرية المماثلة وأن تخضع لجميع الاجراءات التى تقتضيها المحافظة على النظام العام فى مصر.

٢ - أن تحتفظ بأهليتها القانونية وتسير من حيث تنظيمها وأعمالها طبقا لقانونها الأساسى أو الوثائق الأخرى التى أنشئت بمقتضاها وفيما يختص بمعاهد التعليم طبقا لبرامجها.

٣ - أن يكون لها مع عدم الاخلال بالقوانين الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة حق امتلاك الأعيان المنقولة والثابتة التى تمكنها من تحقيق أغراضها وحق إدارتها والتصرف فيها تحقيقا لهذه الأغراض .

٤ - أن تحتفظ باستخدام من يعملون بها الآن وأن تستخدم فى حدود نظامها مصريين أو أجانب مقيمين بمصر أو خارجها مع عدم الاخلال فى جميع الأحوال بالقوانين المصرية السارية عليها الآن ، ولا بما للحكومة المصرية من الحق العام فى مراقبة دخول الأجانب إلى مصر وفضلا عن ذلك وفى حدود العادات المرعية فى مصر بشأن الأديان الأخرى غير دين الدول تظل حرية الشعائر الدينية مكفولة للمعاهد الدينية بشرط ألا يقع ما يخل بالنظام العام أو بالآداب [٢]. وكان هدف الوفد المصرى من ذلك هو طمأنة الدول لأجنبية وجالياتها فى مصر

---

١ - مجلس النواب : الجلسة ٤٥ فى ٢١ / ٦ / ١٩٣٧ ، ص ١٤٤٨ .

٢ - وثائق إلغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر ، ص ٣٢١ ، ٣٢٢ .

على مؤسساتهم المختلفة بها ، فقد كان الخوف الذى يساورهم من أمر إلغاء الامتيازات ذاهبا إلى حد أن مصر سوف لا تتردد فى اغلاق هذه المعاهد ومحاربتها فجاءت هذه المعاملة الطيبة فأزالت هذا الخوف خاصة وأن الجمعيات الخيرية والمعاهد العلمية والطبية تجدى على مصر نفعا لابأس به .

وهكذا كانت تلك هى أبرز ملامح الاتفاق التى حددت فترة الانتقال ومنذ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ آلت ولاية القضاء إلى المحاكم المصرية بلا قيد ولاشرط ، أى أن كل المقيمين فى الأراضى المصرية خضعوا لقضاء هذه المحاكم ، وبذلك تكون مصر قد استردت كرامتها وسيادتها الكاملة فى القضاء والتشريع .

ولو تساءلنا نحن هل ألغيت الامتيازات الأجنبية بعد مؤتمر مونترو سنة ١٩٣٧ فعلا؟ قبل أن نجيب عن هذا السؤال نقول أن الامتيازات الأجنبية ليست إلا وجود محاكم أجنبية وقضاة أجانب فى البلاد يصدرون أحكامهم بلغة أجنبية ووجود محضرين أجانب يقومون بوظائفهم حتى فى منازل التابعين للحكومة المحلية وأن الأسوانى يضطر إلى الانتقال للقاهرة لمقاضاة خصمه الأجنبى بلغة غير لغته ، ويحجز عليه بورقة محررة بغير لغة بلاده ، فوق أنه يرهق بكثرة النفقات وفداحتها [١].

باستقراء المواد الخمسة عشر كما وردت فى اتفاقية مونترو وملحقاتها نقول أن الامتيازات لم تلغ فوراً فقد ظلت للمحاكم المختلطة والقنصلية اختصاصات حتى سنة ١٩٤٩ ، وأن المادة الأولى التى نصت على إلغاء الامتيازات الغاءً تاما قد قيدت بما تلاها من مواد الاتفاق وأن هذه المواد قد أحلت نظاماً محل نظام ، فقد كان هناك شبه بين صياغة المادة الأولى من معاهدة الامتيازات وصياغة المادة الأولى من معاهدة ١٩٣٦ ، فقد كان هم الوفد أن يقال أن الامتيازات قد الغيت كما قيل فى معاهدة الصداقة والتحالف أن الاحتلال قد انتهى ، فقد ظهر بجلاء أن نص المادة الأولى الخاص بالغاء الامتيازات قد قبل على عواهنه على أن تتضمن النصوص التالية عدم إلغاء هذه الامتيازات[٢] .

---

١ - مجلس النواب : الهيئة النيابية السادسة ، دور الانعقاد العادى الثانى ، الجلسة ٥٧ فى ١٩ يوليه ١٩٣٧ ، ص ٣٢-٢٠ .

٢ - مجلس النواب : الجلسة ٥٧ فى ١٩ / ٧ / ١٩٣٧ ، ص ٢٠٣٣ .

ومجمل القول أن مسألة الامتيازات الأجنبية لم يكن من الممكن أن تلغى فجأة وبدون فترة انتقال تتهيأ فيها الظروف لذلك ، وتكون مرحلة انتقالية يخضع بعدها الأجانب للقضاء الوطنى بعد أن يألفوا النظام الجديد ، وما كان يمكن للأجانب أن يوقعوا على اتفاقية فى ذلك الوقت تهدد مصالحهم وتقضى عليها إن لم تتفق والقانون الدولى العام والمصالح الأجنبية . إلا أننا نستطيع أن نقول بشئ من الإطمئنان أن المحاكم المختلطة ظلت قائمة بعد سنة ١٩٣٧ بصورة أخف حدة عن ذى قبل مع العمل بشكل تدريجى على الحد من تطبيقها وتنظيم إلغائها خلال فترة الانتقال حتى ألغيت فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ وبذلك تنتهى أكبر معاقل الامتيازات الأجنبية فى مصر .

الفصل الأول

الوجود الأجنبى والجاليات الأجنبية فى مصر

- قدوم الأجانب إلى مصر .
- تطور تعداد الأجانب فى مصر حتى سنة ١٩٥٢ م .
- إقامة الأجانب فى القطر المصرى .
- انتشار الأجانب فى القطر المصرى .
- أهم الجاليات الأجنبية التى تكونت فى مصر .
- الموظفون الأجانب فى الحكومة المصرية .
- سمات المجتمع الأجنبى فى مصر .

الوجود الأجنبى والجاليات الأجنبية فى مصر

قدوم الأجانب إلى مصر : -

بدأ الأجانب يفدون إلى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر وذلك للعمل فى دوائر الحكومة أو التطلع إلى تحقيق مشروعات اقتصادية ومالية ، وكانت مصر فى ذلك الوقت تخطو خطواتها الأولى نحو الاتصال بالغرب وبالحضارة الغربية ، خاصة فى عهد محمد على وخلفائه .

ولم يكن هذا أول عهد الأجانب بمصر فكان يأتى إلى مصر الكثير من الأجانب يجذبهم إليها ماضيها الطويل وأرضها المليئة بآثار القرون والحضارات الماضية أو يدعوهم إلى الإقامة فيها نشاط تجارى محدود ، وعلى ذلك فقد كان يأتى إلى مصر من وقت آخر كثير من هواة الرحلة والسفر ، وما كانوا يقيمون فيها إلا ريثما يشبعون هوايتهم ، وأقام بمصر طائفة من التجار الأجانب ، ولكن هؤلاء كان أثرهم محدوداً فأكثرهم ليس لهم رؤوس أموال ثابتة فى مصر ، وإنما كانوا عملاء أو وكلاء لبيوت تجارية فى بلادهم ، فقدمهم فى البلاد ليست راسخة وأثرهم فى حياتها الاقتصادية قليل ، وكذلك الشأن فى حياتها الاجتماعية [1].

فقد سكن الأوربيون مصر قبل عصر محمد على لأغراض محدودة وفى ظل نظم معينة ، وكانت بيوتهم التجارية قبل ذلك العصر مهمتها الأصلية الوكالة عن الشركات والهيئات الأوربية المختلفة المرخص لها وحدها من جانب الدول الكبرى بالتصدير إلى مصر والاستيراد منها . وقد خضعت إقامة هؤاء الأوربيين لمجموعة من النظم واللوائح المختلفة التى أصدرتها الشركات والهيئات المحتكرة للتجارة الشرقية وتتناول هذه اللوائح تنظيم شئون المعيشة والعمل لمن رخصت لهم من الأوربيين بالإقامة بمصر وتمثيلها فيها ، وعهد إلى القناصل تنفيذ تلك اللوائح[2] . وكان معظم الوافدين منهم بالبندقية وبيز Pise ومن فلورنسا Flornce ويقيمون فى الثغور وعلى الخصوص فيمن أهالى الأسكندرية بقصد التجارة وبيع السلع التى يجلبونها من الثغور الأوربية الواقعة على البحر المتوسط إلى مصر [3].

---

١ - أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم فى مصر من نهاية حكم محمد على إلى أوائل حكم توفيق ، الجزء الثانى ، مطبعة النصر ، القاهرة سنة ١٩٤٥ ، ص ٨٢١ - ٨٢٢ .

٢ - محمد شفيق غربال : محمد على الكبير ، دار إحياء الكتب العربية أكتوبر ١٩٤٤ ص ٧٥/٧٤ .

٣ - عمر لطفى : الامتيازات الأجنبية ، مطبعة الشعب ، القاهرة سنة ١٩٢٧ ، ص ٢٠/١٩ .

وعندما وصلت الحملة الفرنسية سنة ١٧٩٨ ، واستمر الاحتلال الفرنسي مايقرب من ثلاث سنين ، كان هبوط الفرنسيين مصر أول غزوة عرفتها البلاد في تاريخها الحديث ، وكان الفرنسيون أول الأجانب الذين عرفهم أهل البلاد ، لا الأجانب الذين عرفوهم تجاراً يتزينون بزيهم ويتكلمون العربية المشوبة باللكنة الأعجمية ، بل الأجانب المحتلين الذين اغتصبوا حكم البلاد ، وانبثوا في طول مصر وعرضها ، يتكلمون لغة أجنبية ويعلنون إلى الناس أقوالا تدعوهم إلى قدر كبير من التفكير[1]. وكان من نتائج الحملة الفرنسية أن أخذ الفرنسيون يكتبون عن مصر الكتب الكثيرة ، مما لفت إليها أنظار العالم الأوربي وجعلها موضع إعجاب كثير من الأوربيين ، فجذبت الكثير منهم إليها.

ومع بداية عهد محمد علي في النصف الأول من القرن التاسع عشر بدأت مصر تفتح أبوابها للأجانب ، فكان من نتائج جمع السلطة في يد محمد علي واشرافه الدقيق على شئون الإدارة والحكومة أن استتب الأمن في أنحاء القطر المصري ، وأمن الفرد على حياته وعرضه وماله ، فانصرف الناس إلى الإنتاج ، واستطاعت البلاد أن تسير قدما في طريق الرقي ، وقد شجع استقرار السلام عدداً كبيراً من الأجانب على الوفود إلى مصر للتجارة وتوظيف رؤوس أموالهم فيها ، والتدريس بالمدارس والعمل بالمصانع والجيش والبحرية والزراعة والري ، وغير ذلك ، على أن استتباب الأمن لم يكن وحده كافيا في ذلك الوقت لتشجيع الأجانب على الإقامة بمصر ، بعد أن ذاق أكثرهم مرارة العيش على أيدي البكوات المماليك من حكامها السابقين ، وإنما الذي أدخل الاطمئنان على نفوسهم ما عرف عن والي مصر من تسامح مع من يختلفون عنه جنسا ولغة

وعقيدة [2]. وثمة سبب آخر هو أن محمد علي كان يستعين بالعملاء الأجانب لتصريف منتجاته في الأسواق الأوربية فكانت الحكومة تتولى بيعها لتجار الجملة من الأجانب الذين يصدرونها للخارج [3].

---

١ - أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم في مصر في عصر محمد علي ، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة سنة ١٩٣٨ ، ص ٢١/٢٠ .

٢ - محمد فؤاد شكري وآخران : بناء دولة مصر محمد علي ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي القاهرة سنة ١٩٤٨ ، ص ٢٣/٢٢ .

٣ - محمد فؤاد شكري : مصر والسودان تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر ١٨٢٠ - ١٨٩٩ ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف بمصر ١٩٦٣ ، ص ٤٩ .

وليس من شك فى أن مصر فى عهد محمد على قد أفادت فائدة كبيرة من مجئ الأجانب واستخدامهم فى شتى الوظائف ، واسناد مختلف الأعمال إليهم ، وواضح أن هؤلاء الأجانب ماكانوا يستطيعون القدوم إلى مصر بتلك الكثرة ، وما كانت تفتح أبواب البلاد لاستقبالهم على مصاريعها ، لو أن الباشا لم يكن من برنامجه إنشاء الصلات الوثيقة مع الغرب للنهوض بالبلاد ومسايرة الأمم المدنية والحديثة [١] ، ولذلك كان محمد على يعمل على زيادة هجرة الأجانب إلى مصر بصورة واضحة ، واستعان بكثير من الأوربيين ودفع لهم الرواتب الباهظة ، لكى يعاونوه فى أعماله ويقوموا بتدريب المصريين وترقيتهم إلى أوج الحضارة والمدنية .

وقد بلغ عدد الأجانب المقيمين فى مصر ٦١٥٠ نسمة فى سنة ١٨٤٣ منهم ٢٠٠٠ من اليونانيين ، ٢٠٠٠ من الإيطاليين ، ١٠٠٠ مالطى ، ٨٠٠ فرنسى ، ١٠٠ إنجليزى ، ١٠٠ نمساوى ، ٣٠ روسيا ، ٢٠ أسبانيا ، ١٠٠ من أجناس مختلفة أخرى، وفى سنة ١٨٤٧ كان عدد الأجانب لا يزيد عن ستة آلاف[٢] .

ولم تستمر الحالة على هذا الوضع فما أن تولى عباس الأول الحكم حتى قام بعزل كثير من الأجانب الذين عملوا فى مصر فى عهد محمد على وأعادهم إلى بلادهم[٣] ، فتوقف بشكل مؤقت تدفق الأجانب على مصر .

وفى عصرى سعيد وإسماعيل باشا تغير الحال وعظم نزوح الأجانب إلى مصر من جميع أنحاء أوربا ، وكان تنفيذ مشروع قناة السويس فى عهد سعيد ثم اقامه فى عهد اسماعيل عاملا قويا فى ازدياد هجرة الأجانب إلى مصر حتى أصبحت لهم بها جاليات كبيرة العدد فبلغ عددهم فى سنة ١٨٧١م حوالى ٧٩٦٩٦ نسمة ، منهم ٣٤٠٠٠ يونانى ، ١٧٠٠٠ فرنسى ، ٦٠٠٠ إنجليزى ، ١٣٩٠٦ إيطالى ، ٦٣٠٠ نمساوى ، ١١٠٠ ألمانى ، ١٥٠ أسبانى ، ١٢٧ روسى ، ٥٣٣ هولندى ، ٤٠ بلجيكى ، ٤٠ سويدى ودنماركى وبرتغالى وأمريكى ، ٥٠٠ من جنسيات أجنبية أخرى [٤].

وعلى هذا يمكن القول أن هجرة الأجانب إلى مصر بدأت تزداد فى عهد محمد على بعد أن استتب الأمن فى القطر المصرى فشجع ذلك عدداً كبيراً من الأجانب على القدوم إلى مصر

---

١ - محمد فؤاد شكرى وآخران : بناء مصر محمد على ، ص ٢٣ .

٢ - أحمد أحمد الحتة : الأجانب فى مصر والسودان ، القاهرة ١٩٥٨ ، ص ١٨٥ .

٣ - Crouchley : The economic deve lopment of Modern Egypt , first puplished , London , 1938 , p . 107 .

٤ - أحمد أحمد الحتة : المرجع السابق ، ص ١٨٦ .

للتجارة وتوظيف رؤوس أموالهم فيها والتدريس بالمدارس والعمل بالمصانع والجيش والبحرية والزراعة والري وغير ذلك . عكس ما حدث في عهد عباس الأول الذى كان يكره الأجانب بطبعه فعمل على طرد الموظفين الأجانب من البلاد وضيق عليهم سبل العيش فأدى ذلك إلى الإقلال منهم ، أما سعيد وإسماعيل فقد عملا على زيادة هجرة الأجانب إلى مصر زيادة كبيرة لرغبتهما في ادخال المدنية الغربية إلى البلاد ، وأدى ذلك إلى تغلغل الأجانب بوجه عام والأوربيين بوجه خاص في المجتمع المصرى وسيطرتهم على أهم الوظائف فكونوا بذلك الثروات الطائلة .

واستمر عدد الأجانب في الزيادة ففى أول إحصاء رسمى أصدرته الحكومة المصرية في عهد محمد توفيق في ٣ مايو ١٨٨٢ يدلنا على أن عدد السكان في مصر ذلك الوقت كان ٦٣٨١ ٩٨٠ نسمة بينهم ٩٠٨٨٦ نسمة من الأجانب ، وبوقوع مصر تحت السيطرة البريطانية سنة ١٨٨٢ ، بدأت مرحلة جديدة من مراحل تدفق الأجانب ، خاصة بعد أن انتقلت السلطة العامة في البلاد إلى المعتمد البريطاني الذى مثل انجلترا في حكم مصر ، فكان ذلك فرصة لزيادة النشاط الأجنبي الذى كانت زيادته غزوا شمل مختلف ميادين الإنتاج والمرافق العامة ، وتصدر الأجانب لهذا العمل أكثر من ذى قبل وزادت أعدادهم فيه ، وارتفعت بناء على ذلك قيمة رؤوس الأموال الأجنبية الموظفة في مصر [١].

فواضح هنا أن الاحتلال الإنجليزى لمصر لم يؤثر على هجرة الأجانب إليها ، بل على العكس من ذلك زاد عددهم فبلغ سنة ١٨٩٧ ١١٣٠٠٠ نسمة من الأجانب الأوربيين أى أكثر من ١٦ , ١٪ من جملة السكان [٢]. واستمرت زيادة أعداد الأجانب في مصر حتى بلغت سنة ١٩٠٧ حوالى ١٥١٤١٤ نسمة موزعين كالتالى : ٦٢٩٧٣ يونانيا ، ٣٤٩٢٦ إيطاليا ، ٢٠٦٥٣ بريطانيا ، ١٤٥٩١ فرنسيا ، ١٨٢٧١ من التبعيات الأجنبية الأخرى [٣]. واستمرت هجرة الأجانب إلى مصر بزيادة كبيرة حتى نشوب الحرب العالمية الأولى واختلال التبادل التجارى ، فقلت هجرة الأجانب إلى مصر ، وما لبث أن عاد الأجانب إلى مصر بأعداد كبيرة تغزو أسواق التجارة الداخلية ومختلف المرافق العامة بانتهاء الحرب العالمية الأولى [٤] .

---

١ - على إبراهيم عبد اللطيف : القوى الاجتماعية في مصر وتطورها ١٨٨٢ - ١٩١٩ رسالة دكتوراه غير منشورة بكلية الآداب - جامعة عين شمس سنة ١٩٨٤ ، ص ٤٢ .

٢ - Cromer : Modern Egypt , vol . 2 , London , 1908 , p . 131 .

٣ - المملكة المصرية : وزارة المالية : مصلحة عموم الإحصاء والتعداد ، احصاء الجيب السنوى سنة ١٩٤٥ ، المطبعة الأميرية ١٩٤٦ - (جدول رقم ٤) ص ٥ .

تطور تعداد الأجانب في مصر حتى سنة ١٩٥٢ : -

ومع استمرار زيادة هجرة الأجانب إلى مصر وتطور تعدادهم بها ، ولما كانت الدراسة تبدأ سنة ١٩٢٢ ، فإنه من الضرورى أن نتابع تطور عدد الأجانب فى مصر اعتباراً من سنة ١٩١٧م مع الأخذ فى الاعتبار أننا نقصد بالأجانب " الأوربيين والأمريكيين " فقط[1].

تعداد الأجانب سنة ١٩١٧ : -

بلغ عدد سكان مصر وفقا للتعداد العام للسكان الذى أجرى سنة ١٩١٧ ، ١٢٧٥٠٩١٨ نسمة

ومن هذا التعداد بلغ جملة عدد التبعيات الأجنبية ١٨٣٠١٥ نسمة ، والتبعيات الأجنبية انقسمت إلى تبعيات آسيوية وبلغ عددها ٧٧٦ نسمة ، وتبعيات أفريقية بلغ عددها ٩٥ نسمة ، وما يهمنا هنا فى مجال الدراسة التبعيات الأوربية والأمريكية، فقد بلغ عددهم فى التعداد المذكور ١٨٢١٤٤ نسمة ، أما الأوربيون وحدهم فقد بلغ عددهم ١٨١٦٣٠ نسمة ، وتأتى بعدهم الجالية الأمريكية التى بلغ عددها ٥١٤ نسمة معظمهم من رعايا الولايات المتحدة الأمريكية [2].

وكان الأجانب من الأوربيين والأمريكين موزعين وفقا لبيان الجدول التالى : -

الجنسية	العدد	الجنسية	العدد
يونانيون	٥٦٧٣١	بلجيكيون	٥١٨
إيطاليون	٤٠١٩٨	أمريكيون	٥١٤
بريطانيون	٢٤٣٥٤	بلغاريون	٢٤٦
فرنسيون	٢١٢٧٠	دنماركيون	١٥٧

١ - وقد أدخلنا الجالية الأمريكية فى محور الدراسة (الأجانب الأوربيين) على اعتبار أنهم من أصول أوربية هاجرت إلى أمريكا مع مطلع العصور الحديثة وكشف القارة الأمريكية : نبيل عبد الحميد : النشاط الاقتصادى للأجانب فى مصر ص ٣٨ .

٢ - الحكومة المصرية : وزارة المالية - مصلحة عموم الإحصاء : تعداد سكان القطر المصرى سنة ١٩١٧، الجزء الثانى ، المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٢١ ص ٥٢١ - ٥٢٩ .

الجنسية	العدد	الجنسية	العدد
أرمنيون[١]	٧٧٦٠	ألمانيون	١٥٧
روسيون	٤٢٢٥	صربيون	٢٥٢
نمساويون	٢٧٨٩	برتغاليون	١٤٧
أسبانيون	١٦٩٣	سويديون	١٠٩
رومانيون	٨٦٥	نرويجيون	٢٥
هولنديون	٧٠٦	تبعيات أجنبية أخرى	١٨٨٠٦
سويسرين	٦٢٢	الجملة	١٨٢١٤٤[٢]

ومن هذا الجدول نتبين أن عدد الأجانب من الأوربيين والأمريكين بلغ أكثر من ١٪ من جملة سكان القطر المصرى فى تلك السنة ، وأن الجاليات الأربع اليونانية والإيطالية والبريطانية والفرنسية كانت تشمل أكثر من ٧٨٪ من عدد الأجانب فى مصر ، بينما تمثل الجاليات الأخرى ما يقرب من ٢٢٪ من عدد الأجانب ، وتعتبر أهم هذه الجاليات، جاليات كل من الأرمن والروس والنمساويين والأسبانيين والرومانيين والهولنديين والبلجيكين والأمريكيين .

تعداد الأجانب سنة ١٩٢٧ : -

لقد زاد عدد سكان مصر وفقا للتعداد العام للسكان الذى أجرى سنة ١٩٢٧ فبلغ ١٤١٧٧٨٦٤ نسمة ، ومن هذا التعداد بلغ عدد المصريين ١٣٩٥٢٢٦٤ نسمة ، والتبعيات الأجنبية حوالى ٢٢٥٦٠٠ نسمة منهم ١٠٣٢٣ نسمة تبعيات أسيوية ، ١٧٠ تبعيات أفريقية وبلغ عدد الأجانب الأوربيين فى التعداد المذكور ٢٠٧٥٤٢ نسمة، أما الأمريكيين فقد زاد عددهم فبلغ ١٦٣٦ نسمة [١] ، وبلغ مجموع الأجانب من الأوربيين والأمريكيين معا ٢٠٩١٧٨ نسمة أى مايزيد على ١٪ من مجموع المصريين ، ويصل عددهم إلى ٩٣٪ من مجموع التبعيات الأجنبية فى مصر بينما لايزيد عدد الآسيويين والأفريقيين عن ٥٪ من مجموع التبعيات الأجنبية .

---

١ - يلاحظ أننا أخرجنا الأتراك من قائمة الإحصاء واضفنا بدلا منهم الأرمن .
٢ - التعداد السابق ص ٥٢١ - ٥٢٩ . " وقمنا بإعداد هذا الجدول اعتمادا على التعداد السابق من الصفحات السابقة .

وكان الأجانب من الأوربيين والأمريكيين موزعين وفقا لبيان الجدول التالى :

الجنسية	العدد	الجنسية	العدد
يونانيون	٧٦٢٦٤	فرنسيون	٢٤٣٣٢
إيطاليون	٥٢٤٦٢	أرمنيون	٣٣٥٥
بريطانيون	٣٤١٦٩	روسيون	٢٤١٠
أسبانيون	٢٣٦٥	بلجيكيون	٤٨١
ألمانيون	١٤١٦	هولنديون	٤٤٧
امريكيون	١٦٣٦	مجريون	٢٧٤
سويسريون	١٣١١	برتغاليون	١٧٠
يوغسلاف	١٢٤٩	بولنديون	١٥٠
نمساويون	١٢١٧	نرويجيون	١٣٩
رومانيون	١١٦٨	دنماركيون	١١٧
بلغاريون	٧٦٦	تبعيات أجنبية أخرى	١٥٦٣
تشيكسلوفاكيون	٦٠٧	الجملة	٢٠٩١٧٨
البانيون	٥٨٧		
سويدين	٥٢٣		

من هذا الجدول السابق يتضح لنا زيادة عدد الأجانب من الأوربين من ١٨١٦٣٠ سنة ١٩١٧ إلى ٢٠٧٥٤٢ نسمة سنة ١٩٢٧ ، وبلغت درجة زيادتهم حوالى ١٤٪ ، وزاد عدد الأجانب من الأوربيين والأمريكيين من ١٨٣١٤٤ نسمة سنة ١٩١٧ إلى ٢٠٩١٧٨ نسمة سنة ١٩٢٧ ، فطرأت زيادة فى عدد الجاليات الأجنبية فمثلا الجالية اليونانية كانت تشكل أكبر الجاليات فى القطر المصرى إذ كانت تمثل أكثر من ٣٦٪ من عدد الأجانب الأوربيين والأمريكيين ، يليها الجالية الإيطالية حيث كانت تمثل أكثر من ٢٥٪ من مجموع الأجانب من الأوربين والأمريكيين ، والجالية البريطانية كانت تمثل ١٦٪ ثم الجالية الفرنسية وكانت تمثل ١٢٪ من مجموع الأجانب من الأوربيين والأمريكيين . وتمثل هذه الجاليات الأربع حوالى

---

١ - المملكة المصرية : وزارة المالية : مصلحة عموم الاحصاء والتعداد ، تعداد سكان القطر المصرى سنة ١٩٢٧ ، الجزء الأول ، المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٣١ ، ص ٢٣٦ .

٢ - التعداد السابق ، ص ٢٣٦ .

٨٢٪ من عدد التبعيات الأجنبية فى مصر وأكثر من ٨٩٪ من عدد الأجانب الأوربيين والأمريكيين . بينما كانت تشكل الجاليات الأخرى كالأرمنية والروسية والأسبانية والألمانية والأمريكية والسويسرية واليوغسلافية والنمساوية حوالى ٨٪ من عدد الأجانب المعينين بالدراسة ، وتمثل بقية الجاليات المبينة بالجدول السابق حوالى ٣٪ من مجموع الأجانب الأوربيين والأمريكيين.

بداية تناقص عدد الأجانب فى تعداد سنة ١٩٣٧ : -

فى هذا التعداد نجد أنه بينما زاد عدد المصريين من ١٣٩٥٢٢٦٤ نسمة سنة ١٩٢٧م إلى ١٥٧٣٤١٧٩ نسمة سنة ١٩٣٧ ، فقد تناقص عدد التبعيات الأجنبية من ٢٢٥٦٠٠ نسمة سنة ١٩٢٧ إلى ١٨٦٥١٥ نسمة سنة ١٩٣٧ ، كما تناقص أيضا عدد التبعيات الأجنبية الآسيوية من ١٠٣٢٣ نسمة سنة ١٩٢٧ إلى ٣٨٧٠ نسمة سنة ١٩٣٧ وتناقصت التبعيات الأفريقية أيضا فبلغ عددهم ٥٧ نسمة فقط [١].

أما عن الأجانب الأوربيين والأمريكيين ، فنجد أن عدد الأمريكيين قد تناقص حتى بلغ عددهم سنة ١٩٣٧ حوالى ٧٩٠ نسمة وكذلك الحال فإن الأجانب الأوربيين قد تناقص عددهم إلى ١٧٩٠٩٥ نسمة [٢]، وبذلك يكون مجموعهم سنة ١٩٣٧ قد بلغ ١٧٩٨٨٥ ، وبهذا تصل درجة انخفاضهم إلى حوالى ١٤٪ عما كانوا عليه سنة ١٩٢٧م .

والجدول التالى [٣] يبين توزيع الأجانب الأوربيين على الجنسيات الأوربية المختلفة وأعداد كل جنسية مرتبة من الأكبر عدد إلى الأقل وفقا لتعداد سنة ١٩٣٧م .

---

١ - المملكة المصرية : وزارة المالية مصلحة عموم الإحصاء والتعداد ، تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩٣٧ ، الجزء الثانى ، المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٤٢ ، ص ٢٥٨/٢٦٠ .

٢ - التعداد السابق ، ص ٢٥٨ / ٢٦٠ .

٣ - تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩٣٧ ، جـ ٢ ص ٢٤٦ - ٢٥٨ . " قمنا بإعداد هذا الجدول اعتماداً على التعداد السابق من ص ٢٤٦ إلى ٢٥٨ .

الجنسية	العدد	الجنسية	العدد
أمـريكيــون (رعــايا الولايات المتــحــدة الأمريكية	٧١٥	فلبينى	٤
		أمريكيون آخرون	٧١
		جملة التبعيات الأمريكية	٧٩٠

من هذا الجدول نتبين أن جملة التبعيات الأمريكية بلغت ٧٩٠ نسمة وكان أغلبهم من رعية الولايات المتـحدة الأمـريكيـة ووصل عـددهم إلى ٧١٥ نسـمـة أى حـوالى ٩١٪ من جـملة التبعيات الأمريكية . أما التبعيات الأمريكية الأخرى فقد كانت ٧٥ أى ما يقرب من ٩٪ من جملة عدد الأمريكيين .

استمرار تناقص تعداد الأجانب سنة ١٩٤٧ : -

فى هذا التـعـداد يسـتـمـر تزايد المصريين حتى وصل إلى ١٨٨٢٠٨٥٢ نسمة سنة ١٩٤٧ بينما يستمر تناقص التبعيات الأجنبية حتى وصل عددهم إلى ١٤٥٩١٢ نسـمـة وبهذا نجد أن انخفاضهم يصل إلى حوالى ٢٢٪ عـمـا كانوا عليه سنة ١٩٣٧ ، وبمقـارنة عـددهم فى سنة ١٩٤٧ بعددهم سنة ١٩٢٧ نجد أن نسبة الإنخفاض تزيد فتصل إلى ٣٥٪ تقريبا [١].

أما عن الأجانب الأوربيين والأمريكيين فى سنة ١٩٤٧ فنجد أن عدد الأجانب الأوربيين قد تناقص حتى وصل إلى ١٣١٥٢٠ نسمة ويصل انخفاضهم إلى ٢٦٪ على وجه التقريب عـمـا كانوا عليه ١٩٣٧ [٢]، أما عـدد الأجانب الأمـريكيين فـقـد زاد عـددهم سنة ١٩٤٧ حتى بلغ ١٠٦٩ نسـمـة أى بزيادة قـدرها ٣٥٪ عـمـا كـانوا عليـه سنة ١٩٣٧[٣] ، وبذلك يبلغ عـدد الأجانب الأوربيين والأمـريكيين سنة ١٩٤٧ «١٣٢٥٨٩» نسـمـة. أى ما يقرب من ٩١٪ من مجموع التبعيات الأجنبية فى مصر.

---

١ - جمهورية مصر : وزارة المالية والاقتصاد ، مصلحة عموم الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان لسنة ١٩٤٧ ، الجزء الثانى ، المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٥٣ ، ص ٣٦٧/٣٦٦ .

٢ - التعداد السابق ، ص ٣٦٧ .

٣ - التعداد السابق ، ص ٣٧٣ .

وفى نفس الوقت فقد زاد عدد التبعيات الأفريقية سنة ١٩٤٧ حتى بلغ ٤٠٨ نسمة والتبعيات الآسيوية حتى بلغ مجموعها ٨١٢٣ نسمة [١] ويبلغ مجموعها معا حوالى ٨٥٣١ نسمة أى مايقرب من ٦٪ من مجموع التبعيات الأجنبية فى مصر سنة ١٩٤٧.

والجدول التالى [٢] يبين توزيع الأجانب الأوربيين على الجنسيات الأوربية المختلفة وأعداد كل جالية مرتبة من الأكبر عدداً إلى الأقل فالأقل وفقا لتعداد سنة ١٩٤٧ .

الجنسية	العدد	الجنسية	العدد	الجنسية	العدد
يونانيون	٥٧٤٢٧	هولنديون	٣٨١	دانماركيون	١١٢
بريطانيون	٢٨٢٤٦	ألمانيون	٣٧٥	سويديون	١١٠
إيطاليون	٢٧٩٥٨	ألبانيون	٣٠٩	نرويجيون	٩٩
فرنسيون	٩٧١٧	بولنديون	٣٠٨	مجريون	٧٧
روسيون	١١٧٤	بلجيكيون	٢٩٩	لتفانيون	٩
يوغسلافيون	١١٤٥	تشيكوسلوفاكيون	٢٦٢	فنلنديون	٦
سويسريين	٨١٩	نمساويون	٢٣٥	تبعيات أخرى	١٠٤
أسبانيون	٦٧٣	أستونيون	١٨٠	ـــــ	ـــــ
رومانيون	٦٢١	بلغاريون	١٥٧	الجملة	١٣١٥٢٠
أرمنيون	٥٩٢	برتغاليون	١٢٥		

من الواضح فى هذا الجدول أن عدد الأجانب الأوربيين قد تناقص عن عددهم سنة ١٩٣٧ ،. وبالتالى فقد تناقص عدد معظم الجاليات الأوربية سنة ١٩٤٧ عما كانت عليه أعدادهم سنة ١٩٣٧ ، فالجالية اليونانية بلغت درجة تناقصها سنة ١٩٤٧ حوالى ١٦٪ عما كانت عليه سنة ١٩٣٧ ، والجالية البريطانية حوالى ١٠٪ والجالية الإيطالية حوالى ٤٣٪ ، والجالية

---

١ - تعداد السكان سنة ١٩٤٧ ، ص ٣٧٢ - ٣٧٣ .

٢ - قمنا بإعداد هذا الجدول اعتمادا على التعداد السابق عن الصفحات السابق.

الفرنسية حوالى ٤٨٪ عما كانت عليه أعدادهم سنة ١٩٣٧ ، ويرجع ارتفاع نسبة التناقص فى الجالية الإيطالية والألمانية إلى ظروف الحرب العالمية الثانية حيث قطعت مصر علاقاتها الدبلوماسية مع إيطاليا وألمانيا وتم إعتقال رعاياهما ووضعت ممتلكاتهما تحت الحراسة مما أدى إلى هجرة الكثير منهم إلى خارج مصر ووقف هجرتهم إليها . ورغم هذا فقد كان الأجانب من اليونانيين والبريطانيين والإيطاليين والفرنسيين يمثلون حوالى ٩٤٪ من عدد الأجانب الأوربيين، وما يقرب من ٩٣٪ من عدد الأجانب الأوربيين والأمريكيين معا . بينما كانت الجاليات الأوربية الأخرى تمثل مايقرب من ٦٪ من جملة الأجانب الأوربيين .

وفى أثناء الحرب العالمية الثانية وفد إلى مصر كثير من الأجانب الذين اضطرتهم العمليات الحربية إلى مغادرة بلادهم كاليونانيين واليوغسلافيين وغيرهم ، وقد أنشئت لهم معسكرات خاصة فى بعض الجهات النائية واتخذت الاحتياطات الكفيلة بعدم تسرب أحد منهم إلى داخل البلاد[1] وبلغ عدد الأجانب الذين أبيح لهم دخول مصر منذ بدء الحرب العالمية الثانية حوالى ٧١٩٤٩ منهم ١٥٠٤١ صرح لهم بالمرور فى الأراضى المصرية فقط ، والباقون صرح لأغلبهم بالبقاء مدد قصيرة لأغراض متنوعة ترجع معظمها إلى العمليات الحربية [2].

والجدول التالى [3] يوضح عدد الأجانب القادمين إلى مصر بسبب الحرب العالمية وعدد المرحلين منهم إلى خارج مصر وعدد الذين صرح لهم بالبقاء بها .

الجنسية	عدد الذين حضروا	عدد الذين سافروا	عدد الموجودين بمصر
يوغسلافيون	٣٣٤٠٠	٢٥٦٢٠	٧٧٨٠
يونانيون	٦٦٠٠	٦٢٣٥	٣٢٥
إيطاليون	١٢٥	٨٢	٤٣
نمساويون	٦٢	٥٠	١٢
تشيكوسلوفاكيون	٧٥	—	٧٥
جنسيات أوربية أخرى	٩٩	—	٩٩

١ - مجلس النواب : الهيئة النيابية الثامنة ، دور الانعقاد العادى الثالث ، المجلد الأول ، الجلسة ١٤ فى ٢٢/٢١ فبراير سنة ١٩٤٤ ، ص ٧٢٣ .

٢ - مجلس النواب : الهيئة النيابية السابعة ، دور الانعقاد العادى الرابع ، المجلد الأول ، الجلسة ٧١ فى ١٩٤١/٨/٤م ص ١٩١٤ .

٣ - مجلس النواب : الهيئة النيابية التاسعة ، دور الانعقاد العادى الثانى ، المجلد الأول ، الجلسة ١١ فى ١٩٤٦/١/١١ ، ص ٦١٢ .

ولكن يبدو أن إقامة هؤلاء الأجانب فى مصر كانت إقامة مؤقتة فغادرها معظمهم بعد توقف العمليات الحربية بانتهاء الحرب العالمية الثانية ، ولم يدخل هؤلاء ضمن تعداد الأجانب سنة ١٩٤٧م .

أما بالنسبة للأجانب الأمريكيين فقد زاد عددهم إلى ١٠٦٩ والجدول التالى [٢] يبين توزيعهم وفقا لتعداد سنة ١٩٤٧م .

الجنسية	العدد	الجنسية	العدد
رعـــــايا الولايات المتحدة الأمريكية	٩٣٥	كولمبى	٩
		تبعيات الأمريكية أخرى	٩٣
برازيلى	١٥	جـــملة رعـــايا الدول	ـــــ
أرجنتينى	٧	الأمريكية	١٠٦٩

يتضح لنا من الجدول السابق أن رعايا الولايات المتحدة الأمريكية كانوا يمثلون أكبر التبعيات الأمريكية أى مايزيد على ٨٧٪ من جملة التبعيات الأمريكية بينما مثل رعايا كل من البرازيل والأرجنتين وكلومبيا مايقرب من٣٪ ، وتمثل التبعيات الأمريكية الأخرى مايقرب من ١٠٪ من جملة الأجانب الأمريكيين .

ولو تساءلنا نحن هنا عن الأسباب التى أدت إلى تناقص عدد الأجانب تدريجيا منذ سنة ١٩٣٧ واستمرار تناقصهم بعد ذلك حتى سنة ١٩٥٢ ؟ .

فإننا نستطيع أن نقول أنه فى سنة ١٩٣٧ قرر مؤتمر مونترو إلغاء الإمتيازات الأجنبية بتحديد فترة انتقال حتى سنة ١٩٤٩ تلغى بعدها نهائيا امتيازات الأجانب فى مصر التى كانت أكبر سنداً للأجانب فى مصر ، ودفعت الكثير منهم إلى الهجرة إلى مصر والإقامة بها ، وترتب على ذلك ظهور القوانين التى تحد من نشاط الأجانب وإقامتهم فى مصر ، ويرجع تناقصهم كذلك إلى أن فرص الربح لم تصبح بالقدر الذى كانت عليه يوم وفدوا إلى مصر وذلك لنمو الوعى الاقتصادى وتطور قوى الرأسمالية المصرية ونموها تدريجيا [٢]، ودخول المصريين بالتدريج إلى الميدان الإقتصادى خاصة بعد إنشاء بنك مصر وشركاته التى تخطت كثيراً من

---

٢ - تعداد سكان القطر المصرى سنة ١٩٤٧ ، ص ٣٨٤ .

٢ - محمود متولى : الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة سنة ١٩٧٤ ، ص ٢٣٩ .

مجالات الإقتصاد المصرى [١]. وحصول بعضهم على الجنسية المصرية - خاصة بعد إلغاء الامتيازات - إذ بلغ عدد الأجانب المتجنسين بالجنسية المصرية ١٣١٠٢ نسمة فى تعداد سنة ١٩٤٧ منهم ٤٧٧٥ يونانيا ، ١١٨٧ أرمينيا ، ٣٦٤٣ تبعيات أخرى [٢] ، وكان للارتفاع فى معدل الزيادة الطبيعية لدى المصريين عن مثيلتها عند معظم الأجانب الأوربيين بصفة خاصة دور فى إنخفاض نسبة الأجانب إلى جملة السكان [٣].

كما كان لصدور القوانين التى أخذت تقيد من نشاط الأجانب الاقتصادى وحركتهم فى مصر أثر كبير فى هجرة الأجانب إلى مصر مثل قانون الشركات رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ حيث نص على أنه يجب أن يكون ٤٠٪ على الأقل من أعضاء مجلس إدارة أى شركة مساهمة من المصريين وإلا بطلت جميع قراراته ، فضلا عن جواز الحكم على الشركة بغرامة ماليه لا تزيد على ألفى جنيه كما يجب ألا يقل عدد المصريين المستخدمين فى الشركات المساهمة عن ٧٥٪ من مجموع المستخدمين ، ولايقل مجموع مايتقاضونه من رواتب عن ٦٥٪ من مجموع الأجور والرواتب التى تدفعها الشركة ، وكذلك لايجوز أن يقل عدد العمال المصريين عن ٩٠٪ من مجموع العمال ، ولايقل مجموع مايتقاضونه من أجر عن ٨٠٪ من مجموع أجور العمال التى تدفعها الشركة [٤]، وكان لهذا القانون أثر كبير فى دخول المصريين تدريجيا ميدان النشاط الاقتصادى والإقلال من الأجانب فى هذا الميدان .

ومنذ إحصاء سنة ١٩٤٧ وحتى انتهاء فترة الدراسة سنة ١٩٥٢ لم تصدر احصاءات رسمية تتابع حركة السكان بين أجانب ومصريين ، مما يجعلنا لانستطيع تحديد عدد الأجانب عند نهاية فترة الدراسة ، ولكن الذى نستطيع أن نقوله بشئ من الاطمئنان هو استمرار تناقص عدد الأجانب فى مصر حتى سنة ١٩٥٢ من منطلق الظروف السابقة ، وانتهاء أجل المحاكم المختلطة فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ .

---

١ - محمد محمد يوسف زهرة : سكان منطقة قناة السويس ١٨٩٧ - ١٩٦٦ ، رسالة ماجستير، غير منشورة بكلية الآداب ، جامعة القاهرة ، سنة ١٩٧٦ ، ص ١٨٣ .

٢ - محمد صبحى عبد الحكيم : مدينة الأسكندرية ، مكتبة مصر ، سنة ١٩٥٨ ، ص ٢٧١ .

٣ - محمد محمد يوسف زهرة : المرجع السابق ، ص ١٨٣ .

٤ - الوقائع المصرية : عدد ٧٢ فى ٤ أغسطس سنة ١٩٤٧ ، ص ٢ .

إقامة الأجانب فى القطر المصرى :

امتاز القطر المصرى على غيره من الأقطار بأن الوافد إليه يجد فيه مالا يجده فى غيره من الأقطار من توفر أسباب الراحة والرفاهية وتأمين المعيشة بل وجمع الثروة ولذا تكاثر رواده بنسبة كبيرة - كما رأينا - قل أن يكون لها نظير فى البلاد الأخرى ، إلا أنهم ليسوا جميعا أهلاً لهذه الضيافة فمنهم الأشرار والمتشردين الذين يهددون الأمن العام بادعاءاتهم على الوطنيين وزداد خطرهم لأنهم وجدوا فى الامتيازات التى يتمتعون بها حماية وسندا لهم[١].

لذا كان من الواجب على الحكومة المصرية أن تسرع بوضع قوانين تمنع دخول هذا النوع من المهاجرين الأجانب خاصة وأن دخول هؤلاء كان يحرم أبناء البلاد المصرية من موارد الرزق ويؤدى إلى كثرة العاطلين منهم ، وأن تتهيأ للحكومة المصرية مراقبة الدخول والخروج من البلاد وتنظيم إقامة الأجانب بها ، بأن تتوفر لديها المعلومات الكاملة عن كل أجنبى يهبط إلى مصر والبيانات الخاصة بشخصيته والغرض من حضوره ومدة إقامته ، والجهات التى يقيم فيها[٢] إلا أن الامتيازات كثيراً ماكانت تعوق ذلك .

ولم تكن القوانين واللوائح منذ سنة ١٩٢٢ - بداية فترة الدراسة - تحوى قيوداً فعالة وقوية لمراقبة وتنظيم دخول الأجانب مصر ، وكل ماكانت تنص عليه تلك اللوائح بأنه على ممثل مصر فى البلاد الأجنبية ألا يصرح لأحد من الأجانب بدخول القطر المصرى إلا إذا تحقق بأن حالته تسمح له بالذهاب ودخول القطر المصرى ، وأن يكون هناك ضمان بأنه صاحب حرفة أو مهنة وحسن السمعة [٣].

ولم تنظم مراقبة هجرة الأجانب إلى مصر وإقامتهم بها إلا بقرار من وزير الداخلية صدر فى ٤ يوليو سنة ١٩٢٣ بتنظيم جوازات السفر وبقرار من وزير الداخلية بشأن منح الجوازات والتأشيرات بواسطة المفوضيات والقنصليات المصرية وهذان القراران لايتعديان مجرد تنظيم لمسائل الجوازات وليسا تشريعا فى شأن الهجرة ثم أن ماكانت الحكومة تلقاه من الصعاب من جراء نظام الامتيازات الأجنبية لم يجعل سبيلا لإقامة رقابة فعالة عن طريق الردع بالعقوبة لذلك تمكن الكثير من الأجانب الذين حضروا إلى مصر بتأشيرة محددة الأجل من إطالة مدة

---

١ - مجلس النواب : الهيئة النيابية السابعة ، دور الانعقاد العادى الثالث ، المجلد الثالث الجلسة ١٦ فى ١٥ مايو ١٩٤٠ تقرير لجنة الشئون الداخلية عن مشروع قانون بشأن جوازات السفر وإقامة الأجانب فى مصر ، ص ٢١٧٧ .

٢ - مجلس النواب : الهيئة النيابية لأولى ، دور الانعقاد العادى الأول ، الجلسة ٢٠ فى أبريل سنة ١٩٢٤ ، ص٢٣٥ .

إقامتهم في القطر بغير حق دون أن يكون للحكومة في أغلب الأحوال وسيلة لوضع حد لهذه الحالة الشاذة بسبب عدم وجود عقوبات مناسبة ونظراً لما كانت تثيره بعض الدول من صعوبات في إبعادهم [١].

وبعد اتفاق مونترو صار للحكومة المصرية الحق في إبعاد كل شخص غير متمتع بالجنسية المصرية عن أراضيها ، وصدر المرسوم الخاص بأبعاد الأجانب في ٢٢ يونيه سنة ١٩٣٨ مبينا الأسباب التي يجوز فيها إبعاد الأجنبي كما رأينا عند الحديث عن الوضع الاجتماعي للأجانب ، ولكي يكون إجراء الإبعاد ذا أثر قوي فرضت علي من ينتهكه عقوبات يرجع إلى المحاكم في تطبيقها ضد كل من امتنع عن مغادرة الأراضي المصرية في الأجل المحدد لإبعاده أو من عاد إلى البلاد بعد تركها دون أن يكون قرار الإبعاد قد ألغي أو أوقف تنفيذه ، فصدر في سبتمبر عام ١٩٣٨ قانون بشأن العقوبات التي تطبق في أحوال مخالفة أوامر الإبعاد نص علي أن يعاقب بالحبس من ١٥ يوما إلى ستة أشهر كل من امتنع عن تنفيذ القرار الصادر بأبعاده أو دخل مصر بدون إذن الحكومة بعد أن يكون قد غادرها تنفيذا لقرار الإبعاد [٢] .

وفي عام ١٩٤٠ صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ بشأن جوازات السفر وإقامة الأجانب، ويرمي القانون إلى وضع نظام كامل يتضمن أولا : مراقبة الدخول والخروج من القطر المصري ، ثانيا : تنظيم إقامة الأجانب في مصر [٣].

أما مراقبة الدخول والخروج من مصر فقد نظم القانون جوازات السفر والتأشيرات عليها سواء من إدارة الجوازات أو من السلطات الدبلوماسية أو القنصليات المصرية أو أية هيئة أخرى تندبها الحكومة المصرية " فلا يجوز لأحد دخول الأراضي المصرية أو الخروج منها إلا إذا كان يحمل جواز سفر صحيحا أو وثيقة تقوم مقامه مؤشراً عليها من إدارة الجوازات أو من قنصلية مصر أو أية هيئة أخرى تعينها الحكومة لذلك ، كما لا يجوز لأحد دخول الأراضي المصرية

---

١ - مجلس النواب : الهيئة النيابية السابعة ، دور الإنعقاد العادي الثالث ، ملحق رقم ١ الجلسة ٦١ في ١٦ مايو سنة ١٩٤٠ مذكرة إيضاحية عن مشروع القانون بجوازات السفر وإقامة الأجانب ص ٢١٩٣ .

١ - مجموعة القوانين المصرية : قوانين الجنسية والأجانب . دار الفكر العربي ، القاهرة ١٩٥١ ص ٦٤ .

٢ - الوقائع المصرية : العدد ٧٤ في ١٣ يونية سنة ١٩٤٠ .

أو الخروج منها إلا من الأماكن التى تنظم فيها الرقابة على الجوازات ، وأوجب القانون على ربابنة السفن وقائدى الطائرات أن يقدموا كشفًا بأسماء رجال بواخرهم وطائراتهم وركابها عند الوصول إلى الأراضى المصرية والتبليغ عن الركاب الذين لايحملون جوازات سفر ، أو الذين يحملون جوازات سفر غير صحيحة [1].

أما تنظيم إقامة الأجانب فقد أوجب القانون على كل أجنبى أن يذهب بنفسه إلى مقر البوليس ليقدم الأوراق المثبتة لشخصيته واعفائه من ذلك فى حالة المرض على شرط أن يقدم شهادة مرضية أو إذا كانت أسباب الإعفاء تتصل بالمجاملات ، أما النزلاء الأجانب فى الفنادق فقد أوجب على مديريها تقديم البيانات عنهم والتحقق من مطابقة هذه البيانات لما يحملونه من وثائق السفر والمستندات ، وكذلك أوجب على كل من آوى أو استخدم أجنبيا أن يبلغ البوليس عند وصوله وعند مغادرته منزله أو إنتهاء مدة خدمته فى ظرف ثمان وأربعين ساعة . وأجاز القانون مد مدة إقامة الأجنبى إذا كان هناك من لأسباب الجدية مايدعوه إلى البقاء فى مصر ، كما نص على عقوبات لكل من يخالف أحكام هذا القانون بأن يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لاتزيد عن خمسين جنيها مصريا أو بأحدى هاتين العقوبتين ، كما حدد أشكال وأوضاع جوازات السفر والتأشيرات عليها ؛ وذلك حتى تتوفر جميع الوسائل الكفيلة بالقيام بمراقبة دخول البلاد والخروج منها ، وتنظيم إقامة الأجانب بها على الوجه الأكمل [2].

غير أن هذا القانون لم ينفذ بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية وبقايا نظام الامتيازات الأجنبية الأمر الذى دفع النواب فى البرلمان إلى تقديم الأسئلة المتتالية إلى الحكومة عن الأسباب التى دعت إلى عدم تنفيذ هذا القانون ، فتقدم النائب الدكتور حنفى أبو العلا بسؤال إلى وزير الداخلية جاء فيه : صدر بتاريخ ١٣ يونيه سنة ١٩٤٠ القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتنظيم إقامة الأجانب فى مصر ، ورغم مرور أكثر من عام لم ينفذ القانون ، فما هى الأسباب التى أدت إلى تعطيل مثل هذا القانون الهام رغم صدور القرارات الوزارية

---

١ - مجلس النواب : الهيئة النيابية السابعة ، دور الإنعقاد العادى الثالث ، المجلد الثالث ، الجلسة ٦١ فى ١٥ مايو سنة ١٩٤٠ ، ص ٢١٧٧ .

٢ - المصدر السابق : ص ٢١٧٧ .

الخاصة به ، وما هي الرسوم التي كان يمكن للدولة تحصيلها إذا نفذ من تاريخ صدوره حتى الآن (سنة ١٩٤١) . ولقد أجاب وزير الداخلية ورئيس الوزراء « حسين سري باشا » قائلا : أن وزارة الداخلية تعني بتنفيذ القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ الخاص بجوازات السفر وإقامة الأجانب في مصر ، وقد نفذ فعلا جزء كبير من أحكامه بأوامر عسكرية يضاف إلى ذلك أن الظروف الدولية وما يتخذ بسببها من الإجراءات تساعد كثيراً في الحد من الهجرة إلى مصر ، هذا إلى أن الكثير من الإقرارات والإجراءات التي فرضها القانون ليست في جملتها بالعمل الجديد على أقلام جوازات السفر والإدارة العامة للجوازات ، أما عن الرسوم التي كان من الممكن للدولة تحصيلها لو نفذ القانون وقت صدوره فيذكر وزير الداخلية أن عدد من يبلغ ن الثامنة عشرة من مجموع الأجانب المقيمين في مصر حسب الإحصاء الأخير نحو ١٤٠٠٠٠ تقريبا ، وقد جعل رسم تذكرة إثبات الشخصية ١٠٠ مليم ورسم تجديدها ٢٥٠ مليم ، وعلى هذا الأساس تقدر جملة الرسم في السنة الأولى ١٤٠٠٠ جنيه ، وفي كل من السنوات التالية بمبلغ ٣٥٠٠٠ جنيه ، وقد عقب النائب على إجابة رئيس الوزراء ووزير الداخلية قائلا : يتبين من هذه الإجابة أن القانون معطل فعلا ، وأنه قد استعيض عن تنفيذه بأوامر عسكرية ، وكان الأجدر بالحكومة أن تنظم الأقلام الموكل إليها أمر تنفيذه حتى يمكن سريان أحكامه على الوجه الطبيعي دون حاجة إلى إصدار أوامر عسكرية فإن تعطيل تنفيذ هذا القانون يفوت على خزانة الدولة ما يقرب من ٢٠٠٠٠ ألف جنيه سنويا في حين أن تنفيذه لا يستنفذ عشر هذا المبلغ وطالب العضو بسرعة تنفيذ هذا القانون [1].

ورغم ذلك فقد مضى أكثر من خمس سنوات ولم ينفذ القانون فتقدم النائب عبد الحميد الساوي إلى وزير الداخلية بسؤال في ١١ مارس ١٩٤٦ عن أسباب عدم تنفيذ القانون رقم ٤٩ الخاص بجوازات السفر وإقامة الأجانب في مصر فأجاب الوزير بأن الوزارة قد أعدت اللائحة التنفيذية للقانون وسيكون محل التنفيذ في أقرب وقت[1] ، كما تقدم النائب محمد شوكت التوني بسؤال إلى وزير الداخلية حول هذا الموضوع في ٢١ أبريل سنة ١٩٤٧ ، أجاب الوزير بأن القانون لم ينفذ حتى الآن بسبب الحرب العالمية الثانية وقد انتهت الوزارة من وضع

---

١ - مجلس النواب : الهيئة النيابية السابعة ، دور الإنعقاد العادي الرابع ، المجلد الثالث ، الجلسة ٦٨ في ٢٨ يوليه سنة ١٩٤١ ، ص ١٨١١ - ١٨١٢ .

الأنظمة بتنفيذة ، ووافق مجلس الوزراء في ٦ أبريل سنة ١٩٤٧ على طلب اعتماد جديد لتعيين موظفين للقيام بالأعمال اللازمة لتنفيذه [١].

واستمر الوضع على ذلك حتى أذاعت وزارة الداخلية بلاغا رسميا في ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٧ جاء فيه : " اعتزمت وزارة الداخلية تطبيق القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ بشأن جوازات السفر وإقامة الأجانب في مصر تطبيقا كاملا ابتداء من ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، فيفرض القانون على الأجانب الوافدين إلى البلاد لأول مرة والموجودين فيها فعلا ، وكذلك على كل من آواهم أو استخدمهم - التزامات استمدت من أحدث التشريعات الأجنبية ، فقد روعي وضع حد فاصل بين الحالات التي تمت من دخول أو إيواء أو استخدام .... قبل وحتى نهاية ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٧ يستكمل فيها الخاضعون لهذا القانون الالتزامات المفروضة عليهم . أما بالنسبة إلى الحالات الثانية فتطبق نصوص القانون في المواعيد المحددة فيه ، أي خلال ٤٨ ساعة من الدخول أو الانتقال ، وعلى الأجانب الموجودين في البلاد في ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٧ والذين تزيد أعمارهم على ١٦ سنة الحصول على ثلاثة نماذج (حرف ج جوازات) وملء بياناتها بخط واضح بإحدى اللغات الثلاثة العربية أو الفرنسية أو الإنجليزية ، ويرفق مع هذه النماذج الثلاث : ١ - شهادة من القنصلية التابع لها الأجنبي عن المدة التي أقامها بالمملكة المصرية سواء كانت متصلة أو منفصلة ، ٢ - شهادة من الجهة التي يعمل بها إن أمكن . أما الأجانب القادمون ابتداء من ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٧ عليهم أن يكونوا حاصلين على تأشيرة دخول ثم أوجب عليهم القانون الحصول على نموذج (حرف أ جوازات) من نقطة مراقبة الوصول بدون مقابل ، وعليهم أن يتقدموا في خلال ٤٨ ساعة من تاريخ ختم جواز سفرهم بالوصول من نقطة المراقبة إلى مكاتب شئون الأجانب بالمحافظات وإلى مراكز البوليس التي يقيمون في دائرتها بالمديريات ، وعلى كل منهم أن يكون مستصحبا معه أسانيده وماللديه من أوراق مثبتة لشخصيته، ليقدم إقرارا عن حالته الشخصية وعن الغرض من مجيئه

---

١ - مجلس النواب : الهيئة النيابية التاسعة ، دور الإنعقاد العادي الثاني ، المجلد الثاني ، الجلسة ١٩ في ١١ مارس ١٩٤٦ ، ص ٢٠٣.

٢ - مجلس النواب الهيئة النيابية التاسعة ، دور الانعقاد العادي الثالث ، المجلد الثاني ، الجلسة ٢٥٦ في ٢١ زبريل سنة ١٩٤٧ ، ص ١٥٧٥ .

إلى مصر ومدة إقامته بها ومحل سكنه وغير ذلك من البيانات التى يتضمنها النموذج المعد لذلك [١].

واستمر ذلك النظام حتى صدور القرار الوزارى الخاص بتنفيذ أحكام المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ الخاص بجوازات سفر الأجانب وإقامتهم وتنظيم الرقابة على الجوازات بالنسبة للقادمين منهم بطريق البحر من موانئ الأسكندرية وبورسعيد والسويس ، وعن طريق البر فى القنطرة والإسماعيلية والسويس والسلوم والشلال ، وعن طريق الجو فى المطارات الرسمية لذلك (القاهرة الدولى - ألماظة - الجميل فى بورسعيد - والأقصر - ومرسى مروح) ولا يجوز لأى أجنبى دخول الأراضى المصرية أو الخروج منها إلا من هذه الأماكن المذكورة ، وبلغت درجة التشدد فى دخول الأجانب أنه إذا دعت ظروف قهرية إلى دخول الأجانب إلى مصر من غير الأماكن المذكورة ، وجب التقدم فوراً إلى أقرب مقر للبوليس أو نقطة بوليس لابلاغها ذلك ، وعلى تلك الجهة أن تبلغ الأمر إلى الإدارة العامة للجوازات والجنسية فى اليوم ذاته للحصول على موافقتها [٢] . وعلى كل أجنبى أن يتقدم بنفسه خال ثلاثة أيام من وقت دخوله الأراضى المصرية إلى مقر البوليس فى الجهة التى يكون فيها ، مستصحبا أسانيده وما لديه من أوراق مثبتة لشخصيته ، ويحرر إقرار عن حالته الشخصية وعن الغرض من دخوله مصر ومدة الإقامة المرخص بها ، ومحل سكنه وتاريخ بدء الإقامة ، هذا بالإضافة إلى قواعد وقيود أخرى كتثرة تنظم مسألة الإقامة وحدودها [٣].

ومن هنا يمكن القول أن سنة ١٩٥٢ تعتبر سنة حاسمة فى الحد من دخول الأجانب مصر وتنظيم اقامتهم بها بطريقة محكمة وقوية .

انتشار الأجانب فى القطر المصرى : -

انتشر الأجانب فى معظم مدن القطر المصرى خلال فترة الدراسة ، إلا أن انتشارهم تركز بدرجة كبيرة فى الأسكندرية والقاهرة ومدن القناة ، حيث تركزت منشآتهم ومشاريعهم فى تلك المدن التى دبت فيها الحركة وتلألأت الأنوار وزهت الحياة ، وأخذت الأحياء الحديثة فيها : من الأسكندرية والقاهرة إلى السويس وبورسعيد والإسماعيلية تحاكى أوربا وأصبحت لسانا أوربيا ممتداً فى الأراضى المصرية .

---

١ - قوانين الجنسية والأجانب ، ص ٤٠ - ٤١ .

٢ - الوقائع المصرية : العدد ١٢٠ فى ٧ أغسطس سنة ١٩٥٢ ، ص ٩٣ .

٣ - الأهرام : العدد ٢٣٩١٧ ، فى ٤ مايو سنة ١٩٥٢ ، السنة ٧٨ ، ص ٤ .

ففى سنة ١٩١٧ نجد أن أكثر الأجانب قد تركز فى الأسكندرية ، فقد بلغ عدد الأجانب فيها ٧٠٤٦٢ نسمة يليها القاهرة فقد بلغ عددهم بها ٥٤١٨٨ نسمة ، أما مدن القناة فيقل عدد الأجانب بها عن عددهم بالأسكندرية والقاهرة فيبلغ ٢٠٣٧٨ نسمة [١]. وبهذا كان عدد الأجانب بالأسكندرية يمثل حوالى ٣٩٪ من عدد الأجانب الأوربيين والأمريكيين فى مصر ، يليها القاهرة ٣٠٪ بينما يمثل عدد الأجانب فى مدن القناة حوالى ١١٪ من عدد الأجانب من الأوربيين والأمريكيين معا .

والجدول التالى [٢]. يبين توزيع الأجانب الأوربيين والأمريكيين فى الأسكندرية والقاهرة ومدن القناة وأعداد كل جنسية مرتبة من الأكبر عدداً إلى الأقل وفقا لتعداد سنة ١٩١٧ .

الجنسية	العـــدد		
	الأسكندرية	القاهرة	مدن القناة
يونانيون	٢٥٣٩٣	١٥٢٥٠	٦٣١٠
إيطاليون	١٧٨٦٠	١٥٦٥٥	٤٤٢٤
بريطانيون	١٠٦٥٦	٧٥٢٤	٣٤٧٢
فرنسيون	٨٥٥٦	٨٢٥٢	١٤٤١
روسيون	٢٣٧٣	١٢٤٢	٢٥١
أرمنيون	١٨٢٦	٢٤٠٩	٣١٨٣
نمساويون	١٢٥٤	١٠٠٤	١٦٥
أسبانيون	٨٢٩	٦٢٧	٦٤
رومانيون	٢٩٢	٥٣٨	١٤
سويسرين	٢٣٠	٢٨٠	٢٦
بلغاريون	١٦٠	٥١	٢
أمريكيون	١٥٤	١٧٣	٦٢
تبعيات أوربية أخرى	٨٧٩	١١٨٣	٩٦٤
الجملة	٧٠٤٦٢	٥٤١٨٨	٢٠٣٧٨

٢ - تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩١٧ ، جـ ١ ، ص ٤٨٣ / ٤٨٧ .
٣ - تعداد سكان القطر المصرى سنة ١٩١٧ ، جـ ٢ ، ص ٤٨٣ - ٤٨٧ .
" قمنا بإعداد هذا الجدول اعتماداً على التعداد السابق من نفس الصفحات " .

من هذا الجدول يتضح لنا أن أكبر الجاليات الأجنبية فى كل من الأسكندرية والقاهرة ومدن القناة هى الجالية اليونانية والإيطالية والبريطانية والفرنسية والأرمينية ، إذ يشكلون حوالى ٩١ ٪ من مجموع الأجانب بالأسكندرية وحوالى ٩٠٪ من مجموع الأجانب بالقاهرة ، وحوالى ٩٢٪ من عدد الأجانب بمدن القناة . ويمثل الأجانب فى كل من القاهرة والأسكندرية ومدن القناة حوالى ٨٠ ٪ من مجموع الأجانب الأوربيين والأمريكيين فى القطر المصرى سنة ١٩١٧ والبالغ عددهم ١٨٢١٤٤ نسمة .

أما النسبة الباقية من الأجانب فى مصر فانها ستكون حوالى ٢٠٪ على وجه التقريب فى سنة ١٩١٧ ، حيث كانت محافظات البحيرة والغربية والدقهلية والشرقية والجيزة والقليوبية والمنوفيــة وأسيوط على الترتيب تمثل أكثر من ١٥٪ من عدد الأجانب من الأوربيين والأمريكيين فى القطر المصرى ، كما انتشر الأجانب بأعداد أقل فى محافظات المنيا وقنا وأسوان وبنى سويف والفيوم ودمياط ، بحيث لم تخل محافظة من محافظات مصر من وجود أجانب فيها [١].

وفى سنة ١٩٢٧ نجد أن الأسكندرية أيضا كانت أكبر مناطق تركز الأجانب حيث بلغ عددهم ٩٣٧٦٨ نسمة وبهذا تكون نسبة زيادتهم قد بلغت ٣٣٪ عما كانت عليه أعدادهم سنة ١٩١٧ ، ويبلغ عددهم حوالى ٤٥٪ من مجمل عدد الأجانب فى أنحاء القطر المصرى سنة ١٩٢٧ [٢] .

والجدول التالى [٣] يبين توزيع الأجانب بالأسكندرية وفقا لتعداد سنة ١٩٢٧ مرتبين من الأكبر عدد إلى الأقل فالأقل :

١ - تعداد سكان القطر المصرى سنة ١٩١٧ ، جـ ٢ ، ص ٤٩٣ - ٥١٣ .

٢ - المملكة المصرية : وزارة المالية ، مصلحة عموم الإحصاء والتعداد ، كراسة تعداد سكان محافظة الأسكندرية لسنة ١٩٢٧ ، المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٢٩ ، ص ٨٩ .

٣ - قمنا بإعداد هذا الجدول اعتماداً على التعداد السابق من نفس الصفحة .

الجنسية	العدد	الجنسية	العدد
يونانيون	٣٧١٠٦	نمساويون	٤٦٥
إيطاليون	٢٤٢٨٠	ألمانيون	٤١٨
بريطانيون	١٤٣٩٤	بلغاريون	٤٠٩
فرنسيون	٩٤٢٩	أمريكيون	٣١٢
أرمنيون	١٨٠٠	تشيكوسلوفاكيون	٢٣٥
روسيون	٩١٥	بلجيكيون	١٥١
أسبانيون	٨٦٣	مجريون	١٤٢
يوغسلافيون	٥٣٤	هولنديون	١١٠
سويسرين	٤٨٣	تبعيات أوربية أخرى	١٧٢٢
		الجملة	٩٣٧٦٨

من الجدول السابق يتبين لنا أن أكبر الجاليات عدداً كانت الجاليات اليونانية إذ كانت تمثل ٣٩٪ من مجمل عدد الأجانب بالأسكندرية ، يليها الجالية الإيطالية إذ كانت تمثل ما يقرب من ٢٦٪ ، فالجالية البريطانية وكانت تمثل ١٥٪ من مجموع عددهم ثم الجالية الفرنسي وكانت تمثل حوالى ١٠٪ من جملة عدد الأجانب بالأسكندرية ، أما النسبة الباقية فكان تمثلها الجاليات الأخرى .

أما بالنسبة للقاهرة فإنها تأتى فى المرتبة الثانية من حيث تركز الأجانب فيها سنة ١٩٢٧ حيث بلغ عددهم بها فى هذا العام ٦٨٧٧١ نسمة وبهذا تبلغ نسبة زيادتهم ٢٧٪ عما كانت عليه أعدادهم سنة ١٩١٧ . ويبلغ عددهم حوالى ٣٣٪ من مجموع عدد الأجانب فى القطر المصرى [١] .

والجدول التالى [٢] يبين توزيعهم فى القاهرة وفقا لتعداد سنة ١٩٢٧ مرتبين من الأكبر عدد إلى الأقل فالأقل .

١ - المملكة المصرية : وزارة المالية ، مصلحة عموم الإحصاء والتعداد ، كراسة تعداد سكان محافظة القاهرة لسنة ١٩٢٧ ، المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٢٩ ، ص١١٠ .

٢ - قمنا بإعداد هذا الجدول من التعداد السابق من نفس الصفحة .

الجنسية	العدد	الجنسية	العدد
يونانيون	٢٠١١٥	نمساويون	٥٨٥
إيطاليون	١٨٥٧٥	سويسريين	٥٥٨
بريطانيون	١١٢٢١	تشيكوسلوفاكيون	٣١٨
فرنسيون	٩٥٤٩	يوغسلافيون	٢٩٤
أرمنيون	١٣٠٥	بلجيكيون	٢٥٦
روسيون	١١٢٢	هولنديون	٢٢٦
أسبانيون	١١٢٠	بلغاريون	٢٠٨
أمريكيون	٨٦٤	سويديون	١٣٧
رومانيون	٧٢٨	تبعيات أوربية أخرى	٩٧١
ألمانيون	٦١٩	الجملة	٦٨٧٧١

ومن هذا الجدول نستطيع أن نقسم الجاليات الأجنبية بالقاهرة إلى مجموعات أربع :

أما المجموعة الأولى : فتشمل أربع جاليات تأتى فى مقدمتها الجالية اليونانية التى كانت تمثل مايقرب من ٢٩٪ من مجموع الأجانب بالقاهرة ، أما الإيطاليون فيمثلون حوالى ٢٧٪ من مجموع عددهم ، وفى المرتبة الثالثة الجالية البريطانيون وكانت تمثل ١٦٪ ، ثم الجالية الفرنسية وكانت تمثل ١٤٪ من مجموع عدد الأجانب فى القاهرة ، وكانت هذه الجاليات الأربعة تمثل مايقرب من ٨٦٪ من مجمل الأجانب بالقاهرة . وتأتى بعد ذلك المجموعة الثانية والتى تقل بنسبة كبيرة عن السابقة ، وتعتبر أهم هذه الجاليات جاليات كل من الأرمن والروس والأسبانيين والأمريكيين والرومانيين وتمثل هذه الجاليات مايقرب من ٧٪ م عدد الأجانب بالقاهرة ، أما المجموعة الثالثة : فتقل هى الأخرى عن السابقة وأهم هذه الجاليات كل من الألمانيين والنمساويين والسويسريين والتشيكوسلوفاكيين ويمثلون حوالى ٤٪ من مجمل عددهم. أما المجموعة الرابعة فهى لعدد قليل من الأجانب وتشمل كل من يوغسلافيين وبلجيكيين وهولنديين وبلغاريين وأوربيين آخرين ، ويمثلون ما يقرب من ٣٪ من مجموع الأجانب بالقاهرة فى هذه السنة .

وتأتى فى المرتبة الثالثة بعد الأسكندرية والقاهرة مدن القناة من حيث تركز الأجانب بها سنة ١٩٢٧ حيث بلغ عددهم ٢٤٥٥٠ نسمة أى ما يقرب من ١٢٪ من جملة الأجانب فى القطر المصرى سنة ١٩٢٧[١].

---

١ - المملكة المصرية : وزارة المالية ، مصلحة عموم الإحصاء والتعداد ، كراسة تعداد محافظات القناة والسويس لسنة ١٩٢٧ ، المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٢٩ ، ص ٤٧ / ٧٧

والجدول التالى[1] يبين توزيع الأجانب فى مدن القناة وفقاً لتعداد سنة ١٩٢٧ .

الجنسية	العدد	الجنسية	العدد	الجنسية	العدد
يونانيون	٨٨٧٦	يوغسلافيون	٣٤٢	أمريكيون	٥٥
إيطاليون	٦٤٥٣	روسيون	١٤٠	أوربيون آخرون	٨٤٨
بريطانيون	٥٤٨٢	أسبانيون	١٠٠		———
فرنسيون	٢١٥٥	ألمانيون	٩٩	الجملة	٢٤٥٥٠

يتبين لنا من الجدول السابق أن الجاليات الأربعة اليونانية والإيطالية والبريطانية والفرنسية كانت تمثل أكثر من ٩٣٪ من جملة الأجانب فى منطقة القناة . وتمثل الجليات الأخرى النسبة الباقية من عدد الأجانب . ونخلص من ذلك أن الأسكندرية والقاهرة ومدن القناة كانت تمثل منطقة جذب للأجانب إذ بلغ عدد الأجانب فى تلك المناطق سنة ١٩٢٧ حوالى ١٨٧٠٩٢ أى ما يقرب من ٨٩٪ من مجمل عدد الأجانب فى مصر فى تلك السنة .

أما النسبة الباقية من الأجانب فى مصر فإنها فى حدود ١١٪ من مجموع الأجانب فى مصر أى مايقرب من ٢٢٠٨٦ نسمة وكانت موزعة على المحافظات كالتالى[1] : –

الجنسية	يونانيون	إيطاليون	بريطانيون	فرنسيون	أوربيون آخرون وأمريكيون
الغربية	٢٧٧٦	٣٦٢	٣٥٧	٥٩٦	٣٣٩
الدقهلية	١٧٣٤	٣٨١	٢٧١	٣٠٤	٢٧٢
البحيرة	٥٦٤	٧٦٤	٣٥٩	٦٢١	١٧٧
الشرقية	١٣٩٢	١٤٨	٣٤٠	٦٢٩	١٧٠
الجيزة	٣٥٤	٣٨٩	٤٠٢	٢٧٦	٣٦١
المنيا	٦٧٢	١٨٤	١١٢	١٩٣	١٨٠
قنا	٢٠٩	١٢٧	٣١٣	١٦٤	٢٣٥
القليوبية	٦٠٥	٨٧	١٣٧	٨٨	٩٢
أسيوط	٣٣٤	١١٠	١٨٧	١٠٤	١٦٤
المنوفية	٥٧٠	٢٥	٥٧	٦٨	٥١
بنى سويف	٣٦١	٧٤	٦٢	٩٧	١١١
أسوان	٩٦	٥١	٢٠٩	٨١	٢٣٠
الفيوم	١٧٠	١٥٠	٣٨	١٥٥	٧٢
جرجا	١١٧	٢٣	٣٣	٣٠	٤٠
أقسام الحدود	١٨١	١١٧	١٨٦	٨٥	١١٠

١ – تعداد سكان القطر المصرى سنة ١٩٢٧ ، جـ١ ، ص ٢٠٨ – ٢٢٠ .
قمنا بأعداد هذا الجدول اعتمادا على هذا التعداد ومن نفس الصفحات .

ويتبين لنا من الجدول السابق أن الأجانب قد انتشروا فى كل محافظات مصر وبالذات فى عواصم الأقاليم وكانت كل من محافظات الغربية والدقهلية والبحيرة والشرقية ثم الجيزة والمنيا وقنا والقليوبية تشمل العدد الأكبر منهم بما يقرب من ٨٪ من مجمل عدد الأجانب فى القطر المصرى ، ويليها بأعداد قليلة محافظات أسيوط والمنوفية وبنى سويف وأسوان والفيوم وجرجا إلى جانب أقسام الحدود (سيناء - البحر الأحمر - والصحراء الغربية والشرقية) وكانت هذه المحافظات تمثل ٢٪ من عدد الأجانب فى القطر المصرى فى سنة ١٩٢٧م .

وتستمر ظاهرة تركز الأجانب فى الأسكندرية والقاهرة ومدن القناة خلال إحصاء سنة ١٩٣٧ مع تناقص تعدادهم فى هذا العام عن تعداد سنة ١٩٢٧ نتيجة للتناقص العام فى عدد الأجانب فى مصر كما رأينا ، وتأتى الأسكندرية أيضا فى سنة ١٩٣٧ قبل القاهرة إذ بلغ عدد الأجانب بها ٨٦١٣٦ نسمة أى ما يقرب من ٤٨٪ من تعداد الأجانب فى مصر البالغ عددهم ١٧٩٨٨٥ نسمة وبينما يبلغ عدد الأجانب من الأوربيين والأمريكيين فى الأسكندرية حوالى ١٤٪ من عدد المصريين بها البالغ عددهم ٥٩٧٣٨٥ كما يبلغ عدهم من جملة الأجانب بها فى نفس العام ما يقرب من ٩٧٪ على وجه التقريب ، وكانت أكبر الجاليات عدداً الجالية اليونانية وعددها ٣٦٨٢٢ نسمة أى ما يقرب من ٤٣٪ من عدد الأجانب بها ، يليها الجالية الإيطالية وعددها ٢٢٨٨١ نسمة بنسبة ٢٦٪ من إجمالى عدد الأجانب ، ثم الجالية البريطانية ويبلغ عددها ١٤٠٣٠ نسمة حوالى ١٦٪ من عددهم ، فالجالية الفرنسية وعددها ٧٣١٨ أى مايقرب من ٨٪ من مجموع عدد الأجانب بالأسكندرية ، وإلى جانب جاليات أجنبية أوربية أخرى بلغ عددهم ٤٨١٧ أى حوالى ٥٪ من عدد الأجانب بالأسكندرية ، وبلغ عدد لأجانب الأمريكيين بها ٢٦٨ نسمة [١].

أما بالنسبة للقاهرة فتأتى بعد الأسكندرية من حيث تركز الأجانب بها إذ بلغ عددهم بها ٥٧٩١١ أى ما يمثل ٣٢٪ من عدد الأجانب فى مصر البالغ عددهم ١٧٩٨٨٥ نسمة ، فقد تناقص عددهم بما يقرب من ١٦٪ عما كانت عليه أعدادهم سنة ١٩٢٧ . وكانت الجالية اليونانية أكبر الجاليات بالقاهرة إذ بلغ عددها ١٦٩٤٩ نسمة ، فالجالية الإيطالية وعددها ١٦٤٤٣ نسمة ، والجالية البريطانية وعددها ١١٠٦٢ نسمة ، ثم الجالية الفرنسية وعددها

---

١ - المملكة المصرية : وزارة المالية ، مصلحة عموم الإحصاء والتعداد ، الكراسة رقم ١٠ تعداد - محافظة الأسكندرية سنة ١٩٣٧ ، المطبعة لأميرية ، بالقاهرة سنة ١٩٤٠ ، ص ٤٧ .

٧٥٠٩ نسمة ، وتشكل هذه الجاليات الأربع ٩٠٪ على وجه التقريب من عدد الأجانب بالقاهرة سنة ١٩٣٧ . أما باقى الجاليات الأجنبية بالقاهرة فالجدول التالى يبين تعدادها وفقا لتعداد سنة ١٩٣٧م[1] .

الجنسية	العدد	الجنسية	العدد
ألمانيون	٨٣٥	يوغسلافيون	٣٣٦
أسبانيون	٦١٦	بلجيكيون	٢٥٠
روسيون	٥٣٥	أرمنيون	٢٠٢
رومانيون	٥٠٥	أوربيون آخرون	١٤٠٨
سويسريون	٥٠٦	أمريكيون	٣٤٧
نمساويون	٤٠٩	الجملة	٥٩٤٩[2]

أما بالنسبة لمنطقة القناة فإنها أيضا كانت تحتل المرتبة الثالثة من حيث تركز الأجانب فيها سنة ١٩٣٧ حيث بلغ عددهم ٢١٢٥٠ نسمة أى مايقرب من ١٢٪ من جملة عدد الأجانب فى مصر وبهذا تصل درجة تناقصهم إلى ١٣٪ عما كانت عليه أعدادهم سنة ١٩٢٧ ، وكانت أكبر الجاليات الأجنبية فى منطقة القناة سنة ١٩٣٧ هى الجالية اليونانية وعددها ٧٧٢٠ أى حوالى ٣٦٪ من جملة عدد الأجانب فى منطقة القناة ، يليها الجالية الإيطالية وعددها ٥٨٥٤ أى حوالى ٢٧٪ من عددهم بمدن القناة، ثم الجالية البريطانية وعددها ٤٤٣٥ أى ٢١٪ على وجه التقريب ، أما الجالية الفرنسية وعددها ٢٢٤٣ نسمة فكانت تمثل ١٠٪ من مجمل عدد الأجانب بمنطقة القناة . أما الجالية الأمريكية فكانت قليلة العدد بحيث لايتعدى ٣٦ نسمة فقط[3].

---

١ - المملكة المصرية : وزارة المالية ، مصلحة عموم الإحصاء والتعداد ، الكراسة رقم ٩ تعداد سكان - محافظة القاهرة نة ١٩٣٧ ، المطبعة الأميرية بالقاهرة ، سنة ١٩٤٠ ، ص ٧٩ .

٢ - قمنا بإعداد هذا الجدول اعتماداً على التعداد السابق من نفس الصفحة .

١ - المملكة المصرية : وزارة المالية ، مصلحة عموم الإحصاء والتعداد ، الكراسة رقم ١١ تعداد سكان- محافظات القناة والسويس سنة ١٩٣٧ ،المطبعة الأميرية بالقاهرة، سنة ١٩٤٠، ص٣٣/٥٧ .

وبذلك يكون مجموع الأجانب في الأسكندرية والقاهرة ومنطقة القناة ١٦٥٢٩٧ نسمة سنة ١٩٣٧ وبذلك تصل درجة تناقصهم إلى ١٢٪ عما كانت عليه أعدادهم سنة ١٩٢٧ ، إلا أنهم كانوا يمثلون ٩٢٪ على وجه التقريب من مجموع عدد الأجانب الأوربيين والأمريكيين البالغ عددهم ١٧٩٨٨٥ نسمة سنة ١٩٣٧م .

أما النسبة الباقية من عدد لأجانب والتى تمثل حوالى ٨٪ فقد انتشرت فى باقى القطر المصرى ، وكانت نسبة الأجانب فى مديريات الوجه البحرى أكثر من مديريات الوجه القبلى وكان هذا شيئا طبيعيا لملائمة الوجه البحرى أكثر لسكناهم من حيث موقعة ومناخه وحركة العمران والنشاط التجارى فيه ، وأما عن الأجانب الذين استقروا فى الوجه القبلى فأن عدداً كبيراً منهم قد قدم مع الجمعيات والأرساليات الدينية ولذا فقد قاموا بأنشاء مدارس أجنبية مختلفة فى أماكن متفرقة من الوجه القبلى وعلى وجه الخصوص فى أسيوط حيث تركز نشاط الإرساليات الأمريكية ، والجدول التالى [1] يبين عدد الأجانب من الأوربيين والأمريكيين فى باقى أنحاء القطر المصرى وفقا لتعداد سنة ١٩٣٧م .

المحافظة	عدد الأجانب	المحافظة	عدد الأجانب	المحافظة	عدد الأجانب
الغربية	٢٨٠٢	أسيوط	٦٤١	بنى سويف	٣١٤
الدقهلية	١٨٧٤	قنا	٥٢٨	جرجا	٢٥٤
البحيرة	١٤٩٠	القليوبية	٤٨٥	دمياط	٤٨
الشرقية	١٥٢٢	المنوفية	٤٧٠	أقسام الحدود	٨٨٩
الجيزة	١٣٢٨	أسوان	٤٥٩		ـــــــ
المنيا	١٠٥٢	الفيوم	٤٣٢	الجملة	١٤٥٨٨

من الجدول السابق يتضح لنا أن الغربية والدقهلية والشرقية والبحيرة والجيزة والمنيا كانت تضم الغالبية العظمى من الأجانب إذ يبلغ عددهم ما يقرب من ٦٪ من مجمل عدد الأجانب الأوربيين والأمريكيين البالغ عددهم ١٧٩٨٨٥ فى سنة ١٩٣٧ ، بينما كانت محافظات أسيوط وقنا والقليوبية والمنوفية وأسوان والفيوم وبنى سويف وجرجا ودمياط إلى جانب أقسام الحدود (البحر الأحمر سيناء - الصحراء الغربية والشرقية) تضم حوالى ٢٪ من مجموع الأجانب فى مصر .

١- قمنا بأعداد هذا الجدول اعتماداً على تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩٣٧، جـ٢ ص٢٣١: ٢٤٥ .

أما عن انتشار الأجانب فى القطر المصرى سنة ١٩٤٧ ، فتستمر ظاهرة تركزهم فى المناطق الثلاثة ، الأسكندرية والقاهرة ومنطقة القناة ، مع ملاحظة أن أعدادهم فى تلك المناطق قد استمرت فى التناقص أيضا ، نتيجة للتناقص العام فى أعداد الأجانب فى القطر المصرى وفقا للظروف التى سبق أن وضحناها .

ومع ذلك فإن الأسكندرية ظلت تحتل المرتبة الأولى فى تركز الأجانب بها إذ بلغ عددهم سنة ١٩٤٧ « ٥٨٩٩١ » نسمة ، وبهذا تكون درجة انخفاضهم عن سنة ١٩٣٧ حوالى ٣١٪ عما كانت عليه أعداد هم فى العام الأخير . ومع ذلك فإن الأجانب بالأسكندرية كانوا يمثلون أكثر من ٤٤٪ من مجمل عدد الأجانب الأوربيين والأمريكيين فى القطر المصرى سنة ١٩٤٧والبالغ عددهم ١٣٢٥٨٩ وأكثر من ٦٪ من جملة سكان محافظة الأسكندرية فى سنة ١٩٤٧ والبالغ عددهم ٩١٩٠٢٤ [١]. والجدول التالى يبين توزيع الجاليات الأوربية بالأسكندرية وفقا لتعداد سنة ١٩٤٧م[٢].

الجنسية	العدد	الجنسية	العدد	الجنسية	العدد
يونانيون	٣٠٧٥٣	أمريكيون	٣١١	بلجيكيون	٩٠
إيطاليون	١٢٣٧٠	أسبانيون	٢٥٩	نمساويون	٥٣
بريطانيون	٩٦٥٩	أرمنيون	٢٠٧	أوربيون آخرون	١٠٣٢
فرنسيون	٣٢٥٩	رومانيون	١٨١		
يوغسلافيون	٣٨٢	ألمانيون	٩٥	الجملة	٥٨٩٩١

من الجدول السابق نتبين أن الجالية اليونانية وحدها تمثل أكثر من نصف عدد الأجانب بمدينة الأسكندرية (٥٢٪ من مجمل عددهم) يليها الجالية الإيطالية وكانت تمثل مايقرب من ٢١٪ من مجموع تعدادهم ، فالجالية البريطانية وكانت تمثل ١٦٪ ، والجالية الفرنسية وكانت تمثل ٥٪ من اجمالى عدد الأجانب ، وتمثل هذه الجاليات الأربع أكثر من ٩٤٪ من جملة عدد الأجانب ، وتمثل الجاليات الأخرى النسبة الباقية من إجمالى عدد الأجانب بالأسكندرية .

ولم تختلف القاهرة عن الأسكندرية من حيث تناقص عدد الأجانب بها سنة ١٩٤٧ إذ بلغ عددهم بها ٤٨٨٧٧ نسمة وبهذا تصل نسبة تناقصهم إلى ١٥٪ عما كانت عليه

---

١ - المملكة المصرية : وزارة المالية ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، تعداد سكان المملكة المصرية لسنة ١٩٤٧ ، الجزء الأول الكراسة ١٦ - محافظة الأسكندرية ، المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٥٢، ص ١٥٠ .

٢ قمنا بأعداد هذا الجدول اعتماداً على التعداد السباق من نفس الصفحة .

اعدادهم سنة ١٩٣٧ ورغم ذلك فإنهم كانوا يمثلون ما يقرب من ٣٧٪ من مجمل عدد الأجانب في مصر سنة ١٩٤٧ والبالغ عددهم ١٣٢٥٨٩ [1].

والجدول التالى [2] يبين توزيع الأجانب بالقاهرة وفقا لتعداد سنة ١٩٤٧م .

الجنسية	العدد	الجنسية	العدد
يونانيون	١٥٦٧٣	أرمنيون	٣٤٥
إيطاليون	١٢٣٤٧	أسبانيون	٣٣٤
بريطانيون	١١٥٠٨	ألمانيون	٢٦١
فرنسيون	٤٥١٥	بلجيكيون	١٨٢
أمريكيون	٦٢٦	نمساويون	١٥٤
يوغسلافيون	٤٥٢	أوربيون آخرون	١٧٤٦
سويسريون	٣٨٠		ــــــ
رومانيون	٣٥٤	الجملة	٤٨٨٧٧

ومن الجدول السابق نستطيع أن نقسم الجاليات الأجنبية فى سنة ١٩٤٧ بالقاهرة إلى ثلاث مجوعات ، أما المجموعة الأولى : فتشمل الجالية اليونانية التى زادت عن ثلث عدد الأوربيين والأمريكيين أما الإيطاليين فيمثلون حوالى ٢٥٪ من عدد الأجانب، وفى المرتبة الثالثة الجالية البريطانية وكانت تمثل ٢٣٪ ، ثم الجالية الفرنسية وتمثل ٩٪ من عدد الأجانب الأوربيين والأمريكيين ، وتمثل الجاليات الأربع المذكورة حوالى ٩٠٪ من عدد الأجانب بالقاهرة . وتأتى بعد ذلك المجموعة الثانية من هذه الجاليات والتى تقل بنسبة كبيرة عن السابقة إذ كانت تمثل حوالى ٥٪ من عدد الأجانب بالقاهرة ، وتعتبر أهم هذه الجاليات جاليات كل من الأمريكيين واليوغسلافيين، والسويسريين ، والرومانيين ، والأرمن ، والأسبانيين . أما المجموعة الثالثة وتمثل جاليات كل من الألمانين والبلجيكيين والنمساويين ، إلى جانب الأوربيين الآخرينفكانت تمثل ما يقرب من ٥٪ من عدد الأجانب بالقاهرة .

١ – المملكة المصرية : وزارة المالية ، مصلحة عموم الإحصاء والتعداد ، تعداد سكان المملكة المصرية لسنة ١٩٤٧ ، الجزء الأول الكراسة رقم ١٥ – محافظة القاهرة ، المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٥٢ ، ص ١٩٣ .

٢ – قمنا بأعداد هذا الجدول اعتماداً على التعداد السباق من نفس الصفحات .

أما عن الأجانب فى منطقة القناة سنة ١٩٤٧ ، فقد تناقص عددهم أيضا حتى وصل إلى ١٧٨٤١ نسمة وبذلك تكون نسبة انخفاضهم حوالى ١٦٪ عما كانت عليه أعدادهم سنة ١٩٣٧ ، وكانت أهم الجاليات بمنطقة القناة الجالية اليونانية ، وعددها ٧٠٥٥ أى حوالى ٣٩٪ من عدد الأجانب بمنطقة القناة ، يليها الجالية البريطانية وقد زاد عددها إلى ٥٩٤٨ سنة ١٩٤٨ وبذلك تكون نسبة زيادتهم حوالى ٣٣٪ عما كانت عليه اعدادها سنة ١٩٣٧ ، وقد تناقص عدد الجالية الإيطالية وتراجعت إلى المرتبة الثالثة إذ بلغ عددها ٢٥٤٤ ،وقد بلغت نسبة تناقصهم حوالى ٥٦٪ عما كانت عليه أعدادهم سنة ١٩٣٧[١] ، ويرجع ذلك إلى دخول إيطاليا الحرب العالمية الثانية إلى جانب ألمانيا ، واليابان ضد الحلفاء وفى مقدمتهم بريطانيا وطبقا لمعاهدة ١٩٣٦ فإن مصر تعتبر فى حالة حرب مع إيطاليا ، فقطعت مصر علاقاتها معها واعتقلت الكثير من رعايا إيطاليا ووضعت الحراسة على ممتلكاتهم مما أدى إلى هجرة الكثير من الإيطاليين من مصر عامة ومنطقة القناة خاصة بعد وجود القوات البريطانية فى منطقة القناة طبقا لمعاهدة سنة ١٩٣٦ حيث وجدت الكثير من العائلات البريطانية المرتبطة بالجنود البريطانيين بالقوات البريطانية مما أدى إلى زيادة الجالية البريطانية [٢] . أما الجالية الفرنسية فقد بلغ عددها ١٤١٠ نسمة أى ٨٪ من عدد الأجانب بمنطقة القناة[٣] .

أما النسبة الباقية من عدد الأجانب والتى تمثل حوالى ٥٪ فقد انتشرت فى باقى القطر المصرى ، والجدول التالى [٤] يبين عدد الأجانب من الأوربيين والأمريكيين فى باقى محافظات القطر المصرى وفقا لتعداد سنة ١٩٤٧ .

المحافظة	عدد الأجانب	المحافظة	عدد الأجانب	المحافظة	عدد الأجانب
الغربية	١٣٥٥	القليوبية	٣٣٤	البحر الأحمر	٢٠٠
الدقهلية	١٠٣٤	أسيوط	٢٩١	سيناء	٩٣
الجيزة	٧٩٤	المنوفية	٢٠٧	الصحراء الجنوبية	٥٩
البحيرة	٦٦٩	أسوان	١٢٨	دمياط	٥
الشرقية	٦٣٥	الفيوم	٣٠		
المنيا	٤٤٣	بنى سويف	١١١	الجملة	٦٨٨٠
قنا	٣٨٥	جرجا	٩٧		

١ - المملكة المصرية : وزارة المالية ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، تعداد سكان المملكة المصرية لسنة ١٩٤٧ ، الجزء الأول الكراسة رقم ١٧ - محافظات القناة والسويس ص ١٨ /١٥٩ .

٢- محمد محمد يوسف زهرة : المرجع السابق ، ص ١٨٤

٣ - التعداد السابق لمحافظات القناة ، ص ١٨ / ١٥٩ .

٤- قمنا بإعداد هذا الجدول اعتمادا على تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩٤٧ ، الجزء الثانى من ص ٣٦٦ : ص ٣٧٣ .

الجدول السابق يبين لنا أن محافظة الغربية والدقهلية والجيزة والشرقية والبحيرة ، كانت تمثل أكثر من ٣٪ من جملة الأجانب الأوربيين والأمريكيين البالغ عددهم ١٣٢٥٨٩ ، بينما كانت تمثل المحافظات الأخرى الموضحة بالجدول السابق النسبة المتبقية من عدد الأجانب والتى تبلغ ٢٪ من عددهم .

وهكذا كانت الأسكندرية والقاهرة ومنطقة القناة تجتذب الجانب الأعظم من الأجانب الأوربيين والأمريكيين ، وكان ذلك يرجع إلى عدة أسباب منها : أن مدينة الأسكندرية ظلت على الدوام المكان المفضل لإقامة الأجانب فهى ميناء مصر الأول على البحر الأبيض المتوسط ، وفيه تتركز تجارة التصدير والاستيراد ، حيث مارس الأجانب أعمالهم فى هذا المجال [١] ، إذ كان معدل سير التنمية الاقتصادية أعلى فى المدن عما كان عليه في الريف ، عندما كانت الحكومة تباشر الاستثمار الصناعى والتجارى وتركز الجزء الأكبر منه فى القاهرة والأسكندرية ، ولم يحصل الريف على نصيب يذكر إلا حيث كانت هناك ظروف اقتصادية قوية تجذب الصناعة إلى مكان معين ، ونظراً لأن الأجانب كانوا يؤلفون الغالبية الكبرى من رجال الأعمال فكانوا يفضلون الإقامة فى الأسكندرية والقاهرة حيث تتركز فيها المحال التجارية الكبيرة وتستأثر بنصيب وافر من نشاط البنوك وشركات التأمين [٢] ، وأيضا فإن الأسكندرية هى نافذة مصر وواجهتها الأولى التى تطل منها على البحر المتوسط وأوربا ، فهى أقرب البلاد إلى متابعة أحوال أوربا من خلال رحلات التجارة فى الذهاب والإياب ، ومن خلال رحلات التجار الأجانب والجاليات الأوربية فيها ، فهى ثغر مصر الأول فى استقبال الأجانب وفى توديعهم ، كما تعطى الأسكندرية بذلك جو الأمان للمجتمع الأجنبى فمنها يسهل الاتصال أو الرحيل إلى أوطانهم [٣].

وفى الأسكندرية تحبب الإقامة للأجانب بها لامتيازها بجو البحر المتوسط المعتدل مما جعلها محل الإقامة المفضل لهؤلاء الأجانب الذين يرغبون فى المعيشة في جو يشبه ذلك الذى ألفوه فى بلادهم ، وليس أدل على ذلك من ارتفاع نسبة الأجانب فى الأقسام المواجهة للبحر فى النصف الشرقى من المدينة فتبلغ نسبة الأجانب أقصاها فى قسم محرم بك ٤٨٪ وفى قسم

---

١ - نبيل عبد الحميد سيد أحمد : الأجانب وأثرهم فى تطوير مدينة الأسكندرية ، الموسم الثقافى ١٩٧٨ - ١٩٨٣ ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية القاهرة ١٩٨٤ ، ص ٢٤٧ .

٢ - علي الجريتلى : السكان والموارد الاقتصادية فى مصر ، مطبعة مصر ، القاهرة ١٩٦٢ ، ص ٢٢ .

٣ - نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٢٤٧ .

العطارين ٢٨٪ وفى قسم الرمل ١٢٪ وفى قسم المنشية ٨٪ بينما يقل عددهم كثيراً فى أقسام الجمرك وكرموز ومينا البصل[1] ، وبذلك يتضح أن الأجانب يفضلون السكنى قرب البحر وينفرن من السكنى بعيداً عنه ، وأنهم يتجهون بمرور الزمن نحو الشرق ولايتجهون نحو الغرب [2].

ولم تختلف القاهرة عن ذلك كثيراً فهى العاصمة وتركزت فيها مختلف دواوين ومصالح الحكومة والمحلات التجارية ، وكانت سوقا زاخرة مليئة بالحركة والنشاط وفرص الاستثمار والكسب فمن هنا كانت منطقة الجذب الثانية للأجانب ، وقد تركزت إقامة الأجانب بها فى عدة أقسام أهمها قسم عابدين إذ تبلغ نسبة الأجانب حوالى ٣٤٪ من عدد الأجانب بالقاهرة وتصل إلى ١٥٪ فى كل من قسمى مصر الجديدة والأزبكية ، وتتراوح من ٥٪ إلى ٨٪ فى أقسام شبرا والموسكى وروض الفرج وبولاق والوايلى بينما يقل وجود الأجانب كثيراً فى الجمالية والخليفة والدرب الأحمر والسيدة زينب إذ تصل نسبتهم إلى أقل من ١٪ من جملة عدد الأجانب فى القاهرة [3].

ومن الطبيعى أن تكون منطقة قناة السويس منطقة جذب للأجانب ففيها مجرى قناة السويس ، وهى مؤسسة كبرى قام على تنفيذها وإدارتها الأجانب مما كان عاملا قويا فى ازدياد هجرة الأجانب إليها ، إلى جانب ملائمة جوها لمعيشة الأجانب وإقامتهم بها[4] وأيضا لوجود القاعدة البريطانية بمنطقة القناة مما أدى إلى إقامة الكثير من الأجانب الذين يعملون فى خدمة القوات البريطانية .

وهكذا تغلغل الأجانب من الأوربيين والأمريكيين المعنيين بالدراسة فى شتى أنحاء القطر المصرى ، فلم تخل محافظة من وجود الأجانب فيها ، وتركزت إقامتهم فى عواصم المحافظات حيث دور التسلية وأماكن الخدمات ، ووسائل المدنية والترفيه ، أما الريف المصرى ، فلم يوجد به إلا القليل النادر إذا وجدت لهم مجالات عمل به ينصب معظمها على الاستغلال الزراعى والحيوانى . وكذلك نشاط الإرساليات التبشيرية التى باشرت نشاطها فى الريف شأنه شأن نشاطها فى المدن على نحو ما سنرى عند الحديث عن ذلك .

---

١ – محمد صبحى عبد الحكيم : المرجع السابق ، ص ٢٧١ – ٢٧٢.
٢ – تعداد سكان المملكة المصرية لسنة ١٩٤٧، الجزء الأول، الكراسة رقم ١٥– محافظة القاهرة ص٧١ .
٣ – نبيل عبد الحميد :النشاط الاقتصادى للأجانب فى مصر ، ص ٥٠ .
٤ – تعداد سكان المملكة المصرية لسنة ١٩٤٧، الجزء الأول، الكراسة رقم ١٦، محافظة الأسكندرية ، ص٣٦ .

أهم الجاليات الأجنبية التى تكونت فى مصر : -

وبعد أن أوضحنا هجرة الأجانب إلى مصر وإقامتهم بها ، وتابعنا تطور تعدادهم خلال سنى الدراسة ، ومدى تغلغلهم وانتشارهم فى مدن القطر المصرى المختلفة ، يكون من الطبيعى أن نعرض لأهم الجاليات الأجنبية فى مصر لنلقى نظرة على أوضاعها وتركيبها وأهم ملامح نشاطها .

وأهم هذه الجاليات :

الجالية اليونانية : -

لقد وفد اليونانيون إلى مصر منذ زمن بعيد ، غير أنه قد زاد عدد المهاجرين منهم إلى مصر الحد الأقصى بعد الثورة اليونانية سنة ١٨٢١م ، وأصبح من الضرورى إيجاد تنظيم للجاليات اليونانية فى مصر من ناحية ، والمحافظة على ثقافتهم ولغتهم من ناحية أخرى ، وكان من جراء ذلك أن بدأ يونانيو الأسكندرية يفكرون فى إنشاء أول جالية لهم وبذلك انشئت أول جالية يونانية بالاسكندرية فى ٧ مايو ١٨٤٣ غير أن الجاليه اليونانية بالقاهرة لم تنشأ إلا فى عام ١٨٥٦م ثم انتشرت الجاليات اليونانية فى مصر حتى بلغت اثنتين وثلاثين جالية يونانية فى المدن المختلفة ، ولكل جالية منها مجلس تنفيذى له رئيس ومستشارون وعلى هذا الأساس يتكون مجلس الجالية مثلما كان فى الزقازيق وكفر الزيات وطنطا والمنصورة وبورسعيد والسويس ، وتنتخب الجالية هؤلاء المستشارين الذين يتراوح عددهم بين ١٢ ، ١٤ مستشاراً ويتغير ثلث أعضاء هذا المجلس كل سنتين وينقسم المجلس إلى عدة لجان كل منها لغرض معين من أغراض الجالية مثل لجنة التعليم التى تختص بالإشراف على المدارس ، ويجتمع أعضاء المجلس مرة كل شهر ، ويجتمع أعضاء الجالية مرة كل سنة حيث يتقدم الرئيس بالتقرير السنوى عن نشاط اللجان وما حققته الجالية [١]

وتمتاز الجالية اليونانية بأنها أكبر وأقدم الجاليات فى مصر وأكثرهم انتشاراً بها ، وإن كانوا أكثر تركزاً فى الأسكندرية لقربها من بلادهم إلا أنهم انتشروا فى جميع

---

١ - جرجس سلامة : تاريخ التعليم فى مصر فى القرنين التاسع عشر والعشرين ، المجلس الأعلى لرعاية الآداب والفنون والعلوم الاجتماعية ، القاهرة سنة ١٩٦٣ م ، ص ٧٢ / ٧٣ .

المحافظات من شمال مصر إلى جنوبها وحتى المناطق التي يقل فيها المصريون أنفسهم وجد فيها يونانيون ففي أقسام الحدود (البحر الأحمر الصحراء الجنوبية والصحراء الغربية وسيناء) وجدت جماعات منهم ليست بالعدد القليل وليس أدل على انتشار اليونانيين في مدن مصر وريفها من كلمة « اللورد كرومر » التي قال فيها " أينما حركت حجراً في مصر وجدت تحته يونانيا " [1].

أما عن تطور عدد الجالية اليونانية خلال فترة الدراسة ، فقد بلغ عددهم سنة ١٩١٧ « ٥٦٧٣١ » نسمة ، ثم أخذ عددهم في الزيادة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، إذ بلغ أعدادهم سنة ١٩٢٧ « ٧٦٢٦٤ » وبهذا تصل نسبة زيادتهم إلى ٣٤٪ عما كانت عليه أعدادهم سنة ١٩١٧ م ، ثم أخذ عددهم في التناقص منذ ١٩٣٧ إذ بلغ عددهم « ٦٨٥٥٩ » وبذلك تكون درجة تناقصهم حوالى ١٠٪ عما كانت عليه أعدادهم سنة ١٩٢٧ م ، واستمر تناقصهم سنة ١٩٤٧م حتى وصل عددهم إلى « ٥٧٤٢٧ » وزادت درجة تناقصهم إلى ١٦٪ عما كانت عليه أعدادهم سنة ١٩٣٧م [2].

ورغم أن الجالية اليونانية تمتعت بالامتيازات الأجنبية إلا أننا نجد أعدادا غير قليلة منهم قد احتمت بجاليات أجنبية أخرى ، وأصبحت تابعة لها وفقا لذلك وهذه الظاهرة لا نجدها في غيرها من الجاليات الأجنبية الأخرى ، ففي سنة ١٩١٧ دخل عدد كبير من اليونانيين تحت تبعية وحماية البريطانيين ، وبلغ عددهم ٢٤٢٢ يونانيا أي حوالى ٤٪ من جملة اليونانيين ، وتحت حماية وتبعية الإيطاليين حوالى ١٦٢٥ أي ما يقرب من ٣٪ من مجموع عدد اليونانيين في نفس هذا العام [3]. وفي سنة ١٩٢٧ دخل من اليونانيين تحت حماية البريطانيين ٦٤٠٥ يونانيا بنسبة ٨٪ من جملة اليونانيين ، وتحت تبعية وحماية الإيطاليين ٤٩٤٢ أي حوالى ٦٪ من مجمل عدد اليونانيين وأيضادخل تحت تبعية الفرنسيين ٢٥١ [4]. واستمرت هذه الظاهرة أيضا سنة ١٩٣٧ فقد دخل من اليونانيين حوالى ٤٢٣٤ تحت تبعية وحماية

---

١ - مليكة عريان : مركز مصر الاقتصادي ، مطبعة رمسيس ، القاهرة سنة ١٩٢٣ ، ص ١٤٦.

٢ - المملكة المصرية : وزارة المالية ، مصلحة عموم الإحصاء والتعداد ، إحصاء الجيب السنوي سنة ١٩٤٥ ، المطبعة الأميرية ، القاهرة سنة ١٩٤٦ ، جدول رقم ٤ ، ص ٥

٣ - تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩١٧ ، جـ ٢ ص ٥١٣ ٥١٥

٤ - تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩٢٧ ، جـ ١ ص ٢٢٦ ٢٣٢

البريطانيين أي حوالى ٦٪ من عدد الأجانب اليونانيين سنة ١٩٣٧ ، وتحت تبعية الإيطاليين دخل من اليونانيين ٢١٤٣ أي بنسبة ٣٪ من جملة عدد اليونانيين ، وأيضا دخل من اليونايين تحت تبعية وحماية الفرنسيين ١٦٤ يونانيا وهو عدد قليل إذا ما قورن بالأعداد السابقة [1] وأخذ عدد اليونانيين الذين دخلوا فى تبعية الجاليات الأخرى فى التناقص سنة ١٩٤٧ نتيجة للتناقص العام فى عدد الأجانب فى مصر عمومًا إذ دخل فى تبعية الإيطاليين ١٨٣٦ يونانيا أى ما يقرب من ٣٪ من عدد اليونانيين ، وتحت تبعية البريطانيين ١٥٢٣ يونانيا أى حوالى ٢٪ من جملة عدد اليونانيين ، ودخل من اليونانيين تحت تبعية الفرنسيين حوالى ١٠٨ يونانيا [2].

وحيثما استقر اليونانيين كانوا يظهرون فيما بينهم روحا من التعاطف والتماسك فشرف وكرامة الفرد هى شرف وكرامة الجماعة ، فإذا أصابت أية كارثة إحدى العائلات اليونانية فإن الجميع يبذل كافة المجهودات لإنقاذها وتخطى الكارثة ، وكانت تلك الصفة محل إعجاب عالم التجارة والمال ، ففى أوقات الرخاء والشدة كانوا يعملون معا كى تكون صفقات كل منهم أكثر ربحا ويبيعون ويشترون متضامنين متماسكين ويدعمون رصيدهم بقبول أوراق بعضهم المالية وخصمها ويحتفظون بالرسوم لمواطنيهم أى أنهم كانوا فعلا يكونون ما يمكن أن نسميه بلغة التضامن والتعاون « قبيلة تجارية » بخصائصها وسماتها [3].

واليونانيون جالية كبيرة العدد منتشرة فى كل مكان فى مصر ، وذات مصالح كبرى مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمصريين فهم أكثر الأجانب اختلاطا واتصالا بالمصريين ، ولذا لم ينظر المصريون إليهم كأجانب عنهم ، وبالتالى لم يشعر هؤلاء اليونانيون بأنهم فى وقت من الأوقات فى غير بلادهم ، وليس أدل على ذلك من أن أحد الشباب اليونانيين ويدعى خاريلوس جورجيادس Charilous Guoryioides أحد أفراد الجالية اليونانية يرسل إلى رئيس الديوان الملكى « على ماهر » فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٧ لإبلاغ جلالة ملك مصر فاروق الأول بأن اليونانيين ينتظرون من محطة الإذاعة اللاسلكية للحكومة المصرية أن تجعل برنامجها يشمل

---

١ - تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩٣٧ ، جـ ٢ ص ٢٤٨ - ٢٥٢ .

٢ - تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩٤٧ ، جـ ٢ ص ٣٧٨ - ٣٨٠ .

٣ - محمود متولى : المرجع السابق ، ص ٢٤١ .

بعض الأغاني والأدوار الموسيقية اليونانية ولو مرة في الأسبوع على نحو ما تفعل في إذاعة الأدوار السودانية [١].

أما عن نشاط الجالية اليونانية فقد عمل اليونانيين في كل مكان بمصر ومن أبرز مظاهر النشاط التجاري تجارة القطن وكان أكبر تجار الأقطان في بورصتى العقود ومينا البصل من اليونانيين وفي طليعتهم « خوريمى » وبناكى وسلفاجو لوسكارس ، وغيرهم[٢] ، وظلت شخصيتهم التجارية متميزة فقد كانت الأنواع الشهيرة من قطن الساكلارايدز Sakellarides وقطن الكسولى Casulli خير دليل على خبرة اليوانيين الطويلة بتجارة القطن في مصر[٣]، ولعل أبرز مظاهر النشاط اليوناني الاقتصادي أن الجالية اليونانية في مصر كانت تملك ما يقرب من ٣٥٪ من مجموع الأسهم في جميع البنوك وشركات المساهمة على اختلاف أنواعها وجنسياتها ، ويعتبر المسيو تيودور كوتسيكا محتكر السبرتو، أغنى أغنياء الجالية اليونانية إذ كانت تقدر ثروته بأربعة ملايين في الجنهيات وربما كان هذا الاحتكار اليوناني سببا في صناعة الخمور وتجارتها بين اليونانيين في مصر إذ فتحوا العديد من المقاهي والحانات لبيع الخمور في المدن والقرى [٤].

كما التحق الكثير من اليونانيين للعمل في البنوك ومنها البنك التجاري المصري ، ففي مجلس إدارته كان ليون كاسترو نائبا لرئيس مجلس الإدارة منذ يناير سنة ١٩٤٤[٥] ، وأيضا التحق الكثير من الموظفين اليونانيين ببنك الأراضي المصري إذاكان رئيس مجلس الإدارة ميشيل سلفاجو رجل الأعمال اليوناني واستمر رئيسا لمجلس الإدارة حتى توفي في ٣١ مارس ١٩٥٠ م [٦].

---

١ - دار الوثائق القومية : محافظ عابدين ، محفظة رقم ٥٦٤ ، موضوعات مختلفة في الفترة من ١٨٨٢/٣/٣ إلى ١٩٥١/١١/٥ " خطاب من يوناني إلى على ماهر رئيس الديوان الملكي في ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٧م " .

٢ - المصور العدد ٨٣٩ في ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ، ص ١٧ .

٣ - Charles Issawi : Egypt : An Economic and social A nalysis , Oxford university press 1947 , p . 166 .

٤ - المصور : العدد السابق .

٥ - دار الوثائق القومية : وثائق مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٧ البنك التجاري المصري ص ٤ / ٩

٦ - دار الوثائق القومية : وثائق مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٩ بنك الأراضي المصري الملف رقم ٢٨٢ - ٣ / ٢٦ جـ ١ ص ٩ / ١٤٨ .

وقد عاني اليونانيين أكثر من أي جالية أخرى من جراء إلغاء الامتيازات الأجنبية لعدم وجود استثمار رؤوس أموال تحميهم ، ولعدم اجادتهم اللغة العربية لذلك واجه الشبان اليونانيين صعوبات بالغة في الحصول على وظائف علاوة على ذلك ، فان لفقر بلاد اليونان المدقع لم يجعل من العودة إلى اليونان بالشئ الممكن [1]، ومن ذلك يتضح لنا أن الجالية اليونانية قد عملت في أعمال وحرف وأنشطة متعددة منها ماهو مفيد ومنها الضار وانتشرت بانتشارهم في المجتمع المصرى ، وجعلت لهم طابعا مميزا عن بقية الأجانب في مصر .

الجالية الإيطالية : –

تأتي الجالية الإيطالية بعد الجالية اليونانية من حيث العدد ، والإنتشار في أنحاء القطر المصرى ، وقد كانت الجالية الإيطالية تضم بين صفوفها العديد من الجنسيات التى دخلت تحت تبعية وحماية الإيطاليين والجدول التالى[2] يبين عددهم ونسبتهم من جملة الإيطاليين وفقا لتعداد سنة ١٩١٧ م .

التبعية		نسبتهم إلى جملة الإيطاليين
إيطاليون	٣٢٥١٩	٨١ ٪
مصريون	٢٤٣٨	٦ ٪
يونانيون	١٦٢٥	٤ ٪
يهود	٦٦٨	٢ ٪
طرابلسيون	٥٤٧	١ ٪
ارتريون	١٠	—
جنسيات أخرى	٢٣٩١	٦ ٪
الجملة	٤٠١٩٨	١٠٠ ٪

من هذا الجدول يتضح لنا أنه قد دخل في تبعية الجالية الإيطالية بعض الجنسيات الأخرى مثل المصريين واليونانيين والإسرائيليين والطرابلسيين وغيرهم ، وهؤلاء كانوا يمثلون ١٩٪ من جملة الإيطاليين .

وتستمر هذه الظاهرة في سنة ١٩٢٧ فقد زاد عدد الذين دخلوا تحت حماية وتبعية الإيطاليين إذ بلغت جملة التبعيات التى تبعت الجالية الإيطالية واحتمت بها حوالى ١٥٧٥ أى

١ – C. Issawi : op. cit., p. 166.

٢ – تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩١٧ جـ ٢ ص ٥١٥ ، " قمنا بأعداد هذا الجدول اعتمادا على التعداد السابق .

مايقرب من ٢٩٪ من جملة الإيطاليين والجدول التالى [١] يبين توزيعهم ونسبتهم إلى عدد لإيطاليين وفقا لتعداد سنة ١٩٢٧م [٢].

التبعية	العدد	نسبتهم إلى جملة الإيطاليين
إيطاليون	٣٧٢٨٧	٧١ ٪
مصريون	١٢٣٧	٢ ٪
طرابلسيون	١٧٢١	٣ ٪
يهود	٤٩٤٩	٩ ٪
يونانيون	٤٩٤٢	٩ ٪
عرب	٣٢٤	—
سوريون وفلسطينيون	٣٩٥	٢ ٪
ارتريون وأحباش	٨٢	—
جنسيات أخرى	١٢٥	٤ ٪
الجملة	٥٢٤٦٢	١٠٠ ٪

من هذا الجدول نجد أن عدد اليونانين والطرابلسيون الذين دخلوا فى تبعية الإيطاليين قد زاد عن عددهم سنة ١٩١٧ بينما تناقص عدد المصريين عما كانوا عليه سنة ١٩١٧م .

وتستمر ظاهرة دخول عدد من الجنسيات كاليونانيين والمصريين واليهود والطرابلسين وغيرهم فى حماية الإيطاليين سنة ١٩٣٧ ، إذ بلغ عددهم ٨١٧١ أى حوالى ١٧ ٪ من جملة الإيطاليين فى هذا العام [٣]، ثم تناقص عدد الذين دخلوا فى حماية الإيطاليين سنة ١٩٤٧ حتى بلغ ٣٤٥٣ أى حوالى ١٢ ٪ من جملة الإيطاليين [٤]. وكان الدافع الذى حدا بهؤلاء الاسرائيليين والمصريين إلى الاحتماء بالجالية الايطالية هو الاستفادة من الامتيازات الأجنبية التى يتمتع بها الايطاليون ، أما الجنسيات الأخرى كالطرابلسين والارتيريين فهم تابعين لمناطق نفوذ ومستعمرات تابعة لايطالية .

---

١ - قمنا بأعداد هذا الجدول اعتمادا على التعداد السابق من نفس الصفحات .

٢ - تعداد سكان القطر لسنة ١٩٢٧ ، جـ ١ ص ٢٢٨ - ٢٢٩ .

٣ - تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩٣٧ ، جـ ٢ ، ص ٢٤٨ .

٤ - تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩٤٧ ، جـ ٢ ، ص ٣٧٦ - ٣٧٨ .

والجالية الإيطالية كانت في الصف الأول من الدول المتمتعة بالامتيازات في مصر ، وربما كانت أشدهن تمسكا بهذه الامتيازات وأكثرهن ميلا للاستفادة منها ضمن حدود النظام والقانون وهي ممثلة تمثيلا قويا في المحاكم المختلطة حيث لها بضعة قضاة ، وفي بلدية الأسكندرية حيث كان بها ثلاثة نواب ينوبون عنها ، وتمتاز الجالية الإيطالية بين الجاليات بجمعها بين الطبقة العالية والطبقة الفقيرة فبينما كان سراة الطليان يسكنون أكبر القصور كان من الإيطاليين من يقيمون في حوانيت ، وللإيطاليين في مصر تشكيلات مشابهة لتشكيلات الفاشيست في إيطاليا فلهم فرق الشباب الفاشيستي التي تضم بين صفوفها كل الشبيبة مقسمة إلى فرق مختلفة : الباليلا ، والطليعة ، والفتيات الإيطاليات ، والإيطاليات الصغيرات ، وهؤلاء جميعا يكونون كتلة هائلة تضم ثمانية آلاف شاب منظم يتراوحون بين الثامنة والثامنة عشر سنة ، وكانوا يقومون بتدريبات عسكرية باستمرار وبخاصة في الأسكندرية وبورسعيد ، أوغرت صدور الإنجليز والفرنسيين المقيمين في مصر وكادوا لها عند الحكومة حتى أصدرت الحكومة قانونا في سنة ١٩٣٨ يقضي بتحريم التشكيلات العسكرية . كما كانت هناك الكثير من الأندية الإيطالية التي تعني بالناحية الرياضية والثقافية لأفراد الجالية [١].

وكانت الجالية الإيطالية تضم عدد كبيراً من الفنانين والحرفيين من ذوي المهارات الفنية العالية استطاعوا بمساعدة المنظمات الفاشية في مصر أن يشيدوا العديد من المدارس والنوادي وحمامات السباحة [٢]، وكان للإيطاليين مدارسهم الخاصة العديدة المنتشرة في أنحاء القطر المصري وهذه المدارس منها الابتدائية والثانوية والتجارية ، ولا تقتصر هذه المدارس على الإيطاليين فحسب بل كان بها عدد من الطلاب المصريين والأجانب ، وكان في الجامعة المصرية كراسي لأساتذة إيطاليين نذكر منهم على سبيل المثال الأستاذ بنتر والأستاذ توشياني[٣] .

الجالية البريطانية : -

كان أمراً طبيعيا أن تكون الجالية الإنجليزية في مصر في وضع ممتاز عن الجاليات الأخرى ، فقد كان يدعم مركزها جيش الاحتلال والمندوب السامي البريطاني صاحب

١ - مصر الفتاة : العدد ١٢ في ١٤ مارس سنة ١٩٣٨م ، السنة الأولى ، ص ٤ .

٢ - C. Issawi : op . cit . , p . 166 .

٣ - مصر الفتاة : العدد السابق .

الكلمة المسموعة والتأثير الكبير ، كما أنها انتشرت فى معظم أنحاء القطر المصرى ولم تخل محافظة من المحافظات من وجود الإنجليز فيها .

أما عن تطور تعدادهم فالجدول التالى[١] يبين تعدادهم خلال فترة الدراسة :

السنة	١٩١٧	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧
العـــدد	٢٤٣٥٤	٣٤١٦٩	٣١٥٢٣	٢٨١٥٩

من الجدول السابق يتضح لنا أن الجالية البريطانية كانت تمثل حوالى ١٣ ٪ من جملة عدد الأجانب من الأوربيين والأمريكيين البالغ عددهم « ١٨٢١٤٤ » سنة ١٩١٧ ثم زاد عددهم زيادة كبيرة سنة ١٩٢٧ بلغت حوالى ٤٠ ٪ عما كانت عليه أعدادهم سنة ١٩١٧ ، وبلغ عددهم ما يقرب من ١٦ ٪ من جملة عددالأجانب ، ثم أخذ عددهم فى التناقص منذ سنة ١٩٣٧ إذ بلغت درجة تناقصهم ما يقرب من ٨٪ عما كانت عليه أعدادهم سنة ١٩٢٧ ، واستمر تناقصهم سنة ١٩٤٧ حتى بلغت درجة تناقصهم حوالى ١١ ٪ عما كانت عليه أعدادهم سنة ١٩٣٧ ومع ذلك فقد كانوا يمثلون حوالى ٢١ ٪ من جملة عدد الأجانب من الأوربيين والأمريكيين البالغ عددهم ١٣٢٥٨٩ سنة ١٩٤٧ م .

وقد دخل فى حماية وتبعية الجالية البريطانية عدد كبير من الجنسيات طمعا فى التمتع بالامتيازات الأجنبية ، أو لأنهم كانوا تابعين لمناطق نفوذ مستعمرات تدور فى فلك البريطانيين والجدول التالى يوضح أعداد هذه الجنسيات التى احتمت بالبريطانيين خلال سنوات الدراسة .

---

١ - المملكة المصرية : وزارة المالية ، مصلحة عموم الإحصاء والتعداد ، الإحصاء السنوى للجيب ١٩٥١ ص ١٤ .

الجنسية	سنة ١٩١٧	سنة ١٩٢٧	سنة ١٩٣٧	سنة ١٩٤٧
	العدد	العدد	العدد	العدد
بريطانيون	٩٠٤٢	٢٢١٢٦	١٣٢٧٠	١٩٧٥٤
مصريون	٨٢٤	٦٧٨	١١٠١	٦٨٦
استراليون	١٠٣	—	٩٧	١٠٨
كنديون	٥٢	—	٩٣	٦٥
يونانيون	٢٤٢٢	٦٤٠٥	٤٢٣٤	١٥٢٣
هنود	٩٥٤	٨٢١	٧٨٧	٥٧٠
يهود	٣٤٣	٢١٣٠	—	—
ملطيون	٧٧٦١	٨٩٨٥	—	٣٥٨٣
أفريقيون	٥٢	—	٧٨٢١	—
سوريون وفلسطينيون	—	٥٢٢	١٠٣١	٥٨٢
ايرلنديون	—	١١٠	١٠٧	٨٥
عرب	—	١٤٣	١١٤	٥٩
جنسيات أخرى	٢٨٠١	٢٢٤٩	٢٨٦٨	١٢٣١
الجملة	٢٤٣٥٤[١]	٣٤١٦٩[٢]	٣١٥٢٣[٣]	٢٨٢٤٦[٤]

من هذا الجدول نتبين أن جملة الذين دخلوا تحت تبعية وحماية البريطانيين سنة ١٩١٧م كانوا يشكلون حوالى ١٥٣١٢ أى ما يقرب من ٦٣ ٪ من جملة البريطانيين، وكانت الغالبية العظمى من هؤلاء تتمثل فى اليونانيين والملطيين والهنود والمصريين، وهؤلاء كانوا يمثلون ٤٩ ٪ من جملة البريطانيين . وزاد عدد الذين دخلوا فى تبعية البريطانيين سنة ١٩٢٧ فبلغ عددهم ٦٤ ٪ من مجمل عدد البريطانيين ، ثم أخذ عددهم فى التناقص سنة ١٩٣٧ إذ بلغ عددهم ٥٨ ٪ على وجه التقريب من جملة عددالبريطانيين ، واستمر تناقص عدد الذين

---

١ - تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩١٧ ، جـ ٢ ، ص ٥١٣ .

٢ - تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩٢٧ ، جـ ١ ص ٢٢٨ / ٢٢٩ .

٣ - تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩٣٧ جـ ٢ ص ٢٤٨ / ٢٥٠ .

٤ - تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩٤٧ ، جـ ٢ ص ٣٧٨ .

دخلوا فى حماية البريطانيين سنة ١٩٤٧ إذ بلغ عددهم حوالى ٨٤٩٢ أى بنسبة ٣٠٪ من جملة البريطانيين . واتسم معظم أفراد الجالية الإنجليزية بطابع خاص فى سلوكهم ، اتسم بالكبرياء والتعالى وهذا الطابع مأخوذ من وضعهم الممتاز وعدم الاحتكاك بغيرهم من الأجانب إلا نادراً ، إلا أن هذا السلوك من بعض أفراد الجالية الإنجليزية لا يعنى أنه صفة لجميع أفرادهم ، بل إنه سلوك اتصف به البعض دون الكل [١] ، ثم سرعان ما بدأ المواطنون البريطانيون علاقاتهم الاجتماعية بالمصريين بعد عزلة استمرت أكثر من خمسة وعشرين عاما ، ويعتبر نادى الاتحاد الإنجليزى المصرى الذى قام سنة ١٩٣٧ خير مثال لهذا التغيير[٢]، كما اتصف الإنجليز من ناحية ثانية بالجدية فى العمل وإقبالهم عليه وإتقانهم له [٣].

وقد أظهرت الجالية الإنجليزية ، وعيا كاملا بالاتحادات وأصول وأهداف تكوينها ، وكانت ترمى من ذلك إلى التكاتف والعمل الجماعى للدفاع عن مصالحها وحقوقها ، ففى أبريل سنة ١٩١٩ تمكن أفراد الجالية الإنجليزية من تكوين مجلس عام للنظر فى مصالح وحقوق أفراد الجالية الغير موظفين ، والتطورات فى مصر ، وعرف هذا المجلس باسم « الاتحاد البريطانى فى مصر » فيما بعد ، وعقدت جمعية عمومية فى ١٢ أبريل سنة ١٩٢١ وضعت أساس هذا الاتحاد وأغراضه التى كانت سياسية ومدنية واقتصادية ووطنية وخيرية [٤] ، وتشتمل على ما يأتى : -

أولا : إحكام الرابطة بين بريطانيا ومصر .

ثانيا : إحكام الرابطة بين بريطانيا وجميع الممتلكات البريطانية .

ثالثا : الاحتفاظ بكرامة بريطانيا فى مصر والعمل على إعلاء شأنها .

رابعا : جمع آراء جميع أعضاء الجالية البريطانية وتوحيد مجهوداتهم فى كل مايحُسن أحوالهم وعلى العموم ترقية المصالح البريطانية والهيئات البريطانية التمثيلية وحماية مصالحها وحقوقها .

---

١ - نبيل عبد الحميد سيد أحمد: الأجانب وأثرهم فى المجتمع المصرى ١٨٨٢- ١٩٢٢ ، ص٤٦ / ٤٧ .
٢ - C. Issawi : op . cit . , p . 167 .
٣ - البلاغ : العدد ١٤٤١ فى ١ ديسمبر ١٩٢٧ السنة ٥ ، ص ٣ .
٤ - الأهالى : العدد ٣٢١٨ فى٢٨ مارس ١٩٢١ ، السنة ١١ ، ص ٣ .

خامسا : مراقبة سريان القوانين والأصول الحاضرة من حيث ارتباطها بمصلحة الاتحاد ابتغاء اكتشاف كل نقص فيها أو اساءة استعمال أي منها والتبليغ عن كل نقص وسوء استعمال السلطات للحصول على العلاج المناسب مع ابتكار هذا العلاج واقتراحه .

سادسا : مراقبة التشريع من حيث مساسه بالمصالح البريطانية بمصر ابتغاء منعه أو تعديله أو ترقيته حسبما تقتضى الظروف .

سابعا : أن تؤسس بجميع الأساليب الأصولية الدستورية طرق العمل المنظم الذى يمكن عمله في مصر وانجلترا للحصول على تعضيد الاتحاد ومعاونته .

ثامنا : حراسة وحماية جميع الامتيازات والحقوق الشرعية للجالية البريطانية فى مصر وإزالة كل حيف يلحق بالأعضاء .

تاسعا : أن يساعد الاتحاد بجهوده على غرس حب الوطن فى نفوس أعضائه ، ويعضد مشروعاتهم الخيرية والعلمية .

عاشراً : أن يتولى الاتحاد بنفسه أو يساعد على الدفاع عن أى عضو من أعضائه يتهم بتهمة جنائية وكذلك فى أى حالة مدنية يتضح للإتحاد أن عليها مسحة سياسية أو جنسية ، وأن ينفق الإتحاد من ماله على الأحوال التى من هذا القبيل إذا لزم الأمر وأن يتوسط لدى الحكومة أو أية هيئة عمومية أو خصوصية ، على أن ما ورد فى هذه المادة لا ينفذ إلا فى الأحوال التى يتضح للجنة الإتحاد التنفيذية ضرورتها الملحة [1].

ولقد كان للاتحاد قواعد أهمها : أن العضوية لجميع البريطانيين فى مصر – رجالا ونساءً- الذين يصادقون على قواعد الاتحاد وأغراضه ، وللاتحاد إدارة مركزية مكونة من لجنة مركزية فى القاهرة كون لها مجلس تنفيذى مؤلف من ١٢ عضواً بما فيهم الرئيس ووكيله ، وتؤلف مجالس محلية كفروع للجنة المركزية فى الأسكندرية وباقى المدن المصرية ، وهذه الفروع تعمل بالاتحاد مع لجنة القاهرة المركزية ، ويكون رئيس كل لجنة فرعية عضواً شرفيًا باللجنة المركزية ويكون لكل لجنة فرعية سلطة النظر فى كل ما يختص بها من الشئون المحلية فيما

---

١ – الأهالى : العدد السابق .

عدا السياسية والمالية ، ويلحق الاتحاد فى مصر بالاتحاد البريطاني فى انجلترا ، وتعقد الجمعية العمومية سنويا [١].

وعندما وقعت بعض حوادث الاغتيال التى استهدفت الأجانب بصفة عامة والإنجليز بصفة خاصة تلك الحوادث التي وقعت منذ سنة ١٩٢١ كحوادث الاعتداء على الأجانب فى الأسكندرية فى حى الهماميل إذ بلغ عدد القتلى من الأجانب ١٥ ، ٧١ جريحًا وفى فبراير قتل المستر براون المفتش بوزارة المعارف ، وأيضا المستر جوردان صاحب مصنع بالشرابية فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٣ ، ثم الاعتداء على المستر روبسون الأستاذ بمدرسة الحقوق الملكية ، وأخيرا اغتيال السردار سيرلي ستاك فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ [٢]، اجتمع الاتحاد العام للجالية البريطانية للنظر فى أفضل الوسائل لحماية أنفسهم من استمرار هذه الفظائع ضد الإنجليز ، ورأس الاجتماع المستر جرى فارنل الذى تلى عدداً من تلغرافات الاحتجاج على سلسلة الجرائم ضد الجاليات البريطانية فى الأقاليم وخصوصا القاهرة والأسكندرية وبورسعيد والمنصورة والزقازيق وطنطا ، واستنكر الاتحاد العام للجالية البريطانية قتل الإنجليز قتلا منظما لا يعاقب القتلة فيه وطالب المندوب السامى البريطانى اتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية أرواح الرعايا البريطانيين فى هذه البلاد بضرورة تسليح أعضاء الجالية البريطانية لحماية أنفسهم [٣].

وعندما حاولت الحكومة المصرية تعديل اختصاص المحاكم المختلطة ليشمل جرائم الأجانب المتجرين بالمخدرات والرقيق الأبيض والقمار ، عقد مجلس الجالية البريطانية (الاتحاد البريطاني فى مصر) اجتماعا أعلن فيه تمسكه بضمان مستقبل الرعايا البريطانيين فى مصر من ناحية التشريع بحيث لا يشمل التشريع المزمع تنفيذه اجحافا بحقوق الرعايا البريطانيين فى مصر[٤].

وتميزت الجالية الإنجليزية فى مصر بتأييد ودعم تواجدها بالقوات البريطانية المتواجدة فى مصر ثم فى منطقة القناة وفقا لمعاهدة ١٩٣٦ فكانت تضفى على الجالية البريطانية حماية

---

١ - المصدر السابق .

٢ - عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ، جـ ١ ، الطبعة الثانية ، النهضة المصرية ، سنة ١٩٥١ ، ص ١٨ / ٣٩ / ٩٠ .

٣ - السياسة : العدد ٥٧ فى ٣ يناير سنة ١٩٢٣ م ، السنة الأولى ، ص ٤ .

٤ - البلاغ : العدد ١٧٢٧ فى ١١ فبراير سنة ١٩٢٩ ، السنة ٧ ، ص ٥ .

وسنداً كبيراً وسلوكًا خاصًا طابعه الثقة والاطمئنان على كافة أموالهم ومساريعهم فى مصر[١] ، ولذلك لا نستطيع أن نغفل أيضا وجود البعثة العسكرية البريطانية فى الجيش المصرى ، فقد بلغ عدد أعضائها فى بدء تكوينها سنة ١٩٣٧ «٣٢» ضابطا و ٣٥ ضابط صف ، وفى سنة ١٩٤٧ كان عددها «٥١» ضابطا و ٦٩ ضابط صف بخلاف أربعة ضباط وخمسة عشر ضابط صف ملحق على البعثة بصفة مؤقتة على ذمة الرادار ، أما عن مرتباتهم فقد بلغت فى سنة ١٩٣٧ حوالى ٢٣٦٠٨ جنيها مصريا ، وفى سنة ١٩٤٦ حوالى ١٠٧٦٣٥ جنيها مصريا ، وكان جملة ما تحملته الحكومة المصرية من هذه الناحية منذ إنشائها سنة ١٩٣٧ حتى ٣١ ديسمبر ١٩٤٦ مبلغ ٨٨٤٥٢٨ جنيها مصريا [٢] .

وللجالية الإنجليزية فى مصر العديد من المدارس الإنجليزية والمدرسين الإنجليز الذين يعملون بالحكومة المصرية ، إلا أن التأثير الثقافى للبريطانيين - بالرغم من تزايده - لا يزال أقل من تأثير الفرنسيين ، وكانت كلية فكتوريا Victoria Colleg فى الأسكندرية ولعدة سنوات هى أهم مدرسة إنجليزية فى مصر [٣].

الجالية الفرنسية :

وإذا كانت الجالية الفرنسية تحتل المرتبة الرابعة من حيث الترتيب بعد الجالية اليونانية والإيطالية والبريطانية ، فإنها تشترك معهم فى أنها تتركز فى الأسكندرية والقاهرة ومنطقة القناة بدرجة كبيرة . وكانت الجالية الفرنسية تشتمل على فئات مختلفة منها المديرين فى الهيئات المالية والصناعية أو شركات الملاحة والبنوك والآخرون مثل التجار والسماسرة وما شابههم إلى جانب المستخدمين وصغار التجار وأصحاب المقاهى وتجار التجزئة وأصحاب المطاعم والحرف الأخرى مثل الطباعة والنقش والبناء [٤]. وكان طبيعيا أن تتركز الجالية فى منطقة قناة السويس حيث توظف شركة قناة السويس عدداً كبيراً من الفرنسيين ، وكانت استثمارات رؤوس الأموال الفرنسية أكبر من أى استثمارات رؤوس أموال أى دولة أخرى فى مصر [٥].

---

١ - نبيل عبد الحميد : النشاط الاقتصادى للأجانب فى مصر ، ص ٦٢ .

٢ - مجلس النواب : الهيئة النيابية التاسعة دور الانعقاد العادى الثالث ، المجلد الأول الجلسة ١٣ فى ٢٧ يناير ١٩٤٧ ، ص ٥٤٣ " سؤال النائب عبد الحميد الساوى لوزير الدفاع الوطنى عن البعثة العسكرية البريطانية فى الجيش المصرى " .

٣ - C. Issawi : op. cit., p. 167.

٤ - فتحى محمد أبو عيانه : سكان الأسكندرية دراسة جغرافية وديموغرافية ، رسالة دكتوراة غير منشورة بكلية الآداب - جامعة الأسكندرية سنة ١٩٧٠ ، ص ٢٧ .

٥ - C. Issawi : op. cit., p. 167.

أما عن تطور تعداد الجالية الفرنسية في مصر قد بلغ عددها سنة ١٩١٧ حوالى ٢١٢٧٠ أي ما يقرب من ١٢ ٪ من عدد الأجانب الأوروبيين والأمريكيين البالغ ١٨٢١٤٤ ثم زاد عدد الجالية الفرنسية سنة ١٩٢٧ حتى وصل إلى ٢٤٣٣٢ وبهذا تكون زيادتهم حوالى ١٤ ٪ عما كانت عليه أعدادهم سنة ١٩١٧ ثم أخذ عددهم فى التناقص منذ سنة ١٩٣٧ حتى بلغ ١٨٨٢١ أي ما يقرب من ٢٣ ٪ عما عليه سنة ١٩٢٧ واستمر تناقصهم سنة ١٩٤٧ ليصل عددهم إلى ٩٧١٧ وبذلك تكون نسبة تناقصهم حوالى ٤٨ ٪ عما كانت عليه أعدادهم سنة ١٩٣٧ [١] ، وذلك التناقص يرجع إلى نفس الظروف التى سبق أن وضحناها .

وقد عمل على الاحتماء بالجالية الفرنسية الكثير من اليونانيين واليهود والطرابلسين والجزائريين والمراكشيين بحثا عن الاستفادة من مزايا الجنسية الفرنسية التى يتمتع حامليها بالامتيازات الأجنبية التى كانت تكفل لهم العديد من الحقوق التى أوضحناها عند الحديث عن الوضع الاجتماعى للأجانب والجدول التالى يبين هذه الجنسيات التى دخلت فى حماية الفرنسيين .

الجنسية	سنة ١٩١٧	سنة ١٩٢٧	سنة ١٩٣٧	سنة ١٩٤٧
	العدد	العدد	العدد	العدد
فرنسيون	٨٨١٦	٨٠١٩	٩٦١٩	٧٦٢٢
مصريون	٣٤٧٥	٢٦٢٤	٣٠٢٢	٤٩٦
يهود	٧٧٦	٥٧٦٤	—	—
جزائريون	١٥٩٥	١١٩٢	٨٤٠	١٧٣
مراكشيون	١٩٥٦	٢١٣٢	٨٩٤	١١٢
سوريون	٨٧١	١٨٠١	١٩٦٧	٢٦٥
تونسيون	٦٥٨	١٥٠٦	١٥٠٣	٤٤٥
عرب	—	٤١	١٦	١٦٣
يونانيون	—	٢٥١	١٦٤	١٠٨
جنسيات أخرى	٢١٢٣	١٠٠٢	٧٩٦	٣٣٣
الجملة	٢١٢٧١ [٢]	٢٤٣٣٢ [٣]	١٨٨٢١ [٤]	٩٧١٧ [٥]

---

١ - المملكة المصرية : وزارة المالية والاقتصاد ، مصلحة الاحصاء والتعداد ، الاحصاء السنوى للجيب سنة ١٩٥١ ، المصلحة الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٥٢ ، جدول رقم ١٤ ، ص

٢ - تعداد سكان القطر المصرى سنة ١٩١٧ جـ ٢ ص ١٥٤ .

٣ - تعداد سكان القطر المصرى سنة ١٩٢٧ جـ ١ ص ٢٣٢ .

٤ - تعداد سكان القطر المصرى سنة ١٩٣٧ جـ ٢ ص ٢٥٢ .

٥ - تعداد سكان القطر المصرى سنة ١٩٤٧ جـ ٢ ص ٣٨٠ .

من الجدول السابق نتبين أن أكبر التبعيات التى دخلت فى حماية الفرنسيين هم المصريون والتونسيون والمراكشيون والجزائريون والسوريون ، وقد بلغت جملة التابعين للجالية الفرنسية سنة ١٩١٧ حوالى ١٢٤٥٤ ، أى ما يقرب من ٥٨٪ من جملة الفرنسيين ، ثم زاد عددهم سنة ١٩٢٧ حتى وصل إلى ١٦٣١٣ أى ٦٧ ٪ من مجمل عدد الفرنسيين ، ثم أخذ عدد هؤلاء المحميين فى التناقص نتيجة لتناقص عدد الفرنسيين فبلغ عددهم سنة ١٩٣٧ حوالى ٩٢٠٢ أى ما يقرب من ٤٩٪ من اجمالى عدد الفرنسيين ، وفى سنة ١٩٤٧ استمر تناقصهم حتى بلغ عددهم ٢٠٩٥ أى حوالى ٢١٪ من جملة الفرنسيين . وبالرغم من أن الجالية الفرنسية كانت قليلة العدد إذا ماقورنت بعدد الجاليات الأخرى فإن أثرها الثقافى كان قويا ، فقد لعبت المدارس الفرنسية دوراً كبيراً فى إدخال الأفكار الأوربية إلى مصر ، كما كان توزيع الصحف الفرنسية فى مصر يعادل توزيع الصحف الأجنبية الأخرى جميعها ، وكانت اللغة الفرنسية هى لغة المجتمع الراقى والأكثر شيوعًا فى مصر إلا إنها بدأت تفقد أهميتها أمام اللغة الإنجليزية حيث يميل الآباء إلى إرسال أطفالهم إلى المدارس البريطانية أكثر من المدارس الفرنسية ، فى الوقت الذى كانت فيه اللغة الإنجليزية هى اللغة الأساسية التى تدرس فى المدارس الحكومية [١].

الجالية الألمانية :

أخذت الجالية الألمانية تسترد مكانتها التى كانت عليها فى مصر قبل الحرب العالمية الأولى ، غير أنها لم تكن واسعة الإنتشار كثيراً ، فقد تركزت بصورة أساسية فى القاهرة والأسكندرية حيث بلغ عددهم فى الأسكندرية والقاهرة ومنطقة القناة سنة ١٩٢٧ حوالى ١١٣٦ أى ما يوازى ٨٠ ٪ من جملة عددهم فى مصر فى تلك السنة والبالغ ١٤١٦ [٢] وزاد تركزهم فى هذه المناطق مع زيادة عددهم إذ بلغ عددهم ١٦٠٧ أى حوالى ٩٠ ٪ من جملة عددهم البالغ ١٧٧٩ سنة ١٩٣٧ [٣] . ثم أخذ عددهم فى التناقص سنة ١٩٤٧ حتى بلغ ٣٧٥ وبهذا تكون درجة تناقصهم قد بلغت حوالى ٧٩٪ عما كانت عليه أعدادهم سنة ١٩٣٧ ، ومع ذلك فقد زاد تركزهم بالمناطق الثلاثة السابقة إذ بلغت درجة تركزهم ٩٦ ٪ من جملة عددهم سنة ١٩٤٧[٤]، ويرجع تناقصهم إلى ظروف إبعادهم عن مصر فى الحرب العالمية

١ - C. Issawi : op. cit. p. 167.

٢ - تعداد سكان القطر المصرى سنة ١٩٢٧ جـ ١ ص ٢٣٦ .

٣ - تعداد سكان القطر المصرى سنة ١٩٣٧ جـ ٢ ص ٢٥٤ .

٤ - تعداد سكان القطر المصرى سنة ١٩٤٧ جـ ٢ ص ٣٨٢ .

الثانية . وبالرغم من العدد الضئيل للألمان ، فقد كانوا أكثر نشاطا في مختلف المجالات فقد عملوا في مجال الفندقة التى كانت تحت سيطرة الألمان والنمسويون سيطرة تامة ، والتى بدأت بتأسيس فندق السافوى ، كما كان رجال الأعمال من الألمان على اختلافهم بين بائعى كتب وحفارين ومهندسين كهربائيين وصناع آلات زراعية وكيماويين وأطباء يفوزون في حلبة المنافسة دوما بجدهم ونشاطهم ، وكانت علاقاتهم مع المصريين على أحسن حال من الود والإخلاص[١].

الجالية الأسبانية : -

كانت الجالية الأسبانية قليلة العدد محدودة الإنتشار ، فقد تركز وجودها بدرجة كبيرة في القاهرة والأسكندرية ومنطقة القناة ، فبلغ عددهم بها ١٥٢٠ سنة ١٩١٧ أى ما يقرب من ٩٠٪ من جملة عددهم البالغ ١٦٩٣٠ وجدت منهم أعداد متفرقة في بقية المحافظات المختلفة[٢]. ثم زاد عددهم سنة ١٩٢٧ فبلغ ٢٣٦٥ وبلغت درجة تركزهم حوالى ٨٨ ٪ من جملة عددهم ، وبهذا تكون زيادتهم حوالى ٤٠٪ عما كانت عليه أعدادهم سنة ١٩١٧ [٣]. ثم أخذ عددهم في التناقص شأنهم شأن غيرهم من الأجانب حتى بلغ عددهم ١٣٠٨ سنة ١٩٣٧ وبذلك تكون درجة تناقصهم حوالى ٤٤٪ عما كانت عليه سنة ١٩٢٧ [٤] . ثم تناقص عددهم سنة ١٩٤٧ أيضا ليصل إلى ٦٧٣ أى مايقرب من ٤٨ ٪ عما كانت مجموعهم سنة ١٩٣٧ ، وبالتالى كانت هناك محافظات لايوجد بها أسبانى واحد مثل دمياط والشرقية والغربية والدقهلية وأسوان وأسيوط والقليوبية والنمسا وأقسام الحدود [٥].

ويذكر المركيز فاورا وزير أسبانيا المفوض أن الجالية الأسبانية في مصر قليلة العدد ولكن بين أفرادها من أهم أرباب الأعمال التجارية والصناعية الواسعة الذين مارسوا نشاطهم في مصر في أمن وسلام ، وكانت علاقتهم بالمصريين طيبة [٦]..

---

١ - البلاغ : العدد ١٢٩٠ في ٨ يونيه ١٩٢٧ السنة ٥ ، ص ٥ .

٢ - تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩١٧ ، جـ ١ ، ص ٥٢١ ، ٥٢٢ .

٣ - تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩٢٧ ، جـ ٢ ، ص ٢٣٦ .

٤ - تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩٣٧ ، جـ ٢ ، ص ٢٥٢ .

٥ - تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩٤٧ ، جـ ٢ ، ص ٣٨٢ .

٦ - البلاغ : العدد ١٢٨٧ في ٥ يونيه ١٩٢٧ السنة ٥ ، ص ٥ .

الجالية السويسرية : -

الجالية السويسرية من الجاليات الأوربية صغيرة العدد محدودة الإنتشار ، فقد بلغ عددها سنة ١٩١٧ حوالى ٦٢٢ تركز وجودهم فى الأسكندرية والقاهرة ومنطقة القناة إذ بلغ عددهم بها ٥٣٦ أى حوالى ٨٦٪ من مجموع عددهم والنسبة الباقية انتشرت بأعداد محدودة فى محافظات الدقهلية والبحيرة والغربية والجيزة والفيوم ويندر وجود السويسريين فى المنوفية وأسيوط وجرجا ودمياط وأقسام الحدود[١] . ثم زاد عددهم سنة ١٩٢٧ حتى وصل إلى ١٣١١ ، وبهذا تكون زيادتهم ما يقرب من ١١٪ عما كان عليه عددهم سنة ١٩١٧ ، وبلغت درجة تركزهم فى كل من الأسكندرية والقاهرة ومدن القناة ٨٣٪ من جملة عددهم سنة ١٩٢٧[٢] ، ثم تناقص عددهم حتى وصل سنة ١٩٤٧ إلى ٨١٩ وتركزت اقامتهم فى المناطق الثلاثة السابقة وبلغت درجة تركزهم بها ٩٠ ٪ من جملة عددهم سنة ١٩٤٧[٣] .

وقد كان أغلب السويسريون يشتغلون فى الأعمال التجارية وخاصة تجارة القطن وفى الخدمات الشخصية بالفنادق والبارات والمطاعم ومن بين السويسريين المقيمين بالقاهرة عدد غير قليل من رجال العلم والأدب بينهم أساتذة فى الجامعة المصرية ، ولهم نادى يتولى رياسته الدكتور فوكار الذى كان يؤكد عن العلاقة الطيبة بين الجالية السويسرية والمصريين ، وأنه إذ كانت سويسرا فى أوربا بعيدة عن كل خطر فإن جاليتها فى مصر لا يتهددها أى شئ من الخطر ، وكان لهؤلاء السويسريون الحق فى اختيار أية دولة من الدول ذوات الامتيازات فى مصر للإقامة فى كنفها وتحت حمايتها وقد اختارت الأغلبية الساحقة منهم فرنسا وذلك لتسهيل سبل الإقامة ووسائل العمل[٤].

---

١ - تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩١٧ ، جـ ١ ، ص ٢٠٨ ، ٢١٨ .

٢ - تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩٢٧ ، جـ ٢ ، ص ٢٣٦ .

٣ - تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩٤٧ ، جـ ٢ ، ص ٣٨٢ .

٤ - البلاغ : العدد ١٢٩٢ فى ١٠ يونيه ١٩٢٧ السنة ٥ ، ص ٥ « تصريحات الدكتور فوكار لجريدة البلاغ عن الجالية السويسرية فى مصر » . .

الجالية البلجيكية : –

الجالية البلجيكية من الجاليات قليلة العدد واسعة النشاط فى مصر ، فقد بلغ عددها سنة ١٩١٧ حوالى ٥١٨ كان معظمهم يتركز فى القاهرة ٢٢٦ وفى الأسكندرية ٩٤ وفى مدن القناة ٨١ وبذا تكون درجة تمركزهم فى هذه المناطق ٧٧٪ من جملة عددهم فى مصر ، والباقى منهم قد انتشر فى محافظات الدقهلية أسيوط والشرقية والمنيا والجيزة ، وفى باقى المحافظات أعداد قليلة منهم تتراوح ما بين واحد إلى تسعة أفراد ويندر وجودهم فى أقسام الحدود[٢] ، وفى سنة ١٩٢٧ بلغ عددهم ٤٨١ وأيضا تركز فى القاهرة والأسكندورية ومدن القناة إذ بلغ عددهم بهذه المناطق ٤٣٥ أى مايزيد عن ٩٠٪ من جملة عددهم والباقى منهم وجد فى محافظات الدقهلية والبحيرة والقليوبية وقنا والمنيا وأسوان والغربية ولم يوجد بلجيكى واحد فى محافظات بنى سويف والمنوفية ودمياط والشرقية وأقسام الحدود [٣]. ثم تناقص عددهم كثيراً سنة ١٩٤٧ حتى بلغ ٢٩٩ ، وتركز معظمهم فى المناطق الثلاثة بنسبة تزيد على ٩٤٪ من جملة عددهم [٤].

وعلى الرغم من قلة عدد الجالية البلجيكية فأنها تحتل مكانا بارزاً من ناحية جهودها وآثارها فى الميادين المصرية المختلفة ، ففى الناحية الثقافية ظهرت جهود البلجيكين فى دراسة الآثار المصرية ، والتنقيب عنها ، ومثلت بلجيكا فى الجامعة المصرية بطائفة من الأساتذة أمثال هنرى جريجوار ، وكوستوليه ، وبول جراندور[٥]. وفى المحاكم مثل بلجيكا فريق من القضاة ، إذ كانت بلجيكا من دول الامتيازات فى مصر، فكان لها فى المحاكم المختلطة أربعة قضاة منهم مستشار فى محكمة الاستئناف هو المسيو فان اكر، والثلاثة لآخرون هم القاضى فرونن بمحكمة الأسكندرية الابتدائية والقاضى دوويه بمحكمة القاهرة ، والقاضى إيفان بمحكمة

---

٢ – تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩١٧ ، جـ ١ ، ص ٥٢١ ، ٥٢٣ .

٣ – تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩٢٧ ، جـ ٢ ، ص ٢٣٦ .

٤ – تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩٤٧ ، جـ ٢ ، ص ٣٨٢ .

٥ – المصور : العدد ٨١٤ فى ١٧ مايو سنة ١٩٤٠ ، ص ٢٣ .

المنصورة ، كما كان النائب العام لدى المحاكم المختلطة بلجيكيا هو المسيو فان دي بوش ، أما في ميدان الأعمال فقد ساهمت رؤوس الأموال البلجيكية في مصر اثنتين وثلاثين شركة منها ست شركات في الأسكندرية والباقي في القاهرة والمدن الأخرى ، وتمتاز هذه الشركات بكبرها ووفرة رؤوس أموالها ودلالتها على نشاط الشعب البلجيكي وقوته الاقتصادية ، ومن أهم هذه الشركات شركة بناء هيلوبولس « مصر الجديدة » وشركة ترام القاهرة ، وشركة ترام الأسكندرية والشركة البلجيكية العقارية والبنك البلجيكي [١] وشركة اسمنت المعصرة وشركة السكر [٢].

الجالية الروسية : -

جالية قليلة العدد إذ بلغ عددهم سنة ١٩٢٧ حوالي ٢٤١٠ نسمة [٣] بعد أن نزح إلى مصر عدد كبير من الروس بعد ثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ قدر بحوالي ٨٠٠ فرد وقد أنشأت لهم الحكومة المصرية مكتبا خاصا في وزارة الداخلية يقوم بقيد هؤلاء الرعايا الروس ومنحهم بطاقات تحقيق شخصية لتسهيل اجراءات إقامتهم في مصر[٤] .

وقد تركزت إقامة الجالية الروسية في الأسكندرية إذ بلغ عددهم بها ٩١٥ وفي القاهرة ١١٢٢ وفي مدن القناة ١٤٠ وبذلك يكون مجموعهم في تلك المناطق ٢١٧٧ ، وبهذا تكون درجة تركزهم في هذه المناطق سنة ١٩٢٧ حولى ٩٠ ٪ من جملة عددهم في هذا العام [٥] ثم تناقص عددهم سنة ١٩٣٧ فبلغ ١١٧٦ وبذلك تكون نسبة تناقصهم أكثر من ٥١٪ عما كانت عليه أعدادهم سنة ١٩٢٧[٦] واستمر عدهم في التناقص سنة ١٩٤٧ حتى بلغ ١١٧٤ مع استمرار تركزهم في القاهرة والأسكندرية ومنطقة القناة بدرجة تزيد على ٩٠ ٪ من مجمل

---

١ - الأهرام : العدد ١٦٢٥٨ في ١٠ مارس سنة ١٩٣٠ ، السنة ٥٦ ، ص ٤ .

٢ - المصور : العدد السابق ، ص ٢٣ .

٣ - تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩٢٧ ، جـ ١ ، ص ٢٣٦ .

٤ - فؤاد المرسي : العلاقات المصرية السوفيتية ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة سنة ١٩٧٧ ، ص ٢١ .

٥ - التعداد السابق ، ص ٢٣٦ .

٦ - تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩٣٧ ، جـ ٢ ، ص ٢٥٦ .

عددهم ، وبأعداد أقل كثيراً من محافظات الدقهلية والغربية والجيزة والشرقية والبحيرة حيث بلغت درجة تركزهم بها ٩٪ من مجموع عددهم [١].

الجالية الهولندية : -

بلغ عدد الجالية الهولندية فى مصر سنة ١٩٢٧ حوالى ٤٤٧ يتركز معظمهم فى القاهرة حوالى ٢٢٦ وفى الأسكندرية حوالى ١١٠ وفى منطقة القناة ٧٧ ، ويبلغ مجموع الهولنديين فى المناطق الثلاث حوالى ٤١٣ أى أكثر من ٩٢ ٪ من جملة الهولنديين فى مصر [٢]. وعلى الرغم من قلة هذه الجالية فإن لها فى القطر المصرى عدة مؤسسات ثقافية وتجارية أهمها الكنيسة والإرسالية الهولندية فى قليوب ومستوصف ومدرسة تابعة للإرسالية ملحقة بالكنيسة فى قليوب[٣] .

الجالية السويدية : -

هى من أصغر الجاليات الأجنبية فى مصر فقد بلغ عددها سنة ١٩٢٧ حوالى ٥٢٣ يتركز الغالبية العظمى من السويديين فى القاهرة والأسكندرية والقناة وتبلغ درجة تركيزهم فى هذه المناطق أكثر من ٩٦٪ من جملة عددهم فى هذا العام [٤].

ومع قلة عدد أفراد هذه الجالية فإنها جالية كانت ذات شأن غير قليل لأنها أسهمت بقدر لابأس به فى خدمة الحكومة المصرية ، فكان من بين قضاة المحاكم المختلطة قضاة سويديين وأيضا أساتذة من كبار الأساتذة فى الجامعة المصرية وعدد غير قليل من رجال المال والصناعة[٥].

الجالية الأمريكية : -

والجالية الأمريكية هى الأخرى من الجاليات القليلة العدد المحدودة الإنتشار فلم يوجد خارج القاهرة والأسكندرية ومنطقة القناة الأعداد قليلة منهم فى محافظات أسيوط والغربية والجيزة

---

١ - تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩٤٧ ، جـ ٢ ، ص ٣٨٢ .

٢ - تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩٢٧ ، جـ ١ ، ص ٢٣٦ .

٣ - المصور : العدد السابق ، ص ٢٣ .

٤ - تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩٢٧ ، جـ ١ ، ص ٢٣٦ .

٥ - المصور : العدد السابق ، ص ٢٣ .

والفيوم والمنيا وقنا ، وقد بلغ عددهم سنة ١٩١٧ حوالى ٥١٤ نسمة أقام منهم حوالى ٣٨٩ بالقاهرة والأسكندرية ومنطقة القناة أى مايبلغ من ٧٦٪ من مجموع عددهم على وجه التقريب، وبينما أقام بمحافظات أسيوط وقنا والغربية والفيوم والجيزة والقليوبية حوالى ١٠١ أى مايقرب من ٢٠٪ من مجمل عددهم ، والنسبة الباقية انتشرت بأعداد تتراوح ما بين اثنين إلى خمسة أفراد في محافظات الدقهلية والمنوفية والقليوبية والشرقية والمنيا ، ويندر وجودهم فى محافظات بنى سويف ودمياط وجرجا وأقسام الحدود [1]. ثم زاد عدد الأمريكيين سنة ١٩٢٧فبلغ عددهم ١٦٣٦ نسمة وبهذا تكون درجة زيادتهم قد بلغت ٢١٨٪ عما كانت عليه أعدادهم فى سنة ١٩١٧ وكان عددهم فى القاهرة والأسكندرية ومنطقة القناة حوالى ١٢١٤ أى ما يقرب من ٧٤٪ من جملة عدد الأمريكيين سنة ١٩٢٧ [2]، ثم أخذ عددهم فى التناقص سنة ١٩٣٧ فبلغ حوالى ٧٩٠ نسمة وقد تركز وجودهم أيضا فى القاهرة والأسكندرية والجيزة وأسيوط ومنطقة القناة إذ بلغ عددهم ٧٣٢ نسمة أى مايقرب من ٩٣٪ من جملة عددهم [3]، ورغم تناقص عدد الأجانب فى مصر سنة ١٩٤٧ إلا أن عدد الأمريكيين قد زاد إلى ١٠٦٩ وقد تركدت الغالبية العظمى منهم فى القاهرة والأسكندرية ومدن القناة وأسيوط والجيزة إذ بلغ عددهم ١٠٢٥ نسمة وبهذا تكون درجة تركزهم بهذه المناطق مايقرب من ٩٦٪ من جملة عددهم [4].

وللجالية الأمريكية العديد من الموسسات الثقافية والخيرية التى شملت معظم المدن المصرية عامة والقاهرة والأسكندرية وأسيوط بصفة خاصة .

الجالية الأرمينية : -

للأرمن ظروف خاصة تختلف عن باقى الجاليات الأجنبية بمصر ، فهم قوم جاءوا إلى مصر بعد أن تعرضوا لعدة غزوات واضطهادات كثيرة ، والمذابح التى حدثت فى عامى ١٨٩٥ - ١٨٩٦ ولهذا نزح عدد كبير من الأرمن إلى مصر وأقاموا بها [5] ، واستمر تدفق الأرمن إلى

---

١ - تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩١٧ ، جـ ٢ ، ص ٥٢١ ، ٥٢٩ .

٢ - تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩٢٧ ، جـ ١ ، ص ٢٣٦ .

٣ - تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩٣٧ ، جـ ٢ ، ص ٢٣٧ / ٢٤٥ .

٤ - تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩٤٧ ، جـ ٢ ، ص ٣٧٣ .

٥ - جرجس سلامة : المرجع السابق ، ص ٨٢ .

مصر حتى بلغ عددهم سنة ١٩٢٧ إلى ٣٣٥٥ نسمة [(١)] ، ثم تناقص عددهم سنة ١٩٣٧ إلى ٤٩٨ [(٢)] ، ثم أخذ في الزيادة حتى بلغ ٥٩٢ نسمة سنة ١٩٤٧ وقد تركز معظمهم في القاهرة والأسكندرية ومدن القناة فبلغ عددهم ٥٧١ نسمة أي حوالي ٩٧ ٪ من جملة عددهم سنة ١٩٤٧ ، أما النسبة الباقية منهم فقد انتشرت في محافظات الشرقية والقليوبية والغربية ويندر وجودهم في محافظات دمياط والبحيرة والدقهلية والمنوفية وأسوان والجيزة والفيوم والمنيا وبني سويف وأقسام الحدود [(٣)].

وينقسم الأرمن إلى ثلاثة مذاهب مسيحية هي البروتستانتية والكاثيوليكية والكنيسة الأرمنية الرسولية ولكل منها كنائسها ومدارسها التي تشرف عليها غير أن الأرمن البروتستانت أقلية بالنسبة للمذهبين الآخرين ، والأرمن المهاجرون بمصر يربطهم بالكنيسة رباط قوي ، ذلك أن الظروف التي أحاطت بالأرمن في وطنهم الأصلي والمذابح التي تعرضوا لها وتقسيم وطنهم كل ذلك جعل وجودهم كمهاجرين في مكان ما يحتاجون إلى ما يربطهم برباط قوي متين ، وكانت الكنيسة هي التي قامت بهذا الدور فلقد أشرفت الكنيسة على مدارس الأرمن جميعها حتى المدارس الأهلية والاتحادات الخيرية [(٤)].

وكان للأرمن في كل من مدينتي القاهرة والأسكندرية مجلس إدارة لكل طائفة مؤلف من عشرة أعضاء تسعة منهم علمانيون وأحدهم من الأكليريكيين ، وأن الأعضاء العلمانيين لمجلس القاهرة والأسكندرية ينتخبون بأكثرية الأصوات بين ذوات ومعتبري الطائفة بالقاهرة والأسكندرية ، أما العضو الأكليريكي فيعينه المطران لمجلس القاهرة والأسكندرية ، وهذا التعيين يكون لمدة ثلاث سنوات مع جواز تثبيتها بعد هذه المدة ، ويتحد في كل عام مجلسا القاهرة والأسكندرية ، ويباشر هذا المجلس جرد كافة ممتلكات الجالية من عقارات ومنقولات مما يختص بالكنائس والأديرة والمدارس والمستشفيات والجمعيات الخيرية الأرمنية وكذلك النظر في كل المسائل التي تهم الجالية [(٥)]، ولقد عمل الأرمن في التجارة وخاصة بيع السجائر التي

---

١ - تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩٢٧ ، جـ ١ ، ص ٢٢٦ .
٢ - تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩٣٧ ، جـ ٢ ، ٢٥٠ .
٣ - تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩٤٧ ، جـ ٢ ، ص ٣٦٩ .
٤ - جرجس سلامة : المرجع السابق ، ص ٨٢ .
٥ - دار الوثائق القومية : محافظ مجلس الوزراء ، الطوائف والجاليات الأجنبية ، رقم المحفظة ١ / أ في الفترة من ٢٨/١٠/١٩٠٥ إلى ٥/١/١٩٣١م .

كانت احتكارا أرمنيا [١]، كما كان لهم دور فعال فى بعض الصناعات كالأدوات المعدنية والنسيج والحرف الأخرى وتجارة التجزئة وقد ظل الأرمن محتفظين بثقافتهم القومية [٢].

الجالية اليهودية :

كان هناك الكثير من الأسباب التى حدت باليهود على المجئ إلى مصر ، ذلك التطور الاقتصادى الذى شهدته البلاد ابتداء من ستينات القرن الماضى ، والامتيازات الأجنبية التى منحت للأجانب ، فقد اجتذبت هذه الامتيازات بعض اليهود من أوربا حيث تدهور الوضع الاقتصادى ، كما اجتذبت ألوفا من يهود شرق أوربا ، الذين فروا من المذابح المتتالية ، وخلال الحرب العالمية الأولى جاء إلى مصر ألوف من اليهود المطرودين من فلسطين وهؤلاء بدورهم قادمون من أوربا [٣].

وكان معظم هؤلاء اليهود يفضلون الاحتفاظ بجنسيتهم الأجنبية ، ولم يتحمسوا لاكتساب الجنسية المصرية ، فقد كانوا يتمتعون بمزايا معينة بصفتهم أجانب مثل التمتع بحق التقاضى أمام المحاكم المختلطة والقنصلية ، كما ساعدهم الاحتلال البريطانى والامتيازات الأجنبية على الاحتماء بالجنسيات الأوربية المختلفة الموجودة فى مصر[٤] .

وقد كانت الدعاية الصهيونية من أهم عوامل احتفاظ اليهود الأوربيين المهاجرين إلى مصر بثقافتهم الأوربية ، دون أن تقصد إلى ذلك ، فقد كان قصدها الأصلى أن تبعد هؤلاء عن الاندماج فى المجتمع المصرى ، حتى يسهل عليها التأثير عليهم ، وكان أهم وسائل الصهيونية لابعادهم عن الاندماج ، هى تغذية فكرة الوطن القومى فى نفوسهم ، والاحتفاظ بهويتهم الأجنبية ، وتدعيم الإحساس فى نفوسهم بأنهم أجانب ، وأن إقامتهم فى مصر مسألة مؤقتة تمهيداً لانتقالهم إلى الوطن القومى [٥].

---

١ - عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ، من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦م ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٨٣ ، ص ٧٣ .

٢ - C. Issawi : op. cit., p. 166.

١ - على شلش : اليهود والماسون فى مصر ، الطبعة الأولى ، دار الزهراء ، القاهرة ١٩٨٦ص ٩٣/٩٤ .

٢ - المرجع السابق ، ص ٣٥ .

٣ - المرجع السابق ، ص ٤٥ .

أما عن تطور تعدادهم فى مصر خلال فترة الدراسة ، فكما ذكرنا سابقا أن اليهود كان يحملون جنسيات أجنبية مختلفة احتماء بها وحرصا على التمتع بما تتمتع به هذه الجنسيات الأجنبية من الامتيازات ، فإننا سنتناول اليهود الذن يحملون جنسيات أوربية فقط حيث تقتصر الدراسة على الأجانب الأوربيين فقط ، والجدول التالى[1] يوضح الجنسيات التى كان يتمتع بها اليهود فى مصر وفقا لتعداد سنة ١٩٢٧م .

اسم الدولة التى يحمل جنسيتها	مجموع من يحمل الجنسية	عدد اليهود
فرنسيون	٢٤٣٣٢	٨٣٥٣
إيطاليون	٥٢٤٦٢	٧٥٧١
يونانيون	٧٦٢٦٤	٣٠٧٦
بريطانيون	٣٤١٦٩	٢٩٩٨
أوربيون آخرون	ـــــــ	٦١١٦
الجملة		٢٨١١٤

من الجدول السابق نتبين أنه على الرغم من أن الجالية اليونانية كانت أكبر الجاليات الأجنبية عدد فى مصر إلا أن نسبة من كان يحمل الجنسية اليونانية من اليهود لم تكن تتعدى ٤٪ من جملة عدد اليونانيين " وربما كان السبب فى ذلك هو أن اليونان كانت تقع تحت سيطرة الدولة العثمانية لذا لم يقبل اليهود على حمل هذه الجنسية ، هذا بالإضافة إلى أن اليونان تقع فى منطقة شرق أوربا تلك المنطقة التى كثيراً مااضطهد اليهود فيها "[2]. بينما كانت الجالية الفرنسية على الرغم من قلة عددها فى مصر إلا أن نسبة من كان يحمل الجنسية الفرنسية من اليهود كبيراً إذ بلغ ٣٤٪ من جملة عدد الفرنسيين ، ثم يليها الجالية الإيطالية إذ يبلغ عدد من حمل الجنسية الإيطالية من اليهود مايقرب من ١٤ ٪ من عدد الإيطاليين وأخيراً الجالية البريطانية إذ بلغ عددهم حوالى ٩٪ من عدد البريطانيين .

---

١ - تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩٢٧ ، جـ ١ ، ٢٣٦ / ٢٤٠ .

٢ - سعيدة محمد حسنى محمد : اليهود فى مصر ١٨٨٢ - ١٩٤٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة بكلية البنات ، جامعة عين شمس ، سنة ١٩٨٤ ، ص ٥٦ .

أما عن تطور تعدادهم فى سنة ١٩٣٧ وسنة ١٩٤٧ ، فالجدول التالى يبين عدد من يحمل الجنسيات الأجنبية من اليهود وعدد اليهود المصريين .

السنة	اسم الدولة التى يحمل جنسيتها	مجموع من يحمل الجنسية	عدد اليهود
سنة ١٩٣٧ م	مصريون	١٥٧٣٤١٧٩	٤٠٣٠٠
	فرنسيون	١٨٨٢١	٦٦٥٥
	إيطاليون	٣١٥٢٣	٦٠٣٤
	يونانيون	٦٨٥٥٩	٢٩٦٧
	بريطانيون	٤٧٧٠٦	٢٦٥٤
	أوربيون آخرون	ـــــ	٣٣٤٢
	الجملة اليهود الأجانب		٢١٦٥٢ [١]
سنة ١٩٤٧ م	مصريون	١٨٨٢٠٨٥٢	٥٠٨٣١
	فرنسيون	٩٧١٧	٣٣٦٨
	إيطاليون	٢٧٩٥٨	٣٣٦٠
	يونانيون	٥٧٤٢٧	٢٢٨٧
	بريطانيون	٢٨٢٤٦	٢١٩٢
	أوربيون آخرون	ـــــ	١٧٦١
	جملة اليهود الأجانب		١٢٨٦٨ [٢]

من الجدول السابق نستطيع أن نقول أنه على الرغم من أن الجالية اليونانية كانت تعد من أكبر الجاليات الأجنبية فى مصر ، فإن عدد اليهود الذين كانوا يحملون جنسيتها فى إحصاء سنة ١٩٣٧ قد بلغ حوالى ٤٪ واستمر هذا العدد أيضا فى سنة ١٩٤٧ ، إلا أن الجالية الفرنسية استمرت تتصدر الجاليات الأجنبية التى كان اليهود يحملون جنسيتها إذ بلغ عددهم حوالى ٣٥٪ من جملة الفرنسيين فى إحصاء سنة ١٩٣٧ ، ١٩٤٧ يليها الجالية الإيطالية

١ - تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩٣٧ ، ج. ٢ ، ص ٢٦٤ .
٢ - تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩٤٧ ، جـ ٢ ، ص ٣٩٠ .

فقد كان عدد اليهود الذين يحملون الجنسية الإيطالية حوالى ١٩٪ من جملة الإيطاليين سنة ١٩٣٧ ، ١٢٪ سنة ١٩٤٧ . أما الجالية البريطانية فكان عدد من يحمل جنسيتها من اليهود حوالى ٥٪ سنة ١٩٣٧ ، ٨٪ سنة ١٩٤٧ .

كما أن عدد اليهود قد أخذ فى التناقص سنة ١٩٣٧ إذ بلغت درجة تناقصهم مايقرب من ٢٣٪ عما كانت عليه أعدادهم سنة ١٩٢٧ ، واستمر تناقصهم سنة ١٩٤٧ فبلغت درجة تناقصهم حوالى ٤٠٪ عما كانت عليه عددهم سنة ١٩٣٧ . ويرجع ذلك إلى الغاء الامتيازات الأجنبية وصدور قوانين التمصير وبذلك فقدوا ماكانوا يتمتعون به من مزايا معينة بصفتهم أجانب ، ولذلك أقبلوا على اكتساب الجنسية المصرية خاصة مع نمو الشعور الوطنى فى مصر ، المعادى لليهود وخاصة مع تصاعد القضية الفلسطينية التى ساعدت على ظهور هذا الشعور المعادى لليهود فى مصر[1].

أما عن المناطق التى تركز فيها اليهود فقد كانت القاهرة والأسكندرية ومنطقة القناة إلى جانب محافظات الجيزة والغربية والدقهلية والشرقية وقنا والجدول التالى يبين ذلك.

المحافظة	إيطالى	بريطانى	فرنسى	يونانى	أوربيون آخرون
الجيزة [2]	٩٧	٣٢	١٠١	٢	١٠١
الغربية[3]	٦١	٣٣	١٩٠	١٧	١٠٨
الدقهلية	٧٩	٦٤	١٧٠	٣٨	١٠٨
قنا	٥	٥	١٧	-	٢٢
الشرقية	ـ	٥	٢٩	٤	١٠
القنال [4]	٢٤	٣٦٩	١٢٨	٨	١٦٢

كما كان اليهود ينقسمون إلى طائفتين هما اليهود القراءون واليهود الربانيون ، وكان معظم اليهود الربانيون يحملون الجنسيات الأجنبية أكثر من إخوانهم القرائين ، وهذا يعود إلى

١ - C. Issawi : op. cit., p. 166.

٢ - الاتحاد الإسرائيلى : ١٩ فبراير ١٩٢٩ العدد ٢٢ ، السنة ٥ ، ص ٨ .

٣ - الاتحاد الإسرائيلى : ٥ مارس ١٩٢٩ ، العدد ٢٣ ، السنة ٥ ، ص ٨ .

٤ - الاتحاد الإسرائيلى : ١٩ مارس ١٩٢٩ ، العدد ٢٤ ، السنة ٥ ، ص ٨ .

أن اليهود الربانيين يرجع معظمهم إلى أصول غربية بينما العكس في اليهود القرائين الذين يرجعون إلى أصول شرقية غالبا [١]. والجدول التالي يبين عدد اليهود القرائين والربانيين من المصريين والأجانب وفقا لإحصاء ١٩٤٧ [٢].

الطائفة	مصريون	أجانب
يهود ربانيون	٤٧٦٦٧	١٤٤٨٦
يهود قراءون	٣١٦٤	٣٢٢

وقد اشتغل اليهود في البنوك والتجارة والمهن الحرة مثل الطب والمحاماة والتدريس والهندسة والصناعة ، كما كانوا يمثلون الغالبية العظمى من أصحاب المشاريع التجارية وأيضا كان هناك المرابون اليهود الذين مارسوا نشاطهم في الطبقات العالية وخاصة في الريف [٣]، وكانت الطبقات الفقيرة من اليهود تعيش في حارة اليهود بينما كانت الطبقات العالية والوسطى تعيش في الأحياء الأوربية مثل الزمالك ، وجاردن سيتى ، وهليوبلوس ، وغيرها من المناطق الراقية في القاهرة [٤].

أما عن علاقة اليهود بالمصريين فمن الملاحظ أنه لم تشبها أية غيوم ولم تتدهور إلا في الثلاثينات بعد ظهور الأفكار الصهيونية والقضية الفلسطينية [٥]. وكانت ثقافة اليهود ثقافة فرنسية لاترتبط بمصر ، وذلك لأن العدد الأكبر منهم تعلم في المدارس الفرنسية ولذلك كانوا ينظرون إلى فرنسا كوطنهم الروحي ، وكانت اللغة الفرنسية لغة الكثرة الغالبة منهم [٦].

---

١ - سعيدة محمد حسنى : المرجع السابق ، ص ٥٧

٢ - تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩٤٧ ، جـ ٢ ، ص ٢٦٤ .

٣ - C. Issawi : op. cit., 165 - 166.

٤ - على شلش : المرجع السابق ، ص ٤١ .

٥ - سعيدة محمد حسنى : المرجع السابق ، ص ٥٧ / ٥٨ .

٦ - C. Issawi : op. cit., p. 166.

الموظفون الأجانب في الحكومة المصرية : -

مع زيادة عدد الأوربيين فى مصر وانتشارهم فى مختلف أرجاء البلاد ، زادت أعدادهم فى الجهاز الإدارى والوظائف الكبرى ، وكان هذا أمر حرصت عليه سلطات الاحتلال البريطانى التى حرصت على السيطرة على الحكم والإدارة معا والذين خشوا على مصالحهم أن يتولى المصريون مراكز القيادة الفعلية فى مناصب الإدارة المختلفة فيؤدى ذلك إلى إلحاق الضرر بمصالحها الاقتصادية التى تغلغلت فى كل أرجاء البلاد ، ومن ثم بدأت تستخدم أعداد كبيرة من الموظفين الأوربيين عامة والإنجليز بصفة خاصة فى شغل الوظائف المختلفة [١].

كما كانت بريطانيا ترى ضرورة قصر الوظائف الكبرى فى الإدارة على الأوربيين ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل كانت ترى أن التوسع فى استخدام المصريين فى وظائف الحكومة تؤدى إلى هبوط مستوى الإدارة ، ومن ثم فلا غنى عن الأوربيين فى تولى تلك الوظائف الصغرى كذلك [٢] ، ففى سنة ١٨٧٩ التحق بخدمة الحكومة المصرية مالايقل عن ٢٠٨ موظفًا أجنبيا ، ثم زاد هذا العدد حتى وصل إلى ٢٥٠ عام ١٨٨٠ ، وفى مارس سنة ١٨٨٢ كان عدد الموظفين الأجانب فى الحكومة المصرية لايقل عن ١٣٥٥ موظفًا يتقاضون كل سنة مرتبات ضخمة قدرها ٣٦٩٠٥٦ جنيها مصريا ، وكان ذلك فى وقت تدهورت فيه حالة البلاد اقتصاديًا ، وقد أراد لورد دوفرين أن يبرر زيادة عدد الموظفين الأوربيين بحجة ذات وجهين ، أولا : أن الموظفين الأجانب هم فئة قليلة إذا قيسوا بالموظفين الوطنيين الذى يبلغ عددهم ٥٣٠٠ موظف ويتقاضون سنويا نحو ١٦٤٨٠٠٠ جنيها مصريا . وثانيا : لأن الحكومة المصرية لاتلبث بدون أولئك الموظفين الأجانب أن تصبح طعمه للمضاربين الخونة والمقاولات المخربة والأعمال الهندسية الخداعة [١].

واستمرت زيادة عدد الموظفين الأجانب فى مصر ، ففى سنة ١٨٩٦ بلغ عدد الموظفين فى الإدارة المصرية من أوربيين ومصريين حوالى ٩١٣٤ كان من بينهم ٨٤٤٤ مصريا ، و ٦٩٠ أوربيا ، ثم لم يلبث أن ارتفع العدد الإجمالى للموظفين عموما حتى بلغ ١٣٢٧٩ سنة ١٩٠٦

---

١ - سعيد اسماعيل على : المجتمع المصرى فى عهد الاحتلال البريطانى ، الأنجلو المصرية ، القاهرة سنة ١٩٧٢ ، ص ٩١ .

٢ - طلعت اسماعيل رمضان : الإدارة المصرية فى فترة السيطرة البريطانية ، ١٨٨٢ - ١٩٢٢م ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة سنة ١٩٨٣ ، ص ٤١٦ .

٣ - تيودوروذشتين : تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطانى وبعده ، تعريب على أحمد شكرى سنة ١٩٢٧ ، ص ٢٠٩ / ٢١٠ .

كان بينهم ١٠٢٢٧ مصريا و ١٢٥٢ أوربيا [1] ، وبهذا يكون عدد الموظفين الأجانب قد زاد بنسبة ٨١٪ عما كانت عليه أعدادهم سنة ١٨٩٦، فى حين أن الموظفين المصريين قد زاد عددهم بنحو ٤٢٪ عما كان عليه أعدادهم سنة ١٨٩٦ .

واستمرت زيادة الموظفين الأجانب فى مصر بصورة مطردة بعد ذلك وقد جاء فى تقرير لجنة ملنر " أنه لما زادت ايرادات مصر ، اتسع نطاق الوظائف بها كثيراً ، فاقتضى هذا التوسع زيادة عدد من يوظف فيها من المساعدين والخبراء الأجانب كما زاد عدد الموظفين البريطانيين زيادة مضطردة ، وأغفل المبدأ القاضى بأن وجود الموظفين الأجانب فى الإدارة المصرية هو لغرض تدريب المصريين وأعدادهم لتدبير شئونهم بأنفسهم ، كما أنه قضى على ترقية المصريين إلى أسمى الوظائف فى حكومتهم بعد النظام القاضى بأن المنصب الذى يتقلده موظف غير مصرى لايتقلده مصرى إذا خلا بل يتقلده غير مصرى على الدوام [2].

ولهذا فإن مسألة الموظفين الأجانب كانت أحد البنود الهامة الى تفاوضت بشأنها لجنة ملنر مع الوفد المصرى سنة ١٩٢٠ فى لندن إذ جاء فى المشروع الذى تقدم به الوفد المصرى للجنة ملنر فى ١٧ يوليه ١٩٢٠ أنه عند استعمال الحكومة المصرية حقها فى الاستغناء عن خدمة الموظفين الأجانب تلتزم باحسان معاملتهم بأنه فى غير حالة الرفت لبلوغ السن القانونية أو للعجز الجسمانى عن القيام بالعمل أو بمقتضى حكم تأديبى ، أو لانتهاء المدة المحددة ى عقد الاستخدام يُعطى للموظف الأجنبى تعويض إضافى بمقدار شهر عن كل سنة قضاها فى الخدمة ، ويمنح هذا التعويض أيضا لكل موظف يترك باختياره خدمة الحكومة المصرية فى ظرف سنة من تاريخ العمل بهذه المعاهدة [3] .

وفى المشروع الذى انتهت إليه مفاوضات ملنر والوفد المصرى جاء فيه " أنه من الجائز إنهاء خدمة الضباط والموظفين الإداريين من الإنجليز والأجانب ، الذين دخلوا الحكومة المصرية فى أى وقت خلال سنتين على أن يحدد المعاش أو التعويض الذى يمنح للموظفين الذين سيتركون

---

١ - تيودور روشتين : تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥ - ١٩١٠ ترجمة عبد الحميد العبادى ، محمد بدران، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٣٦ ، ص ٣٢٦ .

٢ - تقرير لجنة ملنر ، ص ٢٣ ، ٢٤ .

٣ - دار الوثائق القومية : مذكرات سعد زغلول ، كراس رقم ٣٦، ص ٢٠٨٠ / ٢٠٨١ .

الخدمة بموجب هذا النص زيادة على ماهو مخول لهم بمقتضى القانون الحالى " القانون المطبق عليهم " وفى حالة عدم استعمال الحق المخول بهذا الاتفاق تبقى أحكام التوظيف الحالية بغير مساس [١].

ولم يكن لهذا المشروع ميزة كبيرة ، فقد اقتصر على الضباط الإنجليز والموظفين الإداريين الأجانب ، ولم يذكر غيرهم من موظفين أجانب فى بقية الوظائف وهؤلاء لاتملك الحكومة حق اخراجهم ، كما أن هذا الحق ممنوح لمدة سنتين فقط ومقيد بحق المعاش والتعويض [٢].

واستمرت مسألة تعويض الموظفين الأجانب الذين يتركون خدمة الحكومة المصرية أو يفصلون منها من المسائل التى دارت عليها المفاوضات بين عدلى يكن وكيرزون فى نوفمبر سنة ١٩٢١ ، فقد جاء فى المشروع الذى قدمه اللورد كيرزون إلى عدلى يكن " أنه للحكومة المصرية الحق فى أن تستغنى عن خدمة الموظفين البريطانيين فى أى وقت تشاء بعد نفاذ هذه المعاهدة ، بشرط أن يمنح هؤلاء الموظفين تعويضا ماليا ، فوق المعاش أو المكافأة الى يستحقونها بمقتضى أحكام استخدامهم ، ويكون للموظفين البريطانيين بنفس هذه الشروط الحق فى الاستعفاء من الخدمة فى أى وقت ، وتسرى جميع هذه الأحكام على من كان ومن لم يكن له حق فى المعاش من الموظفين كما تسرى على موظفى البلديات ، ومجالس المديريات ، والهيئات المحلية الأخرى " [٣].

وواضح أن هذا المشروع قد اقتصر على الموظفين البريطانيين فقط دون أن يذكر غيرهم من الموظفين الأجانب فى بقية الوظائف ، ورأى الوفد المصرى أن هذا المشروع لايحقق الهدف من المفاوضات بتحقيق الاستقلال ، فقطع عدلى يكن المفاوضات .

وبعد دور تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ظهر فى مصر اتجاهان ، اتجاه التخلى عن الموظفين الإنجليز وغيرهم من الأجانب الآخرين ، واتجاه لزيادة معدل الموظفين الأجانب الآخرين بالنسبة للموظفين الإنجليز ، ورغم تأييد انجلترا للاتجاه الأول واعترافهم بشرعيته باعتبار أنه قد أجيز فى تقرير ملنر ومشروع عدلى كيرزون وتصريح ٢٨ فبراير نفسه إلا أنهم وضعوا

---

١ - محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، ص ٧١ .

٢ - نبيل عبد الحميد : النشاط الاقتصادى لأجانب ، ص ٤٢٠ .

٣ - محمد شفيق غربال : المرجع السابق ، ص ٩٨ .

ضوابط عليه ، إذ كانت الحكومة البريطانية تستند إلى التحفظات الواردة فى التصريح للحد من استخدام العناصر الأجنبية غير البريطانية فالتحفظ الثانى فى التصريح - والذى ينص على الدفاع عن مصر ضد الاعتداء الخارجى أو التدخل المباشر أو غير المباشر - وضع من النية المؤكدة لادعاء أن يحول دون أن تستأثر أى دولة أجنبية بنفوذ ليس من حقها عن طريق تعيين موظفين أجانب والتحفظ الأول والثالث فسره الإنجليز لصالح بقاء الموظفين الإنجليز فى وظائف وإدارات معينة [١].

والجدول التالى يوضح أعداد الموظفين الأجانب قبل صدور تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وبعد مضى خمس سنوات على ذلك التصريح [٢].

الدرجة	خارجية		مالية		تعليم		داخلية		حقانية	
	سنة		سنة		سنة		سنة		سنة	
	٢٢	٢٦	٢٢	٢٦	٢٢	٢٦	٢٢	٢٦	٢٢	٢٦
مستشار	١		١	١	١		١		١	
وكيل وزارة			٢				١			
مدير عام	١		٤٠	٢١	١٨	١٢	١٩	٦	١٣	٣
الثانية	١	١	١٨	١٠	٤١٥	١٨	٢٠	٥	٢	١
الثالثة	١		٢٥	٦	٢	١٦	٢١	٧	٨	
الرابعة	١	١	٦٩	٢٥	٦١	٣٢	٢٧	١٢	٣	
الخامسة	١	١	٣٢	١١	٥١	١٥٩	٢٩	١٦		٣
السادسة			٢٦	٩	٣٦	٣٢	٤٢	٣٣		
أقل من السادسة			٢٨	٩		٣٣٤	٣١٨			
المجموع الكلى	٦	٣	٢٤١	٩٢	٢٠٦	٢٦٩	٤٩٤	٣٩٧	٢٧	٧

١ - طلعت اسماعيل رمضان : الاتجاهات السياسية لكبار الموظفين الإنجليز فى الإدارة المصرية ، مكتبة السلام بالمنصورة ١٩٨٢ ، ص ١٧٦ .

٢ - المرجع السابق ، ص ٢٣٨ .

الدرجة	أشغال		زراعة		مواصلات		حربية		جملة	
	سنة		سنة		سنة		سنة		سنة	
	٢٢	٢٦	٢٢	٢٦	٢٢	٢٦	٢٢	٢٦	٢٢	٢٦
مستشار					١	١	١		٧	٢
وكيل وزارة	٢		١		١				٧	
مدير عام	٢٧	١٣	٥		٢١	١٣	١١	١	١٥٥	٦٩
الثانية	٢٢	١٥	٦	٢	٣٥	١٨	٨	٥	١٣٧	٧٥
الثالثة	٢٠	١٢	١٣	٢	١٨	٨	١٧	٥	١٤٧	٥٨
الرابعة	٦٣	٣٤	١٥	٧	٨٦	٣٨	٣٨	٧	٣٦٣	١٥٦
الخامسة	٨٣	٢٢	٢	١		٥٨	٣٨	٩	٤٠٨	٢٧٩
السادسة	٢٩	١٤	١	١٤٤	٣٨	٢٧	٢		٣٠٥	١٢٩
أقل من السادسة	٩٧	٣٤	١١١				٤	١	١٤٩٤	٢٣٧
المجموع الكلى	٣٤٣	١٤٤	١٥٤	١٣	١٤٧	١٠٤٨	١٤٤	٣٢	٣٠١٣	٢٠٠٥

ويتضح من هذا الجدول أن نسبة الموظفين الأجانب في مصر انخفضت في خلال خمس سنوات من حصول مصر على استقلالها بمقدار ٣٣٪ عما كانت عليه أعدادهم سنة ١٩٢٢ في حين أن الوزارة الوحيدة التي زاد فيها عدد الأجانب خلال هذه الفترة هي وزارة المعارف حيث بلغت نسبة الزيادة بمقدار الثلث (٣٠٪ عما كانت عليه أعدادهم سنة ١٩٢٢) ، أما بقية الوزارات فقد كان انخفاض أعداد الأجانب بنسب متفاوتة تزداد بصورة واضحة في وزارة الحربية حيث بلغت نسبة انخفاض الأجانب بها ٧٨٪ عما كانت عليه أعدادهم سنة ١٩٢٢ ، وأيضا في وزارة الزراعة إذ بلغت نسبة انخفاضهم ٧٦٪ ، وفي وزارة الحقانية ٧٤٪ ، وفي وزارة المالية ٦٢٪ ، وفي وزارة الأشغال ٥٨٪ ، وفي وزارة المواصلات ٣٠٪ عما كانت عليه أعدادهم بهذه الوزارات سنة ١٩٢٢ ، وكانت وزارة الداخلية هي أقل الوزارات التي انخفض بها عدد الأجانب سنة ١٩٢٦ عما كانت عليه أعدادهم سنة ١٩٢٢ حيث بلغت نسبة الانخفاض بها ٢٠٪ ولعل ذلك راجع إلى احتفاظ الحكومة المصرية بعدد كبير من الموظفين الأوربيين المدنيين في وزارة الداخلية ، وكذلك جميع الضباط والكونستبلات في قوة بوليس المدن المختلفة .

وهكذا فقد انخفض عدد الموظفين الأجانب فى أوائل عهد الاستقلال بمقدار الثلث إذ كان عددهم ٣٠١٣ فى سنة ١٩٢٢ فانخفض عددهم عام ١٩٢٦ إلى ٢٠٠٥ ، ولكن ذلك يعد نقصا وهميا لأن عداد الموظفين الأجانب سواء زادت بصفة عامة أو نقصت لايشكل أمراً خطيراً على الإدارة المصرية ولكن الذى يؤثر على سير الإدارة وعرقلتها نحو الاستقلال هو كبار الموظفين الأجانب وليس صغارهم ، وكبار الموظفين فى مفهوم ذلك العصر هم الذين يتقاضون مرتبا سنويا لايقل عن ٥٠٠ جنيه وهذا المرتب يتقاضاه شاغلوا الدرجة الخامسة فما فوقها ، وقد بلغ عددهم سنة ١٩٢٦ حوالى ٤٦٥ موظفًا معظمهم من الإنجليز ويبلغ عددهم ٣٨٦ والباقى من جنسيات أوربية أخرى (فرنسيين - بلجيك - إيطاليين - يونانيين - سويسريين - روس - رومانيين - سويديين - وغيرهم) [١] .

وتشير الاحصاءات إلى أن كبار الموظفين كانوا يسيطرون على معظم الوزارات ويسودون فى جميع المصالح التابعة لهذه الوزارات إذ بلغت نسبة كبار الموظفين الإنجليز حوالى ٨٣٪ من أعداد كبار الموظفين الأجانب فى عام ١٩٢٦ ، وإن دل هذا على شئ فإنما يدل على أحكام الهيمنة البريطانية على الإدارة المصرية فى تلك الفترة ، إذ بلغت نسبة كبار الموظفين الإنجليز فى وزارة المواصلات حوالى ٨٨٪ من عدد كبار الموظفين الأجانب بها ، وفى وزارة الأشغال بلغت نسبتهم ٨٩٪ ، وفى وزارة المعارف٦٦٪ ، وفى وزارة المالية بلغت نسبتهم ٨٥٪ من عدد كبار الموظفين الأجانب بها سنة ١٩٢٦م .

وعلى أية حال فقد استمرت أعداد كبار الموظفين الإنجليز فى مصر فى الزيادة حتى بلغت ٥٤٥ موظفًا فى عام ١٩٣٠ هذا بخلاف كبار الموظفين العاملين فى المحاكم المختلطة والحجر الصحى[٢] واستمر ذلك حتى جاءت معاهدة ١٩٣٦ التى نصت على إلغاء منصبى المستشار المالى والقضائى وكذلك إلغاء إدارة الأمن العام الأوربية بوزارة الداخلية مع استبقاء عنصر أوربى فى بوليس المدن لمدة خمس سنوات والاستغناء سنويا عن خمس عدد الأوربيين فى البوليس ليحل محلهم مصريون [٣].

الموظفون الأجانب وقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ الخاص بشروط خدمة الموظفين الأجانب واحالتهم على المعاش أو فصلهم من الخدمة : -

---

١ - طلعت اسماعيل رمضان :المرجع السابق ، ص ٢٤٠ / ٢٤١.

٢ - المرجع السابق ، ص٢٤١- ٢٤٥ .

٣ - المرجع السابق ، ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .

وبصدور الدستور المصرى فى ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ وبه المادة الثالثة التى نصت على " ان المصريين وحدهم هم الذين يعهد إليهم بالوظائف العامة . وأن الأجانب لايولون هذه الوظائف إلا فى أحوال استثنائية يعينها القانون "وعليه فقد كان من المقرر أن تستغنى الحكومة المصرية عن عدد كبير من الموظفين الإنجليز والأجانب عامة ، وأن تحل محلهم مصريين ، وكان عدد الموظفين الأجانب يبلغ حوالى ٣٠١٣ سنة ١٩٢٢ م .

وبناء على ذلك فقد أصدرت وزارة يحيى إبراهيم فى سنة ١٩٢٣ القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ لتعويض هؤلاء الموظفين الأجانب ، وضع فى شكل اتفاق بين حكومتى مصر وبريطانيا ليصعب العدول عنه مستقبلا ، وكان الغرض من هذا القانون العمل بالتدريج على تسريح الموظفين الأجانب الذين عينوا فى عهد الاحتلال والحماية البريطانية ، فهو بهذه المثابة تطبيق لمبدأ دستورى ، فتسرى أحكام هذا القانون على كل من يكون موجوداً وقت العمل به فى خدمة أية مصلحة حكومية من مصالح الحكومة من الموظفين والمستخدمين والعمال التابعين لدولة أجنبية من الدول ذات الامتيازات ماعدا العثمانيين أو الذين كانوا من رعايا الدولة العثمانية [١].

ولاتسرى أحكام هذا القانون على قضاة المحاكم المختلطة وموظفيها ومستخدميها ولا على أعضاء صندوق الدين وموظفيه ، ولا على موظفى ومستخدمى مصلحة المحاجر الصحية الكورنتينات (Quarantine) وموظفى ومستخدمى بلدية الأسكندرية Alexandria Mu- nicoality على أن الموظفين المستخدمين الذين كانوا قبل صدور هذا القانون تابعين لمصلحة من المصالح لتى تجرى عليها أحكامه ونقلوا إلى مصلحة أخرى لاتجرى عليها تلك الأحكام ، واستمروا فى تأدية ماعليهم لخزانة المعاشات بالحكومة ولم يفقدوا الحق فى العودة إلى خدمة المصلحة الى كانوا تابعين لها ويجوز لهم لغاية ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٣ أن يطلبوا اعادتهم إلى تلك المصلحة لاستعمال حق الاختيار باحالتهم على المعاش من أول أبريل سنة ١٩٢٤ ، أم أن يطلبوا استبقاءهم فى الخدمة مؤقتا لغاية أول أبريل سنة ١٩٢٧ ، ولا تسرى أحكام هذا القانون أيضا على ضباط القوات العسكرية الذين لايزالون يعملون بقوات بلادهم ، ومن دخل الخدمة بعد ١٥ مارس ١٩٢٢ من الموظفين والمستخدمين الذين لهم الحق فى المعاش ، وكذلك

---

١ - دار الوثائق القومية : محافظ عابدين ، محفظة رقم ٥٠

- Report on the work of the foreign official bureau , 1923 - 1927 In Relation to law No 28/1923 , H . W . Beckett , Director foreign official Bureau , to Mr . patters on , 22 May 1927 , p . 2 .

والمستخدمين والعمال الذين لاحق لهم فى المعاش ، كما لايسرى القانون على الموظفين والعمال الذين عينوا مرة واحدة بموجب عقد لمدة لاتزيد على خمس سنوات ، وأعلنوا وقت استخدامهم بأن العقد المبرم معهم لن يجدد [١] .

وقد حدد القانون مدة أربع سنوات من سنة ١٩٢٣ لأجل العمل بالتدريج على إحلال الموظفين المصريين محل الموظفين الأجانب ، وكذلك توزيع العبء المالى الناتج عن المكافآت والتعويضات على ميزانيات خمس سنوات على الأقل ، ورغبة فى أن تكون معاونة الموظفين الأجانب فى خلال هذه المدة قائمة على قدر المستطاع على رغبتهم وإرادتهم .

ولذلك فقد ترك القانون للموظفين الأجانب الذين تسرى عليهم أحكامه أن يحق لهم حتى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٣ أن يختاروا بين أمرين :

أ - أن يطلبوا احالتهم على المعاش من أول أبريل سنة ١٩٢٤ .

ب - أن يطلبوا البقاء فى الخدمة مؤقتا حتى أول أبريل سنة ١٩٢٧ .

والموظفين الذين يستعملون حقهم فى اختيار أحد الأمرين هم الذين تسرى عليهم وحدهم أحكام هذا القانون فيما يتعلق باحالتهم على المعاش أو بفصلهم من الخدمة ، إلا أن ذلك التاريخ المذكور ليس نهائيا ، إذ أن للحكومة المصرية الحق فى استبقاء الموظف فى خدمتها - إذا رضى بالبقاء - إلى مابعد أول أبريل سنة ١٩٢٧ [٢].

وتنص المواد السابعة والثامنة والتاسعة من القانون على تقرير الأحكام الخاصة بحالة الموظفين والمستخدمين والعمال الذن لاحق لهم فى المعاش وهى حالات كثيرة ومتنوعة [٣].

وقد نصت المواد العاشرة من القانون على تأليف لجنة تعرف بلجنة الثمانية Commission of Eiht وتؤلف هذه اللجنة من ثمانية من كبار الموظفين ممن هم فى الخدمة أو فى المعاش ويرأسها أحد الأعضاء المصريين . ويكون صوته مرجحا عند الانقسام ولايصح اجتماعها إلا إذا حضر ستة من الأعضاء ثلاثة من المصريين وثلاثة أجانب، وكانت مهمة هذه اللجنة العمل على تنفيذ هذا القانون والإشراف على مايختص بالموظفين الذين يتناولهم القانون المذكور من شروط الخدمة وشروط الإحالة على المعاش[٤] .

---

١ - Ibid , p 2 - 3 .

٢ - Report on the work of the froeign official bureau , p . 4 .

٣ - انظر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ فى الوقائع المصرية : العدد ٧٤ فى ٢٢ يوليه ١٩٢٣ .

٤ - Report on work of the foreign official bureau , p . 8 .

كما شكلت لجنة سداسية Committee of Six تؤلف من ستة أعضاء منهم ثلاثة من المصريين وثلاثة من الأجانب يتم اختيارهم بقرار وزير المالية من بين أعضاء لجنة الثمانية وهذه اللجنة مختصة بالآتى : -

ا - البت فى حالة وجود نزاع فى أمر الإحالة على المعاش أو الفصل من الخدمة بسبب العاهة أو المرض .

ب - الحكم تأديبيا بحرمان الموظفين والمستخدمين من كل أو بعض المزايا الممنوحة لهم بموجب أحكام هذا القانون ، أو من كل أو بعض مايستحقونه من المعاش أو المكافأة بموجب اللوائح المعمول بها [١].

وقد تضمنت مواد القانون أيضا القواعد العامة المتعلقة بتسوية المعاشات والمكافآت والمزايا الممنوحة للموظفين الأجانب الذين يحالون على المعاش أو يفصلون من الخدمة وهذه المزايا هى :

ا - أن يكون له الحق فى المعاش أو المكافأة بمقتضى اللوائح المعمول بها .

ب - أن يمنح مكافأة خصوصية كبيرة على قاعدة مرتبه وبمراعاة سنة ومدة خدمته .

جـ - أن يمنح بدل العودة إلى الوطن بحيث لايتجاوز مرتب شهر واحد ، وإذا كان مرتب الموظف يقل عن خمسين جنيها فى الشهر فحينئذ لايزيد بدل العودة للوطن عن مرتب شهر ونصف ، وأضافت الحكومة المصرية إلى ذلك أن تقوم بدفع هذه المعاشات والمكافآت بالجنيه المصرى فى القاهرة أو بالجنيه الإنجليزى فى لندن على أساس قيمة الجنيه الإنجليزى الواحد ٩٧,٥ قرشا صحيحا أو بالفرنك الذهب فى باريس حسب رغبة صاحب الحق [٢].

وقد أقبل الكثير على التقاعد من الخدمة طبقا لهذا القانون الأمر الذى دفع المندوب السامى البريطانى اللورد اللنبى للاتصال بالحكومة المصرية من خلال المستشار المالى بخصوص استبقاء النواة الضرورية للموظفين البريطانيين فى بعض الخدمات الأساسية مثل البوليس والموانى وإدارة المنارات [٣]، أما عن أعداد الموظفين الأجانب الذين اعتزلوا الخدمة بموجب القانون السابق فانه من بين ١٧٨٧ موظف تقاعد حوالى ٣٦ موظفا قبل ١٩٢٤/٤/١ ، ثم تقاعد ٦٨٥ فى الفترة من ١٩٢٤/٤/١ تقاعد منهم ١٣٧ فى الفترة من ١٩٢٥/٤/١ إلى

---

١ - Ibid , p. 11 .

٢ -راجع المادة ١٣ / ١٧ / ٢٠ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ فى الوقائع المصرية : العدد ٧٤ فى ٢٢ يوليه ١٩٢٣ .

٣ - F. o 407 / 200 / J 173/37/ 16 Allenby to Mr.Austen chamberlain 10 Jan , 1925 No, 71 p . 81 .

١٩٢٦/٣/٣١ ثم تقاعد أيضا ٧٧ موظفًا فى الفترج من ١٩٢٦/٤/١ إلى ٩٢٧/٣/٣١ ، وفى أبريل سنة ١٩٢٧ تقاعد ٨٥٢ موظفًا [١].

والجدول التالى يبين لنا عدد الموظفين الأجانب فى الوزارت المختلفة الذين اعتزلوا الخدمة فى الحكومة المصرية طبقا للقانون السابق قبل وبعد ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤ [٢].

الوزارة	سنة ١٩٢٥	سنة ١٩٢٦	سنة ١٩٢٧	الإجمالى
وزارة الماليـة ١ - قبل ١٩٢٤/١١/٣٠	٣٦	١٣	١٠٠	١٤٩
٢ - بعد ١٩٢٤/١١/٣٠	١١٥	١٩	١٦	١٥٠
وزارة المواصلات ١- قبل ١٩٢٤/١١/٣٠	٤٢	٢٥	٢٨٣	٣٥٠
٢ - بعد ١٩٢٤/١١/٣٠	٢٩٤	٢٩	٣٩	٣٥٢
وزارة الأشغال ١ - قبل ١٩٢٤/١١/٣٠	١٢	١٧	١٤٠	١٦٩
٢ - بعد ١٩٢٤/١١/٣٠	١٦٢	٢٣	٢٣	٢٠٨
وزارة الداخلية ١- قبل ١٩٢٤/١١/٣٠	١٦	٦	٢١٥	٢٣٧
٢ - بعد ١٩٢٤/١١/٣٠	١٦٢	١٠	٤٥	٢١٧
وزارة الزراعة ١ - قبل ١٩٢٤/١١/٣٠	١	٤	٣	٨
٢ - بعد ١٩٢٤/١١/٣٠	٦	٢	—	٨
وزارة الحقانية ١ - قبل ١٩٢٤/١١/٣٠	١	١	٧	٩
٢ - بعد ١٩٢٤/١١/٣٠	١	٣	٥	٩
وزارة الحربية ١ - قبل ١٩٢٤/١١/٣٠	٧	٢	١٩	٢٨
٢ - بعد ١٩٢٤/١١/٣٠	٢٥	١	٣	٢٩
وزارة المعارف ١ - قبل ١٩٢٤/١١/٣٠	١٨	٨	٥٠	٧٦
٢ - بعد ١٩٢٤/١١/٣٠	٤٢	٩	٢٥	٧٦
وزارة الخارجية ١ - قبل ١٩٢٤/١١/٣٠	—	—	٣	٣
القصر الملكى ١ - قبل ١٩٢٤/١١/٣٠	١	—	١٤	١٥
٢ - بعد ١٩٢٤/١١/٣٠	٢	١	١٢	١٥
الجملة ١ - قبل ١٩٢٤/١١/٣٠	١٣٤	٧٦	٨٣٤	١٠٤٤
٢ - بعد ١٩٢٤/١١/٣٠	٩٧٣	٨٧	١٧١	١٠٥١

١ - Report on work of the foreign official bureau , p . 8 .

٢ - F. o 407 / 200 / J 1480/37/ 16 Allenby to Mr.Austen chamberlain , Feb . 8 , 1925 Enclosure in No , 73 " Retirement of foreign officials " p . 86

من الجدول السابق نتبين أن وزارة المواصلات تأتى فى مقدمة الوزارات التى اعتزل الخدمة بها حوالى ٧٠٢ من الموظفين الأجانب أى مايبلغ حوالى ٣٣٪ من جملة الموظفين الأجانب الذين اعتزلوا الخدمة حتى سنة ١٩٢٧ ، يليها وزارة الداخلية إذ اعتزل الخدمة بها من الموظفين مايقرب من ٢٣٪ من جملة الموظفين الأجانب ثم وزارة الأشغال حيث اعتزل الخدمة حوالى ١٦٪ وأخيرا وزارة المعارف إذ بلغ عدد الذين اعتزلوا الخدمة حوالى ١٥٢ أى مايقرب من ٧٪ من جملة الموظفين الأجانب الذين تركوا الخدمة ، ولعل ذلك العدد القليل من الموظفين الأجانب الذين اعتزلوا الخدمة بوزارة المعارف وفقا لقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ يعود إلى أن الوزارة قد استخدمت العديد منهم بعد سنة ١٩٢٧ " حيث قدمت التعاقدات إلى كثير من الموظفين الذين ترغب الحكومة المصرية فى الاحتفاظ بوظائفهم " [١].

والجدول التالى يبين خطة اعتزال الموظفين الأجانب موضحًا أعدادهم وتاريخ اعتزالهم الخدمة وجنسياتهم [٢].

سنة الاعتزال	عدد الموظفين	بريطانى	مالطى	فرنسى	إيطالى	يونانى	آخرون
١٩٢٣	٣٦	٢٥	٢	—	٤	٤	١
١٩٢٤	٦٨٩	٣٠٥	٨٢	٦٢	١٨١	٤٧	١٢
١٩٢٥	٨٦٤	٥٢٧	٨٠	٤٧	١٢٥	٥٧	٢٨
١٩٢٦	٨٧	٦٦	٢	٥	٦	٥	٣
١٩٢٧	١٧٩	١٠٦	٧	٨	٢٩	١٩	١٠
سنة ١٩٢٣ وفقا للمادة ٩	٢١	—	٩	١	٨	٢	١
سنة ١٩٢٤ وفقا للمادة ٩	٣١	٢	٥	٣	١٤	٧	—
سنة ١٩٢٥ وفقا للمادة ٩	٨٩	٤	٣٠	٦	٣٠	١٥	٤
سنة ١٩٢٦ وفقا للمادة ٩	٨٨	٦	١٤	٤	٣٧	٢٧	—
سنة ١٩٢٧ وفقا للمادة ٩	٢٤	—	٥	—	١٥	٤	—
الجملة	٢١٠٨	١٠٤١	٢٣٦	١٣٦	٤٤٩	١٨٧	٥٩

١ - Ibid .

٢ - Report on the work of the forign official bureau 1923 1927 , p . 47 .

ولما كان الكثير من الموظفين الأجانب قد رأوا مغادرة خدمة الحكومة المصرية بمقتضى الحق المخول لهم بناء على القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ ، رأت الحكومة المصرية أن خروج العدد الكبير منهم دفعة واحدة من الخدمة سيحدث اضطرابا فى سير الأعمال لتعذر استبدالهم بغيرهم ، ولما كان فريق من هؤلاء الموظفين لايأبون استمرارهم فى العمل إذا سوى مايستحقونه من المعاش أو المكافأة وكان تعيينهم من جديد بموجب عقد يبرم بينهم وبين الحكومة لمدة معينة[1] أخذت الحكومة المصرية فى التعاقد مع من تحتاجه من الموظفين الأجانب ، وأهم مافى صيغة العقد من الشروط :

أولا : تسوية ما يستحقه الموظف من معاش أو مكافأة بمقتضى المعاشات المعامل به وتسوية مايستحقه من التعويض بمقتضى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ على أن يصرف له هذا التعويض أو المكافأة إذا كانت له مكافأة ، أما المعاش فيتوقف صرفه طوال مدة العقد .

ثانيا : يتعهد الموظف بخدمة الحكومة مدة تبتدئ من تاريخ العقد وتنتهى فى أجل تعينه المصلحة ، ويتقاضى فى هذه المدة الماهية التى كان يتقاضاها قبل إبرام هذا العقد ولايكون له الحق فى أى علاوة فى كل هذه المدة ، كما أنه لايستحق عن مدة خدمته بعقد معاشًا ولامكافأة أيا كان نوعها .

ثالثا : يعامل الموظف من حيث الأجازات كما كان معاملا فى خدمته السابقة .

رابعًا : عند نهاية العقد يكون للموظف الحق فى مصاريف عودته إلى بلاده طبقًا للمادة ١٧ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ .

خامسا : يحق لكلا المتعاقدين إنهاء العقد بأعلان سابق بمدة ثلاثة أشهر .

سادسا: وفيما سوى ذلك يعامل الموظف معاملة سائر الموظفين والمستخدمين المعينين بعقد[2].

وهكذا استمر تواجد الموظفين الأجانب فى الحكومة المصرية بعقود بينهم وبين الحكومة لمدة تتراوح من سنة إلى ثلاث سنوات فتجدد تباعا حسب حاجة الحكومة المصرية لهم ، رغم

---

١ - السياسة : العدد ٦٩٤ فى ٢٢ يناير سنة ١٩٢٥ ، السنة الثالثة ، ص ٤ .

٢ - الوطن : العدد ٩٠١١ ، فى ٢٣ يناير سنة ١٩٢٥ ، ص ٢ .

مادفعته الحكومة المصرية من ملايين الجنيهات للموظفين الأجانب لاخراجهم من العمل فى الإدارة المصرية ، إذ بلغت تكاليف تعويض الموظفين الأجانب حوالى ٦٦٨٤٠٠٠ جنيها [١].

وهكذا نستطيع أن نقول أن القانون رقم ٢٨لسنة ١٩٢٣ لم يحقق الهدف المطلوب باخراج الموظفين الأجانب من الحكومة المصرية ، ولذلك كانت شكوى النواب فى البرلمان المصرى من استمرار تواجد الكثير منهم مع ضخامة مرتباتهم التى تزيد بدرجات كبيرة على مرتبات المصريين ، ولهذا انتقده النواب انتقاداً شديداً ، حيث أشار أحدهم أن هذا القانون عمل غير تشريعى لصدوره فى غيبة البرلمان ، وعبئا ماليا جسيما على الميزانية المصرية لمنحه مكافآت سخية للموظفين الأجانب عقب احالتهم إلى المعاش أو فصلهم من الخدمة ، وأجاب رئيس الوزراء بأنه أول شخص انتقده ولايزال يستنكره وأنه مخالف للدستور ، ويعتبر باطلا ومجحفا بحقوق الخزانة ، وأنه كتب للحكومة البريطانية لتخفيف قيوده[٢] ، إذ طلبت الحكومة المصرية فى ١٠ مارس سنة ١٩٢٤ من المندوب السامى البريطانى ضرورة تعديل قانون تعويضات الموظفين الأجانب ، إلا أن الحكومة البريطانية بعثت إلى اللنبى ترفض إجراء أى تعديل [٣].

وقد ذكر سعد زغلول باشا رئيس الوزارة أن الحكومة قبلت تنفيذه حرصا على استمرار التفاهم بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، ولكونه رئيسا للحكومة رأى تنفيذه لأنه عقد سياسى ولايمكن لأحد الطرفين أن يتحلل منه إلا باتفاق مع الطرف الآخر ، ودعا إلى ضرورة تنفيذه لكسب عطف الدول إلى جانب القضية المصرية ، وحتى لاتعود البلاد إلى الحالة الأولى وهى تحكم الموظفين الأجانب وقال : إننا اشترينا بهذا المبلغ الباهظ سعادتنا الداخلية لأن الموظفين الأجانب كانوا سادة وحكاما ، ثم قال فلتخسر المال محافظة على حقوقنا فى الاستقلال [٤].

---

١ - Report on the work of the foreign officials bureau , p . 39 .

٢ - مجلس النواب : الهيئة النيابية الأولى ، دور الانعقاد العادى الأول ، الجلسة ٥٥ ، فى ٢٤ يونيه سنة ١٩٢٤ ، ص ٦٧٣ / ٦٧٤ .

٣ - عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية ، الطبعة الأولى ، مكتبة مدبولى القاهرة سنة ١٩٧٥ ، ص ٣٨٩ .

٤ - مجلس النواب : دور الانعقاد السابق ، الجلسة ٥٥ فى ١٩٢٤/٦/٢٤ ، ص ٦٧٥/٦٧٦.

وقد قدم بعض أعضاء المجلس أربعة اقتراحات ، الأول : خاص باعتراض المعارضة على الاعتماد وقدره ١٠٠٣٠٠٠ جنيه على مقتضى قانون التعويضات ، والاقتراح الثانى : أقر دفعة هبة للموظفين ، والثالث : رأى تأجيل دفع المبلغ حتى المفاوضات التالية ، والاقتراح الرابع : رأى دفعه مع استنكار قانون التعويضات حتى الفصل فيه، وقد وافق المجلس على الاقتراح الأخير بأغلبية ١١٠ صوتا ضد ١٦ صوتا رفضوه وامتنع خمسة أعضاء عن ابداء الرأى [١].

أما مجلس الشيوخ فقد قرر أعضاؤه أن القانون مجحف وظالم لدافعى الضرائب المصرية والخزانة المالية ، وطلبوا من الحكومة مواصلة السعى لتعديله إلى مايقرب من المعقول ، ولهذا اقترحت اللجنة المالية بالمجلس الموافقة على الاعتماد ووافقها المجلس على قرارها [٢].

وهكذا كان القرار امتدادا لسياسة الاعتدال التى قادها سعد زغلول فى المجلس رغم حماس أعضاء مجلس النواب لإلغاء هذا القانون لأن سعد زغلول كان يأمل فى تسوية تلك المسائل فى المفاوضات المقبلة .

واستمرت رغم ذلك شكوى النواب من استمرار استخدام الموظفين الأجانب فى العمل بمختلف المصالح فتقدم العضو (عبد الرحمن عزام) إلى رئيس الوزارء بسؤال عن إحلال المصريين محل الأجانب وسبب تباطؤ السلطة التنفيذية عن ذلك وذكر أن مصلحة الموانئ والمنائر بها جيش كبير من الموظفين الأجانب ولم تستغن سوى عن ثلاثة موظفين فقط ، رغم أن فى المصلحة عدداً وافراً من الفنيين المصريين يمكن أن يحلوا محل هؤلاء الأجانب وبذلك تقتصد الخزانة مالايقل عن ٢٠٠٠ جنيه سنويا ، كما أن مصلحة الصحة بها أيضا عدد ضخم من الموظفين الأجانب ولم تستغن عن أحد منهم ، رغم أن هناك الكثير من الفنيين المصريين يمكن احلالهم محل هؤلاء الأجانب ، وتساءل العضو هل هناك إرادة تفضل وتحمى مصلحة الأجانب على مصالح مصر والمصريين ، وماالذى فعلته الحكومة منذ صدور القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ لإحلال المصريين محل الأجانب ؟ ، وقد أجاب رئيس الوزارء قائلا : أن القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ رتب أحكام خروج الموظفين الأجانب على مدى ثلاث سنوات تنتهى فى أبريل

---

١ - المصدر السابق ، ص ٦٧٦ / ٦٧٧ .

٢ - مجلس الشيوخ : دور الانعقاد العادى الأول ، الجلسة ٣٣ فى ١ يوليه سنة ١٩٢٤ ، ص ٢٤٠ .

سنة ١٩٢٧ ، فقرر لفئة منهم الحق فى اعتزال الخدمة وفى تحديد تاريخ الاعتزال فى مدة بين سنتى ١٩٢٤ ، ١٩٢٧ ولم يقرره لفئة أخرى ، فالفئة الأولى استعملت هذا الحق وسويت حالة معظمها وصرفت لهم مكافآتهم إلا أن البعض منهم قد استبقى بعد ذلك فى الخدمة بعقود ينتهى أجل أغلبها فى أبريل أو مايو ١٩٢٧ ، والفئة الثانية وهى التى ليس لها حق الاختيار - وهى فئة المؤقتين والخدمة باليومية والخدمة السائرة - فللحكومة الحق فى إخراجهم على أن تمنحهم مكافآت استثنائية ، أما إذا تركوا الخدمة من تلقاء أنفسهم فانهم يفقدون الحق فى المكافأة ، وفى شهر أبريل سنة ١٩٢٧ خرج من خدمة الحكومة المصرية عدد كبير من الموظفين الأجانب ، ولم تنظر الحكومة عند استبقاء بعض الموظفين الأجانب فى خدمتها إلا لما تقتضى به مصحة العمل ، وإينما وجد الكفء من المصريين ليحل محل الأجنبى ، فانها كانت تسند له الوظيفة مباشرة [١] وبذلك يكون قد استمر وجود الموظفين الأجانب فى الحكومة المصرية الذين لم يتوفر الموظف المصرى الذى يستطيع أن يحل محلهم .

لقد بلغ عدد الموظفين الأجانب فى الحكومة المصرية سنة ١٩٣٦ « ١٦٢٣ موظفًا » كان البريطانيون يمثلون الغالبية العظمى منهم إذ بلغ عددهم ١١٠٧ بريطانيا أى مايقرب من ٦٣٪ من جملة الموظفين الأجانب فى مصر فى هذا العام ، يليهم الفرنسيون وبلغ عددهم حوالى ٢٤٠ موظفًا أى حوالى ١٤٪ من جملة عددهم يليهم الإيطاليون وبلغ عددهم حوالى ١٠١ موظفا أى مايقرب من ٦٪ من جملة عدد الموظفين الأجانب ثم اليونانيون وبلغ عددهم ٩٦ موظفا أى حوالى ٥٪ من مجمل عدد الموظفين الأجانب ، وكانت وزارة المعارف تستأثر بالجانب الأكبر من الموظفين لأجانب إذ بلغ عددهم ٤٨٪ من مجمل عدهم فى مصر ، وكان البريطانيون يمثلون الغالبية العظمى من عدد الأجانب بها بوزارة المعارف إذ بلغ عددهم بها حوالى ٥٩٪ من جملة عدد الموظفين الأجانب بها ، يليها وزارة الداخلية وبلغ عدد الموظفين الأجانب بها حوالى ٢٤٪ كان بينهم حوالى ٦٣٪ من البريطانيين ، أما وزارة المواصلات فقد بلغ عدد الموظفين الأجانب بها حوالى ٦٪ من جملة عددهم فى مصر ، وأيضا كان البريطانيون يمثلون حوالى ٩٤٪ من جملة عددهم فى هذه الوزارة .

---

١ - مجلس النواب : الهيئة البرلمانية النيابية الثالثة ، الانعقاد العادى الثانى ، المجلد الأول ، الجلسة ٣١ فى ٢١ فبراير سنة ١٩٢٧ ، ص ٤٧٧ ، ٤٧٨ .

وأشد ما يلفت النظر هو مجموع مايتقاضاه هؤلاء الموظفين الأجانب من مرتبات إذ بلغ مايقرب من ٨٠٠٠٠٠ من الجنيهات وهو بذلك يوازى جزءاً من خمسة عشر أجزاء من مجموع مرتبات الموظفين [١].

وهكذا وجدت مصالح حكومية بها كثيراً من الموظفين الأجانب ، إذ كان من الصعب استبدالهم بمصريين أكفاء يستطيعون أن يحلوا محلهم ، وكانت بريطانيا تعتبر هذه المصالح الحكومية تعنيهم بالدرجة الأولى من وجه نظر المصالح البريطانية فبالنسبة لوزارة الداخلية عملت انجلترا على تجديد عقود ضباط وكونستبلات البوليس الأوربيين ومعظمهم من البريطانيين ، أما وزارة المواصلات فقد كانت احتياجات النقل البريطانية والأجنبية والأسطول البريطانى تحتم بالضرورة أن تظل إدارة الموانئ والمنائر فى أيدى البريطانيين ، وكذلك السكك الحديدية والتلغراف والتليفونات والطيران والجمارك ، كانت من المصالح التى اهتم البريطانيون بضرورة التواجد بها ، أما وزارة المعارف فيرجع ذلك العدد الكبير من الموظفين الأجانب عامة والبريطانيين خاصة إلى الاهتمام بالسيطرة على الجهاز التعليمى فى مصر [٢].

وتشير المصادر[٣] إلى أن الغالبية العظمى من الموظفين الأجانب هم من الفنيين إذ بلغ عددهم مايقرب من ٩٪ من جملة الموظفين الأجانب فى هذا العام بينما يبلغ عدد الموظفين غير الفنيين حوالى ٣٪ من جملة الموظفين الأجانب . ونعتقد أن عدد الموظفين الفنيين مبالغ فيه إذ أنها تعتبر معظم وظائف الحكومة على هذا القياس وظائف فنية ، ومع ذلك فقد كانت وزارة المعارف وحدها بها مايقرب من ٥٠٪ من جملة الموظفين الفنيين ، يليها وزارة الداخلية وبها ٢٤٪ من مجموع الموظفين الفنيين ، فوزارة المواصلات وبها ٧٪ من مجمل عددهم ، فوزارة الزراعة وكان بها ٥٪ من جملة الموظفين الفنيين الأجانب فى مصر ، بينما كان عدد الموظفين الأجانب غير الفنيين بوزارة الداخلية يبلغ حوالى ٢٨٪ من جملة عدد الموظفين الأجانب غير الفنيين .

ونستطيع أن نقول أن الحكومة المصرية قد أقدمت على استخدام موظفين أجانب للعمل فى مصالح الحكومة المختلفة ، كما جددت عقود من انتهت مدة استخدامهم رغم صدور القانون ٢٨ لسنة ١٩٢٣ الخاص باعتزالهم الخدمة .

---

١ - السياسة : العدد ٤٠٧٢ فى ٣٠ يوليه ١٩٣٦ ، ص ٤ .

٢ - طلعت اسماعيل رمضان : المرجع السابق ، ص ١٨٠ / ١٨٢ .

٣ - السياسة : العدد ٤٠٧٢ ، فى ١٩٣٦/٧/٣٠ ، ص ٥ .

وتكشف لنا المصادر أن وزارة المعارف احتلت المرتبة الأولى من بين الوزارات من حيث عدد الموظفين الأجانب الذين عينوا من جديد أو الذين جددت عقودهم إذ بلغ عددهم حوالى ٤٦٪ من جملة الموظفين الأجانب فى عهد وزارة صدقى باشا ، ثم أخذ عددهم فى التناقص بعد ذلك حتى بلغ عدد الذين عينوا أو جددت عقودهم فى وزارة المعارف خلال حكم وزارة على ماهر مايقرب من ١٠٪ من مجموع الموظفين الأجانب فى ذلك الوقت ، يليها بعد ذلك وزارة الداخلية إذ بلغ عدد الذين عينو وجددت عقودهم فى عهد وزارة صدقى حوالى ٢٢٪ من جملة عدد الموظين الأجانب فى عهد صدقى باشا ، ثم أخذ عددهم فى التناقص بعد ذلك ، ولم تختلف الحالة فى الوزارات الأخرى عن ذلك إذ بدأ عدد الموظفين الأجانب بها بعد وزارة صدقى فى التناقص نتيجة لإحلال الموظفين المصريين محلهم فى نطاق تمصير الإدارة المصرية .

ويجدر بنا أن نتساءل كم من هؤلاء الموظفين الأجانب قبضوا التعويضات وفقا للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ ، وعدد الذين حلوا محل موظفين قبضوا تعويضاً .

يتضح لنا أن وزارة الداخلية كانت تحتل المرتبة الأولى بين الوزارات من حيث أن بها أكبر عدد من الموظفين الأجانب الذين قبضوا تعويضات وفقا لقانون اعتزال الموظفين الأجانب الخدمة فى الحكومة المصرية إذ بلغ عددهم حوالى ٣٥٪ من جملة الموظفين الأجانب الذين حلوا محل موظفين أجانب قبضوا تعويضات مايقرب من ٦٦٪ من مجموعهم فى الوزارات المختلفة ، ويأتى بعدها وزارة المواصلات إذ يبلغ عدد الذين قبضوا تعويضات ١٠٪ على وجه التقريب من مجمل عددهم ، بينما يبلغ عدد الأوائل فى وزارة المعارف ١٦٪ ويبلغ عدد الآخرين حوالى ٧٪ من جملة عددهم ، ويرجع زيادة عدد الموظفين الأجانب الذين حلوا محل موظفين سابقين فى وزارة الداخلية إلى احتفاظ وزارة الداخلية بالكثير من الأجانب فى البوليس المصرى ، وكذلك الحال بوزارة المواصلات بينما تأتى وزارة المعارف فى المرتبة الثالثة من حيث عدد الذين حلوا محل موظفين أجانب قبضوا تعويضات ، وذلك راجع إلى سياسة وزارة المعارف فى إحلال المصريين محل المدرسين الأجانب فى الفرقتين الأولى والثانية بالمدارس الثانوية ، كما أنها كانت توفد سنويا لهذا الغرض البعثات للغتين الإنجليزية والفرنسية ومن يعود من هؤلاء كان يحل محل المدرسين الأجانب ، أما الفرق العليا فقد استمر تدريس اللغات الأجنبية بأيدى الأجانب .

وهكذا عاد الموظفين الأجانب الذين استولوا على تعويضات بموجب قانون ٢٨ لسنة ١٩٢٣م لخدمة الحكومة المصرية ، فلقد كان من المفروض يوم استولى هؤلاء الموظفين الأجانب على التعويضات أن يتركوا هذه الخدمة ، أما أن يحصلوا على التعويض ويستمرا في الخدمة ويتقاضون مرتباتهم ، فهذا مالايتفق مع فكرة التعويض ، ومما لايتفق كذلك بحال مع الغرض الذى صدر من أجله قانون التعويضات .

وكان هذا الوضع دافعًا للحكومة المصرية إلى إصدار قانون يحدد الأحوال الاستثنائية التى يتولى فيها الأجانب الوظائف العامة ، فصدر المرسوم بقانون رقم ٤٤ فى مايو سنة ١٩٣٦[١] موضحا الشروط التى يتم توظيف الأجانب على أساسها ، فأوضحت المادة الأولى منه أنه لايجوز اسناد أية وظيفة عامة مدنية كانت أو عسكرية إلى أجنبى إلا فى أحوال استثنائية ، وإذا ثبت أن الوظيفة تتطلب مؤهلات علمية أو عملية خاصة لاتتوفر فى مصرى ، يقدم الوزير المختص اقتراح اسناد الوظيفة إلى أجنبى إلى « لجنة الموظفين الأجانب » المنصوص عنها فى المادة الخامسة [٢] لبحثه وإبداء رأيها فيه ، ثم يرفع إلى مجلس الوزراء للمصادقة عليه ويحدد قرار المجلس مدة الإسناد ، التى حددتها المادة الرابعة من المرسوم بأن لاتزيد عن خمس سنوات ، كما رتبت المادة التاسعة للحكومة حق فسخ العقد مع الموظف الأجنبى فى أى وقت أثناء السنتين الأوليين من مدة العقد ، بشرط إعلانه قبل ذلك بثلاثة شهور ، كما يحق للحكومة فصله فى أى وقت أثناء مدة الخدمة من غير اعلان سابق بسبب سوء سلوكه أو تقصيره تقصيراً فاحشًا فى تأدية أعمال وظيفته [٣].

وأخيراً فإننا نستطيع أن نقول بشئ من الإطمئنان أن هذا القانون لم يمنع وجود الموظفين الأجانب فى المصالح الحكومية بل استمرت هذه المصالح تستعين بالموظفين الأجانب بادارتها المختلفة خاصة التى لم يكن هناك من المصريين من يستطيع القيام بها ، مع استمرار احلال الموظفين المصريين محل الأجانب الأمر الذى أدى إلى تناقص عدد الأجانب فى الحكومة المصرية

---

١ - الوقائع المصرية : العدد ٥٤ ، فى ٧ مايو سنة ١٩٣٦ ، ص ١٠ .

٢ - كانت هذه اللجنة تؤلف من وزير المالية ومن وكلاء الوزارات المالية - المعارف العمومية - الداخلية - الأشغال العمومية والمواصلات ، تعتد النظر فى مسألة خاصة بوزارة غير ممثلة فى اللجنة يضم إليها وكيل الوزارة ذات الشأن ويكون له صوت فى هذه المسألة .

الوقائع المصرية : العدد ٥٤ فى ٧ مايو ١٩٣٦ ، ص ١٠ .

٣ - مجلس النواب : الهيئة النيابية العاشرة : دور الانعقاد العادى الثانى ، المجلد الثانى ، ملحق رقم ٥ الجلسة ٢٤ فى ٢٣ أبريل سنة ١٩٥١ " تقرير لجنة الشئون المالية عن مشروع قانون تعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ الخاص بشروط توظيف الأجانب ، ص ٣٨ .

أضف إلى هذه الظروف والأوضاع السياسية الى أثرت فى وضع الأجانب فى مصر وبالتالى فقد أثرت على توظيفهم بمصالحها المختلفة إلى جانب صدور اللوائح والقوانين التى أخذت تحد من وجودهم فى الإدارة المصرية ، هذا فى الوقت الذى ألغيت فيه الامتيازات الأجنبية التى كانت من أكبر ركائزهم فى مصر واستمرت هذه الظروف مع تناقص عدد الموظفين الأجانب طيلة فترة الدراسة حتى كانت سنة ١٩٥٢ التى شهدت صدور قانون هجرة الأجانب إلى مصر والقيود التى فرضها عليهم .

سمات المجتمع الأجنبي فى مصر : -

وبعد أن رأينا هجرة الأجانب إلى مصر واستقرارهم بها كان لهم مجتمعا خاصا بهم له سماته وعاداته التى تختلف عن سمات المجتمع المصرى وتقاليده ، ولذا يجدر بنا أن نلقى نظرة على سمات هذا المجتمع الأجنبى فى مصر وعلاقته بالمصريين واختلاطهم معهم .

فبينما امتزج المهاجرون العرب والأفريقيون مع سكان مصر ، وخاصة المسلمين منهم، عاش الأوربيون بمعزل عن الحياة المصرية ، ولم يقبلوا على الإندماج أو التزاوج مع المصريين إلا بنسبة قليلة جداً ، فلم يكن لهم حافزاً على التجنس بالجنسية المصرية نظراً لتمتعهم بالامتيازات الأجنبية القضائية والاعفاءات الضريبية ، كما كان يخالجهم شعور بأنهم يعيشون بين قوم يقلون عنهم فى الثقافة والحضارة [١] ، ورغم ذلك فلم يكن الأجانب على طول الخط بمعزل عن الحياة المصرية والمجتمع المصرى بل اختلطوا فيه بنسب قليلة . ومع قلة المندمجين والمتزوجين من الأجانب بالمصريات نجد أن اليونانيين هم أكثر الجاليات الأجنبية التى تزوج أبناؤها من مصريات يليهم الجالية الريطالية ثم الجالية الفرنسية .

وتشير الاحصاءات[٢] سنة ١٩٣٧ إلى أن اليونانيين كانوا أكثر الأجانب الذين تزوجوا من المصريات إذ بلغ عددهم حوالى ٢٢٪ من جملة الأجانب المتزوجين بالمصريات يليهم الإيطاليون إذ بلغ عددهم حوالى ٢١٪ من جملة الأجانب ثم البريطانيون وعددهم ٢٠٪ فالفرنسيون ويبلغ عددهم ١٩٪ من جملة الالمتزوجون الأجانب بالمصريات ، وهذه الجاليات الأجنبية الأربع تمثل الغالبية العظمى من الأجانب الذين تزوجوا من المصريات، وأغلب الظن أن معظمهم - إن لم يكن كلهم - كانوا من الأقباط ، لأن المرأة المسلمة قد منعت من الزواج من غير المسلمين ، أو يكون هؤلاء الأجانب قد حصلوا على الجنسية المصرية .

---

١ - على الجريتلى : السكان والموارد الاقتصادية فى مصر ، مطبعة مطبعة ، القاهرة ١٩٦٢ ، ص ٥٠ .

٢ - Annuaire statistique,1937 -1938 Imprimerie Nationale Le Caire,1939, p.48 .

ومن الجانب الآخر فقد تزوج المصريون بالأجنبيات الأمر الذى ترك أثره فى الأولاد من حيث ثقافاتهم ولغتهم وعاداتهم ، فالأم اليونانية تؤثر بثقافتها اليونانية فى النشئ وكذلك الحال بالنسبة للأم الإنجليزية والفرنسية وغيرها من الأوربيات اللاتى نقلن ثقافتهن وآدابهن إلى أبنائهن فشبوا مختلفى الثقافات ، مما أدى إلي انتشار وتغلغل الثقافات والعادات الأجنبية بين بعض الأسر المصرية ، والجدول التالى [١] يوضح عدد المصريين المتزوجين من الأجنبيات سنة ١٩٣٨/٣٧ .

المتزوجون	تبعية المتزوجات الأجنبيات						
	يونانيات	إيطاليات	فرنسيات	بريطانيات	ألمانيات	أسبانيات	آخرون
مصريون	٧٧	٥٩	٥٥	٢١	٤	٢	٤٦

ويتبين لنا من الجدول السابق أيضا أن اليونانيات اللاتى تزوجن من المصريين كانوا يمثلون حوالى ٢٩٪ من جملة الأجنبيات اللاتى تزوجن بالمصريين يليهم الإيطاليات إذ بلغ عددهن حوالى ٢٢٪ فالفرنسيات وبلغ عددهن ٢١٪ ، ثم البريطانيات وبلغ عددهن ٨٪ من جملة الأجنبيات المتزوجات بالمصريين .

إلا أننا نعتقد أن أكثر الأجانب الذين تزوجوا من المصريات والأجنبيات اللاتى تزوجن من المصريين كانوا من التبعيات التى احتموا بالدول الأجنبية الممتازة طمعًا فى التمتع بالامتيازات المختلفة التى تمتع بها رعايا تلك الدول ، وهؤلاء كان منهم السوريون والجزائريون والمغاربة والطرابلسيون والشوام وغيرهم ، أو كانوا من الأجانب الذين أقبلوا على التجنس بالجنسية المصرية عقب إلغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر .

وغير ذلك من علاقة التزاوج والاختلاط بين الأجانب والمصريين فقد عاش هؤلاء الأجانب فى عزلة إلى حد ما عن المجتمع المصرى ، فكان لكل جالية أجنبية من هذه الجاليات مدارسها الخاصة ونواديها وجمعياتها الخيرية ومستشفياتها الخاصة ، وقد انتشرت هذه المؤسسات الأجنبية فى جميع المناطق التى تركز فيها الجنسيات التى تتبعها ، وكانت اللغة الفرنسية هى

---

١ - Ibid .

لغة التخاطب في الاعمال التى تلقى قبولا عاما بين مختلف الجاليات المقيمة فى مصر، ولم يحاول الأجانب إلا نادراً تعلم اللغة العربية ، وهى الوسيلة الفعالة لامتزاج الجنسيات والتفاهم بين الشعوب[١].

ومن مظاهر العزلة أيضا أن الأجانب يتجمعون في كل المدن فى كتل متراصة ، إن لم ينفردوا بأحياء أو ضواحى بكاملها خاصة بهم ، فكان الحى الأفرنجى ظاهرة مرتبطة باستمرار وجودهم [٢].

ومن الناحية الأخرى وبحكم الحاجز الدينى كانوا مجتمعا منعزلا منغلقا على نفسه، غير قابل للاختلاط أو الذوبان في المجتمع لمصرى ، حتى مع الأقباط ، والنتيجة هى مجتمع منقول بكامل جذوره وبيئته ومناطه الحضارى والاجتماعى ، وباختصار جزر أوربية فرضت على الأرض المصرية .

أما عن المستوى الثقافى للمجتمع الأجنبى فى مصر فقد تميز بارتفاع نسبة الذين يقرأون ويكتبون وعدد حاملى الشهادات مع انخفاض نسبة الأميين ففى سنة ١٩٢٢/١٩٢١ نجد أن الغالبية من الأجانب كانت من المتعلمين ، ففى الجالية البلجيكية كانت نسبة المتعلمين من الرجال أعلى نسبة إذ بلغت « ٧٨٣ » فى الألف وفى النساء بلغت « ٧٤٩ » فى الألف ، يليها الجالية الإيطالية وبلغت نسبة المتعلمين من الرجال « ٧٣٠ » فى الألف ، وفى النساء كانت « ٦٢٩ » فى الألف فالجالية البريطانية وكانت نسبة نسبة المتعلمين من الرجال « ٧١٥ » ، وفى النساء كانت «٦٢٧ » فى الألف ، أما الجالية اليونانية فبلغت نسبة المتعلمين من الرجال «٧٠٨ » فى الألف وفى النساء كانت « ٤٨٤ » فى الألف وكانت نسبة المتعلمين من الرجال فى الجالية الفرنسية « ٦٨٠ » فى الألف وفى النساء كانت « ٥٨٠ » فى الألف ، وبذلك يتضح ارتفاع نسبة التعليم عند الأجانب فى مصر بمقارنتها بنسبة التعلم عند المصريين، إذ بلغت نسبة المتعلمين من الرجال المصريين ١٢٧ فى الألف وفى النساء كانت نسبة المتعلمات منهن ١٢ فى الألف[٣] .

ويستمر ارتفاع نسبة المتعلمين من الأجانب فى مصر من الرجال والنساء على السواء ، واستمرار إنخفاض نسبة التعليم بين المصريين بالمقارنة بالأجانب [٤].

---

١ – على الجريتلى : المرجع السابق ، ص ٥٠ .

٢ – على إبراهيم عبد اللطيف : المرجع السابق ، ص ٣٠٩ .

٣ – وزارة المالية : مصلحة عموم الإحصاء ، الإحصاء السنوى العام للقطر المصرى ١٩٢٢/١٩٢١ المطبعة الأميرية بالقاهرة ، سنة ١٩٢٣ ، ص ١٥ .

٤ – Annuaire statistique , 1937 at 1938 , Imprimerie National le caire , 1939 , p . 23 .

ونستطيع أن نتبين ارتفاع نسبة التعليم بين الجاليات السويسرية والبلجيكية والأمريكية والألمانية ، إذ تراوحت نسبة المتعلمين بينهم مابين ٩٧٧ فى الألف إلى ٩٤٩ فى الألف يليهم سنة ١٩٣٧-١٩٣٨ النمساويون والرومانيون والبريطانيون ، إذ بلغت نسبة المتعلمين بينهم مابين ٨٩٤ ، ٨٥١ فى الألف ، ومن الطبيعى أن يصاحب ذلك الإرتفاع فى نسبة المتعلمين بين هذه الجاليات انخفاض فى نسبة الأميين إذ بلغت نسبتهم فى الجالية السويسرية ٢٣ فى الألف وفى الجالية الألمانية ٥١ فى الألف ، أما فى الجالية البريطانية فقد بلغت نسبة غير المتعلمين ١٧٥ فى الألف وبلغت نسبتهم فى الجالية الفرنسية ٢٤٩ فى الألف والإيطالية ١٤٩ فى الألف .

ويرجع ارتفاع نسبة غير المتعلمين بين البريطانيين والإيطاليين والفرنسيين عن غيرهم من الأجانب إلى دخول كثير من المصريين والتونسيين والسوريين والمغاربة فى تبعيتهم وحمايتهم ، وهؤلاء بدورهم كانت نسبة التعليم بينهم منخفضة . ورغم ذلك فإن الفارق كبير بين نسبة التعليم بين المصريين والأجانب ، وكذلك ارتفاع نسبة الأميين بين المصريين إذ بلغت نسبتهم ٨٧٤ فى الألف .

واستمرت هذه الظاهرة طوال الفترة موضع الدراسة ، إذ بلغت نسبة المتعلمين بين الأجانب سنة ١٩٤٥ / ١٩٤٧ حوالى ٨٠٩ فى الألف ، ونسبة الأميين ١٩١ فى الألف على حين بلغت نسبة المتعلمين من المصريين ١٧٨ فى الألف ونسبة الأميين ٨٢٢ فى الألف [١]، وفى الإحصاء السنوى لسنة ١٩٤٩ / ١٩٥١ ، بلغت نسبة المتعلمين من الأجانب عموما فى مصر من الرجال والنساء « ٨٧٠ » فى الألف ، وغير المتعلمين « ١٣٠ » فى الألف ، وعند المصريين تزداد نسبة انخفاض المتعلمين حتى وصلت ٢٢٢ فى الألف أيضا الرجال والنساء وغير المتعلمين ٧٧٨ فى الألف [٢].

ورغم ذلك فلم يكن الأجانب كلهم من هذا النوع بل كان من بينهم المغامرين والأفاقين والعاطلين الذين جاءوا إلى مصر فى وقت كانت فيه أبواب مصر مفتوحة على مصراعيها ، أضف إلى ذلك ماكان يتمتع به الأجانب من الامتيازات الأمر الذى جعل من مصر بلد مرغوب الإقامة فيها ، فجاء إلى مصر بين من وفد إليها جمهرة من العناصر الأجنبية الفاسدة والذين

---

٢ - Annuaire statistique , 1945 at 1947 , Imprimerie National le caire , 1951 , p . 39.

٢ - Annuaire statistique , 1949 at 1951 , Imprimerie National le caire , 1953 , p . 37 .

لفظتهم بلادهم ، فكانوا خطراً على الأمن والنظام فى البلاد وعاثوا فيها الفساد ، وعملوا على مزاحمة المصريين فى أرزاقهم ، واندفع هؤلاء يديرون محلات القمار ، وحانات للخمور وبيوت للدعارة والتجارة بالمخدرات وترويجها فى مصر [١].

وتشير تقارير الأمن العام فى القطر المصرى إلى ارتكابهم العديد من الحوادث والجنايات والجرائم طوال الفترة موضع الدراسة .

فتشير هذه التقارير أن جملة الجنايات التى ارتكبها وطنيون ضد الآجانب د بلغت ٧٢٪ من جملة الجنايات سنة ١٩٣٤ ، وتناقصت سنة ١٩٣٥ فبلغت ٥٨٪ وفى سنة ١٩٣٦ بلغت ٧١٪ وفى سنة ١٩٣٧ بلغت ٦٨٪ من جملة الجنايات ، بينما بلغت جملة الجنايات التى ارتكبها الأجانب ضد الوطنين سنة ١٩٣٤ « ١٣٪ » من جملة الجنايات سنة ١٩٣٤ وربلغت سنة ١٩٣٥ « ١٩٪ » وسنة ١٩٣٦ بلغت « ٢١ ٪ » من جملة الجنايات وأكثر من ٢٠ سنة ١٩٣٧ [٢].

كما تشير أن عدد الجنايات التى وقعت من وطنيين على أجانب قد بلغت ٨٦ سنة ١٩٥١، ثم تناقصت إلى ٥٧ سنة ١٩٥٢ وبذلك تصل نسبة تناقصهم إلى ٣٤٪ عما كانت عليه جملة الجنايات سنة ١٩٥١ وبلغت عدد الجنايات التى وقعت من أجانب على وطنيين ٥٣ جناية سنة ١٩٥١ وزادت إلى ٩٤ سنة ١٩٥٢ ، وبذلك تكون قد زادت بنسبة ٧٧٪ عما كانت عليه جملة جناياتهم سنة ١٩٥١م [٣].

ونتيجة لتلك الجنايات من قتل وسرقات وغيرها من الجنايات التى ارتكبها الأجانب كانت الحكومة المصرية تضطر إلى إبعاد هذه العناصر الفاسدة لخطورتهم على الأمن العام ، وقد قامت الحكومة بتعديل القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ بشأن إقامة الأجانب وجوازات السفر ووضعت الأسس القانونية لإقامة الأجانب ومراقبة تنقلاتهم وإبعاد العناصر الضارة منهم ، فصدر المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ ، ومن العقوبات مايكفل قيامهم بالالتزامات الى فرضها عليهم القانون من حيث التسجيل وعدم مخالفتهم للأغراض التى سمح لهم من أجلها بدخول البلاد وعدم تجاوزهم مدة الإقامة المرخص لهم فيها . مما سيكون له أثر كبير فى صياغة الأمن واستقرار وإقامة الأجانب على أسس علمية [٤].

١- دافيد لاندرز: بنوك وباشوات ، ترجمة عبد العظيم أنيس، دار المعارف ، سنة ١٩٦٦، ص ٨٢/٨١ .

٢ - وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية من سنة ١٩٣٠ - ١٩٣٧ ، المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٣٨ ، ص ٤١ .

٣ - وزارة الداخلية : تقرير حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٥٢ ، المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٥٣ ، ص٨٩ .

٤ - الوقائع المصرية : العدد ١٢٠ فى ٧ أغسطس سنة ١٩٥٢ .

الفصل الثانى

الأجانب ونشاطهم السياسى

- مقدمة .
- الأجانب والحركة الوطنية المصرية .
- الأجانب وتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢م .
- الأجانب والنشاط الشيوعى فى مصر .
- النشاط الصهيونى فى مصر .
- اليهود والجمعية الماسونية .
- نشاط الجاليات الأجنبية خلال الحرب العالمية الثانية .

الأجانب ونشاطهم السياسى

بعد أن سيطرت انجلترا على مصر عقب احتلالها سنة ١٨٨٢ ، لم تترك للجاليات الأجنبية الأخرى نفوذاً يذكر وسيادة واضحة ، فاكتفت هذه الجاليات بدورها بما لها من امتيازات أجنبية تحمى مصالحها وأفرادها ، وبما سيطرت على كثير من الوظائف الحكومية .

ورغم ذلك فقد شارك الأجانب فى الأحداث السياسية فى بداية الاحتلال ووضحت هذه المشاركة فى موقف الأجانب من الاحتلال الإنجليزى لمصر ، فقد قدم ٢٦٠٠ (ألفين وستمائة) أوربى من المقيمين بالأسكندرية عريضة إلى لورد دوفرين طلبوا فيها أن يكون الاحتلال دائمًا[1].

والواقع أن هذه الجاليات الأجنبية كانت مدفوعة إلى ذلك دفعًا قويا فى بداية الاحتلال وذلك من جراء الأحداث الدامية التى وقعت بينهم وبين الوطنيين فى الأسكندرية قبيل حدوث الاحتلال مباشرة ، وأثناء ضرب الأسكندرية ، ومن ناحية ثانية فأن هذه الجاليات قد تصورت أن إنجلترا ستعمل على حمايتهم وحماية مصالحهم ورعايتهم فى مصر ، فكان إحساس الأجانب إذن فى مصر – مع بداية الاحتلال – بأن انجلترا ستكون سنداً أو عونًا كبيراً لمصالحهم وحمايتهم ، دافعًا كبيراً لطلب الكثيرين منهم أن يكون الاحتلال الإنجليزى لمصر احتلالا دائما[2].

ولكن مع قدوم الاحتلال وتطور الأحداث ، بدأت نظرة الأجانب تجاه الوجود الإنجليزى فى مصر تتغير وتتضح بصورة كبيرة ، وكان الدافع لهذا التغيير فى موقف الأجانب هو مصالحهم وأموالهم وامتيازاتهم التى كانت موجودة فى مصر ، فرأوا فى الإنجليز خطراً كبيراً على مصالحهم وأرزاقهم ، هذا فى الوقت الذى بدأ فيه الإنجليز يشعرون بأنه فى وجود هؤلاء الأجانب حجر عثرة يعرقل من وجودهم ويحد من سلطانهم، ولهذا بدأت انجلترا بعد أن مكنت لوجودها فى مصر وعقدت الاتفاق الودى مع فرنسا سنة ١٩٠٤ والذى أطلق يد انجلترا فى

---

١ – كرومر : الثورة العرابية ، ترجمة عبد العزيز عرابى ، الشركة العربية للطباعة والنشر ، القاهرة (د . ت) ص ٢٣٨ .

٢ – نبيل عبد الحميد سيد أحمد : الأجانب وأثرهم فى المجتمع لمصرى ، ص ٢٥٥ .

مصر والسودان مقابل امتداد النفوذ الفرنسي في مراكش وعلى أثر ذلك بدأت انجلترا تشعر بشئ من الضمان وحرية العمل المنفرد في مصر ، فهي إذن لاتكترث كثيراً بالأجانب أو مصالحهم ، بل وجدت في الامتيازات الأجنبية عرقلة لحرية العمل المنفرد والسيطرة الكاملة على شئون البلاد [١].

وعلى ذلك أخذت انجلترا تعمل على أن تحل هي محل الأجانب في امتيازاتهم ومباشرة حمايتهم إلا أن هذه السياسة لقيت معارضة من جانب الأجانب المتمعين بالامتيازات الأجنبية وفشلت الحكومة الإنجليزية في ذلك [٢].

الأجانب والحركة الوطنية المصرية : -

وسرعان مانهضت مصر في وجه الاحتلال الإنجليزي في سبيل الجلاء والاستقلال وأظهر الأجانب عطفهم على الحركة الاستقلالية المصرية، ورأوا في تأييد هذه الحركة الوطنية ضمانا لمصالحهم ولأمنهم في مصر أكبر من حماية انجلترا لهم ولمصالحهم:فنجد أن الحكومة الإيطالية- خصوصا بعد فوز الحزب الاشتراكي في الانتخابات - متعاطفة مع المطالب القومية المصرية ، وانعكس هذا الشعور على الجالية الإيطالية التي كانت كبيرة العدد والأهمية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية فعبرت عن تعاطفها لمطالب مصر في الجلاء والاستقلال وذلك عن طريق صحافتها في مصر ومنها صحيفة روما Roma والتي كانت تصدر في القاهرة ويرأس تحريرها ماكس دي كولاتو Max de collato ولم تكن دار الحماية في مصر راضية عما تنشره جريدة Roma من تشيع للقضية المصرية ومساندة الوفد المصري أثناء دفاعه عن القضية المصرية في الخارج ، فاتصل المندوب السامي البريطاني بوزير إيطاليا المفوض في القاهرة وطلب إليه إبعاد السنيور دي كلاتو رئيس تحرير تلك الجريدة بدعوى أنه يحرض العمال على الاضراب ويتردد كثيراً على الأزهر ويخطب في الطلاب ، واعترض الوزير الإيطالي بأن هذا الإجراء قد يثير المتاعب للحكومة الإيطالية ، ولكن دار الحماية أبلغته أنها تتحمل المسئولية كاملة وأن أمر الإبعاد صدر بأمر من الحاكم العسكري بموجب الأحكام العرفية ، وكذلك نسبت دار الحماية إلى أحد المحامين الإيطاليين أنه يحرض على الإضراب وينشر الدعوة البلشفية في مصر ، واضطرت المفوضية إلى ترحيل الرجلين إلى روما في سبتمبر سنة ١٩١٩م [٣].

---

١ - المرجع السابق ، ص ٢٥ .

٢ - انظر الفصل التمهيدي .

٣ - ٥٠ عاماً على ثورة ١٩١٩ ، مؤسسة الأهرام ، مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة ، مراجعة أحمد عزت عبد الكريم ، ص ٤٢١ .

واستمر تعاطف الجالية الإيطالية مع مطالب مصر الوطنية ومما يدل على ذلك أيضا أن أمنويل بالدى وضع أول كتاب بالإيطالية عن الثورة المصرية والوفد لمصرى حوالى سنة ١٩٢٠ ، والذين عاصروا ثورة ١٩١٩م يذكرون دون شك مصرع الموسيقار الإيطالى مارانجونى الذى قتل فى حوادث الاصطدام بالقوات البريطانية فى القاهرة ، ثم نشاط بعض أفراد الجالية الإيطالية خاصة رايموند مالتسى الذى كان يخطب فى الأزهر وكان مدرسًا بالمعهد الإيطالى العالى [١].

وبصرف النظر عن جماعة « الفيدراليين الإيطاليين » فى الأسكندرية المؤيدة للاحتلال - إلا أن الجمعية المصرية الإيطالية وعلى رأسها جيوفانى كولانتى كانت تمثل الاتجاه العام عند الجالية الإيطالية للتعاطف مع الحركة الوطنية المصرية ، وقد تدخل الإنجليز وسحبوا جيوفانى من مصر [٢].

كما عبر بعض أفراد الجالية الفرنسية عن تعاطفهم مع مطالب مصر القومية ، إذ كان لفرنسا مندوب فى القاهرة ، يدعى مسيو Vayssie فايسيه مدير شركة هافاس وكان قد سافر إلى باريس فى مارس ١٩١٩ وفى جعبته الكثير من الوثائق والمستندات المؤيدة للمطالب المصرية لعرضها على الرأى العام الفرنسى ، إلا أن إنجلترا لم تكن لترضىٰ عن عمل كهذا ، فلجأت إلى وزارة الخارجية الفرنسية واستدعت الرجل إلى كاى دور ساى (مقر وزارة الخارجية الفرنسية) وأمر بالعودة إلى مقر عمله فوراً ... وكان فى الوقت نفسه صاحب جريدة جورنال دى كير التى تصدر فى القاهرة ، وكانت فيما تنشره تساند القضية المصرية وتنكر شرعية الحماية الإنجليزية المفروضة على مصر، فافهمته حكومته أن هذا العمل يتنافى مع المصالح الفرنسية واستمرت دار الحماية فى مصر تضيق عليه الخناق إلى أن باع جريدته لآخرين [١].

ويبدو أن موقف الدول - التى لها جاليات فى مصر - من القضية المصرية يؤثر بدور كبير على موقف الجالية نفسها من القضية المصرية ، كما تتأثر الجاليات الأجنبية فى ذلك بالعلاقات الثنائية بين مصر والدول المنتمية لها ، فإذا ساءت ساءت العلاقات بينها وبين المصريين وإذا حسنت حسنت العلاقات بينهما .

وترجع أسباب تعاطف الأجانب من الإيطاليين والفرنسيين وغيرهم مع المصريين إلى:

١- محمد أنيس : ٤ فبراير ١٩٤٢ فى تاريخ مصر السياسى، مكتبة مدبولي القاهرة ١٩٨٢ ، ص ٦٢ .
٢ - المرجع السابق : ص ٦٤ .

أولا : أن موقف التأييد الأوربى للحركة الوطنية المصرية كان مبعثه الاعتقاد أن فرض الحماية على مصر سيؤثر بالضرورة على الاستثمارات الأوربية ، ومن ثم فإن ماوصف بالمظاهرات الوطنية التى اندلعت عقب الإفراج عن الأربعة الباشوات (سعد زغلول - إسماعيل صدقى - محمد محمود - حمد الباسل) كانت بتحريك الإيطاليين فى المحل الأول وعدد من الفرنسيين وبعض الأوربيين .

ثانيا : أن السياسة البريطانية فى مصر خلال سنى الحرب أساءت أيضًا إلى الأوربيين ، فقد تعرضت أملاكهم للاستيلاء هم الآخرون فى الوقت الذى لم تدع الحاجة إلى ذلك ، هذا فضلا عن التعويضات المقررة لم تكن مرضية ، رغم أن التعليمات بالاستيلاء تقضى بأن يكون فى حدود ضيقة ولضرورات الحرب .

ثالثا : تمييز الموظفين البريطانيين عن سائر الموظفين الأوربيين فى مختلف المصالح والشركات ، أما المحامون الإيطاليون ومعهم الفرنسيين فقد أيدوا عصيان الأهالى ضد السلطة البريطانية، وكان هذا واضحًا فى المحاكم الأهلية ومحاولتهم نقل الحركة إلى المحاكم المختلطة.

رابعًا : يضاف إلى هذا أن الألمان منذ إعلان الحلفاء الحرب على تركيا أصبحوا فى نظر المصريين حماة خليفة المسلمين والمدافعين عنه ، وقد اقتنع المصريون بالدعاية الألمانية التى ذهبت إلى أن انتصار الألمان والأتراك يعنى تخلص مصر من التدخل الأجنبى وإلغاء الديون إستعادة الأراضى الزراعية المرهونة للأجانب (٢).

أما عن موقف الجالية البريطانية فيتضح من رؤيتها* لثورة ١٩١٩ التى قدمتها إلى بعثة ملنر التى قدمت إلى مصر فى ٧ ديسمبر سنة ١٩١٩ لتقصى حقائق الموقف وتشمل تلك الرؤية الأسباب التى أفضت إلى ثورة ١٩١٩ والحلول المقترحة من الجالية البريطانية لعلاج الموقف ، فلقد وصفت الجالية أحداث مارس ١٩١٩ بالشغب والتمرد والعصيان ولم تصفها بالثورة ، ووصفت أيضا قادة الثورة بأنهم مثيرو الفتن agitators وبأنهم محرضون in-stiga tors وليسوا ثوارًا (٣).

---

١ - ٥٠ عامًا على ثورة ١٩١٩ ، ص ٤١٣ - ٤١٤ .

٢ - عاصم الدسوقى : ثورة ١٩١٩ فى الأقاليم " من الوثائق البريطانية " الطبعة الأولى ، دار الكتاب الجامعى ، القاهرة سنة ١٩٨١ ، ص ٣٢/٣٠ .

* - وتعتبر تلك الرؤية التى قدمها مجلس الجالية وجهة نظر مايمكن وصفه تجاوزًا بالجاليات الأوربية، حيث تضم تلك الرؤية وجهات نظر لبعض البعثات التبشيرية وهذه البعثات متعددة الجنسيات بالإضافة إلى أوربيين آخرين غير البريطانيين - عاصم الدسوقى : المرجع السابق ص ١٧ .

٣ - المرجع السابق ص ١٧ - ١٩ .

أما عن الأسباب التى أفضت إلى ثورة ١٩١٩ فتشير الجالية البريطانية إلى المظالم التى تعرض لها الفلاحين المصريين من جراء التطوع للعمل فى معسكرات الجيش البريطانى والحلفاء أثناء الحرب العالمية الأولى ، والاستيلاء على المحاصيل والحبوب ودواب الحمل ، أما بالنسبة لاشتغال العمال المصريين بمعسكرات الجيش البريطانى فتشير الجالية البريطانية ، أن الأصل فيها كان تطوعا بحتا ، غير أن مأمورى المراكز والعمد فى القرى لعبوا دوراً أساء إلى السلطات البريطانية فى هذا الشأن حيث أخذ التطوع شكل التجنيد الإجبارى المفروض بالقوة، وفى نفس الوقت تغاضى هؤلاء المآمير والعمد عن تجنيد الأشخاص الذين يدفعون مالا مناسبا (رشوة) . أما بالنسبة للاستيلاء على الحبوب والأعلاف ودواب الحمل لتموين الجيش البريطانى فيذكر تقرير الجالية أن الأصل فى هذه الفكرة قيام السلطات العسكرية بشراء هذه المواد بأسعار مغرية ، وعند التنفيذ حدث العكس ، فقد عهد بالأمر إلى سلطات المراكز التى طلبت من الفلاحين أن يقدموا هذه المواد طواعية من باب التبرع أو التنازل ، وأفهموا أيضًا من لايستطيع تقديم الكمية المطلوبة من زراعته ، فعليه التحصل عليها بمعرفته من السوق المحلى وتقديمها [١].

ويتضح لنا مما سبق أن الجالية البريطانية تحاول إلصاق تهمة سياق الفلاحين المصريين قسراً للعمل فى المعسكرات البريطانية والاستيلاء على دوابهم وحبوبهم إلى العمد ومأمورى المراكز الذين عهد إليهم بتنفيذ ذلك ، ولم يكن فى استطاعة هؤلاء استغلال الفلاحين وظلمهم بهذه الدرجة لو لم تكن السلطة البريطانية راغبة فى ذلك تحقيقا لمصالحها وأهدافها ، ومالم تصدر السلطات العسكرية الأوامر بذلك .

وكذلك أشارت الجالية البريطانية فى رؤيتها لأحداث ثورة ١٩١٩ وأسبابها إلى أسلوب الإدارة البريطانية ومسئوليته فى إثارة شعور الاستياء لدى المصريين بشكل عام ، ومن ذلك أن أسلوب تعيين مديرى المديريات ومأمورى المراكز لم يكن يلقى ترحيبا من المصريين لعدم كفاءة وشعبية العناصر المرشحة لهذه المناصب ، ثم أنها لم تحز ثقة الناس لأن هؤلاء سرعان ماكانوا يتخلون عن المبادئ التى كانوا يتمثلونها قبل تولى المنصب ، وكان المصريون يقولون دائما أن المدير السيئ يختار مأموراً سيئًا ، والمأمور السيئ يختار عمدة سيئًا وهكذا .

وتلوم الجالية أيضا الموظفين البريطانيين لإثارتهم شعور الاستياء فهم لم يدركوا عادات المصريين ، وكانوا يتصرفون بحماقة واستعلاء مما أثار عليهم حفيظة الأهالى ، على أن الجالية البريطانية حاولت أن تتلمس أسبابا لعداء المثقفين المصريين « الأفندية ، والموظفين»

---

١ - المرجع السابق : ص ٢٠ - ٢٢ .

للبريطانيين وفي نفس الوقت لم تعفهم من مسئولية تنمية شعور الاستياء والسخط لدى العامة، ومن ذلك توظيف أعداد كبيرة من البريطانيين في الوظائف التي كان من الممكن للمصريين أن يقوموا بها ويتمتعوا بنفس المرتبات التي يتقاضاها هؤلاء البريطانيون [١].

أما عن الحلول التي اقترحتها الجالية البريطانية وقدمتها إلى لجنة ملنر فكانت تدور حول تعديل السياسة البريطانية بما يبقي النفوذ البريطاني كسياج يحمي مصالح الجالية، وبما يؤدي إلى تلطيف حدة شعور العداء عند البريطانيين ، وذلك بتقديم بعض التنازلات الظاهرية ، وقد غاب عن الجالية في تلمس أسباب الثورة العارمة حقيقة بسيطة وهي أن المصريين بمختلف انتماءاتهم قاموا دفاعًا عن حقهم في الاستقلال وتمسكًا بحق طبيعي من حقوق الأمم ، بينما أعطت الجالية لنفسها مشروعية الوجود في غير أرضها على حساب شعب آخر ، وكانت قمة المأساة أن الجالية وصفت هذا الشعب بالمتمرد والمشاغب ، ووصفت زعامته السياسية بمثيري الفتن والمحرضين . وهذا أمر طبيعي لاختلاف موقع كل من الطرفين بالنسبة لهذه الأحداث ، فالقائمين بأحداث مارس سنة ١٩١٩ يرون في أنفسهم ثواراً ضد سلطات محتلة ، بينما السلطات البريطانية يعتبرونهم عصاة متمردين [٢].

واستمرت الجالية البريطانية تلعب دوراً أساسيا يؤثر إلى مدى بعيد في مجريات الأحداث وليس أدل على ذلك من الخطاب الذي أرسله رئيس الجالية البريطانية في مصر مستر بيلي إلى مستر مكدونالد رئيس الوزارة البريطانية في ٧ يونيه ١٩٣٠ ، أي عقب انقطاع المفاوضات سنة ١٩٣٠ ، ففي هذا الخطاب يهاجم هذا الرجل حكومة الوفد والحركة الوطنية المصرية في السنوات العشر الماضية ، ويعزو إليها ما أصاب التجارة البريطانية من ضرر ، ويطلب زيادة النفوذ والتدخل البريطاني من أجل حماية المصالح لاقتصادية الإنجليزية والأجنبية ولذلك فهو يشكر رئيس الوزارة البريطانية لتشدده مع المفاوضين المصريين ، ويعرب عن سرور الجالية لعدم عقد المعاهدة المصرية البريطانية ، ويثني على الحكم غير الدستوري الذي أقيم في مصر على يد محمد محمود ويأسف على زوال هذا الحكم ، ويقول إنه هو الذي يلائم العقل الشرقي ، ويدعو مستر مكدونالد إلى إعادة هذا الحكم ، ويقول في مهاجمته الوفد :

---

١ - المرجع السابق : ص ٢٦ - ٣٢ .

٢ - المرجع السابق : ص ٤٢ .

ولا يوجد فى تاريخ الحزب السياسى « الوفد » الذى أدى عمل الحكومة البريطانية إلى تسلمه الحكم ، ما يبرر أى اعتقاد عن كفاءته على حفظ النظام فى مصر ، وعلى أن يعدل سواء بين الرعايا المصريين أم بالنسبة للجاليات الأوربية التى لها نصيب بارز فى التجارة المصرية [١].

ويطلب من الحكومة البريطانية عدم الموافقة على إلغاء الإمتيازات الأجنبية ، أو إلغاء الرقابة الأوربية على البوليس المصرى ، ويناشد المستر مكدونالد بشدة أن لايفتح باب المفاوضات مع مصر مرة أخرى، لأن توقيع المعاهدة معناه القضاء على التجارة البريطانية، وهى الحال- كما يقول- لا تطيق الحكومة البريطانية ولا يطيق دافع الضرائب فى بريطانيا أن يتحملها" [٢].

ويشير إلى أهمية موقع مصر بالنسبة لبريطانيا والمصالح البريطانية فيقول : " ليس لى حاجة لأن أبين أن مصر تملك مفتاح باب الإمبراطورية إلى الشرق بحراً ، وبالبر إلى الأراضى البريطانية فى الشرق وشرق أفريقيا ، وهى تشغل موقعًا مركزيا فى الجو والمواصلات مع أوربا ومع القارات الثلاث إلى الجنوب " . وينهى خطابه بقوله : "والاتحاد البريطانى الممثل للجالية البريطانية فى مصر يرى أن يطلب من الحكومة البريطانية ، بكل مالديه من قوة وسلطة ، أن تبين للحكومة المصرية بكل صراحة أنه لايمكن أن يبقى الباب مفتوحًا لاستئناف المفاوضات من النقط التى وقفت عندها ، وأنه إذا أرادت أية حكومة مصرية فى المستقبل أن تعيد فتح باب المفاوضات فإنها تبدأ من جديد ، وأنه يراعى فيها كل الظروف [٣].

ويلاحظ مما أظهرته وأثبتته الحوادث ، أن مستر مكدونالد أو الحكومة البريطانية عملت على تنفيذ ماجاء بهذا الكتاب وجعلته منهجًا لها ونفذته حرفيا [١] الأمر الذى يجعلنا نعتقد أن وضع الخطاب تم بالاشتراك مع دار المندوب السامى البريطانى فى مصر.

الأجانب وتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ : -

كان لكبار الموظفين الإنجليز فى الحكومة المصرية دور واضح وأساسى فى صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢،فقد أدرك كبار الموظفين الإنجليز أن " من الواضح أن ليس لدى أى مفاوض

---

١ - ضياء الدين الريس : الدستور والاستقلال والثورة الوطنية ١٩٣٥ ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى . مؤسسة دار الشعب ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص ٨٢ .

٢ - المرجع السابق : ص ٨٣ .

٣ - أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية ، الحولية السابعة سنة ١٩٣٠ ، الطبعة الأولى القاهرة ١٩٣١ ، ص ٨-١٠ .

مصرى أمل فى ضمان تأييد شعبى لاتفاقية تقوم على شئ أقل من استقلال مصر وأن أى ترتيب لايسبقه اعتراف بريطانيا العظمى بمبدأ الاستقلال المصرى لايمكن تحقيقه إلا بالقوه ويستلزم ذلك بقاء القرات البريطانية فى مصر لمدة غير محددة، وعلى ذلك اقترح كبار الموظفين "اسلوب تعايش Modusvivendi كحل ممكن لتسوية سياسية مع الحكومة المصرية ولكنهم فى الوقت ذاته كانوا على يقين من أن ضمان المفاوضين المصريين لتأييد شعبى لمثل هذا الترتيب ، أى أسلوب التعايش - الذى يتطلب مع ذلك وضعه موضع التنفيذ اعلاناً من حكومة صاحب الجلالة البريطانية- يعد شيئًا بعيد الاحتمال للغاية [٢].

وتوه كبار الموظفين الإنجليز بأن أمنية " أسلوب التعايش " من وجهة النظر المصرية تتضح فى: -

أولا : تلقى الحماية من انجلترا ضد الاعتداءات الخارجية .

ثانيا : نيل أقصى درجة من الحكم الذاتى الممكن مع استمرار مثل تلك الحماية .

ثالثا : عدم وجود اتفاق محدد أو مقيد سيضر بطلب مصر فى الاستقلال التام بمجرد أن تتمكن مصر من الاستغناء بأمان عن الحماية البريطانية .

أما وجهة النظر البريطانية ففى رأيهم " أنه ليس هناك نوع من الرغبة فى السيطرة من أجل خاطر مصر ولكن هناك مقاصد تهدف إليها انجلترا ومصر - فى رأى كبار الموظفين الإنجليز - من وراء أسلوب التعايش " ويمكن حصرها فى حماية مصر ضد الاعتداء الخارجى ويدخل فى ذلك حماية خطوط المواصلات البريطانية من نفس الأخطار ، وحماية أرواح وممتلكات الأجانب فى مصر وكذلك حماية المؤسسات المصرفية والتجارية المملوكة للمواطنين الأجانب[٣].

ولذلك أرتأى كبار الموظفين أن المسألة الهامة الحقيقة تتمثل فى جيش الاحتلال فى مصر ، وفى اعتقادهم أن أسلوب التعايش لايمكن أن يتجاهل ضرورة وجود قوة عسكرية فى مصر لفترة مناسبة بحيث يمكن الاعتماد عليها فى كل الظروف لتأمين حياة وممتلكات الأجانب ، وحماية مصر من خطر أى اعتداء خارجى ، وحماية طرق المواصلات الإمبراطورية ، ورأى كبار الموظفين الإنجليز أن حماية مصر ذاتها ، فمصر تحدها السودان من الجنوب وفلسطين من

---

١ - ضياء الدين الريس : المرجع السابق ص ٨٣ .

٢ - طلعت اسماعيل رمضان : الاتجاهات السياسية لكبار الموظفين الإنجليز ، ص ٤٥ .

١ - المرجع السابق : ص ٥٠ - ٥١ .

الشمال الشرقى ، وكلا البلدين تحت السيطرة البريطانية ولذلك فهما لايشكلان تهديد خارجي لمصر ، وكانوا يعتقدون أن أى هجوم من جانب السنوسى لاتسانده إيطاليا على الجهة الغربية لمصر أن تصده بامكانياتها الخاصة مزودة بقدر ضئيل من المساعدة البريطانية التى يمكن اعدادها بسرعة وسهولة(١).

وفى النهاية يمكن أن نلخص آراء كبار الموظفين الإنجليز فيما يتعلق بالبحث عن امكانية تحقيق تسوية مقبولة أنهم كانوا على اقتناع بالغ بأن أساس أى مشروع عملى فى هذا الشأن يمكن ايجازه فى ثلاثة أمور : -

أولا : يجب أن يكون الجيش البريطانى متاحًا وتحت تصرف المندوب السامى البريطانى لحماية أرواح وممتلكات الأجانب والمصالح البريطانية بشكل عام .

ثانيا : الرقابة على الحكومة المصرية يجب أن تتركز فى أيدى المندوب السامى البريطانى وليس سواه .

ثالثا : أى تسوية يكون لها أثر فعال يجب أن تنحصر فى أسلوب تعايش « يتبع لفترة محددة » (٢)

وعلى أية حال فبعد أن اتضح للمندوب السامى البريطانى فى مصر وجود اختلاف كبير وحاد فى انجلترا بشأن المسألة المصرية زاد اعتماده بصورة كبيرة على كبار الموظفين الإنجليز فى الحكومة المصرية فيما يتعلق بتنظير الأوضاع السياسية فى مصر حتى أن معظم رسائله إلى وزارة الخارجية البريطانية فى الفترة السابقة على صدور تصريح ٢٨ فبراير كانت تعكس آراء وجهات نظر كبار الموظفين الإنجليز فى الحكومة المصرية بشأن الموقف السياسى فى مصر .

ومن كبار الموظفين الإنجليز الذين وقفوا إلى جانب اللورد اللنبى فى محاولة اقناع الحكومة البريطانية بضرورة منح الاستقلال السير جلبرت كلايتون Gilbert Clayton مستشار الداخلية ، ومستر ايموس Amos المستشار القضائى ، ومستر دوسون Dowson المستشار المالى ، ومستر باترسون patterson مستشار وزارة المعارف ، ومستر ماكليوب Mckillop ومستر انتونى Anthony ومستر وايلد Wilde ومستر هرارى Harari من كبار الموظفين الإنجليز فى وزارة المالية ومستر كيون بويد Keown Boyd ومستر وايز Wise من كبار الموظفين الإنجليز فى وزارة الداخلية ، واستطاع كبار الموظفين الإنجليز اقناع اللورد اللنبى أنه بالرغم من أن

١ - المرجع السابق ص ٥٣ .

٢ - المرجع السابق : ص ٦٥ .

هناك شعوراً عامًا من الود والعرفان تجاه انجلترا طبقا لما نشرته لجنة ملنر من نتيجة أعمالها إلا أن هناك مؤشرات تدل على احتمال قيام الوطنيين بحركة عنف واضطراب والإصرار على منحهم استقلالا كاملا ، وأنهم لن يركنوا إلى السلم إلا إذا نالوا الإستقلال ، ونوهوا بسوء الأحوال للاقتصادية فى البلاد ، وارتفاع أسعار الحاجيات الضرورية لقوت الشعب وأن الطبقات الفقيرة من الشعب تعانى من البؤس والشقاء الناجم عن هذه الحالة ، ومن هنا كان كبار الموظفين الإنجليز يعارضون العودة إلى السياسة التى اتبعها كرومر فى حكم مصر والتى كان قوامها السيطرة البريطانية على الإدارة المصرية ونادوا بضرورة منح مصر نوعًا من الاستقلال الذاتى [١].

والحقيقة أن كبار الموظفين الإنجليز هم الذين وقفوا إلى جانب اللورد اللنبى فى صراعه السياسى مع الحكومة البريطانية من أجل تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فقد كانوا يدركون هذه الحقيقة التى لاتقبل الجدل وهى أن أى تسوية للمسألة المصرية لاتقبلها مصر سينجم عنها عقبات بحيث تجعل من المتعذر استمرار تأدية المهام الإدارية للكحومة وسيؤدى ذلك إلى توقف دولاب العمل الحكومى فى مصر ، وكان كبار الموظفين الإنجليز وعلى رأسهم مستشارى الوزارات الرئيسية فى مصر ، الداخلية والمالية والحقانية والمعارف يدركون عن يقين أن أى قرار يصدر من جانب الحكومة البريطانية ولايعترف بمبدأ استقلال مصر ويبقى على الحماية البريطانية لابد أنه سيكون مجازفة خطيرة لثورة تنشب فى مصر ، وتكون النتيجة فى أى الحالات الشلل التام للإدارة والذى يجعل استمرار العمل الحكومى مستحيلا ، ذلك ماكان يقلق بال كبار الموظفين الإنجليز فى الحكومة المصرية وكان اللنبى نفسه مقتنعًا تمامًا بوجهة نظرهم ونوه بذلك إلى حكومته [١].

وحاول كبار الموظفين الإنجليز أن يستحثوا حكومتهم لمنح مصر ما أسموه « تنازلات سخية » بالقول بأن المستشارين استمروا أكثر من عامين يأملون فى أن تسمح الحكومة البريطانية بتنازلات سخية للحكومة المصرية ، وأنهم مقتنعون بوجوب تنفيذ هذه السياسة ، وأنهم قد أعطوا هذا الانطباع لعديد من الوزراء وغيرهم ممن كانوا على اتصال بهم ومن ثم فقد وجدوا لزاما عليهم أن يقرروا أنه إذا كان فى نية الحكومة البريطانية أن تتبع سياسة مخالفة

---

١ - المرجع السابق ص ٦٨ - ٧٠ .

١ - المرجع السابق : ص ٧٤ - ٧٥ .

لذلك فأنه لايمكنهم استعادة ثقة الوزراء المصريين أو يكونوا قادرين على أداء عملهم فى المستقبل ، فى حين على الجانب الآخر إذا استصوبت الحكومة البريطانية برنامجًا حرا فأن كبار الموظفين الإنجليز على ثقة من إمكانية انجازه بأحكام على الفور وتشكيل وزارة لتنفيذه .

ذلك أهم مابعث به كبار الموظفين الإنجليز إلى حكومتهم عن طريق المندوب السامى البريطانى يحتجون بها على موقف حكومتهم من المسألة المصرية وإصرارها فى الحصول على ضمانات من الحكومة برعاية بعض المصالح والحقوق البريطانية ومن أهمها حراسة طرق المواصلات البريطانية وحماية الأجانب فى مصر ومركز بريطانيا فى السودان قبل أن تقوم الحكومة البريطانية بإلغاء الحماية البريطاينة على مصر والاعتراف بمصر كدولة مستقلة ذات سيادة [١] .

ورغم اقتناع كيرزون وزير الخارجية البريطانية بوجهة نظر اللنبى ووعده إياه بتأييد ذلك الاقتراح فى مجلس الوزارء البريطانى ، إلا أنه انحنى فى وجه المعارضة التى لقيها ، ولم يستجب مجلس الوزراء البريطانى لاقتراح ارسال اثنين من كبار مستشاريه إلى لندن وهم المستر ايموس والسير جلبرت كلايتون ليوضحا لهم المسألة أكثر من ذلك، فأجاب اللنبى بأن مستشارين الإنجليز يتفقون تماما معه فى الرأى وأن ذلك ضياع للوقت ، وتقويض لمركزه فى مصر [٢] . وإزاء إصرار الحكومة البريطانية على موقفها قدم اللنبى استقالته إلى حكومته كما أبلغ المستشارين الإنجليز فى الحكومة المصرية وزارة الخارجية البريطانية أن استقالة المندوب السامى تشمل أيضا استقالتهم جميعا من مناصبهم [٣] .

والحقيقة أن موقف كبار الموظفين الإنجليز فى الحكومة المصرية والذين كان مجلس الوزراء البريطانى يعتمد عليهم فى تسير مهام الحكومة المصرية - كان يزداد تعقيداً مما دفعهم إلى إتخاذ الإجراء المناسب لذلك الموقف وتصرفوا بحكمة وشجاعة ذلك أن شئون الدولة كان يصرفها وكلاء الوزارات منذ فشل مباحثات عدلى - كيرزون ولم تكن هناك محاولة لعلاج مثل هذا الموقف البالغ السوء [٤] .

أما وزارة الخارجية البريطانية فقد بعثت إلى اللنبى فى ٢٨ يناير سنة ١٩٢٢ ببرقية تتهمه وتتهم المستشارين الإنجليز بتضليلهم فيما يتعلق بعدم إمكان تأليف وزارة تقبل تنفيذ

---

١ - المرجع السابق : ص ٧٧ - ٧٨ .

٢ - ويفل : اللنبى فى مصر ١٩١٩ - ١٩٢٥ ترجمة على إبراهيم الأنطشى ، مصطفى كامل فودة ، مكتبة مدبولى ، القاهرة (ب . ت) ص ٧٤ .

٣ - المرجع السابق : ص ٧٥ - ٧٦ .

٤ - عاصم الدسوقى : المرجع السابق ص ٨٥ .

السياسة التى ارتآها مجلس الوزراء البريطانى وأنه بذلك قد عكس السياسة التى قررها مجلس الوزراء البريطانى بعد استشارته وطلبت من اللنبى سرعة الحضور إلى لندن يصحبه كلايتون مستشار الداخلية وأموس المستشار القضائى ، بعد أن عقدت العزم على استبدالهم بغيرهم [١] ، وأعد اللنبى والمستشارين الإنجليز فى الحكومة المصرية على وجه السرعة رداً على الاتهامات الموجهة إليهم منوهين بأن الحماية البريطانية على مصر لاتقوى على الاستمرار وحاولوا اسداء النصح للحكومة البريطانية بضرورة انهاء الحماية لأنها أعلنت من جانب واحد وأنه لابد من تنفيذ المقترحات التى أوصى بها اللنبى والمستشارين الإنجليز وفى ٣ فبراير ١٩٢٢ حمل اللنبى والمستشارين الإنجليز الرد معهم إلى حكومتهم [٢].

وفى لقاء اللنبى مع كيرزون وزير الخارجية البريطانية فى ١٠ فبراير طعن كيرزون فى سلوك المستشارين الإنجليز فى الحكومة المصرية بسبب تأييدهم لأللنبى فى موقفه وتقديم استقالتهم الجماعية إلا أن اللنبى دافع عن المستشارين الإنجليز وأوضح بأن موقفهم هذا يدل على اخلاصهم لخدمته وخدمة الحكومة البريطانية [٣].

ودافع المستشارون الإنجليز عن مقترحات اللنبى فى اجتماع مجلس الوزراء البريطانى فى ١٥فبراير عندما كان اللنبى هدفا لهجمات مصوبة إليه فى شكل أسئلة واعتراضات على مقترحاته ، فعندما ذكر لويد جورج رئيس الوزراء البريطانى أن اقتراح اللنبى يعنى " أن نترك كل مركزنا فى مصر دون أى ضمان " فقاطعه أموس فى نفس اللحظة قائلا : " ليس ذلك ياسيدى وضعًا صحيحا لمقترحات لورد اللنبى " وظل المستشاران يردان على اعتراضات مجلس الوزراء ، وعندما طلب رئيس الوزراء إدخال بعض تعديلات طفيفة على مقترحات اللنبى اقتنع اللنبى بأنها غير هامة وأن هذه المقترحات تحقق له كل ما طلبه [٤] .

وبذلك تمكن اللنبى والمستشارون الإنجليز من انتزاع موافقة مجلس الوزراء على مقترحات اللنبى ، وبناء على ذلك صدر تصريح ٢٨ فبراير والذى تضمن إعلان الحكومة البريطانية إنهاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة وإلغاء الأحكام العرفية بمجرد إصدار الحكومة المصرية قانون التضمينات والاحتفاظ بالتحفظات الأربعة الآتية لمفاوضات تالية إلى أن يتم بشأنها اتفاق بين مصر والحكومة البريطانية وهى :

---

١ - ويفل : المرجع السابق ص ٧٦ .
٢ - عاصم الدسوقى : المرجع السابق ص ٨٦ .
٣ - المرجع السابق ص ٨٦ .
٤ - عاصم الدسوقى : المرجع السابق ص ٨٧ ، ويفل : المرجع السابق ص ٨١ .

أ - تأمين المواصلات البريطانية .

ب - الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أو تدخل أجنبى .

جـ - حماية المصالح الأجنبية وحماية الأقليات .

د - السودان .

ولاشك أن هذه خطوة طيبة قدمها اللنبى لوطنه ومصر تحمل عبء الدفاع عنها واقناع حكومته بها ، فقد تضمن هذا التصريح إعلان استقلال مصر وإن كان استقلالا ناقصًا، إلا أنه أفضل من وضعها الدولى كدولة محمية ، كما أنه رفع شأن مصر بازاء الدول جميعًا وتحقق لها التبادل السياسى والقنصلى مع الدول الأخرى . كما وضع التصريح أساسا لإدارة البلاد بواسطة حكومة وطنية وبدأ العمل على إحلال المصريين محل الأجانب فى الوظائف الحكومية ، فقد ألغى بمقتضاه وظائف المستشارين الإنجليز فى الوظائف الحكومية فيما عدا المستشارين المالى والقضائى اللذان اقتصرت وظيفتهما على كونهما أداة اتصال لحماية المصالح الأجنبية دون تدخل فى شئون البلاد الداخلية ، وهو ما تضمنه تبليغ الحكومة البريطانية إلى السلطان فؤاد فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ وبذلك حرم المستشار المالى من حق حضور جلسات مجلس الوزراء ، وهو ما كان يجرى فى عهد الحماية ، ومع أن حرية مصر فى إدارة شئونها الداخلية قد تقيدت إلى حد كبير بالتحفظات الأربعة التى اشتمل عليها التصريح ، فإنه بالمقارنة بين هذا الاستقلال الداخلى الناقص وبين الوضع الداخلى الذى كان لمصر فى ظل الحماية إذ ألغت انجلترا دستورها وأوقفت الجمعية التشريعية الهيئة النيابية فى البلاد وفرضت الأحكام العرفية ووضعت المراقبة على الصحف ، وأصبح النفوذ البريطانى المتغلغل فى جميع فروع الإدارة المصرية نستطيع أن نتبين أن السيادة الناقصة والدستور الناقص خير من الحماية والحكم الاستبدادى [١].

ورغم أن التحفظات الأربعة التى احتفظت انجلترا بها فى التصريح ستكون محلا للتفاوض بين البلدين للوصول بشأنها إلى اتفاق يحدد العلاقات بينهما على أساس ثابت ودائم ، إلا

---

١ - فادية أحمد سراج الدين : العلاقات المصرية البريطانية من بعد تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ حتى معاهدة ١٩٣٦ وأثرها على الأوضاع الداخلية فى مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة بكلية الآداب ، جامعة القاهرة سنة ١٩٨٣ ، ص ٣٣ .

أنها قد منحت انجلترا تصرفا شبه مطلق فى مصر حسبما تتراءى لها مصالحها دفاعًا عن مصالحها وحماية الأجانب والأقليات ، وهذا الأمر قد أثار احتجاج الجاليات الأجنبية فى مصر.

فالجالية الفرنسية أعلنت احتجاجها على المذكرة التى قدمتها انجلترا للدول بمناسبة إلغائها حمايتها الباطلة لمصر ، فإنها بتعرضها لحماية الأجانب فى مصر وفقا لتصريح ٢٨ فبراير قد فرضت أن جميع الدول الأخرى لاقدرة لها على حماية رعاياها ، إلا أننا نحن « الفرنسيين » قادرون على حماية مصالحنا وحماية رعايانا فى مصر ، ولانرضى أبداً أن تحمى انجلترا مصالحنا ورعايانا فى مصر [١]، وهذا نص احتجاجها .

" إلى مسيو هـ . جابار الوزير المفوض والوكيل السياسى لفرنسا فى مصر ...

" إن أنباء البرقية الأخير الآتية من لندن بخصوص المفاوضات الإنجليزية المصرية قد أثارت فى الجالية الفرنسية بالقاهرة تأثيراً يجب علينا أن نوضحه لكم ، إذ وضعت الحكومة البريطانية بين التحفظات المقيدة على السيادة المصرية حماية المصالح الأجنبية مدعية حق توليها وحدها دون أية دولة أخرى ، ولما كانت هذه الصيغة غير واضحة تمام الوضوح وكانت تحتمل كل تأويل ، كما تحتمل كل إسراف ، فأننا نعتبر أنه فى أى حال من الأحوال لايمكن لحكومتنا أن تقبل هذه الصيغة قبل أن تحدد معانيها بصفة محسوسة ، ومع هذا فإننا لو افترضنا لهذه الصيغة أضيق ما تحتمل من المعانى لما استطعنا أن نتصور أن المصالح الفرنسية - عامة كانت أو خاصة - يمكن الدفاع عنها أو « حمايتها » بواسطة حكومات أخرى غير حكومة الجمهورية « الفرنسية » ! ... وفوق هذا ، ومن جهة عملية متحضرة ، يسوغ لنا أن نتساءل عما تؤول إليه مصالحنا إذا كانت متناقضة مع مصالح الدولة الحامية ! وفضلا عن ذلك ، فإننا نعتبر الحكمة والمنفعة ألا يمس بأى مساس نظام الامتيازات الأجنبية كما كان قائما فى سنة ١٩١٤ .. إذ أن هذا النظام قد أكد الحرية والمساواة أمام القانون لجميع الأجانب على غير استثناء ... وبفضل هذا النظام استطاعت الجاليات الأوربية أن تعيش فى مصر وأن تعمل فيها بدون خوف ولا عراقيل وأن تعاون بأوفر قسط ترقية ورفاهية القطر المصرى مشتركة بذلك فيها على السواء ... ولهذا فإن جميع الجاليات حتى الجالية البريطانية نفسها بعد استثناء الموظفين متفقة على أن هذا النظام المناسب جداً لمصر لايمكن إلا أن يبقى ! .

---

١ - جوليت آدم : انجلترا فى مصر ، تعريب على فهمى كامل ، سنة ١٩٢٥ ، ص ٤٥٤ .

وعلى هذا فإننا نرجوكم أن تتفضلوا مع تسجيل احتجاجنا على احتفاظ انجلترا بحق حماية الأجانب والمصالح الأجنبية ، وبإبلاغ حكومة الجمهورية أمانى الجالية الفرنسية فى القاهرة بخصوص المحافظة على نظام الامتيازات الأجنبية فى مصر "[١].

ثانيا الجالية الفرنسية

أ . ت كافيرى - ج . فاليه

وقد أعلنت الجالية الإيطالية احتجاجها على تولى انجلترا حماية الأجانب فى مصر إذ أرسلت الغرفة التجارية الإيطالية إلى حكومتها تحذر من الأضرار الجسيمة - سواء أكانت اقتصادية أم كانت سياسية أو أدبية - التى يمكن أن تنجم فى مصر ، بل وفى حوض البحر الأبيض المتوسط الشرقى من نقل حماية المصالح الإيطالية إلى أية دولة أجنبية كائنة ماكانت ، والغرفة تطلب من الحكومة الإيطالية أن تحفظ لنفسها حق المخابرة مباشرة مع الحكومة المحلية التى تشكل نهائيا فى هذا البلد[٢] ، ولا شك أن كل أجنبى فى مصر كان يشارك الفرنسيين والإيطاليين فى احتجاجهما على تولى انجلترا حماية الأجانب والأقليات فى مصر من منطق حق كل دولة فى حماية رعاياها والدفاع عن مصالحها فى مصر ، وخوفا من أن تفرض انجلترا عليهم قيوداً تعوق نشاطهم فيها .

الأجانب والنشاط الشيوعى فى مصر : -

بدأ العمل الاشتراكى فى مصر على يد العناصر الأجنبية التى وفدت من بلاد احتدم فيها الصراع بين العمال ورأس المال ، ووجدت فيها المبادئ الاشتراكية البيئة الملائمة للنمو ، فحملت تلك العناصر معها براعم العمل النقابى وشاركت فى تأسيس النقابات العمالية فى مصر ، كما حملت فى نفس الوقت براعم العمل الاشتراكى التى لم يقدر لعودها أن يخضر إلا فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، وظل النشاط الاشتراكى فى بدايته مقصوراً على العناصر الأجنبية لأن المستوى المادى والفكرى للعامل المصرى لم يبلغ من النضج حداً يسمح له بتفهم المبادئ الاشتراكية الوافدة [٣].

---

١ - المرجع السابق ص ٤٥٤ - ٤٥٥ .

٢ - المرجع السابق ص ٤٥٦ .

٣ - رؤف عباس : الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ ، ١٩٥٢ ، دار الكاتب العربى القاهرة سنة ١٩٦٧، ص ٢٣٢ .

وقد مهدت الظروف الاقتصادية ،والاجتماعية التربة المصرية لتقبل الفكر الشيوعى إذ كانت مصر مع بداية القرن العشرين تعيش ظروفًا اقتصادية تصل بالطبقة الكادحة فيها إلى مادون مستوى الكفاف ، وكانت وفقا لذلك من أكثر بلاد العالم ملائمة لنمو الفكر الماركسى بحسبانه فكراً ينادى بالعدالة للمحرومين وتحرير الكادحين من استعباد المستغلين ، فنظام الثروة كان مختلا بصورة رهيبة وكان الأغنياء يزدادون ثراء بينما الفقراء يزدادون فقراً ، فكان العامل والفلاح يعيشان ظروفًا بالغة السوء فى وقت ارتفعت فيه أسعار المواد الغذائية والحبوب وإيجارات المنازل [١].

وفى ظل هذه الأوضاع يمكن أن نقول بعد إضافة الظرف لسياسية أن مصر كانت مهيأة لتقبل بغض الأفكار الشيوعية .

ويرجع تاريخ وجود الفكر الاشتراكى بين العمال الأجانب فى مصر إلى تسعينات القرن التاسع عشر ، ولعل أقدم دعوة لترويج الفكر الاشتراكى فى مصر هى تلك التى تحدثت عنها الصحافة المصرية فى مصر فى سنة ١٨٩٤ عندما أشارت إلى ضبط أحد اليونانيين فى ١٨ مارس سنة ١٨٩٤ وهو يوزع منشوراً فوضويا يحض فيه العمال على الاحتفال بتذكار نهضة الكومون عام ١٨٧١ ، ويقول فى هذا المنشور " أذكروا أن هذا اليوم هو تذكار نهضة الكومون فى باريس فهلم أيها العمال المظلومون تتحد جميعا ونهتف معا فليهلك الموسرون الضوارى ولتحيا الثورة الاجتماعية ولتحيا الفوضى "[٢] .

ولم يكن هذا اليونانى وحده فى مجال نشر الفكر الاشتراكى ، فقد وجد بين أعضاء الجالية اليونانية فى مصر ساكيلاريدس يانا كاكيس بالأسكندرية وكان له نشاطا كبيراً بها ، فقد كان والده تاجر الاسفنج الأول بمدينة الأسكندرية وكان لايريد أن يخسر تجارته ومركزه الممتاز فى المدينة بسبب نشاط ابنه الذى يروج الشيوعية أكثر مما يروج الأسفنج فى أسواق الأسكندرية ، وكان ياناكاكيس على علاقة بعدد من اليونانيين الماركسيين ومنهم مالاتوس ، كازانتزاكس ، نيكوس نيقولا بيدس ، جورج بيريدس كونستا تيتيندس بيريدس ، زرينى وكان هؤلاء الرجال

١- عبد الوهاب بكر : أضواء على النشاط الشيوعى فى مصر ١٩٢١ - ١٩٥٠ ، الطبعة الأولى دار المعارف ، القاهرة سنة ١٩٨٣ ، ص ٧ .

٢ - المرجع السابق ص ١٨ .

يقيمون المراكز الأدبية والمكتبات الشعبية ، أما عن دور الأرمن الذين الذين كان تعدادهم فى مصر كبيراً ، فقد قاموا بتأسيس بعض المنظمات الشيوعية [١].

وقد تأسست فى الأسكندرية تحت اسم " جماعة الدراسات الاجتماعية " Grops des Etudes sociales نادى يضم عناصر تتميز بأفكار تقدمية عن الحياة وعن المشكلات الاجتماعية الكبرى ، وكان أفراده يجتمعون فى المكتبة العامة بشارع صلاح الدين بالأسكندرية ، وقاموا بإصدار مجلة شهرية باسم " الأدب والاجتماع " المعروفة باسم التاجر اماتا La ta Grommata واتسع نشاط هذه الجمعية بعد أن انضم إليها بعض لعناصر النشطة مثل جوزيف روزنتال واصبحت تلك الجمعية شيوعية علنا ، وهكذا أصبح اسم الجمعية " جماعة الدراسات الاجتماعية " قناعا يخفى تحته الأهداف الحقيقية لها ، وبدأت الجمعية الاحتكاك بالناس خارج النادى وتلقنهم المبادئ الشيوعية من خلال المناقشات وإعطائهم الكتب الشيوعية قراءتها وكان أهم أعضاء هذه الجمعية " جواردنير جوردانيد Jordanis Jor-danids وكان يعمل مدرسًا لليونانية بكلية فكتوريا ، وكان يقوم بنشر المبادئ الشيوعية بين تلاميذ الكلية ، وميشيل بيريدز Perdis وهو محامى متعصب ومتشدد للبلشيفية ، وجان ليلاس lalles وهو صحفى ، نيكولاس ريليتاس وهو تاجر ومثقف وصاحب آراء متطرفة ويكتب فى التاجر اماتا تحت اسم استيفانو بارجاس paregas وزوجته أيضا شخصية متطرفة ، والإخوان ياناكاكيز Yana Kakis أحدهما يعمل موظفًا فى بنك أثينا والآخر تاجر للاسفنج بشارع البوستة وكلاهما معروف بالنضال ، وجورج بيتر يديز وهو مهندس وكيماوى واشتراكى العقيدة وينتمى إلى الدولية الثانية ، مما يعنى أنه أكثر اعتدالا فى آرائه عن الآخرين الذين ينتمون إلى الدولية الثالثة ذات الأفكار الحمراء ، ولم يقتصر الأمر على الرجال فقط بل انضم إلى تلك الجماعة عدد من النساء أشهرهن مدموزيل لالوهى Lalaouhi وتعمل فى تدريس الغناء والموسيقى [٣].

---

١ - رفعت السعيد : تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر ١٩٠٠ - ١٩٢٥ ، الطبعة الخامسة دار الثقافة الجديدة ، القاهرة سنة ١٩٨١ ، ص ١٧١ .

٢ - Laqueur , walter : communism and Nationalism in the middle east First published , london 1956 , p . 232 .

١ - عاصم الدسوقى : من أرشيف الحركة اليسارية فى مصر ١٩١٩ - ١٩٢٥ ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلدات ٢٩ - ٣٠ سنة ٨١ / ١٩٨٢ ، ص ٤٥٣ - ٤٥٤ .

وكان لتلك الجماعة فرع مشابه يديره الأخوان : ستافرينوس stavrinos أصحاب مكتبة الآداب la papterisde l'Art الكائنة بشارع قصر النيل وهى متعهدة باستيراد وتوزيع الكتب والمجلات الاشتراكية والبلشفية ، وتقوم مدموازيل ليلى تاتاراخى Tottarachi بدور الوساطة بين جمعية القاهرة وجمعية الأسكندرية [١].

وواضح مما سبق أن جميع العناصر الرئيسية فى هذين التاريين من الأجانب وخاصة من اليونانين .

ويعد جوزيف روزنتال اليهودى المنتمى إلى أصل إيطالى رائد النشاط الاشتراكى فى مصر فلقد عمل على إنشاء النقابات فى فترة مبكرة ثم عمل على تأسيس حزب سياسى يكون بمثابة الناطق بلسان نقابات العمال والمدافع عن مصالحهم وقد اعتمد على العناصر الأجنبية فى تأسيس حزبه سنة ١٩٢٠ ، وكان ظهور هذا الحزب فى الأسكندرية وليس فى القاهرة أمراً طبيعيا ، فالأسكندرية التى كانت تفيض بالجاليات الأجنبية ، كانت بحكم موقعها على البحر المتوسط أشبه بنافذة تهب منها مختلف التيارات الفكرية الواردة من الخارج ، وفى هذه المدينة لقى المذهب الجديد أول استجابة له بين الموظفين والصناع الأجانب من اليونانيين والنمساويين والروس الذين كانت غالبيتهم من اليهود ، ثم من العمال المصريين المتنورين ، ومن ثم فقد كان طبيعيا بأن يتمركز النشاط الاشتراكى فى هذه المدينة ، وأن يتيح ذلك لروزنتال تأليف حزبه بسهولة ، ومارس الحزب نشاطه دون أن تجرؤ السلطات على التدخل فى شئونه ، وذلك بسبب ماكان يتمتع به الأجانب فى مصر من الامتيازات الأجنبية [٢].

على أن روزنتال أخذ يفكر فى تأسيس حزب اشتراكى مصرى يكون بمثابة لسان حال لنقابات العمال والمدافع عن مصالحهم ، ولما كان الحزب الذى ألفه بالأسكندرية حزبًا أجنبيًا أخذ يسعى إلى اجتذاب بعض العناصر الوطنية المثقفة للالتحام معه ، ويقول : " فرأيت من بعض الوطنيين عطفًا على الاشتراكية ، وكان من هؤلاء حسنى العرابى والدكتور على العنانى وسلامة موسى ومحمد عبد الله عنان ، فاتفقت معهم على العمل وقررنا تأسيس الحزب

---

١ – المرجع السابق ، ص ٤٥٥ .

٢ – عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩١٨ إلى ١٩٣٦ ، الطبعة الثانية ، مكتبة مدبولى ، القاهرة سنة ١٩٨٣ ، ص ٥١٣ – ٥١٤ .

الاشتراكي المصرى ، ولم أشترك بالتوقيع على البيان الخاص بمبادئ الحزب لأننى كنت أعتبر أن ظهور اسمى الأجنبى يمكن أن يعد بمثابة تدخل أجنبى فى مسألة مصرية " [١].

ويمكن القول أن الحزب الاشتراكي المصرى قد تألف امتدادا للحزب الاشتراكي المؤلف من الجالية الأجنبية فى مصر ، وأنه كان التحاما بين العناصر الأجنبية والوطنية فى الحركة الاشتراكية ، وأن العناصر الوطنية التى التحمت بالحركة التى أنشأها روزنتال لم يكن فى نيتها الذوبان فى العناصر الأجنبية ، ولم تكن تريد التسليم المطلق بالمبادئ التى تعتنقها تلك العناصر على علاتها بل كانت غايتها اختيار المناسب للبيئة المصرية من فروع المبدأ الاشتراكي ، وتقصيره وتقديمه للرأى العام المصرى في قالب مصرى يمكن للعمال استساغته واعتناقه [٢].

وفى ذلك الحين تقرر عقد المؤتمر الشيوعى الرابع فى موسكو ، فأرسل الحزب حسنى العرابى مندوبًا عنه ليمثله فيه ، ولما عاد العرابى أبلغ الحزب بأن اللجنة المركزية للدولية الشيوعية الثالثة قد اشترطت لقبول الحزب فرعًا للدولية الثالثة ثلاثة شروط هى :

١ - فصل روزنتال من الحزب .

٢ - تغيير اسم الحزب من اشتراكي إلى شيوعى .

٣ - إعداد برنامج للفلاحين .

وسرعان ماعقد الحزب جلسة فى ٢١ ديسمبر ١٩٢٢ قرر فيها فصل روزنتال من الحزب نهائيا ، كما قرر تغيير اسم الحزب إلى الحزب الشيوعى المصرى [٣] ، ولما سئل روزنتال عن سبب فصله قال " أن السبب كما زعموا أننى غير شيوعى وانتفع من الشيوعية أكثر مما أفيدها " [٤]، وقد كتب روزنتال بيانا أوضح فيه :

أولا : أن الحزب الاشتراكي المصرى لم يتحول فى الحقيقة إلى حزب شيوعى لأنه منذ تأسيسه حزبًا شيوعيا يسمى بالاسم الاشتراكي وقد اعترف بمبادئ الشيوعية وتعاليمها ووافق على خطط الدولية الشيوعية . أما تغيير الاسم فقد تم وفقا لطلب اللجنة المركزية الشيوعية الدولية وكان ذلك شرطًا لقبول الحزب فى هذه الدولية .

---

١ - الأهرام : العدد ١٤٣٠٠ فى ٧ مارس نة ١٩٢٤ لسنة ٥٠ ، ص ٥ .
٢ - عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ٥١٦ .
٣ - الأهرام : العدد السابق .
٤ - المصدر السابق .

ثانيا : أننى لم أكن قط رئيسًا للحزب الاشتراكى المصرى ولكنى اشتركت فى تأسيسه وكنت أحد أعضاء لجنته التنفيذية .

ثالثا : ماكنت ولن أكون أبداً من أولئك الأعضاء ذوى النفوذ الذين ينكرون اليوم بسماحة ماعبدوه بالأمس ، فقد كنت ومازلت ولا أزال حتى آخر نسمة من حياتى شيوعيا كاملا ومخلصًا إخلاصًا تامًا لقضية البروليتاريا ، وبالرغم مما أظهرته اللجنة المركزية للحزب الشيوعى المصرى من قلة الخبرة وما ارتكبته من الأغلاط أتضامن معها تضامنًا تامًا وأطالب بنصيبى من المسئولية [١].

وأصدرت الحكومة أوامرها بطرد روزنتال ، ومعه اثنين من الشيوعيين أحدهما يدعى زاسلافسكى والآخر يدعى ستوكاندر ، وقامت إدارة الضبط والربط بترحليهم على ظهر الباخرة تمسيس المتجهة إلى منطقة كوستانزا برومانيا [٢]، ولكن روزنتال رفض النزول إلى رومانيا وعاد على ظهر الباخرة إلى الأسكندرية ولكن الحكومة رفضت انزاله إلى البر ، واستمر فترة طويلة على ظهرها يسافر معها فى أى جهة ويعود معها مرة ثانية للأسكمندرية وترفض السلطات نزوله إليها ، وبسبب هذا الموقف أطلقت عليه جريدة الأهرام الشيوعى التائه وذلك لرفضه النزول فى أى ميناء غير الأسكندرية [٣].

واستمرت مأساة روزنتال فترة طويلة دون أن يجد لها حلا سوى الهروب من السفينة والاختباء عند أحد أصدقائه ثم قام برفع دعوى على الحكومة يطالبها فيها بتعويض كبير ، وذلك نتيجة للأضرار التى لحقت به ، وعندما رأى سعد زغلول اصرار روزنتال على عودته لمصر وافق على ذلك بشرط تنازله عن دعوته فوافق روزنتال وانتهت مشكلته [٤].

وأخذت الحكومة فى نفى الأجانب المعتنقين للشيوعية خارج مصر ، ولم تكتف بذلك بل أصدرت أوامرها إلى البوليس الملكى فى محافظتى القاهرة والأسكندرية والقناة بمراقبة الأجانب عامة والروس خاصة الموجودين فى تلك المناطق حتى إذا ثبت لديهم من ينشر الدعوة الشيوعية ، اتخذت الاجراءات القانونية معهم لابعادهم من البلاد [٥].

---

١ - المصدر السابق .
٢ - السياسة: العدد ٥٥٠ فى ٧ أغسطس ١٩٢٤ السنة الثانية ، ص ٥ .
٣ - المصدر السابق .
٤ - الأهرام : العدد ١٤٤٢١ فى ٨ يوليه سنة ١٩٢٤ السنة ٥٠ ، ص ٤ .
٥ - السياسة : العدد ٥٥١ ، فى ٨ أغسطس سنة ١٩٤٢ ، السنة الثانية ، ص ٤ .

ورغم هذه الضربة التى وجهتها حكومة سعد زغلول للحركة الشيوعية فلم تستطع أن تجتث النشاط الشيوعى من جذوره ، ورغم الاحتياطات التى اتخذتها الحكومة لمنع نشر الدعوة الشيوعية مرة ثانية ، ووضعها عدة قيود على الأجانب القادمين إليها ، ففى أوائل سنة ١٩٢٥ قدم للقطر المصرى من روسيا المسيو أفيجدور ، وانتحل لنفسه اسم قسطنطين فايس* Constontis wiess وقد كان شديد الإلمام بالنظريات الاشتراكية وبالحركة الشيوعية فى أقطار العالم وله آراء ثورية عميقة ، وكان معه شارلوت روزنتال التى أقامت بمنزل والدها فى الأسكندرية ، بينما واصل أفيجدور طريقه إلى القاهرة وأقام مع مستر بولاك Pollack وهو يعمل موظفًا بمحلات مورمز Morums للمنسوجات وفور وصوله شرع أفيجدور فى إعادة تنظيم الحزب الشيوعى من جديد مستخدمًا منزل بولاك مقراً لانعقاد الجمعيات الشيوعية فيه ، وسرعان ما انضم إليه المسيو أليس Ellis وهو موظف بمحلات موررومز وأيضا انضم إليه بعض المصريين أمثال عبد السميع الغنيمى الموظف بوزارة المعارف وسكرتير الحزب الشيوعى فى القاهرة ، وشعبان حافظ العامل بمطبعة النظام وآخرون [١].

ومالبث أفيجدور أن نظم شعبة شيوعية فى الأسكندرية برئاسة ياناكاكيز تاجر الاسفنج وعين الآنسة شارلوت روزنتال سكرتيراً لشعبه الأسكندرية كما عين عبد السميع الغنيمى سكرتيراً لفرع القاهرة ، وقد استبدل أفيجدور النظام والأسلوب الذى كان يتبعه الحزب القديم بنظام جديد أكثر دقة على غرار النظم المتبعة فى أوربا ، بالإضافة إلى لجنتى القاهرة والأسكندرية كون خلايا كثيرة أخرى بالقاهرة والأسكندرية وبورسعيد وانتخب لكل لجنة خمسة أعضاء فقط من بينهم الرئيس بحيث لايعرف أعضاء كل لجنة إلا المنضمين إليها وتسمى هذه

* اسمه الأصلى : بهيل كوسى ، ولد فى أوكرانيا عام ١٨٩٢ والتحق بالحركة الثورية فى وقت مبكر ، وهاجر إلى الولايات المتحدة قبل الحرب العالمية الأولى وفى أمريكا التحق بالفيلق اليهودى Jewish legion الذى كان قيد التأليف وقتئذ ، وجاء إلى مصر فى أواخر عام ١٩٢٤ حتى يلشف الحزب الشيوعى المحلى ، وحكم عليه بالسجن لمدة طويلة وعاد إلى موسكو ١٩٣٦ واتهم بالاشتراك فى مؤامرة تروتسكى ، وحكم عليه بالسجن عشرة أعوام فمات فى أحد المعسكرات سنة ١٩٣٨ ، وكان قد تزوج من شارلوت روزنتال . والترلاكر : الاتحاد السوفيتى والشرق الأوسط - بيروت (ب . ت) ص ١٠٥ .

٢ - دار الوثائق القومية : محافظ عابدين ، الشيوعية محفظة رقم ٥٨٠ فى الفترة من ١٩٢٥/٥/٢٨ إلى ١٩٤٨/٢/١٥ ، ص ٢ .

اللجان " اللجان المؤقتة " ومهمتها القيام بالدعاية اللازمة بين العمال والفلاحين لاستمالة أكبر عدد منهم إلى الحزب الشيوعى [١].

كذلك فقد غير أفيجدور الأسلوب الذى كان متبعًا لطبع مطبوعات الحزب فبعد أن كانت المطبوعات الشيوعية تطبع فى مطابع عمومية ، أصبح الحزب يستخدم مطبعة حجرية خاصة به ، وقرر أن لايكتب العضو المنضم للحزب اسمه الحقيقى على طلب العضوية بل يكتب اسما مستعاراً ، وذلك لتصعيب مهمة الحكومة فيما لو وقعت أوراق الحزب فى أيدى البوليس ، واحتفظ أفيجدور بكراسة خاصة تحتوى على الأسماء الحقيقية للأعضاء ، وقد أصدر الحزب مجلة باسم " العلم الأحمر " وهى مجلة شيوعية لنشر الأفكار الثورية ، وتعرض نشاطات الحزب وتبين عزمه على تغيير النظام الحالى إلى نظام شيوعى بطريق القوة ، وطبع الحزب برنامجه الذى لم يختلف عن برنامج الحزب السابق [٢].

ولأن أول أغراض الحزب الشيوعى ضم جميع العمال بالقطر المصرى إلى اتحاد نقابات شيوعى فقد انتفق أفيجدور مع رفيق جبور العضو الشيوعى أن يقوم بتحرير جريدة تسمى « جريدة الحساب » وهى لسان حال العمال والفلاحين وذلك لنشر الدعاية الشيوعية التى يقوم بها الحزب ، وتوزع هذه الجريدة مجانا على العمال ويقوم المسيو أفيجدور بمصروفاتها بالنيابة عن الحزب الشيوعى بموسكو ، وظهر بالحزب شيوعى آخر يدعى طومسون الإنجليزى واسمه الحقيقى جيمس كروسلى Crossely [٣].

وقرر أفيجدور بعد أن نظم الحزب عقد مؤتمر شيوعى يومى ٢٥ ، ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٥ بنادى جمعية الاتحاد المختلط بالعمارة رقم ٥ بشارع المناخ ، حضره اثنان وعشرون شخصاً كان منهم مستر طومسون وبولاك ، ألس ، باناكاكيس ، ورفيق جبور وحضر هذا المؤتمر ثلاث سيدات أوربيات عرف منهن شارلوت روزنتال وزوجة أليس إلى جانب عدد من المصريين منهم عبد السميع الغنيمى ، وشعبان حافظ ، وإلهامى أمين ، ومحمود السكرى ، وشاكر عبد الحليم ، وبيومى الباسوسى ويتضح من خطاب أفيجدور وطومسون فى المؤتمر وجود اتصال بين الحزب الشيوعى فى مصر وبين الأحزاب الشيوعية الدولية فى أوربا وخاصة الحزب الشيوعى فى موسكو [٤].

---

١ - المصدر السابق .
٢ - المصدر السابق ص ٢ - ٣ .
٣ - عاصم الدسوقى : المرجع السابق ص ٤٧٠ .
٤ - محافظ عابدين محفظة رقم ٥٨٠ الشيوعية ص ٣ .

وأمام هذا النشاط المتزايد والمتشابك للحركة الشيوعية ، قررت السلطات توجيه ضربتها في محاولة للقضاء نهائيا على الشيوعية في مصر ، ففي مطلع يونيه ١٩٢٥ تم اعتقال أعضاء التنظيم بفرعيه في القاهرة والأسكندرية . أما أعضاء فرع القاهرة الذين اعتقلوا فكانوا قسطنطين فايس ، ولايب الكونين leib Elkonin وشالوم بولاك ، وريدال هارزليك Riedal Hars zlik وآشير Asher وبعض المصريين ، أما أعضاء فرع لأسكندرية فكانوا : سكلاريدس ياناكاكيز ، وفيكتور واينبرج Weinbrg وشارلوت روزنتال أما مستر كروسلى (المعروف باسم الياس طومسون) الذى كان روحا قياديا في هذا التنظيم ، فقد غادر مصر مسرعًا بعد أن قابله أحد المسئولين البريطانيين بالإدارة الأوروبية بوزارة الداخلية ، ولم تكتف السلطات المصرية بالقبض على الشيوعيين فقط بل قررت نفى العديد من الأجانب المشكوك في اعتناقهم للمذهب الشيوعى ومن هؤلاء : جلفاندى ، وكارل لاوش Laouch ، وإيفان بيفاروفيتشى Pivavarovich ، ساركيوف رسنوف ، وزوف ستكون Zuif Resnikoff ، لافلوتا Laflufa قسطنين ديمتريف سالايف salayeff وسيرجى بيرديكوف Berdikoff ولاشى فالديسلاف زنيسنيمان Nisinman وكيروشنيكو Kirichenko ومارى كورنيللى ، وكورت فيرنر Werner وعلى رأسهم الأمير اوتومسكى Outomski [١].

وأما الذين حذروا وأنذروا وضعت منازلهم تحت المراقبة فكانوا : فانى جولد شند ، ووستنر ، والكيفسكى ، وليتفيننكو Litvinenko ، ومدام وايزمان . أما الذين لن يسمح لهم بدخول البلاد لأنهم بالخارج وقتذاك فكانوا كل من برجوراى Ber Gourary وفيلاريف Filarieff [٢].

أما بالنسبة للقضية المقدم إليها قسطنطين فايس وزملائه ، فقد قدموا للمحاكمة ، وفى ١٦ يناير سنة ١٩٢٦ صدر الحكم على المتهمين الشيوعيين الأجانب في القضية رقم ٨٢٧ جنايات شبرا سنة ١٩٢٥ بالسجن مع الشغل لمدة ثلاث سنوات على كل من قسطنطين فايس (٣٦ سنة مولود فى النمسا) ، وشالوم بولاك (٣٥ سنة مولود بموسكو) ، وليون الكونين (٣٩ سنة مولود بموسكو) وبراءة كل من شارلوت روزنتال وريدال هرشليك ، وياناكاكيز من التهم المنسوبة إليهم [٣].

---

١ - عاصم الدسوقى : المرجع السابق ص ٤٧٤ - ٤٧٥ .
٢ - المرجع السابق ص ٤٧٥ - ٤٧٦ .
٣ - السياسة : العدد ١٠٠٥ ، فى ٢٠ يناير سنة ١٩٢٦ ، السنة الرابعة ، ص ٦ .

ومن ذلك يتضح لنا أن الأجانب كانوا هم العمود الفقرى فى الحركة الشيوعية ، وكانوا هم الذين يدبرون العديد من المنظمات الشيوعية فى مصر، وكانوا هم محور النشاط بين المصريين.

واستمرت السلطات المصرية فى تعقب الشيوعيين الأجانب ، ففى شهر مايو سنة ١٩٢٨ تلقت حكمدارية بوليس القاهرة بأن فريقًا من الأجانب يعملون بجد ونشاط لنشر الدعوة الشيوعية فوضع البوليس خطته للقبض عليهم بحضور مندوبى القنصليات التابعين لها ، وبمهاجمة منازل هؤلاء الأجانب فى الموسكى وعابدين قبض على واحد وعشرين أجنبيا معظمهم من اليونانيين والإيطاليين وضبط البوليس آلة للطباعة تستخدم فى طبع المنشورات الشيوعية[١].

وتبين من فحص الأوراق المضبوطة فى حوزتهم أن هؤلاء الأجانب يتصلون بموسكو مباشرة ويتلقون منها المال اللازم لنشر الدعوة الشيوعية ، ويرغبون الشباب المصرى فى السفر إلى موسكو لتلقى المبادئ الشيوعية فى المدرسة الشرقية المعدة لذلك [٢] ، وقد اتخذت السلطات المصرية التدابير اللازمة لابعادهم إلى بلادهم ، وهذا كل ماكانت تملكه الحكومة مادامت الامتيازات الأجنبية قائمة ، وقد يعود هؤلاء الأجانب مرات أخرى باسماء مستعارة [٣].

نستخلص مما سبق أن الدعوة الشيوعية فى مصر قد تركزت مع بداية العشرينات فى يد الأجانب وأصبحوا العمود الفقرى لتلك الحركة ، وذلك بعد أن أظهر المصريون ضعفا فى قيادتهم ، وكان الكومنترن يرسل باستمرار بعض الدماء الجديدة للحزب ليعيد نشاط الحركة الشيوعية كلما أجهضتها الحكومة غير أنه على الجانب الآخر كانت السلطات المصرية فى حرب مستمرة مع الشيوعيين ولم تترك لحركتهم الفرصة للنمو ، ولذلك لم تكد تنتهى العشرينات من القرن الحالى حتى بدأت الحركة الشيوعية فى الذبول وأن لم تنته تماما وذلك لوجود بعض الخلايا السرية التى كانت تعمل فى السر والتى ظهرت من حين لآخر خلال الثلاثينات حتى عادت لقوتها من جديد خلال الأربعينات .

وقد ظهرت الحركة الشيوعية من جديد أيضا على يد أفراد الجاليات الأجنبية حيث وجدت التربة الملائمة لذلك ، وخير تفسير لذلك هو بحث لأسباب الأزمة الاقتصادية والاجتماعية بحسبانها عوامل توفير المناخ الملائم لازدهار الشيوعية ، فقد كانت مصر إلى نشوب الحرب

---

١ - مصر : العدد ٩٢٨٧ فى ٨ مايو ١٩٢٨ ، السنة ٣٣ ، ص ٢ .
٢ - الأهرام : العدد ١٥٦٢٦ فى ٨ مايو ١٩٢٨ ، السنة ٥٤ ، ص ٤ .
٣ - مصر : العدد السابق .

العالمية الثانية تعتبر ضمن الدول المتخلفة تبرز فيها مظاهر التخلف المعروفة حيث سيطرة المحصول الوحد ، وتمثل الزراعة مكن الصدارة فى الكيان الاقتصادى وتستوعب الجانب الأكبر من الأيدى العاملة ، وتزايد عدد السكان بنسبة مقلقة تخفيها عن الأعين بطالة مقنعة فى الريف ، ومن ثم انخفاض فى مستوى الانتاج الفردى يلازمه هبوط فى متوسط الدخل ومعدل الادخار ، بل لقد كان معظم مايدخل يبعد عن المجال الاستثمارى ودائما يتجه إلى شراء الأراضى والعقارات [1] ، واتسعت الهوة بين الفقراء والأغنياء ، ووقع عمال الزراعة وعمال الصناعة فى براثن أصحاب الأراضى والشركات بالإضافة إلى انخفاض مرتبات أفراد الطبقة الوسطى والدنيا من المجتمع انخفاضاً تعسفيا بعد أن كانت تتجه نحو الازدياد والانتعاش ، يضاف إلى هذه التناقضات الواضحة عامل آخر أوجدته ظروف الحرب ألا وهو زحف المدينة بكل مظاهرها وأشكالها الاجتماعية على بناء المجتمع ، فقد جذب النمو السريع الذى شهدته الصناعة جموع الفلاحين إلى المدينة وصاحب ذلك ارتفاع أجور العمال المهرة وبدء النضال فى سبيل الاعتراف بالنقابات [2].

ورغم أن الصناعة المصرية كانت أسعد حظاً من الزراعة فى نهاية الثلاثينات فصاعداً - وهو ما كان يستتبع عقلا - أن تتوفر للعامل الصناعى ظروف حياة أفضل من حياة العامل فى مجال الزراعة فإن هذا الازدهار الصناعى قد أتى وعلى عكس المتوقع بزيادة افقار العامل الصناعى ، فقد كان الحد الأدنى من الدخل اللازم للعامل وأسرته المكونة من زوجة واحدة وأربعة أولاد هو ٤٣٩ قرزشا فى الشهر لكن متوسط الأجر للعامل المصرى عام ١٩٤٢ كان لايتجاوز ٢٩٣ قرشا فى الشهر بمعنى أن الطبقة المتوسطة فى مصر كانت تعيش دون الحد الأدنى للكفاف ، وعلى المستوى العام فإن المجتمع المصرى فى مجموعه كان يعانى من ظروف الحياة السيئة - فقد كان مستوى دخل الفرد فى الفترة ١٩٤٠ - ١٩٤٥ (٩.٤ جنيها فى العام) بالمقارنة بدخله فى الفترة ١٩٢١ - ١٩٢٨ ١٢,٣ جنيها فى العام بمعنى أن متوسط دخل الفرد هبط فى الفترة ١٩٤٠- ١٩٤٥ بمقدار ١٥٪ تقريبا عن دخله فى الفترة ١٩٢١- ١٩٢٨ هذا إلى جانب النهب من جانب كبار الرأسماليين والاقطاعيين هو الموصل إلى البؤس الذى تعانى منه باقى الطبقات الكادحة من العمال والفلاحين وأغلب شرائح المجتمع المصرى [3].

---

١ - محمود متولى : مصر والحركة الشيوعية خلال الحرب العالمية الثانية ، الطبعة الأولى ، دار الموقف العربى ، القاهرة سنة ١٩٧٩ ، ص ٣١ .

٢ - عاصم الدسوقى : مصر فى الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥ ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب الجامعى ، بالقاهرة سنة ١٩٨٢ ، ص ٢٩٩ .

٣ - عبد الوهاب بكر : المرجع السابق ص ٤٨ - ٤٩ .

ولقد كانت هذه الظروف جميعها أرضًا لنمو أفكار ذات أثر فعال على المجتمع بدأت رؤيتها تتضح شيئًا فشيئًا ، برغم الجهود التى بذلتها مصر لكى تبقى بعيدة عن نار الحرب إلا أنها كانت نهبًا لتيارات الدعاية المتصارعة من كل جانب ، فمثلا كانت بريطانيا والولايات المتحدة تركزان فى دعايتهما على أهداف الديموقراطية والعدالة الاجتماعية وتحقيق الاستقلال الوطنى ضد العدوان النازى (والسوفيتى فيما بعد) ، بينما كانت ألمانيا تركز بكل قوة على أنها ستقدم كل المعونة والمساعدة لمصر والبلاد العربية على ضمان القوى الاجتماعية فى مصر إلى جانبهم فمنوا الطبقات العليا بثروة الأجانب وممتلكاتهم وأكدوا للفلاحين أن دخولهم مصر سوف تصحبه اعادة توزيع الثروات والدخول ، أما الدعاية السوفيتية فقد تحققت بفرصة فريدة من نوعها بسبب التحالف الذى كان يربطها بالحلفاء فى الحرب ، فقد كانت الدعاية للاتحاد السوفيتى تأتى بطريق غير مباشر وغير متعمد على لسان رجال الولايات المتحدة والانجليز الرسميين كحلفاء ، وكانت الدعاية تشير إلى عظمة الاتحاد السوفيتى والتقدم الاجتماعى والاقتصادى الذى أحرزه [١].

وكان من الطبيعى خلال هذه الظروف أن تنتشر الأفكار الاشتراكية بصورة سريعة، وهى الأفكار التى صادفت هوى من الذين كانوا غير راضين عن الأحوال الاجتماعية السائدة والتى كان من السهل أن يتبعها أو يعتنقها كل من كان يستهدف التغيير وبشكل أو بآخر .

وهكذا كانت الأرض ممهدة أمام الفكر الماركسى ليجد طريقه بسهولة ، وليغزو عقولا طالما تاقت إلى الاستقلال بشقيه السياسى والاقتصادى - ليس على الطريقة البالية الى أخذت بها الحكومات المصرية والأحزاب المتكالبة على السلطة والتى ثبت فشلها خلال ربع قرن ، ولكن على نحو متميز يحيط هذين النوعين من الاستقلال بسياج قوامه ، المضمون الاجتماعى [٢]، ومن هذا الواقع استيقظت الحركة الشيوعية فى مصر وكانت قد راحت فى سبات طويل منذ نهاية العشرينات ، ثم بدأت محاولة تجديدها ولم صفوفها المبعثرة ، وكانت المجموعات الشيوعية الصغيرة بالقاهرة والأسكندرية مازالت تمارس نشاطها وكانت خلايا فردية لم تصل إلى مستوى التنظيم الحزبى ولم يكن بينها وبين الكومنترن صلات ، كما أن هذه الجماعات لم تكن تقبل كل مايصدر عن موسكو [٣].

١ - عاصم الدسوقى : المرجع السابق ص ٢٩٩ .
٢ - عبد الوهاب بكر : المرجع السابق ص ٥٠ - ٥١ .
٣ - Walter Laquere : op . cit . , p . 41 .

وبدأت حركة إحياء النشاط الشيوعى فى مصر فى نهايات الثلاثينات على يد تنظيم أجنبى يسمى اتحاد أنصار السلام أسسه سويسرى يدعى " بول جاكو دي كومب"(*)، وضم هذا التنظيم عدد من الأجانب وخاصة اليهود واليونانيين وعدد من المدرسين الإنجليز فى مصر، وارتبط هذا الاتحاد بالمجتمع العالمى للسلام الذى يدعو إلى مناهضة الفاشية الأوربية ومناهضة الدعوة إلى الحرب ، وقد انحل الاتحاد بعد نشوب الحرب العالمية الثانية ، وسافر عدد من أعضائه الأجانب للقتال ضد الفاشية ، وبقى عدد منهم بمصر متصلين بالأحزاب فى بلادهم الأصلية [١] .

وظهرت جماعة البحوث من نحو ثلاثين شخصا أجنبيا ، إلى جانب عدد من المصريين ذوى الثقافة الأجنبية ، وقررت الجماعة أن تقوم بأعداد دراسات عن الواقع المصرى ، وكان هدفها من ذلك تعريف الأوربيين بأوضاع المجتمع المصرى خاصة بعد قيام الحرب وإغلاق الحدود، وبالفعل تمكنت مجموعة الدراسات من إعداد دراسات جيدة عن الفلاح المصرى ونهر النيل ، وفى عام ١٩٤٢ كانت قوات المحور تقترب من مصر ، وكانت معارك العلمين الشهيرة تشتعل فى ضرواة أثارت مخاوف الكثير من الأجانب واليهود خاصة خوفا من اضطهاد النازى وهاجر معظم أعضاء البحوث إلى فلسطين[٢].

وفى أوائل سنة ١٩٣٩ كون مارسيل إسرائيل وراؤول كوربيل وهنرى كوريل وريمون أجيون وعزرا هرارى والأنستان استرستون وهنريت أربيه « الاتحاد الديموقراطى » وقد ضم أنصار التمصير من الأعضاء السابقين فى رابطة أنصار السلام بالإضافة إلى مجموعة الإيطاليين المناهضين للفاشية ، وبعض المصريين ، ولكن الشئ الهام هو أنه تكونت خلف الاتحاد

---

* بول جاكودى كومب ، شاب سويسرى ، تلقى علومه فى ألمانيا وارتبط هناك بالحزب الشيوعى الألمانى ، ثم عاد لمصر فى أجازة لكن النازيين وصلوا إلى الحكم فى ألمانيا فقرر ألا يعود ، أرسله والده (صاحب شركة مقاولات كبيرة) إلى أسوان ليشرف على بعض أعمال شركته ، وأحس بشقاء العمال والفلاحين المصريين وقرر أن يسلك طريق النضال من أجل الاشتراكية ، لأنه أجنبى فقد كان طبيعيا أن يتصل بأجانب مثله ، فانضم إلى المجموعة الشيوعية اليونانية وفيها شعر بالغربة فلاهو يونانى ولا المجموعة تفعل شيئا من أجل مصر وتركها ليؤسس منبراً قانونيا هو « اتحاد أنصار السلام» - رفعت السعيد : المنظمات اليسارية فى مصر ، ص ١٦٦ .

١ - رفعت السعيد : تاريخ المنظمات اليسارية فى مصر ١٩٤٠ - ١٩٥٠ ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة سنة ١٩٧٦ ، ص ١٦٦ - ١٧٠ .

٢ - المرجع السابق ص ١٧٠ - ١٧٢ .

الديموقراطي جماعة سرية ماركسية تتكون هي الأخرى من الأجانب وحدهم ، وحددت هذه الجماعة مهمتها الرئيسية بجذب أكبر عدد ممكن من الشباب المصريين إلى الاتحاد الديموقراطي بهدف تجنيد أفضل العناصر من بينهم أعضاء في الجماعة الماركسية السرية [١].

وقد بلغ نشاط الاتحاد الديموقراطي حداً لفت أنظار قوات الاحتلال التي حاولت أن تتعاون معه في النضال ضد الفاشية وضد خطرها المتزايد في صفوف الجالية الإيطالية الكثيرة العدد وفي صفوف المصريين أنفسهم لكنهم رفضوا التعاون معهم [٢].

ومالبث أن اتسع نشاط الاتحاد والمجموعة الماركسية السرية وظهر الخلاف بين ثلاث اتجاهات تمثل الأقطاب الثلاثة الذين تصدوا لقيادة الاتحاد الديموقراطي :

الأول : اتجاه هنري كوربيل الذي رأى ضرورة البدء في تأسيس تنظيم شيوعي يرفع شعار التمصير ، والثاني : اتجاه هليل شفارتز الذي رأى أن شعار التمصير شعار شوفيني وأنه لافرق بين مصري وأجنبي ، والثالث : اتجاه مارسيل إسرائيل الذي يقول بالتمصير ولكنه يتشدد إلى درجة منع الأجانب من المشاركة بأي دور قيادي[٣] .

وتراكمت خلافات أخرى ، بعضها ذو طابع شخصي وانتهى بأن تفرقت المجموعة الماركسية التي تواجدت في إطار الاتحاد الديموقراطي إلى ثلاث منظمات ، فأنشأ هنري كوربيل الحركة المصرية للتحرر الوطني (حتمو) وأنشأ هليل شوارتز ايسكرا (الشرارة)، وأنشأ مارسيل إسرائيل تحرير الشعب [٤] ، ومالبث أن حل الاتحاد الديموقراطي وحل محله ناد جديد سمي المركز الثقافي الاجتماعي كان يحركه هنري كوربيل ، فلما أنشأ كوربيل (حتمو) لم يعد المركز الثقافي والاجتماعي بالنسبة له سوى أحد مجالات النشاط بين الأجانب وعدد محدود من المصريين ومن ثم فقد الكثير من أهميته ، فترك العمل في هذا النادي إلى ثلاثة من الأجانب هم توماس بلاموتس (يوناني) وسلامون سدني ، وعزرا هراري (يهوري) . وكان الهدف من هذا المركز استمرار النشاط الديموقراطي المعادي للفاشية في صفوف المجموعات الأجنبية ، وأن تغيير اسم النادي الديموقراطي إلى المركز الثقافي الاجتماعي لأن الدعاية

---

١ – طارق البشري : المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية ، الطبعة الأولى ، لهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٠ ، ص ٦٣٧ – ٦٣٨ ، رفعت السعيد : المرجع السابق ص ١٧٥ – ١٧٦ .

٢ – رفعت السيد : المرجع الاسبق ص ١٧٧ .

٣ – طارق البشري : المرجع السابق ص ٦٣٨ ، رفعت السعيد ، المرجع الاسبق ص١٧٩ – ١٨٠.

٤ – رفعت السعيد : المرجع السابق ص ١٨٠ .

الإنجليزية فى أوائل الحرب العالمية الثانية أرادت أن تستغل اسم النادى الديموقراطى لصالحها هى ، وحتى يكون اسمه بعيداً عن السياسة ، أما البوليس فقد رأى أن هذا النادى يقوم بنشاط سياسى ظاهره الدعوة للحلفاء والديموقراطية وباطنه الدعاية الشيوعية وإثارة الخواطر ضد النظم الرأسمالية ، وتم اعتقال زعماء هذا النادى[1] . وقد أنشأت جماعة تحرير الشعب « الخبز والحرية » للاتجاه نحو المصريين وأسست جماعة « ثقافة وفراغ » للعمل وسط الأجانب فقط ، وقد أغلق البوليس مقر « ثقافة وفراغ » فى منتصف عام ١٩٤١[2] .

وكانت أهم التنظيمات الشيوعية فى الأربعينات هما : الحركة المصرية للتحرر الوطنى ، ويرأسها اليهودى هنرى كوربيل ، وايسكرا (الشرارة) ويرأسها اليهودى هليل شفارتز .

ايسكرا (الشرارة) : -

فقد أنشأها هليل شوارتز وكان يرفض التمصير رفضا صريحًا بغير مداراة ويرى أنه يمكن لطلائع أجنبية أن تلعب الدور القيادى فى بلد متخلف ، بحسبان مصر هى هذا البلد المتخلف ، ومالبث أن ضم تنظيمه مايقرب من ٩٠٠ عضو منهم حوالى ٤٠٠ أجنبى[3] ، وكان منهجه هو أن المدخل إلى التنظيم كان مدخل أيديولوجى ناجم عن القناعة الفكرية وليس من خلال العمل النضالى ، فالتركيز على الدورات التثقيفية والمناقشات الدراسية للكتب الماركسية يستغرق ذلك الجهد نشاط الأعضاء دون أن يمكنوا من النشاط السياسى الجماهيرى الذى لم يبدأ إلا بعد اشتعال الحركة الوطنية فى عام ١٩٤٦ ، وكان التجنيد للتنظيم يتخذ طابعًا عائليا ومن خلال الحفلات والاختلاط والرحلات ، وكان لإيسكرا نشاط جماهيرى أيضا فى صفوف الأجانب مثل « رابطة خريجى الليسيه » التى أقامت لها فرعا لطلاب لليسيه وقد نجح هذا النشاط فى أن يمتد إلى معظم المدارس الأجنبية التى كانت تضم أبناء الجاليات الأجنبية وتضم معهم أبناء الارستقراطية المصرية ، وكانت تنظم لهم محاضرة حول موضوعات اجتماعية وتربوية وفلسفية ومشاكل تهم الشباب والأسرة وتقدم لها الحلول الماركسية ، وتألفت لجنة مركزية لايسكرا مكونة من هليل شوارتز ، إيلى ميزان ، سدنى سلامون ، عزرا هرارى ، أرمان بيليسى ، شهدى عطية الشافعى ، عبد المعبود الجبيلى (اثنان فقط من المصريين بينما فى حتمو اثنان فقط من الأجانب)[4].

---

١ - المرجع السابق ص ١٨٠ - ١٨١ .

٢ - رفعت السعيد : اليسار المصرى ١٩٢٥ - ١٩٤٠ ، الطبعة الأولى ، دار الطليعة - بيروت سنة ١٩٧٢ ، ص ٢٦٩ / ٢٧٠ .

٣ - رفعت السعيد : تاريخ المنظمات اليسارية ص ٣١٥ - ٣١٦ .

٤ - المرجع السابق ص ٣١٨ - ٣٢٤ .

وكان نشاط ايسكرا مركزاً فى القاهرة والأسكندرية ولم تبد اهتماما يذكر بالعمل خارج هاتين المدينتين ، وفى الأسكندرية كان هناك عملا نشيطًا مركزاً أساسا فى أوساط الأجانب والطلاب ، فقد كان قسم الأجانب يضم ٤٠٠ عضو ، وقسم للطلبة ٣٠٠ عضو ، وتحت كل قسم لجان وفروع وتحت الفروع خلايا [١] . واستطاعت الحركة أن تنتشر بسرعة بين العمال والطلبة ليس فقط فى المدن ولكن فى المحافظات أوالمديريات ، فقد نجحت فى إقامة خلايا فى المحافظات بين الفلاحين والعمال والمثقفين ومدرسى المدارس الحكومية والخاصة [٢].

الحركة المصرية للتحرر الوطنى (حمتو) :

أنشأها هنرى كوربيل الذى رفع شعار التمصير ، وضم فى مستوياته المختلفة غالبية مصرية ، ولكن ذلك جرى من خلال أطر فكرية وتنظيمية تضمن لكوربيل ونفر قليل معه الهيمنة الفردية على التنظيم وضم مثقفين مصريين وعمالا من شبرا الخيمة والمحلة الكبرى[٣].

وكانت اللجنة المركزية تضم هنرى كوربيل ، وجون متالون وعشرة من المصريين ، إلا أن كوربيل الذى أعلن شعار التمصير وضم إلى لجنته المركزية أغلبية مصرية ، قد عاجل التمصير بشعار آخر وهو التعميل أى سرعة جعل القيادة عمالية ، ويتحدث كوربيل عن هذه المسألة قائلا : أن عملية التمصير تمت بالتصعيد السريع للعناصر المصرية للقيادة وتدريبها وتربيتها من خلال الممارسة نفسها ، وتصورنا أنه يمكن التعميل بنفس الطريقة أى أن نصعد عمالا بغض النظر عن مستواهم الفكرى إلى صفوف القيادة ، وصعدنا إلى القيادة عدداً كبيراً بقصد أن نشعر العمال بأنهم الملاك الحقيقيين للتنظيم ، وأدى التصعيد السريع للعمال إلى إضعاف التكوين الفكرى لقيادة التنظيم فى ظروف كان قد بدأ يتعرض فيها لصعوبات تنظيمية وتواجهه مشكلات نظرية وفكرية خطيرة ، كذلك فإن المثقفين فى قيادة التنظيم قالوا أن المسافة الواسعة بين الأجنبى والمصرى حتمت التمصير ، لكن المسافة تقل كثيراً فيما بين المثقف والعامل المصرى[٤] بما يفيد أن هؤلاء لم يتحمسا للتعميل ، وبهذا كان المثقفون

---

١ - المرجع السابق ص ٣٢٥ - ٣٢٦ .

٢ - F . o371/69250 J 1890/1262/16 Sir R.Cop bell to Mr . Bevin 18 th March , 1948 , No . 134 , p . 76 (Communism in Egypt) .

٣ - طارق البشرى : المرجع السابق ص ٦٤٩ .

٤ - رفعت السعيد : المرجع السابق ص ٣٤٣ - ٣٤٤ .

المصريون لايبدو مقنعًا أنهم كانوا يتركون أماكنهم في القيادة طواعية للعمال بذلك يظهر أن التمصير قد أفسد بالتعميل الذى جرى ، وكانت كوربيل صاحب القرار ، وذلك أم كوربيل اتبع أسلوب يمكنه الهيمنة على التنظيم وهو أسلوب بنائه إذ جرى التقسيم فيه على نحو فئوى، قسم منفصل لكل من الطلبة والعمال والأجانب وغيرهم لعزل كل فئة عن الأخرى لضمان سيطرة كوربيل على التنظيم ، ولذلك فان التمصير لايعنى الغلبة العددية للمصريين وإنما يعنى السيطرة وسلطة التوجيه والتقرير ، وهما كانا بيد كوربيل الأجنبى الذى كان يدعم ذلك باقامة علاقات شخصية مع الكوادر وربطها به على أسس شخصية [١].

وكان التنافر هو أحد المظاهر التى ميزت العلاقة بين حمتو وايسكرا والذى ظل ملازما لهما سنوات فالحركتان « حمتو وايسكرا » بدأتا العمل في بواكير الأربعينات مختلفتان حول الأهداف ، حمتو كانت ترى أن الهدف العاجل للحركة الشيوعية هو " الانتشار الجماهيرى " والتوسع فى تجنيد المصريين وضمهم إلى التنظيم دون اعتبار كبير لنضجهم السياسى إلى درجة ضم عناصر الطبقة العاملة إليها رغم مستواهم الثقافى المنخفض وانتشار الأمية بينهم ، أما ايسكرا التى ضمت أكثر من ٤٠٠ عضو أجنبى فقد بدت مترفعة عن العمل الجماهيرى ، ورأت قيادتها أن مهمتها الرئيسية هى إعداد أعضاء التنظيم إعداداً ثقافيا وحصرت عملها بين المثقفين دون غيرهم . وإلى جانب التنافر فى شأن الأهداف فإن قضية « التمصير » كانت عاملا من عوامل ابتعاد التنظيمات عن الاتحاد ... فالحركة المصرية (حمتو) كانت متنبهة من البداية إلى سخف « الدعوة » فى الشارع المصرى عن قضايا مصرية بواسطة « أجانب » وكانت من هذا المنطلق تركز على العمل الجماهيرى والكتابة الصحفية وتجنيد الأعداد الكبيرة من المصريين وانتخاب القيادات المصرية منهم ، أما ايسكرا ومن تبعها من التنظيمات فقد استمرت فى مسلكها المخالف لعقيدة « ح . م » فى شأن التمصير ، وقد ظهر بعد ذلك خلال أعوام ١٩٤٤ - ١٩٤٥ أن خط الاتجاه نحو التمصير كان هو الفائز فى الصراع بين التنظيمات الشيوعية المختلفة [٢].

ويذكر هنرى كوربيل " كنا دائما نسعى للتوحيد، وكان من الشروط الوحدة ابعاد الأجانب، وفعلا تكون قسم للأجانب أبعد إليه جميع الأجانب عقب قيام الوحدة بين حمتو وأيسكرا

---

١ - طارق البشرى : المرجع السابق ص ٦٥٠ .

٢ - عبد الوهاب بكر : المرجع السابق ص ٥٢ - ٥٣ .

ماعدا كوربيل وشوارتز ، وبهذا تم تمصير بشكل فعلى[١] ، وبذلك تمكن الخصمان اللدودان كوربيل وشوارتز من أن يحققا اتفاقا تكونت على زساسه كبرى المنظمات الشيوعية فى مصر وأسماها الحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى (حدتو) وذلك فى يونيه ١٩٤٧ وكان عدد أعضائها ١٦٠٠ عضو منهم ٧٠٠ من حتمو منهم حوالى عشرة أجانب و ٩٠٠ من زيسكرا منهم ٤٠٠ أجنبى [٢].

ولقد نظمت حدتو وفق أسلوب وظيفى يقسم مجموعاتها وخلاياها إلى قسم للعمال، قسم للطلبة ، قسم تجارى (يشمل الكتبة والعمال العاملين فى شركات تجارية) ، قسم للفئات المهنية (موظفى الحكومة) ، قسم البوليس والجيش وقسم الأجانب ، وانقسم كل قسم إلى أفرع ، كفرع العناصر اليهودية المنبثق عن « قسم الأجانب » إلى جانب أن بعض الأقسام عند الضرورة تتجزأ إلى مجموعات أصغر « خلايا »[٣] .

وخضعت حدتو لسيطرة (لجنة مركزية) كانت مسئولة عن سياسة الحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى وأشكالها التنظيمية وماليتها وأنشطتها ، كما كان هناك سكرتارية تنفيذية للقيام بالعمل الإدارى اليومى ومكتب سياسى وهو عبارة عن لجنة فرعية منبثقة عن اللجنة المركزية تتولى أعمال الدعاية أساسا . وقد وفرت صحافة (حدتو) لها قدراً كبيراً من الحيوية والانتعاش والمحافظة على وحدتها فقد كانت صحيفة الرابطة Link تختص بأنباء التنظيم الداخلى للحركة ، واختصت « الضمير » بالتوعية والنظريات السياسية والأمور التثقيفية البحتة ، بينما تولت صحيفة «الجماهير » مناقشة كافة الاهتمامات إلى جانب ذلك فقد قامت صحافة الحركة بدور الوصل بين الأقسام المختلفة لحدتو وتعريفها بجهود وأنشطة التنظيم بصفة عامة [٤].

وقد اتفق على أن يتولى هنرى كوربيل المسئولية السياسية وشوارتز المسئولية التنظيمية ، وأن يتولى كوادر ايسكر المسئولية الدعائية ومسئولية العمل الجماهيرى وامتد نشاطها إلى مناطق واسعة فى الأقاليم حتى وصل إلى أعماق ريف مصر فى الدلتا والصعيد وأن ينتشر فى القرى والكفور ملهما التنظيم روحا جديدة ودماء جديدة حتى بلغ عددها ٤٠٠٠ عضو [٥].

---

١ - رفعت السعيد : اليسار المصرى ص ٢٨٨ .

٢ - رفعت السعيد : المنظمات اليسارية فى مصر ، ص ٣٨٩ .

٣ - F.O 471 , op . cit , p . 79 .

٤ - Ibid p . 79 .

٥ - رفعت السعيد : المرجع السابق ص ص ٣٩١ - ٣٩٣ .

وقد سعت الحركة إلى إنشاء خلايا أيضا في باقى المحافظات بين الفلاحين واستخدمت لهذا الغرض المدرسين وموظفى الوزارات الذين لهم بحكم أعمالهم اتصالا منتظما بأهالى الأقاليم ، كما شرعت الحركة تجنيد ثوار محترفين Professional revolutionaries " من بين صفوف أعضائها ، ونشطت الحركة في ذلك الوقت (سنة ١٩٤٧) لجمع التبرعات لأغراض التدريب والدعم وتزويد الحركة بعاملين موظفين دائمين [١].

ولكن هذه الوحدة بين مجموعتى " ح . م " و " يسكرا " والتى أسفرت عن تنظيم "حدتو " لم تستطع أن تقاوم عوامل التنافر السابقة على الوحدة ، فلم تلبث أن أصابها الانقسام فى نهايات عام ١٩٤٧ ، ودخلت " حدتو " فى صراع مع التنظيمات الشيوعية الأخرى التى كانت خارج هذه الوحدة " كالفجر الجديد " و " العصبة الماركسية " ثم امتد هذا الصراع إلى داخل " حدتو " نفسها - بين زعامتها " هنرى كوريبل " و " هليل شفارتز " فبينما أصرت مجموعة " كوريبل " على الانتشار الجماهيرى والتجنيد الموسع للمصريين - تمسكت مجموعة " شفارتز " بخطها المترفع المنغلق - ثم زاد الخلاف حدة حول قضية ابعاد العناصر غير المصرية من التنظيم، وأخيراً ظهر الخلاف داخل التنظيم " حدتو " حول قضية " فلسطين " فتبنت مجموعة " هنرى كوريبل " حل التقسيم " بينما أسست جماعة " شفارتز " جماعة يهودية تعادى الصهيونية باسم " Forum Group " تكونت أساسا من اليهود الشبان المصريين وقادها اليهودى عزرا هرارى Ezra Harari واستطاعت أن تكسب تأييد الطائفة اليهودية فى مصر [٢].

وهكذا لم يكتب " لحدتو " أن تعيش طويلا - فقد أثرت فيها الانقسامات والخلافات تأثيراً أدى إلى تفرق اتحادها الذى كان مكونا من (ح . م) و (ايسكرا) ولم يأت مايو ١٩٤٨ إلا وكانت (حدتو) قد تفرقت وعندما كان جهاز الأمن السياسي يصعد عملياته فى ذلك الشهر تطبيقا للأحكام العرفية التى أعلنت بسبب دخول الجيش المصرى الحرب ضد العصابات الإسرائيلية فى فلسطين - كان بالفعل يضرب جماعات متفرقة كل منها يعمل منفرداً عن الآخر [٣].

---

١ - F . o 371 op . cit . , p . 76 .

٢ - عبد الوهاب بكر : المرجع السابق ص ٥٥ - ٥٦ .

٣ - المرجع السابق ص ٦٤ .

ويمكن حصر التنظيمات الشيوعية الى كانت فى الشارع المصرى بعد انقسام (حدتو) فى ١٩٤٨ إلى : -

١ - الحركة المصرية للتحرر الوطنى (حمتو) بتكوينها السابق على وحدتها مع ايسكرا ، وقد تمسكت حمتو بالاسم الاندماجى وأطلقت على نفسها " حدتو " الحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى .

٢ - آيسكرا « الشرارة » ، وهذه انقسمت إلى : المنظمة العمالية الثورية - المنظمة الشيوعية المصرية ، ثم انقسمت المنظمة العملية الثورية إلى : مجموعة النجم الأحمر - ومجموعة (نحشم) نحو حزب شيوعي مصرى ، (وكان شفارتز قد كون مع حدوث الانقسام فى " حدتو " ما اسمى بالمنظمة العمالية الثورية فى يولية ١٩٤٨ ، التى انقسمت إلى النجم الأحمر ونحشم)[٣] .

وفى بدايات سنة ١٩٥٠ بدأ جهاز الأمن السياسى يرصد عودة شفارتز إلى الظهور بعد ماكان مختفيا ، وعرف جهاز الأمن السياسى أن « شفارتز » هو زعيم المنظمة نحشم ، وفى هجوم على إحدى الشقق بحى " مصر الجديدة " فى ١٤ مارس سنة ١٩٥٠ تم ضبط " هليل شفارتز " مع شركائه الرئيسيين عندما كانوا يعقدون اجتماعا " لنحشم " وكان من بين المقبوض عليهم (أسعد حليم - جمال الدين غالى - عبد الحميد السحرتى - موريس دميان) ، كما ضبط أرمنيين هما (يعقوب باتمنيان Batmanian وتيجران كيرازيان Dicran Kirazien ويتبين من فحص المضبوطات أن البوليس السياسى قد وضع يده فى ذلك اليوم على " اللجنة المركزية لنحشم " بكامل عددها وعدتها - إلى جانب أوراق ميزانيتها المالية عن الربع الأخير من عام ١٩٤٩ ومصاريف شهر ديسمبر ١٩٤٩ التى تبين منها أن الانفاق الشهرى للتنظيم يبلغ ٣٥٠ جنيه وأن المنظمة كانت تدفع مرتبات شهرية لتسعة من أفرادها بواقع ثمانية جنيهات شهريًا [٤].

وهكذا قضى على واحدة من أهم التنظيمات الشيوعية فى مصر فى الربع الأول من عام ١٩٥٠م بعد القبض على زعيمها هليل شفارتز فى هذا العام .

---

١ - عبد الوهاب بكر : المرجع السابق ص ٥٥ - ٥٦ .

٢ - المرجع السابق ص ٦٤ .

٣ - المرجع السابق ص ٦٤ .

٤ - المرجع السابق ص ٧١ .

وفى الحقيقة أنه رغم أن " حدتو " ظلت فى الخمسينات أكبر تنظيم شيوعى فى مصر فإن الحركة لشيوعية فقدت تسعة أعشار قوتها بالقضاء على قطبيها الرئيسيين "هليل شفارتز " الذى قبض عليه فى مستهل عام ١٩٥٠ ، أما هنرى كوربيل فقد قبض عليه فى أغسطس ١٩٥٠ ثم أرسل إلى بورسعيد لترحيله خارج القطر المصرى ، وكان البوليس السياسى قد اتصل بقنصل عام ايطاليا فى القاهرة ، وطلب منه منح تأشيرة لهنرى كوربيل لترحيله لإيطاليا لأن قانون الأبعاد يحتم تزويد المبعد بالوثائق التى تتيح له الاقامة فى البلد المبعد إليها قبل ترحيله فرفض القنصل الإيطالى اعطاء التأشيرة فى أول الأمر لأنه لايحمل الجنسية الإيطالية ، ثم عاد وقبل التصريح لكوربيل بتأشيرة مرور فى الأراضى الإيطالية ، وغادر كوربيل مصر فى سبتمبر ١٩٥٠ على ظهر الباخرة سورينو إلى إيطاليا [١] ، وبمقدم عام ١٩٥٢ يكون النشاط الشيوعى قد فقد تماما كل قيادة أجنبية ودخل فى مرحلة المصرية الصميمة ... وأيضا فى مرحلة عمل جديدة .

وهكذا فإننا نلاحظ أن النشاط الشيوعى فى مصر تم بجهود وتحت زعامة عناصر أجنبية فما هو سبب ذلك ؟ .

للإجابة عن هذا السؤال فإننا نستطيع أن نقول بشئ من الإطمئنان أن الأجانب كان لهم ثقل خاص فى مصر ، فكانوا مجموعة من جاليات ضخمة - كما رأينا - ذات نفوذ سياسى واجتماعى واقتصادى طاغ ، فقد هيمنوا على مفاتيح الحياة الاقتصادية ، ولعل أبرز مظهر لدور الجاليات الأجنبية واستقرارها فى مصر كمجتمعات متميزة ذات حياة ثقافية واجتماعية متميزة هو نزوع هذه الجاليات إلى تأسيس مدارسها الخاصة تلك المدارس التى أصبحت أداة لتكريس عزلة هذه الجاليات وانغلاقها على نفسها وبعدها عن الحياة المصرية ، لكننا نخطئ لو تصورنا أن الأجانب كانوا جميعًا من الرأسماليين المنعزلين عن الشعب المصرى ، فثمة جاليات كانت مكونة أساسا من صناع وحرفيين وعمال وتجار ومهنيين كانوا يمارسون بالضرورة احتكاكا يوميا ومباشراً ليس فقط بجماهير المصريين ، وإنما أيضا بمشكلات الحياة الاجتماعية فى مصر . ووسط العمال والمثقفين الأجانب قامت حركة سياسية نشيطة اتخذت مسارا اشتراكيا ويساريا واضحا منذ بداية القرن العشرين [٢] لأنهم كانوا محملين بالتجارب والأفكار

---

١ - روز اليوسف العدد ١١٦١ فى ١٢ سبتمبر ١٩٥٠ ، السنة ٢٥ ، ص ٨ .

٢ - رفعت السعيد : المنظمات اليسارية فى مصر ٩٩ / ١٠١ .

الاشتراكية التى كانت تموج فى المجتمعات العمالية والصناعية الأوربية ، فأسهم الإيطاليون واليونانيون والأرمن فى تأسيس النقابات العمالية .

وإلى جانب هذا كانت داخل الجاليات الأجنبية فى مصر امتدادات لأحزاب شيوعية فى الوطن الأم [١].

كما أن الامتيازات الأجنبية كانت تحمى النشاط السياسى وسط الأجانب حتى ولو لم يكن مرضيا عنه من جانب السلطة وبذلك استطاع الأجانب أن يقيموا الأندية والمنظمات الشيوعية دون أن يتعرض لها البوليس المصرى فى بداية لأمر ، ولاشك أنه رغم الغاء الامتيازات بعد ذلك سنة ١٩٣٧ بقيت اثارها تكفل للأجانب حماية نسبية محددة باتفاقية مونترو Mon-troux وحواشيها لمدة مؤقتة تنتهى حسب الاتفاقية فى أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، كما أن الأجانب بالغائها فقدوا مظلة الحماية لمصالحهم ووضعهم المميز من هيمنة السيادة المصرية ، فأرادوا بعد ذلك بولوجهم هذا النشاط السياسى أن يستعيضوا عن تلك الحماية بنوع من الوجود السياسى المؤثر فى الأوضاع المصرية[٢] .

أضف إلى ذلك تمكن الأجانب من اللغة ، فحتى نهاية الثلاثينات لم تكن أوليات الأدبيات الماركسية قد ترجمت إلى العربية ، وطوال النصف الأخير من العشرينات وكل الثلاثينات كان دخول الكتب والمجلات والصحف الشيوعية إلى مصر ممنوعا ، وهكذا انفرد الأجانب بالقدرة على " استيراد " كتب ومجلات شيوعية احتماء بالامتيازات الأجنبية ، وبحكم احتكاكهم الثقافى بأوربا ، وبحكم ترددهم الدائم عليها وانفردوا - إلى حد كبير - بالقدرة على الاطلاع عليها [٣].

ثم تأتى أحداث الثلاثينات العاصفة لتخلق مبررات لتزايد الاهتمامات السياسية والعمل السياسى والاجتماعى وسط الجاليات الأجنبية ... ومن هذه المبررات : الفاشية وتأثيرها فى مصر- التيارات الدينية وانعكاس نموها على وضعية لأجانب فى مصر-والحرب العالمية الثانية وتأرجح مصير كل الأجانب واليهود خاصة مع اشتداد هجمات جيوش المحور على مصر [٤].

---

١ - آمال السبكى : التيارات السياسية فى مصر ١٩١٩ - ١٩٥٢ ، الطبعة الأولى دار المعارف، القاهرة سنة ١٩٨٢ ، ص ١٤٨ .

١ - رفعت السعيد : المرجع السابق ص ١١٨ ، طارق البشرى : المرجع السابق ص ٦٤٧ .

٢ - رفعت السعيد : المرجع السابق ص ١١٨ .

٣ - المرجع السابق ١٠٤ / ١٠٥ .

فمنذ أن قامت الفاشية فى إيطاليا وموسولينى يتطلع إلى القاهرة كمعبر له نحو أفريقيا والشرق .. وقد نشط أنصاره أولا وسط الجالية الإيطالية الكبيرة العدد ، واستفادوا أيضا فى تحركهم من الامتيازات الأجنبية التى كانت تحمى مظلتها كل أجنبى ، هذا إلى جانب ظهور جماعة مصر الفتاة بزعامة أحمد حسين الذى يؤكد أن مبادئ حزبه تتشابه مع مبادئ روما وبرلين وهو يرفض الحياة البرلمانية والدستور والديموقراطية فى مصر بأنها عشر سنوات ضاعت، وتأخرت بها الأمة عشرين عاما إلى الوراء ، هذا إلى جانب المبادئ العشرة التى صاغها أحمد حسين ونجد فيها " احتقركل ما هو أجنبى بكل نفسك ، وتعصب لقوميتك إلى حد الجنون " وكان لهذه الدعاوى أن تثير الرعب فى نفوس الأجانب ، وأيضا فى نفوس اليهود وهم كثيرين بشكل ملحوظ وسط الجاليات الأجنبية ، هذا فى الوقت الذى ظهرت فيه جماعة الإخوان المسلمين باتجاهها الإسلامى القوى الذى يؤكد إقامة الحكم الإسلامى والحكومة الإسلامية [١].

وكان لابد لذلك كله أن يثير هواجس الأجانب وكلهم غير مسلمين وأكثرهم علمانيون وكان لابد للأجانب ولأعداء المحور منهم خاصة أن يشعروا بالرهبة تجاه هذه الدعاوى ، فإذا وضعنا ذلك كله فى إطاره العام حيث كانت جحافل النازى تدق أبواب مصر بالفعل لأمكننا أن نتصور المناخ العقلى والفكرى والنفسى الذى عاشت فيه القوى العلمانية والديموقراطية واليسارية فى صفوف الجاليات الأجنبية والذى دفعها حتما إلى العمل والنشاط باتجاه يسارى وإذا كانت حراب الفاشية تتجه أولا ضد اليهود فقد كان طبيعيا أن يتجه الكثيرون من أبناء الطائفة اليهودية فى مصر إلى مجالات العمل المناهض لها وأعنى به العمل اليسارى [٢].

أضف إلى ما سبق الحياة الثقافية والمناخ الفكرى العام وسط التجمعات الأجنبية والذى كان يتأثر بشكل مباشر بمثيله فى أوربا فى الوطن الأم بالذات ، حيث كانت القوى اليسارية الأوربية تنشط بصورة ملحوظة باتجاه العمل المناهض الفاشية ، كل ذلك تم فى وقت كانت فيه سلطات الاحتلال البريطانى - وهى التى كانت تهيمن على أجهزة الأمن - ترتجف فزعا من اقتراب الغزو النازى لمصر ، ومن تواجد قوى مصرية موالية للمحور ومساندة الرجعية المصرية وفى قمتها القصر الملكى لهذه القوى .. وفى ظل مناخ كهذا تغاضت سلطات الاحتلال عن الميول الماركسية لبعض التجمعات ، حيث التقت وجهات النظر بين الطرفين فى ضرورة محاربة الفاشية بكل وسيلة ولذلك اغمضت السلطات البريطانية الطرف قليلا عن المنظمات

---

١ - المرجع السابق ص ١٠٥ - ١١٠ .

٢ - المرجع السابق ص ١١٦ - ١١٧ .

الشيوعية - خاصة في الثلاثينات - حتى يتسنى لها مساعدتها ضد الفاشية [١]، ولعل خير مثال على ذلك سعى الإنجليز لتجنيد هنرى كوربيل ليتعاون معها ضد الفاشية هو ومجموعته مقابل تقديم العون والمساعدات لهم ولكن هنرى كوربيل رفض ذلك [٢].

ويتساءل الدكتور على شلش عن أسباب تحمل اليهود للجانب الأكبر من النشاط الشيوعى فى مصر فيذكر : هل كان اليهود الذين نقلوا هذا النشاط من أوبا يريدون صرف أنظار جماهير اليهود فى مصر عن الصهيونية ، أم أنهم كانوا شديدى الإندماج فى المجتمع المصرى بحيث ادركوا أن حل مشكلة الفقر لاسبيل له إلا الشيوعية ، أم كان التفكير في الشيوعية عندهم نوعا من الترف النظرى ، أو بمعنى أوضح هل كان مجاراة لموضة التفكير فى الشيوعية التى سادت بين المثقفين فى أوربا الغربية فى فترة مابين الحربين العالميتين ، أم أن هؤلاء أرادوا أن يجعلوا مصر حقل تجربة بالنسبة للشيوعية مختلفا عن الحقول الأوربية ، وليس من المستبعد أن تكون هذه الأسباب قد دارت كلها أو بعضها فى أذهان اليهود الذين نقلوا النشاط الشيوعى إلى مصر [٣] ، وهكذا استمر النشاط الشيوعى فى مصر تحت قيادة العناصر الأجنبية حتى الخمسينات حيث فقد كل قيادة أجنبية ودخل فى مرحلة المصرية .

اليهود والنشاط الصهيونى فى مصر : -

كان وجود قوات الاحتلال البريطانى فى مصر قد أوجد فيها مناخا ملائما لممارسة مثل هذا النشاط فمن ناحية أنشغل المصريون أثناء نضالهم ضد الاستعمار البريطانى من أجل الاستقلال عما كان يدور حولهم ، ومن الناحية الأخرى كان وجود بريطانيا الحليف الأساسى للصهيونية العالمية فى مصر قد منح الصهيونيين تسهيلات كبيرة فى هذا البلد ، فإذا كانت بريطانيا هى التى منحت اليهود تصريح بلفور الذى ينص على إنشاء وطن قومى لهم فى فلسطين وحملت على عاتقها مسئولية تنفيذ هذا الوعد أثناء فترة انتدابها على فلسطين ، إذن فلقد كان من الطبيعى أن تتيح لليهود جميع السبل التى يمكن أن تؤدى إلى تنفيذ الوعد الذى قطعته على نفسها سواء كان ذلك فى فلسطين أو فى مصر ، أو فى أى مكان آخر من

---

١ - المرجع السابق ص ١١٨ - ١١٩ .

٢ - محمود متولى : المرجع السابق ص ٧٣ .

٣ - على شلش : اليهود والماسون فى مصر ، الطبعة الأولى ، الزهراء للإعلام العربى ، القاهرة سنة ١٩٨٦ ، ص ١٢٩ - ١٣٠ .

المستعمرات التى تخضع لسيطرتها ، ومن هنا ظلت أبواب مصر مفتوحة أمام الصهيونيين فمارسوا نشاطهم دون أن يتعرضوا لأى مقاومة أو مطاردة من سلطات الأمن المصرية التى كانت خاضعة - في ذلك الوقت- فى معظمها لإشراف قوات الاحتلال البريطانى [١] .

كما أدركت الصهيونية خطر مصر على الحركة الصهيونية لذلك كثفت جهودها للنشاط الصهيونى فى مصر للأسباب الآتية : -

أولا : أن مصر بامكاناتها المادية والبشرية بمقدروها تحويل الصراع العربى الصهيونى إلى غير مصلحة اليهود لو أنها ألقت بثقلها فى كفة فلسطين .

ثانيا : وزن مصر وتأثيرها داخل العالم العربى ومايمكن أن يؤديه ابتعادها عن الصراع من تشجيع للبلدان العربية الأخرى على أن تحذو حذوها .

ثالثا : أن بمصر جالية يهودية كبيرة يمكن أن تلعب دوراً كبيراً فى خدمة الأهداف الصهيونية [٢].

وتختلف المصادر التى تناولت تاريخ اليهود والحركة الصهيونية فى مصر فى تحديد البداية الفعلية للنشاط الصهيونى فى مصر ، فهناك من يرجع بداية هذا النشاط إلى سنة ١٨٩٦ حينما وفد على مصر جوزيف باروخ Joseph Marco Barukh حيث شرع على الفور فى تأسيس أول جمعية صهيونية فى القاهرة أطلق عليها اسم " جمعية بركوخيا الصهيونية "[*] تولى رئاستها جاك هارملين ، وقد نشطت هذه الجمعية فى الدعوة للحركة الصهيونية فى مصر وسعت إلى جعل مصر مركز اشعاع للدعاية الصهيونية بالنسبة لليهود الشرقيين ، وكانت الجمعية تقوم بدعوة الزائرين اليهود من أنصار الصهيونية لإلقاء المحاضرات وتبادل المعلومات وجمع الأموال ، ونجحت جمعية بركوخيا فى إنشاء عدة فروع لها فى بعض المدن المصرية الهامة مثل الأسكندرية وبورسعيد وطنطا والمنصورة ، وكانت هذه الفروع تعمل فى استقلال عن المركز الرئيسي بالقاهرة [٣].

---

١ - سهام نصار : اليهود المصريون صحفهم ومجلاتهم ١٨٧٧ - ١٩٥٠ ، مركز العربى للنشر والتوزيع ، القاهرة (ب . ت) ص ٣٢ .

٢ - المرجع السابق ص ٣٧ - ٣٨ .

* - بروكوخيا هذا يعده اليهود بطلا قوميا ، قاد أول ثورة على الرومان فى فلسطين سنة ١٣٢ وقد سماها باروخ باسمه نسبة إليه . على شلش : المرجع السابق ص ١٠٠ .

٣ - عواطف عبد الرحمن : الصحافة الصهيونية فى مصر ١٨٩٧ - ١٩٥٤ ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة سنة ١٩٧٩ ، ص ٢٠ .

وهناك من يرى أن بداية النشاط الصهيوني في مصر ترجع إلى عام ١٩٠٢ حين دخلت الصهيونية العالمية في مباحثات مع الحكومة الإنجليزية بقصد اقناعها بالموافقة على منحها جزء من شبه جزيرة سيناء لتقيم عليه " الوطن القومي " ولعلها اختارت ذلك لأن سيناء كانت جزءاً من مصر التي تحتلها ، وسيناء - بالنسبة للصهيونية - تعتبر أقرب مكان إلى فلسطين يقع تحت النفوذ البريطاني ، وأقرب نقطة للوثوب على فلسطين حين تأتي الفرصة ، ووصلت مصر لجنة عرفت باسم " اللجنة الصهيونية "(*) ، كان هرتزل ضمن أعضائها لدراسة ماعرف باسم " مشروع العريش " الذي يقضي بمنح اليهود حق امتياز على الأراضي الواقعة في شبه جزيرة سيناء والتي تحيط بمنطقة العريش في مساحة ٦٣٠ ميلا مربعا . وفي ربيع سنة ١٩٠٣ عادت البعثة من منطقة العريش إلى القاهرة بنتائج مبشرة ، ولكن الحكومة المصرية قررت أنها لاتستطيع منح هذا الامتياز للصهيونيين على أساس أن المنطقة المقترح استيطانها جرداء قاحلة ليس بها ماء وهي قطعًا ستحتاج إلى مياه النيل في وقت تحتاج فيه البلاد أشد الحاجة إلى كل قطرة من قطرات نيلها ، وعلى أية حال فقد أسقط في يد الصهيونيين عند هذا الأمر ، ووقع النبأ على تيودور هرتزل كالصاعقة وتوقفت المباحثات لأن انجلترا وجدت معارضة مصرية ، ويمكن القول بأن هذه المعارضة التي نشأت في مصر بالنسبة لهدف الصهيونية الأساسي ، كانت في الواقع أول معارضة عربية في إقامة وطن قومي صهيوني[1] .

والجدير بالذكر أن النشاط الصهيوني لليهود في مصر ، والدعوة بين أبناء الجالية اليهودية في مصر لتأييد المنظمة الصهيونية العالمية بدأ يأخذان شكلا جديا منذ عام ١٩٠٨ عندما تأسست جمعية " بني صهيون " ثم عندما اندمجت في عام ١٩٠٩ في جمعية " زئير زينون " بمدينة الأسكندرية ، حتى اندلعت الحرب العالمية الأولى ، وأخذ يتدفق على الأسكندرية ذلك السيل الهائل من المهاجرين اليهود ، وانتشرت الأفكار الصهيونية انتشارا واسعًا ، وارتفع عدد المنضمين إلى تلك الجمعية إلى عدة مئات فاتخذت لها مقراً دائما في المدينة وكان من

---

* - كانت هذه اللجنة تتكون من : ليوبلود كسلر مهندس مناجم ، الكولونيل اليبرت جولد سميث أركان حرب بالجيش البريطاني ، وجورج ستيفنس مهندس ، ودكتور سرسكين مهندس زراعي ومدير مزارع في فلسطين ، ودكتور رهيل يوف رئيس أطباء المستشفى اليهودي بحيفا ، وأوسكار مأموريك مهندس معماري .
ابراهيم أمين غالي : سيناء المصرية عبر التاريخ ، الهيئة العربية للكتاب ١٩٧٦ ، ص ٢٧١ .

١ - أحمد محمد غنيم : اليهود والحركة الصهيونية في مصر ١٨٩٧ - ١٩٤٧ ، كتاب الهلال وآخر نة ١٩٦٩ ، ص ١٦ .

أبرز أعضائها فى ذلك الوقت سالمون ليفى، وجون فاينبلات ، وسيمون مانى ، وليمون نحمياس والدكتور سليزنجر ، وقد شاركت هذه الجمعية فى تكوين فرقة " راكبى البغال اليهودية " (*) ، وبعد صدور وعد بلفور فى نوفمبر سنة ١٩١٧ كان لنشاط المنظمة الصهيونية العالمية تأثير واضح على هذه الجمعية ، فقد أخذت تعمل سافرة على الدعوة إلى إقامة الوطن القومى ليهود فى فلسطين ، وتساهم فى سبيل ذلك بالمال والدعاية ، ولعل أبرز أعمالها هو انشاؤها مكتبا للاستعلامات الغرض منه المساهمة فى توطين اليهود فى فلسطين والدعوة إلى الهجرة اليهودية إليها ، وتسهيل مهمة المهاجرين الذين يمرون على مصر فى طريقهم إلى فلسطين [1].

وفى عام ١٩١٧ استطاع ليون كاسترو أن يؤسس أول فرع للمنظمة الصهيونية العالمية فى مصر تحت اسم " منظمة الصهيونيين بمصر " وأصبح أول رئيس لها ، وفى عام ١٩١٨ صدرت المجلة الصهيونية لتكون ناطقة بلسانها ، وكانت أولى خطواتها الى قام بها كاسترو هى ضم الجمعيات الصهيونية إلى حظيرة فرع المنظمة وإنشاء فروع تنبثق عن هذه المنظمة الأم فى المدن المصرية الكبرى مثل الأسكندرية بهدف نشر المبادئ الصهيونية بين جماهير اليهود والمساعدة فى تأسيس الوطن القومى اليهودى فى فلسطين . ولم تقتصر جهود ليون كاسترو على ذلك ، بل استطاع بقدراته واتصالاته تحويل المحافل اليهودية إلى منابر للدعوة للصهيونية ، إذ أصبحت هذه المحافل مقراً للإجتماعات والندوات التى تدعو لتأييد الوطن اليهودى فى فلسطين علنا مثل محفل القاهرة ومحفل ابن ميمون ، ومحفل الباهو حنابى ، ومحفل ماجن دافيد فى المنصورة[2] ، وأيضًا كان نادى المكابى اليهودى بالقاهرة تحت ستار مزاولة الرياضة البدنية ، يمارس تنظيم النشاط الصهيونى والدعوة الصهيونية بين اليهود فى مصر ، إذ كانت الشعارات الصهيونية بين اليهود التى تعلو جدران الغرف فى النادى تتضمن دعوة اليهود إلى

---

* - وفرقة البغال هذه تكونت خلال الحرب العالمية الأولى بالأسكندرية من بين اليهود اللاجئين إليها وكانت تضم ٥٠٠ متطوع من بينهم ٣٥٠ من اللاجئين ، ١٥٠ من يهود الأسكندرية ، وأصدر الجنرال ماكسويل القائد العام البريطانى فى مصر أمراً بتعيين الكولونيل باترسون قائد لهذه الفرقة ، ولقد أدت للإنجليز أثناء حملة غاليبمولى خدمات كثيرة ، حتى صدر الأمر بتسريحها فى مارس عام ١٩١٦ - أحمد محمد غنيم ، وآخر ، المرجع السابق ص ٢٤ / ٢٥ .

١ - أحمد محمد غنيم : المرجع السابق ص ٨٢ / ٨٣ .

٢ - سهام نصار : المرجع السابق ص ٢٣ ، أحمد غنيم : المرجع السابق ص ٨٧ .

الهجرة إلى فلسطين ، كما تتضمن الإشادة بالصهيونية باعتبارها حركة وطنية يتحتم على اليهود التمسك بها والتفانى من أجلها [١].

وفى عام ١٩٢١ أعطت التطورات التى تجسمت عن مؤتمر سان ريمو (١٩٢٠) باسناد الإنتداب على فلسطين إلى بريطانيا دفعة قوية للنشاط الصهيونى فى مصر ، إذ كان فى القاهرة فى هذا العام خمس جمعيات صهيونية ، وبلغ عدد الإجمالى لدافعى الشيكل Shekel أى رسوم العضوية فى المنظمة الصهيونية فى مصر ألفان [٢] ، ثم ارتفع العدد إلى ٦٧٢٤ نسمة فى الفترة من عام ١٩٢٢ - ١٩٣٣ ، واستمر ارتفاعه حتى بلغ العدد ٧٥٤١ نسمة ١٩٤٦ [٣].

ثم سرعان ماحدث إنقسام داخل المنظمة الصهيونية العالمية إذ استقال فلاديمير جابوتنسكى من الهيئة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية فى يناير ١٩٢٣ وشكل حزبا داخل المنظمة يعرف باسم " التصحيحيين " وأعلن جابوتنسكى وزملاؤه قيام " المنظمة الصهيونية الجديدة " وأهدافها هى : -

أولا : خلق وطن قومى يضم رقعة فلسطين وشرق الأردن .

ثانيا : لم شمل اليهود فى العالم ، وإنهاء حالة " التشتت " ثم التجمع اليهودى فى الوطن القومى الجديد فى فلسطين .

ثالثا : بناء حضارة يهودية لغتها العبرية وروحها التوراة [٤].

وحين تأسس " حزب التصحيحيين " داخل إطار المنظمة الصهيونية العالمية فى باريس عام ١٩٢٥ انضم إليه من مصر يهودى من أصل روسى يدعى البير ستراسلسكى وكان أحد الدعاة المتحمسين للصهيونية .

وصار ستراسلسكى أحد أعضائه البارزين ومن أخلصهم ولاء لأستاذه جاتوتنسكى وأشدهم التصاقا به ، وبعد ست سنوات من العمل السياسى المتصل فى أحضان جابوتنسكى عاد البير ستراسلسكى إلى مصر فى أوائل عام ١٩٢٩ . ليؤسس فيها فرعًا لحزب التصحيحيين ، يبشر

---

١ - صوت الأمة : العدد ٢٢٩ فى ٢٠ أبريل ١٩٤٧ ، السنة الأولى ، ص ٣ .

٢ - سهام نصار : المرجع السابق ص ٢٧ .

٣ - على شلش : المرجع السابق ص ١١٠ / ١١١ .

٤ - أحمد محمد غنيم : المرجع السابق ص ٩٨ .

بدعوته المتطرفة ويحمل لواء المعارضة داخل صفوف فرع المنظمة الصهيونية العالمية فى مصر ، وقد استطاع ستراسلسكى أن يجمع حوله الكثير من العناصر اليهودية فى القاهرة ممن تزعزعت ثقتهم فى سياسة المنظمة الصهيونية العالمية ، والتى ستؤدى حتما - فى رأى التصحيحيين - إلى خنق الحركة الصهيونية ومن هؤلاء : فيكتور حزان ، والأخوان ناثان وموريس هيلمان ، وهما من تجار المجوهرات فى منطقة قناة السويس ، وسالمون ليفى ، وكارلو روزنتال ، ورفاييل سادوفسكى ، وهؤلاء أسسوا فرع حزب التصحيحيين فى مصر ، الذى تولى رئاسته البير ستراسلسكى بينما عهد بأمانته العامة إلى رفاييل سادوفسكى [١] ، وأصدر الفرع صحيفة أسماها " الصوت اليهودى " La vois Juive التى ظهرت أسبوعية فى الأسكندرية سنة ١٩٣١ وفى تلك السنة انتخب أعضاء فرع المنظمة فى مصر جابوتنسكى ليمثل يهود مصر فى المؤتمر الصهيونى السابع عشر فى زيورخ ، وفى سنة ١٩٣٣ أنتخب ستراسلسكى ممثلا للمنظمة فى المؤتمر الصهيونى الثامن عشر فى براغ[٢].

وعندما إنفصل جابوتنسكى عن المنظمة الصهيونية العالمية عام ١٩٣٥ وأسس " المنظمة الصهيونية الجديدة " قام ستراسلسكى بتحويل حزب التصحيحيين فى مصر إلى فرع تابع للمنظمة الصهيونية الجديدة ، وراح يبذل نشاطا كبيراً للترويج لها ، عن طريق المحاضرات والندوات والنشرات التى تدعو لمبادئ " المنظمة الصهيونية الجديدة " وتروج لأفكارها ، ولم يمض عام ١٩٣٦ حتى كان ستراسلسكى قد استطاع أن ينشئ فرعا آخر للمنظمة الصهيونية الجديدة فى مدينة الأسكندرية ، التى كانت تعيش فيها جالية يهودية عريضة وقد ضم هذا الفرع فيلكس بنزاقن ، وايلى بوليتى ، وجان فابنيلان ، وجاك جافيه ، ولازاريوس كوهين ، ثم أنشأ ستراسلسكى فرعًا ثالثا للمنظمة فى مدينة بورسعيد تولى رئاسته ناثان هلبمان ، وفى السنة التالية ١٩٣٧ جاء إلى الأسكندرية جابوتنسكى ، واجتمع بأعضاء المنظمة فى مصر ، وعلى رأسهم البير ستراسلسكى ، وعقد مؤتمراً صحفيا بفندق سيسل يوم ٥ يوليه ١٩٣٧ أعلن فيه استنكاره لفكرة تقسيم فلسطين ، والتى أوصى بها تقرير لجنة بيل Peel الإنجليزية سنة ١٩٣٧ ، وإصرار المنظمة الجديدة على إقامة دولة يهودية فى الحدود التاريخية لإسرائيل ،

---

١ - المرجع السابق : ص ١٠٠ / ١٠١ .

٢ - على شلش : المرجع السابق ص ١١٢ .

وضرورة فتح باب الهجرة إلى فلسطين [١]، وبدأ فيلكس رئيس فرع المنظمة فى الأسكندرية بالترويج لهذه المبادئ كما شاركه فى ذلك ستراسلسكى رئيس فرع القاهرة[٢].

وقد لعب فرع المنظمة فى مصر دوراً هامًا فى دعم السياسة الصهيونية الى كانت ترى أن تزويد الوطن القومى بالمال هو السبيل الوحيد لتحقيق حلم الصهيونية ، وهذا لن يتحقق إلا بواسطة طريقين أولا : جمع التبرعات من الطبقات الغنية من كل يهود العالم . ثانيا : حث رؤوس الأموال اليهودية على التدفق إلى فلسطين لاستغلالها فى استثمارات البلاد ، لكى يمكن الهيمنة والسيطرة على اقدارها . وقد سارع فرعا المنظمة فى القاهرة والأسكندرية إلى تنظيم حملات لجمع التبرعات[٣] .

وخلال الحرب العالمية الثانية شهدت مصر امتدادا واسعا وعميقا للنشاط الصهيونى ، فقد كانت البلاد تعج بالعديد من جنود جيوش الحلفاء اليهود الذين ملأت الأفكار الصهيونية المتعصبة عقول غالبيتهم ، فاندفعوا بحماس بالغ إلى الدعوة لتأسيس الوطن القومى فى فلسطين وتلقتهم المنظمة الصهيونية فى مصر فى أحضانها ، ويسرت لهم بمختلف الوسائل سبل الالتفاء بشباب الجالية اليهودية فى البلاد ، ونظمت لهم اللقاءات لرسم الخطط من أجل التعاون لتحقيق الأهداف الصهيونية [٤].

وفى عام ١٩٤٣ قرر ليون كاسترو أن يعيد تشكيل فرع المنظمة الصهيونية من جديد ، تحت اسم " الاتحاد الصهيونى المصرى " واتخذ له مقراً بشارع عماد الدين رقم ١١٦ ، وظل شعار الاتحاد هو نشر الأهداف الصهيونية بين جماهير اليهود فى مصر والمساعدة على إقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين ، وتولى كاسترو رئاسة هذا الاتحاد الذى كان يضم ٧٥٠ عضواً وكان مجلس إدارته يضم : يعقوب وايزمان ، أودلف كرامر ، اميليو ليفى ، رالف جرين . افينعام هورفيتز ، دكتور زوكرمان ، رفاييل دويك ، البير البا ، موريس فينتورا . كما كان هذا الاتحاد يضم عدة لجان منها لجنة الشباب التى رأسها حاييم زاديكوف ، لجنة الدعاية الى كان يتولى سكرتاريتها ليون بيفاس ، لجنة كيرن هايو " الصندوق التأسيسى لفلسطين ".

١ - أحمد محمد غنيم : المرجع السابق ص ١٠٤ - ١٠٥
٢ - على شلش : المرجع السابق ص ١١٢ .
٣ - أحمد محمد غنيم : المرجع السابق ص ١٠٦ .
٤ - المرجع السابق ص ٨٨ .

ومهمتها الدعوة إلى الاكتتاب والقروض والمنح لاستثمارها في فلسطين ويتولى رئاستها ايزاك أمبيل ، ولجنة الصحافة والإعلام وتولى رئاسها أميل نجار الذى لايفتر حماسه في بث الدعاية الصهيونية [١].

أما فرع المنظمة الصهيونية الجديدة ، فقد حدث أن توفى فلاديمير جابوتنسكى فى مدينة نيوريورك في ٤ من يوليو عام ١٩٤٠ ، ولم تستطع المنظمة الصهيونية العالمية الجديدة أن تنتخب رئيسًا يخلفه ، وذلك لتعذر عقد مؤتمر صهيوني عالمي بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية ، واقتصرت المنظمة على إنشاء مكاتب لها في فلسطين ، وبريطانيا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وقد تولى الدكتور أريبه التمان رئاسة مكتب القدس الذى أصبح فرع المنظمة في مصر تابعا له من الناحية التنظيمية ولذلك أخذ الدكتور التمان يتردد على القاهرة والأسكندرية للإشراف على نشاط المنظمة [١].

وفى بداية عام ١٩٤٤ كانت تطورات الحرب العالمية الثانية ، تشير إلى انتصار الحلفاء ، واندحار دول المحور ، ولهذا بدأت المنظمة الصهيونية الجديدة تتحرك بدرجة كبيرة من التنظيم والتكتيك ، وذلك لاتخاذ الخطوات الكفيلة بإعلان الوطن القومى اليهودي غداة انتهاء الحرب ، ومن أجل ذلك رأى الدكتور التمان وجوب دعم نشاط المنظمة فى مصر ، واضفاء صفة الشرعية عليها بالحصول على اعتراف رسمى من الحكومة المصرية بتأسيسها وشرعيتها ، فأصدر - بوصفه رئيسا لفرع المنظمة فى القدس - قرارا أبلغه إلى البير ستراسلسكى فى ٢٥ فبراير ١٩٤٤ بتعينه ممثلا للمكتب السياسى لرئاسة المنظمة الصهيونية العالمية الجديدة فى القاهرة وعهد إليه بتنظيم وإدارة كافة شئونها فى البلاد وعلى أثر ذلك عمد ستراسلسكى إلى إعادة تشكيل فرع القاهرة باعتباره قومسيراً عاما وزعيما للجماعة فى مصر ، وبعث البير ستراسلسكى إلى الحاكم العام العسكرى فى مصر يطلب موافقته على تكوين الفرع[٢].

وفى أوائل يوليه عام ١٩٤٤ استدعى حسن رفعت وكيل وزارة الداخلية البير ستراسلسكى ومعه فيكتور حزان ، ونلسون موبورجو ، ورفاييل سادوفسكى ، وأبلغهم أن الحكومة المصرية لاتوافق على إنشاء فرع للمنظمة الصهيونية الجديدة فى مصر ، وبالتالى فإن عليهم أن يوقفوا

---

١ - المرجع السابق ص ٩١ / ٩٢

٢ - المرجع السابق ص ص ١٠٨ .

٣ - المرجع السابق ص ١١١ .

نشاطهم كلية ، ورغم ذلك فقد استمرت الصهيونية في نشاطها وتعلل ستراسلسكى بأنه يقوم بنشاطه بصفته ممثلا للمكتب السياسى لرئاسة جماعة الصهيونية العالمية الجديدة ، وليس بوصفه قومسييراً عاما للجماعة فى مصر ، حتى صدر الأمر بطرده من مصر فى ٢٨ مايو سنة ١٩٤٥ وذلك لنشاطه المعادي [١] ورغم ذلك فقد ظل ستراسلسكى يتبادل المخاطبات مع لفيف من الصهيونيين المنتمين إلى مختلف الهيئات الصهيونية والمقيمين فى مصر [٢].

ثم كان اغتيال اللورد والترموين وزير الدولة البريطانية فى الشرق الأوسط فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٤ تصعيداً لحركة الإرهاب الصهيونى من أجل الضغط على سلطات الإنتداب البريطانى فى فلسطين لتنفيذ وعد بلفور وإقامة الوطن القومى اليهودي ، وكان اغتيال اللورد موين فى القاهرة بيد الياهو حكيم والياهو بت سورى وتخطيط من رفاييل سادفسكى الذى كان عضواً بارزاً فى حزب التصحيحيين فى مصر ثم المنظمة الصهيونية الجديدة ، وكان عضواً عاملا فى التنظيم الذى يتبع عصابة شترن مباشرة فى فلسطين وكان همزة الوصل أو الأمين العام لفرع " شترن " فى القاهرة ، وقد ساهم القبض عليهم فى الكشف عن الحركة الصهيونية، كما كان ذلك ايقاظا للجهات الرسمية فى مصر عن طبيعة الكشف عن النشاط الصهيونى [٣].

ومنذ عام ١٩٤٨ استهدفت الإجراءات الحكومية المصرية اليهود وعدتهم صهاينة ، فبعد إعلان حالة الطوارئ فى البلاد فى ١٥ مايو ١٩٤٨ ألقى القبض على المئات من اليهود المتهمين بالصهيونية [٤] ، كما قبض البوليس فى ١٨ مايو ١٩٤٨ على ٤٠ يهوديًا صهيونيا وقد أودعوا سجن الأجانب [٥] ، واستمر البوليس فى تعقب اليهود الصهيونيين الذين انبثوا فى شتى أنحاء القطر المصرى يروجون الدعاية لليهود والصهيونية وألقى القبض على ١٣ صهيونيا كان منهم ميتالون ، وفادية حزان ومارك إسرائيل ، وإدوار ميتالون ، وعزرا هرارى ، ومارسيل ليفى [٦] واستمرت عمليات تعقب ومطاردة اليهود الصهيونيين منذ إعلان قيام إسرائيل سنة ١٩٤٨ وحتى نهاية فترة الدراسة سنة ١٩٥٢.

---

١ - المرجع السابق ص ١١٣ .
٢ - روز اليوسف : العدد ٩٧٢ فى ٢٩ يناير ١٩٤٧ ، السنة ٢٢ ، ص ١١ .
٣ - أحمد محمد غنيم : المرجع السابق ص ١١٨ .
٤ - على شلش : المرجع السابق ص ١٥٢ / ١٥٣ .
٥ - الإخوان المسلمون : العدد ٦٣٠ فى ١٩ مايو ١٩٤٨ السنة الثالثة ، ص ٣ .
٦ - الإخوان المسليمن : العدد ٦٣٥ فى ٢٥ مايو ١٩٤٨ السنة الثالثة ، ص ٤ .

ونخلص من ذلك أن ظهور إسرائيل على مسرح المنطقة العربية ، قد أثر فى وضع اليهود فى مصر - وفى الدول العربية الأخرى أيضا - تأثيراً بعيد المدى ، وخلق قلقا عندهم لحساب إسرائيل بالهجرة إليها ، ولحساب غيرها بترك مصر إلى بلاد أخرى .

وفى نهاية الحديث عن النشاط الصهيونى فى مصر لابد من مناقشة قضية هامة وهى هل كان يهود مصر يعملون بالنشاط الصهيونى ؟ .

للإجابة على هذا السؤال لابد من القول أن اليهود فى مصر كانوا ينقسمون من الناحية الايديولوجية إلى قسمين : الأول يتجه إلى أقصى اليسار " الشيوعية " الثانى يتجه إلى أقصى اليمين " الصهيونية " والواقع أن من كان يعمل بالنشاط الصهيونى كان اليهود الرأسماليون الذين كانوا موالين للاستعمار بحكم اعتمادهم عليه فى إنشاء الوطن الصهيونى فى فلسطين ، أما من كان يعمل بالنشاط الشيوعى من اليهود فكانوا من العمال والمثقفون المعادون للاستعمار والرأسمالية [1].

غير أن من الإنصاف أن نؤكد أن يهود مصر لم يترددوا جميعا فى النشاطات الصهيونية بالرغم من الدعاية المسمومة الواسعة الى أحاطت بهم من كل جانب وبالرغم من الضغوط الشديدة التى باشرها كبار الصهيونيين عليهم باسم الدين ، ورغم تحبيذ الرأسماليين اليهود لهذه الأفكار [2] وازدادت صلة أثرياء اليهود المصريين بالعمل الصهيونى ، وبدأت اسماؤهم فى اللمعان على مستوى التنظيمات الصهيونية ولاسيما يوسف قطاوى (١٨٦١ - ١٩٤٢) وفيلكس منشه (١٨٦٥ - ١٩٤٣) وجوزيف شيكوريل (١٨٩٠ - ١٩٣٧) [1]، وقد تصدى عدد من الشباب اليهود المثقفين الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى ، ورفعوا راية المعارضة لهذا النشاط الصهيونى .

وفى قسم الأجانب فى أكبر التنظيمات الشيوعية فى مصر " حدتو " ظهرت الرابطة اليهودية ضد الصهيونية Ligue Guive contre Le Zionisme وكان العنصر اليهودى هو أكثر العناصر نشاطا فى قسم الأجانب بحدتو ، وقد نظمت الرابطة حملة دعائية بين الجالية اليهودية وربطت نفسها بمطالب مصر بالاستقلال الوطنى [2]. وقد حددت الرابطة أهدافها فى :

---

١ - عبد العظيم رمضان : صراع الطبقات فى مصر ١٨٣٧ - ١٩٥٢ ، الطبعة الأولى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧٨ ، ص ٤٥ .

٢ - أحمد محمد غنيم : المرجع السابق ص ١٧٣ .

أولا : الكفاح ضد الدعاية الصهيونية التى تتعارض مع مصالح كل من اليهود والعرب .

ثانيا : الربط الوثيق بين يهود مصر والشعب المصرى فى الكفاح من أجل الاستقلال والديموقراطية .

ثالثا : العمل على التقريب بين اليهود والعرب فى فلسطين .

رابعا : العمل على حل مشكلة اليهود المشردين .

وقد وجهت الرابطة اليهودية لمكافحة الصهيونية نداء إلى يهود مصر جاء فيه :

" أيها الإخوان يدعي الصهيونيون أنهم يستطيعون حل المشكلة اليهودية أنهم يدافعون عن مصالح طائفتنا وهذا كذب وافتراء ، نريد أن نحمى أطفالكم من أكاذيب الدعاية الصهيونية الخلابة التى ترمى إلى إرسال أولادكم ليعيشوا فى فلسطين وسط عداء أغلبية السكان فى نظام كله استبداد واضطهاد ، تريد الصهيونية عزل اليهود عن جماهير الشعب المصرى ... الصهيونية عدوة اليهود ، فلتسقط الصهيونية ولتحيا أخوة العرب واليهود وليحيا الشعب المصرى " (٣).

ومن هذا النداء يتضح مدى معارضة الرابطة للنشاط الصهيوني ، وماكادت الرابطة اليهودية لمكافحة الصهيونية تنظم صفوفها وتعمل على مقاومة الدعاية الصهيونية بين يهود مصر حتى فاجأتها حكومة النقراشى بعد أسابيع بقرار حلها ، وكان السبب الذى دفع النقراشى إلى حل هذه الرابطة هو المحافظة عى النظام والأمن العام فى البلاد (٤) .

ويبدو أن المقصود من هذا هو منع أى نشاط يسارى فى مصر لكى لا تنتشر الأفكار الشيوعية فى البلاد ، إذ أن النقراشى كان معروفا عنه فى هذه الأيام (١٩٤٨) حامل لواء العروبة ، فكيف يمنع نشاطًا يكون الهدف منه مقاومة الصهيونية الى كانت ترمى إلى تمزيق العروبة (٥). ومما يؤخذ على هذه الرابطة أنها حصرت نشاطها فى صفوف اليسار اليهودى ولم تنفتح على جماهير الطائفة اليهودية بمصر (٦).

---

١ – على شلش : المرجع السابق ص ١١٠ / ١١١ .

٢ – F.O. 371/64250 J1890 / 1262 / 16 sir R compell to Mr . Bevin 10 th March , 1948 No. 134 , pp . 7 , 8 .

٣ – الجماهير العدد ٨ فى ٢٦ مايو سنة ١٩٤٧ ص ٥ .

١ – رفعت السعيد : المنظمات اليسارية فى مصر ، ص ١٤٩ .

٢ – سعيدة محمد حسنى : المرجع السابق ص ٢٠٨ .

٣ – عواطف عبد الرحمن : المرجع السابق ص ٢٦ .

وهكذا يمكن القول أنه حقيقة كان هناك يهود يعارضون الحركة الصهيونية فى مصر، ولكن لم يقدر لهم الاستمرار فى معارضتهم هذه ولعل عدم الاستمرار كان راجعًا إلى أن معارضة الحركة الصهيونية كانت نابعة من بين اليهود اليساريين فى ذلك الوقت(١) ، ولما اشتد خطر الصهيونية فى مصر طالب أحد النواب فى مجلس النواب وزير العدل بضرورة تشريع لمكافحة النشاط الصهيونى لليهود فى مصر ، بعد أصبح النشاط الصهيونى من الحقائق الملموسة الأمر الذى دفع كل الدول العربية لسن تشريعات تحد من هذا النشاط ، ومصر ليست أقل من هذه الدول عقب ازدياد النشاط الصهيونى بها(٢).

ونخلص من هذا أن النشاط الصهيونى لليهود فى مصر قد تميز بميزتين :

أولا : مرحلة ما قبل وعد بلفور واتسمت الدعاية الصهيونية فى خلال هذه المرحلة بالحذر والتردد حرصا على الوضع الممتاز الذى كانت تحتله الجالية اليهودية فى مصر ، وخوفا من إثارة خواطر المصريين ضد اليهود أو إثارة اليهود المصريين ضد الصهيونية .

ثانيا : مرحلة مابعد تصريح بلفور ، وتميزت بالجرأة والشجاعة من جانب الحركة الصهيونية بعد وضوح الرؤية ووقوف بريطانيا إلى جانب الأهداف الصهيونية ، ولهذا انتقلت الدعاية الصهيونية إلى تأسيس فروع للمنظمة الصهيونية العالمية فى مصر تدعو إلى إقامة وطن لليهود فى فلسطين بل إلى المطالبة بدولة يهودية مستقلة وتشجيع الهجرة اليهودية إليها .

اليهود والجمعية الماسونية(*):

لم يكن الأجانب من اليهود فى تزعمهم للنشاط الصهيونى فى مصر وخلال عملهم هذا يتخذون لأنفسهم أسلوبا واحداً وفلسفة بعينها وإنما اختلف الأسلوب وتغيرت المناهج ولكن

---

١ - سعيدة محمد حسنى : المرجع السابق ، ص ٢٠٩ .

٢ - مجلس النواب : الهيئة النيابية التاسعة ، دور الانعقاد العادى الرابع ، المجلد الأول مضبطة الجلسة ١٤ فى ١٣ فبراير ١٩٤٨ ، ص ٧٠٩ .

* - الدلالة اللغوية للفظ " الماسون " أنه اشتق من لفظة فرماسون المركبة من لفظين فرنسيين ، من « فرانك » التى تعنى فى اللغة الفرنسية « الصادق » وماسون التى تعنى « البانى » وتصبح الدلالة اللغوية للفظ « الماسون » « البانى الصادق » والجماعة الماسونية ، أى البناة الصادقون أو البناؤون الأحرار أو البناية الحرة . فالماسونية حركة تنظيمية خفية قام بها على الأرجح حاخامات التلمود وخاصة فى مراحل الضياع السياسى الذى تعرض له يهود التوراة فأخذ الحاخامات على عاتقهم إقامة تنظيم يهودى يهدف إلى إقامة =

الهدف واحد وهو الالتفاف حول الحركة الصهيونية والعودة إلى فلسطين ، فقد اتخذ الأجانب الداعين للصهيونية من الجمعيات الخيرية ومبادئها الإنسانية شعاراً عملوا من خلفه بنشاط واضح لبث دعوى الصهيونية وتعميقها فى نفوس معتنقيها .

من أهم هذه الجمعيات الجمعية الماسونية الى يرجع وجودها فى مصر إلى سنة ١٧٩٨ حينما قدمت الحملة الفرنسية ، حيث قام نابليون وكليبر وعدد من ضباط الحملة كان معظمهم من الأخوة الماسونيين بتأسيس أول محفل ماسونى يجتمعون فيه فى مصر، وبالفعل قاموا بتأسيس أول محفل ماسونى فى مصر فى أغسطس سنة ١٧٩٨ ، ولعلهم قصدوا بذلك مقصداً سياسيا لأنهم أدخلوا فيه كثيراً من عمد البلاد ورجالها ، ثم توقف نشاط المحفل بعد رحيل بونابرت ومصرع كليبر[١].

وبعد خروج الحملة الفرنسية من مصر توقف النشاط الماسونى ، ولكنها عادت إلى نشاطها فى منتصف القرن الماضى ، واتسع نشاطها مع تدفق الأجانب على مصر ، وتأسس العديد من المحافل الماسونية [*] فى القاهرة والأسكندرية ، كما أسس الفرنسيون عدداً آخر من المحافل التابعة لمحفل الشرق لأعظم الفرنسى ، ولم يقتصروا على القاهرة والأسكندرية ، وإنما مدوا نشاطهم إلى بورسعيد والسويس ، وكانت هذه المحافل تتبع ثلاثة مجامع أوربية كبرى هى : المجلس الأعلى الإيطالى ، والمجلس العالى الفرنسى ، والشرق الأعظم الفرنسى ، ودخل الإنجليز الميدان فأسسوا بعض المحافل الخاصة بهم [٢] ، وحسب إحصاء ١٨٨٢ بلغ عدد المحافل الأجنبية أى للأجانب الأوربيين وحدهم (٢٧) محفلا أجنبيًا ، مقابل (٢٩) محفل مصريًا ، أى للأجانب المتمصرين والأهالى [٣].

= مملكة صهيون العالمية . ومن هذا التعريف فإنه تصبح البداية العملية لتحقيق موضوع الماسونية عند مؤسسيها أن تكون الماسونية : حركة ذات هدف يهودى بحت وذات طابع عالمى تلبس من أجل تحقيق أهدافها كل صور وأدوات العصر الذى تمر به وطقوس وشعائر المجتمع الذى تكون فيه لإمكانية تحقيق الهدف الماسونى فى خاتمة المطاف (وهو إقامة الوطن القومى لليهود فى فلسطين) . صابر عبد الرحمن طعيمة : الماسونية الصهيونية والشيوعية غاية وهدفًا ، دار الفكر العربى ، القاهرة ١٩٧٨ ، ص ١٥ / ٢٠ .

١ - جورجى زيدان : تاريخ الماسونية العام ، مطبعة الهلال القاهرة ١٩٢٨ ص ١٦٤ / ١٦٥ .

* - المحفل الماسونى : هو النادى أو المقر الذى يجتمع فيه الماسونيون فى بلد من البلاد أو فى حى من أحياء عاصمة كبيرة ، وغير مسموح لغير الأعضاء بدخوله وهو عبارة عن صورة طبق الأصل من المحفل اليهودى حيث ترى المذابح والقناديل والتراتيل والملابس السوداء .

محمود عبد الحليم : الإخوان المسلمون ، أحداث صنعت التاريخ جـ ١ ، الطبعة الأولى ، دار الدعوة الأسكندرية سنة ١٩٨٣ ، ص ٣٣٧ .

٢ - على شلش : المرجع السابق ص ٢١٢ / ٢١٥ .

٣ - المرجع السابق ص ٢١٥ .

وكان يتزعم هذا النشاط الماسونى الأجانب ومعظمهم من اليهود فالعمل الحقيقى والجاد لأعضاء المحافل الماسونية وأغلبهم من اليهود هو عمل سياسى بحت ينطوى على الفكر اليهودى وإعادة دولة إسرائيل ، ولكن مالبث هذا العمل وهذا الفكر أن يلقن إلى الأعضاء الصغار بالتدرج مع تدرجهم فى هذه المحافل الماسونية ، ففى أعلى درجات الماسونية يلقن أعضاؤها تعاليم كلها ترمى إلى تقديس ماورد فى التوراة بشأن بناء هيكل سليمان ويُقسم هؤلاء الأعضاء يمينا مغلظة على أن يعملوا مع العاملين على تحقيق الأغراض السامية المقدسة الى ترمى إلى إعادة دولة إسرائيل المشتتة وإعادة بناء هيكل سليمان رمز اليهودية الصهيونية[١].

وللماسونية شعارات هى الحرية والمساواة والإخاء وهذه الشعارات تخدم اليهود والحركة الصهيونية ، فشعار الحرية مثلا عند الماسونيين هو فى الواقع عائد على الماسونيين اليهود رأسا وأما على غيرهم فهو فى الواقع قيد فى أعناقهم وهو قيد يتقيد به الماسونى حتى يعمل ويتصرف طبقا لما تمليه عليه طقوس الماسونية وأوضاعها السرية فلا يملك لنفسه رأيا خاصا يعترض به على تلك الأوضاع والطقوس المسرحية التى تنافى المصلحة العامة القومية ، أما شعار المساواة فهو أيضا لمصلحة اليهود قطعًا إذ يساويهم بالأهلين من أبناء البلاد التى يعيشون فيها ، وأما شعار الإخاء فهو كذلك مقصود به حصول الماسونيين اليهود على كسب جديد وهو أن يكون الماسونى اليهودى ليس فقط مساويا للأهلين فيما يتمتعون به من حقوق بل يلزم الماسونيين العرب والمسلمين باتخاذ اليهود أولياء وأخوانا يسرون لهم بالمودة ويحافظون على أغراضهم وأسرارهم [٢].

وكانت الماسونية ترمى إلى تحقيق أهداف سياسية من أهمها إعادة دولة إسرائيل وإعادة بناء هيكل سليمان رمز اليهودية والصهيونية ومن أهم أهداف الماسونية فى مصر : -

أولا : استخدام اليهود الأجانب الشعارات الماسونية (الإخاء - المساواة - الحرية) للتخلص من الأفكار التى علقت باليهود والتى أدت إلى اضطهادهم وتعذيبهم أينما ارتحلوا وحلوا .

---

١ - أحمد غلوش : الجمعية الماسونية حقائقها وخفاياها ، الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة (د.ت) ص ١٥ .

٢ - المرجع السابق ص ٥٦ .

ثانيا : محاولة اكتساب حقوق المواطن التى كان اليهود يحرمون منها حسب اعتقادهم .

ثالثا : اتخاذها وسيلة لبذر بذور الشقاق بين الشعوب العربية حتى لا يستقر للحكومات حال لا فى سياستها الداخلية ولا فى سياستها الخارجية ، والتوصل إلى القضاء على مايعتز به العرب والمسلمون من التمسك بعصبيتهم القومية والعربية والإسلامية ، وأن تكون سبيلا لهم إلى العودة إلى أرض الميعاد .

رابعًا : تهيئة الجو الداخلى فى مصر وخارجها للعطف على اليهود وعودتهم إلى أرض الميعاد واستيطانهم فلسطين [1].

وقد سيطر اليهود الأجانب على المحافل الماسونية إذ كانوا يمثلون أرفع المراكز الأدبية والمادية فى البلاد ، ففى الوقت الذى كانوا يسيطرون فيه على اقتصاد البلاد ومرافقها كانوا يتمتعون بقسط لابأس به من العلم والثقافة وكانوا باعتبارهم أجانب فى بلد مستعمر طبقة متميزة اتخذوا من الماسونية وسيلة لتحقيق هدفهم والدعوة إلى الهجرة إلى فلسطين لكى تكون وطنا قوميا لهم ، هذا فى الوقت الذى أغمضت فيها سلطات الاحتلال البريطانى عينها عن ذلك ، ويرجع ذلك إلى تأييد بريطانيا لليهود فى عمل ينفذ وعد بلفور وأن معظم قادة الاحتلال البريطانيين كانوا من الماسونيين .

وبعد حرب فلسطين عام ١٩٤٨ انكمشت المحافل الماسونية نتيجة لما بدأ يظهر من دعاية مضادة للماسونية من جهة ، وماحدث لليهود فى مصر من هجرات متتالية من جهة أخرى ، وقد انصبت الدعاية المضادة على صلة الماسونية بالصهيونية ، واستمر ذلك حتى قيام ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ ، ولم يمس النظام الجديد الماسونية على الفور ، أو بالتدريج ، مثلما مس جميع مؤسسات النظام القديم ، فقد أهملتها الدولة وتساقطت أوراقها ومع ذلك لم يحدث ذلك دفعة واحدة ، فعندما وقع العدوان الثلاثى على مصر فى أكتوبر سنة ١٩٥٦ تأثر موقف اليهود داخل البلاد ، وبدأت هجرتهم مرة أخرى فى أعقاب العدوان وأصدر المحفل الأكبر الوطنى المصرى قرارا بوقف نشاط اليهود فى الناحية الماسونية ، وبرر ذلك بأن إبعاد للشبهات والظنون عن العشيرة وخدمة لليهود الإخوان أنفسهم ، على حد تعبير صيغة القرار ،

---

١ - المرجع السابق ص ٥٢ / ٩٩ .

وعندما هدأ الموقف أصدرت بعض المحافل بيانا آخر طلبت فيه إلى اليهود " العودة إلى نشاطهم " ولكن يبدو أن هذا البيان لاقى معارضة شديدة داخل المحافل الماسونية وتمسك البعض الآخر بالبيان الذى قضى بتجميد عضوية اليهود [1].

واستمر ذلك حتى أصدرت وزيرة الشئون الاجتماعية فى ٨ أبريل ١٩٦٤ قرارا بحل الجمعيات والمحافل الماسونية ، ويتضح من هذا القرار أن عدد المحافل الكائنة فى ذلك الوقت بلغ (٢٦) محفلا وأن معظمها محافل يونانية ، كما يتضح أيضا أنه عندما طلبت الوزارة من الجمعيات الماسونية بمصر تسجيل تنظيماتها بالوزارة ، طلب إليهم المسئولين تطبيق قانون الجمعيات عليها ، وهذا القانون يحتم خضوع كل الجمعيات داخل مصر لإشراف وزارة الشئون الإجتماعية ، ويكون للمسئولين فى الوزارة حق التفتيش على أعمال الجمعية للتأكد من عدم مخالفتها للقانون ، ورفضت الجمعيات الماسونية ذلك لأنه يتعارض مع السرية التامة الى تعيش فيها ، فقررت الحكومة إلغاء الجمعيات الماسونية فى مصر ، ولم يكن هذا السبب الوحيد لإلغاء الجمعيات أيضا فقد قررت الصهيونية استغلال المحافل الماسونية فى جميع أنحاء العالم لمزاولة نشاطها لضمان سرية مايجرى داخل هذه المحافل[2] ،، ولكن الواضح أن قرار إلغاء المحافل كان لأسباب سياسية وهى استغلال الصهيونية للمحافل الماسونية .

نشاط الجاليات الأجنبية خلال الحرب العالمية الثانية :

يجدر بنا ان نتعرف على اوضاع الجاليات الأجنبية فى مصر وخاصة رعايا الدول المتحاربة سواء قوى المحور أو قوي الحلفاء من حيث علاقاتهم بالحرب وأثرها علي حركتهم وحياتهم داخل البلاد ، ومن الواضح أن جميع الجاليات لم تكن سواء في تأثيرالحرب علي نشاطهم ، فرعايا الدول التى كانت بعيدة عن ميدان الحروب عاشوا في البلاد على هامش الاحداث بعكس رعايا الدول المشتركة في الحرب الذين تأثروا ولاشك بمجريات الأمور ، وهؤلاء اختلف تأثرهم بالاحداث والظروف باختلاف انتماء اتهم ومعتقادتهم ، فابناء ايطاليا والمانيا في مصر من الفاشست اعتبروا في نظر الانجليز – وقد كانوا يسيطرون علي مجريات الامور الى حد كبير في مصر – أعداء يشكلون طابورا خامسا ضد الحلفاء ينبغي مقاومته ، أما أبناء فرنسا

---

١ – علي شلش : المرجع السابق ص ٢٨٧ / ٢٨٩ .

٢ – المرجع السابق ص ٢٨٧   ٢٨٩ .

في مصر فقد انقسموا الي فريقين تبعا لانقسام فرنسا بين قوتين ، قوة تناصر المحور بقيادة الجنرال بيتان وقوة تناصر الحلفاء بقيادة الجنرال ديجول ... وهكذا [١].

ولذلك يتعين علينا أن نتعرف علي نشاطهم السياسي مع بدايات الحرب ، ففي شهر مارس من عام ١٩٤٠ بدأت موجة من التوتر تسري في أعضاء الجاليات الاجنبية بمصر وخاصة رعايا الدول أطراف الصراع العالمي ، وبدأ يفد الى مصر أيضا موجة من الشخصيات الاجنبية ذات الوزن السياسى لتلعب دورا هاما على مسرح الاحداث رسم لها بدقة في دوائرها الرسمية .

وكان أول هذه الشخصيات سينوريتا دولورز بدروزو ستوردزو Doloreés Pedrozo Sturdza التي جاءت الي مصر في منتصف مارس من هذا العام (١٩٤٠) في مهمة خاصة بحكومة الجنرال فرانكو Franco باسبانيا بحجة العمل علي توثيق الروابط الثقافية مع العالم العربي ، ولما كانت الحرب الاهلية الاسبانية ما زالت عالقة بالاذهان ، وكانت مدريد مرتبطة تماما بمصالح المحور ، ولذلك لم يكن وجودسنيوريتا ستردزو بالقاهرة لم يكن يقابل بالارتياح من جانب قوي الحلفاء ، واعتبرت كشخصية دعائية تعمل لصالح المحور رغم ما كانت تدعية بأنها تقوم باعداد دراسة عن الاسلام ومكافحة الحمر (الشيوعية) في مراكش الاسبانية [٣] .

و بعد أيام قلائل من وصول سنيوريتا ستوردزو وصل مستر بوتسي Mr.Pozzi سفيرا لفرنسا في القاهرة خلفا لمستر بيير دي فيتاس Mr.Pierre De Witasse الذي كان رئيسا للجالية الفرنسية Franch colony في مصر بالاضافة الي منصبة الدبلوماسي كسفير ،وقد شعر بوتسي بالاسف والندم لتركه الجالية الفرنسية بمصر ،وقد أقامت له الجالية الفرنسية وداعا كبيرا وقد استمر بوتسي يمثل الجمهورية الفرنسية الثالثة بذكاء وعزة ونشاط ودبلوماسية ماهرة حتي سقوط باريس في يد المحور وانقسام فرنسا الي فريقين ما بين مناصرين للمحور ومناصرين للحلفاء ، وقد انضم بوتسى كلية الي حكومة بيتان (فيشي) vichy التى اعتبرته ممثلا لها فى مصر ،فأدى ذلك الى انقسام الجالية الفرنسية بين مؤيدين ومعارضين له[٤] .

١- المرجع السابق : ص ٢٨٧ ، ٢٨٩ .

٢- عاصم الدسوقي : مصر في الحرب العالمية الثانية ص ٢٣٣ .

٣- Jean lugol : Egypt and world warII , cairo 1945 , p. 72 .

٤- Ibid, p.p. 72 - 73 .

الا أننا نلاحظ أن الجاليات الاجنبية لم تكن جميعها تخضع لظروف واحدة ،فرعايا الدول التى كانت تناصر الحلفاء كانوا بعيدين بطبيعة الحال - عن الاجراءات التعسفية التى كانت تمارسها السلطات الانجليزية على رعايا دول المحور أو المناصرين للفاشية وعلى هذا فسنقتصر هنا علي دراسة نشاط الجاليات التى مارست نشاطا بارزا قبل واثناء الحرب العالمية.

نشاط الجالية الايطالية : -

كانتالجالية الايطالية كبيرة العدد حسنة التنظيم منتشرة - كما رأينا - فى الوجه البحري مع تركز وجودها فى القاهرة والاسكندرية ومدن القناة ،وكان نفوذها فى مصر يعتمد على كثرة عددها وانتشارها واتصالاتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية بالمصريين ،كما يرجع نفوذها الى تأثيرها داخل القصر نتيجة وجود بعض الايطاليين ضمن الحاشية وقيامهم ببعض الاعمال داخل القصر منذ أيام الملك فؤاد الذى تربى فى ابطاليا واستمروا الى عهد فاروق ومن هؤلاء انطونى بوللى الذي كان كهربائيا ثم انضم للحاشية ، وهارو الحلاق ، وكانوتشى مدرب الكلاب، وميلانيزى رئيس فرقة الموسيقى ، وفيروتشى كبير مهندسي القصر ، وانجلوسان ماركو المؤرخ[1]، وكان هؤلاء يحيطون بالملك فاروق احاطة السوار بالمعصم ،وكانت السفارة البريطانية تعتقد اعتقادا جازما بأن هذه العناصر الايطالية هي من عناصر المخابرات الايطالية وأنها مصدر معلومات للمفوضية فى مصر ، أدوات للايحاء والاستمالة والدعاية [2].

وكان أفراد الجالية الايطالية فى مصر ينقسمون الى قسمين هما :

١-انصار الفاشية وهم الكثرة . ٢-انصار الحكم الديمقراطى وهم الاقلية .

وكان العنصر الاول لا يخفى حماسه للفاشية وكان له نشاط بارز وسط الجالية الايطالية تحت زعامة الكونت ماتزولينى Mazzolini الوزير الايطالى المفوض والمندوب فوق العادة والذى كان فاشيا متحمسا ،وكثيرا ما شوهد فى مدن القطر المصرى المختلفة وهو يستعرض فى قميصه الاسود فصائل الشباب الفاشى من أبناء الجالية الايطالية ،وهو يردد أيضا شعارات الدعاية للامبراطورية الرومانية المقدسة [3]. وبصرف النظر عن العمال الايطاليين

١- محمد جمال الدين المسدى وآخران : مصر والحرب العالمية الثانية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، القاهرة (ب . ت) ص ٧٦/٧٥

٢- عبد العظيم رمضان : الصراع بين الوفد والعرش ١٩٣٦ - ١٩٣٩ ، الطبعة الثانية ، مكتبة مدبولى القاهرة سنة١٩٨٥ ، ص ٢٥٩ - ٢٦٣

٣- محمد جمال المسدى : المرجع السابق ص٧٦

والمثقفين الثوريين الايطاليين فى مصر ،فأن غالبية الجالية الايطالية ، وهى من الطبقة المتوسطة الصغرى ، كانت شديدة الحماس لقضية الفاشية خاصة وأن مركزا للفاشية يتبع الحزب كان قد أنشىء فى مصر خلال عامى ١٩٢٣ - ١٩٢٤، وكان التعليم فيه مساء بالمجان[١].

وكان الشعور السائد أن الجالية الايطالية هي أكثر الجاليات خطرا في حالة نشوب الحرب لنشاطها الدءوب وحماسها الشديد للفاشية ، خاصة وأنه كان يشاع عنها أن كل فرد مزود بالسلاح وبالذخيرة الكافية لاستعمالها فى الوقت المناسب والقيام بالاعمال الفدائية التى تطلب منهم كنسف الكباري والمرافق العامة ، بواسطة القنابل ، والذى لا شك فيه أنه فى حالة اعلان الحرب سيغادر الفاشست من الايطاليين مصر الى بلادهم للانخراط فى سلك الجندية أو خوفا من مصادرة اموالهم واملاكهم او خوفا من الاسر والاعتقال فى حالة بقائهم فى مصر بحسبانهم من رعايا الأعداء ، أما الإيطاليون من غير الفاشست (الديموقراطيين) فسيبقون بطبيعة الحال فى مصر ولن يغادروها للتطوع فى الجيش الايطالى لعدم رضائهم عن السياسة التى تجرى عليها حكومة بلادهم فى ذلك الوقت [٢].

كذلك كان للجالية الايطالية فى مصر العديد من الاندية الايطالية التى روجت للفاشية فى مصر وكانت عضوية هذه الاندية مقصورة على اعضاء الجالية الايطالية ، وكان لا يسمح للمصريين بتولى المراكز الادارية وكانت هناك نواد أخرى نشاطا يطلقون عليها اسمpalestra وهى جمعيات اتخذت من الالعاب الرياضية ستارا لنشر المبادىء الفاشية و الترويج لها ، وكانت مهمة هذه المنظمات الاساسية تكوين كتائب القمصان السوداء من الشبان المصريين لتكون عونا للجيش الايطالى عند دخوله مصر[٣] .

والحق أن الجالية الإيطالية من هذه الناحية كان يتجاذبها فريقان : المفوضية الايطالية بنشاطها و تنظيماتها ممثلة للفاشية ، والفريق الثانى وهو العناصر المعادية للفاشية ، وهذا الفريق يضم تنظيمان هما :

لجنة الايطاليين الاحرار فى مصرComitats D'Azioni Deg Li Italian Libri in Egypt والحزب المعادى للفاشية Gruppo D'Azioni Antifascista وأن هذين التنظيمين قد

١- محمد أنيس: ٤ فبراير ١٩٤٢ فى تاريخ مصر السياسى ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٨٢ ص ٦٤ .

٢- المصور : العدد ٧٧٦ فى ٢٥ أغسطس ١٩٣٩ . ص ٩

٣- روز اليوسف : العدد ٩٧٣ فى ٥ فبراير ١٩٤٧، السنة ٢٢، ص ٨ .

اندمجا فى مارس ١٩٤١ تحت اسم «الحزب الايطالى الحر المعادى للفاشية» Grupps D'Az-ioni Antifascista el Italian liberi ويمثله فى القاهرة لجنة من ثمانية أعضاء هم : Al-ceste coli, Antonis Indraco Llo, Sandro Rocca, Edmomdo Jabes A ngelo tartgni, Eziovais والدكتور Maurizia Boccars والبروفسير Vittoris Boccara, Pao-lo Lanz التى تقوم بعمل السكرتارية [١].

وكانت تلك الجماعات تلقى التأييد والمساعدة من اليهود والماسون والسلطات البريطانية والسلطات المصرية ، فلسان حالها جريدة Corriere D'Italia كان يكتب فيها شبان يهود تلقوا تعليمهم فى ايطاليا ، ويساعدها ماليا أغنياء اليهود ومكتب الاستعلامات البريطانى كما كانت تلك الجماعات على اتصال بالقسم المخصوص بوزارة الداخلية المصرية، اذا أخذنا الصحافة كمقياس فاننا نخرج من ذلك بنتيجة هى أن الجماعات المعادية للفاشية كانت هي الجانب الاضعف، فجريدة Glornale D'Italia لسان حال الفاشية كانت أوسع انتشارا من جريدة كوريير دبتاليا ، كما أن جريدة Glornale D'Oriente المعادية للفاشية لم تلبث أن احتجبت فى مارس ١٩٤١ . رغم اندماج القوى المعادية للفاشية حينئذ، ورغم نجاح القوات البريطانية في مصر في طرد الايطاليين من برقة ، وهى عوامل كان مفروضا أن تقوى من وضع القوى المعادية للفاشية، وبالتالى رواج الجرائد المعبرة عن آرائها [٢].

والى جانب رجال المفوضية الايطالية التى كانت تعتبر بحق العمود الفقرى فى المجموعة الدبلوماسية الفاشية ، مفوضيات الدول الموالية للمحور وبخاصة المفوضية الالمانية وعلى رأسهم البارون فاخندروف الوزير المفوض الالمانى H.E Baron wernher vona w-wachendrof وكان قد ترك مصر قبل الحرب العالمية بمدة طويلة الى مدريد حيث لعب دورا هاما هناك ورفض العودة الى برلين ، الي جانب فاخندروف كان الوزير البلغاري المفوض، والوزير المجري لويس رودنسو M.Louis Rudany of Rudno ، وكان رجال السلك السياسى المتعاطفين مع الفاشية يتخذون من سفارات البلاد المحايدة مكانا يجتمعون فيه مثل سفارات سويسرا وبلجيكا واليونان وغيرها حتى يكونوا فى مأمن من أعين المخابرات الايطالية، هذا الى جانب دعاية قوية يسندها المال واذاعة عربية موجهة من برلين وباريس ، هذا كله كان له أثره فى تنمية شعور عنيف ضد الحلفاء بين طبقات عريضة من الشعب المصرى [٣].

---

١ - محمد جمال الدين المسدى، وآخران : المرجع السابق ص ٧٦ .

٢ - المرجع السابق ص ٧٦/٧٧ .

١ - Jeanlugol : OP. cit., P.P 62/63 .

في وقت كان من الصعب الدعاية للحلفاء في وقت كانت انتصارات المانيا تجذب انظار العالم، والحقيقة بالنسبة للموقف في مصر هو أن الشعب المصرى الخاضع للاحتلال كان يشمت في هزيمة الجيوش البريطانية لا حبا في المنتصرين و لكن كراهية في المهزومين[١] .

ولم تكن الجالية الالمانية أقل في دعاياتها للمحور ويتضح ذلك من أهمية الاوراق والمستندات التى تحتفظ بها بعض الشخصيات الألمانية، من ذلك أنهم عثروا في منزل أحد القضاه الالمان علي مسودة ميثاق الاعتداء بين المانيا وروسيا قبل صياغتها النهائية، وعلى بعض أجهزة الاستقبال والارسال اللاسلكية ، الى جانب بعض منشورات الدعاية التى كان هدفها عزل مصر والعالم العربى عن قضية الحلفاء وهو المخطط الذى بدأ منذ زيارة الجنرال فون فريتش Von fritsch والدكتور جوبلز Goebbles [٢].

ويبدو أن الدعاية الايطالية الالمانية كانت تقلق بريطانيا اذ كتب لامبسون الى وزير الخارجية بشكوى من الدعاية الايطالية الالمانية ومخاوفة من آثارها ، ففى يناير ١٩٣٩كتب يقول « أنه يخشى من أن عملاء ايطاليا والمانيا قد يؤثرون بواسطة صنائعهم داخل القصر و خارجه على الملك فاروق بما يريده محور روما – برلين ، أى حيدة مصر في حالة قيام الحرب ، وليس هناك من شك في أن الدعاية الالمانية والايطالية تعمل على أن تزكى بين المصريين جميعا – سواء كانوا من الطبقات العليا أو الدنيا – الشعور بأن مصر ينبغى ان تتجنب الانسياق الى حروب انجلترا اذا كانت تلك الحروب لاسباب لا تمس مصالح مصر بطريقة مباشرة، وقد كانت الدعاية الايطالية الالمانية شاملة ، ولكن يبدو أن أحد مجالاتها المفضلة هو ما يقابل في مصر الطبقة الأرستقراطية في أوربا، اى البلاط ومن يدورون في فلكه ، والعناصر الراقية والأكثر تعاليا في المجتمع المصرى، ففى هذا المجال تجد الدعاية الإيطالية والألمانية آذانا صاغية وأكثر تعاطفًا عما هو الحال في الدوائر الأكثر برجوازية وشعبية التى لاتزال على عدائها لإيطاليا تحت لواء الوفد ، وكل هذه الدعاية المقنعة والمتباينة لها غاية واحدة هي تقويض مركز انجلترا في مصر والشرقين الأدنى والأوسط لصالح محور روما – برلين ، ولابد لها أن تضعف مركزنا في أي وقت وفى أى مكان تتعارض فيه مصالح بريطانيا العظمى مع مصالح العالم المصرى والعربى [٣].

١– محمود حلمى مصطفى : دراسات في تاريخ مصر السياسي، سياسة انجلترا الداخلية ١٨٨٢–١٩٥٢، الطبعة الاولى، مكتبة الطليعة أسيوط (ب .ت) ص ٢٣٦ .

٢ – Jean Lugol : op . cit ; p . 20 .

٣ – F . O 407/223 / J377 / I / 16 Lampson to Halifax , No . 41, 16. January , 1939 , pp. 6-10 .

واستمر لامبسون يشكو من خطر الدعاية الإيطالية والألمانية التى تجد لها أنصاراً بين الأوساط الارستقراطية مثل البلاط والطبقات الراقية من المجتمع المصرى ، ففى مايو ١٩٣٩ طالب بضرورة قيام وزارة للإعلام فى لندن لكى تقوم بدعاية مضادة ضد الدعاية الإيطالية والألمانية التى أصبحت أكثر قوة منذ زيارة الدكتور جوبلز وزير الدعاية الألمانى فى أبريل ١٩٣٩ واتخاذ القاهرة مركزاً لهذه الدعاية فى مصر والعالم العربى مثلما تفعل الدعاية الإيطالية الألمانية [١].

واستمر الحال كذلك إلى أن أعلنت إيطاليا دخولها الحرب إلى جانب ألمانيا فى ١٠ يونيه ١٩٤٠ ، فأسرعت الحكومة المصرية باعتقال أفراد الجالية الإيطالية ، ولما كان عددهم كثيراً فقد اتفق على تقسيمهم إلى ثلاث فئات حسب نشاطهم السياسى « أ ، ب ، جـ» وبدأ فى اعتقال الفئة « أ » التى كانت تعد أخطر الفئات لأنها تضم الشبان المتحمسين لبلادهم ، هذا فضلا عن مصادرة أموالهم واملاكهم وتعيين حارس عام عليهم كما حدث بالنسبة للألمان ، كما أصدرت الحكومة قراراً يحتم على جميع رعايا إيطاليا والأشخاص الذين لاجنسية لهم وكانوا سابقا من الرعايا الإيطاليين والبالغين من العمر ثمانية عشر عامًا فأكثر أن يتقدموا إلى أقسام البوليس فى القاهرة والأسكندرية والمحافظات والمديريات الأخرى ومعهم مستندات اثبات الشخصية فى المدة من ٢٠ يونية ١٩٤٠ إلى ٢٦ يونية ١٩٤٠ [٢].

ولا يجب أن يفهم من ذلك أن جميع الإيطاليين فى مصر كانوا من العناصر الفاشية بل على العكس من ذلك ، فقد كان منهم فى مصر أعداء للفاشية وزاد عددهم بعد الحرب وانتشرت فكرتهم انتشاراً كبيراً حتى رأى أصحابها يوما تنظيم حركتهم فألفوا جماعة خاصة أسموها " جماعة مقاومة الفاشية " وأسندوا سكرتاريتها إلى السنيور فريرى المهندس الإيطالى، وحددت هذه الجماعة أهدافها بأنها تحرير إيطاليا من الديكتاتورية التى فرضت عليها بالقوة ، ومن المعاهدات التى فرضت مع ألمانيا وغيرها مما أدى إلى حالة الحرب القائمة، وأعلنت أن نضالها فى سبيل ذلك سيتخذ كل الأشكال والوسائل الممكنة ، وقد أصدرت هذه الجماعة صحفا مختلفة تنطق باسمها فى جهات متفرقة من العالم مثال ذلك صحيفة جيوفانى ديتاليا أى شباب إيطاليا وصحيفة جوستزنا لبريا أى العدل والحرية والأفانتى أى التقدم [٣].

---

١ - F . O 407/223 / J 2047 / IJ 6 Lampson to Halifax, No . 560, 12 May 1939, pp. 34-35.

٢ - عاصم الدسوقى : المرجع السابق ص ٢٤١ - ٢٤٢ .

٣ - المرجع السابق : ص ٢٤٤ .

الجالية الفرنسية :

كانت تلك الجالية أكثر جاليات دول الحلفاء تأثراً بالحرب وظروفها ، وكان المظهر الواضح لهذا التأثر هو ماحدث بالنسبة للشعب الفرنسي عقب سقوط باريس في أيدى المحور وانقسام قيادته إلى فريقين بزعامة الجنرال بيتان وبناصر المحور والآخر بزعامة ديجول وبناصر الحلفاء ، فقد انقسم الشعب الفرنسي تبعًا لذلك إلى فريقين سواء في فرنسا نفسها أو الجاليات الفرنسية المنتشرة في مختلف أنحاء العالم .

وفي مصر تأثر الفرنسيون بذلك ، وقد كون الفريق المناصر لديجول لجنة اسماها اللجنة القومية الفرنسية The Franch National Committee رأسها دي بنو M . de Benotist وقد تكونت في ٢٤ يولية ١٩٤٠ بعد شهر من سقوط باريس وإعلان الهدنة ، وأعلنت أن هدفها هو الوقوف بكل اخلاص وبأقصى الجهود الممكنة إلى جانب قضية فرنسا وحليفتها بريطانيا وأنها تعارض بكل شدة المحاولات التى تبذل لبث سموم الفرقة بين الفرنسيين في جميع أنحاء العالم ، وأنها على هذا الأساس تعمل على التوحيد بين جميع الفرنسيين حول هذا الغرض بصرف النظر عن انتماءاتهم ومعتقداتهم السياسية ، وكان للجنة مركز رئيسي في القاهرة ومندوبون في المدن الأخرى كالأسكندرية والإسماعيلية والسويس وغيرها[1] .

ولقد بدأت اللجنة في جمع التبرعات من الفرنسيين للصرف منها على الدعاية ومعونة أسر المحاربين والشهداء وشراء المعدات الحربية وتجهيز المستشفيات للجرحى ، وقد احتفل الجنرال ديجول بهذه اللجنة احتفالا كبيراً لأنها كانت توسع من رصيده الشعبي في معركته وموقفه من الجنرال بيتان وحكومته ، ومن الملاحظ أن السفارة البريطانية في القاهرة باركت هذه اللجنة وشجعتها على الاستمرار في هذا العمل الذى يساعد على نصرة الحلفاء ، وكان هذا الموقف استمراراً لسياسة تشجيع الجماعات التى كانت تقوم بدور مضاد لدعاية ونشاط المحور التى كانت السفارة البريطانية تقوم بدور هام في تكوينها واحتضانها ومن هذه الجماعات " جماعة أصدقاء الديموقراطية ، وجمعية الإصلاح الوطنى ، وجماعة إخوان الحرية الى كانت تضم خريجى قسم اللغة الإنجليزية من الجامعة بصفة خاصة " وهى جماعة لها فروع في مختلف أنحاء العالم، وكانت لكل جماعة من هذه الجماعات رئيس وسكرتارية ، وكان جانب من تمويلها يتم بطريق التبرع من المهتمين بالسياسة [2].

١ - Jean Lugol : op . cit ; pp . 124 - 125 .

٢ - Ibid . p . p 30 - 31 .

ونخلص من ذلك أنه يمكن تقسيم الأجانب فى مصر بالنسبة إلى الموقف العالمى وقد بلغ عددهم مايقرب من ٢٣٠ ألف إلى جبهتين ، جبهة تناصر قضية الحلفاء وتضم ١٤٣٩٤٩ نسمة موزعين بين ٣٤١٦٩ بريطانيا ، ٢٤٣٣٢ فرنسيا ، ٧٦٢٦٤ يونانيا وغيرهم ، وجبهة تناصر الفاشية وتضم ٦٠٧٢٠ نسمة وموزعة بين ٥٤٤٦٢ إيطاليا ، ٣٦٧٦ ألمانيا ، ٢٣٦٥ نسمة أسبانيا ، ٢١٧ نسمة بلجيكيا ، ويلاحظ أن هذا العدد من الجهتين كان يضم الشيوخ والأطفال والنساء ، ويلاحظ أيضا أن جبهة الفاشية وأن كانت أقل من الجبهة الأخرى عددا ، إلا أن تأثيرها ونشاطها كان قويا وخاصة حتى صيف عام ١٩٤٢ ، وهذا ماجعل الدعاية للحلفاء فى مصر مسألة صعبة فى وقت كانت انتصارات ألمانيا تشد العالم [١].

---

١ – عاصم الدسوقى : المرجع السابق ص ٢٤٤ .

الفصل الثالث

التعليم الأجنبى

- مقدمة .
- حجم التعليم الأجنبى حتى سنة ١٩٥٢ .
- نظم التعليم الأجنبى ودرجاته .
- تمويل التعليم الأجنبى .
- أغراض التعليم الأجنبى .
- هيئات التعليم الأجنبى .
- أهم المدارس الأجنبية فى مصر :
- علاقة المصرين والتعليم الأجنبى .
- علاقة الدولة والتعليم الأجنبى .

التعليم الأجنبى

كان التعليم الأجنبى معروفًا فى مصر قبل الاحتلال البريطانى لها ، فبدافع دينى يرمى إلى تحويل أقباط مصر الأرثوذكس إلى الكاثوليكية والبرتستانتية قدمت إلى مصر بعض إرساليات التبشر الكاثوليكية والبرتستانتية وصاحب قدوم هذه الإرساليات نشاط تعليمى إذ أسست كل إرسالية عدداً من المدارس تمارس فيها نشاطها التعليمى والتبشيرى ، وكذلك كان من نتيجة تزايد عدد الأجانب الوافدين إلى مصر منذ بداية القرن التاسع عشر وبخاصة منذ النصف الثانى منه أن قامت كل جالية من الجاليات فى مصر بإنشاء ماتحتاج إليه من مدارس لتعليم أبنائها والمحافظة على ثقافتهم القومية ، وكذلك صاحب نمو حركة الاتصال الحضرى وازدهار حركة الاستعمار منذ القرن التاسع عشر قيام بعض الحكومات الأجنبية بتأسيس عدد من المدارس لنشر ثقافتها والدعاية لها [1].

لذلك نما التعليم الأجنبى فى مصر نمواً ملحوظا خلال القرن التاسع عشر فزادت المدارس الأجنبية فى مصر من ١٠ مدارس فى نهاية عصر محمد على إلى ٩٣ مدرسة سنة ١٨٧٥ كان يتعلم بها ٨٩٦١ منهم ٥٥٧٨ تلميذاً و ٣٣٨٣ تلميذة ، ارتفعت قبل الاحتلال سنة ١٨٧٨ إلى ١٥٢ مدرسة يتعلم بها ١٢٢٤٧ منهم ٧٨٢٢ تلميذاً و ٤٦٢٥ تلميذة [2].

وما أن جاء الاحتلال البريطانى لمصر حتى كان له أثره البعيد على التعليم الأجنبى فيها وذلك أن بعض أنواع التعليم الى لم تكن موجودة أصلا بدأت تجد لها مجالا فى مصر ، وبدأت أنواع أخرى تنتشر انتشاراً كبيراً لزيادة عدد أفراد جاليتها نتيجة للاحتلال ، كما أن بعض الإرساليات التى لم تفد إلى مصر من قبل بدأت تفد إليها مطمئنة إلى أن الاحتلال البريطانى فى جميع الظروف لن يعرقل جهودها فى مصر وإنما سوف تجد تسهيلات كثيرة للقيام بنشاطها فيها [3].

---

١ - جرجس سلامة : تاريخ التعليم الأجنبى فى مصر فى القرنين التاسع عشر والعشرين، ص ٣١ - ٣٢.

٢ - أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم فى مصر من نهاية حكم محمد على إلى أوائل حكم توفيق جـ ٢ ، ص ٨٢٨ .

٣ - جرجس سلامة : المرجع السابق ص ١١٢ .

بعدما جاء الاحتلال سنة ١٨٨٢ كان عدد المدارس الأجنبية ١٥٢ مدرسة فقط وظلت أعداد المدارس آخذة فى الارتفاع حتى سنة ١٩١٣ إذ وصل عددها ٣٢٨ مدرسة كانت موزعة كالتالى[١] :

جنسية المدارس	عددها	عدد التلاميذ
المدارس الفرنسية	١٤٥	٢٢١٧٥
المدارس الإيطالية	٤٧	٦٨٨٨
المدارس اليونانية	٤٢	٧١٤٢
المدارس الانجليزية	٣٧	٢٦٣٦
المدارس الأمريكية	٣٢	٥٣٠٤
المدارس النمساوية	١٢	١٨٤٤
المدارس الألمانية	٦	١١٢٨
مدارس أجنبية أخرى	٧	١١٨٧
الجملة	٣٢٨	٤٨٣٠٤

ولكن لم تستمر الظروف على هذا الوضع فقد أثر قيام الحرب العالمية الأولى واضطراب الأحوال فى مصر على أفراد الجاليات الأجنبية فيها ، إذ هاجر عدد كبير منها إلى بلاده الأصلية ، فكان شيئًا طبيعيا أنه بهجرة هذه الأعداد من الأجانب أن يؤثر ذلك على مختلف أنشطتهم ، والتى منها المدارس الأجنبية ، ومع هذا فلم يكن ذلك قد أثر تأثيراً كبيراً ، فقد بلغ عددها فى سنة ١٩١٥ حوالى ٣٠٧ مدرسة [١]، وبعد هذا الهبوط فى أعدادها أخذت بعد ذلك فى الاضطراد والزيادة وشهد التعليم الأجنبى فى مصر تطورات كثيرة فى حجمه وهيئاته ونظمه وأغراضه وعلاقة المصريين والدولة به خلال الفترة ١٩٢٢ - ١٩٥٢ ، ويمكننا أن نوضح أهم ملامح هذا التطور بوجه عام فيما يلى :

---

١ - Amir Bokter : School and society in the valley of the Nile Cairo 1936 , p . 117 .

حجم التعليم الأجنبى حتى سنة ١٩٥٢ :

وتفيدنا الإحصائيات أن عدد المدارس الأجنبية قد ارتفع عدد تلاميذها ، كما أن عدد المدارس الأجنبية قد ارتفع من ٣٠٧ مدرسة سنة ١٩١٥ إلى ٣٢٦ مدرسة سنة ١٩٢٢ وبهذا تصل درجة زيادتهم إلى مايقرب من ٦٪ عما كانت عليه أعدادها سنة ١٩١٥ وذلك بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وعودة الأجانب إلى مصر وافتتاح المدارس التى أغلقت بسبب ظروف الحرب مثل المدارس الألمانية والنمساوية ، وقد استمر ارتفاع عدد المدارس الأجنبية فى مصر حتى بلغ عددها حوالى ٤١١ مدرسة سنة ١٩٣٧ وبهذا تكون نسبة زيادتهم ٢٣٪ عما كانت عليه أعدادها سنة ١٩٣١ ، إلا أن عدد المدارس الأجنبية أخذ في التناقص منذ عام ١٩٤٦ واستمر فى التناقص حتى سنة ١٩٥٢ ، إذ بلغ عددها حوالى ٢٨١ مدرسة ، وبذلك تكون نسبة تناقص عدد المدارس فى نهاية فترة البحث قد بلغت ١٤٪ عما كانت عليه أعدادهم سنة ١٩٢٢م [٢].

وكانت هذه المدارس تتبع جنسيات مختلفة فرنسية وأمريكية وإيطالية وإنجليزية ويونانية وغيرها .

وتشير الاحصائيات أن أكبر المدارس الأجنبية عدداً كانت المدارس الفرنسية إذ بلغت حوالى ٣٥٪ من جملة المدارس الأجنبية سنة ١٩٢٢ واستمرت فى الزيادة حتى بلغت سنة ١٩٤٩ مايقرب من ٥٢٪ من مجموع عدد المدارس الأجنبية ، هذا العام وهذا يرجع إلى حرص فرنسا على نشر ثقافتها فى مصر ، ويلى المدارس الفرنسية المدارس الأمريكية إذ بلغت مايقرب من ١٩٪ من مجموع عدد المدارس الأجنبية سنة ١٩٢٢ [١] وحوالى ١١٪ سنة ١٩٤٩ [٢] ويرجع تناقص عددها سنة ١٩٤٩ إلى صدور القانون رقم ٣٨ الذى أخضع المدارس الأجنبية لإشراف وزارة المعارف وعدم استيفاء عدد المدارس الأمريكية لشروط هذا القانون الأمر الذى أدى إلى إغلاق عدد من المدارس الأمريكية وبالتالى تناقص عددها. كما أدى ذلك أيضا إلى تناقص عدد المدارس الأجنبية الأخرى سنة ١٩٤٩ عن عددها سنة ١٩٢٢ ، إلا أن المدارس

---

١ - نبيل عبد الحميد : الأجانب وأثرهم فى المجتمع المصرى ، ص ١٠٦ .

٢ - Census of Schools in Egypt , School . year 1921 - 1922 p . 103 .

Statisique scolaire , Annee scolair , 1936-1937 . p . 236 .

Statisique scolaire , Annee scolair , 1945- 1946 , p . 247 .

Statisique scolaire , Annee scolair , 1948 - 1949 , p . 247 .

Statisique scolaire , Annee scolair , 1951-1952 , p . 249 .

الإنجليـزيـة هى التى زاد عـددها سنة ١٩٤٩ عـمـا كـانت عليـه سنة ١٩٢٢ ، ويرجع ذلك إلي زيادة الجالية البريطانية فى مصر واهتمام بريطانيا بنشر ثقافتها فى مصر ومنافسة الثقافة الفرنسية ، واهتمام الحكومة البريطانية بأنشاء المزيد من المؤسسات التعليمية البريطانية فى مصر وجذب مختلف الأجناس إليها لنشر ثقافتها بينهم [٣] ، ولذلك زادت أعداد المدارس البريطانية وبلغت درجة زيادتها حوالى ٦٪ عما كانت عليه أعدادها سنة ١٩٢٢ .

كما يتبين لنا من الاحصائيات تدفق المصريين على المدارس الأجنبية إذ بلغ عددهم بها ٤٥٪ من جملة تلاميذ المدارس الأجنبية سنة ١٩٢٢ ويستمر تدفق الطلاب المصريين على المدارس الأجنبية حتى يصل عددهم مايقرب ٦٧٪ من جملة تلاميذ المدارس الأجنبية سنة ١٩٤٩ وبهذا تكون نسبة زيادتهم مايقرب من ٩٨٪ عما كانت أعدادهم سنة ١٩٢٢ .

وكان سبب هذه الزيادة الكبيرة يرجع إلى تطوير برامج الدراسة فى معظم هذه المدارس بحيث يتلائم مع المدارس الحكومية حتى يتسنى للطلاب المصريين الالتحاق بالشهادات العامة إذ لايسمح للطلبة الذين يتعلمون بالمدارس الأجنبية بمدارس التعليم العلى الحكومية إذ كانت مدارسهم لا تتبع مناهج المدارس الأميرية أو تعد لامتحاناتها وتحت ضغط رغبة أولياء أمور التلاميذ المصريين فى أن يتقدم أبناؤهم لهذه الامتحانات لكى يتمكنوا من متابعة دراساتهم فى المدارس العالية الأميرية ليحصلوا على وظائف حكومية [٤] عدلت الكثير من المدارس الأجنبية من مناهجها بحيث تطابق مناهج الوزارة ، حتى لايتسرب التلاميذ المصريون منها إلى المدارس الحكومية بل أن المدارس الفرنسية والأمريكية خاصة أنشأت أقساما مصرية تتبع مناهج الوزارة إلى جانب أقسام خاصة تتبع المناهج الأمريكية والفرنسية الأمر الذى دفع المصريون إلى المدارس الأجنبية خاصة الفرنسية إذ بلغ عدد التلاميذ المصريين بها سنة ١٩٢٢ حوالى ٥٣٪ من جملة التلاميذ بها فى هذا العام ، وزاد عددهم إلى ٧٦٪ من جملة التلاميذ بالمدارس الفرنسية سنة ١٩٤٩ ، على حين كان عدهم بالمدارس الأمريكية سنة ١٩٢٢ حوالى ٩٤٪ وزاد عددهم قليلا ليصبح ٩٥٪ تقريبا سنة ١٩٤٩ .

---

١ - Census of schools in Egypt , school year 1921 - 1922 p . 101 - 103 .

٢ - Statistique scolaire , Année scolaire 1948 - 1949 p . 244 - 246 .

٣ - F . o . 407 / 206 J1516 - 737 / 16 Lord lloyd to Austen chamberlain , April , 28 , 1928 No . 335 , p . 397 - 398 .

٤ - جرجس سلامة : المرجع السابق ص ٢٧٦ - ٢٧٧ .

وهناك أسباب أخرى غير الأسباب السابقة جعلت المصريين يتدفقون نحو المدارس الأجنبية وهذه الأسباب أن كثيراً من الشركات الكبيرة والبنوك ومحال الأعمال المختلفة والتى كانت أجنبية فى معاملاتها ونظامها كانت تشترط فى العاملين بها من المصريين اتقان لغة التعامل الأجنبية التى يتبع لها محل العمل قراءة وكتابة ، إذ كانت المحلات التجارية الكبيرة والشركات تستخدم اللغة الفرنسية أو الإنجليزية فى معاملاتها وأصبح اتقان هاتين اللغتين مما يؤهل للالتحاق بوظائف هذه المحال وهذه الشركات ذلك أن المراكز الرئيسية فى هذه البنوك والشركات والمحال كانت فى أيدى الأجانب نتيجة لتغلغل الاقتصادى الأجنبى فى مصر - أو المصريين الذين يتقنون هذه اللغات وهؤلاء لايمكن إلا أن يكونوا من خريجى هذه المدارس الأجنبية ، وأصبحت هذه المراكز حرامًا على خريجي المدارس القومية وعلى الذين يتقنون اللغة العربية القومية على الرغم من أنها لغة البلاد القومية وقد أعطى ذلك أهمية للمدارس الأجنبية وإقبال من التلاميذ المصريين عليها ، وقد كان ذلك مصاحبا لتغلغل رؤوس الأموال الأجنبية فى الاقتصاد المصرى وفى السوق المصرية ، وسيطرتهم على نواحى الاقتصاد المختلفة فى الدولة ، فبورصة العقود لغتها الرسمية هي والبنوك الرئيسيه فى الدولة أيضا هى الانجليزية والفرنسية ومكاتباتها مع الدولة بهاتين اللغتين مع أنها تعيش في كنف دولة عربية، وبذلك أصبح اتقان اللغات الأجنبية له قيمته فى بلدنا العربى [١].

وبهذا يمكن القول أن المدارس الفرنسية هى التى ضمت أكبر عدد من الطلبة المصريين يليها المدارس الأمريكية ثم البريطانية ، أما المدارس الأجنبية الأخرى فقد تذبذبت بين ارتفاع وانخفاض بين المصريين والأجانب وقل عددهم بالمدارس اليونانية إذ بلغ سنة ١٩٢٢ حوالى ١٠٪ من جملة التلاميذ بها وفى سنة بلغ ٣٪ من مجموع عدد التلاميذ بها فى هذا العام ، ويرجع ذلك إلى أنها أنشئت بغرض المحافظة على عادات وثقافة جاليتهم فى مصر وأنها اتبعت نفس المنهج اليونانى المتبع فى المدارس اليونانية فى بلاد اليونان .

نظم التعليم الأجنبى ودرجاته :

كان التعليم الأجنبى يقتصر على التعليم الإبتدائى وما يسبقه من تعليم تحضيرى حيث كان التلاميذ يتعلمون نظريا على أن يتناول اللغات الأجنبية مع شئ من علوم الحساب والهندسة والرسم ومبادئ التاريخ والجغرافيا [٢] .

١ - المرجع السابق : ص ١٣١ .

٢ - أحمد عزت عبد الكريم : المرجع السابق ص ٢٧٥ - ٢٧٧ .

ونتيجة لتقدم التعليم وانتشاره وازدياد حاجة أفراد المجتمع أجانب ومصريين إلى أنواع أرقى من التعليم ظهر عدد من المدارس الثانوية الأجنبية كما وجد عدد من المدارس الخصوصية التي تهدف إلى تعليم الصنائع والحرف المختلفة الصناعية والتجارية ومع ازدياد حاجات المجتمع وإقباله على التعليم العالى ظهرت بعض المدارس العليا مثل مدرسة الحقوق الفرنسية والجامعة الأمريكية بالقاهرة [١].

وتشير الاحصائيات إلى تنوع درجات التعليم فى المدارس الأجنبية خلال فترة الدراسة فقد ظل التعليم الإبتدائى ومايسبقه من تعليم تحضيرى هو الاتجاه الغالب على هذا التعليم ، إذ بلغ عدد التلاميذ من المصريين والأجانب بالتعليم الابتدائى وما يسبقه من تعليم تحضيرى ما يقرب من ٧٦٪ من جملة التلاميذ بالمدارس الأجنبية سنة ١٩٢٢ بينما بلغ عددهم بالتعليم الثانوى و الخصوصى ٢٣٪ تقريبا على حين لم يتعد التعليم العالى أكثر من ١٪ وكان معظم طلابه من الأجانب (٩٦٪ من جملة الطلاب بالتعليم الأجنبى العالى) ويستمر التعليم الأبتدائى وما يسبقه من تعليم وهو النوع الغالب بالمدارس الأجنبية اذ بلغ عدد التلاميذ به سنة ١٩٥٠ حوالى ٨٠٪ من جملة التلاميذ بالمدارس الأجنبية فى هذا العام،فى حين اختص التعليم الأعلى من الأبتدائى (الثانوى - الفنى والخاص) بنسبة ٢٠٪ على وجه التقريب(٢) .

وأما عن مناهج الدراسة فى المدارس الأجنبية فكانت تختلف اختلافا بينا من مدرسة لأخرى فلكل نوع من أنواع التعليم الأجنبى منهجه الخاص الذى يتمشى مع الغرض من انشاء هذا النوع من التعليم : فالمدارس اليونانية كانت تتبع المنهج اليوناني المتبع فى بلاد اليونان لتزويد اليونانيين بالثقافة واللغة القومية اليونانية ولكن مع بعض تعديلات طفيفة تلائم البيئة المحلية وتزود الفرد اليونانى الذى يعيش فى مصر بما يلائم معيشته فيها ،ولذلك كانت المدارس اليونانية تعلم اللغة اليونانية القديمة والحديثة والتاريخ والطبيعة والكيمياء والجغرافيا

---

١ - محمد عبد الفتاح عبد المجيد أبو الاسعاد : تاريخ التعليم فى مصر تحت الاحتلال البريطانى، رسالة ماجستير غير منشورة بكلية الآداب - جامعة عين شمس سنة ١٩٧٦ ص ٤٠٠ - ٤٠١ .

2- Census of schools in Egypt year 1921-1922 , p. 129

وزارة المعارف العمومية : المراقبة العامه للمشروعات والاحصاء ، قسم احصاء التعليم ، احصاء التعليم العام ١٩٤٩ / ١٩٥٠ ، مطبعة وزارة المعارف العمومية ، ص٧-١٠ .

والرسم والأشغال اليدوية والحساب واللغة العربية واللغة الانجليزية والفرنسية [١] ، وكانت المدارس الانجليزية تتبع مناهج مرنه وهى مناهج تؤدى الى امتحانات عامة تضعها جامعات بريطانيا الكبيرة مثل اكسفورد وكمبردج ولندن وغيرها ،ولذلك فان هذه الجامعات تعد سنويا كتيبات تمثل المناهج الواجب دراستها لكي يمكن التقدم للامتحانات فى جميع أنحاء العالم ومن أجل ذلك نري أن هناك منهجا خاصا للمدارس التى تتبع امتحانات أكسفورد يسمى منهج أكسفورد وهنالك منهج خاص للذين يتبعون امتحان أكسفورد وكمبردج وهكذا مع بقية هيئات الامتحانات،وكل مدرسة تتبع نوعا من هذه الامتحانات تكيف مناهجها حسب المنهج الذى كان يوضع سنويا فى كتيب خاص يرسل لهذه المدارس،ويلاحظ على هذه المناهج أنها منوعة وليست جامدة فهى لا تضع لجميع المدارس منهجا واحدا وانما تضع مناهج مختلفة لهيئات مختلفة وللمدارس بأن تختار منها ما تشاء، وهى أيضا تضع مناهج مختلفة للهيئة الواحدة أيضا ،فمنهج أكسفورد مثلا يشمل مناهج متعددة للمادة الواحدة وللمدرسة أن تختار منها ما تشاء [٢] ،وهكذا كانت المدارس الانجليزية تقوم على أساس اللغة والثقافة الانجليزية وتتبع النظم التربوية الانجليزية ومناهج الدراسة الانجليزية المتبعة فى مدارس انجلترا [٣].

أما المدارس الفرنسية فكانت تتبع نظامين فى مناهجها ،النظام الأول يعد للشهادة الفرنسية التى تؤهل الحاصلين عليها لتكملة تعليمهم فى فرنسا واتبع فى هذا النوع نفس مناهج التعليم فى المدارس الفرنسية فى فرنسا ، والنظام الثانى هو قسم مصرى يتبع المناهج المصرية ويعد للشهادات المصرية [٤]، أما المدارس الأمريكية فكانت تهتم بتدريس مبادىء وتعاليم البرتستانتية لتلاميذها [٥] ، ثم أخذت معظم المدارس الأمريكية تتبع المناهج الحكومية ويتقدم تلاميذها الى الامتحانات التى تعدها وزارة المعارف فيما عدا كلية أسيوط التى كانت تمنح تلاميذها دبلوما خاصا الى جانب شهادة الثانوية العامة الحكومية وذلك أن تلاميذها يدرسون بعض المواد الاضافية الى جانب المناهج الحكومية حتى يمكن التحاقهم بالجامعات الأمريكية[٦]

١- جرجس سلامة : المرجع السابق ص ٢٣٨/٢٣٧ .

٢- المرجع السابق ص ٢٤٧ .

٣- محمد عبد الفتاح أبو الإسعاد : المرجع السابق ص٤٠١ .

٤- جرجس سلامة : المرجع السابق ص ٢٣٩ .

٥- طلعت ذكري مينا : الارسالية الأمريكية و نشاطها التربوى فى مصر من منتصف القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٥٦ ،رسالة ماجستير غير منشورة بكلية التربية،جامعة أسيوط ١٩٨٤ ص ٦٨ .

٦ - جرجس سلامة : المرجع السابق ص ٢٥٥ .

وهكذا ظلت المدارس الأجنبية تتبع مناهج خاصة بها متجهة فى تثقيف طلابها كما ترى سياستها التعليمية الخاصة بها واستمر الحال على ذلك الى أن بدأت الدولة تضع امتحانات رسمية عامة لتلاميذها بالتعليم الحكومى على ألا يتقدم لهذه الامتحانات الا من درس نفس مناهج الحكومة وهنا أدرك أولياء أمور تلاميذ المدارس الأجنبية الذين يرغبون فى حصول أبنائهم على هذه الشهادة ليلتحقون بالوظائف الحكومية ضرورة مطالبة المدارس التى يلتحق بها أبنائهم بضرورة اتباع نظام المدارس الحكومية حرصا منهم على مستقبل ابنائهم ، وكان لذلك أثره فى تحول بعض المدارس الأجنبية عن مناهجها الخاصة الى المناهج الحكومية لكى يستطيع تلاميذها التقدم للامتحانات الرسمية [1]. إذ صدر القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٢٣ بشأن امتحان شهادة الدراسة الابتدائية للبنين الذى نص فى مادته الأولى على عقد امتحان يباح فيه الدخول لكل من أتم الدراسة الابتدائية للبنين وفقا للمنهج الذى تقرره وزارة المعارف العمومية سواء تلقى دروسه بمدارس أميرية أو مدارس حرة و يعطى الناجحون شهادة تسمى : شهادة الدراسة الابتدائية للبنين ، ونص فى مادته الثانية على أن لا يقبل بالمدارس الثانوية الأميرية ومدارس المحاسبة والتجارة المتوسطة والفنون والصنائع والزراعة المتوسطة،الا من كان حائزا على الشهادة المنوه عنها فى المادة السابقة [2] .

وقد عدل هذا القانون بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٨ والذى نصت المادة (٢٤) منه على ما يأتي : «يعقد امتحان عام لكل من أتم الدراسة الابتدائية وفقا للمنهج الذي تقرره وزارة المعارف العمومية سواء تلقى دروسه بمدرسة أميرية أو حرة خاضعة لتفتيش وزارة المعارف و يسمح بدخول الامتحان كذلك لكل من أتم دراسته بمدرسة حرة أخرى أو بمنزله ، كما صدر القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٨ والذى نصت المادة (٢٧) منه على ما يأتى : «امتحان شهادة الدراسة الثانوية بقسميه مباح لكل من أتم الدراسة الثانوية وفقا للمنهج الذى تقرره وزارة المعارف العمومية ، ويسمح بدخول هذا الامتحان كذلك لكل من أتم دراسته الثانوية بمدرسة حرة أو بمنزله[3].

---

١ - عرفات عبد العزيز سليمان : دراسة مقارنة لنظام التعليم الأجنبى فى مصر وبعض البلاد العربية (سوريا- العراق- لبنان) رسالة ماجستير غير منشورة بكلية التربية، جامعة عين شمس سنة ١٩٦٦ ، ص ٤٨ .

٢ - الوقائع المصرية : العدد ٤٤ فى ٢١ مايو ١٩٢٨ ، ص١ .

٣ - الوقائع المصرية : العدد ٤٨ فى ٧ يونيه ١٩٢٨ ، ص ١-٣ .

وهكذا بدأت الظروف العامة - بطريق غير مباشر - تؤثر على مدارس التعليم الأجنبى عندما بدأت الدولة تضع امتحانات رسمية عامة لتلاميذها بالتعليم الحكومي على ألا يتقدم لهذه الامتحانات الا من درس نفس مناهج الحكومة ، فحاولت بعض هذه المدارس التقرب من المناهج المصرية باقتباسها فى مناهجها أو بتدريسها جنبا الى جنب مع مناهج البلد الأجنبية التابعة لها .

وتشير الاحصائيات أن عدد التلاميذ الذين كانوا يدرسون بالمدارس الأجنبية فى عام ١٩٥٠/١٩٥١ وفقا لمنهج وزارة المعارف المصرية ما يقرب من ٣٠٪ من جملة التلاميذ بالمدارس الأجنبية في هذا العام والبالغ عددهم ٧٩٥٤٩ تلميذا ، وكان حوالى ٧٠٪ من التلاميذ بالمدارس الأجنبية يدرسون وفقا للمناهج الخاصة بهذه المدارس [1] ويرجع ذلك الي أن معظم هذه المدارس قد أنشئت لتعليم أبناء الجاليات الأجنبية والمحافظة على عاداتهم وثقافاتهم القومية،وكان عدد التلاميذ المصريين الذين يدرسون بالمدارس الأجنبية وفقا لمنهج وزارة المعارف المصرية ٩٤٪ من جملة التلاميذ الذين يدرسون وفقا لمنهج الوزارة،بينما كان عدد المصريين الدراسين بهذه المدارس وفقا لمناهجها الخاصة ٥٥٪ من جملة التلاميذ الدراسين بها وفقا لذلك المنهج . وكانت المدارس الفرنسية والأمريكية تتصدر المدارس الأجنبية فى عدد التلاميذ الدراسين بها وفقا لمنهج وزارة المعارف، بينما كانت المدارس الفرنسية واليونانية والانجليزية تتصدرها فى عدد التلاميذ الذين يدرسون بها وفقا لمناهجها الخاصة و يرجع ذلك الي اهتمام فرنسا وبريطانيا بنشر ثقافتهم بمصر من ناحية و كثرة المدارس الفرنسية والانجليزية من ناحية أخرى،أما المدارس اليونانية فيرجع ارتفاع عدد التلاميذ الدارسين بها وفقا لمناهجها الخاصة لأنها كانت تتبع نفس المنهج المتبع فى بلاد اليونان وذلك لتزويد اليوناني المقيم بمصر بالثقافة اليونانية والمحافظة على عاداته وتقاليده وثقافته القوميه .

أما عن هيئات التدريس بالمدارس الأجنبية فكانت الظروف المختلفة تجعل دائما بها نقصا اما من حيث التخصص أو من حيث المؤهلات أو من حيث شخصية المدرس نفسه أن ظروف الحرب كانت تحرم هذه المدارس من مدرسيها ،كذلك فان اعتماد هذه المدارس فى بداية أمرها على رجال الارساليات ونسائها جعل التعليم على أيديهم فى أيدى غير المتخصصين و إن

١- وزارة المعارف العمومية : المراقبة العامة للمشروعات والإحصاء ، إحصائية بأنواع التعليم المختلفة للعام الدراسى ١٩٥٠ - ١٩٥١ ، المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٥٣ ص ١١٨ - ١٢١ .

كانوا قد بذلوا جهدا كبيرا فى هذا السبيل رغم عدم تخصصهم،فقد كان رجال الدين يدرسون المواد العلمية والرياضية والأدبية والدينية فى وقت واحد[١].

ويتبين لنا من الاحصاءات [٢] أن المدارس الأجنبية على اختلاف أنواعها استعانت بالمدرسين الحاصلين على شهادات وهؤلاء كانوا يمثلون الغالبية العظمى من مدرسى المدارس الأجنبية غير أن هذه المدارس استعانت بعدد من المدرسين غير الحاصلين على شهادات وهؤلاء كانوا من رجال الدين التابعين للارساليات الدينية المختلفة التى أسست العديد من المدارس فى مصر واستعانت برجالها للتدريس بها وهؤلاء كان عددهم لا يزيد عن ١٨٪ تقريبا من مجموع المدرسين بالمدارس الأجنبية،على حين كان عدد المعلمين الحاصلين على شهادات حوالى ٨٢٪ من مجموع عدد المدرسين بالمدارس الأجنبية البالغ عددهم ٣١٨٠ مدرسا ومدرسة .

فمثلا نجد أن المدارس الانجليزية كان من العسير عليها أن تجتذب العنصر الصالح من مدرسى انجلترا للحضور الى مصر والعمل بها لأن العنصر الصالح لا يمكن أن يترك انجلترا فاذا تركها كان غالى الأجر،هذا الى جانب أن هناك فروعا من المواد بها عجز فى مدرسيها فى انجلترا نفسها مثل العلوم والرياضة،فلم يكن من السهل أن تحصل المدارس الانجليزية على مدرسى هذه المواد فى مصر بينما هناك عجز فيهم فى انجلترا ذاتها ، ولذلك كنا نجد من يدرس التاريخ واللغة الانجليزية والرياضة فى وقت واحد فى القسم الثانوى ، من هذه المدارس رغم احتياج القسم الثانوى الى تخصص مدرسيه[٣].

وكذلك الحال بالنسبة للمدارس الأمريكية ، فقد كان حضور عدد من الأمريكيين إلى مصر أصعب من إحضار المدرسين الإنجليز للمدارس الإنجليزية لبعد المسافة من ناحية والإختلاف الكبير فى مستوى المعيشة مما يحتاج إلى مبالغ طائلة كمرتبات لهيئة التدريس من الأمريكيين، ولذلك كانت المدارس الأمريكية تستخدم خريجيها وخريجاتها للتدريس بها بعد الحصول على دبلومها ، ولذلك فهناك عدد من هيئة التدريس ممن لم يتموا تعليمهم الجامعى ولم يحصلوا على مؤهلات تربوية [٤] وقد اضطرت المدارس الأجنبية التى بدأت تأخذ بالمناهج المصرية ، وللظروف السابقة أن ستستخدم بعض هذه المدارس عدد من المدرسين المصريين للتدريس بمدارسها .

١- جرجس سلامة : المرجع السابق ص ٢٦٥ .

٢- A nnuaire statistique 1928 - 1929 , P; 149-151 .

٣- جرجس سلامة : المرجع السابق ص ٢٦٥ .

٤- المرجع السابق ص ٢٦٦ .

يتبين لنا من الإحصاءات [1] أن المدارس الأجنبية استعانت بالمدرسين المصريين للتدريس بمدارسها بعد أن أخذت المدارس الأجنبية تغير مناهجها لتتفق مع مناهج الحكومة المصرية حتى يمكن لطلابها الدخول إلى الامتحانات التى تعدها وزارة المعارف حتى بلغ عددهم حوالى ٤٩٪ من مجموع المدرسين بالمدارس الأجنبية وكانت المدارس الأمريكية أكبر المدارس التى استعانت بالمدرسين المصريين إذ وصل عددهم إلى ٨١٪ من جملة المدرسين بها ، يليها المدارس الفرنسية إذ بلغ عددهم بها ٥٤ ٪ من مجموع المدرسين بها .

أما عن مرتبات مدرسى المدارس الأجنبية فنظراً لقدرات هذه المدارس المالية فإنها كانت تدفع مرتبات كبيرة لهيئات التدريس مما يمكنهم بالظهور بالمظهر اللائق والتفانى فى العمل لأنهم يشعرون أنهم يكافئون على المجهودات التى يقومون بها قد كانت المرتبات تختلف بالنسبة للمدرسين الأجانب عنها للمدرسين فى المدارس الأجنبية ، وفيما يلى جدول بمرتبات المدرسين الإنجليز :

١ - أصحاب المؤهلات يبدءون بمبلغ ٦٠٠ جنيه سنويا ويحصلون على ٢٤ جنيها سنويا علاوة حتى يصل مرتبهم بعد إثنتى عشر سنة إلى ٨٨٨ جنيه سنويا .

٢ - غير ذوى المؤهلات يبدءون بـ ٥٠٤ جنيه سنويا ويحصلون على ٢١ جنيها سنويا علاوة حتى يصل مرتبهم بعد إثنتى عشر سنة إلى ٧٥٦ جنيه سنويا .

٣ - المدرسون الرجال من غير الإنجليز يبدءون بمرتب سنوى قدره ٣٧٨ جنيها ويمنحون علاوة سنوية قدرها ١٨ جنيها حتى يصل مرتب كل منهم فى ظرف ١٥ سنة بمبلغ ٧٠٢ جنيه سنويا .

٤ - تبدأ المدرسات من غير الإنجليزيات بمرتب سنوى قدره ٣٦٠ جنيه ويمنحن علاوة سنوية قدرها ١٥ جنيها حتى يصل مرتب كل منهن إلى مبلغ ٦١٥ جنيه [2].

تمويل التعليم الأجنبى :

---

١ - وزارة التربية والتعليم : المراقبة العامة للمشروعات والإحصاء ، إحصاء بأنواع التعليم المختلفة للعام الدراسى ١٩٥٢ / ١٩٥٣ ، المطبعة لأميرية بالقاهرة سنة ١٩٥٤ ص ١٠٠ - ١٠٤ .

٢- جرجس سلامة : المرجع السابق ص ٢٦٧ - ٢٦٨ .

كان تمويل المدارس الأجنبية فى مصر خلال فترة الدراسة يعتمد على أموال الدول والهيئات التابعة لها بالإضافة إلى المصروفات التى كانت تتقاضاها من معظم تلاميذها ، فمثلا المدارس الإنجليزية كانت تتلقى المساعدات المالية من الجمعيات التابعة لها ، فمثلا المدرسة الإنجليزية بالأسكندرية تلقت ٤٠ ألف جنيه من الجمعية البريطانية فى الأسكندرية لافتتاح المدارس اللازمة لسد حاجات الجالية البريطانية فى الاسكندرية وكانت كلية فكتوريا بالاسكندرية تتلقى حوالى عشرة آلاف جنيه من الحكومة الإنجليزية [١]. كما كانت المدرسة الإنجليزية بالقاهرة تتلقى سنويا منحة من وزارة الخزانة البريطانية تقدر بحوالى ٢٠ ألف جنيه استرلينى فى السنة [٢]. ونتيجة لكثرة الإقبال على المدارس الأجنبية وبخاصة أبناء الأغنياء وكبار الملاك سواء من المصريين أو من الأجانب المقيمين بمصر فزادت أعداد المدارس فيها وزاد عدد تلاميذها وتطورت أساليب الحياة بها وتنوعت الخدمات المدرسية فيها ، الأمر الذى جعل المدارس الأجنبية تتقاضى مصروفات تختلف من مدرسة إلى أخرى حسب امكانياتها ولوائحها التنظيمية ، ومن حصيلة هذه المساعدات والمصروفات تنفق المدارس الأجنبية على شئون التعليم بها ومنها تدفع مرتبات مدرسيها وأجور مستخدميها [٣].

أغراض التعليم الأجنبى :

كان للتعليم الأجنبى فى مصر ثلاثة أغراض ، الأول : غرض دينى تقوم به الإرساليات الدينية بنشر مذاهبها سواء أكانت برتستانتية أم كاثوليكية بين أقباط مصر ، والثانى : غرض قومى تمثل فى تزويد أفراد الجاليات الأجنبية بثقافتهم القومية والمحافظة على عاداتهم وثقافتهم ، ولغاتهم القومية ، والثالث : غرض سياسى تمثل فى نشر الثقافة الأجنبية والدعاية السياسية للدول صاحبة هذه المدارس ، وقد انحصر الغرض الأول للتعليم الأجنبى فى مصر منذ نشأته فى التبشير بالمذهب الكاثوليكى أو البرنستانتى بين أقباط مصر ، وأحيانا كثيرة بين المسلمين بمحاولة تنصيرهم ، ولم يكن من الممكن التخلص من هذه الصفة نهائيا خاصة وأن هناك العديد من لمدارس الأجنبية كانت تابعة لجماعات وهيئات دينية .

---

١ - F . o 407 / 206 / J766 / 737 / 16 foreign office to Board of Education March7 , 1928 , No . 333 p . 396 .

٢ - F . o . 407 / 206 / J1516 / 737 / 16 Lord Lloyd to Austen Chamberlain April , 28 , 1928 No , 335 p . 398 .

٣ - عرفات عبد العزيز سليمان : المرجع السابق ص ٥٤ .

أما بالنسبة للغرض الثانى وهو تزويد أفراد الجاليات بثقافتهم القومية فقد ظل غرضا أصيلا للمدارس الأجنبية على اختلاف جنسياتها ، فجميع المدارس الأجنبية كانت تستهدف تزويد أبناء جالياتها بثقافتهم القومية وربطهم بالوطن الأم [1]وليس أدل على ذلك من تركز المدارس الأجنبية بنسبة كبيرة فى القاهرة والأسكندرية ومدن القناة ، حيث كان يوجد فى هذه المناطق الغالبية العظمى من الأجانب ، والجدول التالى يوضح لنا أن أكثر من ثلثى المدارس الأجنبية كانت تتركز فى القاهرة والأسكندرية ومدن القناة فى حين لم يختص الوجهين القبلى والبحرى إلا بقدر ضئيل لم يتجاوز ثلث هذه المدارس .

المحافظات	سنة ١٩٢٢	سنة ١٩٣٧	سنة ١٩٤٩	سنة ١٩٥٢
القاهرة	١٠١	١٢٥	١٠٤	٧٥
الأسكندرية	٧٠	٩٨	٧٠	٦٤
مدن القناة	٣٧	٤٢	٣٢	٢٦
الوجه البحرى	٥٨	٤٨	٤٣	٦٠
الوجه القبلى	٦٠	٩٧	٦٤	٥٦
الجملة	٣٢٦[2]	٤١٠[3]	٣١٣[4]	٢٨١[5]

أما بالنسبة للغرض الثالث وهو نشر الثقافة الأجنبية والدعاية السياسية بين المصريين فنجد أن بعض المدارس الأجنبية لم تكن تتوخى هذا الغرض فمثلا المدارس اليونانية والأرمينية لم تهدف إلى نشر ثقافتها والدعاية السياسية لها بين المصريين فظلت هذه المدارس مقصورة على اليونانيين والأرمن ولم يقبل عليها المصريون ، ولكن بعض المدارس الأخرى كانت تعمل على نشر ثقافتها ولغاتها بين المصريين ، فكانت المدارس الأمريكية والفرنسية والإنجليزية تسعى أساسا إلى هذا الغرض فقبلت العديد من المصريين بها ولهذا كانت أغلبية تلاميذ هذه المدارس من المصريين .

١- محمد عبد الفتاح أبو الأسعاد : المرجع السابق ص ٤٠٢ .

٢- Census of schools in Egpt school year 1921 - 1922 p . 106 - 116 .

٣- Statistique scolaire , Année scolaire 1936 - 1937 . p . 244 - 247 .

٤- Statistique scolaire , Année scolaire 1948 - 1949 p . 245 - 246 .

٥- Statistique scolaire , Année scolaire 1951 - 1952 p . 246 - 249 .

أما فيما يتعلق بهيئات التعليم الأجنبى فتلاحظ أن المدارس الأجنبية كانت على اختلاف جنسياتها تتبع هيئات مختلفة يمكن تقسيمها إلى أربعة أنواع : النوع الأول مدارس الإرساليات والجمعيات الدينية ويغلب عليها الصفة الدينية ، النوع الثانى المدارس التابعة للطوائف والجاليات الأجنبية ويغلب عليها الصفة العلمانية ، النوع الثالث فكان يتبع الحكومات الأجنبية المختلفة ، أما النوع الرابع والأخير فهو المدارس الحرة التى أسسها أفراد من الأجانب المقيمين بمصر ، وهى مدارس لاتدعو إلى دين بعينه ولاتمت إلى قومية بذاتها وإنما تكون لابناء البلاد المقيمين بمصر من وطنيين وأجانب [١].

وتكشف لنا الإحصائيات[٢] أن المدارس التابعة للجمعيات والإرساليات الدينية كانت تمثل الجانب الأكبر إذ بلغ عددها ٦٢ ٪ على وجه التقريب من جملة المدارس الأجنبية سنة ١٩٢٢ والبالغ عددها ٣٢٦ مدرسة يليها المدارس التابعة للطوائف والجاليات الأجنبية إذ كانت تمثل حوالى ٢٢ ٪ سنة ١٩٢٢ . ويزيد عدد المدارس التابعة للجمعيات الدينية فيصل إلى ٦٧٪ من جملة المدراس الأجنبية البالغ عددها ٣١٢ مدرسة سنة ١٩٤٩ ، بينما يبلغ عدد المدارس التابعة للطوائف حوالى ١٦ ٪ من جملة المدارس الأجنبية فى هذا العام وفيما يلى أهم هذه المدارس فى مصر :

أولا : المدارس اليونانية :

كانت المدارس اليونانية من أظهر المدارس الأجنبية فى مصر وإن اختلفت عن المدارس الأجنبية فاللغة اليونانية لم تكن من اللغات الأجنبية التى يقبل المصريون على تعلمها ، واليونان لم يكن لهم أغراض تبشيرية كالبروتستانت والكاثوليك لتحويل أقباط مصر الارثوذكس إلى مذاهبهم ومع ذلك كان للمدارس اليونانية شأن ملحوظ وذلك بسبب كثرة أفراد الجالية اليونانية فى مصر وحاجتهم إلى مدارس لتعليم أولادهم تعليمًا يتفق مع أصول ثقافتهم القومية مع تزويدهم بما يؤهلهم للحياة فى مصر[٣].

وكان هناك العديد من المدارس اليونانية التى أنشأتها الجالية اليونانية فى الأسكندرية والقاهرة منذ القرن التاسع عشر واستمرت الجالية فى نشاطها فأنشأت مدرسة فنية بالأسكندرية سنة ١٩٠٦ وقد تحولت بعد ذلك إلى مدرسة تجارية باعتبارها أكثر فائدة للجالية

١- أحمد عزت عبد الكريم : المرجع السابق ص ٨٢٤ - ٨٢٥ .

2- Census of Schools in Egypt School Year 1921-1922 , p. 117 .
Statirtigue Scolaire , Annee Scolaire, 1948-1949 , p. 244-246 .

٣- جرجس سلامة : المرجع السابق ص ٧٢ .

كما أنشأت فى نفس العام مدرسة خاصة بالبنات اليتيمات ، وفى سنة ١٩٢٥ افتتحت الجالية اليونانية بالمنصورة مدرسة تضم أقساما ابتدائية وثانوية وتجارية وقسما للتلاميذ الداخليين [١].

وفى سنة ١٩٣٣ أنشأت مسز بيروندا Mrs Beronda مدرسة ابتدائية فنية لتعليم الحياكة، ثم حولت المدرسة الأولى إلى مدرسة للتدبير المنزلى . وفى سنة ١٩٤١ أضافت للمدرسة قسما إنجليزيا الغرض منه إعداد كاتبات على الآلة الكاتبة [٢].

والجدول التالى [٣] يبين لنا عدد المدارس اليونانية فى مصر والهيئات التابعة لها وعدد التلاميذ بها سنة ١٩٥٢ .

	عدد المدارس	عدد التلاميذ		
		يونانيون	آخرون	جملة
تابعة لجمعيات دينية	١	٧	٣	١٠
« جمعية خيرية يونانية	١	١٣	—	١٣
« للطائفة	٣٦	٨٣٤٢	٧٨٠٧	٩٠٤٩
حرة	٣	١٩٥	٢٩	٢٢٤
الجملة	٤١	٨٥٥٧	٧٣٩	٩٢٩٦

نلاحظ من هذا الجدول أن المدارس اليونانية كانت تقتصر على الطلاب اليونانيين أنفسهم بنسبة كبيرة جداً وملحوظة والدليل على ذلك أن الطلاب اليونانيين بالمدارس اليونانية بلغت جملتهم فى سنة ١٩٥٢ « ٨٥٥٧ » طالب وطالبة بينما كان عدد طلاب بقية الجاليات الأجنبية بنفس المدارس وفى نفس السنة ٧٣٩ طالبا وطالبة أى حوالى ٨٪ من جملة التلاميذ المدارس اليونانية فى هذه السنة على وجه التقريب . وجميع هذه المدارس اليونانية تستخدم

---

١ - نعيمة محمد عيد : النشاط التربوى الأجنبى وأثره فى التعليم فى الأقليم المصرى ، رسالة دكتوراة غير منشورة بكلية التربية - جامعة عين شمس سنة ١٩٦١ ص ٦٩ .

٢- المرجع السابق ، ص ٨١ .

٣ - Statistique scolaire , Année scolaire 1951 - 1952 p . 246.

اللغة اليونانية فى تدريس المواد المختلفة وجميعها يسير على المنهج اليونانى مع بعض التعديل لتلائم البيئة المصرية ، ومن ذلك دراسة اللغة العربية والفرنسية فى المرحلة الأولى منذ السنة الثالثة الابتدائية ثم تضاف اللغة الإنجليزية إلى مواد المرحلة الثانوية ، وتقوم الجالية اليونانية بتزويد أفرادها بما يؤهلهم للحياة فى مصر بأنشاء مدارس للتجارة مهمتها إعداد اليونانيين الملتحقين بها للعمل التجارى الخارجي الحر ومدة الدراسة بها ست سنوات يدرس فيها منهج الغرض منه الإعداد للحياة ، وهذه المدارس موجودة بالقاهرة والأسكندرية والمنصورة. كما أنشأت الجالية أيضا المدارس الليلية العادية والفنية بالقاهرة والأسكندرية وقد قصد بها تزويد الميكانيكيين الذين تركوا الدراسة واشتغلوا بهذه الأعمال فى الصباح بما يجعلهم ميكانكيين مؤهلين ، ومدة الدراسة بهذه المدارس خمس سنوات يصبحون بعدها مؤهلين فنيًا إلى جانب تزويدهم بالثقافة اليونانية . أما فيما يختص بالبنات فقد أعدت الجالية مدارس للتدبير المنزلى ومدارس فنية لتعليم الحياكة والآلة الكاتبة والأعمال الكتابية إلى جانب الثقافة اليونانية [١].

من كل ذلك يتبين لنا أن المدارس اليونانية كانت مجتمعا يونانيا خالصًا إذ أن معظم تلاميذها كانوا من اليونانيين (٩٨٪ سنة ١٩٢٢ - ٨٢ ٪ سنة ١٩٥٢) وذلك مما يؤيد أن نه المدارس لم يكن يقصد بها نشر مذهب معين أو ثقافة معينة ، فلو هى اهتمت بذلك نملت مدارسهم طلابًا آخرين غير اليونانيين (٢٪ سنة ١٩٢٢ - ٨٪ سنة ١٩٥٢) . وإنما قصد بها المحافظة على الثقافة واللغة اليونانية بين اليونانيين المقيمين بمصر .

ثانيا : المدارس الإيطالية :

كانت المدارس الإيطالية من أظهر المدارس الأجنبية فى مصر ذلك أن الإرساليات الكاثوليكية الإيطالية كانت أقدم الهيئات الأجنبية التى مارست نشاطا تعليميا فى مصر [٢]. ففى عام ١٩١٧ أنشئت مدرسة إيطالية بالأسكندرية سميت ماريا أوزيليا تريس الإيطالية Ecole Italienne mar ia Aussiliatrica بواسطة Les soeurs filles de Auxiliarice .

١- جرجس سلامة : المرجع السابق ص ٧٧ - ٧٨ .

٢ - محمد عبد الفتاح أبو الأسعاد : المرجع السابق ص ٣٩٨ .

وفى عام ١٩٢٧ تأسست فى هيلوبوليس مدرسة إيطالية سميت مدرسة اسكندر منزونى Alexando Manzoni على اسم الكاتب الإيطالى المشهور ، وكان عدد تلاميذها عند الافتتاح ٧٥ تلميذاً وزاد العدد إلى ٢٠٠ فى عام ١٩٣٠ ، ثم زاد إلى ٣٠٠ فى عام ١٩٤٠ ، ثم انخفض إلى ٢٨٥ فى عام ١٩٤٥ [١].

وكان بمصر إلى سنة ١٩٢٩ نوعان من المدارس الإيطالية : النوع الأول – وهو المدارس الدينية وكانت تابعة للبابا فى روما ، والنوع الثانى – وهو المدارس العلمانية وقد أنشأتها الحكومة الإيطالية لمنافسة المدارس الدينية نكاية فى البابا الذى كان على خلاف مع الحكومة استمر مايقرب من الخمسين عاما ، فكانت الحكومة الإيطالية تحارب البابا والمدارس الدينية التابعة له ، وتشجع على إنشاء المدارس اللادينية لمنافسة مدارس البابا وقد ظل الخلاف قائما حتى سنة ١٩٢٩ ، وكفت الحكومة عن المجاهرة بعدائها للبابا وللمدارس الدينية ، وأصبحت تمدها بالمساعدات والإعانات ، وبعد الحرب العالمية الثانية ألغيت جميع المدارس العلمانية فيما عدا مدرسة دون بوسكر التى تأسست على يد هيئة الساليزيان [٢]، وهناك إحصائية عن أعداد المدارس الإيطالية فى مصر بين عامى ١٩٢٢ ، ١٩٥٢ [٣].

من هذه الإحصائية يتضح لنا أن عدد المدارس الإيطالية كان سنة ١٩٢٢ « ٥٥ » مدرسة ثم تناقص سنة ١٩٥٢ نتيجة للظروف السابقة ، حتى بلغ ٣٤ مدرسة وبذلك تكون درجة تناقصها ٣٨٪ عما كانت عليه أعدادها سنة ١٩٢٢ . وكان معظم هذه المدارس تابعة للجمعيات الدينية إذ بلغ عدد ما يتبعها من مدارس حوالى نصف عدد المدارس الإيطالية سنة ١٩٢٢ وأصبحت جميع المدارس الإيطالية فى مصر تابعة للجمعيات الدينية سنة ١٩٥٢ . إذ أغلقت جميع المدارس الإيطالية العلمانية بعد الحرب العالمية الثانية[٤].

١- جرجس سلامة : المرجع السابق ص ٩٨ – ٩٩ .

٢ – نعيمة محمد عيد : المرجع السابق ٨٢ – ٨٣ .

٣ - Census of schools in Egpt school year 1921 - 1922 p . 102 .
Statistique scolaire , Année scolaire 1951 - 1952 . p . 246 .

٤- نعيمة محمد عيد : المرجع السابق ص ٨٣ .

ثالثا : المدارس الفرنسية :

نستطيع أن نذكر أن المدارس الفرنسية فى مصر انقسمت إلى قسمين هما :

أولا : مدارس تابعة للإرساليات الدينية وهدفها الأصلى نشر المذهب الكاثوليكى والثقافة الفرنسية مثل مدارس « الراهبات ، والفرير ، والجزويت » .

ثانيا : مدارس الليسيه التابعة للبعثة المدنية الفرنسية ، وتنحصر أهدافها فى نشر الثقافة الفرنسية وهى مدارس غير دينية . وإلى جانب هذه المدارس توجد بعض المدارس الخاصة التى تدار لحساب أصحابها سواء أكانوا أفراداً أم جمعيات مثل مدارس الإتحاد الإسرائيلى ، وجيرار بالأسكندرية ، وموران بالقاهرة ، وهى ليست فى أهمية النوعين السابقين وإن كانت تخدم فكرة نشر الثقافة الفرنسية (١).

والواقع أن هذه المدارس الفرنسية - سواء منها التابع للإرساليات الدينية ، أو الخاصة ، أو التابع للبعثة المدنية الفرنسية قد زاد عددها فى مصر طوال فترة الدراسة حتى صار عددها مايقرب من نصف عدد المدارس الأجنبية فى مصر جميعها كما زاد عدد تلاميذها وتلميذاتها أيضا عن عددهم فى غيرها من المدارس الأجنبية (٢).

من الإحصاء السنوى العام لسنوات ١٩٢٢ و ١٩٣٧ و ١٩٥٢ (٤) يتضح لنا أن عدد المدارس الفرنسية فى مصر سنة ١٩٢٢ كان ١١٥ مدرسة كان عدد التلاميذ المصريين بها أكثر من نصف عدد التلاميذ بالمدارس الفرنسية (٥٣٪ من جملة التلاميذ بها) واستمرت المدارس الفرنسية فى الزيادة حتى وصل عددها إلى ١٨٩ مدرسة سنة ١٩٣٧ وبهذا تصل زيادتها إلى ٦٤٪ عما كانت عليه أعدادها سنة ١٩٢٢ ، ونتيجة لتلك الزيادة زاد عدد التلاميذ من المصريين والأجانب بها على السواء إذ بلغ عدد المصريين بها مايقرب من ٧١ ٪ من مجموع التلاميذ بها سنة ١٩٣٧ كما زاد عدد التلاميذ الأجانب بها أيضا فبلغ

---

١ - جرجس سلامة : المرجع السابق ص ١٣٦ .

٢ - Census of schools in Egpt school year 1921 - 1922 p . 102 .
Statistique scolaire , Année scolaire 1936 - 1937 , p . 241 .
Statistique scolaire , Année scolaire 1951 - 1952 , p . 247.

٣ - نفس الاحصاءات السابقة .

حوالى٢٩٪ ويرجع ذلك إلى أن المدارس الفرنسية كانت تهدف إلى نشر الثقافة واللغة الفرنسية بين أكبر عدد ممكن من الأجانب والمصريين ، كما أتضح لنا ذلك من أعدادها وانتشارها وزيادة عدد الطلبة الأجانب والمصريين فيها بحيث أن المدارس الفرنسية كانت الأولى دائما من حيث زيادة عدد الطلبة بها على جميع المدارس الأجنبية ، غير أن عددها أخذ فى التناقص حتى بلغ سنة ١٩٥٢ حوالى ١٢١ مدرسة أى حوالى ٤٣٪ من جملة المدارس الأجنبية البالغ عددها فى العام الأخير « ٢٨١ » وبهذا تكون نسبة تناقصها مايقرب من ٣٦٪ عما كانت عليه أعدادها سنة ١٩٣٧ ويرجع ذلك إلى التناقص العام الذى طرأ على عدد المدارس الأجنبية نتيجة الظروف السابقة . غير أن عدد التلاميذ من المصريين قد استمر فى الزيادة حتى بلغ مايقرب من ١١٪ عما كانت عليه أعدادهم سنة ١٩٣٧ وذلك لأن المدارس الفرنسية قد افتتحت العديد من الأقسام الى تتبع المناهج المصرية من ناحية ومن ناحية أخرى مع استمرار اهتمام فرنسا بنشر ثقافتها فى مصر [١].

ونخلص من ذلك إلى أن عدد المدارس الفرنسية وإن كان قد نقص عن ذى قبل إلا أن نسبته لازالت عالية بالنسبة للمدارس الأجنبية الأخرى وعدد التلاميذ بها .

ولما كانت المدارس الفرنسية بجميع أنواعها كبيرة العدد لذلك سوف نتناول أهم مدارس كل نوع من نوعيها الهامين الدينى ، والمدنى ، أى ماهو تابع للبعثة المدنية الفرنسية Lycée de la Mission Laique ، وما هو تابع للإرساليات الدينية .

أولا : مدارس الليسيه التابعة للبعثة المدنية الفرنسية :

بدأت فكرة إنشاء مدرسة ليسيه بمصر منذ عام ١٨٨٠ تراود بعض أعضاء الجالية الفرنسية فى مصر ولكنها لم توضع موضع التنفيذ إلا فى عام ١٩٠٢ غير أن النشاط الفعلى بدأ عام ١٩٠٦ بمدرسة ليسيه خاصة صغيرة بها ٤٠ تلميذاً فى العام الدراسى ١٩٠٧ / ١٩٠٨ وكان الدافع على تأسيس هذه المدرسة هو رغبة أعضاء الجالية الفرنسية بمصر الذين لايريدون إرسال أبنائهم لفرنسا أو إلحاقهم بمدارس الفرير والجزويت فى إنشاء مدرسة لهم بمصر ويرغبون فى تعليمهم تعليما مدنيا .

١- جرجس سلامة : المرجع السابق ص ١٦٠ - ١٦١ .

وقد أنشئت ليسيه باب اللوق سنة ١٩٢٩ وتم افتتاحها سنة ١٩٣١ وأصبحت من أهم مدارس الليسيه ، وكانت تعد للبكلوريا الفرنسية ودبلوم التجارة والشهادة الراقية للأدب الفرنسى وأصبح لها فروع مثل ليسيه البنين Ecole Francaise de Commerce بشارع الشيخ ريحان ، وليسيه الحضانة ، وليسيه البنات بشارع القاصد ، والكلية الفرنسية Col-lege Francais بشارع الظاهر ، وتتميز هذه المدارس بارتفاع نسبة الأجانب بها إذ أنها بلغت ٧٥٪ فى ليسيه باب اللوق ، ٩٠٪ فى ليسيه الظاهر[1] .

وقد اتسع نشاط البعثة المدنية الفرنسية ، فأنشأت عدة مدارس أخرى فى المعادى والزمالك والظاهر والشاطبى بالأسكندرية وهذه المدرسة الأخيرة كان يقوم بإدارتها المسيو فور ، يعاونه طائفة من الأساتذة الفرنسيين ، وتسير هذه المدرسة على المنهج الفرنسى مع إدخال بعض التغييرات الملائمة فى مناهج الدراسة ، وكانت المدرسة تنقسم إلى عدة أقسام تبدأ بقسم الروضة للبنين والبنات ومدته ثلاث سنوات ، وقسم ابتدائى ومدته ثلاث سنوات أيضا . وقسما ثانويا ينتهى إما بدبلوم نهاية التعليم الثانى ، أو بالامتحان فى شهادة البكالوريا الفرنسية ويلتحق الناجح فى هذا الامتحان بكلية الحقوق الفرنسية ، والمدرسة تعتمد فى نفقاتها على المبلغ الذى تدفعه الإدارة العامة الفرنسية لها ومصروفات التلاميذ الملتحقين بها[2] ، وكان عدد التلاميذ بها ٥٠ بقسم الروضة و ١٢٠ بالإبتدائى ، ٣٠٩ بالقسم الثانوى، وأضيفت إليها أقسام أخرى كان بالقسم التجارى ١٨٣ ، وبالقسم الزراعى ٤٢ ، وبالقسم الصناعى ٤١ تليمذاً [3].

وفى عام ١٩٣٧ أنشأت البعثة المدنية الفرنسية مدرسة أخرى بمصر الجديدة سميت مدرسة الليسيه الفرنسية المصرية Lycée France Egyption وذلك بفضل التعاون بين المصريين والفرنسيين حيث اكتتبوا بمبلغ ١٢٠ ألف جنيه لشراء قطعة الأرض التى أقيمت عليها المدرسة وفى ٥ أكتوبر ١٩٣٧ فتحت مدرسة الليسيه أبوابها وكان عدد التلاميذ بها ٢٣٣ [4].

١- المرجع السابق ص ١٦١ .

٢- عبد الحميد مطر : التعليم والمتعطلون فى مصر ، الطبعة الأولى الأسكندرية ١٩٣٩ ، ص ٨٢ - ٨٣

٣ - وزارة المعارف العمومية : المراقبة العامة لإحصاء بشئون التعليم ، إحصاء عن عدد الفصول والتلاميذ فى جميع أنواع التعليم للسنة الدراسية « ١٩٤٣ - ١٩٤٤ » المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٤٦، ص ٤٥ .

٤ - جرجس سلامة : المرجع السابق ص ١٦٢ .

وكان بالمدرسة عدة أقسام حيث بلغ عدد التلاميذ بها سنة ١٩٤٣ « ١٣١ » بقسم الروضة ، « ١٨٩ » بالقسم الإبتدائى « ٢٠١ » بالقسم الثانوى ، « ٧٤ » طالبا بالقسم الفنى الصناعى [١].

ولقد أوضح المسيو بسنار السكرتير العام للبعثة الحرة الفرنسية فى مصر أغراض المدارس التى أنشأتها هذه البعثة فقال : أن الغرض الأساسى الذى تسعى إليه هو نشر الثقافة الفرنسية فى أجمل صورها فى مصر حيث توجد مدارس ومعاهد البعثة ، وأن هذا الغرض لايمكن أن يتحقق إلا إذا كان هناك انسجام تام بين الثقافة الفرنسية وبين ثقافة مصر ، ولايمكن الوصول إلى هذا الغرض إلا بالقضاء على ضعف تعليم اللغة العربية فى معاهد الليسيه الفرنسية وذلك عن طريقين هما : أولا : بإنشاء قسم مصرى بمعهد الليسيه يتبع مناهج التعليم المصرية . ثانيا : أن يكون هناك مدرسين مصريين لتعليم اللغة العربية وفق أصول التربية الحديثة ، وانشاء فصول خاصة للطلبة الذين يدرسون اللغة العربية فى مدارس الليسيه الفرنسية حتى يصلوا إلى درجة اجادتها ، وبذلك تصبح اللغة العربية فى هذه المدارس مادة أساسية تساعد فى نشر الثقافة الفرنسية فى مصر [٢].

ثانيا : مدارس الارساليات الدينية : -

وكان هدفها الأصلى نشر المذهب الكاثوليكى والثقافة الفرنسية وكانت تمثل الغالبية العظمى من المدارس الفرنسية اذ بلغ عدد المدارس الفرنسية التابعة للجمعيات الدينية سنة ١٩٢٢«٩٦» مدرسة اى حوالى ٨٣٪ من جملة المدارس ألفرنسية فى هذا العام[٣]، وفى عام ١٩٣٧ كان عددها «١٦٧» أى ما يقرب من ٨٨٪ من جملة المدارس الفرنسية فى هذا العام والبالغ عددها «١٨٩» مدرسة [٤]، وزاد عدد المداس الفرنسية الدينية حتى وصل عام ١٩٥٢ الى ١١١ مدرسة أى ٩٢٪ من جملة المدارس الفرنسية فى هذا العام والبالغ عددها ١٢١ مدرسة[٥].

---

١ - وزارة المعارف : إحصاء عن عدد الفصول والتلاميذ فى جميع أنواع التعليم ١٩٤٣ ، ص ٤٤ .

٢- كوكب لشرق : العدد ٣٦٩٣ فى ١١ مارس ١٩٣٤ السنة العاشرة ص ١ .

٣- Census of school in Egypt school year 1922 P. 102 .

٤- Statistoque scolaire , Annéescolaire 1921 -1936 P. 241 .

٥- Statistique scolaire , Année scolaire 1951-1952 P. 247 .

وأهم هذه المدارس فى مصر هى :

١- مدارس الراهبات : وقد وفد الى مصر ثلاث وعشرون ارسالية دينية نسائية منذ عام ١٨٤٤ حتى عام ١٩٤٣، وكان أهم هذه الارساليات التي قامت بجهود و نشلط تعليمى بمصر راهبات الراعى الصالح Bon Pasteur، وراهبات سيدة الرسل Notre Dame des aporte وراهبات الميردى Mere de dieu وراهبات المقدس[1] Sacré coeur .

أ- مدارس راهبات الراعى الصالح : Bon pasteur

أصبح لهذه الجماعة عدة مدارس بمختلف مدن الوجه البحرى كالقاهرة والاسكندرية وبورسعيد والاسماعيلية والسويس وبورفواد، وكانت أكبر تلك المدارس مدرسة راهبات الراعى الصالح بشبرا وقد بلغ عدد تلميذات هذه المدرسة سنة ١٩٤٦ « ٣٧٠ » تلميذة . ومدرسة الراعى الصالح بالموسكى التى نمت وأصبحت المركز الرئيسى لراهبات الراعى الصالح وقد بلغ عدد تلميذاتها سنة ١٩٤٦ « ٤٥٠ » تلميذة [2].

ب - مدارس راهبات سيدة الرسل :

وأهم مدارسها مدرسة الراهبات سيدة الرسل بالزيتون وكانت تنقسم الى عدة أقسام بلغ عدد تلميذاتها سنة ١٩٤٣ بقسم روضة الأطفال «٢٤٨» تلميذة ، وبالقسم الابتدائى تلميذة وبالقسم الثانوى ٣٣ تلميذة ، وبلغ عدد التلميذات براهبات سيدة الرسل بمصر الجديدة ٧٤تلميذة بروضة الاطفال ، ١١٨ تلميذة بالابتدائى ، بينما كان عدد التلميذات براهبات سيدة الرسل بشبرا حوالى « ٢٢٥ » تلميذة [3].

جـ - راهبات قلب يسوع :

وافتتحت مدارس لها في مصر مثل راهبات القلب المقدس بمصز الجديدة وبلغ عدد التلاميذ بها سنة ١٩٤٦ « ١٦٥ » تلميذة، وكلية القلب المقدس بالزيتون وكان بها « ٧٩ » تلميذا بروضة الأطفال ، « ٨٥ » تلميذا بالابتدائى ، «٢٣» تلميذا بالثانوى سنة ١٩٤٦[3].

٢- مدارس الفرير : -

اتسع نشاط هذه الجماعة خلال فترة الدراسة وانتشرت المؤسسات التابعة لها فى كل مكان وتوافد عدد كبير من رهبان هذه الجماعة وعملوا فى مدارسها، وأهم هذه المدارس . الكلية

١- جرجس سلامة : المرجع السابق ، ص ١٣٨ .

٢ - وزارة المعارف العمومية : ادارة الاحصاء، احصاء عن عدد الفصول والتلاميذ فى جميع أنواع التعليم فى السنة الدراسية (١٩٤٦-١٩٤٧) المطبعة الاميرية ١٩٥٤ ص ٤٤ .

٣- احصاء عن عدد الفصول والتلاميذ فى جميع أنواع التعليم سنة ١٩٤٣ ص ٤٤ .

الفرنسية بالظاهر (كلية دى لاسال) Collége de la salle أنشئت هذه الكلية عام ١٩٠٤ وفتحت عام ١٩٠٥ للدراسة و كانت تحتوى على عدة أقسام بلغ عدد التلاميذ بكل قسم منها سنة ١٩٤٦ بروضة الأطفال ٥٠ تلميذا وبالابتدائى ١٢٥ تلميذا وبالثانوى ١١٤ تلميذا[1]، وقد أدخلت مدارس الفرير– ومن بينها هذه المدرسة– النظام المصرى مضافا الى القسم الفرنسى وأصبح القسم الجديد يعد للشهادة الثانوية العامة ، فالمناهج تقابل المناهج المصرية وانما باللغة الفرنسية ، وتدرس اللغة العربية كلغة ثانية بعد الفرنسية، أما القسم الفرنسي فلم تكن هناك دراسة للغة العربية على الاطلاق[2]، وقد بلغ التلاميذ سنة ١٩٤٦ بالقسم المصرى ١١٤ تلميذا، وبالقسم الفرنسى ١٧٥ تلميذا[3]، وقد بلغ أعضاد هيئة التدريس فى هذه الكلية ٤٢ عام ١٩٤٥ منهم ١٩ من رجال الدين ، ٢٣ من المدنيين ، ولقد كانت هناك فروع كثيرة لمدارس الفرير بالقاهرة وغيرها من القطر المصرى .

وكانت أهم مدارس الفرير بالاسكندرية خلال فترة الدراسة كلية سان مارك و التى تأسست سنة ١٩٢٨ بعد أن ضاقت كلية سانت كاترين بعدد الطلبة وبدأت تحتل المركز الذى كانت تحتله كلية سانت كاترين، فقد بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس بها ٩٢ فى ١٩٤٥ منهم ٣٢ من رجال الدين و٦٠ من العلمانيين [4] وبلغ عدد التلاميذبهذه الكلية سنة ١٩٤٦ « ٢٣٠ » تلميذا بروضة الأطفال و٢٣٦ تلميذا بالابتدائى و٣٩٦ تلميذا بالثانوى و« ٩٠ » تلميذا بالقسم التجارى، ٢٧ تلميذا بالقسم الخصوصى[5]وكانت الكلية تأخذ بالمنهج المصرى الذى تضعه وزارة المعارف المصرية الى جانب القسم الفرنسى، والقسم الفرنسى يؤهل تلاميذه للالتحاق بالجامعات الفرنسية [6] وقد بلغ عدد التلاميذ الذين يدرسون طبقا للمناهج المصرية ٢١٣ تلميذا بينما كان عدد التلاميذ الذين يدرسون وفقا للمناهج الفرنسية ٧٦٦ تلميذا[7]. وتعتبر كلية سان مارك من أكبر مدارس الفرير، وهى آخر مدرسة كبيرة أنشأها الفرير فى مصر .

١- احصاء عن عدد الفصول والتلاميذ بجميع أنواع التعليم سنة ١٩٤٦ ص ٧٤ .

٢ – نعيمة محمد عيد : المرجع السابق ص ٧٨ .

٣ – جرجس سلامة : المرجع السابق ص ١٤٩ .

٤ – المرجع السابق نفس الصفحة .

٥ – احصاء عن عدد الفصول والتلاميذ بجميع أنواع التعليم سنة ١٩٤٦ ، ص ٧٧ .

٦ – الاهرام : العدد ١٩٠٤٣ فى ١٩ سبتمبر سنة ١٩٣٧ السنة ٦٣، ص ١١.

٧- احصاء عن عدد الفصول والتلاميذ بجميع أنواع التعليم سنة ١٩٤٦ ص ٧٤ .

٣ - مدارس الآباء الجزويت : Les péres jesuites

ومن أهم مدارسها مدرسة العائلة المقدسة بالفجالة التى تأسست سنة ١٨٨٩، ونتيجة لزيادة عدد الطلاب قاموا بافتتاح مدرستان صغيرتان هما مدرسة بالقبيسى فى عام ١٩٣٠ وتديرها راهبات نوتردام . وفرعا آخر فى مصر الجديدة عام ١٩٣٣ وضعت أيضا تحت اشراف هؤلاء الراهبات وقد بلغ عدد تلاميذ مدرسة العائلة المقدسة و ملحقاتها سنة ١٩٢٧ خمسمائة، وصلوا الى الستمائة بعد عشرة أعوام، والألف فى عام ١٩٤٨، وكانت تعد تلاميذها للبكالوريا المصرية وأيضا للبكالوريا الفرنسية [١].

وكانت مدرسة العائلة المقدسة تفتح أبوبها لجميع الجنسيات فقدكان بهاسنة ١٩٣٠ «٦٠٠» تلميذ ينتمون الى أربع عشرة دولة منها : مصر- فرنسا - لبنان - سوريا - ايطاليا - اليونان - انجلترا - سويسرا - أسبانيا - يوغسلافيا - تركيا - تشيكوسلوفاكيا- روسيا - إيران [٢] ، وفى عام ١٩٤٣ بلغ عدد التلاميذ فى مدرسة العائلة المقدسة ١١٩ تلميذاً وفى روضة الأطفال ، ١٤٨ تلميذا بالابتدائى، ٢٢ بالثانوى ، ٧ بالقسم التجارى، وفى مدرسة العائلة المقدسة بالخرنفشى ٢٧٣ تلميذا، وفى مدرسة العائلة المقدسة الصغيرة بالقبيسى ٢٢٤ تلميذا[٣] .

وهكذا كانت المدارس الفرنسية منتشرة فى جميع القطر المصرى سواء ماكان تابعًا منها لجمعيات دينية أو مدارس علمانية وحرة وكان هدفها نشر الثقافة الفرنسية والدعاية للمذهب الكاثوليكى بين أقباط مصر ، وقد شملت هذه المدارس أقسامًا فرنسية فقط تتبع مناهج فرنسا والأخرى أقسامًا مصرية وفرنسية ، كما شمل بعضها الآخر أقسامًا تجارية وأخرى زراعية ، وكانت هذه الأقسام الزراعية والتجارية على المستوى الثانوى وليست على المستوى العالى وكان خريجوها لايقبلون بجامعات مصر وفرنسا ، ولكن كانت البنوك الفرنسية فى مصر توظفهم بها فكان خريجو القسم التجارى ينتظمون كموظفين فى بنك الكريدى ليونيه وغيره[٤]

---

١ - بيانات من سجلات مدرسة العائلة المقدسة بالفجالة (زيارة فى ١٨/١٠/١٩٨٦) من تقرير مائة عام فى خدمة التربية في مصر ١٨٧٩- ١٩٧٩، ص ١٣/١٤ .

٢ - المصدر السابق ص ٩٥ .

٣ - إحصاء عن عدد التلاميذ والفصول بجميع أنواع التعليم سنة ١٩٤٣ ، ص ٤٤ .

٤ - جرجس سلامة : المرجع السابق ، ص ١٦٣ .

رابعًا : المدارس الإنجليزية :

بدأت المدارس الإنجليزية فى مصر بداية دينية قبل الاحتلال البريطانى لها ، ثم تحولت إلى نشر الثقافة الإنجليزية والمحافظة على عادات وثقافات ولغة الجالية الإنجليزية فى مصر ، فبعد أن زاد البريطانيون فى مصر وتشعبت مصالحهم كان عليهم أن يزودوا أبناءهم بثقافة إنجليزية تعوضهم عما كانوا سيأخذونه لو أنهم تركوا فى بريطانيا وذلك بتعليم أبنائهم على نفس النظم التربوية الإنجليزية وعلى يد أساتذة إنجليز يهيئون لهم الجو البريطانى التعليمى ، وقد جرت عادة القادرين من البريطانيين بمصر على إرسال أبنائهم إلى بريطانيا للتزود بالثقافة الإنجليزية هناك ، ولما كان هناك عدد من أبناء الجالية الإنجليزية لايستطيع آباؤهم تحمل نفقات إرسالهم لبريطانيا ، فقد وجد أفراد الجالية البريطانية بمصر حاجتهم الماسة إلى إنشاء مدارس إنجليزية للقيام بغرض تزويد أبناء الجالية بتقاليد وعادات أسرهم وبلادهم إلى جانب تعليمهم [١].

وتنقسم المدارس الإنجليزية فى مصر إلى قسمين :

١ - مدارس مدنية قامت دون أغراض دينية وإنما لخدمة أبناء الجالية الإنجليزية وأهمها بالأسكندرية « كلية فكتوريا ، وكلية البنات الإنجليزية والمدرسة البريطانية بالقاهرة » .

٢ - مدارس دينية تابعة لجمعيات وإرساليات دينية وبروتستانتية كالمدرسة الأسكتلندية التابعة للإرساليات الأسكتلندية ، والكلية الأسقفية بالقاهرة التابعة للإساليات الإنجليزية .

وتكشف لنا الإحصائيات [٢] عن حقيقة مؤداها أن المدارس الإنجليزية كانت على الرغم من مركز انجلترا فى مصر لاتصل إلى مرتبة المدارس الفرنسية ، فقد بلغ عددها سنة ١٩٢٢ « ٣٣ » مدرسة ، بينما كان عدد المدارس الفرنسية فى هذا العام ١١٥ مدرسة أى مايقرب من ثلاثة أضعاف المدارس الإنجليزية فى مصر ، غير أن عددها زاد سنة ١٩٣٧ إلى ٤٣ مدرسة أى حوالى ١٠٪ من جملة المدارس الأجنبية في هذا العام والبالغ عددها ٤١٠ مدرسة ، ثم أخذ عددها فى التناقض حتى بلغ ٢٦ مدرسة سنة ١٩٥٢ وبذلك تصل درجة تناقضها إلى ٣٩٪ عما كانت عليه أعدادها سنة ١٩٣٧م ، غير أننا نلاحظ تفوق عدد التلاميذ المصريين على

---

١ - جرجس سلامة : المرجع السابق ص ٩٣ .

٢ - Census of schools in Egypt , school year 1921 - 1922 p . 101 .

Statistique Scolaire , Annee Scolaire, 1936-1937 , p . 241 .

Statistique Scolaire , Annee Scolaire, 1951 - 1952 , p . 247 .

الأجانب بالمدارس الإنجليزية إذ بلغ عددهم حوالى ٦٠٪ من جملة التلاميذ بها سنة ١٩٢٢ واستمر فى تفوقه حتى سنة ١٩٥٢ ، وذلك راجع إلى اهتمام المدارس الإنجليزية بنشر الثقافة الإنجليزية بين المصريين وغيرهم من الأجانب . وليس أدل على ذلك من اهتمام مجلس العموم البريطانى بضرورة زيادة عدد المدارس الإنجليزية فى مصر لخلق الشعور الموالى للبريطانيين وهذا ما جاء فى سؤال لمستر جورج بورتر Mr . George Porter لوزير الدولة للشئون الخارجية البريطانية يطالبه بزيادة عدد المدارس البريطانية فى مصر وإمدادها بما تحتاج من أعضاء هيئة التدريس البريطانيين حتى يتهيأ لأبناء الجالية البريطانية فى مصر تعليم أبنائهم تحت نظام يطابق المنهج الإنجليزى والجو التعليمى البريطانى حتى لايرسلوا أبنا ءهم إلى انجلترا ، وقد أجاب الوزير مستر نويل بيكر Mr . Noel Baker قائلا : هناك أكثر من ١٢ مدرسة إنجليزية فى مصر بها مايزيد على ٣٥٠٠ تلميذاً من البريطانيين والمصريين والجنسيات الأخرى وأن معظمهم أعضاء هيئة التدريس بها من البريطانيين بالرغم من المصاعب التى تواجه إرسال المدرسين البريطانيين إلى مصر [١].

وأهم المدارس الإنجليزية فى مصر هى :

١ - كلية فكتوريا : Victoria College

أسست هذه الكلية سنة ١٩٠٢ بمدينة الأسكندرية تخليداً لذكرى الملكة فكتوريا ملكة انجلترا بعد أن افتتح لها اكتتاب عام أسسه الإنجليز المقيمون فى القطر المصرى ، وساهم فيه أصدقاؤهم الإنجليز فى انجلترا ، كما ساهم فيه أيضا كثير من الأجانب المقيمين فى مصر وبعض المصريين ، وقد أسست هذه الكلية على أن تسير على غرار المدارس الإنجليزية ببرنامج إنجليزى وهيئة تدريس اشترط فى أفرادها أن يكونوا إنجليز وأن يحملوا مؤهلات إنجليزية إلا من يدرس لغة إضافية أجنبية كالفرنسية أو العربية ، كما اشترط كذلك أن تكون لغتها الأساسية اللغة الإنجليزية ، وأن تكون تحت رعاية الحكومة البريطانية [٢].

وبدأت الكلية عملها بتدريس اللغة العربية ، اللغة الإنجليزية ، اللغة الفرنسية ، مبادئ الرياضة ، التاريخ ، الجغرافيا ، الرسم ، التربية البدنية . وكانت الدراسة تمتد من الساعة الثامنة صباحا إلى الرابعة مساءً والأجازة الأسبوعية يوم الأحد والدراسة نصف يوم السبت ،

---

١ - House of Commons Debates : vol . 414 , 17 October 1945 , pp . 1149 -1150.

٢ - مجلس النواب : الهيئة النيابية الثامنة ، دور الانعقاد العادى الثالث ، المجلد الثانى ، الجلسة ٣٦ فى ٢٣ مايو ١٩٤٤ ، ص ١٦٢٨ .

وقد حددت المصروفات المدرسية للتلميذ مابين ٨ - ١٤ سنة بمبلغ ثلاثة جنيهات شهريًا بما في ذلك الغذاء ، وكان عدد التلاميذ بها عند افتتاحها خمسة وعشرين منهم إنجليزى واحد. وهكذا فإن المدرسة التى افتتحت من أجل الجالية الإنجليزيجة بمصر لم يكن بها حين بدأت سوى إنجليزى واحد [1].

ولما قامت الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ تحولت المدرسة إلى مستشفى باسم المستشفى الإنجليزى العام رقم ١٧ وذلك فيما بين عامى ١٩١٥ / ١٩١٩ وانتقلت الكلية إلى المبانى القديمة بحى المازايتا وبلغ عدد التلاميذ بها ٢٣٥ تلميذاً عام ١٩١٩ منهم ١٧٠ تلميذاً بالقسم الداخلى ، منهم خمسون تلميذاً من أصل إنجليزى [2].

واستمرت المدرسة فى الإزدهار فالمدرسة كما قال السير مايلز لامبسون سنة ١٩٤٠ مدرسة إنجليزية عامة نقلت إلى مصر وقبلها المصريون جزء من الحياة المصرية والنجاح الذى أحرزته هذه المدرسة بإرشاد مستر لاس ، والدكتور ريد فى تقديم الآراء الإنجليزية إلى مصر وصهرها بين جدرانها أحسن عناصر الحياتين الإنجليزية والمصرية ومزجهما معًا إنما هو دحض واضح لذلك القول الذى لاينطوى إلا على نصف الحقيقة الشرق شرق والغرب غرب .

وقد استمرت فى الإزدهار حتى سنة ١٩٣٩ حيث قامت الحرب العالمية الثانية فأصبحت الكلية مرة أخرى مستشفى باسم المستشفى العام رقم ٦٤ ، وانتقلت الكلية إلى سان استفانو وبسبب الغارات الجوية نقل تلاميذ القسم الداخلى وعددهم ٧٠ تلميذاً إلى المدرسة الإيطالية بشبرا بالقاهرة وانتقل معهم ٩٠ تلميذاً من القسم الخارجى ، هذا مع استمرار الدراسة فى سان استفانو بعدد من التلاميذ بلغ ٣٦٠ تلميذاً من القسم الخارجى ، ولقد عادت الكلية إلى مكانها سنة ١٩٤٤ بينما استمر الفرع الذى انتقل إلى القاهرة حيث أصبح مدرسة مستقلة بالقاهرة سنة ١٩٤٨ سميت بكلية فيكتوريا بالمعادى [3]، أما الكلية الأصلية بالأسكندرية فقد أصبحت تضم تلاميذ من جميع الجنسيات فى عام ١٩٤٤ كان بها ٤٠٠ تلميذاً منهم ٥٠ من المسلمين ، بينما كان بفرع القاهرة ٣٦٠ تلميذاً منهم ١٤٠ مسلما [4]، وفى عام ١٩٤٦

---

١ - جرجس سلامة : المرجع السابق ص ١٧٢ / ١٧٣ .

٢ - مجلس النواب : نفس الجلسة السابقة ص ١٦٢٨ .

٣ - جرجس سلامة : المرجع السابق ص ١٧٧ .

٤ - مجلس النواب : الجلسة السابقة ص ١٦٢٩ .

بلغ عـدد تلاميـذ كليـة فكتوريا بـالأسكندرية ٦٥٧ تلـميـذا منهم ٤٤ بروضـة الأطفال ، ٣٤٦ بالإبتـدائى ، ٢٦٧ تلميـذاً بالثـانوى كانوا جميـعهم يدرسون وفقـا للمناهج الإنجليـزية المماثلة للمناهج المتبعة فى انجلترا . بينما كان عدد التلاميذ بكلية فكتوريا بالقاهرة ٤٤٩ منهم ١٥٤ بالروضة، ١٤٣ بالإبتدائى، ١٥٢ بالثانوى وأيضا يدرسون وفقا لمناهج الكلية الإنجليزية [١].

وهكذا كانت تلك المعاهد الإنجليزية تقتصر على تعليم أبناء الرعايا البريطانيين مع قبول بعض الأوربيين والمصريين وغيرهم بحيث لاتزيد على ٢٠٪ حتى لاتستطيع الأقلية من غير الإنجليز أن تؤثر على الطابع البريطانى للدراسة ، وإنما هى التى تؤثر فـيهـا ، وكانت هيئة التدريس إنجليزية والمناهج على نظام المدارس المماثلة بانجلترا ويمكن للطالب أن يلتحق بأحدى جامعـات انجلترا ومن أجل ذلك كـان على الطلبة أن يتـقدموا فى نهـاية مرحلة تعليـمهم إلى امتحانات معـتمـدة بانجلترا ، ولهذا الغرض نشأت امتحانات ومناهج أوكسفورد وكمبردج ولندن [٢].

وهكذا فان تلاميذ الكلية يحضرون امتحانا يعده قلم الامتحانات التابع لكليتى أكسفورد وكمبردج اسمة The Oxford & Cambridge schools Examintion Board وهو امتحان يعـقـد لجـمـيـع المدارس التى تسـيـر على هذا النمط يحق للناجح فـيـه الالتـحـاق بالجـامـعـات الإنجليزية[٣]، ولقد اعترفت الحكومة المصرية بشهـادة كليـة فكتوريا وتعـامل حاملها معـاملة حامل البكالوريا المصرية فيحق له الدخول فى خدمة الحكومة المصرية ، كما يحق له الالتحاق بجامعة فؤاد الأول وفاروق بعد أداء امتحان فى اللغة العربية [٤].

٢ - المدرسة الإنجليزية بالقاهرة :

بدأت هذه المدرسة عام ١٩١٦ لكى يجد البنون والبنات من البريطانيين فى الشرق الأدنى فـرصـة البـقـاء على جنسـيـتـهـم وتزويدهم بما يجـعلهم يقـومـون بنصـيـبـهم نحـو اتحـاد ورقى الإمـبراطوريـة التى هم أعـضـاء فـيـهـا ، وحتى عـام ١٩١٦ لـم يوجد بـالقـاهرة تـعليم إنجليـزى لتـعليم أولاد البـريطانيين الذين يصعب على أوليـاء أمورهم إرسـالهم إلى انجلتـرا لتـعليـمـهم وخاصة أثناء الحرب العالمية الأولى حيث كانت هناك صعوبات المواصلات بين انجلترا ومصر ،

---

١ - وزارة المعارف العـمومية : إحصـاء عن عدد الفصول والتلاميذ بجميع أنواع التعليم سنة ١٩٤٦ . ص/٧٤ ٧٧ .

٢ - نعيمة محمد عيد : المرجع لسابق ص ٦٧ .

٣- عبد الحميد مطر : المرجع السابق ص١٨٥ .

٤ - مجلس الشيوخ: دور الإنعقاد الرابع والعشرين الجلسة ٢٣ فى ٢١ مارس ١٩٤٩ ص ٧٥٨.

على الرغم من أن الجاليات غير الإنجليزية كانت لها مدارس خاصة بالقاهرة ، والجالية الإنجليزية بالذات كانت لها مدارس على النمط الإنجليزى بالأسكندرية إلا أن سكان القاهرة من البريطانيين لم يكن لأبنائهم مدرسة على النمط الإنجليزى ليتعلموا بها [١].

واستمرت المدرسة منذ افتتاحها سنة ١٩١٦ فى التطور والإزدهار ودخلها إلى جانب الإنجليز عدد من الجنسيات الأخرى على ألا تزيد نسبتهم عن ٢٠٪ حيث رأى أن هذه النسبة لن تغير من الطابع البريطانى للمدرسة [٢]، وقد بلغ عدد التلاميذ بها ١٩٤٦ حوالى ٥٣٣ تلميذاً منهم ٦٢ تلميذاً بروضة الأطفال ، ٢٠٢ تلميذاً بالإبتدائى، ٢٦٩ تلميذاً بالثانوى وجميعهم يدرسون وفقا للمناهج الإنجليزية الخاصة بالمدرسة[٣].

٣ - الكلية الإرسالية الإنجليزية بالقاهرة : The English Mission College

أنشئت هذه الكلية سنة ١٩٢٤ وكان الغرض من إنشائها تهيئة دراسة دينية لأطفال جماعة البروتستانت الإنجليز فى مصر ، وكان الشعور السائد بين المسئولين عن المدرسة هو جعلها دولية لكل من يرغب فى التعليم المسيحى والإنجليزى الذى تهيئه المدرسة ولذلك كانت تضم مايقرب من تسع وأربعين جنسية سنة ١٩٣٠ وفى سنة ١٩٣٥ انتقلت المدرسة إلى مبنى بجديد بحدائق القبة ، وكانت المدرسة تمول عن طريق منحة من الحكومة الإنجليزية ، كما كان المجلس البريطانى فى مصر The British Council يدفع لها إعانة مالية ، كذلك سفراء انجلترا وقناصلها يجمعون لها الأموال [٤]، وقد بلغ عدد تلاميذها سنة ١٩٤٣ « ٧٠٨ » تلميذاً منهم ٢١٨ تلميذاً بروضة الأطفال ، ٢٥٢ تلميذاً بالإبتدائى ، ٢٣٨ تلميذاً بالثانوى [٥].

٤ - المدرسة البريطانية بالأسكندرية : The British school

وقد تأسست هذه المدرسة بالأسكندرية سنة ١٩٢٩ بمعاونة اللورد لويد Lloyd وعند افتتاحها لم يكن بها سوى ١٠٪ من التلاميذ من المصريين والباقى أجانب. وقد أنشأت هذه المدرسة لأبناء الرعايا البريطانيين الذين يعجزون عن دفع المصروفات الباهظة بكلية

---

١ - جرجس سلامة : المرجع السابق ص ١٧٩ .

٢ - المرجع السابق ص ١٨٤ .

٣ - إحصاء عدد التلاميذ والفصول بجميع أنواع التعليم سنة ١٩٤٦ ص ٧٤ .

٤ - نعيمة محمد عيد : المرجع السابق ص ٨٠ .

٥ - وزارة المعارف : إحصاء عن عدد التلاميذ والفصول بجميع أنواع التعليم سنة ١٩٤٣ ص ٤٧ .

فكتوريا[١] ، وفى سنة ١٩٤٦ بلغ عدد تلاميذها ٤١٠ تلميذاً منهم ٦٠ تلميذاً بروضة الأطفال ، ٩١ تلميذ بالإبتدائى ، ١٣٤ تلميذاً بالثانوى ، ٣٣ بالقسم التجارى ، ٣٦ تلميذاً بالقسم الخصوص وجميع هؤلاء التلاميذ يدرسون وفقا للمناهج الإنجليزية الخاصة بهذه المدرسة[٢].

٥ – كلية البنات الإنجليزية بالأسكندرية : English Girls college

وكانت الفكرة فى إنشائها ايجاد مدرسة إنجليزية للبنات مع كلية فكتوريا للبنين وتكون أيضا مركزاً انجليزيا تعليميا للبنات فى الشرق الأوسط ، وكانت المدرسة قد تأسست سنة ١٩٣٥ وكان بها فى ذلك الوقت عدد كبير من الجنسيات بلغ حوالى ٣٧ جنسية [٣] وبلغ عدد تلاميذاتها سنة ١٩٤٣ « ٣٦٣ » تلميذة منهن ٢٧ تلميذة بروضة الأطفال ، ١٣٠ تلميذة بالإبتدائى ، ٢٠٦ تلميذة بالثانوى وجميع التلميذات يدرسن وفقا للمناهج الإنجليزية الخاصة بالكلية المماثلة للمناهج المتبعة فى مدارس انجلترا [٤]، وجميع الدروس تلقى فيها باللغة الإنجليزية ، أما اللغة الفرنسية فلغة إجبارية أيضا ، وكانت اللغة العربية اختيارية لمن تريد من البنات فى الفرق العليا حيث تدرس لغة ثالثة إضافية اختيارية كالألمانية أو العربية [٥].

ويلاحظ على التعليم الإنجليزى فى مصر بعد الاحتلال البريطانى أنه لاقى تشجيعًا من الحكومة البريطانية ليس فقط فى صورة منح وأموال من الحكومة ولكن عن طريق ممثلى انجلترا فى مصر بعد الاحتلال ، فلقد أسهم كل من ، اللورد كرومر واللورد لويد بصفة خاصة بمجهودات كبيرة فى جمع الأموال وإسداء النصح وارسال مندوبين للعمل بمجالس الإدارة وحضور حفلات التخرج وتوزيع الجوائز باعتبار أن هذه المدارس هى مدارس الجالية الإنجليزية فى مصر التى يرأسها ممثلو بريطانيا فيها[٦] .

خامسا : المدارس الأمريكية :

---

١ – نعمية محمد عيد : المرجع السابق ص ٨٠ / ٨١ .
٢ – وزارة المعارف : إحصاء عن عدد الفصول والتلاميذ بجميع أنواع التعليم سنة ١٩٤٦ ص ٧٧ .
٣ – نعيمة محمد عيد : المرجع السابق ص ٨١ .
٤ – وزارة المعارف : إحصاء عن عدد الفصول ولتلاميذ بجميع أنواع التعليم سنة ١٩٤٣ ص ٤٧.
٥ – عبد الحميد مطر : المرجع السابق ص ١٨٧ .
٦ – جرجس سلامة : المرجع السابق ص ١٩٤ .

بقيت المدارس الأمريكية في مصر منذ بدأت تحت إشراف الإرساليات الأمريكية ولم تقم الجالية الأمريكية قليلة العدد بأنشاء مدارس خاصة لها ، وإنما كانت جميع المدارس الأمريكية في مصر تهدف إلى نشر المذهب البروتستانتي وبخاصة بين أقباط مصر ، وهي مدارس يحيطها الطابع الديني ، وقد توعت الإرسالية في إنشاء المدارس وكانت كلما تكونت جالية بروتستانتية في المكان الذي تنشأ فيه المدرسة تترك المدرسة في أيدي الأهالي البروتستانت لتنقل نشاطها إلى مكان آخر ، تستطيع أن تكون فيه مدرسة جديدة حيث تبدأ نشاطها فيه لنشر البروتستانتية بين الأقباط الأرثوذوكس [١]، وقد اتسع نطاق المدارس الأمريكية بمصر وانقسمت إلى الأقسام الآتية :

١ - مدارس خارج الإرسالية	out station schools
٢ - مدارس الإرسالية	Mission schools
٣ - مدارس داخلية	Boarding schools
٤ - كليات تدريبية	Training colleges
٥ - مدرسة اللاهوت	The ological seminary

ويلاحظ أن المدارس خارج الإرسالية خاضعة لإشراف الأهالي أنفسهم وهي مدارس محلية إبتدائية غير أنها خاضعة للإرسالية البرتستانتية ويدرس بها المذهب البرتستانتي وكان المدرس عادة في مثل هذه المدارس عضواً في الكنيسة يشارك في اجتماعاتها المسائية في أيام الآحاد ، وهكذا كانت هذه المدارس في بدايتها مراكز للنشاط الإنجيلي المسيحي للصغار ولكبار وكانت الإرسالية تبدأ عادة بافتتاح إحدى هذه المدارس ومدارس الإرسالية هذه الموجودة في المراكز الرئيسية كان لها نفوذ كبير في خلق الرغبة في التعلم ونشر المعلومات المفيدة [٢].

ويلاحظ أن عام ١٩٢٢ [٣] كان العام الذي بلغت فيه المدارس الأمريكية أقصى زيادتها ٦١ مدرسة أي مايقرب من ١٩٪ من جملة المدارس الأجنبية في هذا العام والبالغ عددها ٣٢٦ مدرسة ، وكانت المدارس التابعة للإرسالية الأمريكية تمثل ٩٧٪ على وجه التقريب

---

١ - المرجع السابق ص ١٩٥ .

٢ - An drew watson : The American Mission in Egypt , 1889 , p . 443 , 444 .

٣ - Census of schools in Egypt school . year 1921 - 1922 p . 101 .

من مجموع المدارس الأمريكية سنة ١٩٢٢ ، وحوالى ٨٢٪ سنة ١٩٣٧ [١] ، ٩٢٪ سنة ١٩٥٢ من جملة المدارس الأمريكية فى العام الأخير . وهذا مايؤكد ماقلناه آنفا من أن المدارس الأمريكية بدأت تحت إشراف الإرسالية الأمريكية . غير أن عدد المدارس الأمريكية أخذ يقل بعد ذلك حتى بلغ عام ١٩٣٧ « ٣٩ » مدرسة ثم قل بعد ذلك فى عام ١٩٥٢ [٢] إلى ٢٦ مدرسة فقط ، وبهذا تصل نسبة تناقصها إلي ٥٧٪ عما كانت عليه سنة ١٩٢٢ .

ويرجع ذلك إلى أنه عندما بدأت المدارس الأمريكية كان لها برنامجها الخاص ، ومع مضى الزمن استحدثت شهادة اتمام الدراسة الثانوية فى المدارس الحكومية المصرية ، وبدأ التلاميذ يقبلون على هذه الشهادة التى تؤهلهم للإلتحاق بالوظائف الحكومية المصرية ، وقد أثر كل ذلك على المدارس الأمريكية فى مصر إذ اضطرت إلي تغيير برامجها لكى تتمشى مع البرامج الحكومية حتى يمكن لتلميذاتها وتلاميذها التقدم إلى الامتحانات العامة المصرية ، حتى لا يهجر التلاميذ المصريون مدارسها إلى مدارس الحكومة أو المدارس الأهلية التى يتقدمون منها إلى امتحان شهادة اتمام الدراسة الثانوية التى تؤهلهم لدخول الجامعة المصرية أو الالتحاق بالوظائف الحكومية . ومن هنا بدأت المدارس الأمريكية تفقد طابعها الدينى من ناحية ، وتعانى من منافسة المدارس الحكومية من ناحية أخرى ، ومن ثم بدأ عددها يقل وبخاصة عندما صدر القانون رقم ٤٠ عام ١٩٣٤ والقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٨ اللذان حتما تفتيش وإشراف وزارة المعارف على كل المدارس التى يتقدم طلبتها لامتحانات الحكومة المصرية، فكان على مدارس الارسالية الصغيرة بالريف أما أن تقوم بتنفيذ الاصلاحات التى طلبتها وزارة المعارف أو تغلق أبوابها ، فاضطرت عدد غير قليل منها الى إغلاق أبوابه[٣] نظرا لعدم استيفائه لشروط التى وضعتها وزارة المعارف .

و انتشرت المدارس الأمريكية فى مصر وكان أهمها بالقاهرة – مدرسة البنين الأمريكية ، ومدرسة البنات بالأزبكية ، وكلية البنات الامريكية بالقاهرة التى بلغ عدد تلاميذها سنة ١٩٤٣ « ٦٩٥ تلميذه منهن ٢١٤ تلميذه بروضة الأطفال و١٢٩ تلميذة ٣٥٢ تلميذه

١ – Statistique scolaire , Année scolaire 1936 - 1937 , p . 240 .

٢ – Statistique scolaire , Année scolaire 1951 - 1952 p . 246 .

٣– جرجس سلامة : المرجع السابق ص ١٩٧ .

بالثانوى [1] كما كان بالاسكندرية عدد من المدارس الأمريكية مثل الكلية التجارية الأمريكية وبلغ عدد تلاميذها سنة١٩٤٦ «٨٦» تلميذا منهم ١٧ مصرى ، ٦٩ أجنبى[2] ، كما كان بأسيوط عدد من المدارس الامريكية مثل الأمريكان الثانوية بأسيوط بنين وبلغ عدد تلاميذها سنة ١٩٤٦ «٣٨٢» تلميذا منهم ٣٥٣ تلميذا بالثانوى و٢٥ تلميذا بالخصوصى و٤ تلاميذ بالقسم العالى ويدرس منهم٣٥٣ وفقا لمناهج الوزارة وهم من المصريين بينما يدرس ٢٩ أجنبيا وفقا للمناهج الأمريكية الخاصة بالمدرسة ، وبأسيوط أيضا مدرسة الأمريكان الثانوية بنات وكان بها ١٥٥ تلميذة يدرسون وفقًا لمناهج الوزارة . وكان يوجد أيضا مدرسة الأمريكان الابتدائية للبنين وبها ٣٦٢ تلميذا بالابتدائى و١١٦ بروضة الأطفال ويوجد بمدرسة الأمريكان الابتدائية بنات بأسيوط ٣٥٩ تلميذة جميعهن من المصريات[3] . هذا الى جانب عد آخر من المدارس الأمريكية بالأقاليم مثل المنصورة والفيوم وبنها والزقازيق وطنطا وغيرها من المدن المصرية .

ومن أشهر المعاهد الأمريكية التى أنشئت فى هذه الفترة الجامعة الأمريكية بالقاهرة ويعود تاريخ انشائها الى سنة ١٩٢٠ على أساس الاتصال بالارسالية أى أنها وليدة نشاط الارسالية الأمريكية بمصر ، وفى عام ١٩٢٢ أصبحت جامعة مستقلة عن الارسالية وأصبح لها كيانها الخاص وتشرف عليها هيئة أمناء Board of trustes أما عن دوافع أنشاء الجامعة الأمريكية بالقاهرة فتعود الى :

أولا : أن الأمريكيين أدركوا أن القاهرة تمثل مركزا استراتيجيا هاما فى العالم العربى ولها مركز الصدارة فى العالم الاسلامى .

ثانيا : منافسة جامعة الأزهر في اعداد قيادات دينية مزودة بثقافة بلادهم ، واستخدام الجامعة كمركز لنشر الثقافة الأمريكية فى مصر والبلاد المجاورة ، كما أنهم أدركوا أن شهادة من الأزهر عند العرب توازى شهادة الدكتوراه من أكسفورد أو باريس أو هارفارد فى العالم الغربى .

١- وزارة المعارف العمومية : احصاء عن عدد الفصول والتلاميذ بجميع أنواع التعليم ١٩٤٣ص٥

٢- نفسه ١٩٤٦ ص ٧٨ .

٣- نفسه ١٩٤٦ ص ٨٥ .

ثالثا : أن القاهرة تعتبر مركز الصحافة العربية ويصدر فيها سنويا من مليون نسخة من المجلات و الجرائد وأن عدد سكان مصر كبير إذا ما قورن بما فى البلاد العربية . ولذا فأن القاهرة يمكن أن تكون مركزا هاما للثقافة الأمريكية التى تتمثل فى الجامعة الأمريكية[١].

وقد كانت بريطانيا تخشى من تغلغل نفوذ الارسالية الامريكية التى نجحت فى إنشاء الجامعة الأمريكية ، وبدأت الادارة البريطانية فى مصر مخاوفها من أن الحكومة المصرية لو أبطأت فى ضم الجامعة المصرية اليها وتعضيدها لتقدمت أحدى الهيئات الأجنبية بتزويد البلاد بنوع من التعليم الجامعى لا يستجيب لمطالب البلاد الحقيقية و لا يحقق فائدة محققة ، وهكذا خشيت الادارة البريطانية أن تتمكن الارسالية الأمريكية عن طريق الجامعة الأمريكية التى تساندها وتدعمها الموارد المالية الضخمة من المجلس العام للارسالية الأمريكية ومن كنائس أمريكا من جذب الطلبة المصريين الى التعليم فيها مما يؤدى الى اتجاه مصر وشبابها الى نحو ثقافة معينة قد لا تتفق و السياسة البريطانية في مصر ، نتيجة لذلك ساعدت الادارة البريطانية فى مصر على صدور المرسوم الخاص بأنشاء الجامعة المصرية الحكومية فى ١١ مارس ١٩٢٥ ، كما كان لصدور هذا المرسوم مبررات أخرى منها قلة الأموال والتبرعات من وزارة المعارف حالت دون أن تتوسع الجامعة في مواجهة مطالب البحث العلمى[٢] .

أما عن أسلوب العمل الذى سارت على نهجه الجامعة الأمريكية فكان كالتالى :

أولا : تهتم الجامعة الامريكية بتدريس اللغة العربية بصفتها اللغة القومية فى مصر الى جانب اللغات الأجنبية الأخرى والعلوم الحديثة ، لذا بدأت الجامعة نشاطها بمدرسة اللغات الشرقية وكان يدرس بها دراسات لغوية - دراسات اسلامية الى جانب تدريس اللغات الشرقية (الفارسية - العبرية - الأرمنية - الحبشية - القبطية - واللغة السريانية) .

ثانيا : أن تكون ساعات المحاضرات والمواد الدراسية مناسبة حتى تجتذب طلبة الأزهر والطلبة المسلمين فى المدارس الحكومية العالية

ثالثا : أن يعد خريجو الجامعة الأمريكية إعدادا مناسبا ليكونوا مدرسين وأدباء فى المستقبل ، واعداد كل من الطلبة الأقباط والمسلمين إعداد خاصا وفق الثقافة الأمريكية لأن

١- طلعت ذكرى مينا : الارسالية الامريكية ونشاطها التربوى فى مصر ص ٧٤ .

٢- محمد خيرى جربى وآخر : تطور التربية والتعليم فى اقليم مصر فى القرن ٢٠ ،مركز الدراسات والوثائق التربوية بوزارة التربية والتعليم ، القاهرة ١٩٥٨ ص ٢٦/٢٥ .

هدف الجامعة الأمريكية أن تجعل من خريجها آفرادا موالين لهم في مصر ودعاة للجامعة في نشر الثقافة الأمريكية بين الأسرة المصرية والبيئة التي يعمل فيها خريجو الجامعة، هذا بالإضافة الى الهدف الديني الذي كانوا يسعون اليه في احتواء قاعدة عريضة لهم من أقباط مصر بعد فشل مجهوداتهم مع المسلمين[1] ، وقد ألحق بالجامعة مدرسة ثانوية ليلتحق خريجوها بالجامعة سميت بمدرسة لنكولن ثم رأت الجامعة في عام ١٩٢٤ أن تمنح طلبتها درجة الليسانس ، فأنشأت كلية للآداب وأخرى للعلوم ، وأصبحت الجامعة تتبع حينئذ منطقة كولمبيا بأمريكا District of Columbia وتخرج من الجامعة ثلاثة حصلوا على درجة الليسانس عام ١٩٢٨ . وأصبحت كلية البنات الأمريكية تمد الجامعة الأمريكية بالتلميذات بعد حصولهن على دبلوم الكلية أن أنشأت كلية البنات الأمريكية قسما خاصا بعد الدبلوم يدرس فيه الطالبات مواد السنتين الأولى والثانية الجامعيتين ، حدث اتفاق بين كلية البنات الأمريكية وبين الجامعة الأمريكية أن يكمل هؤلاء الطالبات السنتين الثالثة و الرابعة بالجامعة الأمريكية للحصول علي درجة الليسانس ، مع تنظيم معين لبرامج الكلية بما يتمشى مع برامج الجامعة ، وأصبحت مدرسة لنكولن الثانوية تنقسم الى قسمين : أولهما قسم أمريكي ينتظم الطالب فيه لمدة أعوام يدخل بعدها السنة الأولى الجامعية ، وثانيهما قسم مصري يحصل الطالب منه على شهادة اتمام الدراسة الثانوية المصرية ثم يلتحقن بالجامعة الامريكية ، وبذلك أصبحت الجامعة الأمريكية تزود من كلية البنات الأمريكية و مدرسة لنكولن وبعض أبناء الدبلوماسيين الأجانب وبعض خريجي المدارس الانجليزية [2] وانقسمت الجامعة الأمريكية الى سبعة أقسام رئيسية أهمها :

١- كلية الآداب والعلوم : وتعد طلبتها لنيل درجة بكالوريوس الآداب ، وبكالوريوس العلوم ، ويلاحظ أن التربية الحرة في كلية الآداب والعلوم هي لب الدراسة في الجامعة الأمريكية بالقاهرة لأنها تشمل الغالبية الكبرى من طلبتها وهذا النوع من التربية الحرة في الآداب والعلوم مشتق من فلسفة التربية الأمريكية والغرض منها ايقاف الطلبة على أهم ما أنتجه العقل البشري في ميادين العلوم ، وتخصيص السنتان الأولي والثانية في كلية الاداب والعلوم لدراسة مواد التربية الحرة فهناك اللغة العربية والانجليزية وآدابها وعلم الأحياء والطبيعة والتاريخ والعلوم الاجتماعية والفلسفة والاداب . وبعد أن يتم الطالب بنجاح هذه

١- طلعت ذكرى مينا : المرجع السابق ص ٧٦ .

٢- جرجس سلامة : المرجع السابق ص ٢١١ .

الدراسات ويلم بطبيعتها واتجاهاتها يقضي السنتين الأخريين في دراسة مستفيضة في المادة التي يختارها من المواد الرئيسية مثل: الاقتصاد ، الأعمال الادارية - التربية - التاريخ - الصحافة - الفلسفة - علم النفس - علم الاجتماع والأجناس البشرية - التدبير المنزلي - الكيمياء أدب اللغة - الانسانيات - الرياضيات - الطبيعة - العلوم السياسية - العلوم الاجتماعية .

٢- كلية التربية : والدراسة فيها كانت في التربية وعلم النفس ، ويتاح للطلبة نيل درجة البكالوريوس في التربية اذا فازوا بالنجاح في خلال ثلاث سنوات أو أربع أو خمس أو ست سنوات تبعا لمؤهلاتهم ودراستهم السابقة ، وتتطلب الدراسة في كلية التربية مواد فنية في التربية وعلم النفس وأخرى عامة وثقافية وتشمل الثانية دراسات العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والفلسفية وآداب اللغة والانسانيات .

٣- مركز البحوث الاجتماعية : وظيفته تدريب طلبة الدراسات العليا على طرق البحث الاجتماعي .

٤- قسم الخدمة العامة : وينقسم الى قسمين هما قسم ثقافي ، يشمل محاضرات عامة ومناقشات وبرنامج سينمائي ثقافي للبالغين والطلبة وللأطفال وأفلام تعليمية ، وقسم دراسي يشتمل على دراسة الاجتماع وعلم النفس واللغة الانجليزية والفلسفة الاجتماعية [١].

وكان أول رئيس للجامعة الأمريكية هو تشارلس واطسن Charles Watson وظل رئيسا لها حتى عام ١٩٤٥ فخلفه جون بادوا ، ودكتور رايموند ماكلين وكان أغلب تمويل الجامعة في البداية عبارة عن تقدمات من الكنائس الأمريكية بالأضافة الى مصروفات الدارسين ، لكن منذ الخمسينات أصبح جزءاً كبيراً من التمويل يرد عن طريق وكالة التنمية الدولية [٢].

سادسًا : المدارس الألمانية :

بدأ التعليم الألماني في مصر كوسيلة للمحافظة على عادات وثقافة الجالية الألمانية القليلة العدد في مصر وبقاء الصلة الروحية بينهم وبين وطنهم الأم ، غير أن ظروف الحربين العالميتين اللتين اشتركت فيهما ألمانيا ، وقلة عدد أفراد الجالية الألمانية في مصر - كما رأينا آنفًا - حتى قبل الحربين جعل المدارس الألمانية في مصر تتحول - إلى جانب غرضها السابق الذكر -

---

١- جرجس سلامة : المرجع السابق ص ٢٤٣/٢٤١ - طلعت ذكرى مينا : المرجع السبق ص ٧٨/٧٧ .

٢ - أديب نجيب سلامة : تاريخ الكنيسة الإنجيلية في مصر (١٨٥٤ - ١٩٨٠) دار الثقافة سنة ١٩٨٢، ص ١٩٦ / ١٩٧ .

إلى مدارس تزود أفراداً كثيرين من أجناس مختلفة بهذه الثقافة الألمانية حيث قبلت أجناساً مختلفة نظراً لأن الجالية الألمانية كانت قليلة العدد. ونتبين ذلك جليًا من إحصاء جنسيات تلاميذ المدارس الألمانية سنتى ١٩٣٧ - ١٩٤٩.

السنة	عدد التلاميذ	عـــــدد التلاميـــــذ							
		مصريون	بريطانيون	فرنسيون	يونانيون	إيطاليون	ألمانيون	آخرون	جملة
١٩٣٧	٤	٢١٥	٣٧	٢	٦٠	٢٥	٣٩	١٢١	٤٩٩ (١)
١٩٤٩	٢	٤٣٢	٣	٢	٤٦	٦٠	٣٤	١٢٥	٧٠٤ (٢)

الجدول السابق يؤكد ماذهبنا إليه آنفا من أن المدارس الألمانية نتيجة لقلة عدد الجالية الألمانية فى مصر قبلت بمدارسها جنسيات مختلفة حتى بلغ عددهم حوالى ٩٢٪ من جملة التلاميذ بالمدارس الألمانية ويزيد عددهم سنة ١٩٤٩ حتى بلغ ٩٥٪ من جملة التلاميذ فى هذا العام ويرجع ذلك أن المدارس الألمانية أصبحت توجه نشاطها نحو نشر الثقافة الألمانية خصوصًا وقد قل عدد الألمان بعد الحرب العالمية الثانية الأمر الذى أدى تحول أغراضها من تزويد أبناء الألمان بالثقافة القومية الألمانية إلى نشر الثقافة الألمانية بين أبناء الأجانب والمصريين على السواء .

سابعًا : المدارس الأرمينية :

قام التعليم الأرمنى أصلا على أساس تزويد الأرمنى بلغته الأرمنية والعادات والتقاليد الأرمنية ، وأصبح على كل أرمنى واجب مقدس هو إرسال أبنائه وبناته إلى المدارس الأرمنية أولا حيث يتمون هذه المرحلة ويتعلمون اللغة والعادات والتقاليد الأرمنية ثم لولى الأمر بعد ذلك - إذا مكنته ظروفه المالية أن يرسله إلى المدارس الأجنبية الأخرى . وللكنيسة أو المدرسة فضل كبير على كل أرمنى فهما اللتان تحفظان له شخصيته الأرمنية ، ولذا كان من لطبيعى تبعًا لذلك أن يكون جميع تلاميذ المدارس الأرمنية من الأرمن (١).

وهناك مدارس أرمنية كثيرة أنشئت فى القرن العشرين أهمها - مدرسة نوباريان Nou-barian بمصر الجديدة ومدرسة بربريان Berberian وفى عام ١٩٣١م أفتتحت كلية اراردیان

١ - Statistique scolaire , Année scolaire 1936 - 1937 p . 236 .

٢ - Statistique scolaire , Année scolaire 1948 - 1949 p . 244 .

٣- جرجس سلامة : المرجع السابق ص ٨٢ .

Araradian بواسطة جزويكبسان Goezubeiukian ثم فى عام ١٩٣٥ أفتتحت حضانة كالوسيديان بشبرا ، ثم افتتح الأرمن الكاثوليك مدرسة ميختاريان Mekitarian عام ١٩٣٥. وقامت الراهبات الأرمنيات الكاثوليك بافتتاح مدرسة الايماكيوليت كُنسبشن عام ١٩٣٦ ، وافتتحت مدرسة مردجانبان Merdjanian للحضانة بمصر الجديدة فى عام ١٩٤٢[١] وكلها لأبناء وبنات الجالية الأرمنية وتعلم اللغة الأرمنية فهى لغة الدراسة فى جميع المواد[٢] وقد ضمت مناهج الدراسة أيضا بعض اللغات لكى تساعد خريجى هذه المدارس على كسب أرزاقهم في البيئات التى يعيشون فيها ومنها اللغة الإنجليزية والفرنسية والعربية ، هذا إلى جانب الرياضة والعلوم والتاريخ والجغرافيا والموسيقى والرسم والخياطة وشغل الأبرة والتربية الرياضية[٣].

والمدارس الأرمنية بوجة عام تتبع جهات كنسية متعددة فهناك مدارس تابعة للكاثوليك وهى مدرسة آناراد Anarad Heghatyoun ويديرها راهبات الإيماكيوليت كنسبشن ومدارس الميخيتاريست Makhitarist ويديرها آباء يتبعون لرئاسة دينية فى فينا وكلا المدرستين بالقاهرة ، أما المدارس التابعة للأرثوذكس فهى كولوشيان Koloushian وبوغوصيات Bo-ghossian بالأسكندرية ، والأرمن يهتمون بوجه عام بمدارسهم على اعتبار أنها تحفظ لأبنائهم تقاليد وعادات الأرمن وهم يتبرعون لهذه المدارس وتكثر منحهم لها ، ولم يقتصر الأرمن فى مصر على نشاطهم التعليمى بل أن لهم نشاطًا ثقافيا كبيراً فلهم فى مصر :

١ - Houssoper cultural center وهو مركز ثقافى .

٢ - Armenian center (Hail Doun) وهو مركز ثقافى أيضا .

٣ - The Nou bar A Thetics club وهو نادي رياضى وثقافى .

ولهم غير ذلك جريدتان يوميتان أحدهما تسمى Arev ومعناها : الشمس والأخرى تسمى Houssaper ومعناها : الحالبة للأمل ، والغرض من إصدار هذه الجرائد أن يجد الأرمنى جريدة باللغة الأرمنية يستطيع أن يقرأها بعد أن يترك المدرسة فيستمر اتصاله بهذه اللغة ولايفقدها[٤].

---

١ - المرجع السابق ص ٨٤ .
٢- نعيمة محمد عيد : المرجع السابق ص ٧٠ .
٣ - جرجس سلامة : المرجع لسابق ص ٢٣٦ .
٤ - المرجع السابق ص ٨٤ - ٨٥ .

أما مدارس الجنسيات الأخرى فكانت تشتمل على جنسيات مختلفة ، روسية - هولندية - سويدية - سويسرية ، وكان عددها قليلا وعدد طلابها محدوداً . فكان عدد المدارس الروسية سنة ١٩٣٧ مدرستين يتعلم بها ١١١٨ تلميذاً وتلميذة ، وعدد المدارس السويدية فى نفس العام أيضا مدرستان بهما ٢٤٨ تلميذاً وتلميذة ، وكان عدد المدارس الهولندية أيضا مدرستين بهما ٢٥٠ تلميذاً وتلميذة ، بينما لم تزد المدارس السويسرية عن مدرسة واحدة كان يتعلم بها ٧٠ تلميذاً وتلميذة فى نفس هذه السنة [١].

علاقة المصريين بالتعليم الأجنبى :

لقد كانت نسبة كبيرة من تلاميذ المدارس الأجنبية مصريين فكان يوجد سنة ١٩٢٢ « ٢٥٩٣٥ » تلميذاً مصريا يتعلمون بالمدارس الأجنبية أى بنسبة تصل إلى ٤٥ ٪ من جملة تلاميذ المدارس الأجنبية ، وقد ظل المصريون يقبلون على التعليم فى هذه المدارس ولذلك نجد أن عدد التلاميذ المصريين يتزايد فى المدارس الأجنبية حتى يصل فى نهاية فترة دراستنا إلى مايقرب من ضعف عددهم سنة ١٩٢٢ ، فقد وصل عدد التلاميذ المصريين فى المدارس الأجنبية سنة ١٩٥٢ إلى « ٤٨٢٧١ » تلميذاً وتلميذة وإن كانت نسبتهم لم تتعد ٥١٪ من مجموع تلاميذ المدارس الأجنبية [٢].

ولانستطيع أن ننكر أن هذه المدارس الأجنبية قد أخرجت عدداً من الخريجين المصريين الذين يتقنون اللغات الأجنبية وخاصة اللغتين الإنجليزية والفرنسية ويجيدون التحدث بهما وكتابتهما . ولاشك أن التنوع فى التعليم شئ قد يكون مرغوبًا فيه ، غير أن هذه المدارس الأجنبية كانت تشكل شبابنا تشكيلا يناسب اتجاهاتها وأغراضها سواء أكانت دينية أم اجتماعية أم سياسية ، وتوجه تفكيرهم الوجهة الى ترغبها ، فقد كانت بعض الكتب الى تفرضها بعض هذه المدارس على تلاميذها موضوعة بطريقة استعمارية لاتتمشى مع الاتجاهات الوطنية المصرية ، فشملت بعض هذه الكتب تمجيداً للدولة صاحبة المدرسة ، إلى جانب احتوائها على الأفكار الاستعمارية التى كانت توضع فى تلك الكتب لبث الفرقة بين أبناء الوطن العربى وتمجيد الاستعمار والمستعمرين ودراسة تاريخهم بشكل يمجدهم ويضع بين يدى

١- Statistique scolaire , Année scolaire 1936 - 1937 p . 236 .

٢ - Cenus of schools in Egypt , school year 1921 - 1922 p . 103 .

Statistique scolaire , Année scolaire 1951 - 1952 p . 249

التلاميذ صورة واضحة عن تفوقهم المادى والعلمى والأدبى ، هذا مع إغفال تاريخ مصر وعظمة هذه البلاد وثروتها وحضارتها الأصلية . لهذا نجد خريجى معظم هذه المدارس لايعرفون عن تاريخ بلادهم وجغرافيتها شيئًا فى الوقت الذى يعرفون فيه تفاصيل كافية عن تاريخ الدولة التى تتبعها هذه المدارس . فتلاميذ المدارس الإنجليزية مثلا كانوا يدرسون تاريخ انجلترا وجغرافيتها واقتصادها بالتفصيل ، ويتخرج التلميذ من هذه المدارس وهو لايعرف عن بلده شيئًا بالمرة اللهم إلا الأفكار الاستعمارية الخاطئة عنها مما يوجد عرضًا فى الكتب التى تتناول تاريخ انجلترا ويذكر تاريخ مصر فيها كمستعمرة ومن وجهة نظر بريطانيا . كما كان لاغفال اللغة العربية - وهى لغة البلاد القومية - أمر له خطورته الكبيرة على قومية التلاميذ ومصريتهم . وما من دولة فى العالم تدع أبناءها يتعلمون لغة أجنبية منذ سن الرابعة دون أن يتعلموا لغة البلاد الأصلية بحيث يتخرجون فى هذه المدارس وهم يتقنون لغة أجنبية أو أكثر ولا يتقنون لغة بلادهم بل أن بعضهم لايعرفها [١].

كما كان تشكيل تلاميذ هذه المدارس وتثقيفهم بثقافة هذه الدول صاحبة المدارس الأجنبية وملء أذهانهم بتمجيدها وتعويدهم على قراءة مايتعلق بها وتكملة تعليمهم الجامعى بهذه الدول وتحمسهم لما هو منها ، كل ذلك يجعلهم أميل إلى التعلق بهذه الدول والتحمس لها وتوجيه ميولهم إليها ، وقد ساعد ذلك على تسرب النفوذ السياسى الأجنبى إلى مصر [٢]، ويتجلى الطابع الأجنبى بوضوح فى نظم الأسر والجمعيات ومختلف أنواع النشاط الذى تهتم به المدرسة ، فالكتب والأفلام والتمثيليات والألعاب كلها ذات صبغة أجنبية بعيدة عن البيئة المصرية ، فلم تكن هذه المدارس تحتفل بأى مناسبة قومية أو دينية ، بل كانت الاحتفالات قاصرة على الأعياد والمناسبات الأجنبية ، فيحتفل طلبة الفصول بعيد القديس أو القديسة الذى أطلق اسمه على الفصل ، ويتبارى التلاميذ فى هذه الاحتفالات فيحتفلون بعيد الراهب أو الراهبة الذى يشرف على الفصل ، ولما كان عدد كبير من هؤلاء بالمدرسة فلا

١- جرجس سلامة : المرجع السابق ص ١٢٦ / ١٢٧ .

٢ - المرجع السابق ص ١٣٠ .

يمضى أسبوع واحد بدون أن يقام احتفال من هذا النوع ، بل أن إحدى هذه المدارس يخصص شهر مايو بأكملة للاحتفال بعيد العذراء مريم ، فتقام فيه عدة احتفالات يشترك فيها الطلاب من المسلمين والمسيحيين على السواء وبالتالى لايعرف المسلم غير هذه الأعياد فتضعف عقيدته الدينية فلايعرف شيئا عن دينه [١] إذ كانت المدارس الأجنبية ترفض تدريس الدين الإسلامى لتلاميذها المسلمين مثل المدرسة الإنجليزية بالقاهرة « الكلية الأسقفية الإنجليزية بالقاهرة » فقد أنذرت هذه المدرسة أولياء أمور طلبتها في يونية سنة ١٩٤٨م بفصل أبنائهم آخر العام لأنهم ليسوا مسيحيين وأنها لن تقبل طلبة بعد (١٩٤٨) غير مسيحيين وعللت ذلك بأن من بين مواد قانون التعليم الحر الذى صدر فى هذه السنة مادة تقضى بألا يتعلم التلميذ دينًا غير دينه [٢](*).

كما كان للمدارس الأجنبية تأثير كبير على المصريين من الناحية الاجتماعية ، فبرغم أن تنوع التعليم وتنوع الثقافات المختلفة المتعددة فى التعليم الأجنبى أمر مرغوب فيه غير أنه قد أثر على الأسر المصرية التى توفد أبناءها وبناتها إلى هذه المدارس، فقد نجد في المنزل الواحد أن الأم ذات ثقافة أمريكية والأب ذو ثقافة عربية مصرية والأبنة ذات ثقافة فرنسية والأبن ذو ثقافة إنجليزية ولكل منهم تفكيره الخاص واتجاهه الخاص وبديهى أن ينشأ من ذلك تعارض بين كل هذه الثقافات والاتجاهات والعادات فى الأسرة الواحدة [٣].

وليس هذا بمستغرب أن يقوم التعليم الأجنبى فى مصر بتشكيل الطلاب المصريين على هذا النهج الاستعمارى الواضح ، فقد قام هذا التعليم مستظلا بالامتيازات الأجنبية غير حافل بالدولة ولاخاضع لسلطانها ولا ملتفت إلى حاجات الشعب وأغراضه ولامعنى إلا بنشر ثقافة البلاد التى جاء منها والدعوة لها ، وتكوين التلاميذ المصريين على نحو أجنبى خالص يبغض إليهم بيئتهم المصرية ويهون في نفوسهم قدر وطنهم [٤] ، ونتج عن هذا أن هؤلاء الشبان

١- نعيمة محمد عيد : المرجع السابق ص ٢٨٦ .

٢ - مجلس الشيوخ : دور الانعقاد العادى الثالث والعشرين الجلسة ٤٠ فى ١٩٤٨/٦/٢١م ، ص ١٢١٨ .

* يبدو لنا كيف كانت الحكومة تتخاذل أمام المدارس الأجنبية ، فكيف يسمح بفتح مدارس أجنبية فى مصر ثم ترفض هذه المدارس قبول أبنائها فيها بحجة أنه لايمكنها أن تعلمهم دينهم ، مع مافى هذا من منافاة للحرية الدينية التى كفلها الدستور المصرى والتى تتشدق بها هذه المدارس .

٣ - جرجس سلامة : المرجع السابق ص ١٣٠ .

٤- طه حسين:مستقبل الثقافة فى مصر جـ ١، الطبعة الأولى، دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٣٨، ص٧٢ .

المصريين خريجي هذه المدارس مهما يكن حبهم لمصر وإيثارهم لها يفكرون على نحو يخالف النحو الذي يفكر فيه الذين يتخرجون من المدارس المصرية فأصبحوا بذلك فئة لاتستطيع أن تلتقي مع الشعب في ثقافته وتراثه ولاتقدر أن تتحد معه في اتجاهاته وآرائه ولاتملك أن تشاركه فكره ونظرته إلى الأشياء، فأدى ذلك إلى تجزئة المجتمع المصري تجزئة فكرية كانت لها آثارها السلبية على حركة التطور المصري [1].

علاقة الدولة بالتعليم الأجنبي :

قام التعليم الأجنبي في مصر مستقلا عن الدولة وغير خاضع لسلطانها ، ولم يكن من الممكن أن يبقى التعليم دولة داخل دولة دون إشراف ولا رقابة من الدولة ذلك أن الظروف العامة في مصر بدأت تحتم على بعض أنواع التعليم الأجنبي أن تغير في مناهجها لكي يتمكن تلاميذها من التقدم لامتحانات الدولة والالتحاق بالوظائف الحكومية ، إذ كانت المدارس الأجنبية تلقي كل عام في خضم الحياة المصرية من يتقنون لغة وتاريخ وحضارة وثقافة الدول الغربية ولايعرفون شيئا عن وطنهم الذي يعيشون فيه، فكان التعليم الأجنبي في مدارسه بعيداً عن آمال الدولة وحاجات الشعب ويفتقر للتوجيه القومي الذي يوجه شبابنا الوجهة الوطنية الصحيحة من أجل ذلك اهتمت الدولة على المستوى الرسمي بضرورة الإشراف على مدارس التعليم الأجنبي في مصر.

فقد ظل التعليم الأجنبي منذ سنة ١٩٢٢ بغير رقابة ولاتفتيش ولاتدخل من أي نوع من الدولة ولم تنظمه قوانين أو قرارات حتى صدر القانون رقم ٤٠ لعام ١٩٣٤[2] وهو أول قانون للدولة للإشراف على المدارس غير الحكومية ، وسوف نذكر المواد التي ظتهمنا بهذا القانون لنرى إلى أي مدى إنطبق هذا القانون على المدارس الأجنبية ، فقد ظل التعليم الأجنبي - حتى بعد صدوره - بغير تفتيش أو إشراف فعلي من الدولة .

وبدراسة هذا القانون نلاحظ أن المادة الأولى منه حددت المدارس الحرة التي ستكون خاضعة لرقابة وتفتيش وزارة المعارف العمومية بالمدارس غير الأميرية التي تعد للامتحانات العامة التي تعقدها وزارة المعارف . ولما كان معظم المدارس الأجنبية لاتعد للأمتحانات العامة ولا تتبع مناهج الوزارة فإن الشروط التي نص عليها القانون حددت مدى إشراف الدولة على جزء من المدارس .

---

١ - محمد عبد الفتاح عبد المجيد أبو الأسعاد : المرجع السابق ص ٤٠٥ .

٢ - الوقائع المصرية : العدد ٥٧ في ٥ يولية ١٩٣٤ السنة ١٠٥ ص ٤ - ٦ .

وحددت المادة الثالثة الشروط الواجب توافرها في مدير لمدرسة أو من يعمل بها ، ولكنها لم تشترط أن تكون جنسيته مصريا ، كما لايوجد شرط يحدد نسبة هيئة التدريس من المصريين الذين يعملون في هذه المدارس بالنسبة لغيرهم من الأجانب .

كما تضمن القانون أيضا في المادة الحادية عشرة أنه يجب على المدارس الحرة أن تكفل للتلاميذ المصريين الحصول على مستوى علمي معادل لمستوى زملائهم في المدارس الأميرية في اللغة العربية وتاريخ وجغرافية مصر والتربية الوطنية ، وتكون هذه المقررات موضوعا لامتحان يعقد بإشراف وزارة المعارف .

وقد نصت المادة الثانية عشرة من القانون " لايجوز لمدرسة حرة أن تعلم تلاميذها دينا غير دينهم ولو قبل ذلك ولي الأمر " . والقانون جاء سلبيا في ذلك خاصة في وجوب تدريس اللغة العربية والتاريخ القومي والدين فلم ينص فيه على أن تكون هي اللغة الأولى في الأهمية ، كما أن إدخال التاريخ القومي والجغرافيا ليس معناه إمكان تطبيق هذا على مناهج المدارس المختلفة ، فالمدارس الإيطالية واليونانية والألمانية لن تستعين بمدرسين مصريين لتدريس هذه المواد لجهلهم بهذه اللغات . وعلى ذلك فيمكن التحايل في تدريسها بالصورة التي تريدها المدرسة . أما بخصوص تدريس الدين فلا يكفي أن تمتنع المدرسة عن تدريس دين مخالف لدين التلميذ بل كان يجب أن تكون هناك دراسة دينية منظمة وهذا مالم ينص عليه القانون .

وكان من نتائج عدم وفاء هذا القانون بكل اجراءات إشراف الدولة على مدارس التعليم الأجنبي صدور القانون رقم ٣٨ لعام ١٩٤٨ [١].

وقد حاول هذا القانون في مادته الأولى تلافي النقص في المادة الأولى من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٤ ، إذ نصت مادته الأولى : تكون المدارس الأجنبية والحرة خاضعة لرقابة وزارة المعارف العمومية وتفتيشها في الحدود وبالقيود الواردة بهذا القانون ، وعبارة مدارس حرة شاملة لكل مؤسسة غير حكومية تقوم بالتربية والتعليم أو الإعداد للمهن الحرة أو أي ناحية من نواحي التثقيف العام ، وبموجب هذه المادة تشرف الدولة على المدارس الأجنبية سواء منها مايعد للامتحانات العامة لوزارة المعارف أو المدارس التي لها منهج خاص بها ويعد لامتحانات خاصة .

ونص القانون في المادة العاشرة على أن تدريس اللغة العربية لجميع التلاميذ على اختلاف جنسياتهم في مستوى معين تقرره وزارة المعارف وتشرف على نظامه ومنهجه وامتحاناته .

١- الوقائع المصرية : العدد ٣٢ في أبريل ١٩٤٨ السنة ١٩ ص ٢ - ٥ .

كما نصت المادة الحادية عشرة على أنه ما دامت المدرسة - أجنبية أو غير أجنبية - يتقدم تلاميذها وتلميذاتها إلى الامتحانات العامة يجب أن تتبع مناهج الوزارة ، ومع ذلك فقد كان القانون مرنا بحيث سمح لهذه المدارس - إذا كان لديها مناهج خاصة أو مواد معينة تتميز بها - أن تحتفظ بها على أن يكون ذلك زيادة عما نص القانون على تدريسه طبقا لمناهج الوزارة مادام التلميذ سوف يتقدم لامتحانات الوزارة . فاذا لم يتقدم تلاميذ هذه المدارس الى امتحانات الوزارة العامة ويشمل ذلك معظم المدارس الأجنبية - فقد نصت المادة الحادية عشرة على أنه يشترط أن يصل التلاميذ الى مستوى معين فى اللغة العربية والتاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية يعادل مستوى نظرائهم بالمدارس الأميرية وتعقد امتحانات هذه المواد تحت إشراف وزارة المعارف العمومية .

وكان هذا واجبا ضروريا ، ذلك أنه ما من دولة تسمح بأن تتجاهل المدارس القائمة فى أرضها تاريخها وجغرافيتها ولغتها وتدرس تاريخ وجغرافية الدولة التابعة لها المدرسة ، وقد يكون هذا مقبولا الى حد ما لو كان تلاميذ هذه المدارس غير مصريين ، أما ومعظم تلاميذها من المصريين فكان لابد اذن من سن هذا القانون لكي تضمن الدولة لأبنائها قدرا معينا من الثقافة القومية واللغةالعربية تؤهلهم لأن يكونوا مواطنين صالحين ، ومع ذلك فقد ترك القانون لغة الدراسة للمواد الاجتماعية دون أن ينص على تدريسها باللغة العربية وبذلك كان من الممكن لكل مدرسة من المدارس الأجنبية أن تدرس مناهج الوزارة ولكن بلغة الدراسة بها . وكان لذلك ضرران أساسيان .

أولهما : أنه اذا كانت الدراسة بهذه المدارس كلها باللغة الأجنبية سوى مادة اللغة العربية ذاتها فان مستوى تلاميذ هذه المدارس في اللغة العربية سوف يكون ضعيفا حتى لو كان منهج الدراسة في اللغة العربية مساويا لمثيله بالمدارس الأميرية . وذلك لأنهم لا يتمرسون على هذه اللغة في أية مادة أخري من مواد الدراسة . وثانيهما : أن تدريس مواد الثقافة القومية باللغات الأجنبية سوف يضع تدريس هذه المواد في أيدي الأجانب أنفسهم وسوف يصعب معه التفتيش على هذه المواد فلن تستطيع الوزارة أن يتوافر لديها مفتشون يتقنون الأرمنية واليونانية والالمانية وغير ذلك من اللغات المختلفة وبالتالي سيدرس المدرسون الأجانب هذه المواد دون رقابة ولا تفتيش وفي كتب لا رقابة للوزارة عليها مما لا يكفل للدولة التوجيه القومي الصحيح لأبنائها في مواد هي من صلب تكوينهم القومي وتنشئتهم على محبة أوطانهم . فلا يوجد أجنبي مهما بلغت درجة اخلاصه العلمي يستطيع أن يغرس في المصريين محبة بلادهم كما يقوم بذلك المصري ، هذا اذا تغاضينا عن حقيقة معينة هي أن بعض هذه

المدارس كان موجودا بغرض الدعاية لوطنه ، ومن ثم كان من اللازم له ألا يعير اهتماما للمسائل القومية لأنها تتعارض كل التعارض مع السياسة العامة للمدرسة ذاتها [١].

ولما كانت المسائل الدينية مسائل ذات حساسية خاصة وأن المدارس الأجنبية قد بدأت بداية دينية ولا زالت تحول طابع التعليم العام والتعليم الأجنبي في مصر من ديني الى علماني الا أن بعض المدارس الأجنبية كانت تحتفظ بالمظاهر الدينية وتشرك تلاميذها من مختلف الأديان في المناسبات المختلفة ، فكان لابد للدولة أن تكفل للتلاميذ من مختلف الأديان الحرية الدينية دون التأثر باتجاه المدرسة التي يتعلمون فيها : لذلك نصت المادة الثانية عشرة من القانون « أنه من غير الجائز أن يعلم تلميذ دينا غير دينه ولو كان ذلك بموافقه ولي أمره » [٢]، وبذلك كفلت الدولة المحافظة على حرية الأديان وعدم التدخل أو التأثر في النشيء من هذه الناحية .

وفي فترة تولية «طه حسين ، وزارة المعارف صدر القرار الوزاري (١٠٠٢٦ في ٢٢ / ٣ / ١٩٥١) من أجل تشكيل لجنة استشارية لشئون المدارس الأجنبية ، نتج عن اجتماعات اللجنة مجموعة من التوصيات أقرتها الوزارة في القرار الوزاري عام ١٩٥١ ذلك من أجل المحافظة على قومية تلاميذ هذه المدارس من المصريين وأهم هذه القرارات:-

أ - أن يكون عدد الدروس في المرحلة الأولى سته للغة العربية كحد أدنى وأن يكون برنامج اللغة العربية للمصريين في كل فرقة هو البرنامج الرسمي للفرق المناظرة بالمدارس الرسمية .

ب - ضرورة تدريس الثقافة القومية للمصريين في كل مرحلة ويجوز تدريس هذه المواد بأحد اللغات الثلاث « العربية أو الانجليزية أو الفرنسية » حتى يتيسر التفتيش عليها لصعوبة وجود مفتشين ملمين بلغات كل المدارس الأجنبية .

ج- تعتبر اللغة العربية والمواد القومية من المواد الأساسية في امتحانات المدارس الأجنبية وأن تكون امتحاناتها تحت اشراف الوزارة ، وفيما يتعلق بالدين الاسلامي وافقت الوزارة على ارسال المسلمين من التلاميذ الى أقرب مدرسة حكومية في أوقات الدروس الدينية لتلقى دروس الدين الاسلامي ، أو أن تأخذ المدرسة تعهدا على الآباء بتعليم أبنائهم الدين في منازلهم هذا اذا لم يتيسر تعليم الدين الاسلامي في المدارس الأجنبية [٣].

١- جرجس سلامة : المرجع السابق ص ٢٨٠/٢٨١

٢- الوقائع المصرية : العدد ٣٢ في ١ أبريل ١٩٤٨ السنة ١٩ ص ٣ .

٣- جرجس سلامة : المرجع السابق ص ٢٧٩ .

ولما قامت ثورة ١٩٥٢ فى مصر رغبة منها في تحقيق منها فى تحقيق الاهداف القومية للبلاد ، رأت أن يكون الدين مادة أساسية من مواد الدراسة حتى يمكن غرس تعاليم الدين الكريمة فى نفوس المواطنين وتنشئتهم تنشأة قومية تلائم حالة البلاد فى تلك الفترة من أجل تحقيق هذه الأهداف صدر القانون رقم ٢١٠ فى شأن تنظيم التعليم الابتدائى ، والقانون رقم ٢١٢ لعام ١٩٥٣ فى شأن تنظيم التعليم الثانوي اللذين نصا أن ترتيب الدروس الخاصة للتلاميذ فى الدين حسب دياناتهم ، وأن الدين أصبح بمقتضى هذين القانونين مادة أساسية من مواد الدراسة [١].

وسرعان ما أصدرت حكومة الثورة القانون رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم المدارس الحرة بهدف المحافظة على قومية التلاميذ المصريين فى المدارس الحرة والأجنبية، ويخضعها لوزارة المعارف [٢].

وكان من نتيجة العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ تأميم المدارس الأجنبية كجزء من حركة تمصير المؤسسات الأجنبية فى البلاد ، وفي عام ١٩٥٨ صدر القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ من أجل تعريب المدارس الأجنبية والتعليم الخاص ولم يترك هذا القانون مجالا لأى مدرسة خاصة أو أجنبية أن تنحرف عن المسار القومى فى البلاد [٣].

١- الوقائع المصرية : العدد ٣٦ فى ٣ مايو ١٩٥٣ ، السنة ١٢٤ ص ٢ - ١١ .
٢ - الوقائع المصرية : العدد ٩٣ فى ٤ ديسمبر ١٩٥٥ ، السنة ١٢٧ ص ٢ - ١١
٣ - طلعت ذكرى مينا : المرجع السابق ص ١٩٢/١٩٣ .

الفصل الرابع

الأجانب والتعليم الوطنى

- مقدمة .
- الطلبة الأجانب بالمدارس المصرية .
- الموظفون والمدرسون الأجانب بوزارة المعارف .
- الأساتذة الأجانب بالجامعة المصرية .
- الأجانب ومجمع اللغة العربية .

الأجانب والتعليم الوطنى

كان للأجانب فى مصر دور فعال فى مجال التعليم الوطني وهذا الدور تستطيع أن ندرك أبعاده وخطوطه الرئيسية من خلال نشاطهم و تأثيرهم فى نوعيات التعليم الموجودة فى مصر فى تلك الفترة موضع الدراسة ، فليس معني وجود تعليم أجنبى ومدارس أجنبية أن الأجانب فى مصر قد ابتعدوا عن المدارس والجامعة المصرية بل إننا نجد غير ذلك ، فقد دخل الأجانب التعليم الوطني طلابا ومعلمين ونظارا ومفتشين وغير ذلك .

أولا : الطلبة الأجانب بالمدارس المصرية : -

لم يكن وجود المدارس الأجنبية فى مصر لتزويد الأجانب المقيمين بها بالتعليم أن الأجانب قد قاطعوا وابتعدوا عن المدارس المصرية ولم ينتظموا فيها ، بل أننا نجد أن الطلبة الأجانب قد انتظموا بالمدارس المصرية على اختلاف أنواعها ، ونستطيع أن نتابع ذلك من خلال إحصائيات المدارس للقطر المصرى فى سنوات الدراسة ، ففى سنة ١٩١٣/١٩١٤ دخل عدد كبير من الأجانب المدارس المصرية بلغ عددهم «٣٠٩٨» طالب وطالبة غير أن أعدادهم هبطت سنة ١٩٢٢ حتى بلغ عددهم «٢٧٤١» طالبا وطالبة[١]، ثم أخذ عدد الطلاب الأجانب بالمدارس المصرية فى الزيادة حتى بلغ سنة١٩٣٧ حوالى «٤١٣٤» طالبا وطالبة [٢]وبهذا تصل درجة زيادتهم إلى ما يقرب من ٥١٪ عما كانت عليه أعدادهم سنة ١٩٢٢ ، وذلك نتيجة لتزايد عدد الأجانب فى مصر فى تلك الفترة ، والتوسع فى إنشاء العديد من المدارس المصرية . واستمرت أعدادهم فى الزيادة حتى وصلت سنة١٩٤٩ إلى ٥٥٣١ طالبة وطالبة [٣]، وفى سنة١٩٥٢ بلغ عددهم «٤٣٨١» - طالبا وطالبة [٤].

وإذا ما قسمنا حجم الطلاب الأجانب العددى بالنسبة للطلاب المصريين فى تلك المدارس فإننا نلاحظ فرقا شاسعا لا يقارن بينهما وخصوصا في الفترة موضع الدراسة إذ بلغ عدد الطلاب المصريين بالمدارس المصرية سنة ١٩٢٢ «١٠٩١٩٤» طالبا وطالبة بينما كان عدد

١- Census of schools in Egypt , school year 1921 - 1922 p .98 - 99

٢- Statistique scolaire, Année scolaire 1936 - 1237 P. 236 - 237

٣- Statistique scolaire , Annee scolaire 1948 - 1949 P. 240 - 241

٤- Statistique scolaire , annee scolaire 1951 -1952 P.

الطلاب الأجانب بها فى نفس العام «٢٧٤١» طالبا وطالبة أى عدد الطلاب الأجانب بالمدارس المصرية لم يكن يتعدى ٣٪ تقريبا من مجموع الطلبة المصريين فى هذا العام [١]، وبينما بلغ عدد الطلاب المصريين بالمدارس المصرية سنة ١٩٣٧ حوالى «٢٠٣٩٠٦» كان عدد الطلاب الأجانب بها لا يتعدى «٤١٣٤» طالبا وطالبة [٢]، وهذا يجعلنا نقول بشىء من الاطمئنان إن عدد الطلاب الأجانب فى المدارس المصرية كان قليلا جدا بالنسبة للطلاب المصريين ونفس الشىء يمكن أن يقال أيضا إن عدد الطلاب الأجانب فى المدارس المصرية أقل بكثير وبنسب مرتفعة للغاية عن الطلاب الأجانب فى المدارس الأجنبية .

وأما عن جنسيات هؤلاء الطلاب الأجانب بالمدارس المصرية فإنه يتضح لنا من المصادر التاريخية والإحصاءات[٣] أن الغالبية العظمى من الطلاب الأجانب الذين التحقوا بالمدارس المصرية كانوا من الفرنسيين وبلغوا حوالى ٣٣٪ من جملة الطلاب الأجانب بالمدارس المصرية سنة ١٩٢٢ ، ٢٧٪ سنة ١٩٣٧ على وجه التقريب يليهم اليونانيون والإيطاليون فالبريطانيون ، بينما كانت هناك أعداد قليلة جداً من النمساوين والألمانيين والبلجيكيين بالمدارس المصرية .

وأغلب الظن أن معظم هؤلاء الأجانب الذين دخلوا المدارس المصرية ليسوا من الأجانب الأصليين ولكن من الأجانب المحميين ، فقد وجدنا كثيراً من المصريين أخذوا التبعية أو الحماية البريطانية وأصبحوا يعاملون كالبريطانيين تماما ، ووجدنا أيضا كثير من الجزائريين والمراكشيين والسوريين والتونسيين الموجودين فى مصر قد أخذوا التبعية الفرنسية والإيطالية ، ولم يكن نظام الحمايات هذا موجوداً عند الفرنسيين والإنجليز والإيطاليين فقط ، بل كان منتشراً فى بقية الأجناس الأجنبية الأخرى الموجودة بمصر فى تلك الفترة [٤].

ونظام الحماية هذا جعل المصريين المحميين وغيرهم يدينون بالخضوع لدولتين على السواء فى وقت واحد دولة تربطهم بها رابطة الجنسية وأخرى تربطهم بها رابطة الحماية، وقد زاد الأمر سؤا إذ أصبح فى استطاعة بعض الأفراد الحصول على حماية أكثر من دولة واحدة من الدول صاحبة الامتيازات .

١- Census of schools in Egypt ; school year 1921 P. 98 - 99 .

٢- Statistque scolire, Année scolaire 1936 -1937 P.236 - 237 .

٣ – أنظر الإحصاءات السابقة من نفس الصفحات .

٤ – انظر الفصل الأول « الجاليات الأجنبية فى مصر » .

والذى يجعلنا نرجح أن هؤلاء الذين دخلوا المدارس المصرية معظمهم - إن لم يكن كلهم - من أصحاب الحمايات هو وجود المدارس الأجنبية المنتشرة فى كل مكان والكثيرة العدد متنوعة الدرجات وقام معظمها بهدف تزويد أبناء الجاليات المختلفة بالثقافة القومية بما يحفظ لهم ثقافتهم ولغتهم القومية ، فكيف يدفع الأجانب فى مصر بأبنائهم إلى المدارس المصرية ؟ ! وإذا حدث والتحق أحد الأجانب بمدارس مصرية فى مناطق لاتوجد فيها مدارس أجنبية - وهذا أمر نادر - فلماذا يحدث أن يدفع الأجانب بأبنائهم للانتظام فى المدارس المصرية بالقاهرة والأسكندرية وهى المناطق العامرة والآهلة بمختلف المدارس الأجنبية إذ بلغ عدد التلاميذ الأجانب بالمدارس المصرية بكل من القاهرة والأسكندرية سنة ١٩٢٢ حوالى « ٢٥١٨ » طالبا وطالبة أى مايقرب من ٩٢٪ من إجمالى عدد الطلاب الأجانب بالمدارس المصرية فى هذا العام[1] ، وفى عام ١٩٤٦ بلغ عدد الطلاب الأجانب بمدارس القاهرة والأسكندرية المصرية « ٣٩٩٣ » طالبا وطالبة أى مايقرب من ٩٠٪ من مجموع التلاميذ الأجانب بها فى هذا العام والبالغ عددهم «٤٤٦٣ »[2] .

وقد يحدث أن يلحق الأجانب أبناءهم بالمدارس المصرية لو كانت هذه المدارس أوفر حظًا وأكثر تقدمًا بمسالك العلم ودروبه ، ولكن الحقيقة غير هذا ، فالمدارس الأجنبية - كما رأينا - أكثر تقدما ونشاطًا وعلما من المدارس المصرية ، كما أنها تعنى بتزويد الأجنبى بثقافته ولغته القومية للمحافظة على عاداته وتقاليده وربطه بالوطن الأم ، وذلك بتعليمه بها وفقا لمناهجها الخاصة التى تسير عليها المدارس الأجنبية وفقا للمنهج المتبع فى الوطن الأم ، كما لو كان هذا الأجنبى لم يحضر لمصر .

وطبقا لهذه الظروف ، إذن يتضح أن الأجانب الذين التحقوا بالمدارس المصرية على اختلاف أنواعها ودرجاتها هم من أصحاب الحمايات الذين دخلوا فى حماية الدول صاحبة الامتيازات وليسوا من الأجانب الأصليين .

أما عن الطلاب الأجانب بالجامعة المصرية فعندما افتتحت الجامعة فى شهر ديسمبر سنة ١٩٠٨ دخلها أيضا الطلبة الأجانب إلى جانب الطلبة المصريين وانتظموا فيها وواظبوا على حضور دروسها ، وقد بلغ عددهم سنة ١٩١٠ حوالى « ٧٩ » طالبا وطالبة كان معظمهم

---

١ - Cenus of schools in Egypt , year 1921 - 1922 , p . 106 - 107 .

٢ - Statistique Scolaire , Année Scolaire , 1945 - 1946 , p . 68 - 69 , 246 .

من الفرنسيين والإيطاليين والإنجليز والهولنديين والنمساويين وغيرهم بينما كان عدد الطلبة المصريين بالجامعة « ٣٧١ » طالبا وطالبة [١]، ولم تذكر الإحصائيات الرسمية لمعاهد التعليم أعداد الطلاب الأجانب بالجامعة إلا نادراً ، ففي إحصاء ١٩٣٧ كان عدد الطلاب الأجانب بها ٣١ طالبا وطالبة [٢]، ومن منطلق الظروف السابقة يبدو لنا أيضا أن معظم هؤلاء الأجانب كانوا من الأجانب المحميين وليسوا من الأجانب الأصليين باعتبار أن المدارس الأجنبية المختلفة كانت تهيئ لطلابها فرصة الالتحاق بالجامعات الأوربية الكبرى مثل - أكسفورد ، وكمبردج ، فكيف يدفع الأجانب بأبنائهم إلى الجامعة المصرية الوليدة ويتركوا هذه الجامعات الرائدة .

الموظفون والمدرسون الأجانب بوزارة المعارف : -

لم يدخل الأجانب المدارس المصرية طلابا فقط ، بل دخلوها معلمين ومفتشين أيضًا ، إذ كانت وزارة المعارف من أكبر الوزارات المصرية التي تستخدم الأجانب ويرجع ذلك لعدم وجود مدرسين مصريين من ذوي الكفاءة يصلحون للتدريس بالمدارس الثانوية ، فعلى حين لم يكن بين موظفي المعارف قبل الاحتلال سوى ٢٧ موظفًا أجنبيا كان معظمهم من الفرنسيين ، ارتفع هذا العدد بعد الاحتلال فوصل سنة ١٨٩٦ إلى ٩٣ أوربيا ، ثم زاد عددهم سنة ١٩٠٦ إلى ١٩٢ موظفًا أوربيا[٣] ، كما أوجد الإنجليز وظيفة المستشار لوزارة المعارف وتولاها دوجلاس دنلوب ، كان هو صاحب السلطة العليا في وزارة المعارف حتى استقال عقب ثورة ١٩١٩ فخلفه باترسون في هذا المنصب حتى ألغى في أعقاب صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢[٤]. غير أنه ظل الأجانب يمارسون نشاطهم في هذه الوزارة من خلال مستر ماركاند Marquand مراقب الإدارة الأوربية بوزارة المعارف ومستر سمبسون Simpson مراقب التعليم الثانوي ومسز كارتر Carter التي تشرف على التعليم النسائي . كما كانت الحكومة بسبب التوسع في إنشاء المدارس تحاول الاستعانة ببعض العناصر الأجنبية الأخرى ومعظمهم من الفرنسيين والبلجيك وأقلية من السويسريين والسويديين والإيطاليين في وظائف التدريس .

١- أحمد عبد الفتاح بدير : الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية ، مطبعة جامعة فؤاد الأول ، القاهرة سنة ١٩٥٠ ، ص ٢١٠ .

٢ - Statistique scolaire , Anné scolaire 1936 - 1937 , p . 238 .

٣- محمد عبد الفتاح أبو الأسعاد : سياسة التعليم في مصر تحت الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ - ١٩٢٢ (الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية القاهرة نة ١٩٨٣ ، ص ٦١ .

٤ - جرجس سلامة : أثر الاحتلال البريطاني في التعلم القومي في مصر ١٨٨٢ - ١٩٢٢ الطبعة الأولى، الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٦ ص ٦٤ - ٦٥ .

لقد كانت أعداد الموظفين الأجانب غير البريطانيين فى مرفق التعليم قد زادت فى خلال الفترة من ١٩٢٢ - ١٩٢٥ بنحو ثلاثة أضعاف [١]، وهذه الزيادة ترجع إلى إنشاء الجامعة المصرية ، والتوسع فى تدريس اللغة الفرنسية فى المدارس الثانوية إذ أصبحت تدرس فى السنوات الخمس بدلا من تدريسها فى الصف الثالث والرابع فقط ، وترتب على ذلك زيادة أعداد الطلبة الذين يدرسون اللغة الفرنسية ومن ثم فقد احتاجوا إلى ٤٠ أستاذاً فرنسيا . وكذلك ترجع إلى السياسة التى انتهجتها الحكومة المصرية باستخدام عناصر غير بريطانية بهدف الحد من النفوذ البريطانى فى مرفق التعليم ، ولكن من الملاحظ أنه برغم الزيادة الواضحة فى أعداد الموظفين الأجانب غير البريطانيين فى عام ١٩٢٢ زادت عن أعداد الموظفين من الجنسيات الأوربية الأخرى فى نفس العام بمقدار خمسة أضعاف وبنفس المعدل فى عام ١٩٢٣ وبزيادة تبلغ أربعة أضعاف فى عام ١٩٢٤ . وعلى أية حال فقد استمرت أعداد الموظفين البريطانيين فى حقل التعليم تربوا على أعداد زملائهم من الجنسيات الأوربية الأخرى حتى بلغت الزيادة نحو ٦٠٪ فى عام ١٩٢٥ .

وهكذا كان عدد الموظفين قبل صدور القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ ، « ١٩٢ » موظفا فى أكتوبر سنة ١٩٢٢ ، وكانت مرتباتهم فى السنة تبلغ ١٤٩٦٦ جنيها و ٦٠٠ مليم يدخل فيها مرتبات بدل الاغتراب وقد استبقى فى الخدمة ٣٥ موظفًا بعد أن منحوا التعويض بمقتضى القانون السابق ، ولايزال منهم ١٥ موظفًا إلى جانب أعداد كبيرة تعاقدت معها الحكومة بعقود تتراوح بين سنة وثلاث سنوات للتدريس بالمدارس المصرية، وسبب هذه الزيادة أن اللغتين الإنجليزية والفرنسية يدرسهما مدرسون إنجليز وفرنسيون وقد أتسع نطاق التعليم الثانوى والعالى أضعاف ماكان عليه سنة ١٩٢٢ فزاد لهذا السبب عدد المدرسين والمدرسات الأجانب لزيادة المدارس زيادة كبيرة ولإدخال اللغة الفرنسية فى المدارس الثانوية ، وبعد أن كانت المدارس الثانوية ثلاثا أصبحت ستًا وعشرين مدرسة وبعض هذه المدارس زاد أيضا عدد التلاميذ فيها إلى ١٠٠٠ فاستدعت هذه الزيادة فى المدارس والتلاميذ استخدام عدد كبير من الموظفين الأجانب لتدريس اللغات فزيادتهم إنما كانت تابعة لنسبة الزيادة التى طرأت على المدارس وعلى تلاميذها [٢].

غير أن القانون السابق (القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣) الذى قضى باخراج الموظفين الأجانب وتعويضهم ، أخرج فيما أخرج عدداً كبيراً من المدرسين الأجانب الأكفاء، ثم جرى العمل فى وزارة المعارف كما جرى فى غيرها من الوزارت على استخدام المدرسين الأجانب

---

١ - طلعت اسماعيل رمضان : الاتجاهات السياسية لكبار الموظفين الإنجليز ص ١٥٢ - ١٥٤ .

٢- مجلس الشيوخ : دور الانعقاد العادى العاشر ، مضبطة الجلسة ٣١ فى ١٩٣٤/٦/١٩ ص ٥٠٠ .

بعقود لاتتجاوز ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، وكان من نتيجة هذا التصوف أن تقدمت لوزارة المعارف طبقة من المدرسين ليسوا فى كفاية الطبقات السابقة التى كانت تؤدى هذه الوظيفة فى مدارس الحكومة ، لأن الكفء فى بلاده لايتقدم للتوظيف فى وزارة المعارف المصرية بعقد لمدة ثلاث سنوات فقط لايعرف بعدها أيتجدد عقده لمدة أخرى أم لا ، كما أنه بحكم النظام المالى الموضوع لمثل هذه العقود لايتناول علاوة أو ترقية ، فالباب موصد أمامه ، لذلك لايتقدم لمثل هذه العقود للتوظف فى وزارة المعارف إلا من لايجد عملا فى بلاده ، ولهذا حصلنا على عدد من المدرسين الأجانب أقل كفاءة من سابقيهم وترتب على ذلك ضعف الطلاب الذين يدرسون لهم فى اللغات الأجنبية(١).

وكانت وزارة المعارف تقوم بعمل دراسات فى اللغة العربية لهؤلاء الأوربيين وشملت هذه الامتحانات جميع المدرسين الأوربيين ، وكان يتحتم على هؤلاء النجاح فى المراحل الأولى لهذه الامتحانات حتى يتقدم هؤلاء فى دراسة اللغة العربية والانتقال من مراحل الامتحانات الأولية إلى المراحل الأعلى التالية ، ويجوز الترخيص لغير المصريين من موظفى الوزارات الأخرى فى تأدية هذه الامتحانات بناء على طلب رئيس المصلحة التابع لها الموظف ، وبعد إقرار وزارة المعارف العمومية . كما أنه يجوز لغير المصريين ممن ليسوا موظفين بالحكومة أو مجالس المديريات تأدية هذه الامتحانات بعد الحصول على ترخيص فى ذلك من وزارة المعارف العمومية ، وتعقد هذه الامتحانات كالتالى : يعقد الامتحان الإبتدائى مرتين فى السنة فى خلال شهرى نوفمبر وأبريل من السنة ، ويعقد الامتحان الراقى والأرقى مرة فى السنة فى خلال شهر مارس أو أبريل وتقدم طلبات الدخول فى هذه الامتحانات إلى الوزارة قبل اليوم المحدد لبدء الامتحان بشهر على الأقل (٢).

وقد صدرت لائحة لتنظيم هذه الامتحانات للتأكيد على أهميتها وضرورتها للمدرسين الأجانب العاملين بوزارة المعارف وجاء فى المادة الثانية تنظيم هذه الامتحانات فى الأنواع الآتية :

أ - الامتحان الإبتدائى

ب - الامتحان الراقى

جـ - الامتحان الأرقى

١- مجلس الشيوخ : دور الانعقاد العادى التاسع ، الجلسة ١٨ فى ١٩٣٣/٣/٢٧ ، ص ٢٣٥.

٢ - دار الوثائق القومية : محافظ عابدين محفظة رقم ٣١ مجلس الوزراء مذكرات وزارة المعارف العمومية فى الفترة من ١٩١١/٧/١٨ - أكتوبر ١٩٥٢ . لائحة امتحان الموظفين الأجانب بوزارة المعارف فى اللغة العربية .

أ - الإمتحان الإبتدائى وكان يشمل الاختبارات الآتية :

أولا : الاختبارات التحريرية :

	الدرجات
أ - ترجمة قطع مطبوعة إلى الإنجليزية والفرنسية تنتخب من الكتب العربية	(٢٠)
ب - ترجمة قطع مكتوبة باليد إلى الإنجليزية والفرنسية تنتخب من الكتب العربية	(٢٠)
جـ - ترجمة قطع مطبوعة إلى الإنجليزية والفرنسية تنتخب من الكتب العربية	(٢٠)
د - ترجمة من الإنجليزية أو الفرنسية إلى العربية	(٢٠)
ثانيا : الاختبارات الشفهية :	
أ - مطالعة وترجمة قطع عربية مطبوعة تنتخب من الكتب العربية المقررة	(٣٠)
ب - مطالعة وترجمة قطع عربية تكون مكتوبة باليد تنتخب من الكتب العربية المقررة	(٣٠)
جـ - محادثة	(٤٠)
	٢٠٠

ولايعد الطالب ناجحا فى الامتحان الإبتدائى إلا إذا حصل على الأقل على نصف المجموع الكلى للدرجات .

ب - الإمتحان الراقى وكان يشمل الاختبارات الآتية :

أولا : الاختبارات التحريرية :

	الدرجات
أ - ترجمة من اللغة العربية إلى الإنجليزية أو الفرنسية	(٣٠)
ب - ترجمة من إحدى اللغتين الإنجليزية أو الفرنسية إلى العربية	(٢٠)
جـ - إملاء من إحدى اللغتين الإنجليزية أو الفرنسية إلى العربية	(٢٠)
د - إنشاء من إحدى اللغتين الإنجليزية أو الفرنسية إلى العربية	(٢٠)
ثانيا : الاختبارات الشفهية :	
هـ - مطالعة من اللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية أو الفرنسية	(٣٠)
و - قواعد من اللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية أو الفرنسية	(٣٠)
ر - محادثة	(٤٠)
	٢٠٠

٢٦٠

ولايعد الطالب ناجحا فى الامتحان الإبتدائى إلا إذا حصل على الأقل على نصف المجموع الكلى للدرجات[1].

جـ - الامتحان الأرقى ويشمل على الاختبارات الآتية :

	الدرجات
أ - ترجمة ايات من القرآن الكريم إلى إحدى اللغتين الإنجليزية أو الفرنسية	(٢٠)
ب - ترجمة قطع منتخبة من الكتب الأدبية العربية إلى إحدى اللغتين الإنجليزية أو الفرنسية	(٥٠)
جـ - ترجمة من إحدى اللغتين الإنجليزية والفرنسية إلى اللغة العربية	(٤٠)
د - إنشاء	(٤٠)
ثانيا : الاختبارات الشفهية :	
أ - مطالعة	(٤٠)
ب - قواعد	(٢٠)
جـ - ملخص تاريخ أدب اللغة العربية	(٢٠)
د - محادثة	(٣٠)
	٢٦٠

ولايعد الطالب ناجحًا فى الامتحان الأرقى إلا إذا حصل على ٢٥٪ على الأقل من مجموع الدرجات المخصصة للاختبارين المبينين بالحرفين (جـ) (د) وعلى الأقل على نصف المجموع الكلى للدرجات [2].

وأصبحت أهمية هذه الامتحانات بالنسبة للأجانب ، أنه لايثبت أحدهم فى وظيفته ولايطلب زيادة راتبه إن لم ينجح فى الامتحان الإبتدائى فى اللغة العربية . إذ جاء فى المادة الثالثة من لائحة هذه الامتحانات أن كل أوربى مستخدم أو يستخدم فيما بعد (تحت التجربة) فى الدرجة الأولى (قسم ثان مدرسين) أو فى درجة توازيها أو تقل عنها لايمكن تثبيته فى وظيفته ولاطلب زيادة راتبه مالم ينجح فى الامتحان الإبتدائى فى اللغة العربية ، أما

١- دار الوثائق القومية : محافظ عابدين محفظة رقم ٣١ مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المعارف العمومية اللائحة السابقة .

٢- دار الوثائق القومية : محافظ عابدين المحفظة رقم ٣١ .

الأوربيون المستخدمون فى درجة أرقى من الدرجة الأولى (قسم ثان مدرسين) أو الذين يستخدمون فيما بعد فى هذه الدرجة فلوزارة المعارف وحدها الحق فى أن تعين منهم من يجب عليهم أداء الامتحان المذكور قبل أن يثبتوا أو تطلب لهم علاوات . أما الدخول فى الامتحان الراقى والأرقى فكان اختياريا فلا يسوغ الدخول فى الامتحان الراقى إلا لمن نجح قبل ذلك فى الامتحان الإبتدائى ، كما لايسوغ الدخول فى الامتحان الأرقى أيضا إلا لمن نجح قبل ذلك فى الامتحان الراقى [١].

وكانت وزارة المعارف العمومية تقوم بمنح الموظف الأجنبى التابع لها إذا نجح فى أحد الامتحانين الراقى والأرقى مكافأة قدرها خمسون جنيها مصريا [٢].

أما عن تطور تعداد المدرسين الأجانب بالمدارس المصرية فلدينا إحصاءات عنهم فيما بين عامى ١٩٢٢ ، ١٩٤٩ [٣].

ومن هذا نتبين أن عدد المدرسين لأجانب قد أخذ في الارتفاع منذ سنة ١٩٢٢ حتى بلغ أقصاه سنة ١٩٣٧ إذ زادت أعدادهم بنسبة تصل إلى ٤٧٪ عما كانت عليه أعدادهم سنة ١٩٢٢ وذلك راجع للظروف التى سبق أن أوضحناها . ثم أخذت أعدادهم فى التناقص بعد ذلك نسبة تناقصهم سنة ١٩٤٦ حوالى ٤٠٪ عما كانت عليه أعدادهم نة ١٩٣٧ واستمر تناقصهم ليصل سنة ١٩٤٩ إلى ٥٪ عما كانت عليه أعدادهم سنة ١٩٤٦ ويرجع ذلك إلى أن الحكومة المصرية عقب معاهدة ١٩٣٦ وإلغاء الامتيازات الأجنبية عملت على الحد من استخدام المدرسين الأجانب وأخذت فى إحلال المدرسين المصريين محلهم ، مما أدى إلى تناقص أعداد الأجانب عام بعد آخر .

واستمرت الوزارة تعمل على الاستغناء عن عدد من المدرسين الأجانب ، فمثلا نجدها تستغنى فى سنة ١٩٣٧ عن « ٣٣٢ » مدرسًا أجنبيا كانت رواتبهم ١٢٤٥٠٠ جنيه ، ثم استخدمت الوزارة فى سنة ١٩٣٨ « ٢٨ » مدرسًا فرنسيا يتقاضون ١٥٩٦٠ جنيهًا

---

١ - دار الوثائق القومية : محافظ مجلس الوزاره محفظة رقم ٤ / د نظارة المعارف العمومية موضوعات مختلفة فى الفترة من ١٨٩٢/١/٢ - ١٩٢٣/٤/٢٥ .

٢ - دار الوثائق القومية : محافظ عابدين محفظة رقم ٣١ .

٣ - Census of school in Egypt , school year 1921 - 1922 p . 138 .

Ststisique scolaire , Année scolaire 1936 - 1937 p . 247 .

Ststisique scolaire , Année scolaire 1945 - 1946 p . 249 .

Ststisique scolaire , Année scolaire 1948 - 1949 p . 249 .

واستخدمت أيضا « ٥٥ » مدرسًا إنجليزيا يتقاضون ٣٧٩٥٠ جنيها وأعادت أيضا ١٧٠ مدرسا أجنبيا يتقاضون ٨٩٢٥٠ جنيها سنويا و « ٨٤ » مدرسا فرنسيا يتقاضون ٣٥٢٨٠ جنيها سنويا ، ولو جمعنا عدد هؤلاء المدرسين فى سنة ١٩٣٨ لوجدناه « ٣٣٧ » زادت رواتبهم بمقدار ٥١٠٠٠ جنيها على سنة ١٩٣٧ . وكذلك بالنسبة للمدرسات الأجنبيات فقد استغنت منهن فى ١٩٣٧ « ٣٧٤ » مدرسة يتقاضون ٢١٣١٢ جنيها سنويا وأعادت سنة ١٩٣٨ « ٧٤ » مدرسة يتقاضين ٣٣٧٨٠ جنيها سنويا ويرجع ارتفاع الماهيات لرغبة الوزارة فى تشجيع المدرسين الأجانب الأكفاء على الاستمرار فى العمل بها لتحفظ بمستوى صالح من المدرسين الأجانب [1].

أما عن مرتبات المدرسين والمدرسات الأجانب فى وزارة المعارف فيمكن لنا أن نلخص الأدوار التى مرت بها مسألة كادر أولئك المدرسين فيما يلى :

قبل سنة ١٩٣١ كان المدرس الأجنبى يعين بماهية قدرها ٤٦٠ ج فى الدرجة الخامسة وكان إذ ذاك مربوط هذه الدرجة ٢٤٠٠ - ٢٠٠٠ جنيه ثم يمنح علاوة ٢٥ جنيها كل سنتين ، وكانت المدرسة تعين بماهية ٣٠٠ فى الدرجة السادسة وكان إذ ذاك مربوط هذه الدرجة (١٨٠ - ٤٦٨ ج) ثم تمنح علاوة ٣٠ جنيها كل سنتين .

وفى عام ١٩٣٥ صدر كادر جديد للمدرسين الأجانب نص على أن تكون درجات المدرسين جانب كالتالى :

أولا : الإنجليز ٤٥٠ - ٧٨٠ جنيها ويمنح علاوة ٣٠ جنيها كل سنتين .

ثانيا : الفرنسيون ٤٤٠ - ٦٦٠ جنيها ويمنح علاوة ٢٤ جنيها كل سنتين .

أما المفتشون والمفتشات الأجانب فقد نص على أن درجاتهم على الأساس الآتى :

أولا : المفتشون الإنجليز ٧٨٠ - ٩٠٠ جنيها .

ثانيا : المفتشون الفرنسيون ٧٢٠ - ٩٠٠ جنيها .

ثالثا : المفتشات ٦٠٠ - ٨٧٠ جنيها .

١- مجلس النواب : الهيئة النيابية السابعة ، دور الانعقاد العادى الأول ، المجلد الأول الجلسة ٢٣ فى ٢٩ يونية ١٩٣٨ " تقرير لجنة المالية عن الميزانية العامة - وزارة المعارف ص ٨١٥ " .

ويمنح هؤلاء المفتشون والمفتشات علاوة قدرها ٤٥ جنيها كل سنتين واستمر ذلك حتى نهاية فترة الدراسة[1] .

وهكذا كان المدرسون الأجانب يكلفون الدولة نحو نصف مليون جنيه في العام ، فمثلا نجد أن متوسط راتب المدرس الأجنبي في الشهر الواحد ٧٥ ج بينما نجد أن متوسط راتب المدرس المصري ٢٣ جنيها ، بل أنه كان في المدرسة السعيدية على سبيل المثال مدرسًا إنجليزيا يعمل بها منذ أكثر من ٢٥ سنة بلغ راتبه سنة ١٩٤٩ حوالى ١٢٠ جنيها شهريا ، وكان ذلك البون الشاسع بين مرتبي المدرسين الأجانب والمدرسين المصريين يترك أثرًا سيئًا في نفوس المصريين مما أدى إلى ترك الكثير منهم لمهنة التدريس [2].

هذا في الوقت الذى أخذت فيه الحكومة المصرية تعمل على إحلال المدرسين المصريين مكان من يخرج من الأجانب أولا بأول ، وقصرت عدد المدرسين الأجانب على الفرق العليا للدراسة الثانوية [3].

وتكشف البيانات عن أن عدد المدرسين المصريين كان قليلا جداً فلم يتعد أكثر من ٢٥ مدرسًا أي مايقرب ٧٪ من عدد المدرسين سنة ١٩٣١ . وزاد عددهم في العام لالدراسي ١٩٣٩/٣٨ حتى بلغ ٥٨ ٪ من عدد المدرسين الأجانب سنة ١٩٣٩ وبهذا تصل نسبة زيادتهم إلى ٨٢٪ عما كانت عليه أعدادهم سنة ١٩٣١ وذلك راجع إلى سياسة الوزارة في إحلال المصريين محل المدرسين الأجانب متى توفر المصري القادر علي القام بعمل الأجنبي .

كما نستطيع أن نلاحظ أن كليتى البنات كان كل مدرسيها من الأجانب سنة ١٩٣١ ووجد مدرس مصري واحد بهما سنة ١٩٣٨ ، وهذا يرجع إلى أن هاتين الكليتين كانتا الغرض من إنشائهما أن تكونا مدرستين خاصتين ببنات الطبقة الراقية اللاتى يملن عادة إلى الثقافة الغربية ويتمتعن فيهما بتربية راقية في معهدين مصريين ضمن لهن الثقافة النسوية التى كان يظن بعضهن أنه لاوسيلة إليها إلا بدخول المدارس الأجنبية ، وتنشئتهن نشأة نسوية راقية تناسب ومكانة أسرهن في المجتمع المصري من غير حاجة إلى سلوك طريقة الامتحانات العامة والإستعداد لها ، والكلية تعنى خلال هذا بالاحتفاظ بالطابع المصري القومي [4].

١- السياسة : العدد ٤١٥٨ في ٢٧ ديسمبر ١٩٣٦ السنة ١٥ ص ٧ .

٢ – روز اليوسف : العدد ١٠٧٥ في ١٩ يناير ١٩٤٩ السنة ٢٤ ص ١٧ .

٣- مجلس النواب : الهيئة النيابية السابعة ، دور الانعقاد العادى الثانى ،و المجلد الثانى الجلسة ٥٩ في ١٥ مايو سنة ١٩٣٨ ص ٢٠٤٧ .

٤ – وزارة المعارف العمومية:دليل كلية البنات بالجيزة ص٣-٥دليل كلية البنات- بالأسكندرية ص١-٤.

وكانت وزارة المعارف تكافئ المدرسين الأجانبالذين يقومون بعملهم بكفاءة ممتازة باعطائهم العلاوات الاستثنائية تقديراً منها لدورهم فى خدمة العملية التعليمية فى مصر مثال ذلك أن وزارة المعارف منحت المسيو ألكسندر اجيوس المدرس بمدرسة المعلمين العليا علاوة استثنائية قدرها ٢٤ جنيها فى عام ١٩٢٦ تقديرا لكفاءته فى العمل [1]، كما تمتع المدرسون الأجانب أيضا بامتيازات فضلتهم على المدرسين المصريين فعلى سبيل المثال أن مدرسى اللغة لإنجليزية من المصريين بالتعليم الثانوى ليست أمامهم فرصة شغل وظائف المدرسين الأوائل لأن هذه الوظائف كان يشغلها المدرسون الإنجليز بحكم الاحتفاظ بهم للتدريس بالفرق العليا ، لذلك لاتتاح لهؤلاء المدرسين المصريين هذا السبيل لتلك الترقية . كما أن المدرسين الأجانب تمتعوا بامتيازات فيما يتعلق بحركة التنقلات بين رجال التعليم ، فلقد كان من الواجبات الأولى على المفتش أن يتصل دائما بالمدرسين الأجانب ويتعرف رغباتهم فى النقل ويعمل على تنفيذ تلك الرغبات مع مراعاة مصلحة العمل حتى لايشغلهم عن أداء واجبهم شاغل كبعدهم عن بلادهم وأبنائهم ، كما كان المدرس الأجنبى يتمتع بالاستقرار فى مدرسته لاينتقل منها بعكس المدرس المصرى الذى كان كثيراً مايتعرض للنقل [2].

وكان التفتيش على المدرسين الأجانب لا يتم الا بواسطة المفتشين الأجانب أيضا ولا يخفي ما فى ذلك من تحيز ظاهر وتذكر جريدة روز اليوسف فى تلك الفترة أنها لم تر مدرسا أجنبيا قد عوقب لأن المفتش أثبت اهماله ، بل كانت التقارير توضع دائما فى صالحهم ، وكأنهم ملائكة لا يخطئون . وتذكر الجريدة أيضا أنه قد حدث أن قام أحد هؤلاء المفتشين الأجانب بالتفتيش على مدرسى اللغة الانجليزية باحدى مدارس التجارة المتوسطة فضبط مدرسا مصريا فى السنة النهائية يدخن سيجارة فى الفصل فكتب تقريرا الي الوزارة يطلب فيه فصله ، بينما كان فى نفس المدرسة مدرسا انجليزيا يشرح للطلبة قطعة من رواية انجليزية وبيده زجاجة « روم» يحتسى منها جرعة بعد عدد من الألفاظ وسط تهريج الطلاب وضجيجهم ، فلم يكن هناك شروط حاسمة يجب توافرها فى الأجنبى الذى يدرس فى المدارس المصرية ويتحكم فى عقلية الأجيال المصرية[3].

١- دار الوثائق القومية : محافظ عابدين محفظة رقم ١٨ مجلس الوزراء مذكرات وزارة المالية فى الفترة من ١٩٢٣/٣/٢٧ - ١٩٣٠/١٢/٩ ، رقم الوثيقة ٣٨٣/١ ملف رقم ٧٨ - ٢ / ١٢٣.

٢ - عبد الحميد مطر : التعليم والمتعطلون فى مصر ص ٢٨٦ / ٢٨٧ .

٣- روز اليوسف : العدد ١٠٧٥ فى ١٩ يناير ١٩٤٩ ص ١٧ .

كما كان المدرسون الأجانب يستغلون العملية التعليمية التى من أجلها جاءوا الى مصر ويدافعون عن مصالح بلادهم ، فكان معظمهم لا يستطيع أبدا أن يخفى نزعته الاستعمارية التى تحتقر كل ما هو مصرى وتمدح فى كل ما هو انجليزى والقليلون هم الذين كانوا يظهرون بمظهر المعلم الذى جاء الى مصر ليؤدى رسالة علمية ، وهؤلاء أدوا أعمالهم على خير وجه - ومثال ذلك انه عندما انطلقت دعوة وطنية لمقاطعة البضائع الأجنبية مبتدئة بأبسط شيء وهو الطربوش ، وكانت الطرابيش لا تصنع فى مصر وانما تستورد من النمسا التى تصدرها خصيصا الى مصر ، وتجاوب الطلبة مع هذه الدعوة الوطنية غير أن المدرسين الأجانب أظهروا غضبهم من ذلك فيذكر سيد مرعى فى مذكراته «فوجئنا نحن الطلبة بالمدرس الأجنبى فى الفصل وكان اسمه «مندرسون» يترك المادة الدراسية ويكلمنا فى مبدأ مقاطعة البضائع الأجنبية ، وكان مندرسون هذا يهوديا انجليزيا ، وقد دخل الفصل فوجدنا نرتدى اللبدة الصعيدى مكان الطربوش . . فقال مندرسون : أنتم منفعلون جدا بمقاطعة البضائع الأجنبية ، حسبنا لماذا تركزون على الملابس فقط ؟ لماذا لا تقاطعون المأكولات المحفوظة وكلها أجنبية ؟ ولما لا تقاطعون السيارات .. والتليفونات والاتوبيسات وكلها أجنبية ؟ . وهكذا استطاع المدرس من خلال عمله التعليمى الدفاع عن المصالح الأجنبية التى تمثلها بلاده وغيرها من البلاد الاجنبية فى مواجهة الدعوة الى مقاطعة كل ما هو أجنبى[1].

وقد استعانت وزارة المعارف بالأجانب لدراسة نظام التعليم المصرى ووضع أسس تطويره ففى سنة ١٩٢٨ استدعت وزارة المعارف خبيرين فى التعليم هما المسيو كلاباريد استاذ علم النفس السويسرى ، والمستر مان مفتش المدارس وكليات المعلمين بانجلترا [2]، وقد طلبت

١- سيد مرعى : أوراق سياسة ، الجزء الاول ، المكتب المصرى الحديث ، القاهرة ١٩٧٨ ص ٣٥/٣٤ .

٢- لم يكن استدعاء هذين الخبيرين الحدث الأول من نوعه فى تاريخ التعليم فى مصر فقد سبقته خبرات مماثلة كثيرة ففى سنة ١٨٩٦ انتدب فوللر ليدرس حالة المدرسة الزراعية بالجيزة وكانت قد أسست منذ سنة ١٨٠٠ فكتب تقريرا أفاد فى تطوير الدراسة الزراعية فى مصر ، وفى سنة ١٩١ حضر الى مستر ويلز وهو خبير انجليزى فى التعليم الصناعى واقترح انشاء مدارس صناعية زراعية ، وتطوير التعليم الزراعى بالتوسع فى التدريب العملى ، وفى التدريب على انشاء الجمعيات التعاونية . وفيما بين سنة ٣١- ١٩٣٦ استدعت الوزارة خبيرا فى الموسيقى هو كلورت زاكى أستاذ الموسيقى بجامعة برلين مكث فى مصر شهرين قدم فى نهايتها تقريرا عن التعليم الموسيقى فى مصر . سليمان نسيم : صياغة التعليم المصرى الحديث دور القوى السياسية والاجتماعية والفكرية ١٩٢٣ - ١٩٥٢، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة سنة ١٩٨٤ ، ص ٢٤٤ .

منهما دراسة نظام التعليم المصرى ، وتقديم مقترحات بشأن اصلاحه [١] ، فقام الخبيران بدراسة نظام التعليم وبخاصة التعليم الثانوى ، وعلاقته بالتعليم العالى والتعليم الخاص بأعداد المعلمين ، واتفق الخبيران فى نقد بعض الأوضاع المجودة وكما كان منهما آراء متصلة باهتمامه وخبراته، فقد انتقد مان التوسع فى التعليم الثانوى والتعليم العالى والذى لا يعد الا للوظائف الحكومية ، ووجه الخبيران اهتمامها الى تعليم المرحلة الأولى والى ضرورة التوسع فيه وتعميمه على أسس سليمة ، كما انتقد مان حالة المدارس الأولية من ناحية مبانيها الرديئة ومناهجها المزدحمة بالمواد، وطالب بتخفيف المنهج وتزويد الطفل وتدريبه على العادات الطيبة ، وانتقد تشابه منهج البنين والبنات ، واقترح تقرير مواد التدبيرالمنزلى بالنسبة للبنات بطريقة عملية ومناسبة لما يحدث في بيوتهن ، وشارك كلاباريد مان فيما يتعلق بالتوصية بالعناية بالتدبير المنزلى ، وطالب بأن يكون منهج الريف منهجا وظيفيا يدور حول حياة الريف وبأن تكون المدرسة الريفية مركز الاشعاع للقرى المحيطة بها ، ويتبع ذلك ضرورة تعريف مدرسى المدارس الأولية بالقرى بمسئولياتهم وانتقد مان تدريس اللغتين العربية والانجليزية فى المدارس الابتدائية فى وقت واحد ، وطالب بالبدء بتدريس اللغة العربية ثم بعد فترة تدرس اللغة الانجليزية ، ونصح بضرورة الاهتمام بطرق تدريس اللغات[٢].

ولقد اتفق مان وكلاباريد على أن تقوم المرأة بالتدريس للاطفال بالسنوات الأولى بالمدارس الابتدائية ، وكان هذا الاقتراح متفقا مع التطورات التربوية ، غير أن تحقيقه كان صعبا فى فترة كان سلطان التقاليد فيها مازال مسيطرا وخاصة فى الريف فكان اقبال الفتيات على التعليم قليلا ولا يتعدى المرحلة الابتدائية . وفيما يتعلق بالتعليم الثانوى انتقد مان مستوى التعليم به واكتظاظ الفصول بالتلاميذ وكثرة التغييروالتبديل فى خطط الدراسة ، وفى هيئة التدريس مما لا يساعد على استقرار الدراسة بالمدارس وطالب مرة ثانية بضرورة العناية بمواد التدبير المنزلى بالنسبة للفتيات اللاتى سوف لا يتوظفن ، واتفق مان وكلاباريد فى نقدهما لنظام الامتحانات وطالبا بتعديله ، اذ طالب مان بتبسيط نظام امتحان الشهادة الابتدائية واختصار مناهج امتحانات الشهادة الثانوية القسم الأول والثانى ، والغاء الدور الثانى

١- عبد الحميد مطر : المرجع السابق ص ١٤١ .

٢- حسن الفقى : التاريخ الثقافى للتعليم بجمهورية مصر العربية فى القرنين التاسع عشر والعشرين ، الطبعة الأولى ، النهضة المصرية ، القاهرة سنة ١٩٦٦م ص ١٧١ .

بالنسبة للمدارس الابتدائية والقسم الأول من الدراسة الثانوية ، بينما اقترح كلاباريد أن يكتفى باعمال السنة بالنسبة للتلميذ فى المرحلة الأولى ، واقترح أيضا انشاء معهد لاعداد المعلمين تكون الدراسة فيه لمدة ثلاث سنوات بعد الشهادة الثانوية بالنسبة لمدرسى المدارس الابتدائية ، أما الدراسة بالنسبة لخريجي الجامعة فتكون سنتين لاعدادهم للتدريس بالمدارس الثانوية . وقد قدم كلاباريد اقراحات مفيدة بالنسبة لاستمرار نمو المعلمين مهنيا ، فطالب بتنظيم دراسات لمدة أسابيع يستمع فيها المعلمون الي المحاضرات ويشاهدون ما يعرض عليهم من المدارس المثلى ، والاطلاع على المستحدثات فى دائرة التعليم والالمام ببعض أصول البسيكولوجيا التجريبية للطفل ، واقترح انشاء جمعية تربوية بالقاهرة على أن تكون لها مجلة وفروع بالمدن المختلفة ، واقترح أيضا تأليف كتب باللغة العربية فى التربية وترجمة الكتب الأجنبية الشهيرة مثل « المدرسة والطفل لجون ديوي. ورأى مان أن تنظم دراسات صيفية للمعلمين ليتعرفوا فيها على الطرق الحديثة فى التربية و يشاهدوا تطبيقاتها فى المدارس النموذجية[١].

وكان هجوم الأثنين شديدا على المركزية المتسلطة على نظام التعليم فانتقد مان تشابه المدارس برغم اختلاف البيئة فى كل شيء وعدم اشتراك النظار والمعلمين فى وضع اللوائح والقوانين وخطط الدراسة ، وطالب بتخفيف المركزية وافساح المجال للنظار الاكفاء لادخال بعض النظم على مسئولياتهم ، وأرجع سيطرة طرق الحفظ والتسميع والالقاء الى النظام المركزي مما صب المعلمين جميعهم فى قالب واحد ، وطالب بافساح المجال أمام المعلمين لتجريب الطرق الحديثة وتنمية التفكير العلمي للتلاميذ ومراعاة الفروق الفردية وتشجيع التلاميذ على الاطلاع ، وفى الوقت نفسه اقترح أن تكون هناك رقابة وافية من جانب المفتشين لتوجيه المعلمين وارشادهم[٢].

وفى الحقيقة أن التقريرين اللذين قدمهما مان وكلاباريد قد وضعا الأصابع على بعض نواحى الضعف فى نظام التعليم بالرغم من أن التقريرين كتبا من وجهة نظر خبيرين أجنبيين من بلاد تختلف ثقافاتها عن البيئة المصرية الا أنهما قدما بعض الاقتراحات المفيدة فيما يتصل بمناهج التعليم بالمرحلة الأولى والتعليم الثانوى والتعليم الفنى والامتحانات المركزية .

١- حسن الفقى : المرجع السابق ص ١٧٢ ، عبد الحميد مطر ، المرجع السابق ص ١-٢ .

١- حسن الفقى : المرجع السابق ص ١٧٣ .

الأساتذة الأجانب بالجامعة المصرية : -

عندما افتتحت الجامعة المصرية فى ديسمبر١٩٠٨ ثم بعد انضمامها الى وزارة المعارف بصدور المرسوم الخاص بذلك فى ١١ مارس سنة ١٩٢٥ لم يكن نشاط الأجانب فى التدريس بها أقل حال من الأحوال عن نشاطهم فى المدارس الثانوية والمدارس الأخرى بوزارة المعارف ، فكانت الاستعانة بالأساتذة الأجانب والاستفادة من علمهم وتجاربهم فى الجامعة المصرية ذلك أنه لما كان الهدف من انشاء الجامعة هو ربط صلات مصر مع رواد الحركة الفكرية في العالم لتقف على آخر ما توصل اليه العلماء والمفكرون من أبحاث فاستعانت بهؤلاء دون النظر الى وطنهم أو دينهم لأن العلم لا يعرف وطنا ولا دينا ، وكان الهدف من ذلك أن تسرع الجامعة الخطى بالاستفادة من تجارب الأمم ومن علمها عن طريق هؤلاء العلماء ، فقام بالتدريس بها الانجليزي والفرنسي والايطالى والبلجيكى والألمانى وغيرهم ، وكان هؤلاء يلقون محاضرتهم في العلوم التاريخية والاجتماعية وآداب اللغات ومن هؤلاد الأساتذة الأجانب الأستاذ الالمانى ليتمان أستاذ اللغات السامية ، والأستاذ ميلتونى مدرس التاريخ القديم والسنيور جويدى Guddi الذى كان يقوم بتدريس العلوم التاريخية والجغرافية واللغوية عند العرب ، والمسيو بوفليه Pouphellet الذى كان يقوم بتدريس تاريخ آداب اللغة الفرنسية ، والمستر ميللر Miller الذى كان يقوم بتدريس تاريخ آداب اللغة الانجليزية[١] .

وكانت الجامعة فى حاجة شديدة للأساتذة ليملأوا الفراغ فى التخصصات التى لا يوجد لها أساتذة مصريون ، ولم تتخذ الجامعة خطوة فريدة فى نوعها حين استعانت بالأجانب وليس في ذلك ما يعيبها فقد كانت الحياة الجامعيةفى كل العصور قائمة على أساس أن العلم لا وطن له وكان للأوروبين أسبقية العلم والتقدم ولابد من الانتفاع بها فى الدراسة الجامعية على أساس أن العلم لا وطن له غير أن البعض شكك في كفاءة هؤلاء الأساتذة وأن طريقة اختيارهم لم يراع فيها الكفاءة وتفضيل المصرى على الأجنبى عند تساوى الكفاءة ، بل لوحظ أن يكون هؤلاء المدرسون من جنسية معينة ، ويتضح ذلك من مقارنة كفاءة الأجانب وخصوصا أساتذة كلية العلوم بكفاءة الأساتذة المصريين ، فكان هناك مدرسون أجانب يساعدهم فى مهمتهم مدرسون مصريون ، وكان يوجد بين هؤلاء المساعدين من هو حاصل على شهادة الأستاذ

١- عبد المنعم الدسوقى الجميعى : الجامعة المصرية والمجتمع ١٩٠٨ - ١٩٤٠ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٨٣ ، ص ٤١/٢٦ .

الأجنبي ، بل وجد بينهم من حصل على شهادته قبل حصول الأستاذ الأجنبى عليها فمثلا كان للمستر أنيس Enness مساعدان هما الدكتور مشرفه والدكتور الكردانى . وكان الدكتور مشرفه حاصل على شهادات مماثلة لشهادات مستر أنيس ان لم تفوقها . وبذلك تكون طريقة اختيار الأساتذة لم يراع فيها الكفاءة وتفضيل المصري علي الأجنبى عند تساوى الكفاءة ، وهذا غير جائز لأنه فى الوقت الذى كان يجب فيه الاستعانة بالاجانب ليملأوا فراغا لا يستطيع المصرى أن يملأه [1].

ويشير احصاء اعضاء هيئة التدريس بالجامعة المصرية من المصريين والأجانب سنة ١٩٢٧[2]. إلى أن عدد الأساتذة الأجانب بالجامعة المصرية فى هذا العام بلغ ٣٢٪ تقريبا من جملة عدد الأساتذة بالجامعة المصرية ، كان عددهم حوالى ٤٦٪ من جملة الأساتذة المصريين . وكانت كلية الآداب تحظى بالعدد الكبير من الأساتذة الأجانب إذ بلغ عددهم بها هذا العام ٤٥٪ من جملة الأساتذة الأجانب فى الجامعة وذلك راجع إلى استخدام كلية الآداب هؤلاء الأجانب فى تدريس آداب اللغة الإنجليزية والفرنسية والدراسات القديمة والآثار الإسلامية والمصرية واللاتينية واليونانية والفلسفة وغيرها ، ويأتى بعد كلية الآداب كلية العلوم إذ كان بها من الأساتذة الأجانب ٢٣٪ من جملة الأساتذة بها فى نفس العام ومعظمهم بقسمى الطبيعة والكيمياء . وبعد كلية العلوم تأتى كلية الحقوق إذ بلغ عدد الأساتذة الأجانب بها فى ذلك العام ٢٧٪ من جملة الأساتذة بها . أما كلية الطب فكان بها من الأساتذة الأجانب مايقرب من ١٨٪ من جملة الأساتذة بها فى هذا العام . ويرجع ارتفاع عدد الأساتذة المصريين إلى سياسة الجامعة والوزارة فى إحلال المصريين محل الأجانب إذ كان يتوفر وجود مصرى فى مستوى الأجنبى حتى لايتأثر مستوى التعليم إذ كانت وزارة المعارف تتعاقد مع الأجانب بعقود قابلة للتجديد وفى حالة توفر المصرى ينتهى تعاقدها مع الأجنبى وتسند إلى المصرى[3].

ومن أمثلة ذلك أن وزارة المعارف تعاقدت مع عدد من الأساتذة الأجانب للتدريس بالجامعة فى العام الجامعى ١٩٢٦ - ١٩٢٧ منهم : المسيو سانياك الأستاذ بجامعة السربون بباريس

---

١ - مجلس النواب : الهيئة النيابية الثالثة دور الإنعقاد العادى الأول ، المجلد الأول الجلسة ٥٤ فى ١٢ سبتمبر ١٩٢٦ ص ٩٣٩ .

٢- مجلس الشيوخ:دور الانعقاد العادى الرابع ملحق رقم٤ للجلسة رقم٦١ فى٦ يولية ١٩٢٧ص١١٩٣.

٣ - المصدر السابق .

أستاذاً للتاريخ الحديث بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول بعقد لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد براتب قدره ١١٤٠ سنوياً (وهو أقصى مربوط للدرجة الثانية المخصصة لهذه الوظيفة فى ميزانية الجامعة للسنة المالية ١٩٢٧٢٦/) ، والمسيو هين مدرساً للتاريخ الرومانى واليونانى بكلية الآداب بعقد قابل للتجديد لمدة ثلاث سنوات من أول السنة الدراسية ١٩٢٧/٢٦م براتب قدره ٥٤٠ جنيها سنويا (هو مربوط الدرجة الرابعة المخصصة لهذه الوظيفة فى ميزانية الجامعة ١٩٢٧/٢٦) ، والمسيو كايوفيلا مدرس للغتين اليونانية واللاتينية بكلية الآداب براتب قدره ٥٤٠ جنيه سنويا وأيضا بعقد لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد . وفى كلية العلوم تعيين المستر أندروز مدرساً لعلم الجيولوجية بكلية العلوم بماهية قدرها ٨٠٠ جنيه فى الدرجة الرابعة بعقد لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد . وفى كلية الطب تعين الدكتور أرنولد هنرى أستاذ الجراحة الأكلينيكية فى الدرجة الأولى بعقد لمدة ثلاث سنوات براتب قدره ١٥٠٠ جنيه سنويا مع منحه علاوة قدرها ١٠٠ جنيه كل سنتين . وتعيين الدكتور جلاستر مدرساً للطب الشرعى فى الدرجة الثانية بماهية قدرها ١٥٠٠ سنويا بعقد لمدة خمس سنوات [١].

أما عن جنسيات الأساتذة بالجامعة المصرية فى العام الجامعى ١٩٢٩/٢٨ [٢] . فيظهر أن الإنجليز كانوا يتحكمون فى كليتين من كليات الجامعة الأربع وهما الطب والعلوم ، بينما تتحكم فرنسا فى كليتين أخرتين هما الحقوق والآداب . وقد أبدى الإنجليز مخاوفهم من ذلك إذ أن كليتى الآداب ، والحقوق هما الكلتان اللتان تمدان مصر وستظلان تمدانها بالكوادر السياسية وأعضاء المجالس التشريعية وحتى الخطباء الجماهيريين وهؤلاء ليسوا من طلبة كلية العلوم والطب بل سيكونون من طلاب الحقوق والتاريخ والآداب وعملوا على ضرورة التواجد الإنجليزى فى هذه الكليات حتى يضعوا حداً للنفوذ الثقافى الفرنسى فى مصر [٣].

وبينما حرص البريطانيون على تأكيد وجودهم فى الجامعة المصرية فقد حرصت من جانبها الجامعة المصرية على تأكيد مصريتها وذلك بتمصير مناصب العمداء وملء الوظائف الشاغرة

١- دار الوثائق القومية : محافظ عابدين محفظة رقم ٣ مجلس الوزراء فى الفترة ١٩١١/٣/٢٤ - ١٩٣١/١٠/٢٨ .

٢ - F. O 407 / 208 J 718/1/16 Lord Lloyd to Austen Chambrelain , April , 15 ; 1929 No . 45 , p . 330 .

٣ - سامية حسن سيد ابراهيم : الجامعة المصرية ودورها فى الحياة السياسية ١٩٠٨ - ١٩٤٦ ، رسالة دكتوراة غير منشورة بكلية البنات - جامعة عين شمس سنة ١٩٨٣ ، ص ١٩٣

بأساتذة مصريين ورغم ذلك فقد استمرت الجامعة تتعاقد مع الأساتذة الأجانب بالجامعة أما عدد الأساتذة والمدرسين الأجانب بالجامعة المصرية (فؤاد الأول) في العام الجامعي سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ م .

فيوضح لنا أن الإنجليز كانوا هم الكثرة الغالبة في الجامعة المصرية [١] إذ بلغ عددهم ٥٨٪ من جملة لأجانب في الجامعة في هذا العام كان منهم مايقرب من ٤٩٪ من جملة البريطانيين بالجامعة وفي كلية التجارة ٢٨٪ من مجموع البريطانيين يلي البريطانيون الفرنسيون إذ بلغ عددهم حوالي ٢٦٪ من جملة الأجانب بالجامعة كان معظمهم بكليتي الآداب والتجارة والحقوق إذ وصل عددهم بهذه الكليات إلى ٩٥٪ من جملة الفرنسيين بالجامعة ويلي هؤلاء السويسريين والنمساويين والألمان بأعداد متفرقة .

أما عن مرتبات هؤلاء الأساتذة فكانت بكلية الآداب تتراوح مابين ٤٠ - ٩٠ جنيها شهريا ، وفي كلية العلوم تراوحت مرتباتهم مابين ٩٥ جنيها و ٢٥ جنيها شهريا ، أما كلية الطب فقد ارتفعت مرتباتهم عنها بكليتي الآداب والعلوم إذ تراوحت مرتباتهم بها بين ١٦ جنيها - ٦٩.٧٥٠ جنيها شهريا . وفي كلية الحقوق كانت مرتباتهم بين ٤٥ جنيها - ٨٨.٣٣٠ جنيها شهريا . وبلغت مرتباتهم في كلية الهندسة بين ١٢٥ جنيها - ٩٥ جنيها شهريا ، وفي كلية التجارة تراوحت مرتباتهم مابين ٧٤.٢٥٠ جنيه - ٤١.٢٥٠ جنيها شهريا وذلك في العام الجامعي ١٩٣٩/٣٨ [٢].

واستمرت الجامعة المصرية تعتمد على الأساتذة الأجانب مع العمل على إحلال المصريين محلهم متى توفر المصري الكفء وعند افتتاح جامعة فاروق الأول بالأسكندرية سنة ١٩٤٢ اعتمدت أيضا على عدد من المدرسين الأجانب في كلية الحقوق والآداب والطب ، وقد تراوحت مرتباتهم بكلية الطب جامعة فاروق الأول سنة ١٩٤٦ مابين ٢٠٠٠ جنيه - ٢٥٠٠ سنويا يضاف إليه بدل الاغتراب ٤٨٠ جنيه سنويا . وكانت هذه المرتبات تغري الأجانب على القدوم إلى مصر والعمل بالجامعة [٣].

١- دار الوثائق القومية : محافظ عابدين المحفظةرقم ٣٨ - تعليم في الفترة من ١٩١٩ - ١٩٥١ ، ثيقة بعنوان : الأساتذة الأجانب في الجامعة المصرية (جامعة فؤد الأول) سنة ١٩٣٩/٣٨.

٢ - المصدر السابق .

٣- دار الوثائق القومية : محافظ عابدين المحفظة رقم ٢٣٦ تعليم : تقرير عن جامعة فاروق الأول في يولية ١٩٤٦ ص ٤ - ١٠ .

الأجانب ومجمع اللغة العربية :

نبتت فكرة إنشاء مجمع لغوى فى مصر عندما أحس رجال العلم والفكر فيها بتخلف اللغة العربية عن مسايرة المفاهيم الحضارية الحديثة ومتابعتها ، واستعمال الكلمات السياسية الأجنبية فى الصحف لكصرية ، وطغيان موجة الفرنجة التى أصابت البلاد حتى وصلت إلى اللغة العربية فأصبح أبناؤها لايهتمون بلغتهم ، والمثقفون منهم تفاخرون باستعمال اللغات الأجنبية يضاف إلى ذلك نمو العامية باطراد وطغيان بعض ألفاظها على الفصحى ، وظهور أنصار لها يحاولون أن تصبح العامية لغة العلم والحياة لدرجة أن اختلط العامى بالمعرب ومن أجل ذلك قام بعض الغيورين على اللغة العربية بالتنبيه إلى خطورة مايحدث وبدأت فكرة إنشاء هيئة قادرة مكفولة الوسائل لخدمة اللغة العربية بأنشاء مجمع لغوى تشرف عليه وزارة المعارف[1].

وفى ١٣ ديسمبر ١٩٣٢ صدر مرسوم بأنشاء مجمع اللغة لعربية أطلق عليه اسم مجمع اللغة العربية الملكى - ثم تغيير اسمه فى عام ١٩٣٨ فأطلق عليه مجمع فؤاد الأول للغة العربية [*] ، وأن يكون تابعًا لوزارة المعارف ، وأن يكون مقره مدينة القاهرة وحدد المرسوم أغراض المجمع بأنها :

أ - أن يحافظ على سلامة اللغة العربية ، وأن يجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون فى تقدمها ، وملائمة على العموم لحاجات الحياة فى العصر الحاضر ووسيلته إلى ذلك أن يحدد فى معاجم أو تفاسير خاصة أو بغير ذلك من الطرقماينبغى استعماله أو تجنبه من الألفاظ والتركيب .

ب - أن يقوم بوضع معجم تاريخى للغة العربية ،.وأن ينشر أبحاثًا دقيقة فى تاريخ بعض الكلمات وتغير مدلولاتها .

جـ - أن ينظم دراسة علمية للهجات العربية الحديثة بمصر وغيرها من البلاد .

د - وأن يبحث كل ماله شأن فى تقوم اللغة العربية ، وأن يعهد إليه فيه بقرار من وزير المعارف العمومية [2].

١- عبد المنعم الدسوقى الجميعى : مجمع اللغة العربية دراسة تاريخية ، الهيئة العامة للكتاب القاهرة ١٩٨٣ ، ص ١٢ .

* أصبح اسمه مجمع اللغة العربية بقرار جمهورى صدر فى ٢١ أغسطس ١٩٥٤ .

٢- دار الوثائق القومية : محافظ عابدين محفظة رقم ٢٣٩ تعليم - مجمع اللغة العربية .

كما نص المرسوم على أن يؤلف المجمع من عشرين عضوا عاملا يختارون من غير تقيد بالجنسية من بين العلماء المعروفين بتبحرهم فى اللغة العربية أو بأبحاثهم فى فقه اللغة أو لهجاتها ، وأن يكون تعيين هؤلاء الأعضاء فى المرة الأولى بمرسوم بناء على عرض من وزير المعارف ثم يوكل الأمر بعد ذلك للمجمع نفسه فيختار من يرتضيه بشرط أن يحرز أغلبية ثلثى الأعضاء ، كما نص المرسوم بأنه إذا خلا مكان أحد الأعضاء يقترح المجمع اسم العضو الجديد بأغلبية ثلثى أعضائه العاملين ويختار الأعضاء العاملون رئيس المجمع من بينهم فينتخبون ثلاثة بأغلبية أصوات الحاضرين يعين من بينهم الرئيس بمرسوم ، وجرى العرف بوجه عام على أن يعين أكثر المنتخبين أصواتا ويعين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ولم يقتصر قانون الرياسة على المصريين ، واللائحة وحدها هى التى أوجدت ذلك بإلحاح من الأعضاء الأجانب بالمجمع[1] .

وكان من بين أعضاء مجمع اللغة العربية عدد من الأجانب الذين درسوا اللغة العربية ويجيدون التحدث بها واستمر الأجانب بالمجمع طوال الدراسة وهم : –

أولا : الإنجليز :

١ – الأستاذ جيب : Gibbs أستاذ اللغة العربية بمدرسة اللغات الشرقية بلندن .

٢ – مستر أربرى : Arberry وقد كان يجيد اللغة العربية وقد ترجم رواية مجنون ليلى ، والأستاذ بجامعة كمبردج .

٣ – الأستا غليوم : وكان أستاذاً للغات الشرقية بجامعة درهام وقد ألقى عدة محاضرات عن كتابى « الأغانى » وألف هو والأستاذ أرنولد كتابا فى وصايا الإسلام.

٤ – الأستاذ نيكلسون : Nicholson بجامعة كمبردج .

٥ – الأستاذ بيفان : Bevan .

٦ – الأستاذ مرجليوس : .Marglius

ثانيا : الألمان : –

١ – مستر براجستر : Bergstresser من جامعة ميونخ .

٢ – الأستاذ ليتمان : Littmann .

٣ – الدكتور فيشر : بجامعة ليبزج .

---

١ – المصدر السابق .

ثالثا : الفرنسيون :

١ - الأستاذ ماسينيون Massignon بجامعة باريس .

٢ - جاستون فييت الأستاذ بمدرسة اللغات الشرقية .

٣ - ليفي بروفنسال : Levy Provensal .

٤ - هنري ماس الأستاذ بمدرسة اللغات الشرقية بباريس .

٥ - هنري مارسيه الأستاذ بالسربون Henry Marssé .

٦ - جود فري ديمونبين Godefray Demoniené الأستاذ بالسربون .

رابعًا : الأمريكيون :

١ - الأستاذ مرتن سبرنجلنج Martin Sprenglig من جامعة شيكاغو .

٢ - الأستاذ شارل موري Charles Morry من جامعة بل .

٣ - الأستاذ ريتشارد جوتل Richard Gothiel من جامعة كولومبيا .

٤ - الأستاذ هنري ولفسون Henrry Wolfoson من جامعة هارفارد .

٥ - الأستاذ وليم بوبر William Popper من جامعة كاليفورنيا .

٦ - الأستاذ دنكان ماكدونالد Duncan Macdonald .

خامسا : الإيطاليون :

١ - الأستاذ نيللينو Nallino بجامعة روما .

٢ - الأستاذ جويدي[1] Guidi .

وهكذا لم تقتصر عضوية المجمع على المصريين بل ضم إلى جانبهم عدداً من الأجانب لكي تتاح الفرصة للتعاون المثمر والدراسة المتعمقة بين كافة المهتمين والمتخصصين في شئون اللغة العربية ، فكان مجمعا أمميا لا أقليميا وظهر في المجمع شعار أن العلم والتفاهم الثقافي بين الأمم الشرقية والغربية في مجمع اللغة العربية فوق الجميع [٢].

١- المصدر السابق .

٢ - عبد المنعم الجميعي : المصدر السابق ص ٣٤ .

أما عن نشاط الأعضاء الأجانب بالمجمع فقد قدم أوجست فيشر عضو المجمع إلى لجنة المعجم فى ٧ مارس ١٩٣٥ تقريراً بوضع نظام مفصل لتأليف المعجم اللغوى التاريخى من الهجرة ، وأوضح فيشر أن عمل هذا المعجم اللغوى التاريخى من الهجرة ، وأوضح فيشر أن هذا المعجم سيتضمن كل اللغة العربية الأدبية الخاصة بزمن الجاهلية وبالقرون الثلاثة الأولى بعد الهجرة لأنه فى هذه الفترة نشأت اللغة العربية الفصحى وإزدهرت حتى بلغت حد الكمال وذكر أنه لكى يتحقق ذلك سيجمع الكلمات الهامة التى تشمل عليها أشعار الأغانى لابى الفرج الأصفهانى وكتاب الشعر والشعراء لابن قتيبة ، وكذلك ديوان نابغة بنى ذبيان ، وديوان كعب بن زهير ، غير أن قيام الحرب لعالمية الثانية وسفر فيشر إلى بلاده ومعه أوراق معجمه وتفرق شمل أعضاء المجمع من الأجانب طوال مدة الحرب ، وبعد انتهاء الحرب رفضت السلطات السوفيتية اعطاء ترخيص للدكتور فيشر بمغادرة ألمانيا واستمر الحال على ذلك حتى أصيب فيشر بمرض أودى بحياته قبل أن يعود إلى المجمع ، ولم يترك غير أوراق ، كانت فى أغلبها غير مستوفاة ، وعبثًا حاول المجمع أن يلم شعث ماتفرق من أوراق معجم فيشر فلم يستطع الحصول على مانقل منها إلى ألمانيا ولم تثمر الجهود إلا على أوراق غير مستوفاة ، والجدير بالذكر أن فيشر كان قد ساهم بنصيب وافر فى أنشطة المجمع وأبحاثه منها اشتراكه فى لجنة العلوم الطبيعية والكيمياء ولجنة اللهجات ولجنة الأصول العامة ، ولجنة تقديم تقرير عن معجم البخارى يضاف إلى ذلك ما أسهم به من نصيب فى المباحثات المعجمية [١].

وقد انتقدت « صحيفة البلاغ » بشدة تعيين الأعضاء الأجانب بالمجمع وذكرت أنه كان جديراً بوزارة المعارف ألا تتصل بأحد من أولئك الأجانب لأن مجمعًا لغويا فى أمة من الأمم لايمكن أن يحتمل وجود عشرة أعضاء فيه من الأجانب وإذا كان لابد وأن يوجد العنصر الأجنبى فيه فكان يمكن أن يكتفى بواحد أو أثنين على الأكثر ، وتساءلت الصحيفة هل هذا مجمع لغوى تنفق عليه مصر أم عصبة أمم تعددت ألوان أعضائها وكثرت ازياؤهم ، وأية فائدة ترجى للغة العربية ولمصر من وراء مجمع يكاد يكون العنصر الأجنبى فيه مساويا للعنصر المصرى ، وتذكر البلاغ أنها لاتطعن فى مقدرة أولئك الأجانب ولا تنكر لهم دراستهم للغة العربية ، ولكنها (أى البلاغ) لاترضى أن تعترف مصر رسميا بعجز أبنائها عن أن يلموا بلغتها وأن تعلن عن حاجتها إلى أن تستعين بالأجانب فى سبيل دراسة هذه اللغة ،

١- المرجع السابق ص ٤٤ - ٤٨ .

ومادام أعضاء المجمع الأجانب من دول مختلفة فكل فريق سوف يسعى إلى أن يجعل من بلاده التى ينتسب إليها شرف الحصول على كأس التفوق فى النفوذ داخل المجمع مما يجعل المجمع مسرحا للصراع من أجل السيطرة وبسط النفوذ [1].

وفى تقديرنا أن اشتراك الأجانب في هذا المجمع يعد عملا طيبا يحسب لهم باعتبار أن هذا المجمع كان تحقيقا لأمنية وطنية جاشت فى صدور المشتغلين باللغة العربية وآدابها والباحثين فى العلوم والفنون المختلفة وهى المحافظة على سلامة اللغة العربية وجعلها ملائمة لحاجات الحياة الحاضرة .

١- البلاغ : العدد ٢٩٨٣ فى ٩ يناير ١٩٣٣ السنة ١٠ ، ص ١ .

الفصل الخامس

الأجانب والتبشير

- طبيعة التبشير وأهدافه
- الإرساليات التى مارست نشاطها فى مصر .
- وسائل العمل التبشيرى فى مصر .
- أهم حوادث التبشير .
- نتائج الحركة التبشيرية فى مصر .

الأجانب والتبشير

طبيعة التبشير وأهدافه : -

إن الباعث الحقيقى الأول فى رأى القائمين على التبشير انما هو القضاء على الأديان غير النصرانية توصلا الى استعباد أتباعها[1] ، ويمثل النشاط التبشيرى وسيلة من الوسائل المختلفة التى تستخدم لنشر عقيدة ما وهناك وسائل أقل نسبيا منه ، كالاتصالات الثقافية ، والاحتلال العسكرى والامتيازات الأجنبية وان كانت نسبة ما تؤديه تلك الوسائل مجتمعة أكثر مما تؤديه بعثات التبشير الا أن البعثات التبشيرية تعتبر الوسيلة المثلى بالنسبة لتلك الوسائل ، لأن إيفاد مرسلين يقومون بنشر عقيدة بوعظهم وايمانهم الى قلوب الآخرين تتمشى مع تعاليم الدين الذى يرمى فى جوهره الى الايمان الداخلى ، وإن ضرورة التبشير وطبيعة نشاطه قد تناولها الكتاب المقدس فى كل من العهدين القديم والحديث ، فقد جاء فى الاصحاح الثامن والعشرين لانجيل متى «فاذهبوا وتلمذوا جميع الأمم وعمدوهم بأسم الأب والأبن والروح القدس ، وعلموهم أن يحفظوا جميع ما أوصيكم به ، وها أنا معكم كل الأيام الى انقضاء الدهر» (انجيل متى :٢٨ ص ١٩-٢٠) وجاء فى أنجيل مرقص على لسان يسوع المسيح «وقال لهم اذهبوا إلى العالم أجمع واكرزوا بالانجيل للخليقة كلها من آمن واعتمد خلص ومن لم يؤمن يدن» (أنجيل مرقص : ١٦ ص ١٥)[2](*) .

والتبشير وسيلة من وسائل تمكين الأستعمار من الرسوخ فى البلاد ، وأنه وسيلة للتفرقة العنصرية ، وأنه أيضا وسيلة لتوهين العروبة وإضعاف اللغة العربية فى ربوع العالم العربى ، فمن أقوال زعماء المبشرين عن أهداف التبشير قول لورانس بروان إذا اتحد المسلمون فى إمبراطورية عربية أمكن أن يصبحوا لعنة على العالم وخطرا وأمكن أن يصبحوا نقمة له أيضا أما أذا ظلوا متفرقين فأنهم يظلون حينئذ بلا قوة ولا تأثير «ويفصح القس كالهون سيمون عن رغبة التبشير فى تفريق المسلمين التى عبر عنها بروان فيما قبل بقوله «أن الوحدة

١- عمر فروخ : مصطفى خالدى : التبشير والاستعمار فى البلاد العربية ، الطبعة الأولى بيروت سنة ١٩٥٣ ، ص ٤٠ .

٢- إبراهيم عكاشة على : حركة التبشير الدينى فى جنوب السودان ١٨٩٩-١٩٤٧- رسالة دكتوراه غير منشورة بكلية الاداب جامعة القاهرة ١٩٧٨ ص ١ .

* - غيرأن المبشرين قد تخلوا عن تلك المبادىء التى تنظم سبل الدعوة الى الديانة المسيحية كما سنرى

.الاسلامية تجمع آمال الشعوب السود، وتساعدهم على التخلص من السيطرة الأوروبية ، ولذلك فأن التبشير يعمل على أظهار الأوربيين في نور جديد جذاب ، وعلى سلب الحركة الأسلامية من عنصر القوة والتمركز فيها ، فوحدة المسلمين أذن في نظر التبشير يجب أن تفتت وإن توهن ويجب أن يكون هدف التبشير هو التفرقة في توجيه المسلمين واتجاهاتهم [١].

وهناك بجانب تفتيت وحدة المسلمين – كهدف للمبشرين – هدف آخر هو درء خطر وحدتهم وامتداد سلطانهم باستعمار الشعوب الأوروبية واستغلالها واستنزاف ثرواتها ، وهكذا كان التبشير أحد دعائم الاستعمار في مصر والشرق الاسلامي ، ذلك أن المبشرين – على اختلاف جنسياتهم ونزعاتهم – وجدوا في الاسلام قلعة حصينة تقف شامخة راسخة في وجه زحفهم وتقدمهم ، وتبينوا أن العقيدة الدينية الاسلامية كانت دائما هي الحافز للشعوب المستعمرة علي الكفاح في سبيل التحرر والاستقلال ، فتسلل المبشرون الى البلاد الاسلامية وعملوا جاهدين على أن ينفثوا سمومهم في أفكار ضحاياهم ، وكان نشاطهم الطعن في الاسلام والانتقاص من قيمته وتهوين شأنه ، وصرف الناس عنه أو الحيلولة بينهم وبينه .. وفقا للسياسة التي رسمها الاستعمار بشتى صوره وألوانه ، وهنا يبدو واضحا أن التبشير مقدمة أساسية للاستعمار الأوربي كما أنه سبب مباشر لاضعاف قوة المسلمين ، اذ كانت الدول الأجنبية تبسط الحماية على مبشريها في بلاد الشرق لأنها تعدهم حملة لتجارتهم وآرائهم ولثقافتها الى تلك البلاد ، كما كان المبشرون يعملون بطرق مختلفة كالتعليم مثلا على تهيئة شخصيات شرقية لا تقوم السيطرة الأجنبية ، فالتقت مصلحة المبشرين مع أهداف الاستعمار فمكن لهم ، واعتمد عليهم في بسط نفوذه في الشرق ، واقنع المبشرون زعماء الاستعمار بأن المسيحية ستكون قاعدة للاستعمار الغربي في الشرق وبذلك سهل الاستعمار للمبشرين أعمالهم ومهمتهم وبسط عليهم حمايته وزودهم بالمال والسلطان[٢].

وهكذا كان التبشير المسيحي في العالم الاسلامي حربًا صليبية كتلك الحرب التي بدأها الغرب المسيحي منذ تسعة قرون ، والتي فشلت في تحقيق أهدافها ونتيجة لفشل تلك الحرب الصليبية الصاخبة في تحقيق أهدافها والتي تتلخص في السيطرة على العالم الاسلامي

١- إبراهيم خليل أحمد : المبشرون والمستشرقون في العالم العربي والاسلامي ، الطبعة الاولى ، مكتبة الوعي العربي بالقاهرة ١٩٦٤ ص ٣٨/٣٧ .

٢- محمد البهي : المبشرون والمستشرقون في موقفهم من الاسلام ، مكتب الصحافة والاعلام القاهرة ١٩٦٣ ، ص ٢٦ .

واستنزاف ثرواته ، فقد استداروا لتحقيق تلك الأغراض ، بعد تطويرها بما يناسب ظروف العصر ، وذلك باستحداث وسائل أخرى يأتى التبشير فى مقدمتها باعتباره غزوا صامتا يستطيع التسلل فى الظلام خلف الأقنعة والشعارات الزائفة [١].

وقد أشار كثير من الساسة الى أهمية الدور الذى يقوم به التبشير ، فقال لورد بلفور وزير الخارجية البريطانية : ان المبشرين فى نظر الاستعمار هم عيونه التى تقوم باطلاع الدول الغربية بالنواحى التى تهمها معرفتها من عقائد المسلمين وآدابهم والثقافات التى يتأثرون بها ، وقال زويمر : ليس الهدف من التبشير هو ادخال المسلم فى دين آخر فقط ولكن الهدف هو اخراجه عن الاسلام حتى يكون خصما له وعدوا[٢]، فلا يمكن أن تتصور أن التبشير دعوة للدين المسيحى فقط يكون مخططا لأن التبشير أحد أدوات الاحتلال والغزو الأوروبى ، ولا يهمه من أمر الدين الا الغلبة بأى أسلوب كان حتى يكفل سيادة الحضارة الغربية [٣].

والواقع أن الحركة التبشيرية فى مصر لم يكن هدفها الأوحد هو التبشير بين المسلمين فقط بل شملت أيضا فروع الديانة المسيحية نفسها ، فالمبشرون البروتستانت و الكاثوليك قاموا بدور واضح فى تحويل بعض أفراد الأقلية الأرثوذكسية فى مصر الى البروتستانتية والكاثوليكية [٤].

ويعتبرعصر محمد على فترة هامة من فترات التبشير بالمسيحية فى مصر ، اذ أخذت مصر ترحب بالأجانب الذين ينزحون اليها ويحملون معهم كثيرا من عناصر النشاط الاقتصادى ، ونزح معهم رجال الارساليات الدينية يبغون نشاطا دينيا فى بلد كان الأجانب يعدونه اذ ذاك بكرا ، وكانت هذه الارساليات فى غالبيتها كاثوليكية وأخرى بروتستانتية ، وبدأت هذه الارساليات بانشاء الكنائس كل منهما على مذهبها الخاص ، ثم رأوا أن يوسعوا دائرة نشاطهم فألحقوا بهذه الكنائس مدارس لهم يقومون هم بالتدريس فيها لأطفال جالياتهم ومن يشاء من الجاليات الأخرى[٥].

١- أحمد عبد الوهاب : حقيقة التبشير بين الماضى والحاضر ، الطبعة الأولى ، مكتبة وهبه ، القاهرة سنة ١٩٨١ ، ص ١٥٦ ، ١٥٧ .

٢- أنور الجندى : الاسلام والدعوات الهادمة ، الطبعة الأولى دار الكتاب اللبنانى بيروت سنة ١٩٧٤ ، ص ٢٤٥ ، ٢٥٠ .

٣- محمود محمد شاكر : أباطيل واسمار ج ١ مكتبة دار العروبة (ب،ت) ص ٢٠٩ .

٤- أحمد أحمد الحتة : الأجانب فى مصر والسودان ص ٢٠١ .

٥- أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم فى عصر محمد على ، ص ٦٧٠ .

ومنذ احتلال انجلترا لمصر أصبحت مصر فعلا تحت سلطة انجلترا المسيحية التى حرصت من جانبها على أن تحمى الارساليات البروتستانتية خاصة ، سواء كانت هذه الارساليات انجليزية أم أمريكية أم ألمانية ، وكان نفوذ انجلترا قد أصبح فعالا فى أنحاء مصر ، غير أنها كانت تحسب حسابا للشعور الاسلامى فلا تود أن تجرحه بالتظاهر بالتبشير حرصا على مصالحها فى مصر ، أما المبشرون فكانوا يريدون من انجلترا أن تعلن سياسة دينية عنيفة في مصر ، بعد أن وجهوا جهودهم للتبشير بين المسلمين ، حتى اتهم بعض المبشرين اللورد كرومر بأنه كان حليما يحابى المسلمين ، مع أنه كان يشجع المبشرين بين المسلمين ويحمى القسس الأجانب والمبشرين ، وكان يتدخل شخصيا فى التنصير من ذلك أن طالبا من القدس كان يدرس بالأزهر قد تحول الى المسيحية فطلبه والده غير أن الولد قد التجأ الى اللورد كرومر فاستكتبه اللورد كرومر وثيقة أنه لا يريد أن يرجع الى أبيه [١]. فموقف كرومر والاحتلال بصفة عامة يحمل فى ثناياه فتحة باب مصر للمبشرين للتبشير بالمسيحية ، وكان لزاما عليه أن يخفى هذا الموقف بما تظاهر به من حرية دينية للجميع .

المؤسسات والارساليات التبشيرية التى مارست نشاطها فى مصر : -

أولا : الارساليات الكاثوليكية : -

تعتبر الارساليات والجمعيات الكاثوليكية من أبرز المؤسسات التبشيرية فى مصر ، فقد كان لوجود أقلية قبطية فى مصر وكنيسة أرثوذكسية وهى غير تابعة للكنيسة الكاثوليكية فى روما وقد حاول البابوات فى روما اخضاع هذه الكنيسة لهم واجبارها على الاعتراف برياستهم ، ومن أجل الوصول الى هذه الأغراض بعثوا ببعوثهم الدينية الى البلاد لتجتذب أكبر عدد من هؤلاء الأقباط ، وانتشرت الهيئات الكاثوليكية فى مصر ، وكانت أهمها : ارساليات الفرنسسكان والجزويت والفرير ، والراعي الصالح ، والقلب المقدس وغيرها ، وفى الفترة ما بين ١٨٤٤ - ١٩٤٣ وفدت الي مصر ثلاث وعشرون ارسالية دينية نسائية وحوالى هذا القدر من الارساليات من الرجال وتسابقت هذه الارساليات الكاثوليكية فى انشاء المدارس الملحقة بكنائسها وغلب عليها الطابع الدينى ومن أهم هذه الارساليات ، الارسالية الايطالية والارسالية الفرنسية [٢].

١- عمر فروخ : المرجع السابق ص ١٥١ .

٢- جرجس سلامة : تاريخ التعليم الاجنبى فى مصر فى القرنين ١٩/ ٢٠، ص ٤٠ - ٤٣ .

ثانيا : الارساليات البروتستانتية : -

لم يقتصر نشاط الارساليات الدينية على الكاثوليك وحدهم ، وانما كانت هناك ارساليات دينية بروتستانتية من انجلترا وأمريكا أسهمت بنصيب فى هذا المضمار ، وكان لها نشاط تعليمى أجنبى ذو طابع ديني فى مصر ، وهذه الارساليات البروتستانتية هى فى غالبيتها اما انجليزية أو امريكية : -

أ - الارسالية الانجليزية : -

بدأت انجلترا نشاطها التبشيرى في مصر بارسال أول بعثة تبشيرية الى مصر سنة ١٨٤٠ وتلتها بعثة أخرى سنة ١٨٦٠ برئاسة مس وتلى التى وهبت حياتها ونشاطها للمهمة التى اغتربت من أجلها وسعت تبذل كل جهودها للنجاح فى تعليم الفتاة المصرية فأسست مدرسة بالقاهرة لتعليم الفتاة وأعقبت ذلك بافتتاح مدرسة أخرى بالاسكندرية عام ١٨٥٦ ، وتتابعت المدارس التابعة لتلك الارساليات التى جعلت التعليم فيها مجانيا للفقراء وبمصروفات للقادرين حيث لم يكن أحد يستطيع أن يميز مطلقا أبهن المجانيات [١]، واهتمت الارساليات الانجليزية بالدعوة الى المذهب البروتستانتى سواء بين الأقباط أم اليهود او المسلمين فى مصر ، واتخذت من الكنيسة البروتستانتية مصدرا لهذه الدعوة ، كما أتخذت من تعليم البنات محورا لانتشار دعوتها واستمرارها بين الأجيال عن طريق الفتاة وأم الأولاد فى المستقبل تحقيقا لأهدافهم الدينية والسياسية [٢].

ب - الأرسالية الامريكية : -

بدأ النشاط الأمريكى فى مصر كما بدأ فى الأقطار العربية الأخرى على يد البعثات التبشيرية الأمريكية ذات النشاط التعليمى والطبى والاجتماعى ، ولم يكن من مجىء المرسلين الامريكيين الي مصر هو رعاية أبناء الجالية الأمريكية لأن عددها محدودا جدا فى مصر ، ولكن مهد لمجىء المرسلين الأمريكيين منذ نزول البعثات التبشيرية الى بلاد الشام عام ١٨٢٠ فبدأت صلات الولايات المتحدة بمصر وبدأ التمثيل القنصلى بين مصر والولايات المتحدة عام ١٨٣٢ [٣].

١- الياس الأيوبى: تاريخ مصر فى عهد اسماعيل ١٨٦٣- ١٨٦٩ ، المجلد الأول ، ص٢٢٢/٢٢٣ .

٢ - المصدر السابق نفسه .

٣- محمد فؤاد شكرى : بناء دولة مصر محمد على ، ص ٢٨٦ .

ولكى نعرف تاريخ وظروف مجىء الارسالية الأمريكية الى مصر يجب أن نعود الى ما قبل شهر ديسمبر سنة ١٨٥٤ ، حيث قدم الى مصر ثلاثة من الأمريكيين «رجلين وامرأة» وكان هؤلاء الثلاثة يهدفون الى أن يقدموا لمصر التعاليم الدينية وفق المذهب البروتستانتى ، وقد بدأ تفكير الكنيسة فى أمريكا لتأسيس ارسالية بمصر تكون خاصة بها أو تكون امتدادا لنشاط الارسالية الأمريكية في دمشق ، واستمر ذلك الأمر موضع بحث وتفكير حتى رأت الكنيسة الانجيلية فى أمريكا أن ميدان النشاط التبشيرى فى مصر مفتوح على مصراعيه ، وأن الحكم فى مصر لا يعارض العمليات التبشيرية ، وكان هذا السبب الأخير هو أقوى الأسباب التى فكر فيها المرسلون الأمريكيون وكان له أقوى الأثر على المجلس العام للكنيسة المسيحية فى أمريكا ومنذ ٢١ مايو ١٨٥٣ بدأ عمل المرسلين الأمريكيين فى مصر، ويعتبرشهرنوفمبر سنة ١٨٥٤ هو تاريخ تأسيس الارسالية الأمريكية فى مصر ، وبدأ العمل فى القاهرة ومنها امتد الى كل أجزاء وادى النيل هادفين الى التبشير بالمذهب البروتستانتى ، واتخذوا -كما سنذكر- من النشاط التعليمى والطبى والاجتماعى وسائل لتحقيق أهدافهم التبشيرية [١].

وأخذت الارسالية الأمريكية فى تحقيق أهدافها بافتتاح المدارس فى كل أنحاء مصر كما كان المعلم فى تلك المدارس الأمريكية عضوا فى الكنيسة الانجيلية يشارك فى اجتماعاتها المسائية وأيام الآحاد ، وكان ذلك كله من أجل نشر تعاليم المذهب البروتستانتى بين أقباط مصر، ومن أجل تحقيق ذلك افتتحوا مدرسة اللاهوت فى القاهرة وكلية لتدريب وإعداد القادة في أسيوط وتولت كلتا المدرستين اعداد القادة البروتستانت الذين يحملون مهمة نشر المذهب البروتستانتي والمحافظة على أعضاء الكنيسة الانجيلية وانتمائهم اليها ، ويمكننا أن نوجز الأهداف التى وضعتها الارسالية الأمريكية نصب عينها عند مجيئها الى مصر وكانت تسعى الى تحقيقها عن طريق نشاطها التعليمى فيما يأتى : -

١- أن يكون هدف المدارس الأمريكية فى مصر نشر المعرفة الدينية والدنيوية فى طول البلاد وعرضها .

٢ - أن تكون المدارس الأمريكية نواة للكنيسة الإنجيلية وآمالها لأن صغار اليوم هم رجال ونساء المستقبل .

١- C. Watson : The American Mission in Egypt pp . 62 - 64 .

٣ - تربية الطفل وهو صغير تربية دينية ، وتدريب الأطفال سواء كانوا من البنين أم من البنات على التعليم الإنجيلية ليشربوا وهم صغار تعاليم ومبادئ المذهب البروتستانتى فيحافظوا عليه وهم كبار .

٤ - المدرسة دار لتربية الأعضاء للكنسية الإنجيلية، والطفل الذى يستمر تلميذاً بضع سنوات فى المدرسة الأمريكية يصعب عليه أن يعيش فى المستقبل بغير مكان دينى ينتمى إليه

٥ - أن تكون المدرسة مكانا يجتمع فيه المشرفون على الإرسالية بالآباء وتكون المدرسة بذلك المركز الذى يمكن أن يتصل عن طريقه المرسلون الأمريكيون واتباعهم بالمصريين وينشرون بينهم مبادئ المذهب البروتستانتى (١).

وقد ركزت الإرسالية الأمريكية - شأنها شأن غيرها من الإرساليات - نشاطها بين طبقتين من طبقات المجتمع المصرى هما :

الأولى : الطبقة الإرستقراطية المسيطرة والتى تتسم بالجاه والسلطان والتى أتخذت منها سنداً لنشاطها بالتأييد والدعم المادى .

الثانية : الطبقة الفقيرة التى تمثل القاعدة العريضة للشعب فى ذلك الوقت والتى تفتقر إلى النفوذ والجاه ، كما أنها محرومة من التعليم والرعاية الصحية ، فاعتبرت منها ميدانا خصبًا يسهل احتوائه كما يسهل التأثير فيه عن طريق التعليم والخدمات الاجتماعية . أما الطبقة المتوسطة والتى كانت تتمتع بالثقافة إلى حد ما والتى كانت تمثل عماد المجتمع فلم تكن مجال نشاط الإرسالية الأمريكية - ولا الإرساليات الأجنبية - لأن هذه الطبقة بحكم انتشار التعليم والثقافة بين أفرادها وتوفر الإمكانات الاقتصادية للأسرة ولو بصورة تهيئ لها حياة كريمة كانت تحافظ على تراث المجتمع وتقاليده فضلا عن تمسكها بالمعتقدات الدينية التى تسلمتها من الآباء (٢).

والجدير بالذكر أن الدبلوماسيين الأمريكيين الذين عملوا فى مصر وركزوا كل نشاطهم لرعاية أعضاء البعثات التبشيرية فى عملهم المتنوع فى المجالات التعليمية والخيرية والثقافية هذا فى الوقت الذى ظل التبشير بالدين المسيحى الهدف الرئيسى لهذه الإرساليات، ومن

١- Watson : op . cit . , pp . 442 - 443 .

٢ - طلعت ذكرى مينا : الإرسالية الأمريكية ونشاطها التربوى فى مصر ، ص ٤٣ .

ثم اهتـمت ببناء الكنائس فى المدن والأقـاليم وطبع وتوزيع كـتب الأدب المسـيحى على المذهب البروتستانتى هذا وقد كان أول مركز ينتسب إلى الاتحاد الكنسى الأمريكى قد أنشئ فى مدينة أسيوط حيث توجد هناك أعداد من الأقباط الذين لايرون غضاضة فى الاستفادة من الخدمات التى يقدمها هذا المركز ، وكان أبرز نشاط لهذا المركز إنشاء ماعرف بكلية أسيوط التى تضم مدرسة ابتدائية وثانوية ، إلى جانب ملجأ لرعاية الأيتام من أبناء تلك المنطقة ، ومن أسيوط انتقل نشاط الإرسالية الأمريكية إلى منطقة الدلتا حيث تم إنشاء مراكز تعليمية مشابهة لمركز أسيوط فى كل من القاهرة والأسكندرية [١].

ولقد أفسحت الامتيازات الأجنبية المجال لنشاط الإسالية الأمريكية وغيرها من الإرساليات وأمكن لها أن تمارس نشاطها بحرية والتدخل فى أمور العقائد والأديان ونشر المذهب البروتستانتى وأن تسترت فى ذلك خلف عدد كبير من مدارس الإرسالية التى انتشرت فى مختلف أنحاء مصر ، والذى نستطيع أن نقوله : أن تلك الحرية فى الممارسة قد سمحت لهذا النشاط التبشيرى بالهجوم على الإسلام والدعوة الإسلامية ، ففى الجامعة الأمريكية بالقاهرة التابعة لإرسالية التبشير الأمريكية ، نجد أن هذه الجامعة كانت تلعب دوراً تبشيريا ، فعلى سبيل المثال كان يدرس بها كتاب Problems of Religian ويقول هذا الكتاب عن النبى ﷺ أنه فى السنوات الأخيرة من حياته سار مداوراً ويخترع الرؤى والأحلام الموافقة لحاجاته ، والإسلام دين حربى ينص على الجهاد على الكفار ، وتنقصه الصفات الرقيقة العذبة التى للمسيحية ، ولم يثبت أنه دين رقى وتقدم بل هو يجيز الرق وتعدد الزوجات [٢]، هكذا كان هجوم المبشرين الأمريكين على الإسلام والرسول ﷺ .

وسائل العمل التبشيرى فى مصر :

أولا : التعليم :

كان التعليم أحسن الطرق التى عرفها المبشرون ، وأقرتها سياسة الدول الأوربية المختلفة لأن حاجة الناس إلى التعليم لاتنقطع هذا من جانب ومن جانب آخر أن التعليم يضمن تنشئة أجيال قد صبغوا على أيدى معلميهم بالصبغة التى يريدونها ، وهو أخطر الطرق فى توجية

١- رأفت الشيخ:أمريكا والعلاقات الدولية ، عالم الكتب ، القاهرة ١٩٧٩ ص١٤٣/ ١٨٧.

٢- نبيل عبد الحميد : النشاط التبشيرى الامريكى فى البلاد العربية حتى عام ١٩٢٣ ، المجلة المصرية التاريخية ، المجلد ٢٧ ، سنة ١٩٨١ ، ص٢٧٠ .

أفكار الصغار وفق الخطة التى يرغبها المبشرون . وقد أبانت المبشرة « أنا مليجان» أن المدارس أقوى قوة لجعل الناشئين تحت تأثير التعليم المسيحي وهذا التأثير يستمر حتى يشمل أولئك الذين سيصبحون يومًا قادة أوطانهم[١].

ويرى المبشر هنرى جسب Jessyp " أن التعليم إنما هو واسطة إلى غاية فقط فى الإرساليات التبشيرية ، وهذه الغاية هى قيادة الناس إلى المسيح وتعليمهم حتى يصبحوا أفراداً مسيحين وشعوبًا مسيحية [٢].

وقد وجد فى مر العديد من المدارس الأجنبية التابعة لإرساليات مختلفة بين بروتستانتية وكاثوليكية انتشرت فى معظم القطر المصرى ، وكانت هذه المدارس فى كثير من الأحيان تلحق بكنائس هذه الإرساليات وتوارت فى جزء من نشاطها خلف مدارس التعليم الذى لم يكن تعليما لذاته بقدر ماهو عمل تبشيرى فى المقام الأول بين صفوف الطلاب من ذوى الديانات المختلفة [٣].

ولما كان هدف مدارس الإرساليات هو نشر المذهب الدينى الخاص بها فقد انتشرت فى القرى البعيدة والنائية والدلتا والوجه القبلى ، وكان الإنجيل مادة من مواد الدراسة الرئيسية ، وغالبا مايكون المدرس الذى يقوم بالتدريس فى المدارس - سواء كان من رجال الدين أو علمانى - عضوا فى الكنيسة ويقوم بالمشاركة فى الاجتماعات الدينية، أيام الآحاد ، وبذلك كانت المدارس تؤدى دوراً محدداً وواضحًا كمركز للإشعاع الدينى لكل من الصغار والكبار[٤].

وقد اتخذت مدارس الإرساليات لنشر مذاهبها وسيلة لذلك بفتح التعليم المجانى لتلاميذ الفقراء وليس معنى ذلك أن مدارس الإرساليات كانت مجانية ، وإنما معناه أن هذه الارساليات كانت تفتح مدارس بمصروفات ولكن إلى جانب ذلك كان لكل إرسالية مدرسة مجانية تجذب إليها التلاميذ الفقراء ، وكان هؤلاء حقلا لنشر لمذاهب المختلفة فيهم نظراً لفقرهم وإمكان التأثير فيهم ، هذا علاوة على أن بعض المدارس وخاصة الفرنسية كانت تمنح المجانية أو تخفيضا كبيراً فى المصروفات لعدد كبير من التلاميذ لاجتذابهم لهذه المدارس [٥].

١- محمود محمد شاكر : المرجع السابق ص ٢١٠ .

٢ - عمر فروخ ، وآخر : المرجع السابق ص ٦٢ .

٣ - انظر الفصل الثالث " المدارس الأجنبية فى مصر " .

٤- طلعت ذكرى مينا : المرجع السابق ص٤٤ .

٥- جرجس سلامة : المرجع السابق ص ٦٠ .

وقد تنافست مدارس الإرساليات فيما بينها لاحتواء أكبر عدد إلى المذهب الذى تدعو إليه سواء المذهب البروتستانتى أو الكاثوليكى ولهذا ركزت جهودها فى افتتاح الأقسام الداخلية بهذه المدارس التى أصبح التلاميذ يقيمون فيها طوال العام الدراسى مما سهل تلقينهم التعاليم والمبادئ الدينية المتصلة بالمذهب التابعة له تلك المدارس كما أتاح المناخ الدينى المناسب لتحقيق أهدافها [١]، وفى هذه المدارس يجبر التلاميذ على القيام بطقوس وعبادات تتنافى مع الدين الإسلامى فيرغمون صباحا ومساء على تأدية الصلاة فى كنيسة المدرسة وعلى تلقى الدروس الدينية المخالفة لدينهم وعلى تأدية امتحان فيها فإذا لم ينجحوا رسبوا فى امتحان نهاية السنة ومن تخلف منهم عن تلقى هذه الدروس طرد من المدرسة ، كما كانوا يكلفون بقراءة كتب وروايات فيها طعن فى الدين الإسلامى وتجريح للرسول ﷺ [٢].

ولما كان للتعليم النسائى أهميةخاصة فى بناء المجتمع هذه الأهمية لم تغب طبعًا عن أعين المبشرين فأولوها عناية عظيمة ، فكان اهتمامهم بمدارس البنات الداخلية لأن الطالبات بالمدارس الداخلية يكن تحت تأثير مسيحى خالص ومستمر من معلمات المدرسة ، ولأن المدارس الداخلية أيضا تنزع هؤلاء الطالبات المسلمات من حياة غير مسيحية إلى حياة مسيحية خالصة وليس أدل على ذلك قول المبشرة أنا ميليغان Milligan إذ تقول " فى صفوف كلية البنات فى القاهرة بنات آباؤهن باشوات وبكوات وليس ثمة مكان آخر يمكن أن يجتمع فيه مثل هذا العدد من البنات المسلمات تحت النفوذ المسيحى وليس ثمة طريق إلى حصن الإسلام أقصر مسافة من هذه المدرسة "[٣].

ومن أشهر المدارس التى مارست نشاطها التبشيرى فى مصر مدرسة السلام ببورسعيد والملجأ الملحق بها ، إذ كانت هذه المدرسة مسرحا للتبشير وبلغ عدد تلميذاتها ٢٥ بينهن عشر قبطيات والباقيات مسلمات ، تتراوح أعمارهن بين السابعة والخامسة عشر وكلهن من أسر فقيره بل معدمة ليس لها مورد للرزق ، وكان المبشرون القائمون بأمر إدارة المدرسة والملجأ يلجأون إلى وسائل مختلفة لجذب البنين والبنات إلى المدرسة ومن بين هذه الوسائل استخدام

---

١ – طلعت ذكرى مينا : المرجع السابق ص ٤٦ .

٢ – مجلس النواب : الهيئة النيابية الخامسة ، دور الانعقاد العادى الثانى ، المجلد الأول الجلسة ١٦ فى ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٢ ص ٢٠٧ .

٣– عمر فروخ ، وآخر : المرجع السابق ص ٨٥ .

أحد مشايخ الحارات فى الاتصال بالأسر الفقيرة لمعرفة عدد أولادها وتبين حالتهم المعيشية وإبلاغ ذلك إلى إدارة المدرسة والملجأ فتذهب إحدى المبشرات إلى هذه الأسر بدعوى الإحسان إليها والعطف عليها ، ويصل بعد ذلك إلى أخذ البنين والبنات إلى المدرسة والملجأ تحت ستار تربيتهم وتعليمهم والعناية بهم والعمل على تنصيرهم [١]. والقائمون بأعمال التبشير بها : مس مارشال المديرة ، ومس ريشو الناظرة ، ومس أريكا ، وكان لهذه المدرسة فرعان أحدهما فى المنزلة والقائم بأعمال التبشير به المس استنصن ، والآخر فى دكرنس ويقوم بإدارته المس جانتر ، والبنات اللاتى تنصرن هن : نظلة إبراهيم غنيم ، وعايدة نعمان التى سميت مارتا بولس ، وجوهرة علام وسميت ليلى عبد المسيح وقد تم تعميدهن بمركز التبشير بالزيتون والذى تديره[٢] Miss Bgens هذا فى الوقت الذى كانت الكتب التى تدرس بالمدارس الأجنبية التبشيرية تتضمن إظهار العقيدة المسيحية فى صورة طيبة للترغيب فيها ، فى الوقت الذى تتناول فيه العقيدة الإسلامية بالطعن والتضليل ومن تلك المدارس مدرسة سان انطوان الفرنسية الكاثوليكية التابعة لشركة القناة بالإسماعيلية التى قررت على طلبتها من أبناء المسلمين كتاب التاريخ الفرنسى الذى يحتوى على طعن صريح فى الدين الإسلامى والرسول ﷺ - ولم تكن مدرسة العائلة المقدسة بالأسكندرية بأحسن حالا من مدرسة سان انطوان بالإسماعيلية ، إذ كان بها كتاب مقرر على طلبتها المسلمين يحمل طعنا للإسلام والرسول ﷺ [٣].

ويبدو أن الجمعيات التبشيرية فى مصر والتى كانت موزعة كالتالى ٦٠٪ أمريكيون ، ٣٥٪ بريطانيون ، ٥٪ ألمان وهولنديون كانت تخشى مغبة تدريس الكتب المسيحية والدين المسيحى بالمدارس الأجنبية لدى الأطفال المسلمين فيضطر أولياء أمورهم إلى عدم إرسالهم إليها فأخذت هذه المدارس تحاول تنظيم تعليم دينى لأطفال المسلمين الذين يحضرون للمدارس التبشيرية فى محاولة منها لجذب عدد أكبر من التلاميذ إليها . وتخشى أن كل الأطفال المسلمين سيتركون مدارس التبشير لأن هذه المدارس لاتعطى التعليم القرآنى المطلوب [٤] ، ولم

١ - البلاغ : العدد ٣١٣٦ فى ١٣ يونيه ١٩٣٣ السنة ١١ ص ٧ .
٢ - السياسة : العدد ٣١٣٨ فى ١٥ يونيه ١٩٣٣ السنة ١١ ص ٥ .
٣- مجلس النواب : الهيئة النيابية التاسعة ، دور الانعقاد العادى الثالث ، المجلد الثانى الجلسة ٢٣ فى ١ أبريل سنة ١٩٤٧ ص ١٤٠٩ .
٤ - F. O 707/221/J3162/16M . Lampson to Eden , No. 813 June , 30 , 1937 , p , 4 - 5 .

يتم ذلك – كما رأينا – إلا بعد إلغاء الامتيازات الأجنبية وصدور القوانين التى فرضت على المدارس الأجنبية تعليم اللغة العربية والدين الإسلامى للطلبة المسلمين بها .

كما كانت هذه المدارس التبشيرية ترفض قبول التلاميذ المسلمين بها إلا بعد الحصول على إقرارات من أولياء أمورهم باباحة تعليمهم الديانة المسيحية وحضور صلاة الأحد بكنيسة المدرسة ، ومن أمثلة ذلك مدرسة الأمريكان بالزقازيق إذ وصلت لناظر هذه المدرسة عدة خطابات يهدده فيها مرسلوها بالقتل ، فلما تولت النيابة التحقيق تبين أن سبب التهديد هو أن الديانة المسيحية تدرس للمسلمين والمسلمات من التلاميذ ، وأن التلاميذ المسيحيين الذين لايعتنقون المذهب البروتستانتي يدرسون هذا المذهب، هذا وقد سلكت المدرسة الإنجيلية ببورسعيد هذا المسلك ، ورفضت قبول التلاميذ إلا بعد الحصول على إقرارات من أولياء أمورهم باباحة تعليمهم الدين المسيحى ، وسارت على نفس المنهج مدرسة روضة الأطفال الإنجليزية ببلبيس واشترطت لقبول الأطفال بها وتلقينهم الطقوس الدينية المسيحية والتى تخالف ديانتهم ، حتى أن هذه المدرسة طلبت من النائب محمد محمود علوان بمجلس النواب إقراراً بتعليم ابنته الديانة المسيحية لقبولها بالمدرسة فرفض ذلك فلم تكن هذه المدرسة تخضع لوزارة المعارف [١] .

وهذا الأمر جعل بعض المدارس الأجنبية تقوم بطرد التلاميذ المسلمين بحجة أنهم امتنعوا عن تلقى دروس دينية مخالفة لعقيدتهم وليس أدل على ذلك من قيام مدرسة الإرسالية الإنجليزية بالقبة بإنذار أولياء أمور الطلبة غير المسيحيين فى نهاية عام ١٩٤٨ م بأنها لن تقبل أى تلميذ مسلم أو تلميذه مسلمة بعد هذا العام ، ولم تستطع وزارة المعارف أن تتخذ إجراء ضدها وكل ما فعلته الوزارة أنها قامت بتدبير أماكن لكل من تفصله المدارس الأجنبية بمدارس الحكومة [٢]، ويبدو أن الذى دفع المدارس الأجنبية إلى القيام بهذا العمل صدور القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٨ والخاص بتنظيم المدارس الحرة وإشراف وزارة المعارف عليها كان قد أوجب على تلك المدارس عدم تعليم التلميذ دينا غير دينه .

وفى بورسعيد كانت توجد مدرسة أمريكية وأخرى إنجليزية للبنات كانتا تجبران الطالبات على أن يؤدين الصلاة البروتستانتية على نغمات البيانو صباح كل يوم وعند انصرافهن فى

١– مجلس النواب : الهيئة النيابية التاسعة ، دور الانعقاد العادى الثانى ، المجلد الثالث ، الجلسة ٣٧ فى ٢٤ يونيه ١٩٤٦ ، ص ٢٨٢٠ .

٢ – مجلس الشيوخ : دور الانعقاد العادى الثالث والعشرين الجلسة ٤٠ فى ٢١ يونيه سنة ١٩٤٨ ، ص ١٢١٨ – ١٢١٩ .

المساء ، وفى السويس كانت توجد مدرسة إنجليزية للبنات تقوم بأطعام البنات وكسوتهن وإيوائهن فى منزل بعيد عن المناطق الآهلة بالسكان حيث يتم تنشئتهن نشأة بروتستانتية ويقدمون لهن الهدايا باسم المسيح ، ويعلقون إجابة طلباتهن على استرضاء المسيح ، ويهددونهن بقطع الطعام أو الحلوى عنهن إذا قصرن فى الصلاة للمسيح [(١)].

كما كانت هذه المدارس الأجنبية مليئة بالهياكل الحجرية لعيسى عليه السلام ، وفى كل يوم يذهب إليها الطلبة المسلمون وغيرهم حيث يركعون أمام هذا الهيكل الحجرى ويرتلون ويصغون إلى القس الواعظ من على منبر ، وهو يمجد الله وابنه عيسى ، هذا عدا الدروس اليومية الإجبارية التى يتلقونها ، فلاتخلوا حجرة من حجرات هذه المدارس إلا وفيها صور متعددة للسيد المسيح بأوضاع مختلفة ، وآيات من الإنجيل يحفظها المسلمون غيبا من كثرة قراءتها والنظر إليها ، كما أن عملية التبشير لم تقتصر على الدروس اليومية فى الكتاب المقدس أو الذهاب إلى الكنيسة التى كانت تلحق بالمدارس، وإنما هناك طرق أخرى مثل التبشير داخل الحصة الدراسية ، فكل الأمثلة التى يأتى بها الأستاذ لشرح الدرس هى من الكتاب المقدس ، أو من قول بعض القديسين ، فمثلا فى شرح درس البدل والمبدل منه « المسيح ابن الله » و « بطرس هامة الرسل » وفى شرح المستثنى مثلا « الناس هلكى إلا المسيحيين » وعند شرح تقديم الجار على المجرور « بدمه خلصنا من الخطيئة »[(٢)(*)].

ونستطيع القول أن التعصب الدينى كان قويا فى الكثير من نواحى نشاط المدارس الأجنبية ، وأن التبشير الدينى كان أهم عناصر نشاطها فقد كان هناك فرقا كبيراً بين اهتمام المدارس الأجنبية بالدين المسيحى وشعائره وبين اهتمامها بالدين الإسلامى ، فلم يكن الدين الإسلامى يلقى اهتمام المدارس الأجنبية حتى صدور القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٨ فنص على وجوب تدريس الدين اجباريا للطلبة المسلمين ، وقد تحايلت المدارس الأجنبية فى بادئ الأمر فى تطبيق هذا القانون فوكلت شئون تدريس الدين لأولياء أمور الطلبة وأخذت عليهم تعهداً بأن يقوموا

---

١ - الإخوان المسلمون : العدد ٢٦٦ فى ١٦ مارس ١٩٤٧ ، السنة الأولى ص ٢ .

٢- الأخبار : العدد ٢٢٣٢ فى ٢٧ يونيه ١٩٢٨ ، السنة ٩ ، ص ٧ .

* - وقد قام الباحث بزيارة فى ١٩٨٦/١١/١٨ لمدرسة العائلة المقدسة بالفجالة فوجدت أن هذه الهياكل الحجرية لعيسى عليه السلام تملأ المدرسة إذ يتوسط فنائها تمثال ضخم لعيسى عليه السلام ومريم ، هذا إلى جانب صور مختلفة لعيسى ومريم والقساوسة تملأ جدران المدرسة وحجراتها حتى يخيل للمرء أن هناك تبشيراً يمارس يمكن أن نطلق عليه " التبشير الصامت " .

بتدريسه لأبنائهم ، أما الدين المسيحى ومايتصل به من شعائر فإن كل المدارس بدون استثناء يتجلى فيها الطابع الدينى وتبدو غاية المدرسة باظهار فى أبرز صورة فى شتى المواقف والمناسبات ، وقد غفلت الوزارة بقرارتها بخصوص تدريس الدين فى حصص معينة عن أن هناك مؤثرات مضادة قد تسغلها المدرسة فى التأثير على طلبتها وأن هذه المؤثرات كانت أقوى وأفعل أثراً من الصور الشكلية الى تقدمها حصص الدين وأهم هذه المؤثرات هى :

١ - أن معظم المدرسين بهذه المدارس من الأجانب والمصريين المسيحيين ويأتى نادراً المدرس المسلم ، بل أن بعض هذه المدارس استخدمت مدرساً مسيحيا لتدريس اللغة العربية فلا يهم إن كان المدرس متخصصا فيها أم لا ، ومن الواضح أنه كلما قل عدد المدرسين المسلمين كلما زادت قوة التأثير الدينى على التلاميذ ، ولذلك فإن المدارس الأجنبية تستخدم المدرسين غير المسلمين ما أمكنها ذلك .

٢ - يبدأ اليوم المدرسى فى هذه المدارس بصلاة يرددها الطلبة فى بداية كل حصة ، وتردد نفس الصلوات فى المطعم وفى عنابر النوم ، ويقتصر الإشراف على شئون التلاميذ فى المدارس الدينية على الرهبان فقط ، وتسمى الفصول باسماء القديسيين والرهبان ويحتفل طلبة الفصل بعيد القديس أو الراهب الذى أطلق اسمه على الفصل ويتبارى التلاميذ فى هذه الاحتفالات فى ترديد الأناشيد الدينية ويبدأ الحفل بصلاة ويختتم بها ويشترك فيها الطلبة من المسلمين والمسيحيين على السواء .

٣ - ويسود الجو الدينى طابع النشاط الثقافى والترويحى فى هذه المدارس وخصوصا فى الحفلات والمخاضرات التى تبدأ دائما بصلاة قصيرة ، أما الحفلات فلابد أن يكون من مواد البرنامج تمثيلية دينية أو نشيد أو خطاب يلقيه أحد الرهبان .

٤ - كما تستغل هذه المدارس وسائل الثواب والعقاب استغلالا دينيا غريبا فقد كانت تفرض على التلاميذ قطعًا دينية يحفظها التلميذ أو يكتبها عدة مرات وتختار الجوائز للطلبة المتفوقين من بين الكتب الدينية التى جلدت تجليداً فاخراً أو من صور القديسيين أو تماثيلهم[1].

خلاصة القول أن المبشرين استغلوا المدارس والعملية التعليمية للوصول إلى أهدافهم التبشيرية ما أمكنهم ذلك ولم يقتصر ذلك على المسلمين فقط بل تناول الأقباط أيضا لإخراجهم من الأرثوذكسية إلى البروتستانتية أو الكاثوليكية ، ويتضح ذلك من أن الكاثوليك والبروتستانت قد زادوا فى بحر عشر سنوات زيادة واضحة ، فالجدول التالى يوضح ذلك .

١- نعيمة محمد عيد : المرجع السابق ص ٢٨٥ / ٢٨٦ .

السنة	الكاثوليك			البروتستانت		
	ذكور	إناث	الجملة	ذكور	إناث	الجملة
١٩٢٧	٢١١٥٨	١١٨٥٧	٣٣٠١٥	٢٦٠٩٥	٢٥٠٤٦	٥١٥٠١
١٩٤٧	٣٠٥١٩	٣١٧٧٦	٦٢٢٩٥	٣٣٤٣٩	٣٢٩٧٤	٦٦٤١٣(١)

ثانيا : الخدمات الطبية :

احتلت الخدمات الطبية مكانا بارزاً فى نشاط الإرساليات الأجنبية فى مصر ، وامتدت لتشمل المصريين جميعًا ، فى وقت كانت فيه الخدمات الطبية فى البلاد تكاد تكون غير وافية بالغرض ، فاتخذت الإرساليات من هذه الخدمات مدخلا لها لتحقيق رسالتها فى احتواء من ينتصر من المسلمين ، ومن يتحول من الأقباط للمذهب الذى تدعو إليه ، وفى وقت عمت فيه الأمراض الاجتماعية من فقر وجهل ومرض أنحاء المجتمع المصرى ، فاستغل المبشرون تلك الناحية أحسن أستغلال فى سبيل الوصول إلى مآربهم التبشيرية وذلك لأن المريض المتألم يمكنه أن يضحى بكل مايملكه حتى يتخلص من آلامه ، وإذا كان المتألم قريبا له أو إبنا زاد رضاه بالتضحية وقلت قيمة كل شئ في عينيه فى سبيل شفاء ابنه أو أقاربه ، فأدرك المبشرون هذا الميل فى التبشير فخرجوا عن كل نبل فى الطبيعة الإنسانية وسخروا الطب فى سبيل غايات و حسبنا دليلا على نوعها قول أحد المبشرين : حيثما تجد بشراً تجد آلاما ، وحيثما تكون الآلام تكون الحاجة إلى الطبيب ، وحيثما تكون الحاجة إلى الطبيب فهنالك فرصة مناسبة للتبشير"(٢).

ولاريب فى أن الطبيب يستطيع أن يصل إلى جميع طبقات الناس حتى أولئك الذين لايخالطون غيرهم ، فبامكانه أن يصل تبشيره إلى جميع طبقات المسلمين بواسطة المرضى الذين يعالجهم ، والتبشيريين المرضى يكون أما فى المستشفيات والمستوصفات أو زيارة المريض فى منزله ، ويفضل أن يزور الطبيب المبشر المريض المسلم حتى يكون هذا المريض واسطة لجمع عدد كبير من المسلمين عنده فى انتظار زيارة الطبيب ، وحينئذ تكون الفرصة سانحة حتى يبشر هذا الطبيب بين أكبر عدد ممكن من المسلمين فى القرى الكثيرة فى طول

١- إحصاء العام للسكان لسنة ١٩٢٧ج ١، ص٢٠٨، والتعداد العام للسكان لسنة ١٩٣٧ج٢ ص٢٦٤.
٢ - عمر فروخ وآخر : المرجع السابق ص ٥٢ .

البلاد وعرضها ، وكان الأطباء لايعالجون المريض أبداً إلا بعد أن يحملوه على الاعتراف بأن الذى يشفيه هو المسيح ويدعوه إلى اعتناق المسيحية التى يعالجه من أجلها [1].

وأهم المستشفيات التى أسستها الإرساليات هى : -

١ - مستشفى هرمل الإنجليزى* : -

كان هذا المستشفى فى مصر القديمة ويرجع اختيارها إلى رغبة هربر مؤسسه الذى رأى أن مصر القديمة حقلها واسع وزمامها يشمل قرى كثيره وآهلة بالسكان مثل فم الخليج والبساتين والمعادى وأثر النبى وغيرها فضلا عن اتصالها بمدينة القاهرة شمالا والجيزة شرقًا ، كما يرجع إلى أن هربر كان لايحب المركزية فى العمل بل أراد تسهيل امتداده حتى تأخذ كل جهة من الجهات المجاورة نصيبها من الفائدة حتى تعم الخميرة كل العجين ، ونفس هذه الخطة اتبعها فيما بعد عند تأسيس المستشفى الإنجليزى فى منوف ، واهتم مستشفى هرمل اهتماما خاصا لمعالجة البلهارسيا والانكلستوما التى كان يصاب بها نحو ٩٠٪ من المزارعين والفلاحين [2].

كما تظهر السياسة الماكرة للمبشرين من قرب مستشفى هرمل من مستشفى قصر العينى الذى كان غالبا إذا ماتجاوز عدد المرضى عدد أسرته رفض اتاحة الفرصة للآخرين بالنزول إليه فيتوجه المرضى الحائرون فى مرارة وأسى إلى مستشفى هرمل وهناك يجدون من الابتسامات والترحيبات ماينسيهم مرارة المرض وقسوته فيرون الفرق فى المعاملة وهنا يطمئن المريض إلى مستشفى هرمل وإلى موظفيه ، فيبدأ معه النشاط التبشرى السافر فى أسلوب الصداقة والمحبة والإنسانية ، وتدون له بطاقة شخصية لمعرفة كل شئ عنه [3].

وكان نظام العمل فى هذا المستشفى يغرى الناس وخاصة العامة منهم على التزاحم والإقبال على المستشفى ، ففى الصباح المبكر تصرف التذاكر مجانا حتى الساعة الثامنة فيقفل باب المجانية وتصرف التذاكر مقابل خمسة قروش للتذكرة ويرجع السبب فى ذلك إلى أن يعمل المرضى على التبكير حتى يحضروا صلاة الصباح وسماع الدرس الدينى إذ يقف أحد المبشرين

١- المرجع السابق ص ٥٣ - ٥٦ .

* - كلمة هرمل أصلها هربر ولصعوبة النطق بها على ألسنة الفلاحين حرفوها إلى " هرمل " ولم يطلقه الناس على شخص هربر بالذات بل تجاوزه إلى زملائه وخلفائه وكل من يعمل معه وفى دائرته ، فإذا أشير إلى واحد منهم قالوا هذا من جماعة هرمل .

٢- Occident and Orient No . 5 , May 1947 p . 92 - 93 .

٣- إبراهيم أحمد خليل : المرجع السابق ص ٥٥ - ٥٦ .

فيلقى فى جموع المرضى درسًا دينا يتناول فيه إحاطة الدين الإسلامى بالتشكيك ويجمع الأسباب الباطلة والواهية ليضلل بها صغار العقول ويبعدهم عن دينهم ، ولاتنحصر مهمة الطبيب فى هذا المستشفى على فحص ووصف الدواء للمريض والقيام بعلاجه فقط ، بل كان لزاما عليه أن يسأل المريض عند الفحص عما ألقى عليه فى درس الصباح الدينى ، وفى هذا يشعر المريض بوجوب الإصغاء والانتباه وحفظ ماسمعه من المبشر حتى يلقى من الطبيب عناية كبيرة . ويندس المبشرون بين المرضى ليتعرفوا بأحوالهم والطرق التى يغزون بها قلوبهم وافئدتهم ، فمن كان فقيراً منوه بالغنى والسعادة ، ومن كان مريضا بداء خطير وعدوه بأن يتوسطوا له لدى الأطباء لينال الشفاء العاجل ، ومن كان عاطلا فتحوا له باب الأمل بأيجاد مايريده من عمل ، ومن كانت أرملة أخذوا أبناءها إلى ملاجئهم ، وأغدقوا عليهم النعم والهدايا وأخبروهم بأن ذلك من فضل المسيح وبركته [١].

وإذا دخل المريض المستشفى كان عليه حضور صلاة الأحد والاستماع للدروس الدينية كل يوم ، ثم توزع عليهم النشرات المسيحية لقراءتها ومن لايعرف القراءة قرأها له أحد المبشرون ، وكلها تدعو إلى اعتناق المسيحية والطعن فى الإسلام ونبيه . هذا وقد أثير موضوع قيام مستشفى هرمل الإنجليزى بالتبشير بين مرضاه من الفقراء المسلمين فى مجلس النواب المصرى بسؤال للنائب عبد الحميد الرمالى عن مدى صحة ذلك فأجاب رئيس الوزراء بالإيجاب وأن الوزارة ستعمل لمنع القائمين بأدارة المستشفى من القيام بأى دعاية دينية فى المستقبل[٢] .

وكان المرضى مجبرين على حمل تذكرة سطرت على ظهرها عبارات تبشيرية ومثال ذلك تذكرة كان يصرفها مستشفى الإرساليات الإنجليزية بمنوف للمرضى ومكتوب عليها " المسيح يسوع جاء للدنيا علشان يخلص الخاطئين ، أجره الخطية هى الموت ، أما عطية الله فهى حياة دائمة ، ... واحنا خدامينكم علشان خاطر يسوع " ، إلى جانب بعض الآيات من الإنجيل . وكان المستشفى يكلف المريض بأن يحمل التذكرة كلما غدا إلى المستشفى حتى يحفظ ماعليها من ايات الإنجيل . إلى جانب مايكتبونه باللغة العامية لغة الفلاحين فى القرى فيكتبون " إحنا خدامينكم علشان خاطر يسوع " فجعلوا من الخدمة الطبية سبيلا إلى قلوبهم ووصولا إلى أهدافهم التبشيرية بتحويلهم إلى المسيحية [٣].

---

١ - أحمد محمد سالمان : خفايا المبشرين فى تنصير أبناء المسلمين ، المطبعة السلفية القاهرة ١٣٥٣ هـ ص ١٩/١٨ .

٢- مجلس النواب : الهيئة النيابية الثامنة ، دور الانعقاد العادى الأول ، المجلد الثانى الجلسة ٣٢ فى ١٩ أغسطس ١٩٤٢ ، ص ١٤٨٧ .

٣ - البلاغ : العدد ٣١٥٧ فى ٤ يوليه ١٩٣٣ ، السنة ١١ ص ٧ .

ولم تختلف المستشفيات الأخرى كمستشفى أسيوط الأمريكى ومستشفى طنطا الأمريكى وغيرهما من المستشفيات التى أقامتها الإرساليات فى مختلف القطر المصرى، ففى صباح كل يوم يقرأ الإنجيل مع المرضى ، وتناقش وتدرس بعض آيات الإنجيل ، وإذا خرج المريض من المستشفى تردد عليه الأطباء فى منزله حتى يقع فى حوزتهم . وبجانب المستشفيات كانت هناك مدرسة الأحد وهى فرع من المستشفى يجمعون الصبية من الشوارع فى يوم الأحد بطريقة مغرية وجذابة ، كأن يقدم المتوطون بهذا العمل نقوداً وصوراً لصبية ويقولون أن من يحضر إلى المدرسة يأخذ أضعاف هذا ، وبديهى أن الأطفال يخدعون بأقل شئ فلا يتوانون عن المضى إلى المدرسة وتلقى عليهم رئيسة المستشفى مع أعوانها قطعة من الإنجيل بأساليب شيقة ويحفظونهم التراتيل الدينية يترنمون بها ويرددونها فى المنزل والشارع ، ويعدونهم بأن الصبى الذى يواظب على الحضور فى كل يوم أحد يهدى إليه فى آخر العام هدية نفيسة تناسب الطفل كنقود أو دمية جميلة وغيرها من لعب الأطفال وهكذا كانوا يحاولون غرس الدين المسيحى غرساً فى نفوس أولئك الصغار [١].

ونخلص من هذا بأن التطبيب كان وسيلة للعمل التبشيرى فى مصر مستخدما المستشفيات والمستوصفات التى لم تنشأ لدفع سقم ولا تخفيف ألم وإنما أقيمت فى معظمها لتفتن الناس فى دينهم وتفسد عليهم عقائدهم ، فالمرضى ملزمون بالاستماع لأقوال المبشرين مرتين فى كل يوم ودعواهم بأن شفاءهم كان بسبب تمجيدهم الرب يسوع فى صلواتهم اليومية واعتناقهم التعاليم المسيحية .

ثالثا : الأعمال الاجتماعية :

اهتم الميشرون بالعمل الاجتماعى المسيحى وتطبيق مبادئ يسوع المسيح فى جميع الصلات الإنسانية ، فالنشاط الاجتماعى يجب أن يرافق التعليم المباشر للإنجيل ويساعده من أجل ذلك قام المبشرون بالعديد من الأعمال الاجتماعية مثل : ايجاد بيوت للرجال والنساء ، وإيجاد أندية ، وملاجئ للأيتام والعجزة ، والاعتناء بأعمال الترفيه والحيلولة دون تشغيل الأطفال ، وإصلاح الأحوال العامة للعمال فيما يتعلق بساعات العمل وبالأجور والأمور الصحية ، والذين يقومون بهذه الدعوات الظاهرة لايقصدون الإصلاح الحقيقى ، بل يقصدون التسلل بالتبشير إلى جماعات المسلمين[٢].

١- أحمد محمد سالمان : المرجع السابق ص ٢٢ ، ونور الإسلام العدد الثالث ، ربيع الأول سنة ١٣٤٩ هـ المجلد الأول ، ص ٢١٢ / ٢١٣ .

٢ - عمر فروخ ، وآخر : المرجع السابق ص ١٨٩ / ١٩٠ .

ومن أهم الأعمال الاجتماعية التى استغلها المبشرون فى عملهم التبشيرى الإحسان، والإحسان هنا لايأخذ صورة دفع المال فقط بل منها أيضا التعليم المجانى والمساعدة فى إيجاد عمل ، فقد كان المبشرون لاينفقون إلا بمقدار ماينتظرون من فوائد عاجلة فلا تنفق الأموال إلا فى سبيلها ، فيعطون الأموال أولا للبعداء بغرض استمالتهم وتقريبهم إلى الديانة المسيحية ، ثم يقل دفعها تدريجيا كلما زاد اقتراب هؤلاء للكنيسة أى كلما زاد الأمل فى انضمامهم للمذهب الجديد قلت عنهم الأموال . أما كيف يستغل المبشرون أعمال الخير فى سبيل التبشير فتمثله تلك الملاجئ التى أنشئت لاطعام الأطفال الفقراء وكسائهم وإيوائهم ، وإذا كانت هذه الملاجئ لن تجعل كل الأطفال نصارى فإنها على الأقل لن تبقيهم مسلمين كآبائهم [١]. ومن أهم هذه الملاجئ :

١ - ملجأ ليليان تراشر :

أسسته مرسلة أمريكية تدعى ليليان تراشر لليتامى والأرامل ومن التقطتهم من الشوارع والطرقات ممن لايعرفون لهم أبًا ولا أمًا ، والأطفال الذين فقدوا نعمة البصر ، والذين أساء آباؤهم معاملتهم بسبب مساوئ الزواج والطلاق والأرامل اللاتى تركن أطفالهن بدون عائل أو سند ، ولاتعنى السيدة تراشر بتوفير الغذاء والكساء فقط ولكنها حولت هذا الملجأ إلى مؤسسة تربوية ضخمة فهناك المدرسة الإبتدائية ، ودار الحضانة ويتعلم الأولاد الحرف والصناعات التى تناسبهم [٢]، ويعد حياة داخل الملجأ وسط وسائل الإغواء التى تقوم بها المبشرات للتأثير على عقول البنات والأولاد وإغرائهم بدين المسيحية وحملهم على الخروج من دين الإسلام [٣].

٢ - ملجأ سان لويس بالعباسية :

وهو ملجأ أجنبى العقيدة واللغة والصبغة ، وتديره سيدة فرنسية ويعاونها جماعة من الراهبات وطريقة الحصول على هؤلاء الأطفال أن تذهب الأمهات تحت جنح الظلام فيدفعن بابه المفتوح دائمًا ويتركن أولادهن فى سلال مخصصة لذلك ثم يقرعن جرسًا هناك لتنبيه الراهبات إلى وجود طفل جديد فتسرع الراهبات إلى حمله ، وهناك ينشأ الطفل فى هذا الوسط أجنبيا بكل معنى الكلمة فى اسمه ودينه ولغته وجنسيته وتقضى لائحة الملجأ أن هؤلاء اللقطاء يتبعون

١- المرجع السابق ص ١٩٢ / ١٩٣ .

٢ - Orient and Occident , No . 9 May 1929 , p . 12 .

٣ - الأخبار : العدد ٣٧٠٩ فى ١٣ يوليه ١٩٣٣ السنة ١٣ ص ١ .

الديانة المسيحية الكاثوليكية [١] وبهذه الطريقة ساعد الأجانب على انتشار جريمة الزنا مادامت هناك طريقة للتخلص من المولود بالتوجه إلى هذا الملجأ ومن ناحية أخرى حصلوا على فريسة لتنصيرها .

ومن أوجه النشاط الاجتماعي التي تستغل للتبشير في مصر ، جمعية الشبان المسيحيين ، وجمعية الشابات المسيحيات ، ومن الأنشطة التي تمارسها هذه الجمعيات المخيمات ، ومؤتمرات الطلاب والألعاب الرياضية وبيوت الطلبة ، وملاجئ الأطفال ونشر الكتب ومظاهر هذه الأنشطة لاتبدو عليها أي أثر للنشاط التبشيري إلا أنها تحمل في طياتها التبشير بالمسيحية ، وأصبحت عوامل التعليم المسيحي في مصر تزيد قوة على قوتها بمؤسستي جمعية الشبان المسيحيين وجمعية الشابات المسيحيات (وهما مؤسستان غير طائفيتين أي تقبلان أعضاء من جميع الأديان والمذاهب) ولهاتين الجمعيتين مراكز نشيطة وخصوصا في القاهرة والأسكندرية وهذه الفروع تقدم للمسلمين مناسبات مختلفة للألعاب الرياضية ، وتهئ في المجتمع ألوانا من النشاط وفي هذا كله اقتراب من المسلمين بالتبشير[٢].

هذا إلى جانب الأندية التي كانت تضم نشاطًا اجتماعيا مختلف الأنواع والألوان ، فهنالك تقام حفلات وتلقى محاضرات وليالي سمر ومطاعم ومنامات يأوي إليها من يشاء وغير ذلك من أسباب التسلية على أن الذي تضمه هذه الأندية ليس أمراً مقصوداً لذاته ، وإنما كل مايهم المبشرون لا أن يأتي الناس إلى هذه الأندية ليتمتعوا بما فيها من أسباب التثقيف والترويح ، بل أن تجتذب بهذه الأسباب أناسا يستمعون إلى صوت المبشر الانجليزي أو الأمريكي أو الفرنسي أو الهولندي وغيرهم [٣].

رابعا : المكتبات وبيع الكتب : -

لقد استغل المبشرون إنشاء المكتبات لبيع الكتب في الظاهر ولتكون ستاراً لإدارة أعمال التبشير واستجلاب الزبائن ومحادثتهم أثناء البيع وكانت مطبعة النيل التبشيرية تقوم بطبع هذه الكتب وبيعها للجمهور [٤].

١- مجلس النواب : الهيئة النيابية السابعة ، دور الانعقاد العادي الرابع ، المجلد الثالث ، الجلسة ٧٨ في ٢ سبتمبر ١٩٤١ ، ص ٢١٨٨ .

٢- عمر فروخ : المرجع السابق ص ١٩٥ / ١٩٦.

٣ - عمر فروخ : المرجع السابق ص ٢٠١ .

٤ - محمد عزت اسماعيل الطهطاوي : التبشير والاستشراق أحقاد وحملات على النبي محمد (ﷺ) وبلاد الإسلام ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٧٧ ص ٣٠ .

ومما لاريب فيه أن للكتب تأثيراً كبيراً في الناس وتلك ظاهرة لم يغفلها المبشرون إذ هم يرون أن أشد الوسائل أثراً كان انتاج النشرات المسيحية إلى المسلمين ، بصرف النظر عن قيمة هذا الأثر ، فإن سياستهم في انتاج تلك النشرات تتبع التوجيه التالي : يحرص المبشرون في الدرجة الأولى على نشر الكتب الدينية كالأناجيل الأربعة ، وعلى أشياء من التوراة ثم أنهم يطرقون في نشراتهم موضوعات مختلفة ولكن يفرغونها في قالب مسيحي ديني ، والمبشرون حريصون على أن يتولى كتابة هذه الموضوعات أشخاص وطنيون لامبشرون ، أو أشخاص اعتنقوا المسيحية حديثا ، لأن هؤلاء يكونون أقدر على فهم عقلية جماهيريهم ، وعلى عرض تلك الموضوعات على شكل يقرب من فهم تلك الجماهير [١] ، ومن أمثلة الكتب التي روجها المبشرون في مصر وتحمل طعنا للإسلام كتاب « فلسفة الدين » ، وكتاب « فلسفة الأخلاق » وغيرهما من الكتب التي تصور الإسلام دينا وحشيا وتصور الرسول ﷺ في أبشع صورة فهذه الكتب بلا ريب تضعف العقيدة الإسلامية في نفوس أصحابها [٢].

خامسا : الصحف والمجلات :

استغل المبشرون الصحافة لنشر دعوتهم التبشيرية ، وحسبنا أن نذكر ماقاله المبشر ولسون كاشن عن دور الصحافة في العمل التبشيري أن " الصحافة لاتوجه الرأي العام فقط أو تهيئة قبول ماينشر عليه ، بل هي تخلق الرأي العام " وقد اشتغل المبشرون بالصحافة في مصر للتعبير عن آرائهم المسيحية أكثر مما استطاعوا في أي بلد إسلامي آخر [٣].

واتخذ المبشرون صحفا في مصر تروج دعوتهم مثل بشائر السلام ومجلة الشرق والغرب Orient and Occident وافتتحوا بها بابا غير ديني يبحثون فيه الشئون الاجتماعية والتاريخية ، ولكن لخدمة الأغراض التبشيرية . وكانت المدارس الأجنبية تجلب هذه المجلات المسيحية وتوزعها على الطلاب فيقرأها الطلبة المسلمون فتساورهم الشكوك في أمور دينهم من جراء ماتحمله هذه المجلات من طعن وتشكيك في العقيدة الإسلامية وهكذا كانت هذه الصحف والمجلات تقرب وتمهد للعمل التبشيري [٤] .

١- عمر فروخ وآخر : المرجع السابق ص ٢٠٤ / ٢٠٥ .

٢ - السياسة : العدد ٢٨١٧ في ٦ يونية سنة ١٩٣٢ السنة ١٠ ص ٣ .

٣ - محمد محمود شاكر : المرجع السابق ص ٢٩٧ .

٤- الفتح : العدد ١٩٦ في ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٠ ، السنة ٤ ، ص ٨ .

سادسا : تشجيع اللغة العامية بدلا من الفصحى :

من الوسائل التى اتخذها المبشرون لتفكيك وحدة المسلمين وتشويه ثقافتهم العربية الإسلامية دعوتهم لاستعمال اللغة العامية بدلا من الفصحى لغة القرآن الكريم ، فيقول هؤلاء المبشرون أن تقطيع أوصال العرب والمسلمين لايمكن أن يتم مادام هناك لغة واحدة يتكلمها العرب ويعبرون بها عن آرائهم ، ومادام هناك " حرف عربى " يربط حاضر المسلمين إلى تراثهم الماضى ، فإذا حمل المبشرون المسلمين على الكتابة باللغة العامية أصبح لكل قطر عربى لغة خاصة به أو لغات متعددة ، ثم إذا هم استطاعوا أن يحملوا المسلمين على التخلى عن الحرف العربى وإحلال الحرف اللاتينى مكانه انقطعت صلة العرب تماما بأدبهم القديم وبالمؤلفات الدينية واللغوية والأدبية والتاريخية والفكرية ، وحينئذ يصبح العرب والمسلمون وحدات لغوية وفكرية غير متقاربة ،و ثم تتنافر هذه الوحدات مع الزمن فيسهل اخضاعها بجهد أيسر من الجهد الذى تحتاج إليه هذه الغاية مع وجود لغة واحدة تربط بينهم [١].

وأخذ الأجانب المبشرون بدراسة اللغة العامية المصرية ، وأخذت كتبهم ورسائلهم تتابع فى الظهور ، وكان معظم الدارسين من الأوربيين الذين عاشوا فى مصر وتولوا فيها مناصب عالية، منهم الدكتور ولهلم سبيتا Dr Wilhelm spitte الذى كان مديراً لدار الكتب المصرية، والدكتور كارل فولرس Vollers الألمانى الجنسية وكان مديراً أيضا لدار الكتب المصرية ، كما أنه أحد كتاب دائرة المعارف الإسلامية ، وسلدن ولمور Seldon Willmor الإنجليزى الجنسية وكان قاضيا بالمحاكم الأهلية بالقاهرة ، ووليم ولكوكس William Willcoys الإنجليزى وكان مهندسًا للرى بالقاهرة [٢] .

ويعتبر سبيتا الرائد الأول لكل من كتب فى العامية المصرية ودعا إليها فقد نزل إلى مصر وعاش فى أحيائها ، ودرس العامية ووجد أنها تختلف من بلد إلى بلد ، ومن حى إلى حى ، فلما رأى هو ومن يهدف إلى تحطيم الثقافة العربية وحركة الإحياء الثقافية من أهل الاستعمار الأوربى ، أن الأمر يوشك أن يخرج إلى مالا يحمد عقباه ، من سيادة اللغة العربية فسارع إلى تأليف كتاب سماه " قواعد اللغة العامية فى مصر" ولكنه لم يقتصر فيه إلى الدراسة بل كشف فى مقدمته عن الغرض الذى يرمى إليه فقال " وأخيراً سأجازف بالتصريح عن الأمل

---

١ - عمر فروخ وآخر : المرجع السابق ص ٢٢١ .

٢ - نفوسة زكريا سعيد : تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها فى مصر ، الطبعة الثانية ، دار المعارف بالأسكندرية سنة ١٩٨٠ ص ١٧ .

الذى راودنى على الدوام طوال مدة جمع هذا الكتاب وهو أمل يتعلق بمصر نفسها ويمس أمراً هو بالنسبة لها وإلى شعبها يكاد يكون مسألة حياة أو موت ، فكل من عاش فترة طويلة فى بلاد تتكلم العربية يعرف إلى حد كبير تتأثر كل نواحى النشاط فيها بسبب الاختلاف الكبير بين لغة الحديث ولغة الكتابة» [1]. ومن هذا الكتاب انبعثت الدعوة إلى اتخاذ العامية لغة أدبية والشكوى من صعوبة العربية الفصحى واقتراح اتخاذ الحروف اللاتينية لكتابة العامية[2] إلا أنه كان يهدف من دعوته للعاميه إلى اضعاف اللغة الفصحى لغة القرآن حتى يستطيعوا أن يصلوا إلى غايتهم وهى تمزيق الرابطة التى تربط المسلمين بعضهم البعض وهى رابطة اللغة الواحدة .

كما وضع كارل فولرس كتابا بالألمانية عن اللهجة العربية الحديثة فى مصر وترجمه إلى الإنجليزية ، وقد نهج فولرس فى كتابه نهج سبيتا فاستنبط حروفا لاتينية لكتابة العامية ودرس قواعدها وأورد كثيراً من نصوصها ، ولم يفته مثل سبيتا أن يندد فى نهاية مقدمته بجمود العربية الفصحى . كما وضع سلدن ولمور القاضى الإنجليزى كتابا فى الإنجليزية عن العامية المصرية بعنوان " العربية المحكية فى مصر " اتجه فيه وجهة سبيتا فى دراسة العامية المصرية ، سواء فى دراسة قواعدها وجمع نصوصها أم فى الدعوة إلى كتابتها بحروف لاتينية واتخاذها لغة أدبية ، وكانت له وسائله الخاصة فى تدعيم تلك الدعوة التى صادفت هوى فى نفسه فاستغلها ليحقق هدفا من أهداف الاستعمار البريطانى وهو فصل المسلمين عن ماضيهم وتفتيت وحدتهم اللغوية بالقضاء على العربية الفصحى [3].

ومن الأجانب الذين دعوا إلى استخدام العامية فى مصر وليم ولكوكس ، فقد كان لاينى عن محاربة الفصحى بالدعوة إلى اقصائها عن ميدان الكتابة والأدب وإحلال العامية محلها ، إذ ألقى محاضرة فى نادى الأزبكية وكان موضوعها لماذا لاتوجد قوة الاختراع لدى المصريين ، فقال أن أهم عائق يمنع المصريين من الاختراع أنهم يؤلفون ويكتبون باللغة العربية الفصحى ولو ألفوا وكتبوا باللغة العامية لصاروا مخترعين ، ثم اتجه بعد ذلك إلى الإنجيل فترجمه إلى

---

١ - محمد محمود شاكر : المرجع السابق ص ١٨٢ - ١٨٣ .

٢ - نفوسة زكريا سعيد : المرجع السابق ١٨ .

٣ - المرجع السابق ص ٢٤ - ٢٥ .

العامية وصار مبشراً يجادل الناس فى عقائدهم ويحمل إلى القرى النائية الأدوية ، وظل يعمل فى مستشفى هرمل الإنجليزى الذى مارس من خلاله التبشير بالمسيحية بين المترددين على المستشفى[1].

ولم تجد الدعوة إلى العامية تقبلا صريحًا فقد جرى التساؤل عن أى اللهجات العامية تتخذ ، فهل لهجة شمال الدلتا أم لهجة الصعيد أم لهجة أهل القاهرة ، ذلك لأن لكل لغة فى العالم لهجة عامية ولغة كتابة ، وأن الفرق بين لغة الكتابة ولهجة الكلام فى العربية ضيقة المجال ، وليست أكثر مما بين اللغة الإنجليزية وعاميتها ، وأن السر فى صمود اللغة الفصحى فى وجه غزو العامية هو القرآن الكريم الذى ارتبطت به العربية منذ نزوله بها [2]، وكان هدف الأجانب والمبشرين من الدعوة إلى العامية هو القضاء على اللغة العربية الفصحى لغة القرآن الكريم وليس أدل على ذلك مما قاله زويمر فقال أن اللغة العربيه هى الرباط الوثيق الذى يجمع ملايين المسلمين على اختلاف أجناسهم ولهجاتهم ، وذلك حيث يقول أنه لم يسبق وجود عقيدة مبنية على التوحيد ، أعظم من عقيدة الدين الإسلامى ، الذى اقتحم قارتى آسيا وأفريقيا ، وبث فى الملايين من سكانها عقيدته وشريعته ، وأحكم عروة ارتباطهم باللغة العربية [3].

وقد سلك المبشرون وسائل أخرى ومتعددة للوصول إلى غايتهم ومن هذه الوسائل التنويم المغناطيسى للأطفال والسذج والجهلاء وذلك بغرض سلب إرادتهم وحملهم على اعتناق الدين المسيحى ، كما استخدم المبشرون وسائل الترغيب مثل توزيع الحلوى على الأطفال الصغار ودعوتهم لدورهم التبشيرية ، حتى إذا تجمع عدد كبير من الأطفال الصغار فيوزعون عليهم الحلوى ومايسمونه هدية الرب ، وهى عبارة عن صليب صغير وصورة للمسيح ، كما كان المبشرون يعلنون عن وجود فرع لتعليم فن الأشغال اليدوية فى نادى الشابات التابع لجمعية المرسلين الأمريكان ، وأنه يمكن لكل فتاة أن تلتحق بهذا الفرع فتتعلم التطريز وغيره مقابل عشرة قروش شهريا ، وكان هذا الإعلان يخدع الكثير من الأسر التى تود أن تكون بناتها خبيرات بالأشغال اليدوية ، وعندما تجتمع الشابات المسلمات فى النادى تجتهد المبشرات فى التودد إليهن والتقرب منهن ليضمن استمرارهن على الحضور حتى إذا مضى أسبوع أو إثنان

---

١ - أنور الجندى : الإسلام والثقافة العربية في مواجهة تحديات الاستعمار وشبهات التغريب مطبعة الرسالة (ب . ت) ص ٢١٦ ، عمر الدسوقى : فى الأدب الحديث ، الجزء الثانى ، الطبعة الخامسة ، دار الفكر العربى ، القاهرة ١٩٦٤ ص ٤٠ .

٢ - أنور الجندى: الإسلام والدعوات الهدامة، الطبعة الأولى، دار الكتاب، بيروت سنة ١٩٧٤، ص٢٦٧.

٣ - محمد محمود شاكر : المرجع السابق ص ٢١٤ .

على حضورهن طرقت المبشرات باب التبشير بين هؤلاء الفتيات فى صيغة حكايات عن المسيح المخلص والمنقذ[١] ، كما كانت هناك بعض المبشرات الأمريكيات يتنقلن بين القرى وهن حاملات أدوية ونشرات دينية ، فيزرن الأهالى فى بيوتهن ويوزعن عليهم هذه الأدوية مجانا وينشرون بينهم العقيدة المسيحية ويهدين إليهم صوراً للمسيح ونشرات دينية تعلن أن المسيح بعث بهن إليهم لأنهن بنات الرحمة[٢] .

حوادث التبشير :

كان نشاط الإرساليات التبشيرية يشكل تهديداً للمجتمع المصرى ، إذ وقعت حوادث متعددة لتنصير الصبية والبنات فى عدد من مدن القطر المصرى وأهم هذه الحوادث هى :

١ - دخول المبشر زويمر الأزهر الشريف :

فقد اعتادت وزارة الأوقاف المصرية أن تعطى علماء الآثار وكبار المستشرقين المقيمين فى مصر أو القادمين إليها تصريحات مجانية تخولهم حق زيارة المساجد الأثرية ومن بينها الأزهر الشريف ، ومن هؤلاء القس زويمر الذى قدم طلبا لوزارة الأوقاف لمنحه هذا التصريح بصفته مستشرقا يرافق الكثيرين من العلماء وهواة الآثار فى زيارة المساجد الأثرية فلم تر وزارة الأوقاف مانعا من اجابته إلى طلبه ، وحدث فى عام ١٩٢٦ أن علمت وزارة الأوقاف أن زويمر استغل هذا التصريح فى نشر دعايته الدينية المسيحية إذ وزع بالأزهر عدة رسائل لهذه الدعاية، الأمر الذى دعا مدير المساجد الشيخ عبد الوهاب خلاف إلى استدعائه ومعاتبته على هذا العمل وأنذره بسحب التصريح منه [٣].

إلا أن زويمر فى ١٧ أبريل سنة ١٩٢٨ ذهب إلى الأزهر مع ثلاثة من الأجانب حتى دخل ومن معه حلقة درس الشيخ سرور الزنكلونى أثناء شرحه سورة " براءة " ووزع على الطلبة فى سرية ثلاث رسائل عنونت الأولى بعنوان " دعوة إلى القبلة القديمة " والثانية بعنوان " شرح أسماء الله الحسنى " والثالثة بعنوان " تفسير آية الكرسى " ، والرسالتان الأخيرتان متضمنتان تفسير بمعنى ماهو وارد فى الأنجيل والتوراة ، ومضى زويمر ومن معه إلى داخل الأزهر الشريف يوزع رسائله فأهاج هذا الأمر الطلبه الأزهريين محتجين على التبشير بالمسيحية

---

١ - البلاغ : العدد ٣١٤٣ فى ٢٠ يونيه ١٩٣٣ ، السنة ١١ ص ٧ .
٢ - البلاغ : العدد ٣١٤٤ فى ٢١ يونيه سنة ١٩٣٣ السنة ١١ ص ٧ .
٣ - البلاغ : العدد ١٥٦٠ فى ١٩ أبريل سنة ١٩٢٨ السنة ٦ ، ص ٥ .

في أكبر معهد اسلامى ، وأسرع المراقبون باخراجه من الأزهر ، وعمت روح الاستياء العلماء لهذا العمل وأوفدوا وفداً منهم لمقابلة رئيس الوزراء طالبين منه وقف أعمال التبشير فى مصر، ووقف توزيع رسائل المبشرين بها ، حيث كانوا يغرون الصبية بأخذ صور شمسية ، وتوزيع الحلوى والنقود عليهم وترغيبهم فى اللجوء إليهم [١].

ولم يمر هذا الحادث على النواب دون الاهتمام بشأنه فقد وجه النواب خليل أبو رحاب ، محمود لطيف ، عبد الحميد سعيد ، إلى رئيس الوزراء ووزيرى الداخلية والأوقاف الأسئلة عن دخول المبشر زويمر للأزهر الشريف وتوزيعه رسائل على الطلبة طعنا فى النبى ﷺ ، وفى الدين الإسلامى ، فأجاب رئيس الوزراء والوزراء " بأن الحكومة اهتمت بحادثة دخول زويمر الأزهر الاهتمام الجدير بها وأخذت من الإجراءات اللازمة لمنع تكرار مثل هذا الحادث فى المستقبل ، وأن وزارة الأوقاف استردت منه رخصه دخوله المساجد والآثار الإسلامية ، وأن القائم بأعمال مفوضيه الولايات المتحدة الأمريكية أظهر أسفه الشديد لهذا الحادث [٢]. واتخذت المفوضية الأمريكية قراراً بابعاد زويمر عن القطر المصرى فغادرها إلى جزيرة قبرص[٣].

كما استنكر الأقباط فى مصر دخول زويمر الأزهر الشريف متهجما على الدين الإسلامى إذ كتب أحد الأقباط مقالا بجريدة البلاغ ذكر فيه ماذا كان يحدث لو أن الذى حدث فى الأزهر الشريف حدث فى إحدى الكنائس لاستغلته بريطانيا لتأييد دعواها عن تعصب المسلمين ، ولذا فإن الأقباط يستنكرون ويتبرؤن من هذا الإثم الذى ارتكبه زويمر وأنهم أحرص على الألفة والإخاء بينهم وبين المسلمين [٤].

٢ - حادثة « نظلة غنيم » : ففى أوائل شهر مارس سنة ١٩٣٣ اختطف المبشرون هذه الفتاة من بورسعيد واستعانوا بفقرها على اغوائها بالدخول فى المسيحية ثم زوجوها من أحدهم ويسمى زكى إسرائيل [٥].

---

١ - المصدر السابق ص ٥ .

٢ - مجلس النواب : الهيئة النيابية الثالثة ، دور الانعقاد العادى الثالث ، المجلد الثانى ، الجلسة ٥٠ فى ٢٣ أبريل سنة ١٩٢٨ ص ٧٦٢ .

٣ - البلاغ : العدد ١٦٤ فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٨ لسنة ٦ ص ١ .

٤ - البلاغ : العدد ١٥٦٥ فى ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٨ السنة ٦ ص ٥ ، مقال لكليم أبو سيف بعنوان " اسرع بالورد لويد " .

٥ - كوكب الشرق : العدد٢٤٨١ فى ١٠ أغسطس ١٩٣٣ السنة ٩ ص ٩ .

٣ - حادثة « تركية حسن السيد يوسف » : فهذه الفتاة قد التحقت بمدرسة السلام ببورسعيد التى كانت تمارس نشاطها التبشيرى بين تلميذاتها ، حيث تعرضت هذه الفتاة للضرب من المبشرة ريشو حتى ترغمها على اعتناق المسيحية ، وقد تقدمت الفتاة ببلاغ للنيابة التى أثبتت أنها قد تعرضت للضرب بشدة حيث كانت اثار الضرب واضحة عليها ، غير أن المبشرة أنكرت أنها تضربها من أجل تغيير دينها وإنما لأن الفتاة لاتسمع الكلام ولاتحفظ دروسها ، غير أن الفتاة أوضحت أنها عذبت لغير شئ إلا أنها صاحت أنا مسلمة رداً على قول المبشرة ريشو أنت من مختارات المسيح ، أنا لا أضربك وإنما أقتل شيطانك الحائر بينك وبين يسوع [١]، ولم تستطع الحكومة أن تفعل شيئا سوى أنها طلبت من القنصلية التابعة لها تلك المبشرة أن تغادر القطر المصرى[٢] ، ولم تكن الحكومة تستطيع أن تفعل أكثر من ذلك لأن الامتيازات الأجنبية كانت تحول دون تطبيق القانون المصرى عليها .

٤ - حادثة « يوسف عبد الصمد » : لقد استعمل المبشرون معه طرقًا غير مشروعه منها تنويم الشاب تنويما مغناطيسيا عدة مرات للتأثير فيه أثناء نومه غير الطبيعى للخضوع لإرادتهم ، وأبعدوه عن أهله وأسكنوه عند أحد المبشرين المدعو بطرس عريان بالمعادى ، وقد قرر الأطباء أنه نوم أربعين مرة متتالية حتى ضعفت قواه وفقد ارادته وكاد يفقد حياته حتى أنقذ من أيدى المبشرين [٣].

وتعددت حوادث اختطاف المبشرين للأولاد والبنات واخفائهم فى مؤسساتهم التبشيرية وإغرائهم باعتناق الدين المسيحى ، حتى عمت البلاد من أقصاها إلى أدناها ، فقد تغلغل المبشرون فى شتى أنحاء القطر المصرى بمدارسهم ومستشفياتهم وملاجئهم مستغلين فقر الناس وجهلهم وحاجتهم إلى الرعاية الصحية والاجتماعية فيأخذون من الناس أولادهم وبناتهم ونسائهم إلى مؤسساتهم وينفقون عليهم ببذخ على أن يظلوا معهم داخل مؤسساتهم وينفقون عليهم ببذخ على أن يظلوا معهم داخل مؤسساتهم ودعوتهم إلى تغيير دينهم والدخول فى المسيحية ، حتى بلغت حوادث التبشير فى الفترة ١٩٣٦ - ١٩٣٨ أكثر من ١٥ حادثة شملت مدن القطر المصرى المختلفة [٤]، الأمر الذى كان له انعكاس تمثل فى رد الفعل

---

١ - السياسة : العدد ٣١٣٤ فى ١١ يونيه ١٩٣٣ السنة ١١ ص ٤ ، السياسة : العدد ٣١٣٧ فى ١٤ يونيه ١٩٣٣ ، ص ٤ .

٢ - مجلس النواب : الهيئة النيابية الخامسة ، دور الانعقاد العادى الثالث ، المجلد الثالث ، الجلسة ٧٠ فى ١٤ يونيه سنة ١٩٣٣ ص ١٧٣٧ .

٣ - مجلس النواب : الهيئة النيابية الخامسة ، دور الانعقاد العادى الثانى ، المجلد الأول ، الجلسة ١٦ فى ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٢ ص ٢٠٧ - ٢٠٨ .

٤ - مجلس النواب : الهيئة النيابية السابعة ، دور الانعقاد العادى الأول ، المجلد الثانى الجلسة ٥١ فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٨ ، ص ٢٢٩٩ .

لهذه الحوادث التبشيرية ، وتمثل هذا الرد في موقف الشعب المصرى من هذه الحوادث ، وموقف الأزهر ، والجمعيات الدينية وموقف الحكومة من عبث المبشرين بمعتقدات الناس الدينية فماذا كانت صور رد الفعل هذه .

رد الفعل لحوادث التبشير :

لقد ارتبطت حركة التصدى لنشاط الإرساليات فى العقدين الأولين من القرن العشرين بكفاح الشعب الطويل لنيل الاستقلال ، واشتدت موجة التصدى ببداية العقد الثالث من هذا القرن ، وقام الشعب بعدة انتفاضات رداً على الحوادث التى شهدتها الثلاثينات - كما رأينا - فانفجر الشعب على مختلف قطاعاته وعبر رجل الشارع عن غضبه بالاعتداء في بعض الأحيان على المبشرين وممتلكاتهم ، وبالتظاهر أمام مراكز التبشير وهم يصيحون لا إله إلا الله محمد رسول الله ، كما حدث فى شبرا ، والأزبكية ، وميدان الأوبرا وفى الأرياف ، وكما حدث في دمنهور وكفر الزيات والزقازيق وغيرها [١].

موقف الأزهر :

فقد ذهب الناس فى كل مكان يتساءلون فيما بينهم ماذا تفعل مشيخة الأزهر أمام هذا الهجوم السافر من جانب المبشرين على الدين الإسلامى فيذكر الشيخ الظواهرى فى مذكراته أن الأزهر قد تحرك بكل قوته لمنع هذا العدوان على الدين الإسلامى وطالب الملك والحكومة بضرورة سن تشريع لمنع نشاط هؤلاء المبشرين فى البلاد المصرية ، كما ألفت هيئة كبار العلماء لجانا فى جميع أنحاء القطر المصرى لجمع التبرعات لبناء الملاجئ لإيواء الأطفال المشردين والفقراء ورعايتهم ، وتوعية الناس من الوقوع فى حبائل المبشرين[٢] .

كما أرسل الشيخ الظواهرى خطابا إلى الحكومة المصرية ذكر فيه " أن المبشرين استغلوا ماعرف عن المسلمين من حسن ضيافتهم وسعة صدورهم للأجانب فى إغواء ضعفاء الإدراك بوسائل تعتبر من أكبر الجرائم التى لايسوغ لمن يدعوا إلى دين أن يرتكبها ، ولقد تمادى هؤلاء المبشرون فى أعمالهم حتى افتضح أمرهم وفطن الناس إلى مايتخذونه من وسائل الاستهواء

---

١ - ابراهيم عكاشة : المرجع السابق ص ٢٥١ .

٢ - فخر الدين الأحمدى الظواهرى : السياسة والأزهر من مذكرات شيخ الإسلام الظواهرى ، مطبعة الاعتماد سنة ١٩٤٥ ، ص ٣١٦ - ٣١٧ .

والخديعة تارة ووسائل التعذيب والعنف تارة أخرى ، وأن الأمة المصرية التى شهدت أولادها من بنين وبنات يتخطفون من حولها وتستخدم معهم أنواع الإغواء والإغراء لتحويلهم عن دينهم ، لاتنتظر من الحكومة المصرية أقل من أن تسن هذا التشريع الذى يحول بين أولادها وعمل هؤلاء المبشرين[١] .

أما على مستوى أهل الفكر ورجال الدين فى البلاد فقد تكونت لجنة عرفت باسم " جماعة الدفاع عن الإسلام " برئاسة الشيخ محمد مصطفى المراغى ، وكانت تعقد اجتماعاتها بدار جمعية الشبان المسلمين وضمت حوالى أربعمائة من العلماء والمشتغلين بالشئون الإسلامية وهدفها مقاومة التبشير بجميع الوسائل السلمية المشروعة التى يهدى إليها الإسلام ، ومساعدة الفقراء واليتامى المسلمين وتنشئتهم إسلامية صحيحة، حتى يكونوا أداة صالحة فى المجتمع ، وذلك بالعمل على إنشاء الملاجئ والمستشفيات ومعاهد العلم ، واقترحت اتباع الوسائل الآتية :

أولا : رفع عريضة إلى الملك فؤاد يذكرون فيها أعمال التبشير وضرورة وضع حد لعدوانهم على الأمة ودينها .

ثانيا : ارسال كتاب إلى الحكومة المصرية بضرورة اتخاذ اجراءات حاسمة بشأن أعمال المبشرين غير المشروعة .

ثالثا : إرسال كتب لوزراء الدول المفوضين فى مصر لتنبيههم لأعمال المبشرين وخطر نتائجها .

رابعا : نشر نداء للأمة بتحذيرها من إدخال أبنائها وبناتها فى مدارس المبشرين وملاجئهم ومستشفياتهم .

خامسًا : الدعوة إلى اكتتاب عام لإنشاء مؤسسات إسلامية تغنى الأمة عن دور المبشرين.

سادسا : تأليف لجنة من العلماء والكتاب لوضع كتب فى التبشير بالإسلام [٢].

وقد اكتسبت الجماعة شعبية واسعة وتكونت لها فروع متعددة فى الأقاليم ، أخذت تحتج بكل قواها على أعمال التبشير ومايقوم به المبشرون من إغراء السذج والفقراء علي اعتناق الدين المسيحى تحت مظلة تمتعهم بالامتيازات الأجنبية التى جعلتهم يمرحون فى طول البلاد وعرضها عابثين بالدين والقانون والنظام غير مبالين لسلطة الحكومة وكرامة الأمة [٣].

---

١ - المصدر السابق ص ٣١٧ .

١ - السياسة : العدد ٣١٤٦ فى ٢٣ يونيه ١٩٣٣ ص ٤ .

٣ - السياسة : العدد ٣١٦٤ فى ٧ يوليه ١٩٣٣ ص ٥ .

موقف الجمعيات الدينية والصحافة من حوادث التبشير :

اتسعت حركة التصدى للعمل التبشيرى فى مصر فشملت الجمعيات الدينية التى نشأت فى هذه الفترة ومنها جماعة الإخوان المسلمين إذ عملت منذ نشأتها على مقاومة حركة التبشير واعتمدت فى ذلك على دعامتين : الأولى : إفهام الشعب مايستهدف له من الخطر بالاتصال بالإرساليات التبشيرية ، والثانية : استخدام الوسائل العملية من جنس وسائل المبشرين حيث افتتحت الجماعة العديد من الملاجئ لإيواء الفقراء واليتامى، وكذلك مشاغل التطريز للفتيات حتى لايقعوا في حبائل المبشرين[1].

ولما انعقد مجلس الشورى العام لجماعة الإخوان المسلمين قرر إنشاء لجان لتحذير الشعب من الوقوع فى خداع المبشرين ، وأرسل عريضة للملك فؤاد بتاريخ ٢٢ صفر سنة ١٣٥٢ هـ / يونيه ١٩٣٣ أوضح فيها خطورة مراكز التبشير فى مصر وعدوانهم الصارخ على عقائد المسلمين وطلبت منه مساعدتها فى مقاطعة المبشرين بالوسائل التالية :

أولا : فرض الرقابة الشديدة على هذه المدارس والمعاهد والدور التبشيرية وكذا على الطلبة والطالبات فيها ، إذا ثبت اشتغالها بالتبشير .

ثانيا : سحب الرخص من أى مستشفى أو مدرسة يثبت أنها تشتغل بالتبشير .

ثالثا : إبعاد كل مبشر يثبت للحكومة أنه يعمل على إفساد العقائد إخفاء البنين والبنات.

رابعًا : الامتناع عن معونة هذه الجمعيات بالأراضى أو بالمال بعد أن ثبت أنها تستغل العلم وأعمال البر فى تحقيق أهدافها التبشيرية [2]، ومالبثت جمعية الشبان المسلمين هى الأخرى أن أهاجها المبشرون بأعمالهم فأخذت تعمل على حث المسلمين على إنشاء المدارس الأهلية وتحذيرهم من مدارس التبشير ، وتهيب بالآباء ألا يرسلوا أبناءهم إليها ، كما وجهت خطابات إلى وزير الداخلية ورئيس الوزراء وشيخ الأزهر تدعوهم إلى مقاومة نشاط المبشرين ومنعه [3].

---

١ - حسن البنا: مذكرات الدعوة والداعية، دار النشر والتوزيع الإسلامية، القاهرة سنة ١٩٨٦ ، ص١٧٥.
٢ - المصدر السابق ص ١٨١ / ١٨٢ .
٣ - طارق البشرى : المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية ص ٤٩٣ / ٤٩٤ .

كما كان للصحافة المصرية والكتاب الوطنيين بها دور كبير في التصدى لحملات المبشرين إذ كانت الصحف تنشر عن هذه الحركات التبشيرية كل يوم جديد وتكشف خفاياها ، وتطالب الحكومة بحماية الأطفال من هذه الدعاية الخطرة ، وتناقلت الصحف أيضا أن الجامعة الأمريكية بالقاهرة هي مصدر هذه الدعاية التبشيرية ، وأن بها أركان الحرب التى تنظم هذه الدعايات [1] ، وأخذت صحف السياسة والبلاغ وكوكب الشرق ، والأهرام والفتح ، والإخوان المسلمين تكشف حيل المبشرين ووسائلهم الخداعة وتطالب الحكومة بضرورة وضع حد لأعمال المبشرين .

موقف الحكومة :

لم تكن الحكومة تستطيع أن تعمل شيئًا ضد المبشرين إذ أن جهودها كانت تتعثر أمام عقبة الامتيازات الأجنبية التى كانت تحمى نشاطهم وتحول دون تطبيق القانون عليهم ، واكتفت الحكومة بانقاذ ما استطاعت من البؤساء والفقراء الذين أغرتهم حيل المبشرين ووسائلهم ، كما قامت بإبعاد المبشرين إلى خارج القطر المصرى الذين كانوا سرعان مايعودون مرة أخرى لممارسة نشاطهم [2].

وما أن ألغيت الإمتيازات الأجنبية بموجب معاهدة مونترو سنة ١٩٣٧ واستردت مصر سيادتها التشريعية ، حتى قويت المطالبة بوضع حد لنشاط المبشرين وتحريمه وتجريمه وسن تشريع حاسم يجتث جذور هذا الفساد ويستأصل شأفة هذا المرض الفتاك ومع بداية عام ١٩٤٠ تقدم أحد أعضاء مجلس الشيوخ بمشروع قانون بشأن الدعوة الدينية جاء فيه :

مادة « ١ » : تمنع الدعوة الدينية بأية طريقة كانت خارجًا عن المحلات المعدة لإقامة الشعائر أو الأمكنة المرخص لها بذلك .

مادة « ٢ » : تعتبر الأمور الآتية ذكرها دعوة دينية إذا وقعت في معاهد تعليم :

(أ) إشراك التلاميذ أو تركهم يشتركون في دروس ديانة غير ديانتهم .

(ب) إشراك التلاميذ أو تركهم يشتركون في صلوات تخالف عقائدهم الدينية أو سماعهم أو تركهم يستمعون لخطب دينية كذلك .

---

١ - محمد حسنين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ، جـ ١ ، دار المعارف بالقاهرة ، ١٩٥١ ص ٢٧١ - ٢٧٢ .

٢ - الأخبار : العدد ٣٧٠٠ في ٢ يوليه ١٩٣٣ السنة ١٣ ص ١ .

(جـ) توزيع كتب أو نشرات على التلاميذ تخالف عقائدهم الدينية وتسرى أحكام الفقرتين ٢ . ٣ سالفتى الذكر على المنشآت الطبية والمعاهد الخيرية إذا كانت الدعوة الدينية موجهة إلى المرضى أو اللاجئين إلى تلك المعاهد .

مادة «٣» : لرجال الضبطية القضائية دائما حق الدخول فى الأماكن المشار إليها فى المادة السابقة للتحقق مما قد يقع فيها مخالفا لهذا القانون .

مادة «٤» : مع عدم الاخلال بتوقيع عقوبة أشد حيث يقضى بذلك قانون العقوبات، يعاقب على المخالفات لأحكام هذا القانون بالحبس لمدة شهر وبغرامة قدرها عشرة جنيهات مصرية أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط .

مادة «٥» : يعاقب بالحبس لمدة لاتزيد عن سنة وبغرامة لاتتجاوز مائة جنيه مصرى أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط ، كل من يحاول تلقين حدث يقل سنه عن ثمانى عشرة سنة كاملة عقائد دينية تخالف دينه أو عقيدته حتى ولو كان ذلك برضائه ، ويعاقب بنفس العقوبات كل من أعطى أو منح شخصا عطية أو هبة من نقود أو أوراق أو عروض أو فوائد أخرى ، أو عرض عليه شيئًا من ذلك أو وعده به سواء أكان للشخص نفسه أم للغير ، وذلك بقصد التأثير على عقيدته الدينية أو تحويله عنها ، ويعاقب أيضا بنفس العقوبات كل من استعمل مع شخص آخر القوة أو التهديد أو الارهاب أو أخافه من فقد خدمه أو من تعريض نفسه أو أهله أو ماله للأذى أو استعمل معه المخدرات أو التنويم [1].

غير أن هذا القانون لم يتح له الصدور لظروف الحرب العالمية الثانية ، وبقاء آثار الامتيازات الأجنبية فى مصر .

كان هذا موقف الحكومة المصرية المقيدة بقيود الامتيازات الأجنبية وحمايتها للأجانب غير أننا نرى أنه كان يمكن للحكومة مواجهة الحركة التبشيرية فى مصر بنفس الأسلحة والوسائل التى يستخدمها المبشرون بألا تدع فقيراً يجوع حتى يطلب اللقمة من أى يد ، ولا تدع مريضًا يتألم حتى ينال الدواء من مبشر ، ولاتدع شيخًا أو طفلا يتكفف الناس حتى يأويه ملجأ لمبشر يطعمه ويكسوه وينصره ، هذا إلى جانب تشريع حاسم يمنع العبث بمعتقدات الناس الدينية هذا فى تقديرنا هو العمل لقطع أصل التبشير من جذوره .

---

١ – مجلس الشيوخ : دور الانعقاد العادى الخامس عشر ، ملحق رقم ١٥٠ تقرير لجنة العدل عن مرسوم بمشروع قانون بشأن الدعوة الدينية فى ٢٧ مايو سنة ١٩٤٠ ص ٦٢٤ – ٦٢٥ .

أما عن موقف الأقباط فى مصر من عملات المبشرين ، فإننا نستطع القول أن العمل التبشيرى فى مصر لم يقتصر على المسلمين فقط بل امتد ليشمل الأقباط أيضًا بهدف تحويلهم إلى المذهب الكاثوليكى أو البرتستانتى مما جعلهم يرفضون طرق وأساليب المبشرين الملتوية القائمة على الخداع والإغراء ، وليس أدل على ذلك مما ذكره القس اسحق ابراهيم راعى الكنيسة الإنجيلية بمصر الجديدة فى جريدة الأهرام فى ٧ يوليه ١٩٣٣ بأنه " يحتقر ويمقت ويقاوم بكل قوته كل طريقة تبشيرية بعيدة عن العلم والعقل والفضيلة بعيدة عن الحجة والبرهان بعيدة عن المحبة والسلام ، بعيدة عن الشرف والحق ، وأن التبشير الشريف النزيه فى جميع الأديان هو التبشير المبنى على روح السيد المسيح الذى أمر الحواريين فى تبشيرهم أن يكونوا حكماء كالحيات وبسطاء كالحمام وأن يحبوا أعداهم ويباركوا لاعينهم ويحسنون إلى الذين يسيئون إليهم ، ويبغضونهم وأن كل مسيحى يمس عواطف أى شخص من غير دينه فى دينه ، فالمسيحية بريئة منه[1] " . وذكر القمص ابراهيم لوقا فى جريدة مصر أنه يستنكر حوادث المبشرين وأساليبهم التى صورت المسيح وكأنه يريد بالناس الارهاق والتعذيب وأن المسيح يريد أن يستعين خدامه على الإتيان بالناس إلى حظيرة الإيمان به بالشدة والقسوة والإرغام ، كما صورت للناس وكأن المسيح يريد أن يقوم اعوجاج النفوس إذا ما سلكت سبيل التمرد والعصيان بالضرب واللكم كما فعلت مدام ريشو مع الفتاة تركية حسن السيد ، أو باستغلال الفقر والمرض ... ويقول أن قلوب المسيحيين تألمت لحوادث التبشير كما تألمت قلوب إخوانهم المسلمين " [٢].

وأن المسيح يرفض أن يكون الإيمان به ثمرة التهديد أو الرشوة فالمبشر الذى يملأ كيسه مالا وحلوى يغرى بها الفقراء والضعفاء والسذج والأطفال ، والذى يستغل المرضى ومعاناتهم وآلامهم ، هذا المبشر فى نظر المسيحية الأصلية يعطل عمل المسيح لأنه استغل تبشيره بالمسيحية لتحقيق المنافع المادية واستغلال الشعوب ومعاناتها[٣] .

ويجدر بنا أن نتساءل ماذا حققت الحركة التبشيرية فى مصر ؟ . فى الحقيقة أننا نستطيع أن نقول بشئ من الإطمئنان أن الحركة التبشيرية فى مصر قد فشلت فى تحقيق أهدافها ، ولم

---

١ - الأهرام : العدد ١٧٤٤٩ فى ٧ يوليه ١٩٣٣ ، السنة ٥٩ ، ص ١ .

٢ - مصر : العدد ١٠٧٩٥ فى ٧ يوليه سنة ١٩٣٣ ، السنة ٣٨ ص ١ - مقال بعنوان حول الضجة القائمة ضد التبشير والمبشرين : للقمص ابراهيم لوقا راعى كنيسة مصر الجديدة .

٣ - وليم سليمان : الكنيسة المصرية تواجه الاستعمار والصهيونية ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر (ب . ت) ص ١٩ .

تحقق النجاح المعقود عليها بنشر المسيحية بين المسلمين ، بل أن هذه الإرساليات قوبلت بالنفور عندما اكتشف أمرها وأهدافها التبشيرية ، وهذا يرجع إلى طبيعة العمل التبشيرى نفسه الذى يهدف إلى تغيير مذاهب وعقائد دينية استقرت بين الناس ، وأصبحت سمة ونبراسًا يميز سلوكهم ، وأصبح مجرد الاقتراب من الدين والعقيدة الإسلامية فى محاولة تبديلها أو التشكيك فيها يثير عند أصحابها موجات غضب كبيرة تستمد قوتها من قوة الأديان التى هى عند بعضهم مسألة حياة أو موت ، فالعقيدة الإسلامية تمتزج بنفوس أبنائها امتزاج الروح بالجسد لاتفارقها إلا إذا فارقت الأرواح الأجساد [١]، لذلك لجأ المبشرون إلى أساليب ملتوية - كما رأينا - فجعلوا من المدارس والمستشفيات والملاجئ شباكا يصطادون بها ضعفاء العقول من الأطفال والمرضى والفقراء والمعوزين واصطياد المشردين والعوام والذين لفظتهم الحياة مما كانوا يعيشون فى أكوام القمامة بحثا عن لقمة عيش لهم [٢]، فهل هذه دعوة دينية تستغل معاناة الناس وشقائهم ، لكنها نتيجة لفشل المبشرين فى تحقيق هدفهم ، فلم يكن أمامهم إلا هؤلاء المشردين وباعتراف المبشرين أنفسهم أن الإرساليات التبشيرية لم تأت بفائدة من الوجهة الدينية فى مختلف فروع تلك الإرساليات ، سواء أكانت طبية أم تعليمية أم غيرها ، ففى الإرساليات الطبية التبشيرية يذكر أحد المبشرين أن الأعمال الطبية التبشيرية مستمرة فى النمو إلا أنها لم تأت بفائدة من الوجهة الدينية لأنه لايكاد الطبيب يظهر بمظهر المبشر حتى تعلو حوله الاعتراضات[٣] .

وكانت طرقهم فى التبشير بالمسيحية لاتقوم على أساس من الاقناع والحجة والمنطق بل على أساس من انتهاز ظروف وأوضاع المسلمين وماعليه بعضهم من فقر وجهل أو مرض فى بعض الأحيان ، وما يؤكد ذلك ماكان يحدث كل عام حيث يعقد مجمع للإنجليين فى القاهرة ، فتقوم كل لجنة وتقدم تقريراً عما فعلته أثناء العام ومن هذه اللجان لجنة التبشير بين المسلمين إذ يقول أحد أعضائها : أيها الرجال الموقرون أبشركم أننا غنمنا ، هذا العام غنيمة كبرى فقد نصرنا زعيما عربيا وجيها فى قومه غنيا عالما جليلا وثريًا عظيما ، فحدثت ضجة بين الأعضاء ، وقام رجل يعرف الحقيقة فقال لاتكتبوا مايقوله الأخ لئلا تكون مضغة فى الأفواه

١ - الاتحاد : العدد ٢٧٠٨ فى ٢٣ يوليه سنة ١٩٣٣ ، السنة ١٩ ، ص ١ .
٢ - الأهرام : العدد ١٧٤٣٩ فى ٢٧ يونيه سنة ١٩٣٣ ، السنة ٩ ، ص ١ .
٣ - الغارة على العالم الإسلامى ص ١٤٠ - ١٤٢ .

وضحكة بين الناس ، وعندئذ انبرى عضو من اللجنة المذكورة وبين الحقيقة ، وهى أنهم وجدوا رجلا صعلوكًا يتسكع فى الطرقات ويستجدي المارين فآووه وأطعموه وسقوه وكسوه وملأوا جيبه نقوداً ، وبعد مدة أخبروه أنه إن أراد استمرار ماهو فيه فليتنصر فاضطر الرجل مكرها إلى الى القبول وبعدها ظل يحاول الفرار منهم بكل الوسائل [1].

ومجمل القول أن الإرساليات التبشير من بروتستانتية وكاثوليكية تعجز عن أن تزحزح العقيدة الإسلامية من نفوس منتحليها ، ولم تحقق هدفها ، وأن العدد القليل من المسلمين الذين تحولوا إلى المسيحية لم يتعد عددهم أصابع اليد ، ولم يكن تحولهم هذا بعد بحث واقتناع بل هم من المسلمين العوام والسذج والمرضى وضعفاء الإدراك والعقيدة والصبية الذين لايدركون من أمور الدين شيئًا .

---

١ - مصطفى أحمد الرفاعى اللبان : مناقشة هادئة للمبشرين ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، سنة ١٩٤٩ هـ ، ص ٥٣ - ٥٤ .

الفصل السادس

الأجانب ودورهم الاجتماعى

-الآثار السيئة للأجانب فى مصر .

- الآثار الطيبة للأجانب فى مصر

- تقليد المصريين للأجانب .

الأجانب ودورهم الاجتماعى

إن التأثير الواضح للجاليات الأجنبية فى مصر قد ظهر حيث كثرت أعدادهم وتغلغلت مصالحهم بين طوائف الشعب وتنوعت أماكن إقامتهم بين القرى والمدن وعمل المصريين والأجانب جنبا إلى جنب فى ميادين العمل والإنتاج . إذ كانت هذه الجاليات مكونة أساسا من صناع وحرفيين وعمال وموظفين وتجار ومهنيين كانوا يمارسون بالضرورة احتكاكا يوميا ومباشراً . ليس فقط بجماهير المصريين وإنما أيضا بمشكلات الحياة الاجتماعية فى مصر .

ولما كانت الهجرة إلى مصر غير مقيدة بقيد ما ، ولم يوضع لضبطها ورقابتها تشريع ، فقد عانت مصر من جراء تدفق الأجانب إليها إذ كان بينهم العناصر الطيبة والعناصر السيئة الذين عاثوا فى البلاد فساداً فى ظل حماية الامتيازات الأجنبية لهم، هذا فى الوقت الذى كان فيه المجتمع المصرى قد استولى عليه الفتور والتبلد ، بعد أن توالى على الناس الاستبداد والذل والهوان فماتت فيهم الآمال ، وتركوا أنفسهم للتيارات المختلفة تقذف بهم حيثما تقذف ، وهم فى سكون الجماد لايحسون شيئًا[1] ، فنقل الأجانب إليهم المدنية الأوربية بخيرها وشرها ، محاسنها ومساوئها ، وفيما يلى نتناول الآثار السيئة للأجانب فى مصر التى وجدت الأرض الخصبة التى تنتشر فيها وتستشرى بين أرجائها .

الاتجار بالمخدرات وتهريبها فى مصر :

لم تكن مصر تعرف من المخدرات غير الحشيش والأفيون ، ولم يكن الكوكايين والهيروين والمورفين مستعملا إلا فى التداوى ، ولقلة من المترفين ، ولكن مالبث أن انتشر استعمال الكوكايين والهيروين فى جميع البلاد بانتهاء الحرب العالمية الأولى انتشار عظيمًا وخاصة على يد العناصر الأجنبية التى كانت تتمتع بالامتيازات الأجنبية [2].

---

١ - محمد محمد حسين : الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر من قيام الحرب العالمية الأولى إلى قيام الجامعة العربية جـ ٢ ، الطبعة الأولى سنة ١٩٥٦ ، ص ٢٢٥ .

٢ - وزارة الداخلية : إدارة عموم الأمن العام ، تقرير عن الأمن العام فى القطر المصرى عام ١٩٢٨ ، مطبعة مصر سنة ١٩٢٩ ص ٤٥ .

فكانت مصر تتعرض كل عام لسيل من المخدرات الذى يتدفق عليها من ثغور البحر المتوسط ، وخصوصا اليونان وإيطاليا وتركيا ، ولم يكن لدى مصر قانون يعاقب من يحرز الكوكايين والهيروين حتى سنة ١٩٢٥ حيث صدر القانون فى مارس من تلك السنة نص فيه على معاقبة من يتجر أو يحرز تلك المواد بدون رخصة بالحبس من شهر إلى ثلاث سنوات ، وبغرامة من عشرة جنيهات إلى ٣٠٠ جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين بشرط ألا تقل عقوبة الحبس عن ستة شهور أو غرامة قدرها ٥٠ جنيها فى حالة العود ، ورغم ذلك استمرت المخدرات فى التضاعف الأمر الذى أدى إلى إصدار قانون أكثر شدة سنة ١٩٢٨ رفع عقوبة الحبس من سنة إلى خمس سنوات والغرامة من مائتى جنيه إلى ألف جنيه [١]، ورغم ذلك لم تظفر مصر إلا بنتائج محدودة للغاية نظراً لأن معظم المتجرين بالمخدرات كانوا من الأجانب المتمتعين بحماية الامتيازات الأجنبية لهم ، وقد كانت الحكومة تحيل هؤلاء الأجانب إلى المحاكم القنصلية لمحاكمتهم والتى كانت غالبا ماتصدر أحكاما بسيطة كدفع غرامة لاتزيد عن عشرة قروش أو بالحبس أسبوعا أو إبعاده خارج القطر المصرى الأمر الذى كان يتبعه أن يعود ذلك الأجنبى تحت اسم آخر وقد بلغ عدد الأجانب المبعدين خارج القطر المصرى سنة ١٩٢٨ بسبب الاتجار بالمخدرات كالبيان التالى[٢] :

الجنسية	العدد	الجنسية	العدد	الجنسية	العدد
يونانى	٣١	فرنسى	١٣	بريطانى	٢
إيطالى	٢٤	رومانى	٣٠	تشيكوسلوفاكى	١
ألمانى	٣	بولندى	٢	المجموع	٩٠

وهكذا لم تكن الحكومة المصرية تستطيع القبض على المهربين الأجانب وإنزال العقاب بهم بل كانت كل ماتستطيع القيام به تسليمهم إلى القنصليات التابعين لها لمحاكمتهم وإبعادهم خارج القطر المصرى ، وحتى ذلك كان مرهونا بموافقة القنصليات التابعين لها ، فأمكن إبعاد ١٤١٥ أجنبيا فى الفترة من سنة ١٩٢٩ إلى سنة ١٩٣٧ كان منهم ٣٤٥ يونانيًا ، ٢٨٦ إيطاليا ، ٢٠٩ بريطانيا ، ٢٠٣ فرنسيا ، والباقى أجانب آخرين[٣] .

١ - عوض محمد : قانون العقوبات الخاص ، جرائم المخدرات والتهريب الجمركى ، المكتب الحديث ، الطبعة الأولى الأسكندرية سنة ١٩٦٦ ، ص ٢١ - ٢٢ .

٢ - تقرير عن الأمن العام فى القطر المصرى عام ١٩٢٨ ص ٥١ - ٥٦ .

٣- وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام فى الفترة من ١٩٣٠ - ١٩٣٧ المطبعة الأميرية سنة ١٩٣٨ - ص ٥٩ .

وكان من نتيجة ذلك انتقال تجارة المواد المخدرة بصورة كبيرة إلى أيدى الأجانب لأن التاجر الأجنبى مادام مطمئنا على أقصى مايوقع عليه من عقاب هو حبس بضعة أيام ، فليس مايحول بينه وبين هذه التجارة التى تدر عليه الثروة الطائلة ، كما أن التاجر الأجنبى كان يستطيع كذلك أن يتخلص من هذه العقوبة الضئيلة لأن الدليل على الاتجار بالمواد المخدرة دليل مادى محض ، فليست هذه الجريمة من الجرائم التى يؤخذ فيها بشهادة الشهود ، ولكن الدليل عليها ينهض بالقبض على المجرم متلبسا بجريمته، فلابد للبوليس من أن يهاجم المكان المودعة فيه هذه المواد المخدرة وهذه المهاجمة ميسورة حين يكون التاجر مصريًا ، ولكن البوليس حين يريد تفتيش محلا أجنبيا أبلغ عن وجود كميات من المواد المخدرة به لابد له أن يستأذن القنصل التابع له ذلك الأجنبى والاتفاق معه مقدما على تفتيش المنزل بحضوره أو بحضور من ينوب عنه ، فإذا كان الأمر متعلقًا بشركاء عديدين من جنسيات أجنبية مختلفة فلابد من الاتفاق مقدما مع جميع القناصل الذين يتبعهم أولئك التجار الأجانب وحضور مندوبين عنهم أثناء التفتيش والقبض على الأجانب ، وكان هذا أمراً صعبًا ، وغالبا مايتأخر القنصل أو يتباطأ حتى يفلت المجرم ، أو يكون قد نقل بضاعته إلى مكان آخر قبل وصول البوليس إليه ، حتى إذا جاء البوليس بعد ذلك لم يجد شيئًا ويسقط الدليل المادى ويفلت المهرب الأجنبى من القبض عليه وهكذا خلا الجو للأجانب لترويج هذه التجارة الرابحة فى مصر [١]، وكان تشديد العقوبة على المتجرين بالمواد المخدرة قد دفع بالتجار الوطنيين الذين يزاولون هذه التجارة أن يفلتوا من صرامة العقوبة بأن يديروا محالهم بأفراد من الأجانب مقابل مبلغ يتفقون عليه وكان الأجانب يرحبون بإدارة محلات الوطنيين ولايعبأون إذا ماضبطوا بدفع الغرامة لأن الذى يدفع إنما هو ذلك الوطنى المحتمى بهم ، ولايهتمون بالحبس أسبوعًا لأن مايتقاضونه محسوب لهم ، ويتضاعف هذا الأسبوع فالتاجر الأجنبى لايهمه كثيراً دفع جنيه أو عشرة جنيهات غرامة لأنه يدرى مبلغ ماتدره عليه هذه التجارة من باهظ الربح الذى يفوق ربح كل تجارة عداها أضعاف الأضعاف . وهكذا لم يعجز التاجر الوطنى عن أن يسند عمله ومحله إلى اسم من شاء من الأجانب المتمعين بالإمتيازات مقابل أجر يرضيه وأن يدفع مايصيبه من الغرامات [٢] ، وبذلك

---

١ - السياسة : العدد ١٣٨٢ فى ١١ أبريل سنة ١٩٢٧ ، السنة ٥ ص ٤ ، الأهرام : العدد ١٥٣٩٦ فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٧ السنة ٥٣ ص ٨ .

٢ - الوطن : العدد ٩٠٤٧ فى ٧ مارس ١٩٢٥ ، السنة ٤٦ ص ١ .

وكما يقول رسل باشا حكمدار بوليس القاهرة أن العدو الأكبر هو تاجر المخدرات الأجنبي المقيم في مصر فبفضل الامتيازات الأجنبية كان يتعرض للعقوبات التافهة التي كانت تفرضها عليه المحاكم المختلطة [١].

وهكذا فإن الإمتيازات الأجنبية كانت من أهم الأسباب التي مهدت السبيل لأولئك الأشرار الأجانب الذين لم يجدوا في بلادهم رزقًا فجاءوا إلى مصر يحتالون بطرق غير مشروعة لسلب الأموال وتحقيق الربح الوفير بمختلف الطرق والوسائل . وكان معظم المتجرين بالمخدرات من الأجانب اليونانيين والإيطاليين والأرمن ، وغيرهم وتكشف الإحصائيات لنا جنسيات الأشخاص المتجرين في المواد المخدرة الذين علم بهم مكتب المخدرات في الفترة ١٩٢٩ - ١٩٥١ [٢]، عن أن معظم المتجرين بالمواد المخدرة في مصر كانوا من اليونانيين والبريطانيين والإيطاليين والفرنسيين على الترتيب ، وذلك يرجع إلى أن هذه الجاليات كانت تمثل الغالبية العظمى من عدد الأجانب في مصر ومن الدول ذات الامتيازات في مصر وأيضًا أن هذه الجاليات الأجنبية قد دخل في حمايتها وتبعيتها عدد من السوريين والمغاربة والطرابلسيين والأحباش واليهود والتونسيين ، وغيرهم وهؤلاء مارسوا هذه التجارة في ظل حماية الامتيازات الأجنبية لهم ، والملاحظ أيضا أن أعداد المتجرين بالمخدرات في مصر قد أخذ في التناقص بعد سنة ١٩٣٧ بعد إلغاء الامتيازات الأجنبية واستمرت أعدادهم في التناقص بعد سنة ١٩٤٩ حيث ألغيت المحاكم المختلطة والقنصلية تماما في مصر وأصبح الأجانب المتجرون بالمخدرات يخضعون لقضاء المحاكم الوطنية ، ويذكر رسل باشا أن الكوكايين ظهر في القاهرة سنة ١٩١٦ ثم تلاه الهيروين وهو أقوى من الأول ومنذ عام ١٩٢١ أخذت المخدرات البيضاء في الإنتشار في مصر على نطاق واسع وخاصة في المدن على أيدي الأجانب[٣]، ولم يترك هؤلاء المهربون الأجانب وسيلة إلا طرقوها لتهريب المخدرات إلى مصر ، فمنهم من دأب على تصدير الهيروين والكاكايين في علب الفواكه والأطعمة المحفوظة ، فكان يصنع للعلبة جدارين

---

١ - Thomas Russal : Egyption service , 1902 - 1964 , London 1946 , p . 148 .

٢ - المملكة المصرية : مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة ، التقرير السنوي عن سنة ١٩٣١ ، المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٣٢ ، ص ٨٧ .

والتقرير السنوي عن سنة ١٩٣٣ ، ص١٥٨-١٥٩ والتقرير السنوي عن سنة ١٩٣٧ ص١٢٢ / ١٢٣ والتقرير السنوي عن سنة ١٩٤٩ ص١٢٨ والتقرير السنوي عن سنة ١٩٥١ ، ص١٠٤ .

٣ - الأهرام : العدد ٢٢٩٧٠ في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٤٩ ص ٣ (من مذكرات رسل باشا في خدمة الحكومة المصرية ١٩٠٢ - ١٩٤٦) .

ويملأ مابينهما بالمواد المخدرة المراد تهريبها . ومنهم من صدر آلاف من مقاعد دورات المياه وكان ظهر المقعد مفرغًا ومملئا بالمادة المخدرة . كما كانت هناك عصابة من الأجانب المتجرين بالمخدرات ترتدى ملابس الرهبان والراهبات يزورون السفن التى ترسوا فى الميناء حيث يأخذون من خدم الباخرة الكميات المهربة من المخدرات ، كما كان العديد من صغار الموظفين فى المفوضيات الأجنبية يستغلون حقوقهم الدبلوماسية فى تهريب المخدرات [١].

وكان أكبر تاجر للمخدرات في مصر من الأجانب يدعى لامبروز يانيكوس ، حيث كان يدير هيئة محكمة واسعة النطاق ، وقد تبين بعد القبض عليه أنه تعامل مع مائة وخمسين شخصًا بوصفهم تجار بالقطاعى اشتروا منه مخدرات (هيروين - وكوكايين - وحشيش) يزيد وزنها على بضعة أطنان ، وأنه فى الفترة مابين أبريل سنة ١٩٢٩ - وأكتوبر ١٩٣١ تشير الحسابات المدونة لديه أنه قد باع حشيشًا وأفيونًا ثمنه مائة ألف جنيه ، وهيروينا ثمنه مائة ألف وأثنى عشر ألفا من الجنيهات ، وقد قضت المحكمة القنصلية اليونانية بالأسكندرية على لامبروز يانيكوس بالسجن لمدة عام وأيدت محكمة النقض والإبرام فى أثينا الحكم الذى أصدرته محكمة الأسكندرية [٢] ، هذا إلى جانب الحكم على أكثر من ٤٥ يونانيا بالنفى خارج البلاد ، الذين كانوا سرعان مايعودون مرة أخرى ويستأنفون نشاطهم فى تجارة المخدرات فإن أحد هؤلاء اليونانيين نفى من مصر أثنين وثلاثين مرة ثم عاد فاعتقله رجال البوليس لينفى للمرة الثالثة والثلاثين [٣].

وقد استغل الأجانب ماعرف باسم المسموحات الجمركية وكانوا يهربون عن طريقها المخدرات إلى مصر ، ففى يناير سنة ١٩٣١ تمكن رجال البوليس من القبض على عصابة من اليونانيين تمكنوا من تهريب كمية كبيرة من الحشيش زنتها نحو نصف طن باستعمال خطاب نسبوا صدوره من القنصلية الإيطالية إلى الجمارك للإفراج عن الصناديق التى كان بها الحشيش على أنها مسموحات جمركية على اعتبار أن بها أدوات خاصة بالقنصلية [٤] ، الأمر الذى دفع وزارة المالية إلى تشكيل ماعرف بالحرس الجمركى وهى قوة نظامية أنشئت

---

١ - الأهرام : العدد ٢٣٠٦٠ فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٩ ص ٣ .

٢ - الأهرام : العدد ٢٣٠٦٤ فى ١٣ ديسمبر ١٩٤٩ ص ٣ .

٣ - كوكب الشرق : العدد ٦٣٧ فى ٢٨ سبتمبر ١٩٢٦ ، السنة الثالثة ، ص ٤ .

٤ - السياسة : العدد ٢٩٨٢ فى ١٣ ديسمبر ١٩٣٢ ، السنة ١١ ، ص ٥ .

للمحافظة على إيرادات الجمارك المصرية ولمنع التهريب سواء أكانت المهربات بضائع غير خالصة الرسوم الجمركية أم ممنوعات كالمواد المخدرة والأسلحة وغيرها [١].

وقد أثير هذا الموضوع في مجلس الشيوخ إذ تقدم العضو أحمد نجيب برادة بسؤال إلى وزير الخارجية عن ترخيص قنصلية اليونان لبعض رعاياها المتهمين بتجارة المخدرات تحت ستار المسموحات الجمركية بمبارحة القطر المصرى قبل المحاكمة ، وقد أجاب وزير الخارجية قائلا : إن هذه الحادثة وقعت فى شهر يناير سنة ١٩٣١ وأخلت السلطات اليونانية سبيل المتهمين اليونانيين بالضمان المالى فى انتظار محاكمتهم أما محكمة الجنايات التى تعقد بالقنصلية كل ستة شهور مرة ، وطلب المتهمون بالإفراج عنهم فمنحتهم القنصلية اليونانية بالأسكندرية جوازات سفر تمكنوا بها السفر إلى أثينا وذلك لأنها لاتملك منع الشخص المفرج عنه بضمان من مغادرة مصر ، كما أن القانون اليونانى لايبيح الحبس الاحتياطى مادام المتهم قادراً على تقديم ضمانة مالية كافية[٢].

وهكذا مارس الأجانب الاتجار بالمخدرات وتهريبها فى ظل حماية الامتيازات الأجنبية تحقيقا لهدفهم فى الإثراء السريع من وراء هذه التجارة الرابحة وأقبل المصريون على تقليدهم فى هذه التجارة والعادة السيئة التى نقلها الأجانب وروجوها فى مصر الأمر الذى ترك أثر سيئًا فى المجتمع المصرى حيث أخذت هذه التجارة تستشرى بين أرجائه وطبقاته .

غير أننا نرى أنه إذا كان الأجانب قد روجوا هذه التجارة وتلك العادة الذميمة فى أرجاء المجتمع المصرى ، فان بعض الأجانب كان لهم دور طيب فى مقاومة هذه التجارة والتصدى لها من هؤلاء السير توماس رسل باشا حكمدار بوليس القاهرة الذى عهدت إليه الحكومة المصرية فى أوائل عام ١٩٢٩ بادارة مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة وقد اختار رسل باشا عدداً من الأجانب ليساعدوه فى تلك المهمة منهم جايزيك ، وبربوك ، وتيمو ستوكليس ماركو وهؤلاء قد استطاعوا القضاء على كثير من شركات التهريب والمصانع التى تنتج المخدرات المهربة إلى مصر [٣].

---

١ - دار الوثائق القومية : محافظ عابدين ، محفظة رقم ٢٥٧ وزارة المالية - جمارك فى الفترة من ١٨٧٧/٢/١٦ - ١٩٤٧/١/١ ، وثيقة رقم ١٢ ، مذكرة خاصة بالحرس الجمركى .

٢ - مجلس الشيوخ : دور الانعقاد العادى الثامن ، الجلسة ١٦ فى ٢١ مارس سنة ١٩٣٢ ، ص ٤٦ .

٣ - لقاء مع اللواء حسنى عبد العظيم الدرندلى بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات يوم ١٩٨٦/٢/٤م .

ولم تقف جهود رسل باشا عند مقاومة المخدرات داخل مصر ، بل كان يتتبع الداء حتى عرف المصادر التى تأتى منها هذه المخدرات إلى مصر وأخذ فى محاربتها فى بلادها الأصلية، ولم يترك فرصة يمكن أن يسمع فيها صوت مصر إلا وانتهزها وألقى بيانه داعياً إلى القضاء على المخدرات والتى مثل مصر فيها أكبر دليل على إخلاصه فى عمله وأداء واجبه . فمثلا عندما عقدت لجنة المخدرات الدولية الملحقة بعصبة الأمم مؤتمرها فى جنيف سنة ١٩٣٢ مثل مصر فى هذا المؤتمر رسل باشا واستطاع أن يبسط قضية مصر وأن يشهر حرباً عنيفة على المهربين والمتجرين بالمخدرات ، وشرح ماتعانيه مصر والسلطات المصرية فى سبيل تأدية مهمتها من متاعب الامتيازات الأجنبية ومايلاقيه هؤلاء المهربون من حماية هذه الامتيازات ، وقد خص رسل باشا بحملته هذه دولتين هما تركيا واليونان لما لرعاياهما من أثر ظاهر فى تهريب المخدرات[1] .

وهكذا فتحت الامتيازات الباب واسعاً أمام الأجانب لكى ينشروا هذه التجارة بين الأهالى فى طول البلاد وعرضها ويبثوا سمومها لتفتك بأجسامهم وعقولهم وأموالهم فتكا ذريعاً .

نوادى القمار :

وقد استغل الأجانب الامتيازات فاتخذوا أرذل المهن للإثراء منها ، ومن ذلك فتحهم نوادى القمار التى انتشرت انتشاراً بالغاً بين الطبقات فى كل من القاهرة والأسكندرية فكانت المقاهى هى المرتع الخصب الذى يلجأ إليه المقامرون من المصريين والأجانب .

وانتشرت محلات القمار الأجنبية فى كل مكان فلم يكن البوليس أيضا يستطيع دخولها إلا بموافقة القنصليات وحضور مندوبيهم ، وإذا تمكن البوليس من الدخول فعندما يقرع الجرس الكهربائى تختفى أدوات اللعب ويأخذ اللاعبون فى قراءة الجرائد أو لعب ألعاب غير تلك [2].

وفى هذه النوادى لم تقتصر على القمار فقط ، بل كان بها من يتاجر فى المخدرات والرقيق الأبيض ، كما أقام الأجانب أيضا نوعاً من المقامرة العلنية مثل المراهنة على سباق الخيل وصيد الحمام وأخذوا يرغبون الجمهور فيه بوسائل شتى كإعلانات شائقة فى الصحف وعلى جدران الشوارع لتحقيق الكسب السريع والربح الوفير [3].

---

١ - السياسة : العدد ٢٧٨٨ فى ٣ مايو ١٩٣٢ السنة العاشرة ص ١ .

٢ - يوسف خليل جاد الله : المرجع السابق ص ٧٥ .

٣ - البلاغ : العدد ١٤٧٣ فى ٩ يناير ١٩٢٨ ، السنة ٥ ص ١ .

وقد انتشرت فى عام ١٩٢٧ نوع من أنواع القمار يعرف باسم " الألعاب الأمريكية" وهى عبارة عن صندوق مقفل يلقى اللاعب فيه قطعة من النقود ثم يحرك يداً خاصة باللعبة فإما أن تمنح اللاعب قطعة من الحلوى أو عدداً من القطع النحاسية يمكنها أن يدفعها ثمنا لما شرب فى المقهى أو لا تمنحه شيئًا وانتشرت هذه اللعبة فى القاهرة ومنها إلى عواصم المديريات الكبرى حيث اجتذبت البسطاء والشبان وصغار العمال وصبية المدارس ابتغاء الربح منها ولكنهم لم يجنوا منها إلا الخسارة والأسف لما فقدوه وكان المستفيد دائما هو الأجنبى سواء كان صاحب اللعبة أم صاحب القهوة [١].

وقد بلغ عدد الأماكن التى تجرى فيها الألعاب الأمريكية فى مدينة القاهرة خمسة وعشرون محلا ولم تستطع الحكومة إغلاقها لأنها مملوكة لأجانب ، وقد رفعت النيابية العمومية دعوى ضد صاحب المحل الكائن بشارع كامل وضد أجنبيين صاحبى محلين آخرين ، فحكمت المحكمة المختلطة ابتدائًا واستئنافا ببراءة المتهمين ، وورد فى أسباب الحكم أن هذه اللعبة موكولة للمهارة أكثر من الصدفة [٢] ، وغير ذلك فقد كانت أحياء الأزبكية وبولاق ووجه البركة مليئة بنوادى القمار التى يديرها الأجانب وعملاؤهم من المصريين [٣].

ومن القاهرة انتقلت هذه اللعبة إلى أنحاء مصر ففى أهم شوارع طنطا أنشأ بعض الأجانب محلا للمقامرة العلنية التى تعرف باسم اللعبة الأمريكية رغم أن الحكومة لم توافق على منحهم رخصة لفتح هذا المحل ولكنهم فتحوه اعتماداً على مالهم من امتيازات تحول دون إقدام الحكومة بغلق هذا المحل المعد للمقامرة العلنية [٤].

الأجانب ونشر الدعارة والبغاء :

أصيب المجتمع المصرى بانتشار الدعارة والبغاء كآفة من الآفات التى نقلها وعمل بها الأجانب فى مصر ، حيث جاء إلى مصر آلاف المهاجرين من اليهود والأرمن والإيطاليين واليونانيين والفرنسيين وغيرهم من الأوربيين الذين اشتغل معظمهم بالدعارة والبغاء ،

---

١ - وزارة الداخلية : إدارة عموم الأمن العام ، تقرير عن الأمن العام فى القطر المصرى عام ١٩٢٨ ، مطبعة مصر سنة ١٩٢٩ ، ص ٦٩ .

٢ - مجلس النواب : الهيئة النيابية الثالثة ، دور الانعقاد العادى الثالث ، المجلد الثانى ، الجلسة ٤٤ فى ٩ أبريل سنة ١٩٢٨ ص ٦٤٤ .

٣ - Thomas Rusal : op . cit ; p . 181 .

٤ - البلاغ : العدد ١٥٥٢ فى ٩ أبريل سنة ١٩٢٨ السنة ٦ ص ١ .

وانتشرت البيوت السرية في القاهرة والأسكندرية وعواصم المديريات وكثرت بها البغايا من الأجنبيات اللاتى لم تخل أحياء الأزبكية ووجه البركة وبولاق من أسرابهن [١].

ولقد مارس الأجانب تجارة الرقيق الأبيض فى شتى أنحاء القطر المصرى لاسيما فى الأماكن التى يتواجدون فيها ، وكان موقف الحكومة المصرية سيئًا ، فقد كانت هناك بيوت مرخص لها بالقيام بالبغاء العلنى ، هذا إلى جانب العديد من المنازل السرية التى أدارها الأجانب ولم تكن الحكومة تستطيع اتخاذ أى إجراءات ضدهم وكانت تكتفى بالقبض على العاهرات الأوربيات وتقوم بتسليمهن إلى قنصلياتهن لمحاكمتهن أو تطلب من القنصليات إبعادهن خارج مصر[٢] ، فكانت الامتيازات الأجنبية عقبة تحول دون سيطرة البوليس على بيوت الدعارة الغير المرخصة والتى يديرها الأجانب بسبب تغيير جنسية صاحب البيت فيذكر رسل باشا أن البوليس قد علم أن هناك فرنسية تدير بيتا للدعارة ، وعندما وصل البوليس إلى البيت المذكور ومعهم مندوب من القنصلية فوجئنا بأن مدام ريفون صاحبة البيت تعلن أنها باعت المنزل لمدام جنتلى الإيطالية فلم يكن من الممكن دخول المنزل بدون حضور ممثل القنصلية الإيطالية وفى الأسبوع التالى عدنا ومعنا ممثل القنصل الإيطالى لتعلن مدام جنتيلى أنها باعت البيت لأجنبى آخر الأمر الذى يتطلب حضور مندوب قنصليته[٣] ، وهكذا يتحايل الأجانب على القانون ليستمروا فى تجارتهم فى ظل حماية الامتيازات لهم .

وكانت مصر تتعرض كل عام لسيل مستمر من البغايا الأجنبيات إذ كانت انجلترا وإيطاليا ورمانيا مصدر وفرنسا مصدراً خصبًا لتوريد تلك البغايا لمصر حيث يسهل استعمال الجوازات المزورة ، فضلا عن أن البغايا يتمتعن بحرية نسبية فلم يكن هناك قانون يحد هجرتهن إلى مصر ، ويحدد إقامتهن بها [٤].

ونستطيع أن نعرف من عدد العاهرات وعدد المنازل السرية التى اتخذ البوليس ضدها إجراءات وعدد النساء (من جنسيات مختلفة) اللاتى ضبطن بالشوارع لتحريض المارة على

---

١ - لطيفة محمد سالم : مصر فى الحرب العالمية الأولى ، الطبعة الأولى ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة سنة ١٩٨٤ ، ص ١٩٨ .

٢ - السياسة : العدد ٣٧٦٨ فى ٣١ يوليه سنة ١٩٣٥ ، السنة ١٣ ص ٧/٦ ، البلاغ : العدد ٢٥٧٠ فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣١ السنة ٩ ص ٢ .

٣ - Thomas Russal : op . cit ; p . 182 .

٤ - السياسة : العدد ١٥٩٤ ف ١٦ ديسمبر ، السنة السادسة ص ١ .

الفسق [1]. أن الأجانب كانت لهم الباع الطولى فى نشر الدعارة والبغاء ، غير أن هذه الآفة الاجتماعية قد انتقلت إلى المجتمع المصرى واستشرت فى أرجائه فى ظل تقاعس الحكومة عن التصدى للأجانب المتمتعين بالإمتيازات بل أن الحكومة كانت تبيح البغاء الرسمى وتمنح البغايا رخصًا تمارس بها تلك الجريمة . واستمر ذلك حتى صدور الأمر العسكرى رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٩ بإغلاق بيوت الدعارة ،أهم ماجاء به :

مادة « ١ » : تغلق بيوت العاهرات فى جميع أنحاء المملكة المصرية بعد شهرين من تاريخ نشر هذا الأمر ولايجوز من هذا التاريخ فتح بيوت جديدة للعاهرات .

مادة « ٢ » : كل من فتح أو أدار بيتا للعاهرات أو ساهم أو عاون فى إدارته بالمخالفة لأحكام هذا الأمر يعاقب بالحبس مع الشغل من سنة إلى ثلاث سنوات [2].

الأجانب وانتشار السرقة :

من الاثار السيئة للأجانب فى مصر انتشار عصابات اللصوص منهم الذين ارتكبوا العديد من حوادث السرقة فى شتى أنحاء القطر المصرى وكانوا على الأخص من اليونانيين والإيطاليين والمالطيين والأرمن والروس ، ولم تكن الحكومة تستطيع القيام بأكثر من طلب إبعادهم خارج القطر المصرى ، وحتى ذلك كان صعبا إذ أنه لابد لكل خارج من مصر أن يكون حاملا جواز سفر ولابد من التأشير على كل جواز من قنصلية تمثل البلد التى يكون الأجنبى المبعد ذاهبًا إليها ، وكانت القنصليات تمتنع عن التأشير على جوازاتهم لأنه لايوجد بين القناصل من يوافق على إرسال اللصوص إلى بلاده ، وهكذا كان يتعذر نفى هؤلاء اللصوص الأجانب خارج مصر فيبقون بها رغم عدم رغبة أهلها وحكومتها وبوليسها وبذلك انتشر اللصوص والمتشردين الأجانب فى مصر وتعددت حوادثهم بها [3].

والجدول التالى يوضح حوادث السرقات التى وقعت من الأجانب على بعضهم البعض ومن الأجانب على الوطنيين فى سنوات ١٩٣٤ ، ١٩٣٧ ، ١٩٥٢ .

---

١ - وزارة الداخلية : بوليس مدينة القاهرة ، التقرير السنوى ، السنة ١٩٢٦ ، المطبعة الأميرية سنة ١٩٢٧ ، ص ٩٨ . وتقرير سنة ١٩٣٤ ص١٠٢ وتقرير سنتى ١٩٤٢ / ١٩٤٣ ص ١٤٩ .

٢- مجلس النواب : الهيئة النيابية التاسعة ، دور الانعقاد العادى الخامس ، المجلد الأول ، الجلسه ٢٣ فى ١١ أبريل ١٩٤٩ ، ص٩٥٤ .

٣ - الأهرام : العدد ١٤٣٥٤ فى ٤ مايو ١٩٢٤ السنة ٥٠ ص ٤ .

١٩٣٤		١٩٣٧		١٩٥٢	
من أجانب على أجانب	من أجانب على وطنيين	من أجانب على أجانب	من أجانب على وطنيين	من أجانب على أجانب	من أجانب على وطنيين
٣٨	٨٦	٤٥[١]	١١٩	١٥	٤٨[٢]

الأجانب والتزييف والغش التجاري :

لقد كان من أثر ذيوع تداول العملة الورقية أثناء الحرب ومابعدها أن ذاعت أيضا جريمة تزييف الأوراق المالية ، وجريمة التزييف كانت تعتبر من الجرائم الدولية كجرائم الاتجار بالمخدرات والرقيق الأبيض ، يشمل تحضيرها عدة ميادين في آن واحد ، فبينما تدبر الجريمة في بلد إذ بالأوراق المزيفة تطبع في بلد آخر ثم توزع في عدة بلاد أخرى ، حتى أنه كان كثيراً مايتعذر على سلطات الأمن أن تتبع آثار الجريمة إلى نهايتها وكان لمصر نصيب كبير من هذه الجريمة ، إذ انتشرت بها الأوراق المالية المزيفة فضبطت أوراق مزيفة من جميع الفئات من ذوات العشرة جنيهات وأخرى من فئة الجنيه هذا عدا جرائم تزييف النقود الفضية ، ولايخفى ما لذيوع هذه الجريمة من الأثر السيئ في المعاملات وفي الثقة بالنقد الورقي خصوصاً في بلد كمصر يصعب فيه على العامة تمييز الأوراق الزائفة من الصحيحة ، وكان معظم الذين مارسوا هذه الجريمة في مصر الأجانب من اليونانيين والإيطاليين والأرمن والروس وغيرهم إذ كانت الامتيازات تقدم لهم نوعًا من الحماية يعتمدون عليه في تدبير جرائمهم وتنفيذها والإفلات من العقاب الرادع . وكان الأجانب يقومون بالعمل الفني من صنع القوالب للصور وطبع الأوراق المزيفة ، وكان البوليس لايستطيع مصادرة هذه الأدوات والتفتيش والقبض على الأجانب بدون حضور القنصل أوماينوب عنه وغالبا ما تباطأ حتى تهرب الأدوات وتختفي معالم الجريمة قبل أن يحدث التفتيش . وقد أقبل المصريون على تقليد الأجانب فمارسوا هم الآخرون هذه العملية الرابحة [٣].

---

١ – وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية سنة ١٩٣٠ – سنة ١٩٣٧ ، المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٣٨ ص ٤١ / ٤٢ .

٢ – وزارة الداخلية : تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية سنة ١٩٥٢ ، المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٥٣ ، ص ٨٩ .

٣ – السياسة : العدد ٢٠٥٠ في ١١ يونيه سنة ١٩٢٩ السنة ٧ ، ص ١ ، السياسة : العدد ١٩٧٥ في ٨ مارس ١٩٢٩ ، السنة ٧ ، ص ٥ .

أما عن الغش التجارى فقد كانت مصر مرتعا خصبا لأنواع كثيرة من الغش التجارى الذى مارسه الأجانب فى ظل حماية الامتيازات الأجنبية لهم ، ولم تكن مصر تستطيع أن تفرض على الذين يرتكبون هذا الغش من التجار والصناع إلا عقوبة المخالفة مع أن عقوبته فى غير مصر شديدة لذلك لم تكد تلغى هذه الامتيازات الأجنبية وتسترد مصر سلطاتها التشريعية حتى عمدت الحكومة إلى إصدار قانون لمنع الغش التجارى . فمثلا كان الغش يتمثل فى أن يكتب على كثير من البضائع التى تباع معبأة في الزجاجات أو العلب أو فى الأغلفة الأخرى بيانات خيالية عن إسمها وإسم صاحبها وجهة انتاجها باللغة الإنجليزية أو الفرنسية للدلالة على أنها واردة من الخارج، ولم تكن تنجو من هذا الغش سلعة من السلع ، بل كان يتناول المواد الغذائية كالألبان ومنتجاتها ، والزيوت ومنتجاتها وغير ذلك من المنتجات الصناعية المتنوعة فكان المسلى الصناعى يباع على أنه طبيعى [1]، كما كان الغش أيضا فى تقليد بعض المصنوعات الرائجة وبيع البضائع المقلدة باسم الصناعة الأصلية لتحقيق الأرباح الطائلة ولم تستطع الحكومة تطبيق قانون منع الغش التجارى لعدم موافقة الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة حتى ألغيت الامتيازات منذ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ [2].

الأجانب ونشر الخمور :

كان تعاطى الخمور من الآفات الاجتماعية التى انتشرت فى مصر أيضا على أيدى الأجانب الذين افتتحوا محلات الخمور فى أنحاء القطر المصرى وانتشرت الحانات الأجنبية فى القاهرة والأسكندرية ومدن القناة حيث تركز الأجانب بهذه المدن وخاصة فى الأحياء الأوربية بها ، وذلك لأن معظم الأجانب القادمين إلى مصر كانوا من أوربا الجنوبية التى تقبل إقبالا عظيما على الخمور ولايكاد واحد منهم يتناول وجبة بلا خمور، وكانت أكثر المشروبات الروحية التى ترد إلى مصر من فرنسا وانجلترا واليونان وألمانيا والنمسا وإيطاليا ، ولم تكن الحكومة تستطيع إغلاق حانات الخمور المملوكة للأجانب بسبب الامتيازات أيضا [3].

وقد اتخذت الحكومة قرارا بمنع منح المصريين رخصا لفتح حانات لبيع الخمور ومنعت الرخص أيضًا عن الأحياء الوطنية واستثنت الأحياء الأوربية فى القاهرة والأسكندرية وبورسعيد والسويس والإسماعيلية ، فيستطيع الأجنبى أن يفتح ما يشاء من حانات الخمور

---

١ - المصور : العدد ٨١٢ فى ٣ مايو ١٩٤٠ ، ص ٧ .

٢ - البلاغ : العدد ٣٣٧٢ فى ٢ فبراير سنة ١٩٣٤ ، السنة ١٢ ص ١ .

٣ - السياسة : العدد ٤٣٥٧ فى ٢٢ أبريل سنة ١٩٣٨ ، السنة ١٦ ص ١ .

غير أن هذا الأمر لم يمنع الوطنيين من فتح حانات الخمور إذ أقبل الأجانب على استخراج الرخصة لفتح الحانة واعطائها للمصرى لقاء ٣٠٠ أو ٤٠٠ جنيه فيفتح المصرى الحانة باسم الأجنبى بعد أن يدفع له هذا المبلغ ويتعهد أيضا بأن يدفع للأجنبى أجراً شهريا يتراوح بين ١٠ و ٢٠ جنيها . وقد نتج عن ذلك أن تعددت الحانات فى القاهرة حتى بلغت بها أكثر من مائة حانة يديرها مصريون ويملكها الأجانب رسميا [١] ، ومن جراء ذلك انتشرت عادة شرب الخمور بين المصريين حتى اعتادت أغلب الطبقة الوسطى من المصريين على شرب الويسكى ظهراً أو « البيرة » عصراً والكنياك مساءً ظنا منهم أن ذلك من مظاهر التمدن والحضارة الأوربية [٢].

الأمر الذى دفع الحكومة حرصًا منها على الصحة العامة إلى اتخاذ عدة إجراءات لتقليل انتشارها فحصرت سلطة منح الرخص فى الوزارة نفسها بدلا من الجهات الإدارية ليكون إشرافها مباشرة حتى لاتمنح رخصة إلا عند الضرورة القصوى كما أنها منعت منعا باتا إضافة شوارع جديدة إلى الأحياء الأوربية التى يجوز فيها بيع الخمور من غير حاجة إلى ترخيص وقد أثمرت هذه الجهود عن إغلاق عدد من المحال التى تبيع الخمور إذ بلغ عددها ١٩٣٤ «٤٨٩» بعد أن كان «٧٣٦» سنة ١٩٢٧ . أما عن عدد المحال الكائنة بالأحياء الأوربية المسموح ببيع الخمور فيها دون ترخيص فهو :

٩٥ بمحافظة القناة (منها ٨٨ فى مدينة بورسعيد ، ٧ فى مدينة الاسماعيلية) .

٢٣٥ بمحافظة الاسكندرية .

٢٩ بمحافظة السويس (٢٢ فى مدينة السويس ، ٧ فى بور توفيق) .

١٢٨٧ بمحافظة القاهرة .

١٦٤٦ المجموع .

وهكذا كان أغلب المحال التى تبيع الخمور محصورة فى المدن الكبرى التى يكثر فيها الأوربيون خاصة فى الأحياء الأوربية حيث تباع الخمور بدون ترخيص [٣]. وهكذا كان الأجانب

---

١ - البلاغ : العدد ٢٥٦٨ فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ ، السنة ٩ ، ص ٥ .

٢ - حلمى على مرزوق : تطور النقد والتفكير الأدبى الحديث فى مصر فى الربع الأول من القرن العشرين، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة سنة ١٩٦٦ ، ص ٣٦ .

٣- مجلس النواب : الهيئة النيابية الخامسة ، دور الانعقاد العادى الرابع ، المجلد الأول ، الجلسة ١٦ فى ١٣ فبراير سنة ١٩٣٤ ، ص٢٧١ .

هم قوام تجارة الخمور في مصر فلم يتورعوا في ظل الامتيازات عن نشر حاناتهم في وسط أكثر أحياء المدن المصرية إزدحاما بالسكان في جميع البلاد حتى في الأرياف .

كانت تلك آثار الأجانب السيئة في مصر حيث نشروا دور الفساد في ربوع القطر دون أن يلاقوا ردعا من الحكومة من جراء الامتيازات التى تمتعوا بها فكان من العسير على السلطات المصرية أن تقوم باغلاق نوادى القمار أو بيوت الدعارة أو حانات الخمور أو محلات تزييف النقود والعملات وانتقلت هذه الآفات الى المجتمع المصرى فأقبل المصريون على تقليد الأجانب بل ومشاركتهم في هذه الآثار السيئة .

الآثار الطيبة للأجانب في مصر

كان للأجانب في مصر نشاطهم الاجتماعي الطيب الذى تمثل في العديد من المؤسسات الخيرية والطبية والاجتماعية هذا إلى جانب دورهم في الحركة العمالية في مصر ونشأة النقابات العمالية التى ترعى مصالح العمال وأحوالهم المختلفة . ومن أهم الجمعيات الخيرية التى أقامها الأجانب :

١- جمعية رعاية الأمومة والطفل : أنشئت هذه الجمعية في سنة ١٩٢٨ تحت رعاية اللادى لويد ، لتمرين الفتيات المصريات على أعمال التمريض في الأوساط الفقيرة في مصر كما وجهت عنايتها الى ارشاد الأمهات الى واجباتهن نحو هؤلاء الصغار الضعفاء ، وحتى تجد الأمهات الفقيرات باب الرحمة مفتوحا لهن ولأطفالهن لرعايتهن من خطر الموت ، وقد تكون مجلس ادارة الجمعية من : اللادى لويد رئيسة - المسز جود - المسز ريشند - المسز جارنس - المستر جوب - ومن المصريين محمد شاهين باشا وكيل وزارة الصحة - والدكتور حافظ عفيفي - أحمد عبد الوهاب ، وكانت أهداف الجمعية مباشرة طرق الوقاية والتمريض قبل الولادة بواسطة المستوصفات التى كان عملها مقصورا على معالجة الأطفال المرضى الذين يقدمون اليها وقد أسست الجمعية مستشفى مقسم إلى قسمين أحدهما : للرعاية الخارجية والثانى : للرعاية الداخلية ، أما القسم الخارجى فيشمل :

١- عيادة للنساء الحوامل للولادة ومراقبتهن مدة النفاس .

٢- مدرسة للأمهات لتلقينهن دروسا أولية في صحة الأطفال والعناية بهم .

٣- عيادة خارجية لأمراض الأطفال الباطنية والجراحية .

أما القسم الداخلى فيشمل :

١- قسم الولادة الداخلى لتوليد من يردن الولادة فى المستشفى .

٢- ملجأ للأطفال الرضع الأيتام لتربيتهم .

٣- قسما داخليا لعلاج الأطفال المصابين بأمراض وتشوهات خلقية .

وهكذا كانت هذه الجمعية من المشروعات الاجتماعية الخيرية الطبية للأجانب فى مصر وقد حظيت برعاية الحكومة والملك فؤاد الذى تبرع بالمال اللازم لها[1] .

٢- مستوصف اللادى كرومر

وقد تأسس بالقاهرة سنة ١٩٠٦ واستمر يؤدى خدماته للمصريين والأجانب تحت رياسة اللادى لاميسون ومعها مسز لويكن فيلبس - لادى هوارى - مسز كين بويد، لادى اسبنكس ولادى جريج ، ودكتور استيفن [2]، وقد بلغ عدد المترددين عليه فى عام ١٩٣٧ « ١٤٢٩٦٨ » مقابل «١١٦٩٢٧ » فى عام ١٩٣٦ [3].

٣- جمعية الرفق بالحيوان

لم يقتصر نشاط الأجانب الخيرى على الانسان بل تعداه إلى الحيوان ؛ فقد تأسست فى مصر جمعية الرفق بالحيوان بهدف تخفيف آلام الحيوان ومعالجة المرضى منها ومنع استعمال القسوة مع الحيوان ، وكان المستر فلكس سكرتيرا لتلك الجمعية الذى ذكر فى تقاريره عن أعمال الجمعية أنها حققت نجاحا كبيرا إذ تحسنت حالة الحيوانات كثيرا ، وذكر أن حوادث استعمال القسوة وتشغيل الحيوانات مع عدم قدرتهم على الشغل أخذت فى التناقص عما كانت عليه من قبل ومن أعضاء الجمعية الأجانب :

- الجنرال ماكسويل القائد العام للقوات البريطانية فى مصر .
- مستر كوكس مفتش عام مصلحة السجون .
- كارتون وفيار مستشار شرف الجمعية .

١- البلاغ : العدد ١٥٤٥ فى أبريل ١٩٢٨ ، السنة السادسة ص٥ ، الاتحاد : العدد ١٠٩٥ فى أبريل ١٩٢٨ ، السنة ٤ ، ص٥ .

٢- الاهرام : العدد ١٨٠٥٢ فى ١ مارس ١٩٣٥ السنة ٦١ ، ص١ .

٣- مستوصف اللادى كرومر ، تقرير عن حالة المستوصف وقائمة المشتركين والمتبرعين سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ ، ص٥-٨ .

- المستر لبتلودر مفتش القسم البيطرى .
- مستر واطسن .
- مستر مورس بنظارة الحقانية [١].

وكانت الجمعية ترسل مندوبيها إلى البلاد والقرى لجمع الحيوانات المجروحة أو الهزيلة وترسلها إلى عاصمة المديرية مقر الشفخانة لأجل مداواتها أو اراحتها من الشغل وكانت ميزانية جمعيات الرفق بالحيوان ترجع إلى موردين هما :

١- المصاريف المتحصلة من ثمن الأغذية والعلاج .

٢- التبرعات التى تتلقاها الجمعية .

وكانت الجمعية تعافى صاحب الدابة من المصاريف المطلوبة فى حالة فقره وعدم مقدرته على دفع تلك المصاريف ، ولم يكن من الممكن معافاتهم من الدفع جميعا لأن معافاة الجميع تؤدى إلى افلاس هذه الجمعيات وهذا لايتفق والغرض الاسمى الذى أنشئت من أجله هذه الجمعيات وهو الشفقة على الحيوان الأعجم كما أن ذلك ربما يؤدى بالأفراد إلى اهمال العناية بحيواناتهم والاتكال على معالجتها مجانا بمعرفة الجمعيات[٢].

٣- الجمعيات الاجتماعية الخيرية

لقد بدأت فى مصر حركة للاصلاح الاجتماعى والخدمة العامة كان من نتائجها انشاء دارا تضم جمعية ومستشفى بمصر الجديدة لمعالجة الطبقات الفقيرة ، وكان رئيسها مسيو سالبناس سكرتير عام مجلس الادارة ، وكان غرض جمعية الخدمات الاجتماعية تحسين حالة الطبقات الفقيرة بمصر الجديدة وضواحيها والعمل على رفع المستوى الاجتماعى لهذه الطبقات وتوثيق الصلات بينها وبين الهيئات والمنشآت التى يتصل عملها بمنطقة مصر الجديدة وضواحيها كالشركات والمصانع التى تضم عددا من العمال والمستشفيات والمدارس والملاجى [٣].

١- دار الوثائق القومية : محافظ الوزراء ، محفظة رقم ٣ / ١ جمعيات وشركات فى الفترة من ٢٧ / ١٢ / ١٨٩٣ - ٢٦ / ٦ / ١٩٢٣ .

٢- مجلس الشيوخ: دور الانعقاد العادى الثامن الجلسة ٢٦ فى ٢٣ مايو سنة ١٩٣٢ ص٢٩٦ .

٣- دار الوثائق القومية : محافظ عابدين محفظة رقم ٢٠٣ جمعيات اجتماعية فى الفترة من فبراير سنة ١٨٩٩ - ٣ / ٥ / ١٩٥٢ .

٤- الجمعية الخيرية اليونانية بالقاهرة : وكانت تملك وتدير مدرسة كاملة للبنات ومدرستين ابتدائيتين احداهما للبنين والأخرى للبنات ، وكنيستين ومستشفى .

٥- الجمعية الخيرية اليونانية بالاسكندرية : وكانت تملك وتدير احدى عشر مدرسة ابتدائية وثانوية وتجارية للبنين والبنات وخمس كنائس وملجأ للعجزة والأيتام والفقراء ومطعما شعبيا للفقراء من المصريين والاجانب [1].

الاتحاد المصرى البريطانى

أنشئ هذا الاتحاد فى القاهرة سنة ١٩٣٧ على أثر معاهدة ١٩٣٦ لكى يقوم كما جاء فى احدى مواد قانونه الأساسى على تنمية العلاقات الثقافية بين مصر وبريطانيا ، وكذلك تعزيز العلاقات الاجتماعية وبث روح الصداقة بين المصريين والبريطانيين . وتكون مجلس ادارة الاتحاد من ٢٤ عضوا منهم اثنا عشر مصريا واثنا عشر أجنبيا وفى كل سنة يعتزل ستة بالدور ويحل محلهم ستة آخرون ينتخبون فى اجتماع سنوى ، وقد عمل الاتحاد على تأسيس مكتبة عامة اشتملت على عدد كبير من المؤلفات الممتازة فى العلوم والفنون وخصصوا قاعة للمطالعة وأخرى للمحاضرات والحفلات وغير ذلك من الأعمال التى تؤدى إلى الامتزاج الروحى والعقلى وتوطيد العلاقات والروابط بين مصر وانجلترا [2] .

وكان للاتحاد رئيس ووكيل ، أما أعضاؤه فكانوا ينقسمون إلى قسمين :

١- اعضاء عاديون وهم المقيمون فى منطقة القاهرة أو منطقة فرع الاتحاد .

٢- اعضاء دائمون مدى حياتهم .

٣- اعضاء مقيمون بالريف وهم ممن لايقيمون فى منطقة القاهرة أو منطقة فرع الاتحاد .

٤- أعضاء شرف يختارهم مجلس الاتحاد من رجال السلك السياسى أو من الذين امتازوا فى الحياة العامة .

أما عن شروط العضوية فى الاتحاد فقد كان على كل من أراد الانتساب إلى الاتحاد أن يقدمه على الأقل ثلاثة من أعضاء الاتحاد ، ثم يعرض اسمه على المجلس فى أحد اجتماعاته

١- مجلس النواب : الهيئة النيابية التاسعة ، دور الانعقاد العادى الرابع ، المجلد الرابع الجلسة ٣٣ فى ١٥ ١٩٤٨ ص٢٥٩٦ .

٢- المصرى : العدد ١٠١ فى ٢٠ يناير سنة ١٩٣٧ ، السنة الأولى ، ص١٠ ، الأهرام : العدد ١٨٩٨ فى ١٤ يناير ١٩٣٧، السنة ٦٣، ص٩، مصر: العدد ١١٩١٩ فى١٩ أبريل سنة ١٩٣٧، السنة ٤٢، ص١ .

ويقترع عليه للقبول أو الرفض ، على أن صوتين معارضين يمنعان قبوله، كما كانت عضوية الاتحاد مقصورة على المصريين والبريطانيين المقيمين فى مصر ، الذين يرى المجلس فيهم الصفات الكافية لخدمة أغراض الاتحاد وتعزيزها [1].

لقد قام هذا الاتحاد بين صفوة الانجليز المقيمين فى مصر والمصريين المثقفين تثقيفا انجليزيا، كما قام بوضع الخطط التى تكفل تقريب وجهات النظر بين الجانبين على نحو ييسر سبل التفاهم بين الحكومتين والمساعدة على معالجة ما بينهما من المشكلات اعتقادا أن المعاهدات الرسمية لابد لنجاحها من جهود حرة تقرب بين الشعبين ، غير أن الانجليز استغلوا هذا النادى الاجتماعى الثقافى لتحقيق أهدافهم السياسية إذ كان هذا النادى ملتقى كبار الانجليز من مدنيين وحربيين يقومون فيه بما يشاؤن من الدعايات لبلادهم ، هذا فى الوقت الذى كانوا يرفضون مناقشة أية مسائل سياسية يطرحها المصريون بدعوى أن البت فى هذه المسائل ليس من اختصاصهم ، بل من اختصاص السفارة البريطانية ، وإذا كان رجال هذه السفارة من السفير إلى المستشارين أعضاء فى الاتحاد فان ذلك بصفتهم الشخصية وهم لايخلطون بين العلاقات الشخصية والعلاقات الرسمية ، وكان الأعضاء المصريون يحاولون دائما اقناع الانجليز أنه إذا تفاهموا على الأمور التى تهمهم فانه يمكن لهم أن يستخدموا نفوذهم مع أولى الأمر عندهم ليقدروا وجهة نظر مصر وخاصة أن الاتحاد لم يتم انشاؤه إلا لهذا الغرض ، إلا أنهم اهتموا بالمظهر الذى يفيدون هم منه تاركين الجوهر الذى يستفيد منه المصريين وحينما تكون السياسة أمراً يهمهم يكون الكلام فيها شيئا غير ممنوع ، وحينما كانوا يريدون حمل مصر على دخول الحرب إلى جانبهم كان لورد كيلرن وكبار رجالهم السياسيين يتحدثون علنا فى ذلك والترويج له داخل النادى [2].

وهكذا فان الانجليز كانوا يريدون من هذا الاتحاد خدمة أغراضهم وتحقيق أهدافهم فى البلاد ، وقصره على كونه نادى لراحة أعضائه من الانجليز الذين بلغ عددهم به حوالى ٦٠٠ عضو بينما كان عدد المصريين حوالى ٧٠٠ عضو سنة ١٩٤٧م ، ونتيجة لذلك فقد تقدم الجانب المصرى بضرورة حل الاتحاد لأنه أخفق فى تحقيق رسالته وفعلا تم حل هذا الاتحاد

١- المصرى : العدد ١٣٩ فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٧ ، السنة الأولى ص٩ .

٢- الاهرام : العدد ٢٢٢٠٢ فى ، مارس ١٩٤٧ السنة ٧٣ ص٣ .

في مايو ١٩٤٧[١] وأوقفت الحكومة المصرية الاعانة التى كانت مقررة للاتحاد بعد فشله فى أداء رسالته [٢].

الأجانب والحركة العمالية المصرية ونشأة النقابات :

وبعد أن تناولنا الآثار الطيبة للأجانب فى مصر كان لهم أثرا طيبا آخر ترتب على هجرتهم إلى مصر واقامتهم بها وهو دور الأجانب فى الحركة العمالية ونشأة النقابات وأثرها فى المجتمع المصرى .

فقد شهدت مصر حركة عمالية على درجة من الوعى ساعدت على قيامها الظروف السيئة التى كانت تعمل فيها الطبقة العمالية ، كما ساعد عليها وجود عدد كبير من العمال الأجانب بين العمال المصريين ، فمنذ أوائل القرن العشرين كانت المشروعات الحديثة قد أخذت تنتشر فى مصر ، وكان من أهم تلك المشروعات شركات السجاير والسكر وحلج الأقطان والترام والغاز وغيرها ، فضلا عن بعض المحال التجارية الكبيرة وبعض مشروعات حكومية هامة أخصها السكك الحديدية ، وقد ترتب على ذلك ازدياد عدد العمال المشتغلين فى تلك المشروعات تدريجيا ،وشعورهم بأنهم يكونون طبقة كبيرة متميزة عن عمال الحرف الصغيرة[٣].

وقد نشأت الحركة العمالية إذن فى ظل المصانع والشركات الحديثة والمرافق العامة التى أقامتها رؤوس الأموال الأجنبية ، وتميزت أحوال العمال فى تلك المؤسسات بأجورها المنخفضة وساعات العمل الطويلة ، فالأجر اليومى للعامل غير الفنى لم يكن يتعدى ثلاثة قروش بينما كان أجر الحدث فى محالج القطن قرشا واحدا أو قرش ونصف، وأجر العامل الفنى ثمانية قروش ، وكان متوسط ساعات العمل اليومية ثلاث عشرة ساعة فى معظم المرافق وخاصة النقل ، بينما بلغ عدد ساعات العمل اليومية فى المحال التجارية ست ساعات فى الصباح وتسعة ساعات فى المساء ، وكانت هذه تصل فى بعض الأحيان إلى عشر ساعات أو احدى عشرة ساعة وتميزت الأجور بالتفاوت الكبير بين العمال الوطنيين والعمال الأجانب ، كما

١- المصور : العدد ١٢٠٤ فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، ص٢١ .

٢- مجلس النواب : الهيئة النيابية التاسعة ، دور الانعقاد العادى الثالث ، المجلد الثالث ، الجلسة ٢٦ فى ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٧ ص ١٦٧٢ .

٣- عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر سنة ١٩١٨ - ١٩٣٦ ص٨٣ .

استأثر الأخيرون بالأعمال والوظائف الاشرافية ولم تسنح الفرصة للعمال المصريين لتولى هذه الأعمال حتى لو كانوا متساويين معهم فى الخبرة والانتاج ، وقد كان لذلك أثره فى تاريخ الطبقة العاملة المصرية [١].

وهكذا كان العمال يكسبون قوتهم فى ظروف قاسية من أجور زهيدة وساعات عمل متواصلة ، ولم تكن لهم أى ضمان ضد حوادث العمل والمرض والشيخوخة فرأوا أنه من الضرورى التكتل والتضامن للدفاع عن حقوقهم ، هذا فى الوقت الذى كان يوجد فيه بينهم عمال أجانب عرفوا فوائد النقابات التى كونها زملائهم فى أوربا [٢].

لذلك لم يكن غريبا أن يقع عدد من الاضطرابات فى مطلع القرن العشرين كان على رأسها العمال الأجانب الذين كانوا محملين بخميرة العمل النقابى التى حملوها معهم من بلاد علا فيها غبار المعارك بين العمال ورأس المال وقطع فيها العمل النقابى شوطا بعيدا من ناحية التنظيم وأساليب النضال الجماعى .

ولكن لماذا اضطر العمال الأجانب فى مصر إلى استخدام سلاح الاضراب ؟ إننا نعرف أن الآلاف منهم قد نزحوا إلى مصر يحدوهم الأمل العريض فى العمل المجزى وفى ظل حماية سياسية قوية وتمييز اجتماعى بالنسبة للوطنيين ، فماذا حدث لهم حتى اضطروا للالتجاء إلى سلاح الاضراب ضد مواطنيهم من أصحاب الأعمال الأجنبية ؟ والواقع أننا إذا استثنيا هذا الفريق المحدود من أبناء الجاليات الأجنبية فى مصر ممن كانوا يملكون رؤوس الأموال المستثمرة فى المرافق والتجارة والأرض ، أو ممن كانوا يمارسون الأعمال الحرة والوظائف الممتازة نجد أن الغالبية العظمى من الأجانب كانت مؤلفة من فقراء الأوربيين من العمال الفنيين الذين طحنتهم البطالة فى بلادهم فأغرتهم الهجرة إلى الشرق حيث ينشدون العمل والحياة والاستقرار ، والحقيقة الهامة التى واجهوها فى مصر هى أن ظروف العمل وإن وضعتهم فى مكانة ممتازة بالنسبة للعمال الوطنيين فانها كانت تسلبهم الكثير من المكاسب التى حققتها الطبقة العاملة فى أوربا ، وما ظفرت به من الحماية النقابية والتشريعات الاجتماعية ، فكان من الطبيعى

١- رؤوف عباس : الحركة العمالية فى مصر ، ص٤٨ .

٢- سليمان محمد النخيلى : تاريخ الحركة العمالية فى مصر ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٣ ، ص٣٦-٣٧ .

أن يلجأوا إلى استخدام أساليب العمل الجماعي والنقابي في بلادهم ، ولهذا تزخر السنوات الأولى من القرن العشرين في القاهرة والاسكندرية بسلسلة من الاضرابات بقدر محدود أحيانا أو بنصيب كبير أحيانا أخرى [١]. أو بتوقف على ما كان لهم من عدد من المؤسسات التي تقع فيها تلك الاضرابات ومن هذه الإضرابات اضراب عمال السجاير ، وإضراب عمال شركة الغزل الأهلية بالاسكندرية الذين كانوا يطالبون بخفض ساعات العمل وزيادة أجورهم [٢].

ولم يكن الإضراب هو الشكل الوحيد للعمل الجماعي للعمال ، فقد ارتبط بشكل آخر من أشكال العمل الجماعي لايقل عنه أهمية وهو التنظيم النقابي ، فمن خلال هذه الاضرابات ظهرت الحاجة إلى إيجاد اداة أو تنظيم دائم يواصل صيانة المكاسب التي حققها الإضراب ومن ثم كان تأسيس النقابات، وتعددت النقابات* أو الجمعيات التي اشترك فيها العمال الأجانب مع العمال المصريين مثل جماعة لفافي السجاير، وجمعية اتحاد الخياطين وجمعية عمال الأدوات المعدنية وغيرها من النقابات التي وجد فيها العمال الاجانب إلى جنب العمال المصريين رغم أن غالبية النقابات كانت مصرية إلا أن الأجانب اقتصر اشتراكهم في نقابات المدن التي يكثرون فيها .

١- أمين عز الدين : تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى ثورة ١٩١٩ ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر القاهرة (ب.ت) ص٥٨ / ٥٩ .

٢- رؤوف عباس : المرجع السابق ص٥٢ / ٥٣ .

* النقابة هي تنظيم حركة العمال وتوحيد مجهوداتهم والوصول بهم إلى كل ما فيه الخير لهم أدبيا وماديا واجتماعيا وصحيا واقتصاديا والاشراف على العمال والطوائف التابعة لهم ، والاتصال باتحادات العمال في بلاد العالم المختلفة ، والاشتراك في مؤتمراتهم ، والدفاع عن مصالحهم ، والعمل على ايجاد تشريع خاص بحماية العمال قبل أصحاب رؤوس الأموال وأرباب الأعمال من حيث تحديد ساعات العمل وتقدير الأجور وترتيب المعاشات والمكافآت والاعانات في حالة العجز والاصابة ومنح الاجازات والعلاوات ووضع نظام للترقيات واعداد الوسائل لتسهيل سكناهم وتعليم أبنائهم ووقاية صحتهم . أنظر :

محمد أنيس : دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ جـ١ ، الطبعة الأولى ، الانجلو المصرية القاهرة سنة ١٩٦٣، ص٣١٠ .

وهكذا كان العمال الأجانب هم الذين لعبوا دورا كبيرا فى ظهور النقابات فى مصر ويؤيد هذا أن أغلب النقابات التى أنشئت فى بادئ الأمر كانت تسمى بالنقابات المختلطة لأنها كانت تضم المصريين والأجانب[1] .

وبذلك أعطى العمال الأجانب باضراباتهم وكفاحهم دروسا للعمال المصريين عودتهم ودربتهم على العمل الجماعى المنظم خاصة وأن ظروفهم كانت مهيأة لذلك ، فالظواهر الاجتماعية لاتنتقل من بلد إلى آخر كما ينتقل الأفراد والسلع وإنما تنشأ فى المجتمع كلما توافرت الظروف الموضوعية لظهورها فنمو علاقات العمل الحديثة فى مصر وتجمع أعداد كبيرة نسبيًا من العمال فى مكان واحد للعمل مثل العمل الجماعى فى صفوف العمال ، ولكننا فى الوقت ذاته لاننكر أن وجود جماعات من العمال الأوربيين ممن توافرت لديهم الخبرة المباشرة أو المعرفة بأسلوب الاضراب والتنظيم النقابى فى بلادهم التى جاؤا منها إلى مصر قد أسهم فى التعجيل بنشؤ العمل الجماعى النقابى لدى العمال المصريين وتطويره وتلك أثر طيب للعمال الأجانب فى مصر .

تقليد المصريين للأجانب :

لقد سار المصريون فى تقليد الأجانب الموجودين بينهم مأخوذين فى ذلك بانبهارهم بحياة الغرب وحضارته وأسلوب معيشته ، فازدادت مصر ارتباطا بأوربا وتأثر المصريون بها فى حياتهم الخاصة وطرق معيشتهم ونظرتهم إلى الحياة ، وتغيرت قيم الأشياء أمام أعينهم وعكفوا على تقليد أوربا فى كل شئ وأصبحت مثلا أعلى فى كل ما يتعلق بحياتهم المادية والمعنوية ، ومن ذلك نرى أن معظم حياة المصريين المادية أصبحت أوربية خالصة فى الطبقات الراقية ، وهى فى الطبقات الأخرى تختلف قربا وبعدا من الحياة الأوربية ، باختلاف قدرة الأفراد والجماعات وحظوظهم من الثروة وسعة اليد ، ومعنى هذا أن المثل الأعلى للمصرى فى حياته المادية إنما هو المثل الأعلى للأوربى فى حياته المادية فيتخذ المصريون من مرافق الحياة وأدواتها ما يتخذه الأوربيين، ويتخلوا من زينة الحياة ومظاهرها ما يتخذه الأوربيين ، يفعلون ذلك سواء عن علم به وتعمد له أو عن غير علم وعلى غير عمد ، واستمر المصريون فى التقليد والمحاكاة والتمتع بالحياة على النحو الذى يستمتع بها الأوربيون فى شتى مظاهر

١- محمد فيهم امين : تاريخ الحركة النقابية وتشريعات العمل بالاقليم المصرى ، عالم الكتب ، القاهرة سنة ١٩٦١ ، ص١٥ ، أمين عز الدين : المرجع السابق ص٦٨ / ٦٩ .

الحياة وزينتها ، فعندما اتخذ الأوربيون الموائد ، واتخذوا آنية الطعام وأدواته وألوانه ، اتخذ المصريون ما اتخذوه وصنعوا صنيعهم ثم تجاوزوا ذلك إلى ما اصطنع الأوربيون لأنفسهم لباس ثم تجاوزوا ذلك إلى جميع الانحناء التي يحيا عليها الأوربيون، غير مخيرين ولامحتاطين ، ولامميزين بين ما يحسن منها ومالا يحسن ، وما يلائم منها وما لا يلائم ، وأصبح مقياس رقى الأفراد والجماعات فى الحياة المادية إنما هو حظها من الأخذ بأسباب الحياة المادية الأوربية (١).

وهكذا كانت مصر تسير فى التقليد عن أوربا فى كافة نواحى الحياة ومظاهرها مادية كانت أو معنوية مدفوعة إلى ذلك من جراء ما وصلت إليه النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من تهالك وتداعى فى الوقت الذى ظهرت فيه الحضارة الغربية بأنظمتها وصورها البراقة الجذابة التى جعلتهم يسيرون فى ركابها ويحذون حذوها ، وتطرف بعض الدعاة الذين نادوا بقوة وحماس شديدين بضرورة تقليد الأجانب والأخذ عن الأوربيين (٢)، وقد ساعد على ذلك وجود الأجانب بمصر من مختلف الأجناس حتى فاضت بهم طرقاتها وأروقتها يهيمون فيها نهار ويسعون ليلا وراء دور الخمر والقمار ، ودور البغاء المرخصة وغير المرخصة الصريحة والمستترة تحت اسم اللهو حينا وتحت غير اسم فى أحيان أخرى ، وألف الناس هذه المظاهر واغتنم كثير من السفلة والغوغاء هذه الظروف فاشتغلوا بالسمسرة فى كل ألوان البضائع والخبائث من دور الخمر وبيوت الدعارة وغير ذلك من الآفات التى نقلها ورعاها الأجانب فى مصر (٣) ، فاندفع الشباب الذى نشأ فى هذا الجو الموبوء فاستهواه بريق المظاهر التافهة الخلابة فى الحضارة الأوربية التى تنادى شبابه وترضى نزواته فأخذ يشارك فى المجتمعات المختلطة ، وأقبل على تعلم الرقص الغربى الذى يخاصر فيه الفتيان الفتيات ، وراح يمتع نفسه بالمشاركة فى احتفال الأوربيين بأيام الأحد وبرأس السنة الميلادية ، يسايرهم فى أسلوبهم ويحتذى حذوهم فى المجاهرة بالمجون والتبذل فى مثل هذه المناسبات ، وخاصة فى المدن الكبيرة كالاسكندرية والقاهرة حيث كانت للجاليات الاجنبية مكانة بارزا فى الهيئة الاجتماعية ، بما تملك من مدارس ومصانع ومتاجر وفنادق وأندية وبما تكفله لها الامتيازات الاجنبية من مزايا ،

١- طه حسين : مستقبل الثقافة فى مصر جـ١ ص٣٠-٣١ .

٢- المرجع السابق ص٣٧ .

٣- محمد محمد حسين : الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر من قيام الحرب العالمية الأولى إلى قيام الجامعة العربية ، جـ٢ الطبعة الأولى سنة ١٩٥٦ ص١٨٣ .

هذا في الوقت الذى كان فيه المترفون من الأغنياء يتهافتون على ما تخرج المصانع الأوربية من وسائل الترف حتى غدت توافه الكماليات من الزم الضروريات وأصبح قصارى ما يبلغه أحدهم من التمدن أن يتقن تقليد الأوربيين فى استعمال أدوات المائدة الأوربية ، وأن يحسن حفظ أساليبهم في استعمال الملابس والتمييز بين ما ينبغى أن يستعمل منها فى مختلف المناسبات ويدير لسانه بألوان من الرطانات ، ثم يرسل ابناؤه وبناته إلى المعاهد الأجنبية مباهاة بقدرته على الانفاق واتماما لما يريد أن يسبغ على نفسه وعلى بيته من جو أوربى خالص يظن أنه المقياس الحق للمدنية الصحيحة والتقدم والرقى [١].

وكان قوام الدعوة إلى الأخذ بأساليب الحضارة الغربية عدد من أصحاب الثقافة الأوربية الذين كانوا يسميهم خصومهم وقتذاك بالمتفرنجين بعضهم من الشاميين المسيحيين الذين استقروا في مصر وبعضهم من المصريين الذين تلقوا دراستهم فى أوربا أو فى المدارس الأوربية ومدارس الارساليات الدينية التى كان عددها فى ازدياد مطرد أما المصريين من الداعين إلى الأخذ بأساليب الحضارة الغربية فقد كانوا من الذين فتنتهم الحضارة الغربية المزدهرة حين عاشوا فى البلاد الأوربية أو نشئوا فى مدارسها الأجنبية الموجودة فى مصر واستمدوا مثلهم العليا فى حياتهم من ثقافتهم الأوربية التى لاتمت إلى الحضارة الاسلامية أو العربية بسبب قريب أو بعيد ، فهم يعرفون عن تاريخ انجلترا وفرنسا أكثر مما يعرفون عن تاريخ بلادهم ، ويعرفون أعلام الفكر الأوربى وشعرائه ولايعرفون عن أعلام الحضارة الاسلامية والعربية إلا قليلا وهم بعد ذلك يعيشون فى بيوتهم حياة تحاول أن تقلّد فى مظهرها الحياة الغربية ، وربما وكلوا إلى بعض المربيات الاجنبيات تنشئة أبنائهم والقيام على تربيتهم ، وبذلك توثقت الصلات الروحية والثقافية والفنية بينهم وبين الغرب بينما فترت الصلات الروحية والمادية بينهم وبين الشرق والاسلام ، وأصبح أسلوب الحياة الشرقية وتقاليدها لايقترن فى أوهامهم إلا بحاضر الشرق البغيض وبتلك الحالة من الجهل والفوضى والانحلال وقد استطاع هؤلاء المصريون الذين دعوا الى الأخذ بأساليب الحضارة الأوربية أن يكون لهم أنصار من الشباب والمفكرين الذين كانوا يطمحون إلى القوة ويتوقون إلى النهضة بولعهم ويرون أن من الخير أن نستفيد بتجربة الغرب ونسلك الطريق الذى سلكه إلى المدنية [٢].

١- محمد محمد حسين : المرجع السابق ص١٨٦-١٨٧ .

٢-محمد محمد حسين : الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر جـ١ ، ص٢٤٠ - ٢٤٢ .

وجدير بالذكر أن نشير إلى بعض أولئك الكتاب الذين يشجعون الأخذ عن الأوربيين فى شتى مناحى الحياة ومحاكاة الأوربى فى كل تجاربة وثقافاته وخبراته من هؤلاء سلامة موسى الذى ألف كتابه «اليوم والغد» تناول فيه أنه قد آن الأوان لكى نعتاد الأوربيون ونلبس لباسهم ونأكل طعامهم ونصطنع أساليبهم فى الحكومة والعائلة والاجتماع والصناعة والزراعة ويدعوا أيضا إلى أن نرتبط بأوربا ويكون رباطنا بها قويا فنتزوج من أبنائها وبناتها ، ونأخذ عنها كل ما يجد فيها من اختراعات واكتشافات ونظم الحياة [1].

ومن كبار المثقفين والكتاب الذين نادوا بضرورة الأخذ عن الغرب وتقليد الأوربيين الدكتور طه حسين فيقول «لسنا أقل من الشعب اليابانى .. الذى كان يخالف فى حياته المادية والعقلية أشد المخالفة وأقواها شعوب أوربا ، فما هى إلا أن أحس ألا سبيل له إلى أن يعيش كريما حتى يشبه الأوربيين فى كل شئ ، ويزاحمهم فى ميادينهم ويجاريهم فى سيرتهم ويقتبس منهم ما يريد حتى فعل ما أراد ووصل إلى درجة كبيرة من التقدم والرقى وأصبح شعب مهيب تشفق منه أوربا أشد الاشفاق وتصانعه أشد المصانعة وتمنحه ما هو أهل له من الإكبار والاجلال والاحترام ، فكيف بنا نحن المصريين ولم يكن بيننا وبين الأوربيين من الفروق ما كان بين اليابانيين والأوربيين فى هذا كله ، ولم يكن بين الأوربيين واليابانيين شركة فى شئ من ذلك قليل أو كثير ، فاذا باليابانيين قد زاحموا الأوربيين فى كل شئ فى مضمار التقدم والرقى وإذا نحن ما نزال متخلفين» [2].

ويتساءل الدكتور طه حسين وما السبيل إلى ذلك فيقول « علينا أن نسير سيرة الأوربيين ونسلك طريقهم لنكون لهم أندادا ، ولنكون لهم شركاء فى الحضارة خيرها وشرها حلوها ومرها وما يحسب وما يكره ، وما يحمد منها وما يعاب ويرد على خصوم الحضارة الأوربية ممن يشفقوا على كياننا الدينى فيقول « أن الحياة الأوربية ليست إثما كلها ، ففيها خير كثير» ، ويستدل على ذلك بأنها حققت للأوربيين رقيا لاشك فيه، ولذلك فهو لايطالب بالغاء المدارس الاجنبية فى مصر بل يدعو إلى الاحتفاظ بهذه المدارس والمعاهد لأن حاجتنا الوطنية تدعو لذلك

١- المرجع السابق ص٢١٤ - ٢١٦ .

٢- طه حسين : المرجع السابق ص٤٠ - ٤١ .

ويدعو إلى أن لاتقتصر الدراسات الأدبية فى مدارسنا على الأدب العربى ، بل يجب أن تدرس الآداب الأجنبية على أن يكون تدريسها باللغة العربية [١].

وهكذا شهدت تلك الفترة تحولا خطيرا فى الحياة الفكرية ، وقد تمثل هذا التحول فى تغلب التيار الفكرى المتجه إلى الغرب واتخاذ الغرب مثلا أعلى لترقية هذا الواقع والنهوض به ، وقد كانت هناك أسباب عديدة دفعت بهذا الاتجاه الفكرى إلى الأمام أهم تلك الأسباب تلك الروح التى خلفتها الحرب العالمية الأولى ومن بعدها ثورة ١٩١٩ فشأن الحروب والثورات أن تزلزل القيم وتدعو إلى التغيير وتدفع إلى التطلع نحو الجديد ، ثم كان من أهم أسباب تفوق هذا الاتجاه ، كذلك ، ازدياد الاتصال بالغرب فى المجال الفكرى بسبب عودة طائفة من الدارسين فى أوربا إلى مصر ضمن من كانوا يؤمنون بهذا الاتجاه الأوربى ، هذا إلى جانب الاحتكاك الثقافي بين المصريين والاجانب سواء فى المدارس الاجنبية العديدة فى مصر أو فى مجال الوظائف الأخرى [٢].

كما كان من جراء أثر الحضارة الغربية والتفكير الأوربى والاحتكاك بين المصريين والأجانب أن برزت دعوة كبرى شغلت الرأى العام فى مستهل القرن العشرين وهى الدعوة التى كانت تنادى بتحرير المرأة المصرية - حسب تعبيرهم - وتزعم أن الحجاب قد حال بينها وبين أن تكون عضوا نافعا فى الحياة ذا أثر فى المجتمع على النحو الذى بلغته المرأة الأوربية [٣].

فلقد كانت نهاية الحرب العالمية الأولى بداية لانطلاق المرأة المصرية وتغييرا لأوضاعها وذلك بعد أن اجتازت مرحلة طويلة فى صراع ومحاولات للوصول إلى اثبات وجودها خاصة بعد أن مثل أمام عينها ما وصلت إليه المرأة الأوربية من نجاح أثناء الحرب ، فكان خروج المرأة فى ثورة ١٩١٩ لمشاركة الرجل فى الكفاح الوطنى من أجل الحرية والاستقلال بمثابة أولى خطواتها على الطريق إلى تحقيق ذاتها نفسيا واجتماعيا[٤].

١- المرجع السابق ، ص٤١-٤٥ .

٢- أحمد هيكل : تطور الأدب الحديث فى مصر من أوائل القرن التاسع عشر إلى قيام الحرب العالمية الثانية : دار المعارف القاهرة سنة ١٩٦٨ ، ص٢٦٨-٢٦٩ .

٣- محمد محمد حسين : المرجع السابق جـ١ ، ص٢٤٥ .

٤- سليمان نسيم : صياغة التعليم المصرى ٢٣ / ١٩٥٢ ، ص٩٩ .

ونتيجة لوجود الاجنبيات فى مصر رأت المصريات فيهن لونا جديداً من ألوان المرأة لها زيها الخاص ، وأسلوبها الخاص فى الحياة ، فأرادوا الاقتداء بهن وتقليدهن فلم تكد تمضى سنوات قليلة حتى تحولت حال المرأة المصرية وأصبحت تهيم على وجهها فى مجتمعات الرجال وتبرز لهم وتكشف عن ساقيها ووجهها وأكثر جسمها [١] ، وأقبلت المرأة المصرية على تقليد المرأة الأوربية فى سفورها ، وبدأ عصر الحجاب يتراجع مع الأفكار الجديدة وكانت هدى شعراوى وهى المرأة الصعيدية أول من رفع الحجاب عن وجهها منذ عام ١٩٢٣ عقب عودتها من مؤتمر نسائى فى روما ، وبالطبع أقدمت باقى القيادات النسائية على السفور ، وظهرت السيدات المصريات سافرات فى الحفلات وهن بملابسهن الأوربية ، ولم تلبث عدوى التقليد أن سرت من سيدة إلى أخرى ومن بيت إلى آخر حتى عمت معظم المجتمع المصرى [٢].

ولم يقتصر الأمر على خلع الحجاب بل تعداه إلى أن هناك من النساء من ذهب إلى أبعد من ذلك تقليدا للمرأة الأوربية بارتداء الزى الأوربى سواء الملبس أو القبعة ، وكاد أن يقتصر ذلك فى البداية على الطبقة الارستقراطية ، ثم زحف إلى باقى الطبقات ، وانتقل إلى الفتاة الصغيرة ، وأقبلت المرأة المصرية على التشبه بالأوربية فى كل شئ فأصبحت المناكب عارية والنحور مقورة ومزدانة بالجواهر والعقود الثمينة ، ، والشعر المقصوص على آخر موضة ، والوجوه الوسيمة والأثواب الباريسية الفخمة والسيقان ضمن الجوارب الحريرية الشفافة تشاهد فى الشوارع والمركبات ودور التمثيل وامتلأت الشوارع والمحال والأماكن العامة بالسيدات شبه عاريات وفى الشواطئ وفى الأندية العامة كذلك وأصبحت الأزياء حديث المجتمع [٣].

ولما كانت الأزياء التى تري بعض السيدات المصريات يلبسنها فى الطرق والأماكن العامة والشواطئ تتنافى مع الأخلاق الكريمة والآداب العامة ، ولما كان بمصر قانون يعاقب كل شخص يتعرض للنسوة فى الطرقات أو فى الأماكن العامة ، فلايجوز أن يترك بعض النسوة يتبرجن ويسرن فى الطرقات غير متسترات ، وعلى الشواطئ وهن بالفضيلة مستهترات وللشبان فى بعض الأماكن مخاصرات الأمر الذى يكون محرضا لفاسدى الأخلاق من الشبان على الوقوع

١- السياسة : العدد ٤٠٩٥ فى ١ سبتمبر سنة ١٩٣٦ السنة ١٢ ، ص١ .

٢- لطيفة محمد سالم : المرأة المصرية والتغيير الاجتماعى ١٩١٩ - ١٩٤٥ ، الطبعة الأولى ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة سنة ١٩٨٤ ، ص١٦٢ .

٣- المرجع السابق ص١٦٤ / ١٦٥ .

في المحرمات ولهذا تقدم العضو محمد قرني بك لمجلس النواب في أغسطس سنة ١٩٤٢ بمشروع قانون لأزياء السيدات في الطرق والأماكن العامة والشواطئ[١] .

وكان هذا القانون يقضي في مادته الأولى : بأن كل سيدة مصرية بلغت من العمر ست عشرة سنة يجب أن يكون لباسها الخارجي في الطرقات والأماكن العامة والشواطئ ساترا لأعضاء الجسم ماعدا الوجه والكفين بحيث تكون مرسله إلى الكفين واصلة الى الكعبين وألا تكون الملابس محددة لأعضاء الجسم ، وقضت المادة الثانية : بأن لايجوز لسيدة مصرية بلغت العمر المنصوص عليه بالمادة الأولى أن تشاهد في الطرق أو الأماكن العامة وهي مخاصرة رجلا أو معه على أي حال منافية للآداب ، كما لايجوز أن تخالط الرجال في الاستحمام أو ترى على الشواطئ بلباس البحر . أما المادة الثالثة : فنصت على أن كل سيدة ارتكبت محظورا مما نص عليه في هذا القانون تعاقب بانذارها أو انذار ولي أمرها وإذا تكرر منها نفس الأمر يتم تعزيرها مرتين فاذا لم ترتدع يحكم عليها بغرامة قدرها عشرون جنيها أو الحبس مدة لاتتجاوز أسبوعا[٢].

غير أنه قد وجه لهذا الاقتراح بعض الانتقادات على اعتبار أن الحياة الاجتماعية خطت شوطا بعيدا فيما يختص بالأزياء ، ومن العبث الرجوع بالأزياء بعد هذا التقدم إلى الوراء كما أنه وإن كان مقبولا شكلا ، إلا أنه غير جدير بالنظر من المجلس وذلك لتعارضه مع الحرية الشخصية المكفولة في المادة الرابعة من الدستور علاوة على أنه لايتمشى مع الروح الاجتماعية الحديث[٣].

ولم يقتصر الأمر على أزياء السيدات فقط بل تعداه إلى الرجال ، فقد ظهرت حركة سرعان ما انتشرت في مصر كانت ترمي إلى إبدال المصريين القبعة بالطربوش روجها المصريون المتشربون للأوضاع والعادات الأوربية وزعموا أنهم يريدون لبس القبعة لأنها صحية على عكس الطربوش تقي الرأس والوجه من حرارة الشمس ، والواقع أنه لو كان غرض أنصار

١- مجلس النواب : الهيئة النيابية الثامنة ، دور الانعقاد العادي الأول ، المجلد الثاني ملحق رقم ٦ لمضبطة الجلسة ٣٠ في ١٧ / ٨ / ١٩٤٢ ص١٤٢٦ .

٢- المصدر السابق ص١٣٨١ .

٣- المصدر السابق ص١٣٨٠ .

ارتداء القبعة حفظ الرأس والوجه من لفحات الشمس فقط ، فلماذا اختاروا القبعة دون غيرها ، ولماذا لم يدعوا إلى لبس العقال مثلا ، وهو لباس شرقى يقيهم حرارة الشمس أفضل مما كانت تفعله القبعة ، ولكن الواضح أن غرضهم أن يقلدوا الأوربيين ويتشبهوا بهم[1]، وقد شنت الصحافة هجوما على هؤلاء فقالت أننا نكره أن يقلد المصرى الأوربى فى لبس القبعة ، ولكن يقلدوهم فى كل أمر صالح وفى جليل الأعمال ، مثل الاقدام على المشاريع الاقتصادية وانشاء النوادى الاجتماعية والثقافية والجمعيات الخيرية والجد فى العمل والنظام، نقلدهم فيما ينفع ، ولايختلف مع ديننا ومقومات شخصيتها وحياتنا الدينية والاجتماعية [2].

وخلاصة القول أن الأجانب قد تركوا أثارا فى كل نواحى الحياة المصرية سواء كانت تلك الآثار بالايجاب أو بالسلب حيث أحدثت ردود فعل عنيفة لأنها حدثت طفرة واحدة فى حياتنا الاجتماعية وأقبل المصريون على تقليد الأوربيين فى كثير من العادات التى تتنافى مع تقاليدنا مثل شرب المسكرات وارتياد الملاهي وأماكن الفجور والفسق والخلاعة والرقص وحب اللهو والدعارة والتهتك فى الطرقات والعمل على تحقيق الكسب السريع بالغش والتزييف والاتجار بالمخدرات ، وكان من نتيجة ذلك التحرر من التقاليد الشرقية أن تفككت روابط الأسرة التى كانت من أهم مميزات المجتمع .

١- كوكب الشرق : العدد ٤٧٨ فى ٢٦ مارس سنة ١٩٢٦ ، السنة الثانية ص١ .

٢- الفتح : العدد ١٥٩ فى ٨ أغسطس ١٩٢٩ ، السنة ٤ ص١٢ -١٤ ، السياسة : العدد ٣٧٧ فى ١٢ أغسطس ١٩٣٥ السنة ١٣ ص٣ ، الاخوان المسلمين : العدد ٢٣ فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٣٤ ، السنة الثانية ، ص١٥-١٦ .

الخاتمة

وهكذا رأينا خلال هذه الدراسة أن مصر كانت مرتعا خصبا للنشاط الأجنبي وأن هجرتهم إليها كانت جارفة وطاغية مدفوعين إلى ذلك من جراء الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها في مصر والتي حمت نشاطهم ومشروعاتهم المتعددة بها . فزادت اعدادهم فيها بدرجة كبيرة وكان الخط الواضح يبين أن أكبر الجاليات هي الجالية اليونانية والايطالية والبريطانية والفرنسية والامريكية الى جانب جاليات أوربية أخرى . تركزت اقامتهم خلال فترة البحث في الاسكندرية والقاهرة ومدن القناة وعواصم المديريات ، كما انتشروا بنسب أقل في ريف مصر وقراه .

وفي مجال نشاطهم السياسي كان للأجانب - وخاصة الجالية الايطالية والفرنسية - موقف متعاطف مع الحركة الوطنية المطالبة بالجلاء والأستقلال إذ رأوا في تأييد هذه الحركة الوطنية ضمانا لهم ولمصالحهم ، وكان هذا التقارب والتباعد مرجعه المصلحة الخاصة لهذه الجاليات من ناحية وموقف الدول التي تتبعها من ناحية ثانية ، وسياسة الاحتلال من ناحية ثالثة ، وغير هذا كان للأجانب نشاط سياسي واضح هو تزعمهم للعمل الشيوعي والمنظمات الشيوعية في مصر كما كان لليهود الأجانب نشاطهم الصهيوني للترويج للحركة الصهيونية في مصر وهدفهم في ذلك واضح وهو العودة والتمكين لليهود في فلسطين ، وكانت هذه الحركة الاخيرة للأجانب في مصر من أكبر الحركات الهدامة التي عملت على خلق دولة اسرائيل في فلسطين ، غير أننا نجد أنه من الانصاف أن يهود مصر لم يترددوا جميعا في النشاط الصهيوني بالرغم من الضغوط الشديدة التي باشرها كبار الصهيونيين عليهم باسم الدين وتحبيذ اليهود الرأسماليين لهذه الأفكار الصهيونية ، وكان للجاليات الاجنبية نشاط سياسي واضح قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية ، فقد انقسموا إلى فريقين جبهة تناصر الحلفاء وعلى رأسها الجالية البريطانية والفرنسية واليونانية وجبهة تناصر الفاشية والنازية وتضم الجالية الايطالية والالمانية والبلجيكية ، ويلاحظ أن جبهة الفاشية وإن كانت أقل من الجبهة الأخرى عددا إلا أن تأثيرها ونشاطها كان قويا حتى عام ١٩٤٢ وهذا ما جعل الدعاية للحلفاء في مصر مسألة صعبة في وقت كانت انتصارات المانيا تشد العالم .

وللأجانب نشاط واضح فى مجال التعليم فقد عملت الجاليات والحكومات والارساليات الأجنبية على فتح العديد من المدارس الاجنبية لتعليم أبناء الجاليات الاجنبية من ناحية ولنشر الثقافة الاجنبية والدعاية السياسية للدول التى تنتمى إليها من ناحية أخرى ، وأخذت هذه المدارس فى التزايد حتى بلغت فى نهاية البحث ٢٨١ مدرسة ، وكانت هذه المدارس تلقى رواجا كبيرا إذ بلغ عدد التلاميذ بها سنة ١٩٢٢ حوالى ٥٦٩١٦ طالبا وطالبة وزاد عددهم فى نهاية فترة البحث إلى ٩٤٥٣٩ طالبا وطالبة سنة ١٩٥٢ حيث انتشرت هذه المدارس فى مختلف أنحاء مصر حتى أنها تغلغلت فى أقصى الصعيد وحتى أسوان ولم تترك حتى القرى الصغيرة إلا وانتشرت فى بعض منها وقد أفادت المصريين فى تقديم نوع من التعليم يفوق التعليم الوطنى وأفادتهم فى اجادتهم اللغات الأجنبية إلا أنها كانت تشكلهم وفق أهدافها وتجعلهم أميل إلى التعلق بها والتحمس للدول التابعة لها وتوجيه ميولهم اليها وقد ساعد ذلك على تسرب النفوذ السياسى الاجنبى الى مصر .

ولم يكن معنى وجود هذه المدارس الاجنبية أن الأجانب قد قاطعوا وابتعدوا عن المدارس المصرية بل دخلوها طلابا وإن كنا نعتقد أن هؤلاء كانوا من الأجانب المحميين وليسوا من الأجانب الأصليين كما دخلوا المدارس والجامعة المصرية أساتذة كان لهم دور كبير فى تطوير العملية التعليمية ، كما كانت لهم مشاركتهم الايجابية فى مجمع اللغة العربية للحفاظ على اللغة العربية وسلامتها .

ولم يكن العمل التبشيرى للأجانب فى مصر قاصرا على المدارس الأجنبية ، بل مارسوا العمل التبشيرى أيضا من خلال الارساليات الطبية التى انتشرت عياداتها ومستوصفاتها العلاجية المتنقلة فى مختلف أنحاء مصر ، وكانوا يتذرعون للعمل التبشيرى بمختلف الأعمال وبكافة الطرق ، إلا أنهم قابلوا صدا وبعدا من المصريين عنهم وذلك باستثناء تنصر عدد قليل جدا من المصريين ، وهذا راجع إلى أن العقيدة الاسلامية راسخة قوية فى نفوس وقلوب معتنقيها ، ولما كانت الهجرة إلى مصر غير مقيدة بقيد ما ولم يوضع لضبطها ورقابتها تشريع فقد عانت مصر من جراء تدفق الاجانب اليها ، إذ كان بينهم العناصر الطيبة والعناصر السيئة الذين عاثوا فى البلاد فساداً فى ظل حماية الامتيازات الاجنبية لهم هذا فى الوقت الذى كان فيه المجتمع المصرى قد استولى عليه الفتور والتبلد ، بعد أن توالى على الناس الاستبداد والذل والهوان فماتت فيهم الآمال ، وتركوا أنفسهم للتيارات المختلفة تقذف بهم حيثما تقذف،

وهم فى سكون الجماد لايحسون شيئا فنقل الأجانب اليهن المدنية الأوربية بخيرها وشرها ، محاسنها ومساوئها ، كتجارة المخدرات ونشر الدعارة والبغاء وبيع الخمور وفتح نوادى القمار، وأقبل المصريون على التقليد الأعمى فانتقلت على أثر هذا التقليد حمى الدعارة والبغاء والخمور والمخدرات وكافة مفاسد المدنية الأوربية التى جاء بها الأجانب إلى مصر . هذا فى الوقت الذى كان للأجانب آثار طيبة ، فمن خلال النشاط الأجنبى فى مصر التقى المصريون والأجانب معا فكان لابد أن يحدث تأثير وتأثر ، إذ تأثر بعض المصريين فى النقل عن المجتمع الأجنبى فى بعض مظاهر سلوكه وعاداته الطيب منها والسئ ، وإذا كان هؤلاء الأجانب قد نقلوا لمصر كثيرا من مفاسد أوربا وعيوبها ، فقد نقلوا أيضا كثيرا من مظاهر التطور والارتقاء ومنها تزعم الأجانب للحركة العمالية فى مصر التى أسفرت عن نشوء النقابات التى عملت على حماية العمال وطالبت بحقوقهم على أساس أنهم كانوا مزودين بخميرة العمل النقابى الذى لهم فيه خبرة وحياة سابقة .

وأخيرا فاننا نستطيع القول أن أثر الأجانب فى مصر فى ذلك لم يكن خيرا كل الخير أو شرا كل الشر ولكنه احتكاك له ، أضرار ومزاياه وأخذت مصر والمجتمع المصرى من كليهما بنصيب وكان لابد من أن يحدث هذا اللقاء ولاسيما أن هذا اللقاء بين المصريين والأجانب كان لقاء غير متكافئ فهؤلاء ساروا فى طريق الحضارة والمدنية وأولئك عاشوا فى ركود وتخلف وأوضاع متردية ومتهالكة بحكم الظروف والأوضاع التى عاشوا فيها ، فالتجربة إذن غريبة ومتناقضة وكان لابد من أن تحدث مثل هذه المتناقضات والمتغيرات التى أصابت المجتمع المصرى وهزت معتقداته وخلخلت بنيانه الاجتماعى .

المصادر والمراجع

أولا : الوثائق :

أ- غير المنشورة

دار الوثائق القومية بالقلعة

١- وثائق عابدين

- محفظة رقم ٢٩ ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة الداخلية فى الفترة من ٢٦ / ١٠ / ١٨٨٠ - ١٩٦٠م

- محفظة رقم ٥٦٤ موضوعات مختلفة فى الفترة من ٣ / ٣ / ١٨٨٢ - ٥ / ١١ / ١٩٥١ م .

خطاب من يونانى إلى على ماهر رئيس الديوان الملكى فى ٥ نوفمبر ١٩٣٧م .

- محفظة رقم ٥٨٠ ، الشيوعية ، فى الفترة من ٢٨ / ٥ / ١٩٢٥ - ١٥ / ٢ / ١٩٤٨ .

- محفظة رقم ٣١ ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المعارف العمومية فى الفترة من ١٨ / ٧ / ١٩١١ . إلى أكتوبر ١٩٥٢ لائحة امتحان الموظفين الاجانب بوزارة المعارف فى اللغة العربية .

- محفظة رقم ١٨ ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية فى الفترة من ٢٧ / ٣ / ١٩٢٣ إلى ٩ / ١٢ / ١٩٣٠م .

محفظة رقم ٣ مجلس الوزراء فى الفترة من ٢٤ / ٣ / ١٩١١ - ٢٨ / ١٠ / ١٩٣١ .

- محفظة رقم ٢٣٦ تعليم تقرير عن جامعة فاروق الأول فى يوليو سنة ١٩٤٦م .

- محفظة رقم ٢٣٨ تعليم فى الفترة من ١٩١٩ - ١٩٥٢ وثيقة بعنوان الاساتذة الاجانب فى الجامعة المصرية سنة ٣٨ - ١٩٣٩م .

- محفظة رقم ٢٣٩ ، تعليم ، مجمع اللغة العربية .

- محفظة رقم ٢٥٧ وزارة المالية جمارك فى الفترة من ١٦ / ٢ / ١٨٧٧ - ١ / ١ / ١٩٤٧ .

- محفظة رقم ٥٠ وزارة الخارجية تقارير الديوان العام .

٢- وثائق مجلس الوزراء

- محفظة رقم ١ / أ الطوائف والجاليات الاجنبية فى الفترة من ٢٨ / ١٠ / ١٩٠٥ إلى ٥ / ١ / ١٩٣١ .

- محفظة رقم ٤ / د نظارة المعارف العمومية موضوعات مختلفة فى الفترة من ٢ / ١ / ١٨٩٢ - ٢٥ / ٤ / ١٩٢٣ م .

٣- وثائق مصلحة الشركات

- محفظة رقم ٧ البنك التجارى المصرى .

- محفظة رقم ٩ بنك الأراضى المصرى .

وثائق وزارة الخارجية البريطانية **Foreign office**

- مجموعة F.O . 407 وقد أفدت من الارقام الاتية

1- F.O. 407/200 J 173/37/16 Allenby to Mr . Austen Chamber lain , 10 Jan , 1925 , No . 71 , p. 81 .

2- F.O . 407/200 J 480/37/16 Allenby to Mr . Austen Chamberlain , Feb . 8 , 1925 Enclosure in No . 73 "Retirement of Foreign Officials" p . 86 .

3- F.O 407/122 J . 271/50/16 wallce to Eden , June , 11 , 1937 , No . 70 , p. 183-185

4- F.O . 407/223 J 377/1/16 Lampson to Halifax , No 41 . Jan , 16 , 1939 , pp. 6-10 .

5- F.O. 407/223 J 2047/1/16 Lampson to Halifax, No, 560 . May , 12 , 1939, pp. 34-35 .

6- F.O . 407/208 J 7181 / 1 / 16 Lloyed to Austen Chamberlain , No , 45 . April , 15 , 1929 , p. 330 .

7- F.O. 407/221 J 3162/369/16 Lampson to Eden No . 813 , June , 30 , 1937 , p. 4-5 .

8- F.O 407/206 J 1516/737/16 Lloyed to Austen Chamberlain , No . 335 . April , 28 , 1928 p. 397-398 .

9- F.O . 407/206 J . 766/737/16 Foreign Office to Board of Education , No . 333 , March , 7 , 1928 p . 396 .

- مجموعة 371 وقد أفدت من الوثيقة الآتية

F.O. 371/69250 J . 1890/12/16 Sir Campbell to Mr . Bevin No . 134 , March , 18 , 1948 , p. 76

ب- المنشورة

١- العربية

- المملكة المصرية : وزارة المالية ، مصلحة عموم الاحصاء والتعداد ، تعداد سكان القطر المصرى سنة ١٩١٧ ، جـ٢ المطبعة الاميرية بالقاهرة سنة ١٩٢١م .

- المملكة المصرية : وزارة المالية ، مصلحة عموم الاحصاء والتعداد ، تعداد سكان القطر المصرى سنة ١٩٢٧ ، جـ١ المطبعة الاميرية بالقاهرة سنة ١٩٣١م .

- المملكة المصرية : وزارة المالية ، مصلحة عموم الاحصاء والتعداد ، تعداد سكان القطر المصرى سنة ١٩٣٧ ، جـ٢ المطبعة الاميرية بالقاهرة سنة ١٩٤٢م .

- المملكة المصرية : وزارة المالية ، مصلحة عموم الاحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان لسنة ١٩٤٧ ، جـ٢ المطبعة الاميرية بالقاهرة سنة ١٩٤٢م .

- المملكة المصرية : وزارة المالية ، مصلحة عموم الاحصاء والتعداد ،احصاء الجيب السنوى سنة ١٩٤٥ ، المطبعة الاميرية بالقاهرة سنة ١٩٢٩ .

- المملكة المصرية : وزارة المالية ، مصلحة عموم الاحصاء والتعداد ، كراسة تعداد سكان محافظة الاسكندرية سنة ١٩٢٧ ، المطبعة الاميرية بالقاهرة سنة ١٩٢٩ .

- المملكة المصرية : وزارة المالية ، مصلحة عموم الاحصاء والتعداد ، كراسة تعداد سكان محافظة القاهرة سنة ١٩٢٧ ، المطبعة الاميرية بالقاهرة سنة ١٩٢٩ .

- المملكة المصرية : وزارة المالية ، مصلحة عموم الاحصاء والتعداد ، كراسة تعداد سكان محافظة القناة والسويس سنة ١٩٢٧ ، المطبعة الاميرية بالقاهرة سنة ١٩٢٩ .

- المملكة المصرية : وزارة المالية ، مصلحة عموم الاحصاء والتعداد ، الكراسة رقم ١٠ تعداد سكان محافظة الاسكندرية سنة ١٩٣٧ ، المطبعة الاميرية بالقاهرة سنة ١٩٤٠ .

- المملكة المصرية : وزارة المالية ، مصلحة عموم الاحصاء والتعداد ، الكراسة رقم ٩ تعداد سكان محافظة القاهرة سنة ١٩٣٧ ، المطبعة الاميرية بالقاهرة سنة ١٩٤٠ .

- المملكة المصرية : وزارة المالية ، مصلحة عموم الاحصاء والتعداد ، الكراسة رقم ١١ تعداد سكان محافظة القناة والسويس سنة ١٩٣٧ ، المطبعة الاميرية بالقاهرة سنة ١٩٤٠ .

- المملكة المصرية : وزارة المالية ، مصلحة عموم الاحصاء والتعداد ، الكراسة رقم ١٦ تعداد سكان محافظة الاسكندرية سنة ١٩٤٧ ، المطبعة الاميرية بالقاهرة سنة ١٩٥٢ .

- المملكة المصرية : وزارة المالية ، مصلحة عموم الاحصاء والتعداد ،تعداد سكان محافظة القاهرة كراسة رقم ١٥ ، المطبعة الاميرية بالقاهرة سنة ١٩٥٢ .

- المملكة المصرية : وزارة المالية ، مصلحة عموم الاحصاء والتعداد ، الكراسة رقم ١٧ تعداد سكان محافظات القناة سنة ١٩٤٧ ، المطبعة الاميرية بالقاهرة سنة ١٩٥٢ .

- المملكة المصرية : وزارة المالية ، مصلحة عموم الاحصاء والتعداد ، الاحصاء السنوى للجيب سنة ١٩٥١ ، المطبعة الاميرية بالقاهرة سنة ١٩٥٢ .
- المملكة المصرية : وزارة المالية ، مصلحة عموم الاحصاء ، الاحصاء السنوى العام للقطر سنة ١٩٢١ / ١٩٢٢ ، المطبعة الاميرية بالقاهرة سنة ١٩٢٣ .
- وزارة المعارف العمومية : المراقبة العامة لاحصاء شئون التعليم ، احصاء عن عدد الفصول والتلاميذ فى جميع أنواع التعليم للسنة الدراسية ١٩٤٣ / ١٩٤٤ ، المطبعة الاميرية بالقاهرة سنة ١٩٤٦ . (بمتحف التعليم) .
- وزارة المعارف العمومية : المراقبة العامة لاحصاء ، احصاء عن عدد الفصول والتلاميذ فى جميع أنواع التعليم للسنة الدراسية ١٩٤٦ / ١٩٤٧، المطبعة الاميرية بالقاهرة سنة ١٩٥٧ . (بمتحف التعليم) .
- وزارة المعارف العمومية : المراقبة العامة والاحصاء ، احصاء بأنواع التعليم المختلفة للعام الدراسى ٤٨ / ١٩٤٩ ، المطبعة الاميرية بالقاهرة سنة ١٩٥٢ .
- وزارة المعارف العمومية : المراقبة العامة والاحصاء ، احصاء بأنواع التعليم المختلفة للعام الدراسى ٥٠ / ١٩٥١، المطبعة الاميرية بالقاهرة سنة ١٩٥٣ .
- وزارة المعارف العمومية : المراقبة العامة والاحصاء ، احصاء بأنواع التعليم المختلفة للعام الدراسى ٥٢ / ١٩٥٣ ، المطبعة الاميرية بالقاهرة سنة ١٩٥٤ .
- وزارة الداخلية : ادارة عموم الأمن العام ، تقرير عن حالة الأمن العام فى القطر المصرى عام ١٩٢٨ ، مطبعة مصر سنة ١٩٢٩ (بمصلحة الأمن العام) .
- وزارة الداخلية : ادارة عموم الأمن العام ، تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية من سنة ١٩٣٠ - ١٩٣٧ ، المطبعة الاميرية بالقاهرة سنة ١٩٣٨ .
- وزارة الداخلية : ادارة عموم الأمن العام ، تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية من سنة ١٩٥٢، المطبعة الاميرية بالقاهرة سنة ١٩٥٣ .
- وزارة الداخلية : بوليس مدينة القاهرة ، التقرير السنوى لسنة ١٩٢٦ ، المطبعة الاميرية بالقاهرة سنة ١٩٢٧ .
- وزارة الداخلية : بوليس مدينة القاهرة ، التقرير السنوى لسنة ١٩٣٤ ، المطبعة الاميرية بالقاهرة سنة ١٩٣٥ .
- وزارة الداخلية : بوليس مدينة القاهرة ، التقرير السنوى لسنتى ١٩٤٢ / ١٩٤٣ ، المطبعة الاميرية بالقاهرة سنة ١٩٤٤ .

- المملكة المصرية : مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة ، التقرير السنوى عن سنة ١٩٣١، المطبعة الاميرية بالقاهرة سنة ١٩٣٢ .

- المملكة المصرية : مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة ، التقرير السنوى عن سنة ١٩٣٣ ، المطبعة الاميرية بالقاهرة سنة ١٩٣٤ .

- المملكة المصرية : مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة ، التقرير السنوى عن سنة ١٩٣٧ ، المطبعة الاميرية بالقاهرة سنة ١٩٣٨ .

- المملكة المصرية : ادارة مكافحة المخدرات ، التقرير السنوى عن سنة ١٩٤٩ ، المطبعة الاميرية بالقاهرة سنة ١٩٥١ .

- المملكة المصرية : ادارة مكافحة المخدرات ، التقرير السنوى عن سنة ١٩٥١ ، المطبعة الاميرية بالقاهرة سنة ١٩٥٢ .

- مستوصف اللادى كرومر : تقرير عن حالة المستوصف وقائمة المشتركين والمتبرعين سنة ١٩٣٦ / ١٩٣٧ . (بمكتبة مركز تاريخ ووثائق مصر المعاصر) .

- وزارة المعارف العمومية : دليل كلية البنات بالجيزة (بمتحف التعليم) .

- وزارة المعارف العمومية : دليل كلية البنات بالاسكندرية (بمتحف التعليم) .

- مدرسة العائلة المقدسة بالفجالة : تقرير مائة عام فى خدمة التربية فى مصر سنة ١٨٧٩ / ١٩٧٩ .

- الحكومة المصرية : وثائق مؤتمر الغاء الامتيازات الاجنبية بمونترو من ١٢ ابريل إلى ٨ مايو سنة ١٩٣٧ ، المطبعة الاميرية ببولاق ، القاهرة سنة ١٩٣٨ .

- جمهورية مصر : القضية المصرية ١٨٨٢ / ١٩٥٤ ، المطبعة الاميرية بالقاهرة سنة ١٩٥٥ .

- مجموعة القوانين المصرية : قوانين الجنسية والاجانب ، دار الفكر العربى القاهرة سنة ١٩٥١ .

- تقرير لجنة ملنر ، القاهرة ١٩٢١ .

- مؤسسة الاهرام : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة بالأهرام ، القاهرة سنة ١٩٦٩ .

- الدولة المصرية : مضابط مجلس الشيوخ دورات الانعقاد المختلفة خلال السنوات (١٩٢٤ / ١٩٥٢) .

- الدولة المصرية : مضابط مجلس النواب دورات الانعقاد المختلفة خلال السنوات (١٩٢٤ / ١٩٥٢) .

- الحكومة البريطانية : House of Commons Debates : Vol. 414, 17 Octobre 1945, p.p. 1149-1150 .

(٢) الأجنبية :-

1- Census of School in Egypt, school - year 1921 - 1922.

2- Statistique scolaire, Année Scolaire, 1936 - 1937.

3- Statistique scolaire, Année Scolaire, 1945 - 1946.

4- Statistique scolaire, Année Scolaire, 1948 - 1949.

5- Statistique scolaire, Année Scolaire, 1951 - 1952.

6- Annuaire statistique 1928 - 1929.

7- Annuaire statistique 1937 - 1938.

8- Annuaire statistique 1945 - 1947.

9- Annuaire statistique 1949 - 1951.

ثانيا : المذكرات الذكريات الشخصية :-

(أ) غير المنشورة :-

- مذكرات سعد زغلول ، كراس رقم ٣٦ المودعة بدار الوثائق القومية بالقلعة.

(ب) المنشورة :-

- تادرس ميخائيل تادرس : ذكريات من عالم المحاماة والقضاء ، الدار القومية للطباعة والنشر (د.ت).

- حسن البنا : مذكرات الدعوة والداعية ، دار النشر والتوزيع الاسلامية بالقاهرة سنة ١٩٨٦ .

- سيد مرعى : أوراق سياسية ج ١ ، المكتب المصرى الحديث ، القاهرة سنة ١٩٧٨ .

- فخر الدين الاحمدى الظواهري : السياسة والأزهر،مطبعة الاعتماد القاهرة ١٩٤٥ .

- محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، ج١ ، مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٥١ م .

ثالثا : الدوريات :-

- الوقـــائع المصـــرية : ١٩٢٣ ، ١٩٢٨ ، ١٩٣٤ ، ١٩٣٦ ، ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ ، ١٩٥٠ ، ١٩٥٣ ، ١٩٥٥ .

- الاهرام : ١٩٢٤ ، ١٩٢٨ ، ١٩٣٠ ، ١٩٣٣ ، ١٩٣٧ ، ١٩٤٧ ، ١٩٤٩ ، ١٩٥١ ، ١٩٥٢ .

الاهالى : ١٩٢١ .

- البــــلاغ : ١٩٢٧ ، ١٩٢٨ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ ، ١٩٣١ ، ١٩٣٢ ، ١٩٣٣ ، ١٩٣٤ ، ١٩٣٥ ، ١٩٣٦ ، ١٩٣٧ .
- السـياسـة : ١٩٢٣ ، ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ ، ١٩٢٧ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣٢ ، ١٩٣٣ ، ١٩٣٦ ، ١٩٣٧ ، ١٩٣٥ ، ١٩٣٨ .
- الاخوان المسلمون : ١٩٣٤ ، ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ .
- الاتحاد الاسرائيلى : ١٩٢٩ .
- الوطن : ١٩٢٥ .
- الاخبار : ١٩٢٨ ، ١٩٣٠ ، ١٩٣٣ .
- الاتحاد : ١٩٣٣ .
- المصرى : ١٩٣٧ .
- الفتح : ١٩٣٠ ، ١٩٣٣ .
- المصور : ١٩٣٩ ، ١٩٤٠ ، ١٩٤٧ .
- نور الاسلام : ١٣٤٩ هـ .
- مصر الفتاة : ١٩٣٨ .
- روز اليوسف : ١٩٤٧ ، ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ .
- صوت الأمة : ١٩٤٧ .
- الجماهير : ١٩٤٧ .

Orient and occident , No. 5, May 1947, p. 92-93 .

رابعا : الرسائل الجامعية :-

- إبراهيم عكاشة على : حركة التبشير الدينى فى جنوب السودان ١٨٩٩-١٩٤٧ رسالة دكتوراه غير منشورة بكلية الاداب جامعة القاهرة سنة ١٩٧٨ .
- على إبراهيم عبد اللطيف : القوى الاجتماعية فى مصر وتطورها ١٨٨٢-١٩١٩ رسالة دكتوراه غير منشورة بكلية الاداب جامعة عين شمس سنة ١٩٨٤ م .
- سامية حسن سيد إبراهيم : الجامعة المصرية ودورها فى الحياة السياسية من سنة ١٩٠٨-١٩٤٦ . رسالة دكتوراه غير منشورة بكلية البنات - جامعة عين شمس سنة ١٩٨٣ م .
- سعيدة محمد حسنى : اليهود فى مصر من ١٨٨٢-١٩٤٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة بكلية البنات جامعة عين شمس سنة ١٩٨٤ .

- طلعت ذكرى مينا : الارسالية الامريكية ونشاطها التربوى فى مصر من منتصف القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٥٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة بكلية التربية - جامعة أسيوط ١٩٨٤ .

- عرفات عبد العزيز سليمان : دراسة مقارنة لنظام التعليم الاجنبى فى مصر وبعض البلاد العربية (سوريا - العراق - لبنان) رسالة ماجستير غير منشورة من كلية التربية عين شمس ١٩٦٦ .

- فادية أحمد سراج الدين : العلاقات المصرية البريطانية من بعد تصريح ٢٨ فبراير١٩٢٢حتى معاهدة ١٩٣٦ وأثرها على الاوضاع الداخلية فى مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة بكلية الاداب - جامعة القاهرة سنة ١٩٨٣ .

- محمد فريد حشيش : معاهدة عام ١٩٣٦ وأثرها فى العلاقات المصرية البريطانية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥، رسالة دكتوراه غير منشورة بكلية الاداب جامعة عين شمس سنة ١٩٧٥.

محمد محمد يوسف زهرة : سكان منطقة السويس من ١٨٩٧-١٩٦٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة بكلية الاداب جامعة القاهرة سنة ١٩٧٦ .

- صالح رمضان محمود : الجاليات الاجنبية فى مصر القرن التاسع عشر (١٨١٠-١٨٨٢) رسالة دكتوراه غير منشورة بكية الاداب جامعة القاهرة سنة ١٩٦٩

- فتحى أبو عيانة : سكان الاسكندرية - دراسة جغرافية وديموغرافية رسالة دكتوراه بكلية الاداب جامعة الاسكندرية سنة ١٩٧٠ .

- نعيمة محمد على : النشاط التربوى الاجنبى وأثره فى التعليم فى الاقليم المصرى ، رسالة دكتوراه غير منشورة من كلية التربية - جامعة عين شمس سنة ١٩٦١

- محمد عبد الفتاح عبد المجيد أبو الاسعاد : تاريخ التعليم فى مصر تحت الاحتلال البريطانى رسالة ماجستير غير منشورة بكلية الاداب جامعة عين شمس سنة ١٩٧٦ .

- نبيه بيومى عبد الله : الحياة البرلمانية فى مصر من ١٩٢٤- ١٩٣٠ رسالة دكتوراه غير منشورة بكلية الاداب جامعة عين شمس سنة ١٩٧٩ .

- نبيل عبد الحميد سيد أحمد : الاجانب وأثرهم فى المجتمع المصرى من سنة ١٨٨٢-١٩٢٢، رسالة ماجستير غير منشورة بكلية الاداب- جامعة عين شمس سنة ١٩٧٦ .

خامسا : المؤلفات و البحوث :-

(أ) العربية :-

- إبراهيم خليل أحمد :- المبشرون والمستشرقون في العالم العربى والاسلامى ، ط ١ ، مكتبة الوعى القاهرة سنة ١٩٦٤ .

- إبراهيم أمين غالى :- سيناء المصرية عبر التاريخ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٦ .

- أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم فى مصر فى عصر محمد على ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٣٨ .

- أحمد عزت عبد الكريم :- تاريخ التعليم فى مصر من نهاية حكم محمد على الى أوائل حكم توفيق ، جـ ٢ ، مطبعة النصر بالقاهرة سنة ١٩٤٥ .

- أحمد مسلم :- المركز القانونى للاجانب - الطبعة الاولى ، دار الكتاب العربى-القاهرة ١٩٥٢ .

- رؤوف عباس :- الحركة العمالية فى مصر ، ١٨٩٩-١٩٥٢ ، الطبعة الاولى ، دار الكاتب العربى - القاهرة ١٩٦٧ .

- رفعت السعيد :- اليسار المصرى ١٩٥٢-١٩٤٠ ، ط ١ دار الطليعة بيروت ١٩٧٢ .

- رفعت السعيد :- تاريخ المنظمات اليسارية فى مصر ١٩٤٠-١٩٥٠ ط ١ دار الثقافة الجديدة القاهرة ١٩٧٦ .

- رفعت السعيد :- تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر ١٩٠٠-١٩٢٥ ط ٥ دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٨١ .

- سعيد إسماعيل على : المجتمع المصري فى عهد الاحتلال البريطانى ، الانجلو-المصرية ، القاهرة ١٩٧٢ .

- سليمان نسيم : صياغة التعليم المصرى الحديث ودور القوى السياسية والاجتماعية والفكرية ١٩٢٣-١٩٥٢ ، الهيئة العامة للكتاب القاهرة ١٩٨٤ .

- سليمان محمد النخيلى : تاريخ الحركة العمالية فى مصر ، دار النهضة العربية القاهرة ١٩٦٣ .

- سهام نصار : اليهود المصريون صحفهم ومجلاتهم ، ١٨٧٧--١٩٥٠ المركز العربى للنشر والتوزيع «د.ت» .

-شمس الدين الوكيل : الموجز فى الجنسية ومركز الاجانب ، ط ١ دار المعارف بالاسكندرية ١٩٦٤ .

- شاتليه : الغارة على العالم الاسلامى - نقلها الى العربية محب الدين الخطيب ومساعد اليافى ، المطبعة السلفية سنة ١٣٤٩ هـ .

- ضياء الدين الريس : الدستور والاستقلال والثورة الوطنية ١٩٣٥ جـ ١ الطبعة ١ مؤسسة دار الشعب القاهرة ١٩٧٥ .

- صالح رمضان محمود : الحياة الاجتماعية فى مصر فى عهد إسماعيل ، ط ١ منشأة المعارف بالاسكندرية سنة ١٩٧٧ .

- صابر عبد الرحمن طعيمة : الماسونية والصهيونية والشيوعية غاية وهدفا ، دار الفكر العربى القاهرة ١٩٧٨ .
- طلعت إسماعيل رمضان : الادارة المصرية فى فترة السيطرة البريطانية ١٨٨٢ الى ١٩٢٢ ، ط ١ دار المعارف القاهرة ١٩٨٣ .
- طلعت إسماعيل رمضان : الاتجاهات السياسية لكبار الموظفين الانجليز فى الادارة المصرية ١٩٢٠-١٩٣٦ ، مكتبة السلام بالمنصورة ١٩٨٢ .
- أحمد أحمد الحتة : الاجانب فى مصر والسودان ، القاهرة ١٩٥٨ .
- أحمد عطية الله : القاموس السياسى ، ط ٣ ، دار النهضة العربية القاهرة ١٩٦٨ .
- أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية ، الحولية السابعة سنة ١٩٣٠ ط ١ ، القاهرة ١٩٣١ .
- أحمد محمد غنيم وآخر : اليهود والحركة الصهيونية فى مصر من ١٨٩٧ الى ١٩٤٧ ، الهلال ٦٩ .
- أحمد عبد الفتاح بدير : الامير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية ، مطبعة جامعة فؤاد الاول ، القاهرة سنة ١٩٥٠ .
- أحمد عبد الوهاب : حقيقة التبشير بين الماضي والحاضر ، ط ١ ، مكتبة وهبة ، القاهرة ١٩٨١ .
- أحمد غلوش : الجمعية الماسونية حقائقها وخفاياها ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة (د.ت) .
- أحمد محمد سالمان : خفايا المبشرين فى تنصير أبناء المسلمين،المطبعة السلفية ، القاهرة ١٣٥٣ هـ .
- أحمد هيكل : تطور الادب الحديث فى مصر من أوائل القرن التاسع عشر الى قيام الحرب العالمية الثانية ، دار المعارف القاهرة ١٩٦٨ .
- أنور الجندى : الاسلام والدعوات الهدامة، ط ١، دار الكتاب اللبنانى بيروت ١٩٧٤ .
- أنور الجندى : الاسلام والثقافة العربية فى مواجهة تحديات الاستعمار وشبهات التغريب . مطبعة الرسالة (د.ت) .
- أديب نجيب سلامة : تاريخ الكنيسة الانجيلية فى مصر ١٨٥٤-١٩٨٠ ، دار الثقافة القاهرة سنة ١٩٨٢ .
- الياس الايوبى : تاريخ مصر فى عهد الخديوى إسماعيل باشا ، المجلد الاول ، دار الكتب المصرية سنة ١٩٢٣ .
- أمال السبكى : التيارات السياسية فى مصر ١٩١٩-١٩٥٢-ط ١ دار المعارف القاهرة سنة ١٩٨٢ .
- أمين عز الدين : تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى ثورة ١٩١٩ ، دار الكاتب العربى ، القاهرة (د.ت) .

- تيودور روذشتين : تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطاني وبعده ، تعريب على أحمد شكرى سنة ١٩٢٧ .

- تيودور روذشتين : تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥-١٩١٠ ، ترجمة عبد الحميد العبادى ، محمد بدران ط ٢ القاهرة ١٩٣٦ .

- تادرس ميخائيل تادرس : القانون المقارن في الاحوال الشخصية للاجانب في مصر ، ط١، مطبعة رمسيس بالقاهرة بالاسكندرية ١٩٥٤ .

- جرجس سلامة : تاريخ التعليم الاجنبى بمصر فى القرنين ١٩ ، ٢٠ - المجلس الاعلى لرعاية الاداب والفنون والعلوم الاجتماعية القاهرة سنة ١٩٦٣ .

- جرجس سلامة : أثر الاحتلال البريطاني في التعليم القومى فى مصر ١٨٨٢-١٩٢٢، ط١ الانجلو المصرية القاهرة ١٩٦٦ .

- جميل خانكى : الاحوال الشخصية للاجانب فى مصر ، المطبعة المصرية القاهرة ١٩٥٠ .

- جوليت آدم : انجلترا فى مصر - تعريب على فهمى كامل سنة ١٩٢٥ .

- جورج زيدان : تاريخ الماسونية العام ، مطبعة الهلال القاهرة سنة ١٩٢٨ .

- حامد زكى : القانون الدولى الخاص المصرى ، ط ١ القاهرة ١٩٣٦ .

- حامد سلطان : فى تنظيم أقامة الاجانب فى المملكة المصرية ، مجلة القانون والاقتصاد سبتمبر ١٩٤٦، العدد الثالث السنة ١٦ .

- حبيب المصرى : ضرائب الدخل فى مصر ، جـ ١مطبعة مصر ١٩٤٥ .

- حسن الفقى : التاريخ الثقافى للتعليم بالجمهورية العربية المتحدة فى القرنين ١٩ ، ٢٠، ط ١ النهضة المصرية القاهرة ١٩٦٦ .

- حلمى على مرزوق : تطور النقد والتفكير الادبى الحديث فى مصر فى الربع الاول من القرن العشرين ، ط ١ دار المعارف القاهرة سنة ١٩٦٦ .

- دافيدس لاندز: بنوك وباشوات - ترجمة عبد العظيم أنيس - دار المعارف سنة ١٩٦٦ .

- رأفت غنيمى الشيخ : مصر والسودان فى العلاقات الدولية ، القاهرة ١٩٨٠ .

- رأفت غنيمى الشيخ : أمريكا والعلاقات الدولية ، عالم الكتب ، القاهرة ١٩٧٩ .

- رأفت غنيمى الشيخ : بدء انهيار نظام الامتيازات الاجنبية فى مصر دراسة لاعادة تشكيل مجلس بلدى الاسكندرية ١٩٣٥ المجلة التاريخية ، المجلد ٢٤ سنة ١٩٧٧ .

- طارق البشرى : المسلمون والاقباط فى اطار الجماعة الوطنية ، ط ١ ، الهيئة العامة للكتاب القاهرة سنة ١٩٨٠ .

- طه حسين : مستقبل الثقافة في مصر جـ ١ ، ط ١ ، دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٣٨ .

- عمر فروخ وآخر : التبشير والاستعمار في البلاد العربية ، الطبعة الاولى ، بيروت سنة ١٩٥٣ .

- عمر لطفي : الامتيازات الاجنبية ، مطبعة الشعب القاهرة ١٩٢٧ م .

- عمر الدسوقي : في الادب الحديث جـ ٢ الطبعة الخامسة ، دار الفكر العربي القاهرة سنة ١٩٦٤ .

- علي الجريتلي : السكان والمواد الاقتصادية في مصر ، مطبعة مصر ، القاهرة سنة ١٩٦٢ م .

- علي شلش : اليهود والماسون في مصر ، الطبعة الاولى ، دار الزهراء القاهرة سنة ١٩٨٦ .

- عز الدين عبد الله : القانون الدولي الخاص المصري ، الطبعة الثالثة ، مطبعة جامعة القاهرة سنة ١٩٥٤ .

- علي الزيني : القانون الدولي الخاص والمقارن جـ ١ ، القاهرة سنة ١٩٢٨ .

- عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية جـ ١ ، الطبعة الثانية ، مكتبة النهضة المصرية القاهرة سنة ١٩٥١ .

- عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨-١٩٣٦ ، الطبعة الثانية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ١٩٨٣ .

- عبد العظيم رمضان : الصراع بين الوفد والعرش ٣٦-١٩٣٩ ، الطبعة الثانية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ١٩٨٥ م .

- عبد العظيم رمضان : صراع الطبقات في مصر ١٨٣٧-١٩٥٢ ، الطبعة الاولى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت سنة ١٩٧٨ م .

- عبد الحميد أبو هيف: القانون الدولي الخاص في أوروبا في مصر، القاهرة سنة ١٩٢٤ .

- عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية ، الطبعة الاولى ، مكتبة مدبولي سنة ١٩٧٥ .

- عاصم الدسوقي : ثورة ١٩١٩ في الاقاليم (من الوثائق البريطانية) الطبعة الاولى ، دار الكتاب الجامعي ، القاهرة سنة ١٩٨١ .

- عاصم الدسوقي : مصر والحرب العالمية الثانية ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب الجامعي، القاهرة سنة ١٩٨٢ .

- عاصم الدسوقي : من أرشيف الحركة اليسارية في مصر ١٩١٩-١٩٢٥ المجلة التاريخية المصرية ، المجلدات ٢٩-٣٠-سنة ١٩٨٢/٨١ .

- عبد الوهاب بكر : أضواء على النشاط الشيوعى فى مصر ١٩٢١/ ١٩٥٠ م الطبعة الاولى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٣ .
- عوض محمد : قانون العقوبات الخاص جرائم المخدرات والتهريب الجمركى ، الطبعة الاولى ، المكتب المصرى الحديث الاسكندرية سنة ١٩٦٩ .
- عواطف عبد الرحمن : الصحافة الصهيونية فى مصر ١٨٩٧-١٩٥٤ ، الطبعةالاولى ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٩ .
- عبد الحميد فهمى مطر : التعليم والمتعطلون فى مصر ، الطبعة الاولى ، الاسكندرية سنة ١٩٣٩ .
- عبد المنعم الدسوقى الجميعى : الجامعة المصرية والمجتمع ١٩٠٨-١٩٤٠ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام القاهرة ١٩٨٣ .
- عبد المنعم الدسوقى الجميعى : مجمع اللغة العربية دراسة تاريخية الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٣ .
- فؤاد المرسى : العلاقات المصرية السوفيتية ، دار الثقافة الجديدة القاهرة ١٩٧٧
- فؤاد عبد المنعم رياض : الوسيط فى القانون الدولى الخاص ، الطبعة الثانية ، القاهرة سنة ١٩٧٦ .
- فؤاد كرم : الاجانب فى مصر ، الجنسية المصرية والطوائف الدينية فى مصر ، القاهرة (د.ت) .
- فؤاد عبد المنعم رياض ، وآخر : أحكام الجنسية ومركز الاجانب فى القانون المصرى والقانون المقارن ، الطبعة الثالثة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٢
- كرومر : الثورة العرابية ، ترجمة عبد العزيز عرابى ، الشركة العربية للطباعة والنشر بالقاهرة (د.ت) .
- لطيفة محمد سالم : النظام القضائى المصرى الحديث ١٨٧٥-١٩١٤ جـ ١ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، القاهرة سنة ١٩٨٤ .
- لطيفة محمد سالم : النظام القضائى المصرى الحديث ، ١٩١٤-١٩٥٢ ، جـ ٢ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، القاهرة ١٩٨٦ م .
- لطيفة محمد سالم : المؤثرات الاوربية فى القضاء المصرى الحديث ، بحث مقدم لندوة مصر وعالم البحر المتوسط على مر العصور المنعقدة بكلية الآداب جامعة القاهرة فى المدة ١٣-١٥ أبريل سنة ١٩٨٥ م.
- لطيفة محمد سالم : مصر فى الحرب العالمية الاولى ، الهيئة العامة للكتاب القاهرة ١٩٨٤ .
- لطيفة محمد سالم : المرأة المصرية والتغيير الاجتماعى ١٩١٩-١٩٤٥ الطبعة الاولى الهيئة العامة المصرية للكتاب القاهرة سنة ١٩٨٤ .

- محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، الطبعة الاولى جـ ١ مكتبة النهضة المصرية، القاهرة سنة ١٩٥٢ .

- محمد شفيق غربال : محمد على الكبير ، دار الكتب المصرية ، القاهرة اكتوبر ١٩٤٤ .

- محمد فؤاد شكرى وآخران : بناء دولة مصر محمد على ، الطبعة الاولى ، دار الفكر العربى القاهرة ١٩٤٨ .

- محمد أنيس : ٤فبراير سنة ١٩٤٢ فى تاريخ مصر السياسية ، مكتبة مدبولى القاهرة سنة ١٩٨٢ .

- محمد أنيس : دراسات فى وثائق ١٩١٩ جـ ١ ، الطبعة الاولى ، الانجلو المصرية القاهرة سنة ١٩٦٣ .

- محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر ١٨٢٠-١٨٩٩ ، الطبعة الثالثة دار المعارف مصر سنة ١٩٦٣ .

- محمد صبحى عبد الحكيم : مدينة الاسكندرية ، مكتبة مصر سنة ١٩٥٨ .

- محمد عبد البارى : الامتيازات الاجنبية ، مطبعة الاعتماد بمصر سنة ١٩٣٠ .

- محمد جمال الدين المسدى وآخران : مصر والحرب العالمية الثانية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام القاهرة (د.ت) .

- محمد خيرى حربى وآخر : تطور التربية والتعليم فى اقليم مصر فى القرن ٢٠ ، مركز الوثائق التربية بوزارة المعارف القاهرة سنة ١٩٥٨ .

- محمد عبد الفتاح أبو الاسعاد : سياسة التعليم فى مصر تحت الاحتلال البريطانى ١٨٨٢-١٩٢٢ ، الطبعة الاولى ، دار النهضة العربية ، القاهرة سنة ١٩٨٣ .

- محمد البهى : المبشرون والمستشرقون وموقفهم من الاسلام ، مكتبة الصحافة والاعلام ، القاهرة ١٩٦٣ .

- محمد عزت اسماعيل الطهطاوى : التبشير والاستشراق أحقاد وحملات على النبى محمد (ص) وبلاد الاسلام ، الهيئة العامة للمطابع الاميرية ، القاهرة ١٩٧٧ .

- محمد محمد حسين : الاتجاهات الوطنية فى الادب المعاصر من قيام الحرب العالمية الاولى الى قيام الجامعة العربية ، جـ ١ ، الطبعة الاولى سنة ١٩٥٦ .

- محمد فهيم أمين : تاريخ الحركة النقابية وتشريعات العمل به بالاقليم المصرى ، عالم الكتب القاهرة سنة ١٩٦١ .

- محمد متولى : الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها ، الهيئة العامة للكتاب القاهرة سنة ١٩٧٤ .

- محمود متولى : مصر والحركة الشيوعية خلال الحرب العالمية الثانية ، الطبعة الاولى دار الموقف العربى ، القاهرة ١٩٧٩ .

- محمود عبد الحليم : الاخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ ، جـ ١ الطبعة الاولى ، دار الدعوة بالاسكندرية ١٩٨٣ .

- محمود حلمى مصطفى : دراسات فى تاريخ مصر السياسى ، سياسة انجلترا الداخلية ١٨٨٢-١٩٥٢ ، الطبعة الاولى ، مكتبة الطليعة أسيوط (د.ت) .

- محمود محمد شاكر : أباطيل واسمار جـ ١ ، دار العروبة (د.ت) .

- مصطفى أحمد اللبان : مناقشة هادئة للمبشرين ، المطبعة السلفية ، القاهرة سنة ١٤٤٩هـ .

- مليكة عريان : مركز مصر الاقتصادى ، الطبعة الاولى ، مطبعة رمسيس بالفجالة ، القاهرة سنة ١٩٢٣ م .

- نبيل عبد الحميد سيد أحمد : الاجانب وأثرهم فى تطوير مدينة الاسكندرية ، المرسم الثقافى ١٩٧٨-١٩٨٣ ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ١٩٨٤ م .

- نبيل عبد الحميد سيد أحمد : النشاط الاقتصادى للاجانب فى مصر وأثره فى المجتمع المصرى١٩٢٢-١٩٥٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٨٢م.

- نبيل عبد الحميد سيد أحمد : النشاط التبشيرى الامريكى فى البلاد العربية حتى عام ١٩٢٣، المجلة المصرية التاريخية ، المجلد السابع والعشرون سنة ١٩٨١ م .

- نفوسة زكريا سعيد : تاريخ الدعوة الى العامية وآثارها فى مصر الطبعة الثانية ، دار المعارف بالاسكندرية سنة ١٩٨٠ .

- ويفل : اللنبى فى مصر ١٩١٩-١٩٢٥ ترجمة على ابراهيم الاقشطى ، مصطفى كامل فودة ، مكتبة مدبولى القاهرة (د.ت) .

- وليم سليمان : الكنيسة المصرية تواجه الاستعمار والصهيونية ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر (د.ت) .

- يوسف خليل جاد الله : علاقة الامتيازات الاجنبية بالاصلاح القضائى فى عهد اسماعيل باشا ، رسالة ماجستير غير منشورة بكلية الاداب ، جامعة القاهرة سنة ١٩٤٣ .

ب – الأجنبية

Crouchley : The Economic development of modern Egypt , first published , london , 1938 .

Cromer : Modern Egypt , Vol. 2, London, 1908 .

Charles Issawi : Egypt , An economic and Social Analysis, Oxford, University Press, 1947

Brinton : The Mixed Courts of Egypt , London , 1930 .

Milner : England in Egypt, Seventh edition , London , 1899 .

Lloyed : Egypt since cromer , Vol . 1-11, London , 1934 .

Walter Laqueur : Communism and Nationalism in the Middle East, first published , London , 1956 .

Jean Lugol : Egypt and world war 2, Cairo, 1945 .

Amir Bokter : School and society in the valley of the Nile Cairo, 1936

Andrew, waston : the American Mission in Egypt , 1889 .

thomas Russal : Egyptian Service 1902-1946, London , 1946 .

المحتويات

صفحة



General Organization Of the Alexandria Library (GOAL)

Bibliotheca Alexandrina

رقم الإيداع : ١٠٦٢٢ / ٩٦٠

I.S.B.N 977 - 5487 - 52 - 8

طبع بمطابع الهداية - البراجيل - الجيزة

الأجانب في مصر

دراسة فى تاريخ مصر الاجتماعى





للدراسات و البحوث الانسانية و الاجتماعية
FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES